

الموسوعة الذهبية

للقواعد القانونية
التي فترتها محكمة النقض المصرية

منذ انشائها عام ١٩٣٦

للأستاقين
من الفكراني و عبد النعماني
مما جاء له بمكة النقص

الإصدار الثاني

الجزء التاسع



دار الفکرية للموسوعات - محسن الفکر الى الحاضر
 ٢٩٣٦٦٢٠ - ٥٤٣١ - ٢٩٣٦٦٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

وبعد فقد حضر في هذا المجلس

السيد محمد بن عبد الله بن محمد

ابن السيد محمد بن عبد الله بن محمد

ابن السيد محمد بن عبد الله بن محمد

ابن السيد محمد بن عبد الله بن محمد

الموسوعة الذهبية

للقواعد القانونية

التي فترقتها محكمة النقض المصرية

منذ إنشائها عام ١٩٣٦

للأستاذين

محمّد الفكريّ و عبد النعمانيّ

المباينين له سكة النقض

الإصدار الجنائي

الجزء التاسع

إصدار: السّدار العربيّة للموسوعات

القاهرة، ٢٠ شارع عدلي - مدينة: ٥٤٣ - ت. ٣١٢٣٣٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ إِنِّي مَوْلَى

مَنْ مَلَكَكُمْ وَرَسُولُ اللَّهِ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

مُهِمٌّ

إلى رجال المتانون عامة
ومستشاري محكمة النقض المصرية خاصة
... نهدي هذا المجهود المتواضع
في ذكرى مرور ٥٠ عاماً على إنشاء محكمة النقض

م. الفكري ر. عبد المنعم

تقديم الوسوسة

إن القضاء بين الناس لا يقوم على عاطفة العدل التي تخالج القلب البشرى فحسب ، بل يقوم أيضا على العلم بالقانون .

والقانون علم واسع المدى ، كثير الأحكام ، متشعب النواحي ، والنصوص التشريعية مهما روعيت الدقة في وضعها ، والامانة فيها ، فانها تقصر عن الاحاطة بجميع شؤون الحياة وما تنشئه من ظروف وتحتمل من حوادث .

فلا عجب إذن : مهما بلغ التقاضي من الدرية والبصر بالامور ان يتلبس عليه أحيانا فهم النصوص القانونية على وجهها الصحيح ، أو أن يخطئ في تطبيقها على ما يطرح أمامه من المشكلات تطبيقا سديدا . وقد أدرك الشارع ذلك فجعل للتقاضي في الغالب من درجتين ، حتى يصلح قضاة الاستئناف ما قد يقع فيه قضاة الدرجة الأولى من الخطأ . غير أن الاختصار دل على عدم كفاية هذا الاحتياط فقد يقع قضاة الاستئناف في نفس الخطأ أو في خطأ آخر ، كما قد يختلف قضاة المحاكم الاستئنافية في المسألة الواحدة . ومن هنا نشأت الحاجة إلى محكمة عليا مهمتها الأولى تفسير القوانين تفسيراً صحيحاً بنير للسبيل أمام سائر المحاكم ، فيصان بذلك اتساق القانون ويستقر القضاء ، ويأمن للناس شر الاختلاف في التفسير . تلك هي محكمة النقض .

★ ★ ★

وفي التنظيم القضائي المصري بدأ تاريخ اللعن بالنقض بما أجازته لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادرة في ١٤ يونية سنة ١٨٨٢ من اللعن بالنقض في مواد الجنايات ثم في مواد اللجن بمقتضى التصديق الذي أدخله الأمر العالي الصادر في ٥ يولية ١٨٩١ . وكان اللعن بالنقض وفقاً لهذا النظام لا تنظره محكمة قضائية عليا ذات كيان مستقل وإنما كانت تختص بالفصل فيه المحكمة الاستئنافية مؤلفة من جميع أعضائها الحاضرين بهيئة

جمعية عمومية ، ثم تنتقل الاختصاص بعد ذلك الى محكمة الاستئناف
بمصر التي باتت احسدى دوائرها تحكم بصفة محكمة نقض و ابرام فيما يرمع
اليها من الطعون في الاحكام بمقتضى قانون تحقيق الجنايات .

★ ★ ★

والا كان اعضاء تلك الدائرة كثيرا ما يستبدلون من مسنة الى اخرى
اثر توزيع اعمال محكمة الاستئناف على قضائتها كما جرت للعادة السنوية
بذلك ، فلم يكن ذلك يساعد على أن يثبت لتلك الدائرة قضاء أو أن يتحدد
لها مبدأ مستقر .

★ ★ ★

ومن ناحية اخرى لم يكن للشارع المصرى يعرف نظاما لتصحيح
ما يقع في احكام المحكام المدنية والتجارية من الخطا في المسائل القانونية .
وقد حاول الشارع معالجة هذا للنقص فمعدل قانون المرافعات الامنى
تبيديلا بمقتضاه لخذ عن للقانون المختلط نظام الدوائر المجتمعة بمحكمة
الاستئناف حيث اجتمعت دوائر محكمة مصر للمرة الاولى في فبراير سنة ١٩٢٢
وللمرة الأخيرة في ٣ يناير سنة ١٩٣١ والتي فصلت في غضون تلك المدة
في ٢١ مسألة من المسائل القانونية التي كانت مثارا للخلاف بين احكام
المحككم .

★ ★ ★

على أن نظام الدوائر للجمعية لم يكن علاجا شافيا ولا عملا حاسما
لتحقيق ما يهدف اليه نظام الطعن بالنقض ، فقد كانت الاحالة الى الدوائر
مجتمعة أمرا جوازيا للدائرة المعروضة عليها للقضية ، كما كان يشترط
للإحالة سبق صدور جملة أحكام استئنافية يخالف بعضها البعض
في نقطة قانونية واحدة .

★ ★ ★

وقد ظل الحال على النحو المتقدم - سواء في المواد الجنائية
أو في المواد المدنية والتجارية - الى أن صدر المرسوم بقانون رقم ٦٨
لسنة ١٩٣١ في ٢ مايو سنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة للنقض والابرلم
فسد بذلك نقص هام في التنظيم القضائى المصرى كانت للحاجة ماسة
اليه .

وقد حققت محكمة النقض أمل البلاد فيهما ، فأزلت الخلاف ،
وثبتت للقضاء ، وأثارت الطريق ، وأصبح قههما الهادى يستلهمه كل
مشتغل بالقانون .

★ ★ ★

وإذا كانت الجهود المجدية والمخلصة قد تضاعفت وتنافست علميا
على حفظ تلك الثروة القانونية للهائلة التي خلفتها جهود الجهادة من رجال
القضاء أعضاء محكمة النقض المصرية ، إلا أننا - ورغم تلك الجهود -
ما رانا نلمس احتياج المستغلين بالقانون بصفة عامة والجيل الجديد
من مؤلاء بصفة خاصة ، سواء من المصريين أو من سائر مواطنى الدول
المصرية للشيقة ، الى عمل علمى جديد شامل يمكن الرجوع اليه
للقوقوف على ذلك الصرح لأشماغ من الفكر القانونى المجرد الذى حفلت به
أحكام محكمة النقض المصرية - بدلائرها الجفائية والمغنية - منذ إنشائها
وحتى الآن .

★ ★ ★

وإذا كنا فى جهودنا السابقة قد استطعنا - بعون الله - أن نقدم
للمكتبة القانونية - المصرية والعربية - العديد من المرجع العلمية ، بسواء
فى مجال التأليف أو فى مجال التلخيص والتجميع والتبويب والنشر .
وإذا كانت أعمالنا هذه قد صالفت ولله الحمد - ترحيبا كبيرا أتى -
ليس فقط من زملاء أفاضل يعملون بتطبيق القانون - بل أيضا من أساتذة
أجلاء ممن يدرسون القانون ، إلا أن تقديرنا نجسامة الاضطلاع بمسئولية
المعمل الذى نقسده الآن ، ولستشعارنا لجلال المهمة ، وحرصنا
على بلوغ الغاية التى نفشدنها ، فضلا عن المناسبة للتاريخية التى تخبرناها
لصدور هذا العمل ونعنى بها مرور خمسين عاما على إنشاء المحكمة ، كل
ذلك جعلنا نسعى الى تضافر الجهود ، فأثرتنا للمشاركة فى تحمل العبء .

★ ★ ★

فالى رجال القانون والمهتمين بمسئولهم - فى مصر وفى سائر
البلاد العربية والأجنبية - يسعدنا أن نقدم للمكتبة القانونية باكورة أعمالنا
العلمية المشتركة : « الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية التى قررتها
محكمة النقض المصرية منذ إنشائها عام ١٩٣١ » ولتى تصدر
بعون الله - فى إصدارين : الأول يضم للقواعد القانونية التى أصدرتها
للدائرة الجنائية بالمحكمة ، والثانى يضم للقواعد القانونية التى أصدرتها
لدائرة المدنية والتجارية والأحوال الشخصية .

وقد تم اعداد الموسوعة وتجويب محتوياتها على أساس أبجدي موضوعي روعي فيه سهولة البحث في المقام الأول ، وعدم التكرار غير المفيد للمبدأ الواحد والتسلسل الزمني في كل موضوع مع التقديم لكل مبدأ بتلخيص يعين على سرعة البحث .

★ ★ ★

كما انه استكمالا للفائدة وحتى تكتمل طقعة البحث العلمي - فقها وقضاء - فقد تضمنت الموسوعة تعليقات كبار فقهاء القانون بالنسبة لبعض المبادئ التي انتهت اليها محكمة النقض والتي لمستخدم حولها للخلاف أو ثار فيها الجدل .

★ ★ ★

ولا يسعنا في ختام هذه للكلمة الا أن نشكر ونقدر الجهود المخلصة التي بذلها الجهاز الفني لدونة التشريع والقضاء وكذا الادارة الفنية للدار العربية للموسوعات والتي أدت الى اخراج الموسوعة بالصورة التي يجدها الباحث بين يديه ، والمعصمة له .

المؤلفان

حسن الفكاهي ، عبد النعم حسن

القاهرة في أكتوبر سنة ١٩٨١

فهرس تفصیلی

بموضوعات الجزء التاسع

للإصدار الجنائي

الموضوع	الصفحة
نقض	١
الفصل الأول - الخصوم في الطعن	٣
الفرع الأول - من له حق الطعن	٣
الفرع الثاني - للتوكيل في الطعن	١٥
الفصل الثاني - لجراءات الطعن	٢٢
الفرع الأول - للتقرير بالطعن	٢٢
الفرع الثاني - ليدافع أسباب الطعن	٣٠
الفرع الثالث - ميعاد الطعن	٤٣
أ - ميعاد للتقرير	٤٣
ب - ميعاد ليداع الأسباب	٦٦
الفرع الرابع - رسوم الطعن	٩٣
الفرع الخامس - للكفالة	٩٤
الفصل الثالث - المصلحة في الطعن	٩٨

٩٨	الفرع الأول - العقوبة المقررة
١١٣	الفرع الثاني - مسائل متنوعة
١٥٤	الفصل الرابع - حالات اللطم
١٥٤	الفرع الأول - مخالفة اللقانون وللخطأ في تطبيقه أو تأويله
١٥٤	١ - ما يعد كذلك
	٢ - ما لا يعد كذلك
١٧٧	الفرع الثاني - بطلان الحكم
١٧٧	١ - ما يعد كذلك
١٩٦	٢ - ما لا يعد كذلك
٢٠٦	الفرع الثالث - بطلان الاجراءات
٢٠٦	١ - ما يعد كذلك
٢١٥	٢ - ما لا يعد كذلك
٢٢٣	الفصل الخامس - اسباب اللطم
٢٢٣	الفرع الأول - اسباب واردة على الحكم الابتدائي
٢٢٩	الفرع الثاني - الاسباب للجديّة
٢٦٨	الفرع الثالث - الاسباب الموضوعية
٢٩٤	الفرع الرابع - اسباب متعلقة بالنظام للمام
٢٩٨	الفرع الخامس - مسائل متنوعة
٣١١	الفصل السادس - مايجوز وما لا يجوز للطن فيه من الأحكام

الموضوع	الصفحة
الفرع الأول - ما يجوز للطن فيه من الأحكام	٣١١
الفرع الثاني - ما يجوز للطن فيه من الأحكام	٣٢٣
الفرع الثالث - الطعن في الأحكام الفيدية	٣٧٠
الفصل السابع - نظر للطن أمام المحكمة	٣٨٠
الفصل الثامن - سلطة محكمة النقض	
الفرع الأول - في الطعن في الأحكام	
الفرع الثاني - في أحوال تنازع الاختصاص	٤٢٦
الفصل التاسع - أثر للحكم في الطعن	٤٢٨
الفصل العاشر - متوط للطن	٤٥٦
الفصل الحادي عشر - وقف للتنفيذ	٤٦٢
الفصل الثاني عشر - مسائل منوعة	٤٦٣

نقضي

الفصل الأول — الخصوم في الطعن

الفرع الأول — من له حق الطعن

الفرع الثاني — التوكيل في الطعن

الفصل الثاني — إجراءات الطعن

الفرع الأول — التقرير بالطعن

الفرع الثاني — ايداع أسباب الطعن

الفرع الثالث — ميعاد الطعن

أ — ميعاد التقرير

ب — ميعاد ايداع الأسباب

الفرع الرابع — رسوم الطعن

الفرع الخامس — الكفالة

الفصل الثالث — المصلحة في الطعن

الفرع الأول — العقوبة الجبررة

الفرع الثاني — مسائل متنوعة

الفصل الرابع — حالات الطعن

الفرع الأول — مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه أو تأويله

١ — ما يعد كذلك

٢ — مالا يعد كذلك

الفرع الثاني — بطلان الحكم

١ — ما يعد كذلك

٢ — مالا يعد كذلك

الفرع الثالث — بطلان الإجراءات

١ - ما يعد كذلك

٢ - ما يعد كذلك

الفصل الخامس - أسباب الطعن

الفرع الأول - أسباب وإرادة على الحكم الابتدائي

الفرع الثاني - الأسباب الجديدة

الفرع الثالث - الأسباب الموضوعية

الفرع الرابع - أسباب متعلقة بالنظام العلم

الفرع الخامس - مسائل متنوعة

الفصل السادس - ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام

الفرع الأول - ما يجوز الطعن فيه من الأحكام

الفرع الثاني - ما لا يجوز الطعن فيه من أحكام

الفرع الثالث - الطعن في الأحكام الفياضية

الفصل السابع - نظر الطعن أمام المحكمة

الفصل الثامن - سلطة محكمة النقض

الفرع الأول - في الطعن في الأحكام

الفرع الثاني - في أحوال تنازع الاختصاص

الفصل التاسع - أثر الحكم في الطعن

الفصل العاشر - سقوط الطعن

الفصل الحادي عشر - وقف التنفيذ

الفصل الثاني عشر - مسائل متنوعة

الفصل الأول

المقصوم في الطعن

الفرع الأول — من له حق الطعن

١ — لولى القاصر وهو وكيل جبرى عنه ان يرفع بهذه الصفة الطعن بطريق النقض وغيره فى الأحكام التى تصدر على قاصره .

✽ الطعن فى الأحكام الجنائية يجب ان يرفع من المحكوم عليه شخصيا أو من يوكله توكيلا خلاصا لهذا الغرض ولكن لما كان لولى القاصر هو وكيل جبرى عنه بحكم القانون ينظر فى الطيل والجليل من شئونه الخاصة بالنفس والمال فله ان يدفع بهذه الصفة الطعن بطريق النقض وغيره فى الأحكام التى تصدر على قاصره .

طعن رقم ٥٤ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٣٥/٢/٤

٢ — حق المتهم فى الطعن فى الحكم الاستثنائى الذى قضى بتسليده للحكم الابتدائى الذى لم يكن قد استأنفه .

✽ فى المواد الجنائية لا يعتبر المحكوم عليه قد قبل الحكم الا بقتضاء مواعيد الطعن فيه بالنسبة له وبالنسبة للنيابة ، فإذا استأنفت النيابة وحدها مسح اعتبار هذا الاستئناف مرفوعا من المحكوم عليه أيضا ، ويكون له فى هذه الحالة ان يطلب الحكم ببراءته دون ان يحتج عليه بأنه لم يستأنف . وإذا لم يستأنف المتهم الحكم الصادر ضده واستأنفته النيابة وقضى بتأييده فلهذا المتهم الحق فى الطعن بطريق النقض فى الحكم الاستثنائى ولو أنه مؤيد للحكم الابتدائى الذى لم يكن قد استأنفه .

١ طعن رقم ٩٥٠ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٣٧/٤/١٩

٣ — حق النيابة فى الطعن فى جميع الأحكام حتى ما كان منها صادرا بالمعسوية .

✽ يجوز النيابة العمومية ان تطعن فى جميع الأحكام حتى ما كان منها صادرا بالمعسوية ، إذ ان من وظائفها ان تحافظ أيضا على الضمائم التى مرضها القانون لصلحة المتهمين وأذن فإذا هى رأت وقوع أى بطئان فى الإجراءات فأنه ينبغى عليها ان تتقدم به الى المحكمة وتطلب نقض الحكم .

طعن رقم ٥٤ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٣٧/٢/١٢

٤ - التقرير بالطعن يكون من المحكوم عليه شخصيا أو ممن يوكله لهذا الغرض توكيلا خلاصا .

* أنه لما كان الطعن بطريق النقض حقا شعبيا متعلقا بالمحكوم عليه وحده يستعمله أو لا يستعمله بحسب ما يبدو له من المصلحة ، فإنه ليس لأحد غيره أن يتحدث عنه في هذا الحق إلا باذن منه ولذلك يجب أن يكون اظهر الرغبة في الطعن بالتقرير به في قلم كتاب المحكمة حاملا ، أما بواسطة مسحب الشأن شخصيا ، وأما بواسطة من يوكله عنه لهذا الغرض . وإذا نأذا كان التوكيل المتقدم من المحامي الذي قرر بالطعن نيابة عن المحكوم عليه لا يخوله الطعن بطريق النقض ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا لرغمه من غير ذي صفة .

طعن رقم ٢٠١١ لسنة ١٣ ق جلسة ١١٤٢/١١/٨

٥ - التقرير بالطعن يكون من المحكوم عليه شخصيا أو ممن يوكله لهذا الغرض توكيلا خلاصا .

* الطعن بطريق النقض حق شخصي متعلق بالمحكوم عليه وحده يستعمله أو لا يستعمله بحسب ما يترأى له من المصلحة ، فليس لأحد غيره أن يتحدث عنه في هذا الحق إلا بإذنه . ولهذا يجب أن يكون التقرير به في قلم كتاب المحكمة إما منه شخصيا وإما ممن يوكله عنه لهذا الغرض توكيلا ثابتا ولا يكفى في ذلك أن يكون التوكيل صادرا للمحامي بالمرافعة عن المتهم ، فإن الوكالة في هذه الحالة مقصورة على التحدث عنه أو بمسح عنه في جلسات المحكمة ولا يمكن أن تنسحب على غيرها كما لا يكفى في ذلك النص بصفة عامة في التوكيل على أن يكون للوكيل اجراء كل ما يجوز التوكيل منه قانونا ، فإن الطعن في الأحكام هو مما لا بد فيه من توكيل خاص .

طعن رقم ٢٠١ لسنة ١٤ ق جلسة ١١٤٤/١/٢

٦ - التقرير بالطعن يكون من المحكوم عليه شخصيا أو ممن يوكله لهذا الغرض توكيلا خلاصا .

* إذا كان عذر الطاعن من تأخره في التقرير بالطعن في الميعاد هو أن محاميه قدم أسباب الطعن في الميعاد وأرسل في ذات الوقت المأمور السجن خطابا طلب فيه أن ينيه إلى عمل التقرير ولكن المأمور أهمل فهذا العذر غير مقبول ، لأن الطعن في الأحكام الجنائية من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم ،

وتدخل المحامين عنهم فيه لا يكون إلا بناء على إرادتهم هم للطعن في الحكم ورغبتهم في السر فيه . وما دام الطاعن نفسه يسلم بأنه لم يظهر رغبته شخصيا في الطعن في الحكم الصادر عليه ، لا في تلم الكسب ولا في السجن ، فإن ذلك العذر لا يجديهِ .

(لمن رقم ١٠٠٥ لسنة ١٤ ق جلسة ١١/١٢/١٩٤٤)

٧ - قصر حق الطعن في أوامر قاضي الإحالة أمام محكمة النقض بسبب الخطأ في تطبيق القانون على النائب العمومي وحده .

✽ ان المادة ١٣ من قانون تشكيل محكم الجنائيات قد جعلت حق الطعن في أوامر قاضي الإحالة أمام محكمة النقض بسبب الخطأ في تطبيق القانون للنائب العمومي وحده . واذن فلا يجوز قبول الطعن من غيره . فإذا كان رئيس النيابة هو الذي قرر الطعن بقلم الكسب فإنه يكون من المنعين القضاء بعدم قبوله شكلا . ولا يرد على هذا بالقول بأن الطعن رفع بالنيابة عن النائب العمومي ، ما دام من قرره لم ينكر ذلك صراحة في التقرير لبيان أنه لم يقصد أن يرفعه باسمه هو .

(لمن رقم ٢٠٦ لسنة ١٩ ق جلسة ٣/٥/١٩٤٩)

٨ - قصر حق الطعن بالنقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاتاقمة الدعوى على المجنى عليه دون وراثته .

✽ ان المادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية اذ اجازت للمجنى عليه الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاتاقمة الدعوى لم تنص على اجازة هذا الطعن لورثته في حالة وفاته ، وهي اذ فعلت ذلك فقد افادت أنها تصرحت حق الطعن في أوامر غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاتاقمة الدعوى على المجنى عليه فلا ينتقل بوفاته الى وراثته . وقد جرى القانون على ذلك في المادة ١٦٢ منه اذ اجاز للمجنى عليه استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق بأن لا وجه لاتاقمة الدعوى . واذن فالطعن من والد المجنى عليه في أمر غرفة الاتهام بأن لا وجه لاتاقمة الدعوى لا يكون مقبولا لتقديسه من غير ذي صفة .

(لمن رقم ٨٨٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٠/٢/١٩٥٣)

٩ - قصر حق الطعن بالنقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام
بحالة الجنائية إلى المحكمة الجزئية أو بعدم وجود وجه لاعتلة الدعوى من
النيابة على النائب العام بنفسه أو المحامي العام في دائرة اختصاصه
أو من وكيل خاص عنه .

* ان المادة ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية لا تجيز الطعن أمام
محكمة النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بحالة الجنائية إلى المحكمة
الجزئية إلا للنائب العام بنفسه أو طبقاً للمادة ٣٦ من قانون نظم القضاء
للمحامي العام في دائرة اختصاصه ، أو من وكيل خاص عنه . وأن غمى
كل الثابت من الأوراق أن الذي قرر الطعن بقلم الكاتب في الأمر الصادر
من غرفة الاتهام هو رئيس نيابة بورسعيد دون أن يكون معه توكيل خاص
صادر إليه من النائب العام — فإن الطعن يكون غير مقبول لرفضه من غير
ذى صفة .

طعن رقم ١٢٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١٢/١٥

١٠ - قصر حق الطعن بالنقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام
بعدم وجود وجه لاعتلة الدعوى على المجنى عليه دون ورثته .

* متى كان الطعن بطريق النقض مقبلاً من والدة المجنى عليه في
الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم قبول الاستئناف المرفوع منها عن قرار
رئيس النيابة بعدم وجود وجه لاعتلة الدعوى الجنائية ضد المتهمين يقتل
ولدها استناداً إلى أن المادة ١٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد قصرت
حق الاستئناف في هذه الحالة على المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية —
متى كان ذلك ، وكانت المادة ١٩٣ من ذلك القانون ، إذ أجازت في الأخرى
للمجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية ، حق الطعن بطريق النقض في الأمر
الصادر من غرفة الاتهام قد قصرت هذا الحق على المجنى عليه ، فلا ينتقل
بوفاته إلى ورثته . فإن هذا الطعن ، المقدم من والدة المجنى عليه ، دون أن
يسبق لها الادعاء في التحقيق بحقوق مدنية ، يكون غير مقبول لتدنيته ممن
لا صلة له فيه .

طعن رقم ١٢٧ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٤/٣/٢٦

١١ - قصر حق الطعن بالنقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام
بحالة الجنائية إلى المحكمة الجزئية أو بعدم وجود وجه لاعتلة الدعوى من
النيابة على النائب العام بنفسه أو المحامي العام في دائرة اختصاصه أو من
وكيل خاص عنه .

* لما كانت المادة ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية إنما أجازت الطعن

ألم محكمة النقض في الأمر الصادر في غرفة الاتهام باحالة الجنبية الى المحكمة الجزئية للنائب العام ، فان الطعن لا يكون مقبولا من غير من أعضاء النيابة عدا ما خوله قانون نظام القضاء للمحامى العام من اختصاصات النائب العام . وأذن متى كان رئيس النيابة قد قرر بالطعن بقلم الكتائب دون أن يثبت في تقريره أنه كان موكلا في ذلك من النائب العام أو من المحلى العام ، فان الطعن لا يكون مقبولا .

(طعن رقم ٢٤٥٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٢/١٥)

١٢ — التقرير بالطعن يكون من المحكوم عليه شخصيا أو ممن يوكله لهذا الغرض توكلًا خاصًا .

* ان الطعن بطريق النقض حق شخصي للمحكوم عليه يستعمله أو لا يستعمله بحسب ما يترأى له من مصلحة في أى الصلتين ، وليس لأحد غيره أن ينوب عنه في مباشرة هذا الحق إلا بإذنه ولذلك يتعين أن يكون التقرير بالطعن في قلم الكتاب إما منه شخصيا أو ممن يوكله لهذا الغرض توكلًا خاصًا ، ولا يجزىء في ذلك أن يكون التوكيل صادرا بالمرافعة عن الموكل .

(طعن رقم ٦٦٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/١١/٢١)

١٣ — عدم ادعاء الجنى عليه بحقوق مدنية قبل المتهم ومصدور الحكم ببرأته — انعدام صفة الجنى عليه في الطعن في هذا الحكم — م ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

* متى كان الجنى عليه لم يدع بحقوق مدنية قبل المتهم فلا تكون له صفة في الطعن في الحكم الصادر ببرأته المتهم وفقا لحكم المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

(طعن رقم ٦٦٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦/١١ من ٢ ص ٨٦٨)

١٤ — الأمر الصادر من غرفة الاتهام بأن لا وجه لاقامة الدعى — توكيل النائب العام أو المحلى العام رئيس النيابة بالتقرير بالطعن بقلم الكتائب في هذا الأمر — وجوب قيام النائب العام أو المحلى العام بوضع أسباب الطعن بنفسه أو التوقيع على ورقته بما يفيد إقراره أياها — م ١٩٢ ج .

* لا يجوز الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بأن لا وجه لاقامة الدعى الى النائب العمومي بنفسه أو للمحلى العام في

دائرة اختصاصه أو من وكيل خاص عنه ، فإذا وكل لأحدها أعوانه بالتقرير بالظمن بظلم الكتاب فعليه أن يتولى هو وضع أسباب الظمن ، فإن كلف أحد أعوانه بوضعها فيجب عليه أن يوقع على ورقته بما يفيد إقراره إياها .
(ظمن رقم ٨٥٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٠ من ٧ ص ١١٠٢)

١٥ - الظمن في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بلحالة الجنائية الى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة - وجوب توقيع القاتب العلم أو المحامي العلم على سبب الظمن .

* أراد الشارع بما نص عليه في المادة ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٣٦ من قانون نظم القضاء أن يصدر الظمن - في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بلحالة الجنائية الى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة - من القاتب العلم أو المحامي العلم ، فإذا وكل لأحدها أعوانه بتقرير الظمن بظلم الكتاب - فعليه أن يتولى هو وضع أسباب الظمن ، فإن كلف أحد أعوانه بوضعها فيجب عليه أن يوقع على ورقته بما يفيد إقراره إياها . ومن ثم فلذا كان الثالث أن الذي قرر بالظمن بظلم الكتاب وقدم أسبابه هو رئيس نيابة بتوكيل من المحامي العلم إلا أن تقرير الأسباب لم يثبت أنه عرض على المحامي العلم للموافقة عليه واعتماده قبل تقديمه لظلم الكتاب بواسطة من وكله ، فإن الظمن يكون غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة .

(ظمن رقم ١٧٢٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/١/٢٠ من ٩ ص ٣٦)

١٦ - القانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ المعدل للمادة ٢١٠ أ ج - تحريم استئناف القرار بالا وجه لاقامة الدعوى الصادر ضد موظف أو مستخدم أو رجل ضبط عن جريمة ارتكبا أثناء أو بسبب تلبية الوظيفة - امتداد هذا المنع الى الظمن بطريق التقص .

* حرم الشارع بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الذي عدل المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية فيما حرمه من اتخاذ إجراءات الدعوى ضد المواطنين أو المستخدمين أو رجال الضبط لجرائم وقعت منهم أثناء تلبية وظيفتهم أو بسببها ، حتى استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى عن جريمة من هذه الجرائم . كما عطل حتى رفع الدعوى بالطريق المباشر كذلك ولا يلتزم مع هذا المنع أن يظل حق الظمن بالتقص لبقيا على أصل جوازه بالنسبة للأوامر الصادرة من غرفة الاتهام والمتعلقة بالقرارات بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ، بل أن هذا المنع يجب

أن يعتد لنفس العلة التي أفسح عنها الشارع في الفكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ م وهي « أن يضع للموظفين حماية خاصة تقيم كيد الأفراد لهم ونزعهم الطبيعية للشكوى منهم » — ألى الطعن بطريق النقض أيضا ما دام الشارع قد قصد الى سد سبيل الاعتراض على الأمر بأن لا وجه لاثابة الدعوى بالنسبة للموظفين العامين وفي نطاق الجرائم المشتركة اليها في النص وما دام الطعن بالطريق العادى وبالطريق غير العادى يلتزمان عند الرد الى تلك العلة التي توخاها الشارع بهذا التعديل تحصينا للموظفين العامين من شطط المخلصنة .

(طعن رقم ١١٨٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤ ص ٩ ص ٧١٠)

١٧ — مناط توافر صفة المدعى بالحقوق المدنية في الطعن على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية — تجاوز طلباته النصاب الذى يفصل فيه القاضى الجزئى نهائيا ومساس العيب الذى شاب الحكم بحقوقه المدنية .

* لا يكون للمدعى بالحقوق المدنية صفة في الطعن على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية الا اذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا واثوى العيب الذى شاب الحكم على مساس بالدعوى المدنية فلذا كان استئناف المتهم للحكم الصادر في الدعوى المدنية قد بنى على أن التعويضات المطلوبة تزيد عن النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا ، فلا صفة للمدعى بالحقوق المدنية فيها يثريه في طعنه بشأن عدم جواز استئناف الحكم الصادر في الدعوى الجنائية .

(طعن رقم ٧٢٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١١/٢ ص ١٠ ص ٨٢٤)

١٨ — عدم جواز الطعن من المسئول المحتمل عن الحقوق المدنية المتدخل في الدعوى الجنائية .

* المادة ٢٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية — وان اجازت للمسئول عن الحقوق المدنية أن يتدخل من تلقاء نفسه في الدعوى الجنائية في اية حلة كانت عليها الدعوى بدون أن يوجه اليه ادعاء مدنى فيها — الا ان هذا التدخل بالاتساع لا يعطى المسئول المحتمل عن الحقوق المدنية حق الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية وحدها الذى لا يسه الحكم فيها ، اذ دل الشارع بما نصت عليه المادتان ٢٠ و ٢١ في فقرتها الاولى . ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية — في وضوح ومراحة — على أن الطعن بطريق النقض وهو طعن غير عادى لا يكون الا لمن مسه الحكم المطعون فيه

— وفيما يختص بحقوقه فقط . ولا يعتبر الشخص طرفاً في الحكم إلا إذا تضى له أو عليه فيها فصل فيه — فطعن المسئول عن الحقوق المدنية لا يجوز إلا فيما يخص بالدعوى المدنية بالتظلم مما انتهت إليه المحكمة في قضائها ضده . فإذا كان الثابت من الحكم أنه صدر في الدعوى الجنائية التي اقامتها النيابة العامة ضد المتهمين — ولم يتعرض الحكم لمسئولية الوزارة ولم يلزمها بشيء ما — فإن طعنها على الحكم بلوجه متعلقة بالدعوى الجنائية يكون غير جائز .

(طعن رقم ١٧١٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/٢١ من ١١ ص ٢٧٣)

(الطعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٥/٢٣ لم ينشر)

١٩ — **الطعن بالنقض — طبيعته : حق شخصي لمن صدر الحكم ضده .**
— ليس لأحد غيره أن ينوب عنه في مباشرته إلا بإذنه — مثال .

* **الطعن بالنقض حق شخصي لمن صدر الحكم ضده يمارسه لو**
لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته ، وليس لأحد غيره أن ينوب عنه في مباشرته هذا الحق إلا بإذنه . ولما كان المحامي الذي قرر بالطعن نيابة عن الطامن الثاني لم يقدم التوكيل الذي يخوله الطعن ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً للترتيب به من غير ذي صفة .

(طعن رقم ١٧٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٢١ من ١٥ ص ١٦٦)

٢٠ — **من له حق الطعن بالنقض ؟**

* **الطعن بطريق النقض لا يكون إلا ممن كان طرفاً في الحكم المطعون**
فيه ، ويصفته التي كان متصفاً بها ، وكلفت له مصلحة في الطعن . وليس يكفي لاعتباره كذلك أن يكون قد اختصم أمام محكمة أول درجة دون محكمة ثانية درجة ..

(طعن رقم ١٣٦١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/١٢ من ١٢ ص ١٢٤٦)

٢١ — **الطعن بالنقض — تواتر الصفة .**

* **من المقرر أن الطعن بالنقض هو حق شخصي لمن صدر الحكم ضده**
يمارسه بشخصه أو بممثله إذا كان تمثيل الغير له مقطوعاً به مخولاً له ذلك

أو لا يمارسه حمسها يرى فيه مصلحته . ولما كان التثبت أن السيد وزير الاقتصاد حين قرر بالظمن لم يكن نائباً عن مصلحة الجمارك الخصم الأصلي في الدعوى ، فإن الظمن يكون غير مقبول للتقرير به من غير ذي صفة .
(ظمن رقم ١٠١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/٤/١٨ س ١٨ ص ٥٥٢)

٢٢ - الصفة مناط الحق في الظمن - لا صفة النيابة العامة في التحدث إلا في خصوص الدعوى الجنائية وحدها - مثال .

✽ الأصل أن الصفة هي مناط الحق في الظمن ، وإن النيابة العامة - سواء انتصبت عن نفسها أو قبلت مقام غيرها من الخصوم - لا صفة لها في التحدث إلا في خصوص الدعوى الجنائية وحدها . ولما كان ما تنعاه النيابة العامة الطاعنة على الحكم المظمن فيه من أنه ما كان يجوز اعتبار قيمة المبلغ المختلس عنصراً في التعويض بعد القضاء برده بالتطبيق لحكم المادة ١١٨ من قانون العقوبات - إنما ينصرف إلى قضاء الحكم في الدعوى المدنية بالتعويض ، وكنت الطاعنة لا تنازع في العقوبات المقررة بها على المحكوم عليه ومنها عقوبة الرد ، فإن النفي بهذه الصورة إنما يسرد على القضاء في الدعوى المدنية وحدها . ومن ثم يكون الظمن غير مقبول .
(ظمن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٢ س ٢ ص ١٧٠٢)

٢٣ - حق النيابة العامة في الظمن بطريق التقاضي لمصلحة المحكوم عليه .

✽ الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة العامة أو الصفة في الظمن هي خصم عادل تختص ببركز قانوني خالص إذ تمثل المصلحة العامة وتسمى في تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ولذلك كان لها أن تظمن بطريق التقاضي في الأحكام وأن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الظمن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليهم من المتهمين بحيث إذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة في الظمن فإن ظمنها لا يقبل عملاً بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة لأسس الدعوى فإذا انتعبت المصلحة فلا دعوى .

(ظمن رقم ١٢٢٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/١٨ س ١٩ ص ١٧٧)

٢٤ - تعقيب النيابة العامة في الظمن لمصلحة المتهم بذات التهود التي يقتضيها .

✽ أن النيابة في ظمنها لمصلحة المتهم إنما تلوب عنه في الظمن لصالحه

فينبغي أن يكون حقها مقيدا بنفس قيود طعنه ولا يصح أن تحل محله في الطعن دون أن تتقيد بقيوده . لما كان ذلك . وكان المتهم لم يحرم من إبداء دفاعه في شكل الاستئناف وكان مسلكه في هذا الدفاع يفيد أنه ليس هناك ما يعيب به إجراءات المحاكمة وأنه لم يدع بأنه لم يعلن بالحكم المستأنف الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن أو أنه لم يعلم به بوجه رسمي حتى يؤذن له هذا العيب بمجاوزة الميعاد المقرر في القانون لاستئناف هذا الحكم ، بل هو قد اتخذ لنفسه دفاعا محددا ، حتى إذا ما حقت له المحاكمة وبيان فسادها وردت على دفاعه لتأخره في التقرير بالاستئناف قبل الحكم وسكت عن الطعن عليه بطريق النقض بما يوحى بانتفاء مصلحته فيه ، فإن طعن النيابة العامة على الحكم يكون قد قام على غير أساس .

(لمن رقم ١٣٢٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/١٨ من ١٩ من ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ،

٢٥ — طعن بالنقض — نطقه من حيث أشخاص الطعن .

✽ إذا كان قد سبق التعرض لموقف أحد الطاعنين، وقضت المحكمة بقبول طعنه شكلا وقبول عرض النيابة للتضية بالنسبة له وبرفض الطعن وإقرار الحكم المطعون فيه الصادر بأعدائه ، فإنه لا محل للتعرض لموقف هذا الطاعن عند نظر الطعن المرفوع من الطاعن الآخر .

(لمن رقم ١٣١٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/١٩ من ٢١ من ١٩٦٩)

٢٦ — الطعن بالنقض في المواد الجنائية — طبيعته : حق شخصي أن صدر ضده الحكم — ليس لأحد أن ينوب عنه في مباشرته إلا بإذنه .

✽ الطعن بالنقض في المواد الجنائية حق شخصي أن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته ، وليس لأحد غيره أن ينوب عنه في مباشرة هذا الحق إلا بإذنه .

(لمن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٢٠ من ٢١ من ١٩٧٠)

٢٧ — وجود صفة للطاعن شرط لقبول طعنه — مناط توافر تلك الصفة له — أن يكون طرفا في الحكم المطعون فيه .

✽ يشترط لقبول الطعن وجود صفة للطاعن في رفعه ، ومناط توافر هذه الصفة أن يكون طرفا في الحكم المطعون فيه . ولما كان الثابت من الأوراق

أن محكمة الجنائيات قررت فصل الدعوى المدنية عن الدعوى الجنائية وأمرت بإحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة لعدم استيفائها إجراءاتها الشكلية ومنعاً من تعطيل الفصل في الدعوى الجنائية ثم قضت في الدعوى الجنائية ببراءة المطعون ضدهم ، فقرر المدعى المدني بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض . وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الفصل في الدعوى الجنائية وليس المدعى المدني طرفاً فيه ، فانه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً لرفعه من غير ذي صلة .

(طعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٠ في جلسة ١٩٧٠/١١/٦ من ٢١ إلى ١١٨٠)

٢٨ - حق النيابة العامة في الطعن بالنقض في الحكم الاستثنائي - ولو كان الاستئناف مرفوعاً من المتهم وحده - ما دلم الحكم الاستثنائي قد ألغى بحكم محكمة أول درجة أو عطله - غير ذلك بـ شرط ذلك عدم تساوى مركز المتهم - مثال .

* انه وإن كان من المقرر أنه إذا فوتت النيابة العامة على نفسها حق استئناف حكم محكمة أول درجة ، فإن هذا الحكم يحوز قوة الأمر المقضى وينفلق أمامها طريق الطعن بطريق النقض ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الحكم الصادر - بناء على استئناف المتهم - قد جاء مؤيداً لحكم محكمة أول درجة بحيث يمكن القول أن الحكمين الابتدائي والاستئنافي قد اندمجا وكونا قضاء واحداً . لما إذا ألغى الحكم الابتدائي في الاستئناف أو عدل فإن الحكم الصادر في الاستئناف يكون قضاءً جديداً منفصلاً تمام الانفصال عن قضاء محكمة أول درجة ويصح قانوناً أن يكون محلاً للطعن بالنقض من جانب النيابة مع مراعاة ألا يبنى على طعنهما - ما دامت لم تستأنف حكم محكمة أول درجة - تساوى لمركز المتهم .

(طعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٤١ في جلسة ١٩٧٢/١/١٠ من ٢٢ إلى ٢٥)

٢٩ - الطعن بالنقض - يتحدد بصفة رافعه .

* من المقرر أن الطعن يتحدد بصفة رافعه . ولما كان الحكم صادراً - في تهمة إعطاء شيك لا يتالبه رصيده قائم وقابل للسحب - بالبراءة وعدم جواز الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية وكان الطعن مرفوعاً من النيابة

العلية دون غيرها من الخصوم فانه يتعين ان يكون النقض والاحالة مقصورا على الدعوى الجنائية وحدها .

بلعن رقم ١١٣ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٢ من ٢٢ من ١١٠٨٢

٣٠ - اقتصار الطعن في الاحكام على المحكوم عليهم فحسب - أساس ذلك ؟ مجرد اختلاف اسم المظنون ضده ليس دليلا على ان المظنون ضده شخص آخر - على المحكمة تحقيق ذلك - بلوفا الى غاية الامر فيه .

✽ من المقرر ان الطعن في الاحكام من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم . وان المادة ٣١١ من قانون المرافعات وهي من كليات القانون - لا تجيز الطعن في الاحكام الا من المحكوم عليه ، وهو لا يكون كذلك الا اذا كان طرفا في الخصومة ومصدر الحكم على غير مصلحته بصفته التي كان متمصا بها في الدعوى ، الا انه لما كان البين في خصوص هذه الدعوى ان ما كان مطروحا على المحكمة هو تحقيق شخصية المظنون ضده وهل هو مرتكب الجريمة من عدمه فقد كان لازما عليها ان تمنح النظر في هذا الموقف وتستجلى غايته تبين حقيقة الامر فيه ، كما وقد تمتعت عن ذلك بمنحذة من مجرد اختلاف الاسم دليلا على ان المظنون ضده هو شخص آخر غير مرتكب الفعل فان ذلك يحول خون تبين محكمة النقض صحة الحكم من فساد ما يعنيه ويوجب نقضه .

بلعن رقم ١٦٣٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٩ من ٢٧ من ١١٨٧

٣١ - قبول الطعن - رهن يتوافر صفة للطاعن في رفعه - اقتصار الحكم على الفصل في الدعوى الجنائية - مقتضاه عدم قبول الطعن المرفوع من المستول عن الحقوق المدنية - لانفاء صفته - أساس ذلك - انه ليس طرفا في الحكم .

✽ لما كان بين من الأوراق ان النيابة العامة قدمت المظنون ضده لمحاكمته بجريمة القتل الخطا وادعى المدعون بالحقوق المدنية مبنيا ضده والطاعن المستول عن الحقوق المدنية وشركة التأمين . وقد قضت محكمة اول درجة بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى الموجهة الى شركة التأمين ، وبالحالة الدعوى المدنية المعلقة قبل التهم والمستول عن الحقوق المدنية الى المحكمة المدنية المختصة - فلستأنف التهم وحده هذا الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف

قرر التهم الطعن في هذا الحكم بطريق النقض وقضت محكمة النقض بتنقض

الحكم المطعون فيه والاحالة ثم قضت محكمة الإعادة بتعديل الحكم المستأنف وتفزيح المتهم -مئة جنيه - بقرار المسئول عن الحقوق المدنية - بواسطة وكيله - بالظعن في الحكم الآخر بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكان يشترط لقبول الطعن وجود صفة للطاعن في رفعه ، ومناط توافر هذه الصفة أن يكون طرفاً في الحكم المطعون فيه ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الفصل في الدعوى الجنائية ، وليس المسئول عن الحقوق المدنية طرفاً فيه قلته يضمن الحكم بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة .

ظعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٧ من ٢٨ ص ٣٦٠

٢٢ - الطعن بالنقض - المدعى بالحقوق المدنية - حدود اسباب الطعن المرفوع منه .

* من المقرر أنه ليس للطاعن - المدعى بالحقوق المدنية - صفة في الطعن على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية إلا إذا انطوى العيب الذي شاب الحكم على مسائل بالدعوى المدنية .

ظعن رقم ١٥١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٣ من ٢٠ ص ٨٨٢

الفرع الثاني

الظعن في التوكيل

٢٣ - لا عبء بالتوكيل العام الذي يصدره المحامي الموكل في الظعن كتعبه ليقرر بالظعن .

* لا يقبل الطعن شكلاً إذا كان التقرير به في تلم الكتاب حصلاً من كتب المحامي بناء على توكيل عام صادر له من المحامي الموكل في هذا الطعن يخول له فيه الطعن في جميع الأحكام الجنائية الصادرة في القضايا الموكلة فيها هذا المحامي ، لأن هذا التوكيل العام باطل قانوناً لما في أعماله من أسباغ ولاية من المحامي على كتبه في أمر قضائي بحث هو حصص الأحكام والظعن فيها يرى الطعن فيه منها ما لا يملك المحامي أن ينيب عنه فيه من لا تتوافر فيه الأهلية القانونية للقيام به .

ظعن رقم ٢٤٥٠ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٢٧/١١/٨

٢٤ - لا عبرة بتقرير الطعن الذى يتولاه محام غير مفوض فى ذلك بتوكيل خاص اذ يكون صادرا ممن لا يملكه ولا تصححه الاجازة اللاحقة .

* اذا تولى التقرير بالطعن محام وكان التوكيل الذى بيده مبدوءا بصيغة التعميم فى التقاضى Additem ولكنه بعد ذلك خصص بنص صريح امورا معينة لاجاز للوكيل القيام بها بالنسبة عن الموكل ولم ينكر بين هذه الامور الطعن بطريق النقض فان مفهوم هذا ان ما سكت التوكيل عن ذكره فى معرض التخصيص يكون خارجا عن حدود الوكالة ويكون من التعمين عدم قبول مثل هذا الطعن شكلا .

(طعن رقم ٧٦ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٢٤/٣/١٦)

٢٥ - عدم تقديم وكيل الطاعن الذى قرر بالطعن ثبابة عنه توكيله يجعل الطعن غير مقبول شكلا .

* لما كان للمحكوم عليه وفقا لنص المادة ٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان يقرر بالطعن بالنقض اما بنفسه او بواسطة وكيل عنه مفوض منه بذلك ، وكان وكيل الطاعن الذى قرر بالطعن ثبابة عنه لم يقدم توكيله حتى يبين منه ما اذا كان مفوضا من ذى الشأن فى الطعن بالنقض لم غير مفوض بذلك ، فان الطعن يكون غير مقبول شكلا .

(طعن رقم ٤٠٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/٥/٣)

٣٦ - التقرير بالطعن - التوكيل فيه - يجب ان يكون ثابتا وقت التقرير بالطعن - عدم مراعاة ذلك - عدم قبول الطعن شكلا .

* للتقرير بالطعن لا يجوز من وكيل الا اذا كان توكيله ثابتا وقت التقرير بالطعن واذا لم يكن المحامى الذى قرر بالطعن يحمل توكيلا ثابتا - يبيح له التقرير بالطعن عن الطامنة ، بل قدم تقريراً مرفيا ، ثم قدم يوم الجلسة توكيلا ثابتا لاحقا فى التاريخ لتاريخ التقرير فان الطعن يكون غير مقبول شكلا .

(طعن رقم ١١٢٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/٢٤ س ٧ ص ٦٦)

٣٧ - التوكيل بالطعن - لا عبرة بالتوكيل الذى يصدره المحامى لكتبه ليقرر بالطعن بالنقض .

* لا يقبل الطعن شكلا اذا كان التقرير به فى قلم الكتاب حاصل من

كتف المحامي بناء على توكيل صادر له من المحامي الموكل أصلاً في هذا الطعن يخول له فيه الطعن في الحكم الصادر ضد الموكل ، ومثل هذا التوكيل باطل لما فيه من اسباغ ولاية من المحامي على كاتبه في امر قضائي بحث هو الطعن في الحكم مما لا يملك المحامي أن ينيب عنه فيه من لا نوافر فيه الأهلية القانونية للقيام به .

طعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٦١/٢/٢٨ من ١٢ حتى ٣٨٠

٣٨ - التقرير بالطعن بالنقض - حق شخصي - التوكيل فيه -
يترجم أن يكون توكيلاً خاصاً - لا يفنى عن ذلك التوكيل الصادر بالحضور والمرافعة .

✽ الطعن بالنقض حق شخصي إن صدر الحكم أو القرار ضده ، يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته ، وليس لأحد غيره أن ينوب عنه في مباشرة هذا الحق إلا بإذنه - ولما كان ذلك وكان الموكل لم يخول وكيله استعمال هذا الحق نيابة عنه ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً للتقرير به من غير ذي صفة ، ولا يفسر من ذلك أن يكون التوكيل صادراً بالحضور والمرافعة نيابة عن الموكل لأن الطعن بالنقض لا يدخل في حدود هذه الوكالة .

طعن رقم ٩ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٦١/٤/٤ من ١٢ حتى ١٠١

٣٩ - الطعن بالنقض - حق شخصي للطاعن - التوكيل فيه -
عدم ايداع التوكيل الذي قرر بالطعن بمقتضاه - اثره - عدم قبول الطعن شكلاً - علة ذلك .

✽ الطعن بالنقض حق شخصي للمحكوم عليه وحده يستعمله أو يدعه بحسب ما يترأى له من المصلحة فليس لأحد أن يتحدث عنه في هذا الحق إلا بإذنه ، ولهذا يجب أن يكون التقرير به في علم كاتب المحكمة منه شخصياً أو ممن يوكله لهذا الغرض توكيلاً خاصاً أو بمقتضى توكيل عام ينص فيه على الطعن بهذا الطريق الاستثنائي .

فإذا كان الطاعن أو وكيله لم يودع التوكيل الذي حصل التصريح بالطعن بمقتضاه في ملف الدعوى حتى يمكن لمحكمة النقض التحقق مما إذا كان مصرحاً فيه للوكيل بالتصريح بالطعن بالنقض أم لا ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً .

طعن رقم ١١٠١ لهيئة ٣٢ - جلسة ١٩٦٢/٥/٢ من ١٣ حتى ١٨٧

٤٠ - الطعن في الأحكام - توكيل - ما يشترط فيه .

✳ الطعن في الأحكام هو مما يلزم فيه توكيل خاص ، ولا يغير من ذلك صدور توكيل لاحق استناداً - كما يقول الدفاع - الى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض اجراءات الطعن أمام محكمة النقض - ذلك بأن التعديل تناول المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الواردة في باب الطعن بالنقض في المواد الخفية والتجارية والأحوال الشخصية ولم يمتد الى لجراءات الطعن في المواد الجنائية المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون ذاته .

(طعن رقم ٤١٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٣ من ١٨ من ١٤٨٩)

٤١ - استفاد محكمة النقض في القضاء بعدم قبول الطعن شكلاً الى توقع الأسباب التي بنى عليها من محام غير مقبول أمامها - ثبوت أن الذي وقع الاستئناف من المحامين المقبولين - وجوب الرجوع في الحكم السابق ونظر الطعن من جديد .

✳ متى كانت المحكمة قد استندت في تضالها السابق بعدم قبول الطعن شكلاً الى أن المحامي الذي قرر بالطعن هو الذي وقع الأسباب التي بنى عليها الطعن بتوقيع غير مقروء وأنه غير مقبول أمام محكمة النقض ، لم تبين فيها بمسند أن الذي وقع هذه الأسباب من المحامين المقبولين أمام هذه المحكمة . فانه يتعين الرجوع في هذا الحكم والنظر في الطعن من جديد .

(طعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧ من ١٩ من ٢٨٨ ، ١٢٨٩)

٤٢ - التوكيل في الطعن بالنقض - مثال لخطأ مادي .

✳ لأن كان الطعن قد تسرر به من محام نيابة عن الحكومة عليه بموجب توكيل خاص اقتضت عبارته على التقرير بالاستئناف والحضور والمرافعة أمام محكمة النقض - الا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٩ ، وكان التوكيل المذكور قد أجرى في ٥ من مارس سنة ١٩٦٩ أي في تاريخ لاحق لصدور الحكم ، وقد اشير اليه فيه وإلى أنه صادر من المحكمة الاستئنافية : وقد أصبح نهائياً - فان ذلك يدل بجلاء على انصراف ارادة الطاعن الى توكيل محاميه بالتقرير بالطعن

بالنقض في هذا الحكم الاستثنائي ويكون التخصيص على التفسير بالاستثناء خطأ ماديا فحسب ، ومن ثم يكون الطعن قد استولى الشكل المقرر في القانون .

طعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٤ من ٢٠ ص ١٢٥

٤٢ - الطعن في الأحكام هو مما يلزم فيه توكيل خالص أو علم - وجوب أن يكون التوكيل ثابتا وقت التقرير بالطعن .

* الطعن في الأحكام هو مما يلزم فيه توكيل خالص أو توكيل علم - ولا يجوز التقرير بالطعن من وكيل إلا إذا كان توكيله ثابتا وقت التفسير بالطعن . ولما كان المحامي الذي قرر بالطعن لم يكن يحمل توكيلا ثابتا يبيح له التقرير بالطعن من المحكوم عليه وقت أن تسرر به ثم قدم يوم الجلسة توكيلا لاحقا في التاريخ لتاريخ التقرير به ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

طعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٣٠ من ٢١ ص ٥٠١

٤٤ - التوكيل بالطعن بالنقض - ما يشترط فيه .

* لما كان يبين من الاطلاع على التوكيل أساليب الطعن أنه قد تم التوقيع عليه من المحكوم عليه في ٢٣ من يناير سنة ١٩٧٤ وانضم طلبه على أنه يوكل الاستاذ ... المحامي بالطعن بالنقض في الدعوى المرفوعة ضده أمام محكمة تليوب الجزئية وأذ بت التوكيل على هذا النحو مجهلا بالقضية وبالحكم الصادر فيها المراد الطعن عليه بطريق النقض فإنه لا يخول المحامي الموكل حق التقرير بالطعن نيابة عن المحكوم عليه في الدعوى المطروحة مما يتعين معه عدم قبول الطعن شكلا .

طعن رقم ١٢٥١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٣٠ من ٢٦ ص ٤٨٥

٤٥ - التقرير بالنقض - تقديمه - محصل مقبول أمام النقض - مخالفة ذلك - جزاؤه .

* إذا كان المحامي ... الذي قرر بالطعن في الحكم بطريق النقض نيابة عن المحكوم عليه وعن المسؤول عن الحقوق الجنية وأودعت أسباب الطعن موقعة منه من غير المتولين أمام محكمة النقض . وكأنت

المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد أوجبت في فقرتها الأخيرة بالنسبة إلى الطعون المرفوعة من غير النيابة العامة أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض وبهذا التفصيل على الوجوب يكون المشرع قد دل على أن ورقة الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات التي يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها وإذا كان الثابت من الأوراق أن المحامي موقع أسباب الطعن — ليس من المقبولين أمام محكمة النقض فإن الأسباب تكون مؤهلة من غير ذي صفة . لما كان ذلك ، وكان التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وإيداع الأسباب التي بنى عليها الطعن هو شرط لقبوله ولهذا يكونان وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ، وإذا كان الثابت أن الأسباب قد صدرت من غير ذي صفة فيتعين القضاء بعدم قبول كل من الطعنين شكلاً ، ومصادرة الكتلة المودعة من كل من الطاعنين عملاً بحكم المادة ٣٦ من القانون سالف الذكر ، مع إلزام الطاعنين بالإسئول عن الحقوق المدنية المصروفات .

(طعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٣٧٥/١٢/٢٨ من ٢٦ من ٨٨٢)

٤٦ — يستوفى الطعن شكله إذا انصرفت إرادة الطاعن إلى توكيل محاميه بالتقرير بالطعن بالنقض ما دام التوكيل سلفاً للتقرير بالطعن .

* أنه وإن كان الطعن قد قرر به محام نيابة عن المحكوم عليه بموجب التوكيل الخاص المرفق الذي اقتضت عبارته على التقرير بالمعارضة والاستئناف والخفوض والمرافعة أمام محكمة النقض ، إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ٢٠ يناير سنة ١٩٧٦ ، وكان هذا التوكيل قد أجرى في ١٩ من فبراير سنة ١٩٧٦ أي في تاريخ لاحق لصدور الحكم وسبق بيومين على — ٢١ من فبراير سنة ١٩٧٦ — تاريخ التقرير بالطعن بالنقض ، فإن ذلك يدل بجلاء على انصراف إرادة الطاعن إلى توكيل محاميه بالتقرير بالطعن بالنقض في هذا الحكم الاستئنائي ، ومن ثم يكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

(طعن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٦/١/١ من ٣٠ من ١١٢)

٤٧ — جزاء عدم التوقيع على الطعون من محام مقبول أمام محكمة النقض — عدم قبول الطعن شكلاً .

* المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد أن نصت على وجوب التقرير

بالنقض وإيداع أسبابه في أجل غايته أربعون يوما من تاريخ النطق به
أوجب في فقرتها الأخيرة بالنسبة إلى الطعون التي يرفعها المحكوم عليهم
أن يوقع أسبابلها محام مقبول أمام محكمة النقض وبهذا التخصيص على
الوجوب يكون المشرع قد دل على أن تقرير الأسباب ورقة شسكية من
أوراق الإجراءات في الخصومة والتي يجب أن تحمل بذاتها مقومات وجودها
وأن يكون موقعا عليها ممن صدرت عنه لأن التوقيع هو السند الوحيد
الذي يشهد بصورها ممن صدرت عنه على الوجه المعترف قانونا ولا يجوز
تكلمة هذا البيان بدليل خارج غير مستند منها ، لما كان ذلك ، وكان قضاء
هذه المحكمة قد جرى على تقرير البطلان جزاء على اغفال التوقيع على
الأسباب بتقدير أن ورقة الأسبب من أوراق الإجراءات الصادرة من
الخصوم والتي يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها والا
عدت ورقة عديمة الأثر في الخصومة وكانت لفوا لا قيمة له ، وكان قبول
الطعن شكلا هو مناط اتصال محكمة النقض بالطعن فلا سبيل إلى
التصدي لقضاء الحكم في موضوعه مهما شل به من عيب الخطأ في القانون
بفرض وقوعه . وكان الحكم صدر في ٢٠ من مارس سنة ١٩٧٥ فقرر
الاستاذ المحامي عن الاستاذ المحامي
الطعن عليه بالنقض في ٨ من فبراير سنة ١٩٧٨ بموجب توكيل يخوله
ذلك عن المحكوم عليه وقدمت في اليوم عينة مذكرة بالأسباب تحمل
ما يشير إلى صحتها من مكتب الاستاذ المحامي إلا أنه
لم يوقع عليها في أصلها أو في صورها حتى غولت بمعاد الطعن ، مما
يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

الفصل الثاني

إجراءات الطعن

الفرع الأول - التقرير بالطعن

٤٨ - اعتبار المريضة المقدمة الى لجنة المساعدة القضائية تقريراً بالطعن وبياناً لأسبابه .

* المريضة التي يتقدم بها الراغب في الطعن الى لجنة المساعدة القضائية بمحكمة النقض . اذا كانت تتضمن الأسباب التي يستند اليها في الطعن على الحكم الذي يتظلم منه ، يتعين اعتبارها تقريراً بالطعن وبياناً لأسبابه معاً . ومتى كان تقديمها الى اللجنة حاصلًا في ظرف الثمانية عشر يومًا المتصوص عليها في المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنائيات يكون الطعن الحاصل بهذه الطريقة مقبول شكلاً .

(طعن رقم ٢١٩٢ لسنة ٢ ق جلسة ١١٢٢/١١/٢٨)

٤٩ - اغفال ادارة السجن لمر التقرير بالطعن لا يضار به الطاعن .

* اذا كان الثابت من أوراق الدعوى أن أحد اطراف الطاعن اعد له أسباب الطعن والتمس من النيابة احالتها على السجن للتوقيع عليها من الطاعن مع الحصصول منه في آن واحد على تقرير طعنه ولكن ادارة السجن املتت الأسباب موقعا عليها من الطاعن واغفلت لمر التقرير فلم تذكر منه شيئاً لهذا الاغفال من قبل ادارة السجن يجب ألا يضار به الطاعن بل يتعين اعتبار الطاعن كأنه قرر فعلاً بالطعن واعتبار طعنه مقبولا شكلاً .

(طعن رقم ٨٩٢ لسنة ٥ ق جلسة ١١٢٥/٤/٢٢)

٥٠ - عدم اعتبار المريضة المقدمة الى لجنة المساعدة القضائية تقريراً بالطعن ولا بياناً لأسبابه .

* التقرير بالطعن يجب أن يحصل بالتمهيد رسمي في قلم الكتاب ، ولا يغني عن ذلك إجراء آخر . فالطالب الذي يقدم الى لجنة المساعدة القضائية بمحكمة النقض لا يمكن اعتباره تقررًا بالطعن ولا بياناً لأسبابه .

(طعن رقم ١٨٩٦ لسنة ٧ ق جلسة ١١٢٧/١١/٨)

٥١ - ابداء المحكوم عليه رغبته لكتيب السجن في رفع نقض عن الحكم وأثبت ذلك كتابة على الأوراق يعد قانونا تقريراً بالظمن .

* إذا كان الثابت من أوراق تنفيذ الحكم أن المحكوم عليه تقسم في يوم صدور الحكم الى كتيب السجن وأبدى رغبته في رفع نقض من الحكم ، وأثبت ذلك كتابة على الأوراق ، ووقع المحكوم عليه على ما أثبت من ذلك ، فإن هذا الذي حصل من الطامن لدى كتيب السجن وهو من المختصين بتحرير تقارير الظمن في الأحكام ، يعد قانوناً تقريراً بالظمن ولو أنه لم يحرر على النموذج المخصص لذلك حسب التعليمات .

ظمن رقم ١٨٠٠ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/١-٢٦

٥٢ - التقرير بالظمن يكون في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المظنون فيه .

* أنه وإن كانت المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات لم يرد في نصها تعيين لقلم كتاب المحكمة الذي يحصل فيه التقرير بالظمن بطريق النقض إلا أنه يجب كما هي الحال في سائر طرق الظمن التي نص في صحتها على أن التقرير بها يكون في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم وكما جرى عليه القضاء في تأويل هذه المادة أن يكون هذا التقرير هو أيضاً بقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطلوب الظمن فيه وإذن فإذا كان الحكم صادراً من محكمة طنطا الابتدائية الأهلية (دائرة الجنح المستنفة) والتقرير بالظمن حصل في قلم كتاب محكمة بيلا الجزئية ، فإن هذا الظمن لا يكون مقبولاً شكلاً .

ظمن رقم ١٢٦ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/١-١٥

٥٣ - امتناع الموظف المسئول عن التفتت المعدة لإثبات التقريرات عن قبول التقرير يكون له ما يبرره إذا كان الظمن غير جائز أصلاً ولا يسع محكمة النقض إلا أن تقره عليه .

* يجب بصريح نص المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات لقبول الظمن بطريق النقض أن يكتب به تقرير في قلم الكتيب أو في السجن . أن كان رافعه محتجلاً . والتعلل لمخالفة ذلك بأن إدارة السجن والتبليط الطامة لم تمكن طالب الظمن من عمل التقرير لا يكون في محل اعتبار إلا في الأحوال التي يكون فيها الظمن جائزاً في ذاته ، فإن محكمة النقض في هذه الأحوال يكون لها بل عليها ، أن تمكن طالب الظمن من استعمال

حقه فيه وتقبل منه الطعن شكلا أو بعبارة أصبح تمكنه بنقل ما لها من سلطة من عمل التقرير الذى يتطلبه القانون . ثم تنظر فى طاعنه . أما إذا كان الطعن غير جليز أصلا فإن الامتناع عن قبول التقرير من جانب الموظفين المسؤولين عن الدفاتر المعدة لأثبتت التقارير يكون له ما يبرره . ولا يكون فى وسع محكمة النقض إلا أن تقررهم عليه والا كان عملها عبثا ليس منه قرص صحيح يرجى .

(لمن رقم ١٤٤٠ لسنة ١٥ ق جلسة ١١٩٤٥/٨/٢١)

٥٤ - إرسال المحكوم عليه إشارة تلفرافية الى رئيس النيابة يقول فيها أنه يطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر عليه لا يعتبر تقريراً منه بالطعن .

* يجب لقبول الطعن أن يقرر به فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرته . فإذا كان المحكوم عليه قد أرسل برقية الى رئيس نيابة المحكمة التى أصدرت الحكم طالبا اعتبارها تقريراً بالطعن لرضه ، فإنه يكون من المتعين التقرير بعدم قبول هذا الطعن شكلا .

(لمن رقم ١١٢ لسنة ١٨ ق جلسة ١١٩١٨/٤/٢٦)

٥٥ - عدم قيام الطعن إلا بكتابة تقرير فى قلم الكتاب أو فى السجن .

* ان المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات توجب بصريح النص لقبول الطعن بطريق النقض أن يكتب به تقرير فى قلم الكتاب أو فى السجن وموجب ذلك أنه لا تقوم للطعن قائمة ولا تتصل محكمة النقض به إلا بن طريق هذا التقرير ولا يغنى عنه أى إجراء آخر مهما قيل من وحيدة الواقعة أو وجود المصلحة ومن ثم فالتدخل الذى يقول به محكوم عليه آخر غير الطامن لا يكون مقبولا ، ولا يصح فى هذا المقام الاحتجاج بقواعد الرافعات المقررة للطعن فى المواد المدنية لأن الأصل إلا يرجع الى قواعد الرافعات إلا إذا كان قانون تحقيق الجنايات خلوا من الإشارة أو كان ذلك لسد نقص أو للإعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فيه ، أما وقد رسم هذا القانون شكلا خاصا لهذا الإجراء فإنه يكون هو وحده الذى ينبنى عليه اتصال المحكمة بالدعوى فيكون الواجب على ذى الشأن استيفاءه إذا أراد أن يكون له أثره بالنسبة اليه .

(لمن رقم ٨٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٣/٦)

٥٦ - التقرير بالطعن - ما يشترط لقبوله شكلاً .

* إذا كان المحامي حين قرر بالطعن لم يكون مفوضاً في ذلك بتوكيل خاص كما يقضى بذلك القانون فلا يكون هذا التقرير صادراً ممن يملكه تاتوناً . فهو باطل لا تصححه الإجازة اللاحقة .

بطن رقم ٣٩٧ لسنة ٢١ ق جلسة ١١٩٥١/٥/٢٢

٥٧ - اعتبار تقرير الطعن وارداً على الحكيم الصادر أحدهما باعتبار معارضة الطاعن كان لم تكن والحكم الغيابي المعارض فيه الصادر في الموضوع متى كان التقرير قد تناولهما .

* إذا كان تقرير الطعن بطريق النقض قد تناول الحكيم الصادر أحدهما باعتبار معارضة الطاعن كان لم تكن ، والحكم الغيابي المعارض فيه الصادر في الموضوع فانه يكون وارداً على كلا الحكيم سواء أكان ذلك حسبما سبق القضاء به من محكمة النقض قبل صدور قانون الإجراءات الجنائية من جواز ورود الطعن بالنقض على حكم اعتبار المعارضة كان لم تكن وحده ، أم عليه . وعلى الحكم الغيابي المعارض فيه ، لم حسبما نص عليه هذا القانون في المادة ٤٢٢ . من أن الطعن بطريق النقض لا يتقبل ما دام الطعن بطريق المعارضة جازاً ، وفي المادة ٤٢٤ من أن ميعاد الطعن هو ثمانية عشرة يوماً من تاريخ الحكم الحتمي أو الصادر في المعارضة أو من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة أو من تاريخ الحكم باعتبارها كان لم تكن .

بطن رقم ٣٩٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١٩٥٢/١/١٠

٥٨ - لا عبرة بتقرير الطعن الذي يحزره مأمور السجن بناء على مكالمة تليفونية جرت بينه وبين محام قال انه وكيل المحكوم عليه .

* يجب لقبول الطعن بالنقض وفقاً للمادة ٤٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن يقرر به المحكوم عليه في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم إما بنفسه أو بواسطة وكيل عنه مفوض منه بذلك ، أو أن يقرر به بنفسه أمام مأمور السجن إذا كان معتقلاً ، ولا تتصل محكمة النقض بالطعن إلا عن طريق هذا التقرير . وأذن متى كان تقرير الطعن قد حرره مأمور السجن بنفسه بناء على مكالمة تليفونية جرت بينه وبين محام تال

انه وكيل من المحكوم عليه ، فان الطعن يكون قد وقع مخالفا للقانون ،
ويتمين عدم قبوله شكلا .

طعن رقم ٨٥٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٦/٢٢

٥٩ - التوكيل في التقرير بالطعن يجب أن يكون ثابتا وقت التقرير
بالطعن - عدم مراعاة ذلك - عدم قبول الطعن شكلا .

* التقرير بالطعن لا يجوز من وكيل الا اذا كان توكيله ثابتا وقت
التقرير بالطعن واذا فاذ لم يكن المحامي الذي قرر بالطعن يحمل توكيلا
ثابتا - يبيع له التقرير بالطعن عن الطاعة ، بل قدم تقريراً عريفاً ، ثم
قدم يوم الجلسة توكيلا ثابتا لاحقا لتاريخ التقرير فان الطعن يكون غير
مقبول شكلا .

طعن رقم ١١٣٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/٢٢ من ٧ ص ٢٦

٦٠ - عدم تمكن الطاعن من اتباع الاجراءات التي رسمها القانون
للتقرير بالطعن بسبب وجوده بالسجن العربي - ابدائه وغيبته كتابة في
التقرير بالطعن أثناء وجوده بالسجن - تقديمه الأسباب في الميعاد
بواسطة محاميه - قبول الطعن شكلا .

* اذا كان الطاعن (عسكري بالجيش) قد اُهدى كتابة في الميعاد
اتناء وجوده بالسجن بوجنته ما يفيد انه يطمئن في الحكم بطريق النقض
وقدم الأسباب بواسطة محاميه في الميعاد وكلفت ادارة الجيش لم تبحث
بالسجين الطاعن الى قلم كتاب المحكمة التي اصدرت الحكم ليقرر بالطعن بالنقض
امام الموظف المختص ، ولم تطلب من ذلك الموظف الانتقال الى مقر الوحدة
لتلقى رغبة الطاعن ، فان هذا الآخر يكون في حالة عذر تهرى حال بيئته
وبين التقرير بالنقض بالطريق المرسوم بالقانون ويكون الطعن بالصورة
التي قدم بها مقبولا شكلا .

طعن رقم ١١٦٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/٢١ من ٧ ص ١١٢

٦١ - التقرير بالطعن هو مناط اتصال محكمة النقض بالطعن -
اسباب الطعن هي من شروط قبوله .

* الأصل ان الطعن بطريق النقض ان هو الا عمل اجرائي لم
يشترط القانون لرغمه سوى افصاح الطاعن عن رغبته في الاعتراض على

الحكم بالشكل الذى لرتآه ائقانون ، وقد اباح القانون هذا الاعتراض ورسم له التقرير به فى قلم كتاب المحكمة التى اصدرت الحكم المراد الطعن عليه فى خلال الميعاد الذى حدده ، ويترتب على هذا الاجراء الشكلى دخول الطعن فى حوزة محكمة النقض واتصالها به بناء على اعلان ذى الشأن عن رغبته فيه ، اما تقرير الاسباب التى يبنى عليها الطعن فما هو الا شرط لقبول الطعن ولتكن محكمة النقض من النظر فى موضوعه ، فالاسباب ليست الا تبعا لهذا التقرير لاحقة به فهما يكونان وحدة اجرائية تحكما القواعد التى كفت سارية على اجراءات الطعن منذ بدء التقرير به ما دام هذا التقرير هو مناط اتصال المحكمة بالطعن واعتباره مرفوعا اليها — فاذا كان الطعن قد رفع الى محكمة النقض قبل العمل بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — لحصول التقرير به فى قلم كتاب المحكمة التى اصدرت الحكم المطعون فيه — فى ظل المادة ٢٤٤ من قانون الاجراءات الجنائية وطبقا للاوضاع التى كفت سارية حينذاك ، فانه يظل — طبقا لنص الفقرة الاولى من المادة الخامسة من القرار الصادر بامسار القانون ورقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — محكوما بالشكل الذى تم فى ظلها دون اعمال الاثر الفورى للمادة ٣٤ من القانون المذكور التى تتطلب التوقيع على الاسباب الواجب تقديمها فى الميعاد القانونى من محام مقبول امام محكمة النقض .

طعن رقم ١٠١٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١٠/٢٦ من ١٠ الى ١٢٠

٦٢ — تكليف الطاعن بالحضور امام محكمة النقض ليس شرطا لازما لاتصال المحكمة بالطعن — كفاية التقرير فى ذلك .

* لا يلزم لامتنار الطعن مرفوعا لمحكمة النقض تكليف الطاعن بالحضور امامها ، ذلك بان محكمة النقض ليست درجة استثنائية تعيد عمل قاضى الموضوع وانما هى درجة استثنائية ميدان عملها مقصور على الرقابة على عدم مخالفة القانون ، ومتى تقرر ذلك فان التقرير بالطعن فى قلم الكتاب تصبح به محكمة النقض متصلة بالطعن اتصالا قانونيا صحيحا متى قدم التقرير فى الميعاد .

طعن رقم ١٠١٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١٠/٢٦ من ١٠ الى ١٢٠

٦٣ — التقرير بالطعن بالنقض — مناط اتصاله بالمحكمة — شروط قبوله .

* جرى قضاء محكمة النقض على ان التقرير بالطعن بالنقض فى

الحكم هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة-إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه . ولما كان الطاعن وإن كان قد قرر بالطعن في الميعاد القانوني إلا أنه لم يقدم أسبابا طعنه إلا بعد انتهاء هذا الميعاد ، ولم يتم به عذر يبرر تجاوزه . ومن ثم فإن للطعن يكون غير مقبول شكلا .

سُمن رقم ١٨٥٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧٠/١/١٢ من ٢١ ص ١١

٦٤ - . التقرير بالطعن بالنقض - دون تقديم الأسباب - أثره -
عدم قبول الطعن شكلا .

* متى كان الطاعن وإن كان قد قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا طعنه : فإن طعنه يكون غير مقبول شكلا .

طعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨ من ٢٤ ص ٦٦ .

٦٥ - ٦٦ - التقرير بالطعن بالنقض وتقديم أسبابه - يكونان وحدة-إجرائية لا يغني أحدهما عن الآخر .

* من المقرر أن التقرير بالطعن بطريق النقض هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة-إجرائية لا يغني أحدهما عن الآخر ، فإذا كان المحكوم عليه وإن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا طعنه ، فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

طعن رقم ٢١٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٦/٣ من ٢٥ ص ٥٢٩ .

٦٧ - الطعن بطريق النقض - كيف يتم .

* الأصل أن الطعن بطريق النقض أن هو إلا عمل إجرائي له يشترط القانون لرمعه سوى امتصاص الطاعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم بالشكل الذي ارتاده القانون وهو التقرير به في تلم سبب المحكمة التي أصدرت الحكم المراد الطعن عليه في خلال الميعاد الذي

حذره وتقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في هذا الميعاد أيضا. والتي هي شرط لقبول الطعن وتعد لاجقة بتقرير الطعن ويكونان معا وحدة اجرائية لا يفنى احدهما من الآخر .

(طعن رقم ١٠٧٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٠٧٥/١/٢٠ من ٢٦ ص ٦٠٨)

٦٨ - توقيع تقرير الأسباب من محام لم يقبل أمام محكمة النقض إلا في تاريخ لاحق لغوات ميعاد الطعن - اثره - بطلان ذلك التقرير - أساس ذلك ؟

* لما كان الحكم الطعون فيه الغاضي باعتبار المعارضة كان لم تكن صدر في ٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ فقرر المحكوم عليه الطعن عليه بالنقض في العاشر من يناير سنة ١٩٧٦ وقدم الاستاذ المحامي الموقع على الاستئناف ، تم قيده بجدول المحامين المقبولين أمام بيد أنه يبين من كتاب سكرتير لجنة قيد المحامين أمام محكمة النقض أن لهم تقديم التقرير في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ ، ووجه ذلك في تقريرهم على مذكرات النقض في السابع من نوفمبر سنة ١٩٧٧ أي في تاريخ لاحق على مذكرات الأسباب ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد أن نصت على وجوب التقرير بالطعن بالنقض وايداع أسبابه في أجل غايته اربعون يوما من تاريخ النطق به ، أوجب في فقرتها الأخيرة بالنسبة إلى الطعون التي يرفعها المحكوم عليهم أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض وبهذا التخصيص على الوجوب ، يكون المشرع قد دل على أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الاجراءات في الخصومة والتي يجب أن تحمل بذاتها مقومات وجودها ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على تقرير البطلان جزاء على اغفال التوقيع على الأسباب أو على توقيعها من محام غير مقبول أمام محكمة النقض ، بتقرير أن ورقة الأسباب من أوراق الاجراءات الصادرة من الخصوم والتي يجب أن يكون موقعها عليها من صاحب الشأن فيها - من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض - والا عدت ورقة عقيمة الأثر في الخصومة وكانت لغوا لا قيمة له ، ولما كان البدر من كتاب سكرتير لجنة قيد المحامين المقبولين أمام محكمة النقض أن المحامي الموقع على مذكرات الأسباب لم يكن من المقبولين أمام محكمة النقض حتى غوات ميعاد الطعن - فانه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

٦٩ - التقرير بالطعن بالنقض - ورقة شكلية - وجوب حملها
مقوماتها الأساسية - تكمتها بأى دليل خارج عنها - غير جائز -
أسس ذلك ؟ .

✽ من المقرر أن تقرير الطعن هو ورقة شكلية من أوراق الإجراءات
التي يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الأساسية باعتبارها السند الوحيد
الذي يشهد بصحة العمل الإجرائي ممن صدر عنه على الوجه المعتبر
تأنيذا ، فلا يجوز تكملة أى بيان فى التقرير بدليل خارج عنه غير مستمد
منه . لما كان ذلك ، وكان الثابت بتقرير الطعن أن نيابة كثر الشيوخ
الكلية هى الطاعنة وخلا التقرير من اسم ووظيفة وتوقيع المقرر ومن ثم
قد استحال التثبت من أن الذى قرر بالطعن انما هو من اعضاء النيابة .
ولا يثنى على هذا الصدد أن يكون الطعن قد قرر به من دى صفة فعلا
ما دام لم يثبت بالتقرير ما يدل على هذه الصفة . لما كان ذلك ، وكان من
المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض - كما رسمه القانون - هو الذى يترتب
عليه دخول الطعن فى حوزة المحكمة واتصالها به بناء على ائصال دى
الشان من رغبته فان عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قابلية ،
فلا تتصل به محكمة النقض ولا يثنى عنه تقديم أسباب له . واذا كان الثابت
أن هذا الطعن - وان اودعت أسبابه فى الميعاد موقعة من رئيس نيابة -
الا أن التقرير به قد جاء غفلا من اسم ووظيفة وتوقيع المقرر فهو والمعدم
سواء فيتعين القضاء بعدم قبوله شكلا .

(طعن رقم ٧٣٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٠/٥ س ٢٩ ص ١٦٧١)

الفرع الثانى

ايداع اسباب الطعن

٧٠ - اعتبار تقرير الأسباب صحيحا فى ذاته اذا كان الطاعن
لا ثنبت له فى عدم توقيع على تقرير الأسباب الذى قدم فى الميعاد .

✽ اذا لم يقدم الطاعن اسبابا لطعنه وانما ذكر فى التقرير انذى
رغمه - بعد ما قرر بالطعن - أن الحكم الذى قرر بالطعن فيه لم يختم
فى الميعاد دون أن يقدم شهادة من ظم الكتاب مثبتة لذلك قدعوا بان
الحكم لم يختم فى الميعاد لا يصح الالتفات اليه ويجب اعتبار طعنه كأنه قدم
بغير أسباب .

(طعن رقم ٢٤١٦ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٧٤/١٠/٢١)

٧١ - عدم تقديم الطاعن أسباباً لمطعنه وذكره في التقرير أن الحكم لم يضمن في الميعاد دون أن يقدم شهادته من قلم الكتاب مثبتة لذلك يجعس طعنه غير مسبب .

* إذا كان الطاعن لا نذب له في عدم توقيعه على تقرير الأسباب الذي قدم إلى الميعاد للجهة التي كان مظلوناً وجوده فيها فينمين اعتبار أن تقرير الأسبب صحيح في ذاته شكلاً وأنه قدم في الميعاد .

(طن رقم ٩٥٧ لسنة ٢ ق جلسة ١١٩٢٢/١/٢٢)

٧٢ - تقرير لسبب الطعن غير الموقع عليه من الطاعن يكون لغوا لا قيمة له .

* كل ورقة من أوراق الإجراءات الصادرة من الخصوم يجب أن يكون موقعة عليها من صاحب الشأن فيها والا عدت ورقة عديمة الأثر في الخصومة . فتقرير أسباب الطعن غير الموقع عليه من الطاعن يكون لغوا لا قيمة له ويتمين عدم قبوله شكلاً .

(طن رقم ٥١ لسنة ٦ ق جلسة ١١٩٣٦/١/٦)

٧٣ - عدم جواز الإحالة في الأسباب إلى طعن سبق تقديمه من ملهم آخر .

* لا يجوز في بيان وجه الطعن الإحالة إلى طعن آخر من ملهم حوكم من قبل ولو عن ذات الدعوى ، فإن محكمة النقض وهي تشمل في طعن لا تصح مطالبتها بالبحث عن أسباب نقض مقتبة إلى طعن آخر .

(طن رقم ١٥٤ لسنة ١٤ ق جلسة ١١٩٤٤/١/٢٠)

٧٤ - تقرير لسبب الطعن غير الموقع عليه من الطاعن يكون لغوا لا قيمة له .

* إذا كتلت أسباب الطعن قد وردت إلى رئيس النيابة بطريق البريد ، وكانت غفلا من التوقيع وغير ممكن القول بنسبة صدورهما إلى الطاعن لأنه معتقل في السجن تنفيذاً للحكم الصادر عليه ، ولا يمكن معرفة من صدرت منه لتعرف صفته في تقديمها عن المحكوم عليه ، فإنه

يتعين عدم تهويل الطعن شكلا على أساس أنه لم تقدم له أسباب على الصورة التي يتطلبها القانون .

(طعن رقم ٩٥ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٢/٢٦)

٧٥ - تقرير أسباب الطعن غير الموقع عليه من الطاعن يكون لغوا

لا قيمة له .

* إذا كان الطاعن قد قرر الطعن في الميعاد وكانت الأسباب المتقدمة منه غفلا من التوقيع بها لا يمكن معه القول بصورها منه أو معرفة من صدرت منه لتعرف صفته من تقديمها عن المحكوم عليه ، فهذا الطعن لا يكون مقبولا شكلا .

(طعن رقم ٨١١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/١٠/٨)

٧٦ - أسباب الطعن بالنقض - وجوب أن تكون واضحة ومحددة .

* يجب لقبول أسباب الطعن بالنقض أن تكون واضحة ومحددة .

(طعن رقم ١٩٢ لسنة ٢٦ ق طسة ١٩٥٦/٤/١٦ من ٧ ص ٥٧٠)

٧٧ - ذكر الطاعن في أسباب طعنه عبارات جارحة مخالفة للنظام العام - وجوب الأمر بمحوها - المادة ١٢٧ - مرافعات .

* متى أورد الطاعن في أسباب طعنه عبارات جارحة مخالفة للنظام العام فإنه يتعين طبقا للمادة ١٢٧ من قانون المرافعات الأمر بمحوها .

(طعن رقم ٧٠٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٢٦ من ٧ ص ١٢٧)

٧٨ - حصول الطاعن على شهادة بعدم ختم الحكم في مدى ثباتية أيام التالية لصدوره ثم اعلانه بإيداعه في الميعاد - عدم تقديمه الأسباب القانونية للطعن على الحكم في موضوعه واكتفائه أصليا بطلب بطلان الحكم واحتياطيا بإعطائه مهلة ليقدم تلك الأسباب - عدم كفاية ذلك لتنقض الحكم .

* متى كان الطاعن قد حصل على شهادة بعدم ختم الحكم في مدى ثباتية أيام التالية لصدوره ، ولما أعلن بإيداعه في الميعاد لم يقدم

الاسباب القانونية للطعن على الحكم في موضوعه بل طلب اصلها بطلان الحكم واحتياطيا امطاه بهلة ليتم تلك الاسباب بالنظر الى عدم ختم الحكم في خلال الثمانية الايام المقررة في المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية فان هذا السبب وحده لا يكفي لنقض الحكم على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة .

بلمن رقم ٨٢٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٣ ص ٧ و ١١٠٦٩

٧٩ - جواز ايداع الاسباب قلم كتاب محكمة النقض مباشرة .

* يجوز ايداع الاسباب التي بنى عليها الطعن قلم كتاب محكمة النقض مباشرة .

بلمن رقم ١٤٦٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٥ ص ٨ و ١١٩٨

٨٠ - وجوب استيفاء العمل الاجرائي بذاته شروط صحته الشكلية دون تكملة بوقائع اخرى خارجة عنه - الممول عليه في هذا الشأن هو بما يصدر من علم المكتب ذاته من اقرار بحصول الايداع - لا يفنى عن هذا الاقرار اية تأثير من خارج هذا القلم - علة ذلك .

* الاصل انه طالما ان التتبع قد اشترط لصحة الطعن - بوصفه عملا اجرائيا - ان يتم في زمان ومكان معينين ، فانه يجب ان يستوفى هذا العمل الاجرائي بذاته شروط صحته الشكلية دون تكمله بوقائع اخرى خارجة عنه ، والممول عليه في هذا الشأن هو بما يصدر من قلم الكتاب ذاته من اقرار بحصول الايداع ، ولا يقوم مقام هذا الاقرار اية تأثير من خارج هذا القلم - ولو كانت من احد اعضاء النيابة العامة على اختلاف درجاتهم لانعدام ولايتهم في هذا الخصوص - فلذا نقت النيبه العامة وان قررت بالطعن في الميعاد القانوني بكتشاهد رسمي في قلم الكتاب ، الا انها لم تراعى في تقديم اسباب طعنها الاصول المعتادة المثبتة لحصول الايداع بقلم الكتاب ولم تقدم ما يدل على سبيل القطع واليقين بحصوله في التاريخ الذي قالت به ، فان الطعن منها يكون غير مقبول شكلا ، ولا يغير من ذلك ان تكون الاسباب قد ارتقت بأوراق الطعن بعد موافقة المعالي العام على التقرير بالطعن في اليوم الذي قررت بالطعن فيه لان هذا لا يدل بانه على حصول تقديم الاسباب الى قلم الكتاب في الميعاد لخلوها مما يدل على ذلك .

بلمن رقم ٤٦٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٠/١/١١ ص ١١ و ١١٢١

٨١ - عدم اشتراط القانون طريقا معينا لاثبات تقديم اسباب الطعن في اليماد - ما يجرى عليه العمل من اعداد سجل خاص بقلم كاتب ترصديه اسباب الطعون حال تقديمها - بمسيرته مراد الشارع من اثبات حصول الاجراء بالافوضاع التي رسمها لذلك .

✽ القانون وان لم يشترط طريقا معينا لاثبات تقديم اسباب الطعن الى قلم الكتاب في اليماد القانوني الا ان ما يجرى عليه العمل من اعداد سجل خاص بقلم الكتاب منوط بموظف من موظفي القلم المذكور لاستلام اسباب الطعون ورصدها حال تقديمها في السجل المذكور بارتقام متابعة مع اثبات تاريخ ورقم اليداع على الاسباب المقدمة ذراتها وتسليم مقدمها ايمالا من واقع السجل مئتا للايداع اصطيحا لهذه العملية الاجرائية من كل عبث ، يساير مرامي الشارع من اثبات حصول هذا الاجراء بالافوضاع التي رسمها لذلك .

(لمن رقم ١٤٦٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/١ س ١١ ص ١١٢)

٨٢ - اسباب الطعن بالتقضى - وجوب تفصيلها ابتداء - علة ذلك .

✽ دلل الشارع بما نص عليه في المادتين ٤٢٤ ، ٤٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية على ان تفصيل الاسباب ابتداء مطلوب على جهة الوجوب تحديدا للطعن وتعريفا بوجهه منذ افتتاح الخصومة بحيث يتيسر للمطلع عليه ان يدرك لأول وهلة موطن مخالفة الحكم للقانون او موطن البطلان الذي وقع عليه .

(لمن رقم ١٣٣٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٠/٥/٢١ ص ١١ ص ٥٢١)

٨٣ - تقضى - اجراءاته - وجوب التوقيع على اسبيله من محام مقبول امام محكمة التقضى .

✽ مؤدى ما تنص عليه المواد الاولى والثانية والثالثة من القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ « بلغاء المحاكم الشرعية والمالية وحالة دعاوى القظورة ايلها الى المحاكم الوطنية » والمادة العاشرة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ « في شأن المحامين لدى المحاكم الشرعية المخاض »

وما تضمنته المذكرة الإيضاحية للقانون الأول - أن مجرد اجازة المرافعة أمام محكمة النقض للحاميين المتبولين أمام المحكمة العليا الشرعية - غير الدماوى التى كانت من اختصاص المحكم الشرعية - وحدها - لا يخلع على هؤلاء الحاميين صفة القبول أمام محكمة النقض فى سائر الأنظمة ؛ بل انه يجب لتمتعهم بهذه الصفة وتمكينهم من ممارسة الحقوق والواجبات التى نص عليها القانون بالنسبة الى الحاميين المقيدين بالجدول الخاص بمحكمة النقض ، أن يتقدموا الى لجنة القبول الخاصة بالحاميين أمام المحكمة المذكورة ويستحصلوا منها على قرار بقيدهم بالجدول الخاص بها - واذا كان هذا الشرط متخلفا فى حق الحامى الذى وقع على لاسبابه الطعن المطروح ، فان الطعن يكون غير مقبول شكلا عملا بنص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من القانون الخالص بحالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

جلس رقم ١١ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٤/١٠/١٩٦١ م ١٥ ج ١٧٧

٨٤ - اسباب الطعن - التوقيع عليها - نيابة علمية .

* استلزم القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ فى الفقرة الثالثة من المادة ٣٤ منه فى حالة رفع الطعن من النيابة العامة أن يوقع اسبابه رئيس نيابة على الأمل . . ومن ثم فان الطعن اذ وقع اسبابه وكيل أول النيابة الكلية يكون غير مقبول شكلا .

جلس رقم ١٧٤١ لسنة ٣٧ ق جلسة ٢٧/١١/١٩٦٧ م ١٨ ج ١١٨٦

٨٥ - الممول عليه فى خصوص اثبات ايداع اسباب الطعن قلم الكتاب هو بما يصدر من هذا القلم ذاته من بيان بحصول ايداع الاسباب فى تاريخ معين بعد توقيعها من المختص .

* من المقرر انه عندما يشترط القانون لصحة الطعن بوصفه عملا اجرائيا شكلا معينا فانه يجب أن يستوفى هذا العمل الاجرائى بذاته شروط صحته الشكلية دون تكملته بوقائع اخرى خارجة عنه . ولما كان

المحل عليه في خصوص اثبات ايداع الاسباب فلم الكتاب هو بما يصدر من هذا الظم ذاته من بيان بحصول ايداع الاسباب في تاريخ محين بعد توثيقها من المختص ، فانه لا يصح ان يقوم مقام هذا البيان أية تأشيرة من خارج هذا القلم ... ولو كتبت من احد اعضاء النيابة العامة لاتصدام ولايتهم في هذا الخصوص . ولذا ما كانت النيابة العامة وان قررت بالظمن في الميعاد القانوني ، الا انها لم تراعى في تقديم اسباب طعنها الأصول المقررة لاثبات حصول الايداع فلم الكتاب ولم تقدم ما يدل على سبيل القطع بحصوله في التاريخ الذي قالت به ، فان الأسبيل تكون قد خلت من مقومات قبولها ويتمين لذلك القضاء بعدم قبول الطعن شكلا .

ظمن رقم ٦٤٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٦/١ من ١٧ ص ٣٥٩

٨٦ - التقرير بالظمن في الحكم - هو مناط اتصال المحكمة به -
تقديم الاسباب في الميعاد الذي حدده القانون - شرط لقبوله .

* جرى قضاء محكمة النقض على ان التقرير بالظمن بالنقض في الحكم هو مناط اتصال المحكمة به وان تقديم الاسباب التي يبنى عليها الظمن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله : وان التقرير بالظمن وتقديم الاسباب يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها احدهما مقام الآخر ولا يغني عنه .

ظمن رقم ٦٤٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٦/١ من ١٧ ص ٣٥٩

٨٧ - وجوب توقيع اسباب الظمن المقدم من المحكوم عليه من محام
مقبول امام محكمة النقض .

* ان المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الظمن امام محكمة النقض ، بعد ان نصت على وجوب التقرير بالظمن بالنقض وايداع اسبابه في اجل غايته اربعون يوما من تاريخ النطق بالحكم ، اوجبت في فقرتها الأخيرة بالنسبة الى الطعون التي يرفعها المحكوم عليهم ان يوقع اسبابها محام مقبول امام محكمة النقض وبهذا التخصيص على الوجوب يكون المشروع قد دل على ان تقرير الاسباب

ورقة شكلية من أوراق الإجراءات في الخصومة والتي يجب أن تحصل بذاتها معومات وجودها وأن يكون موثقا عليها من صدرت عنه لأن التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصورها من صدرت منه على الوجه المعتبر قانونا . ولا يجوز تكلة هذا البيان بتليل خارج عنها غير مستمد منها .

الطن رقم ١٧٦٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٢ من ٧٠ إلى ٨٢

٨٨ - اعتبار ورقة الأسباب لغوا عديم الأثر ولو كانت تحمل مؤشر الى صدورها من مكتب محام وعليها طابع دقعة يحمل اسمه - ما دام لم يوقع على الورقة ذاتها .

* جرى قضاء محكمة النقض سواء في ظل قانون تحقيق الجنائيات تنسيرا للبادء ٢٣١ منه أو طبقا لقانون الإجراءات الجنائية بيانا لتحقيق المقصود في المادة ٢٢٤ منه التي حلت محلها المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالف البيان ، على تقرير البطلان جزاء على اغسال التوقيع على الأسباب بتقدير أن ورقة الأسباب من أوراق الإجراءات الصادرة من الخصوم والتي يجب أن يكون موثقا عليها من صاحب الشأن فيها والاغدت ورقة مدنية الأثر في الخصومة وكنت لغوا لا قيمة له . ولما كانت ورقة الأسباب وأن حملت ما يشير الى صدورها من مكتب الأستاذ ولحق عليها طوابع دقعة عليها اسم هذا المحامي الا انها بقيت غفلا من توقيعه عليها حتى فوالت جيهاد الطمن . ومن ثم سم فانه يتعين الحكم بعدم قبول الطمن شكلا .

الطن رقم ١٧٦٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٢ من ٨٠ إلى ٨٢

٨٩ - ايداع أسباب الطمن بالنقض أو وصولها الى قلم كتاب المحكمة التي اصدرت الحكم أو قلم كتاب محكمة النقض في الميعاد - شرطا لقبول الطمن شكلا .

* جرى قضاء محكمة النقض على انه يجب لقبول الطمن بالنقض ان تودع او تصل اسبيله لقلم كتاب المحكمة التي اصدرت الحكم المحكوم فيه أو قلم كتاب محكمة النقض في الميعاد القانوني الذي حددته المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطمن أمام

محكمة النقض ، أى فى ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم الحضرى
أو من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة أو من تاريخ الحكم الصادر فيها .
طعن رقم ٢٠٤٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٢٠ س ٢٠ ص ٦١

٩٠ - التقرير بالطعن دون تقديم الأسباب - أثره - عدم قبول الطعن شكلا .

* جرى قضاء محكمة النقض على أن التقرير بالطعن بالنقض هو متطلب اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وتقديم الأسباب يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا تغنى عنه . ولما كان البعض من الطاعنين وأن قرروا بالطعن بالنقض فى الحكم الطعون فيه إلا أنهم لم يقدموا أسبابا لطعنهم فإنه يكون غير مقبول شكلا .
طعن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٢/١/١٠ س ٢٤ ص ١٧٢٢

٩١ - تفصيل أسباب الطعن بالنقض ابتداء - واجب - تحسيدا للظن - وتعميما بوجهه - وتيسيرا لأدراك ما شلب الحكم من عوار - أن تخلف ذلك فى سبب من أسباب الطعن - عدم قبول هذا السبب .

* من المقرر أن تفصيل أسباب الطعن ابتداء مطلوب على وجه الوجوب تحسيدا للطعن ، تعميما بوجهه منذ افتتاح الخصومة ، بحيث يفسر للمطلع عليه أن يدرك لأول وهلة موطن مخالفة هذا الحكم للقانون وخطأه فى تطبيقه ، أو موطن البطلان الجوهرى الذى وقع فيه ، أو موطن يطلان الإجراءات الذى يكون أثر فيه . وأذ كان ذلك ، وكانت عبارة الوجه الثانى من أوجه الطعن مبهمه المثلول لا يدرى معها أى من أسباب الحكم هو غير الصحيح ، ولا من أية جهة هو غير صحيح ، فإن هذا الوجه لا يكون مقبولا .

طعن رقم ١٧٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١/١٢ س ٢١ ص ١٩٧٦

٩٢ - التقرير بالطعن بالنقض وتقديم أسبابه - من شأن الطاعن لا المحلى عنه - مرض المحلى عن الطاعن - لا يوفر لدى الطاعن عذرا قهريا بحول بينه وبين تقديم الأسباب فى الميعاد .

* من المقرر أن مرض المحلى عن الطاعن لا يغير له فى الميعاد المجدد فى التاتون للطعن لأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه من شأن

الطاعن لا المحامي عنه ، فإذا لم يقدم لسبب الطعن إلا بعد الميعاد فلا يقبل الاعتذار عن التأخير بمرض المحامي . وإذا كان الثابت أن الطاعن وأن قرّر بالطعن في الميعاد إلا أنه قدم أسبابه متجاوزاً ذلك الميعاد المقرر في القانون ومن ثم فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً . ولا يستلغ الطاعن في تجاوزه الأجل المعين قانوناً لتقديم أسباب الطعن ما تعلل به المحامي مقدم الأسباب من مرض زميله الذي كان الطاعن قد وكلّ إليه تديبهما مدة طويلة لم يتيسر له خلالها تحرير أسباب الطعن ، لأن ذلك - بقرض صحته - لا يؤثر لدى الطاعن عنراً قهرياً يحول بينه وبين تقديم الأسباب في الميعاد .

(طعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢ من ٢٢ ص ٥٩٠)

٩٢ - وجوب توقيع أسباب الطعن من محام مقبول أمام محكمة النقض - تقرير المحامي الذي تحمل ورقة الأسباب توقيعاً باسمه بأن التوقيع لم يصدر منه - أثره - خلوها من توقيع محام مقبول - وجوب الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً .

* لما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد لوجبت بالنسبة للطعون التي يرغمها المحكوم عليهم أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض ، وكان المحكوم عليه وأن قرّر بالطعن في الميعاد إلا أنه قدم مذكرة بأسباب طعنه تحمل توقيعاً باسم الأستاذ المحامي الذي حضر بالجلسة وقرر أن هذا التوقيع لم يصدر منه ، وبذا تكون ورقة الأسباب قد ظلت من توقيع محام مقبول أمام محكمة النقض ، فإنه يتمين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً .

(طعن رقم ٧٨٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ من ٢٤ ص ٦١٠٤١)

٩٤ - شرط قبول الطعن .

* من المقرر أنه يجب لقبول الطعن أن يكون واضحاً محدّداً مبيناً به ما يرى إليه مقدمه حتى يتضح مدى أهميته في الدعوى المطروحة ، وكونه منتجا فيها مما تلزم محكمة الموضوع بالتصديق له إيراداً له ورداً عليه . ولما كانت الطاعنة لم تفصح في طعنها عن أوجه النقض (في أقوال الشهود) التي لم يعن الحكم برغمها فإن ما تثيره في هذا المصعد يكون مرسلاً مجهلاً حرياً بالنقض .

(طعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٣١ من ٢٤ ص ١١٢٠٩)

٩٥ - نقض - ايداع الأسباب - اثبات ذلك .

* على من قرر بالظمن (بالنقض) ان يثبت ايداع أسباب طعنه قلم الكتاب في خلال الميعاد الذي حدده القانون للتقرير بالظمن والا كان الظمن غير مقبول شكلا . ولما كان القانون وان لم يشترط طريقا معينسا لاثبات تقديم لسبب الطعن في قلم الكتاب في الميعاد القانوني الا ان ما يجرى عليه العمل من اعداد سجل خاص بقلم الكتاب منسوط بموظف من موظفي القلم المذكور لاستلام أسباب الطعون ورمدها حال تقديمها في السجل المذكور بأرقام متتابعة مع اثبات تاريخ ورقم الايداع على الأسباب المقدمة ذاتها وتسليم مقبضها ايصالا من واقع السجل مثبتا للايداع اصطفا لهذه العملية الاجرائية من عبث يسلك مرأى الشارع من اثبات حصول هذا الاجراء بالأوضاع التي رسمها . لذلك ، وكان المعول عليه في هذا الشأن هو بما يصدر من قلم الكتاب ذاته من اقرار بحصول الايداع ولا يقوم مقام هذا الاقرار اية تائسرة من خارج هذا القلم . ولما كان الطامن وان قرر بالظمن في الميعاد القانوني بشهاد رسمي من قلم الكتاب ، الا انه لم يراع في تقديم أسباب طعنه الأصول المعتادة المثبتة لحصول الايداع من قلم الكتاب (اذ ارفق بالملف تقرير بأسباب الطعن موقع عليه من محلي الطامن وهو غير مؤرخ ولا يحل ما يدل على اثبات تاريخ ايداعه في السجل المعد لهذا الغرض من قلم الكتاب - ويبين من مذكرة المفتش الادري ان أسباب هذا الطعن لم تثبت في دفتر اثبات التاريخ الخاص بالظمن بالنقض) ولم يقدم ما يدل على سبيل القطع باليتين بحصوله في الميعاد القانوني ، فان الطعن يكون غير مقبول شكلا .

(ظمن رقم ١٠٧ لسنة ٥) في جلسة ١٩٧٥/١٠/٢٠ من ٢٦ من ١٩٨٠

٩٦ - ورقة الأسباب - ورقة شكلية من اوراق الإجراءات - لزوم حملها مقومات وجودها - التوقيع على الأسباب - هو السند الوحيد على صدورها - من وقعها - عدم جواز تكملة هذا البيان - بتدليل خارج منها .

* لئن كانت مذكرة أسباب الطعن تحل ما يشير الى صدوره من مكتب الأستاذة ... المحلى عن المحكوم عليه الا انه لم يوقع عليها في اصلها او في صدورها حتى فوات ميعاد الطعن - ولما كتبت المدة ٢٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد ان نهت على وجوب التفسير بالنقض

وإدعاء أسبابه في أجل غايته أربعون يوما من تاريخ النطق به أوجب في فقرتها الأخيرة بالنسبة إلى الطعن التي يرفعها المحكوم عليهم أن يوسع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض وبهذا التخصيص على الوجوب بـ.ن. المشرع قد دل على أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات في الخصومة والتي يجب أن تحمل بذاتها مقومات وجودها وأن يكون موقعا عليها من صدرت عنه لأن التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصحتها من صدرت عنه على الوجه المعتبر قانونا ولا يجوز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنها غير مستند منها ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على تقرير البطلان جزاء على اغفال التوقيع على الأسباب بتقدير أن ورقة الأسباب من أوراق الإجراءات الصادرة من الخصوم والتي يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها والا عدت ورقة عديمة الأثر في الخصومة وكانت لغوا لا قيمة له ، وكان قبول الطعن شكلا هو مناط اتصال محكمة النقض بالطعن فلا سبيل إلى التصدي لقضاء الحكم في موضوعه مهما شابه من عيب الخطأ في القانون بفرض وقوعه ومن ثم فله يمتنع الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

(طعن رقم ١٩٦٥ لسنة ٥) في جلسة ١٩٧٦/٣/٢٨ من ٢٧ من ٢٥٩

٩٧ - وجوب تفصيل أسباب الطعن بالنقض بمذكرة الأسباب في الميعاد - عدم جواز ابتداء أسباب بالجلسة أو بمذكرات لاحقة - أساس ذلك ؟ - المادتان ٣٤ ، ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

* من المقرر أن الشارع دل بما نص عليه في المادتين ٣٤ ، ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أن تفصيل الأسباب ابتداء مطلوب على جهة الوجوب تحديدا للطعن وتعريفا بوجهه منذ افتتاح الخصومة بحيث يتيسر للمطلع عليه أن يدرك لأول وهلة موطن مخالفة الحكم للقانون أو موطن البطلان الذي وقع فيه فانه من غير الجائز قبول أية أسباب بالجلسة أو بالمذكرات .

(طعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٦ في جلسة ١٩٧٦/١٠/١٠ من ٢٧ من ٧١٨)

٩٨ - التقرير بالطعن وإدعاء الأسباب - شرط توقيع محام مقبول أمام النقض - الإجابة بن المحامين .

* لما كان المحكوم عليه ترر بالطعن في الحكم بطريق النقض وأودعت أسباب الطعن موقعة من الاستاذ ... المحامي في حين أنه من غير

المقبولين أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد أن نصت على وجوب التقرير بالطعن بالنقض وإيداع أسبابه فى أجل غايته أربعون يوما من تاريخ النطق بالحكم ، أوجبت فى فقرتها الأخيرة بالنسبة الى الطعون المرفوعة من غير النيابة العامة أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض ، وبهذا التخصيص على الوجوب يكون قد دل على أن ورقة الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات التى يجب أن تعمل بذاتها مقوماتها . ولذا كان الثابت من الأوراق أن المحامى موقع لسبب الطعن ليس من المقبولين أمام محكمة النقض ، فان الأسباب تكون موقعة من غير ذى صفة . ولا يغير من ذلك أن يكون المحامى غير المقبول أمام محكمة النقض قد وقع ورقة أسباب الطعن — نيابة عن محام آخر مقبول أمام هذه المحكمة — كما هو الحال فى الدعوى — ذلك أن المشرع حين أوجب فى الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ السالفة الذكر أن تكون أسباب الطعون المرفوعة من المحكوم عليهم موقعة من محام مقبول أمام محكمة نقض إنما أراد أن يتولى هو وضع أسباب الطعن ، فان كلف أحد أوصائه من المحامين غير المقبولين أمام محكمة النقض بوضعها وجب عليه أن يوقع على ورقته بما يثبت إقراره إياها ، ذلك لأن الأسباب هى فى الواقع جوهر الطعن وأساسه ووضعها من أخص خصائصه . فإذا لم تكن ورقة الأسباب موقعة عليها من صاحب الشأن بمباشرة وورقة عديمة الأثر فى الخصومة وكانت لغوا لا قيمة له — ولما كان الثابت أن ورقة الأسباب قد صدرت من غير ذى صفة ، وبقيت غفلا من توقيع محاميهما المقبول أمام محكمة النقض حتى فوات مهلة الطعن ، فان الطعن يكون غير مقبول شكلا .

طعن رقم ١٤٠١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/١/١٥ من ٢٩ ص ٥٢

٩٩ — التقرير بالطعن وعدم إيداع الأسباب — آخره .

✽ متى كان الطاعن الخامس وإن قرر بالطعن بالنقض فى الميعاد إلا أنه لم يوقع أسبابا لطعنه مما يضمن معه القضاء بعدم قبوله شكلا عملا بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

طعن رقم ٧٦٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١/٢٠ من ٢٩ ص ٨٣٩

الفرع الثالث - ميعاد الطعن

(١) ميعاد التقرير

١٠٠ - بدلية ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة .

✽ الطعن بطريق النقض في الحكم الغيابي الصادر في المعارضة ينتدئ بميعاده من يوم صدوره لا من يوم اعلانه ذلك لأن نص المادة ٢٣١ تحقيق جنايات صريح في أن ميعاد الطعن بطريق النقض ينتدئ من يوم صدور الحكم بلا تفريق بين الحكم الغيابي والحكم الحضورى والمراد بالحكم هو الحكم النهائي الذى انسند فيه طريق الطعن العادى وأصبح قابلا للطعن بطريق النقض كمقتضى المادة ٢٢٩ من القانون المذكور . ولا شك في أن الحكم الغيابي الصادر في المعارضة هو حكم نهائى من وقت صدوره لأنه غير قابل لمعارضة أخرى فمثله يصدق عليه نص المادة ٢٢٩ من جهة كونه من وقت صدوره نهائيا قابلا للطعن بطريق النقض وبما جرى عليه عموم نص المادة ٢٣١ من جهة ابتداء ميعاد الطعن فيه من رقت صدوره لا من وقت اعلانه ولا يجوز قياس الحكم الغيابي للصادر في المعارضة على الحكم الغيابي الأول من جهة أن مواعيد الطعن في هذا الحكم الأول لا تنتدئ الا بعد اعلان ، اذ الحكم الغيابي الأول لا يكون نهائيا الا اذا تنقض ميعاد المعارضة فيه وميعاد المعارضة لا ينتدئ الا بعد اعلانه فالاعلان إذن لازم لاستيفاء شرط التهئية الواجب توفره بمقتضى المادة ٢٢٩ . وكذلك لا يجوز الاعتراض بأن فقهاء القانون الفرنسى أوجبوا اعلان الأحكام الغيابية الصادرة في المعارضة ، لأن نص قانونهم ليسا يختص بمبدأ الميعاد يخلف نص القانون المصرى ، اذ هو عندهم ينتدئ من يوم النطق بالحكم للمتهم لا من يوم صدوره اطلاقا كما عتفنا . كما أنه لا يصح الاعتراض أيضا بأن العدل يقضى باعلان الأحكام الغيابية الصادرة في المعارضة حتى تبدأ مواعيد الطعن فيها ، لأن العدل لم ينسئ قلبا ولا محبل للاعتراض به مادام نص القانون صريحا ، ولا الاعتراض بأن الشارع في قانون انشاء محكمة النقض والإبرام قد نص على أن ميعاد الطعن بالنقض في الأحكام المدنية الغيابية الصادرة في المعارضة لا يبدأ الا من وقت اعلانه مما يدل على أن الروح النسارية في التشريع المصرى ترمى الى تبصير المحكوم عليهم بما صدر في غيبتهم حتى لا يباغتوا — لا يصح الاعتراض به لأن نظم الطعن في الأحكام المدنية غير في الأحكام الجنائية ، ولا يمكن الاستدلال بالقواعد الخاصة بتقدمها على ما يجب أن يعمل به في الآخر على أن الواقع أن روح التشريع في مصر فيها يختص

يبدأ مواعيد الطعن بطريق النقض في الأحكام الجنائية الغيابية ظاهر فيها الجبل إلى التضييق على المحكوم عليهم . ويبدو أن سبب هذا الجبل هو ما شوهد من كثرة القضايا ، وما لوحظ من أن المتهمين كثيرا ما يسهلون فيها بلا وجه حق ، ومارئى من ضرورة أخذهم في هذا السبيل بشيء من الشدة لسرعة انجبال الأعبال وتقصير أهد المشاغبين الباطلة .

بطمن رقم ٤٤ لسنة ١ ق جلسة ١١٢٢/١/٢٥

١٠١ - بداية ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة .

✽ متى ثبت أن الطاعن لم يكن في وسعه أن يعلم بمصدور حكم اعتبار المعارضة المقتضية منه كان لم تكن حتى يوم التبض عليه لتنفيذ الحكم فأنه يكون غير مقيد بالميعاد القانوني للطعن في هذا الحكم . فلذا هو ثمر بالطعن فيه بمجرد عليه بمصدوره وقدم لأسباب الطعن بعد ثلاثة أيام من تقريره بالطعن كان طعنه مقبولا شكلا .

بطمن رقم ٤٦ لسنة ٦ ق جلسة ١١٢٦/١/٢

١٠٢ - عدم وقف سريان ميعاد الطعن بطلب الاعفاء من المصاريف القضائية .

✽ تقديم طلب الاعفاء من المصاريف القضائية الى لجنة المساعدة القضائية بمحكمة النقض لا يوقف سريان ميعاد الطعن .

بطمن رقم ١٨٦ لسنة ٣ ق جلسة ١١٢٧/١/٨

١٠٣ - استحقاق الطعن في الجيماد لعذر قهري يوجب التقرير به في أول فرصة .

✽ إذا كان المحكوم عليه لم يستطلع الطعن في الحكم في المدة المقررة بالقانون لسبب قهري خارج عن ارادته (كوجود الجندي في ميدان القتال) فأنه يجب عليه أن يقرر بالطعن في أول فرصة بعد انقضاء عذر والا كان طعنه غير مقبول شكلا .

تم ١٠٨٨ لسنة ١١ ق جلسة ١١٢١/٢/٢١

١٠٤ - بداية ميعاد الطعن في التهم المؤسسة على واقعة واحدة والحكم النهائي في بعضها بالبراءة أو بعدم قبول الدعوى .

✽ إذا كانت التهم المقدم بها التهم للمحاكمة أساسها كلها واقعة واحدة ، وكان الحكم النهائي قد قضى في بعضها بالبراءة أو بعدم تبسول الدعوى فإن الممول عليه في ابتداء ميعاد الطعن بطريق التقاضي ميسر يتطرق بالتهم جميعا ، سواء بالنسبة للنقطة عما قضى فيه بالبراءة أو بعدم القبول أو بالنسبة للمتهم عما حكم عليه فيه يكون هو التاريخ الذي يصبح فيه الحكم النهائي غير جائزة المعارضة فيه من التهم ولو أن هذه المعارضة لا يتمدى أثرها التهم - المحكوم فيها بالأدانة - وذلك لما بين جميع التهم من الارتباط لوحدة الواقعة .

ملن رقم ١٠٦٦ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/٤/٢٨

١٠٥ - عدم اعتبار وجود التهم في السجن عذرا يبرر تجاوز ميعاد الطعن وتقييم الأسبيل .

✽ لا يشفع للطاعن في تجاوزه الأجل المعين بالمادة ٢٢١ تحقيق للتقرير بالطعن وتقديم أسبيله قوله أنه لم يتيسر له - بسبب وجوده في السجن - الاطلاع على الحكم في الوقت المناسب ، مادام هذا الاطلاع ممكنا دائما بواسطة محام أو عن طريق طلب صورة من الحكم أو غير ذلك من الوسائل ، ومادام هو لا يدعى أنه قد حال بينه وبين الوقوف على لسبيل الحكم ملتح قهرى .

ملن رقم ٢٢٠ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٢/٥

١٠٦ - قبول الطعن المقرر به بعد الميعاد في أول فرصة بعد زوال العذر القهرى متى أظهر الطاعن رغبته في الميعاد .

✽ يكون الطعن مقبولا شكلا ولو كان التقرير به وتقديم أسبيله قد حصل كلاميا بعد الميعاد محسوبا من يوم صدور الحكم . وذلك متى ثبت أن الطاعن وهو جندى في الجيش ، قد استحال عليه مراعاة الميعاد بعد أن كان قد أظهر في خلاله رغبته في الطعن ثم بمجرد زوال عذره بلر إلى التقرير بطلعه .

ملن رقم ٥٩٩ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٢/٢٦

١٠٧ - قبول طعن المدعى المدني المرفوع منه بعد الميعاد متى تسرر به بمجرد علمه بالحكم فيليبيا برفض دعواه وبغير اعلائه بالجلسة .

* اذا كان الثابت ان المحكمة قضت برفض الدعوى المدنية في غيبة المدعى بالحقوق المدنية وبغير اعلائه بالحضور للجلسة لتمام المحكمة ، فان طعن هذا المدعى بطريق النقض في الحكم بعد مضي اكثر من مئتين على صدوره يكون مقبولا شكلا مادام يدعى اّنه رفع الطعن على اثر علمه بالحكم ولم يثبت كذب دعواه .

طعن رقم ١٥٠١ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٦/١/٢٨

١٠٨ - انتهاء ميعاد الطعن في حق المحكوم عليه يستتبع انتهاءه في حق من يعملون لصلحته .

* الطعن في الحكم بأي طريق من الطرق المقررة له يجب لقبوله ان يرفع في الميعاد المقرر بالقانون ، سواء كان من المحكوم عليه نفسه ام كان غيره ممن خولهم القانون رفعه لصلحته بالتبعية منه ، اذ العبرة في حساب الميعاد هي دائما بما هو مقرر بالنسبة الى المحكوم عليه ، بحيث اذا انتهى في حقه انتهى ايضا في حق سواء من يعملون لصلحته على سبيل ان لهم تمثيله في الاجراء .

ومن رقم ٤٨٢ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/٢/١

١٠٩ - بداية ميعاد الطعن في الحكم الاستثنائي الذي لا يقبل المعارضة .

* متى كان الحكم الاستثنائي غير قابل للمعارضة وان صدر في غيبة المتهم فان ميعاد الطعن فيه بطريق النقض يحصب من يوم صدوره لا من يوم اعلائه .

طعن رقم ٤١٢ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/٤/١٨

١١٠ - وجوب ابتداء ميعاد الطعن في الحكم من اليوم الذي ثبت فيه رسميا علم الطاعن بصدوره .

* انه حتى مع التسليم ببقاء متع تهري لدى الطاعن من حضور الجلسة التي نظرت فيها معارضته في الحكم الفيلبي الاستثنائي وقضى فيها بتأييد الحكم الصادر بادانته ، فذلك لا يشفع له في تجاوز الميعاد

٤٧

القانونى فى التقرير بالطعن فى الحكم محسوبا من اليوم الذى ثبت نفيه رسميا عليه بصور هذا الحكم عليه .

طعن رقم ١٥٧٢ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٥٠/١٠/٢٠

١١١ - تقييد حرية الطاعن لا يصلح سببا لتجاوز ميعاد الطعن .

✽ لا يجدى الطاعن فى تقريره الطعن بعد الميعاد أنه كان متيسر الحرية وأن محاميه قدم طلبا فى الميعاد بأرسال الأوراق الى الطاعن كى يقرر بالطعن قبل فوت الميعاد وسكّ له كان فى وسعه ان يقرر بالطلعن لعل كاتب السجن فى دفتر المد لذلك فى الميعاد القانونى .

طعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/٥/٢٨

١١٢ - ميعاد الطعن وايداع الأسباب فى الحكم الحضورى .

✽ ان المادة {٢٤} من قانون الاجراءات الجنائية تقضى بأن يحمل الطعن فى ظرف ثمانية عشر يوما من تاريخ الحكم الحضورى وتوجب ايداع الأسباب التى بنى عليها الطعن فى هذا الميعاد ايضا والا سقط الحق فيه . فمتى كان الحكم قد صدر حضوريا للطاعن فى ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١. فقرر بالطعن فى اول يناير سنة ١٩٥٢ ولم يقدم لسبب طعنه الا فى اليوم العاشر منه فلهذا يكون قد اودع الأسباب بعد انتضاء الثمانية عشر يوما التالية لصدر الحكم ويكون طعنه غير مقبول شكلا .

طعن رقم ٤٦٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١١/٢

١١٣ - ميعاد الطعن من التيسبة فى الحكم الصلار بعدم جواز

استئنافها .

✽ اذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر غيابيا بعدم جواز استئناف التيسبة فانه لا يعتبر أنه لضر بالتمهم حتى يصح له ان يعارض فيه . ويرتب على ذلك ان ميعاد الطعن فيه بطريق النقض من التيسبة يبدأ من تاريخ صدوره لا من تاريخ تولد ميعاد المعارضة بالنسبة الى التهم .

طعن رقم ١٠٤١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١٢/٨

١١٤ - ميعاد الطعن في الحكم الذي لم تودع أسبابه في الميعاد .

✽ ان قضاء محكمة النقض مستقر على أنه لما كان القانون يعطى صاحب الشك الحق في الحصول على صورة من الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ النطق به فإن الشهادة التي يحصل عليها في اليوم الذين من هذه الأيام تكون دليلاً على تعذر ذلك مما يعطيه الحق في التفسير بطلانه وتقديم أسبابه في ظرف عشرة أيام من تاريخ اعلانه بإيداع الحكم قلم الكتاب طبقاً لما تقتضيه المادة ٤١٦ من قانون الإجراءات الجنائية . وإذاً فإذا كان الطاعن قد حصل على الشهادة المشار إليها ثم لم يعلنه النتيجة بإيداع الحكم فإن طعنه يكون مقبولا شكلاً .

(طعن رقم ٥٠٣ لسنة ١٣٤٤ ق جلسة ١٣٥٢/٢/٢٤)

١١٥ - شرط امتداد ميعاد الطعن هو الحصول على شهادة بعدم ختم الحكم في الثمانية أيام التالية لصدوره .

✽ ان المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية تشترط لامتداد ميعاد الطعن بعد الثمانية عشر يوماً أن يكون الطاعن قد حصل على شهادة بعدم ختم الحكم في الثمانية الأيام التالية لصدوره ، وأن ثبت أن الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٥٣ وقرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض في ١٣ من الشهر المذكور ، وقدم شهادة من قلم الكتاب تثبت عدم إيداع الحكم مختوماً في ٣ فبراير سنة ١٩٥٣ ، أي بعد انتهاء الثمانية عشر يوماً المحددة بالقانون للفرق بين الطعن وتقديم الأسباب - فإن هذه الشهادة لا تكون مجدية في امتداد الميعاد ويكون الطعن غير مقبول شكلاً ولا يلتفت إلى الأسباب المقدمة بعد الميعاد .

(طعن رقم ٨٢٥ لسنة ١٣٤٢ ق جلسة ١٣٥٢/٥/١٣)

١١٦ - الميعاد الذي يمتد إليه ميعاد الطعن بسبب عدم ختم الحكم هو أربعون يوماً وسقوط الحق بعده في جميع الأحوال .

✽ ان لامتداد الميعاد المتصوص عليه في المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية غايته أربعون يوماً من تاريخ النطق بالحكم وباتقضاء هذه المدة يسقط الحق في الطعن ، ذلك أن عدم ختم الحكم في ظرف الثلاثين يوماً التالية لصدوره يترتب عليه البطلان خطياً طبقاً لنص المادة ٣١٢ من ذلك القانون ويكفي وحده سبباً لنقض الحكم ، فهو بهذه المناسبة يعني صاحب الشأن من الاطلاع على أسباب الحكم ومن ثم كان واجباً

على من حصل على شهادة بعدم وجود الحكم من قلم الكتاب في الثمانية الأيام أن كان حريصا على الطعن أن ينادر بالاستعلام من قلم الكتاب عن الحكم بمجرد انقضاء الثلاثين يوما التالية لصدوره فإذا وجده قد أودع به اطلع عليه وقدم اسباب طعنه ان رأى محلا لذلك إما اذا لم يجده فقد انتفح إياه السبيل لإبطال الحكم لا يقتضيه الا الحصول على شهادة بعدم وجوده رغم انقضاء الثلاثين يوما ، فإذا هو أهمل في ذلك وترك مدة العشرة الأيام التي قدر القانون كفايتها تبضى بعد الثلاثين يوما دون أن يقرر بالطعن ويقدم الأساليب فإن هذا منه لا معنى له الا أنه غير حريص على طعنه ولا جاد فيه مما يتمتع معه اعتباره نازلا عنه . ولا يجوز من هذا المقام أن يعترض بما نص عليه القانون المشار اليه في المادة ٤٢٦ من قبول الطعن من صاحب الشأن في العشرة الأيام التالية لإعلانه بإيداع الحكم فإن هذا الإعلان لا يكون له محل الا في خلال الثلاثين يوما إما بعدم انقضائها فلا محل له ما دام الحكم إما قد أودع قلم الكتاب وإن شاء أن يطلع عليه وإما أنه لم يودع فلمصاحب الشأن أن يطلب إبطاله لهذا السبب وهذه .

(لمن رقم ١٠٠٥ لسنة ٢٤ في جلسة ١١٩٤/١/١٩)

١١٧ - استحقاق الطعن في الميعاد لعذر قهري يوجب التقرير به في أول فرصة .

* إذا ثبت أن الطامن كان في اليوم الذي صدر الحكم المظنون فيه باعتبار معارضته كأن لم تكن مفيد الحرية ، وأنه لم يعلن بذلك الحكم ، ولم يثبت عليه رسميا بصدوره الا بعد الإفراج عنه فقرر بالطعن فيه وقدم الأساليب في اليوم التالي لعلبه بالحكم المظنون فيه مباشرة فإن الطعن يكون مقبولا لأن ميعاد الطعن لا يفتتح الا من عليه بصدور ذلك الحكم .

(لمن رقم ١١٢٨ لسنة ٢٤ في جلسة ١١٩٤/١/٢٢)

١١٨ - ابتداء الطامن « عسكري بالجيش » ككتابة في الميعاد وغبته في الطعن بقرار منه موقع عليه من قائد الكتيبة وقدم الأساليب بواسطة محاميه في الميعاد وكلفت إدارة الجيش لم تبحث السجن الطامن الى قلم كتاب المحكمة ليقرر بالطعن فقه يكون في حالة عذر قهري .

* إذا كان الطامن (عسكري بالجيش) قد أبدى ككتابة في الميعاد أثناء وجوده بالسجن بوجده ما يفيد أنه يطعن في الحكم بطريق التقاضي

وذلك بإقرار منه موقع عليه من قائد الكتيبة بالاعتماد . وتسلم الأسباب بواسطة محابته في الميعاد ، وكانت إدارة الجيش لم تبحث بالسجين الطامن الى قلم كتب المحكة التي أصدرت الحكم ليقرر بالطمن بالنقض أمام الموظف المختص ، ولم تطلب من ذلك الموظف الانتقال الى مقر الوحدة لتلقى رغبة الطامن ، فان هذا الأخير كان في حالة عذر تهرى حال بينه وبين التقرير بالنقض بالطريق المرسوم بالقانون ، ويكون الطمن بالصورة التي قدم بها مقبولا شكلا .

طمن رقم ٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٢/١٤

١١٩ - الميعاد الذي يمتد اليه ميعاد الطمن بسبب عدم ختم الحكم هو أربعون يوما وسقوط الحق بعده في جميع الأحوال .

✽ ان مقتضى المواد ٣١٢ و ٤٢٤ و ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، هو ان التقرير بالطمن وتقديم الأسباب يجب ان يحصل في خلال الثمانية عشر يوما التالية للحكم ، اذ كان قد ختم وأودع قلم الكتب وتيسر لصاحب الشأن الحصول على صورة منه في الثمانية الأيام التالية للنطق به ، فاذا تعذر ذلك امتد الميعاد الى عشرة أيام من تاريخ اعلانه بإيداع الحكم على ان لا يتجاوز الميعاد في أية حال أربعين يوما من تاريخ صدور الحكم .

طمن رقم ١٩٥ لسنة ٢٥ ق حصة ١١٩٥٥/٥/٢

١٢٠ - الميعاد الذي يمتد اليه ميعاد الطمن بسبب عدم ختم الحكم هو أربعون يوما وسقوط الحق بعده في جميع الأحوال .

✽ ان امتداد الإجراءات المتصوص عليه في المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية غايته أربعون يوما من تاريخ النطق بالحكم وانتفاء هذه المدة يسقط الحق في الطمن ، وذلك ان عدم ختم الحكم في ظرف الثلاثين يوما التالية لصدوره يترتب عليه البطلان حتما طبقا لنص المادة ٣١٢ من ذلك القانون ويكفي وحده سببا لنقض الحكم ، ومن ثم كان واجبا على من حصل على شهادة بعدم وجود الحكم في قلم الكتب في الثمانية الأيام ان كان حريصا على الطمن ان يبادر بالاستعلام من قلم الكتب عن الحكم بمجرد انتفاء الثلاثين يوما التالية لصدوره فاذا وجده فقد انتفخ أملُه السبيل لإبطال الحكم لا يقتضيه الا الحصول على شهادة بعدم وجوده رغم انتفاء الثلاثين يوما ، فاذا هو أهمل في ذلك وترك مدة

المشرة الأيام التي قدر القانون كمليتها تبقى بعد الثلاثين يوما دون أن يقرر بالظمن ويقدم الأسبب فإن هذا منه لا معنى له إلا أنه غير حرمى على ظمنه ولا جاد فيه مما يتعين معه اعتباره نازلا عنه ، ولا يجوز فى هذا المقام أن يفترض بما نص عليه القانون المشار إليه فى المادة ٢٦ من قبول الظمن من صاحب الشأن فى العشرة الأيام التالية لإعلانه بإيداع الحكم فإن هذا الاعلان لا يكون له محل إلا فى خلال الثلاثين يوما أما بعد انقضاءها فلا محل له ملءام الحكم أما أنه قد لودع ظم الكتاب وإن شاء أن يطلع عليه وأما أنه لم يودع فلصاحب الشأن أن يطلب إبطاله لهذا السبب وحده .

(ظمن رقم ٧٨٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٥٥)

١٢١ - بداية ميعاد الظمن فى الحكم المؤسس على اعلان باطل .

✽ الأصل فى اعلان ورقة التكليف بالحضور أن يكون لشخص المعلن إليه أو فى محل إقامته وفقا للمادة ٢٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا يجوز الاعلان للنيابة إلا اذا تبين بعد البحث فى محل الإقامة الذى عينه المتهم أنه لا يقيم فيه ولم يهتد الى معرفة محل إقامة له وإن فاذا كانت المحبة حين قضت بتلييد الحكم الغيابى الاستثنائى المعارض فيه ، لم تلتزم ما لوجبه القانون من وجوب التثبت من حصول الاعلان على الوجه المتقدم ، ولكنفت بوجود اعلان له فى مواجهة النيابة رغم وجود محل إقامة له ثابت فى الأوراق فإن الحكم الذى يبنى على هذا الاعلان الباطل يكون حكما باطلا ولا يبدأ ميعاد الظمن فى مثل هذه الحالة إلا من تاريخ اعلان الطاعن بالحكم أو عليه به رسميا .

(ظمن رقم ١٦٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٢/٢/١٩٥٥)

١٢٢ - صدور الحكم على المتهم باعتبار معارضته كان لم تكن وهو مقيد الحرية - عدم افتتاح ميعاد الظمن إلا من يوم علمه رسميا بصور ذلك الحكم .

✽ متى كان المتهم مقيد الحرية فى اليوم الذى صدر الحكم فيه باعتبار معارضته كان لم تكن ، وخلت الأوراق مما يثبت علم المتهم رسميا بصور ذلك الحكم ، فانه يتعين احتساب ميعاد الظمن من تاريخ تقدم المتهم للتنفيذ .

(ظمن رقم ١٥٢٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/١/٢١ من ٩ ص ٤٨٢)

١٢٣ - اعتبار العدوان الثلاثي على بور سعيد من حالات القوة القاهرة - امتداد ميعاد التقرير بالطعن وتقديم الأسباب الى حين زوالها .

* ان الظروف التي مرت بها بور سعيد أثناء العدوان الثلاثي من شأنها ان تعد من حالات القوة القاهرة التي يترتب عليها امتداد ميعاد التقرير بالطعن وتقديم الأسباب الى حين زوالها الذي لم يتم الا في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ .

(لمن رقم ١٥٩٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٣٥٨/١/٢١ س ٩ ص ٨٨)

١٢٤ - بدء ميعاد الطعن بالتقاضي من القليلة في الحكم الغيابي الصادر بعدم جواز استئنافها من تاريخ صدوره لا من تاريخ فوات المعارضة بالنسبة للمتهم .

* ان ميعاد الطعن بطريق التقاضي من القليلة في الحكم الصادر غيابيا بعد جواز استئنافها يبدأ من تاريخ صدوره لا من تاريخ فوات المعارضة فيه بالنسبة للمتهم .

(لمن رقم ١٨٤٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٣٥٨/٢/١٧ س ٩ ص ١١٨٠)

١٢٥ - عدم ابتداء المتهم او وكيله الرسمي رغبته في الميعاد القانوني في التقرير بالطعن - تقديم طلب من محامى المتهم الى مأمور السجن يطلب فيه قبول التقرير بالطعن - عدم قبول الطعن شكلا .

* متى كان المتهم قد قرر بالطعن في ١٨ من مارس سنة ١٩٥٧ مع ان الحكم المظنون فيه صدر بتاريخ ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٧ ، فان الطعن يكون غير مقبول شكلا لتقديمه بعد الميعاد ، ولا يغير من هذه النتيجة مجرد تقديم طلب من محامى المتهم الى مأمور السجن يطلب فيه قبول التقرير بالطعن في الحكم من المتهم ، مادام لم يثبت ان المتهم نفسه او وكيله الرسمي قد أبدى رغبته في الميعاد القانوني في التقرير بالطعن وحال دون تحقيق هذه الرغبة ملحق لا دخل لارادته فيه .

(لمن رقم ٥١٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٥٨/٥/٢٦ س ٩ ص ٥٧٠)

١٢٦ - وجوب ابتداء ميعاد الطعن في الحكم من اليوم الذي يثبت فيه رسميا علم الطاعن بصدوره - مثال .

* اذا كان يبين من الأوراق ثبوت علم الطاعن رسميا بصدور

الحكم المطعون فيه — يرفض المعارضة وتأييد الحكم الصادر ببلداته — بعد أن حضر أولى جلسات الأشكال في تنفيذه من الميعاد القانوني في التقرير بالطعن بطريق النقض يكون محسوبا من هذا اليوم الأخير ، وإذا كان الطاعن لم يقرر بالطعن في الحكم المذكور إلا بعد الميعاد القانوني فانه حتى مع التسليم بقيام مانع تهرى لدى الطاعن من حضور الجلسة التي نظرت فيها معارضته وقضى فيها برفضها لا يكون طعنه مقبولا شكلا .

(طعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٦ من ١٠ ص ٨٩)

١٢٧ — وجوب التقرير بالطعن فور زوال المانع .

* يتعين على الطاعن أن يقرر بالطعن اثر زوال المانع باعتباره أن هذا الاجراء لا يعدو أن يكون عملا ملانيا ، لما اعداد اسباب الطعن وتقديرها فيقتضى مسحة من الرقت قدرها القانون بعشرة ايام تمضي على تاريخ العلم بايداع الحكم والاطلاع على اسبابه — أخذا بحكم المادة ٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية — فإذا كان الطاعن قد باخر بالتقرير بالطعن فور زوال المرض ، وتقدم الاسباب بعد يومين من هذا التاريخ فلن طعنه يكون مقبولا شكلا .

(طعن رقم ١٨١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١١/١٧ من ١٠ ص ٨٨٥)

(لو الطعن رقم ١٤٩٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/٩)

١٢٨ — علة احتساب ميعاد الطعن في الحكم الصادر في موضوع المعارضة من يوم صدوره — انقراض علم الطاعن به يوم صدوره — انقضاء هذه العلة لبطان الاعلان — عدم بدء الميعاد الا من يوم العلم رسميا بصور الحكم .

* علة احتساب ميعاد الطعن في الحكم الصادر في موضوع المعارضة على أسس أن يوم صدوره يعد مبدءا له ، هي انقراض علم الطاعن به في اليوم الذي صدر فيه ، فإذا ما انتقضت هذه العلة لبطان الاعلان الخاص بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه فلا يبدأ الميعاد الا من يوم العلم رسميا بصور الحكم .

(سمن رقم ١٥١٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦ من ١١ ص ٣٦٢)

١٢٩ — نقض — اجراءاته — التقرير به بعد الميعاد — الاعتذار بالمرض — سلطة محكمة النقض .

* إذا كان الطاعن قد قرر بالطعن بعد انتهاء الميعاد المحدد قانونا ،

معتذرا بشهادة مرضية ، ولما قدم محاميه اسباب الطعن لم يقدم معها تلك الشهادة . على الرغم من انها تحمل تاريخا سابقا : مما ترى معه المحكة عدم جدية العذر المانع من التقرير بالطعن في الميعاد : فان الطعن يكون غير مقبول شكلا .

(طعن رقم ٧٩٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١٣٢/١٢/١٩٦١ من ١٢ ص ١٨٨)

١٣٠ - التقرير بالطعن بالنقض - عدم مراعاة مواعيده - شهادة مرضية - أثرها .

* لما كان الطاعن لم يقرر بالطعن بالنقض الا بعد انتهاء الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، واعتذر عن تأخيره في هذا التقرير بعذر المرض الذي قدم عنه شهادة مرضية - ولما كانت هذه المحكة لا تطهئن الى صحة عذر الطاعن المستند الى تلك الشهادة ، اذ هي لم تحرر الا في اليوم السابق للتقرير بالطعن ولم تشر الى ان الطبيب الذي حررها كان يقوم بعلاج الطاعن منذ بدء مرضه والله استبر في هذا العلاج في الفترة التي حسنت الشهادة بمداها ونهايتها ، فان الطعن يكون غير مقبول شكلا .

(طعن رقم ١٩٧ لسنة ٢١ ق جلسة ١٣٢/٢/١٩٦٢ من ١٢ ص ١٥٠)

١٣١ - التقرير بالطعن - طبيعته - عمل ملدى - وجوب القيام به اثر زوال المانع .

* مجرد التقرير بالطعن بالنقض لا يعدو ان يكون عملا ملاديا يفعين القيام به اثر زوال المانع . فاذا كانت الطامنة بعد ان علمت بالحكم المطعون فيه قد قام بها العذر المانع دون التقرير بالطعن فيه في الميعاد القانوني ، ثم بادت فور زواله الى الطعن فيه وتقديم اسبابه موقعا عليها من محام مقبول امل محكة النقض فان الطعن يكون مقبولا شكلا .

(طعن رقم ٢١٨ لسنة ٢١ ق جلسة ١٣٢/٤/١٩٦١ من ١٥ ص ١٢٩٨)

١٣٢ - ميعاد الطعن بالنقض في الحكم الصادر في المعارضة - بدايته .

* من المقرر انه وان كان ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ - كالحكم الحضورى - من يوم صدوره - الا ان محل ذلك ان يكون عدم حضور المعارض الجلسة التي عينت لنظر معارضته راجعا

الى اسبيل لاراحتہ دخل فيها . فاذا كانت هذه الاسباب قهرية ولا شأن لاراحتہ فيها ، فان ميعاد الطعن لا يبدأ فى حقه الا من اليوم الذى علم فيه رسميا بالحكم . ولا يفر من ذلك عدم وقوف المحكمة التى اصدرت الحكم على العذر التهرى ليشنى لها تقديره والتحقق من صحته لان المتهم — وقد استحال عليه الحضور امامها — لم يكن فى مقدوره ابداءه لها مما يجوز معه التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذ وجهه لتقضى الحكم . ولما كان علم المتهم الطاعن رسميا بصحور الحكم المطعون فيه لم يثبت قبل يوم طعنه عليه وهو اليوم ذاته الذى استشكل فيه فى تنفيذه ، فان ميعاد الطعن بالنقض وايداع الاسباب التى بنى عليها التصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن لملم بحكمة النقض لا يفتح الا من ذلك اليوم .

طعن رقم ١٨٦٦ لسنة ٣٤ في جلسة ١٩٦٥/٣/١٦ ص ١٦ (١٢١)

١٣٣ — الطعن فى الاحكام من شأن الحكم عليهم دون غيرهم — تدخل المحامين عنهم فى ذلك لا يكون الا بناء على ارادتهم — عدم اظهار الطاعن رغبته شخصيا فى الطعن فى الحكم الصادر عليه — لا حق له فى التعلل بتأخر ادارة السجن فى دعوته لهذا الغرض — مثال +

* الاصل ان الطعن فى الاحكام الجنائية من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم وتدخل المحامين عنهم لا يكون الا بناء على ارادتهم الطعن فى الحكم ورغبتهم فى السير فيه ، ومادام الطاعن لم يظهر رغبته شخصيا فى الطعن فى الحكم الصادر عليه فلا حق له فى التعلل بتأخر ادارة السجن فى دعوته لهذا الغرض . ومن ثم فلا يجدى الطاعن ارسال محاميه برقية الى مدير السجن فى يوم تقديمه لاسباب الطعن — يطلب تحرير تقرير طعن للطاعن — تلك البرقية التى تبين انها وصلت للسجن فى اليوم التالى لارسالها ثم حولت فى اليوم نفسه الى الليمان الذى نقل اليه الطاعن فوصلت بعد الميعاد ، ذلك لانه كان فى وسع الطاعن ان يقرر بالطعن امام تلم الكتاب او بالسجن فى الميعاد القانونى ، ولم يدع هو او المدافع عنه انه قد حيل بينه وبين ذلك .

طعن رقم ١١٨٩ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٦٥/١٢/٢١ ص ١٦ (١٥٤)

١٣٤ — شرط قبول الطعن : ان تودع او تصل اسبيله قلم كتاب المحكمة التى اصدرت الحكم المطعون فيه او قلم كتاب محكمة النقض فى الميعاد القانونى .

* جرى قضاء محكمة النقض على انه يجب لقبول الطعن ان تودع

أو تصل أسبابه قلم كتاب المحكية التي أصدرت الحكم المطعون فيه أو قلم كتاب محكمة النقض في الميعاد القانوني الذي حددته الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شئان حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . ومن ثم فإن تقديم تقرير الأسباب في الميعاد إلى قلم كتاب محكمة أخرى وهي غير مختصة ، أو إلى المحلى العلم لدى محكمة النقض وهو لا يمثل قلم كتاب محكمة النقض — لا ينتج أثره القانوني .

(طعن رقم ٢٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣ من ١٧ ص ١٧١)

١٢٥ — طلب الطاعن الطعن بالنقض في الحكم في الميعاد القانوني أثناء وجوده بالسجن بوجده بالسجن بوجده وإيداع محليه أسباب الطعن في الميعاد —
قعود إدارة الجيش عن إرساله إلى قلم كتاب المحكية التي أصدرت الحكم للتقرير بالطعن أمام الموظف المختص أو طلب انتقال هذا الموظف إلى مقر الوحدة لتلقى رغبة الطاعن — قبول الطعن شكلاً — علة ذلك ؟ .

* أنه وإن كان التقرير بالنقض لم يحرر حسب الأوضاع المقررة قانوناً ، إلا أنه ما دام الطاعن قد طلب في الميعاد القانوني أثناء وجوده بالسجن بوجده الطعن في الحكم بطريق النقض كما أودع محليه أسباب الطعن في الميعاد . وكلفت إدارة الجيش لم ترسل السجن الطاعن إلى قلم كتاب المحكية التي أصدرت الحكم ليقرر بالطعن بالنقض أمام الموظف المختص أو تطلب من ذلك الموظف الانتقال إلى مقر الوحدة المسجون بها الطاعن لتلقى رغبته في ذلك ، فإن الطاعن كان في حالة عذر قهري حائل بينه وبين التقرير بالنقض بالطريق المرسوم بالقانون ، ويكون الطعن بالصورة التي قدم بها مقبولاً شكلاً .

(طعن رقم ١٢٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/٢١ من ١٧ ص ١١٤)

١٣٦ — التقرير بالطعن في الحكم — مناط اتصال المحكية به ؟ —
تقديم الأسباب في الميعاد القانوني — شرط لقبوله — التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معاً وحدة إجرائية لا يقيم فيها أحدهما مقام الآخر .

* من المقرر أن التقرير بالطعن في الحكم هو مناط اتصال المحكية به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله — وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معاً وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يفنى عنه .

(طعن رقم ١٨٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢١ من ١٦ ص ١٥١)

١٣٧ - تحرى حقيقة تاريخ التقرير بالطعن - منطاه .

✽ العبرة فى تحرى حقيقة تاريخ التقرير بالطعن عند فقد أصل الورقة المثبتة له هى بحقيقة الواقع .

(طعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٣/١١/١٩٦٧ من ١٨ ص ١٠٩٧)

١٣٨ - التقرير بالطعن - ميعاده .

✽ توجب المادة ٣٤ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض التقرير بالطعن فى ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم الحضورى - ومن ثم فإن الطعن اذ حصل التقرير به بعد هذا الميعاد يكون غير مقبول شكلا .

(طعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٣/١١/١٩٦٧ من ١٨ ص ١٠٩٧)

١٣٩ - صدور الحكم بعدم الاختصاص فى غيبة المتهم - ميعاد الطعن فيه بالنقض .

✽ اذا صدر الحكم فى غيبة المتهم بعدم اختصاص محكمة الجنايات حتى يصح له ان يمارس فيه ؛ ولهذا فان ميعاد الطعن فيه بطريق النقض ينظر الدعوى - لكون الواقعة جنحة لا جنائية ، فانه لا يعتبر انه اضر به من النيبلة العامة يبدأ من تاريخ فوات ميعاد المعارضة بالنسبة الى هذا المتهم .

(طعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٨/١/١٩٦٨ من ١٦ ص ٢٢)

١٤٠ - اتصال محكمة النقض بالطعن اتصالا قانونيا صحيحا بمجرد التقرير به فى الميعاد - على الطاعن متابعه طعنه دون ان يلتزم تلم الكتاب او التبليغ العامة باعلانه .

✽ ان مجرد التقرير بالطعن فى تلم الكتاب تصبح به محكمة النقض متصلة بالطعن اتصالا قانونيا صحيحا متى قدم التقرير فى ميعاده القانونى . ويتعين على الطاعن ان يتابع طعنه دون ان يلتزم تلم الكتاب او التبليغ العامة باعلانه .

(طعن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ٢٦/٢/١٩٦٨ من ١٩ ص ٢٣٧٨)

١٤١ - مأمور السجن جهة غير مختصة بتلقى تقارير أسباب الطعن
أو إرسالها - تقديم تقرير الطعن بالنقض له في الميعاد - عدم وصول
هذا التقرير الى قلم كتاب المحكمة التي اصدرت الحكم أو قلم كتاب محكمة
النقض في الميعاد - اثره - عدم قبول الطعن شكلا .

* تقديم تقرير الأسباب بالطعن بالنقض الى مأمور السجن في
الميعاد - وهو جهة غير مختصة بتلقى تقارير أسباب الطعن بالنقض من
المحكوم عليهم أو إرسالها - لا ينتج اثره القانوني اذ المبرة هي بتاريخ
وصول تقرير الأسباب الى قلم كتاب المحكمة التي اصدرت الحكم أو الى
قلم كتاب محكمة النقض ، واذ كان ما تقدم وكان تقرير الأسباب قد وصل
الى قلم كتاب محكمة النقض بعد غوات الميعاد القانوني المنصوص عليه
في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فان الطعن يكون - بالتطبيق
لاحكام المادة ١/٣٩ من هذا القانون - غير مقبول شكلا .

(طعن رقم ٢٠٤٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٢٠ من ٢٠ ص ١١٦١)

١٤٢ - ميعاد الطعن بالنقض - فواته - اثر ذلك .

* متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر بقبول المعارضة الاستئنافية
شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه فقرر المحكوم عليه -
بواسطة وكيله - الطعن فيه بطريق النقض بعد غوات الميعاد القانوني
المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن
حالات واجراءات الطعن ابلم محكمة النقض ، واعتذر بعذر المرض الذي
زعم بأنه حال بينه وبين حضور جلسة المعارضة الاستئنافية وعليه بالحكم
المصدر فيها وقدم شهادة مرضية بذلك . ولما كانت محكمة النقض
لا تطعن الى صحة عذر الطاعن المستند الى هذه الشهادة لأنها حررت في
فترة لاحقة على المرض الذي به فلم تكن من واقع وانما اخبارا عن امر
غير مقطوع به يؤكد ذلك ان الثابت من حضر التوثيق على التوكيل الذي
تقرر الطعن بمقتضاه ان الطاعن انتقل يوم توثيقه - وهو يقع في فترة
ادماء المرض - الى مكتب التوثيق ووقع بإمضاءه ابلم الموثق بما يدل
على انه لم يكن نريضا وطريح الفراش كما جاء بالشهادة الطبية . ولما
كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة ان الطاعن قد اعلن للحضور
بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه مخاطبا مع شخصه ووتبع
على اصل ورقة الاعلان بما يفيد استلامه صورة منه ، فان اجراءات
المحكمة تكون قد تمت صحيحة ، واذ كان الطاعن لم يقرر بالطعن الا بعد
انتهاء الميعاد المحدد في القانون دون عذر مقبول فان الطعن يكون غير
مقبول شكلا .

(طعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/٢٥ من ٢٢ ص ١١٠)

١٤٣ - الميعاد المحدد للتقرير بالظمن بالنقض وإبداع الأسباب -
لا يضاف إليه ميعاد مسافة - أساسى ذلك ؟ .

✽ نصت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ على أن ميعاد الظمن بالنقض وإبداع الأسباب التى بنى عليها هو أربعون يوماً من تاريخ الحكم الحضورى ، وهذا الميعاد لا يضاف إليه ميعاد مسافة . ولما كان الأصل أنه لا يرجع الى قانون المرافعات الا لسد نقص أو للاعتناء على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فى قانون الإجراءات الجنائية . وقد نص قانون الإجراءات الجنائية على احتساب ميعاد مسافة فى المادة ٣٩٨ منه فى شأن المعارضة فى الأحكام الجنائية فقال أنها تقبل فى ظرف ثلاثة الأيام التالية لإعلان المحكوم عليه بالحكم الغيابى خلاف ميعاد مسافة الطريق - وقد اشتمل قانون تحقيق الجنائيات الملقى على نص بالمادة ١٥٤ منه على ميعاد عشرة أيام المقررة للاستئناف بمواعيد مسافة . ولم ير التشريع ضرورة للنص على ذلك فى قانون الإجراءات الجنائية ، ذلك أن الأصل فى ميعاد المسافة أن يمنع حيث يوجب القانون حصول إعلان يبدأ من تاريخه سريان ميعاد الظمن ، وإذ لا يوجب قانون الإجراءات الجنائية إعلان الأحكام الحضورية حتى يبدأ ميعاد الظمن فيها فإنه لم ينص على ميعاد المسافة الا حيث يجب الإعلان لسريان ميعاد الظمن - كما هو الحال فى المعارضة ، لما كان ما تقدم ، وكان الحكم الاستئنائى الموعود فيه قد صدر بجلسة ١٩٧٢/٣/٢١ وتقرر وكيل المحكوم عليه الظمن فيه بطريق النقض فى أول مايو سنة ١٩٧٢ ، أى فى اليوم الحادى والأربعين ، فانه يتعين الحكم بعدم قبول الظمن شكلاً ومصادرة الكفالة .

ظمن رقم ١٨٩ لسنة ٢٣ فى جلسة ١٩٧٣/٤/١٩ من ٢٤ من ٥٢٢ .

١٤٤ - ميعاد الظمن بالنقض - المتاع القهرى - أثره .

✽ توجب المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الظمن أمام محكمة النقض التقرير بالظمن بالنقض وإبداع الأسباب التى بنى عليها الظمن فى ظرف أربعين يوماً من تاريخ صدور الحكم الحضورى وعلة لاحتساب بدء ميعاد الظمن فى الحكم الحضورى بيوم صدوره هى افتراض علم الطاعن به فى اليوم الذى صدر فيه فإذا ما انتفت هذه العلة للمتاع قهرى فلا يبدأ الميعاد الا من يوم المثل رسمياً بصدور الحكم وهو فى هذه الحالة ميعاد كابل ما دام العذر قد حال دون العلم بصدور الحكم المراد الظمن عليه ، لما كان ذلك ، وكان

الثابت من الاطلاع على الأوراق أن المحكمة الاستئنافية كانت قد حددت يوم ٤ يونيو سنة ١٩٧٣ لصدور الحكم ثم عادت وقررت تعجيل صدوره الى يوم ٢٨ مايو سنة ١٩٧٣ وامرت باعلان الخصوم بهذا التعجيل الا أن الأوراق خلت مما يدل على حصول هذا الاعلان فان ذلك مما يقوم به المتابع القهرى الذى حال بين الطاعنين وبين تقريرهم بالظعن بالنقض وتقسيم امساليه فى ظرف اربعين يوما من تاريخ صدور الحكم ، ولما كان يبين من الاطلاع على المفردات أن الطاعنين لم يملنوا بالحكم المظعون فيه ولم يثبت علمهم رسميا بصدوره قبل اليوم الذى جرى فيه التقرير بالظعن وايداع الاسنابل فان الظعن يكون مقبولا شكلا .

ظعن رقم ١٩ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٢٢ ص ٢٦ من ١١٧٩

١٤٥ - ميعاد الظعن بالنقض - امتداده - ما لا يصلح سببا

لذلك .

✽ عدم ايداع الحكم - ولو كان صادرا بالبراءة - فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره لا يعتبر بالنسبة للدعى بالحقوق المدنية عذرا ينشأ عنه لمتداد الاجل الذى حدده القانون للظعن بالنقض وتقسيم الاسنابل اذ كان يسمه التمسك بهذا السبب وحده وجها لابطل الحكم بشرط أن يقتضيه فى الميعاد الذى ضربه القانون وهو اربعون يوما ، وليس كذلك حال النيبلة العلبة فيما يتعلق بالحكم البراءة التى لا تبطل لهذه العلبة بالنسبة الى الدعوى الجنائية ، ذلك بان التعديل الذى جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ والذى استثنى لحكم البراءة من البطلان المقرر فى حالة عدم توقيع الأحكام الجنائية فى خلال ثلاثين يوما من التعلق بها لا ينصرف البتة الى ما يصدر من احكام فى الدعوى المدنية المتصلة بالدعوى الجنائية اذ أن مؤدى علة التعديل - وهى على ما افصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون الا يضار المتهم المحكوم ببراءته لسبب لا دخل لاراعته فيه - هو ان مراد الشارع قد اتجه الى حرمان النيبلة العلبة وهى الخصم الوحيد فى الدعوى الجنائية من الظعن على حكم البراءة بالبطلان اذا لم توقع لسببه فى الميعاد المحدد قانونا ، لما اطراف الدعوى المدنية فلا مشاحة فى انحصار ذلك الاستثناء عنه وبطلان الحكم بالنسبة اليهم خاضعا للاصل العلم المقرر بالمادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية فببطل اذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع عليه - لما كان ما تقدم - فانه كان من التمعن على الطاعن - وهو المدعى بالحقوق المدنية - وقد استحصل - على ما يبين من الأوراق - على الشهادة المثبتة لعدم حصول ايداع الحكم

فى الميعاد المذكور أن يبادر بالطعن وتقديم الأسباب تليقها على هذه الشهادة فى الأجل المحدد . أما وهو قد تجاوز هذا الأجل فى الأمرين جميعا — فى الطعن وتقديم الأسباب — ولم يتم به عذر يبرر تجاوزه له فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا مع مصادرة الكفالة والزام الطاعن المصروفات المدنية .

(طنن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/١١ س ٢٦ ص ١٠١)

١٤٦ — ميعاد التقرير بالطعن بالنقض — العذر — ما ليس كذلك .

✽ ان السفر بإرادة المعارض وبغير ضرورة ملجئة اليه وبدون عذر مانع من عودته لحضور الجلسة المحددة لنظر معارضته لا يعتبر سببا خارجا من ارادة المعارض يعذر معه فى التخلف عن الحضور . لما كان ذلك : وكان الطعن بطريق النقض قد تم التقرير به بعد الميعاد ، واعتذر الطاعن بأن تخلفه عن حضور جلسة المعارضة الاستثنائية كان بسبب سفره الى الجمهورية العربية الليبية طلبا للشهادة المقدمة من وكيله وقد تبين من الاطلاع عليها أنها شهادة من الاتحاد الاشتراكي مؤرخة ٦ مارس سنة ١٩٧٣ تنيد أن المعارض غادر جمهورية مصر العربية الى الجمهورية العربية الليبية لأجل الزيارة مدة عشرين يوما ، وكان ميعاد الطعن فى الحكم الصادر فى المعارضة يبدأ كالحكم الحضورى من يوم صدوره طالما ان عدم حضور المعارض بالجلسة التى حددت لنظر المعارضة لم يكن لسبب لا دخل لارادته فيه — فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا للتقرير به بعد الميعاد .

(طنن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/١٢ س ٢٦ ص ١٤٤)

١٤٧ — ميعاد التقرير بالطعن بالنقض — انقضائه — اثره — عدم قبول الطعن شكلا .

✽ لما كان التقرير بالطعن كما رسمه القانون هو الذى يترتب عليه دخول الطعن فى حوزة محكمة النقض واتصالها به بناء على افصاح ذى الشأن عن رغبته فيه فإن عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن ثقلة فلا تتصل به محكمة النقض ولا يفنى عنه تقديم اسبيل له ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ وقدحت اسباب الطعن بالنسبة للطاعنين الاول والرابع فى ٣٠ من فبراير سنة ١٩٧٤ بيد ان التقرير بالطعن لم يحصل الا فى ١٧ من مارس سنة ١٩٧٤ بعد الميعاد المحدد بالمادة ٣٤ من قانون حالات ولجراعات الطعن

ألمل محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ فان طعن كل من الطاعنين سألنى الذكر يكون غير مقبول شكلا .

(طعن رقم ١١٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٢٣ س ٢٦ من ١٧٢٦

١٤٨ - نقض - وجود الطاعن تحت انتحفظ بوجده العسكرية - على قهرى يحول بينه وبين التقرير بالطعن .

* من حيث ان الحكم المطعون فيه وان كان قد صدر بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٧٥ فى حضور الطاعن الا انه لم يقرر بالطعن بطريق النقض الا بتاريخ ٢٣ يونيو سنة ١٩٧٥ وقدم الاسباب فى اول يوليو سنة ١٩٧٥ بعد فوات الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ سسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات ولجاءات الطعن ألمل محكمة النقض معتذرا فى اسباب طعنه . بأنه كان مجندا وصار التحفظ عليه بوجده العسكرية فور صدور الحكم المطعون فيه ولم يتمكن من الحصول على تصريح بالتوجه الى نيابة وسط القاهرة الا فى ٢١ يونيو سنة ١٩٧٥ فبالر بالتقرير بالطعن فى اليوم التالى وقدم مذكره الاسباب فى يوم اول يولييه سنة ١٩٧٥ مرفقا بها كغلب من وجده العسكرية يؤيد صحة دفاعه . لما كان ذلك ، وكان وجود الطاعن تحت التحفظ بوجده العسكرية يعتبر عذرا قهرى يحول بينه وبين التقرير فى الميعاد القانونى وقد بلدر فى اليوم التالى للتصريح له بالخروج بالتقرير بالطعن على اعتبار ان ذلك الاجراء منه لا يعدو ان يكون عملا ملاحيا يتعين القيام به على اثر زوال المانع .

(طعن رقم ١٠٢١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/١٤ س ٢٨ من ٢٥٧

١٤٩ - نقض - قبول الطعن شكلا - رهن بالتقرير به فى الميعاد - عدم توقيع محام مقبول ألمل النقض - اثره .

* لما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات ولجاءات الطعن ألمل محكمة النقض قد أوجبت فى فقرتها الاخيرة بالنسبة الى الطعون التى يرغبها المحكوم عليهم ان يوقع اسبابها محام مقبول ألمل محكمة النقض . وبهذا التخصيص على الوجوب يكون المشرع قد دل على ان تقرير الاسباب ورقة شكلية من اوراق الاجراءات فى الخصومة والتى يجب ان تحمل مقومات وجودها بأن يكون موقعا عليهما من محام مقبول ألمل محكمة النقض والا كلفت بلطلة وغير ذات اثر فى الخصومة . ولما كان من المقرر ان التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وان تقديم الاسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده

القانون هو شرط لقبوله . وإن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يفتى عنه ، وكان البين مما تقدم أنه فضلا عن أن التقرير بالطعن قد جاء بعد الميعاد القانوني دون أن يقدم الطامن مبررا لذلك فإن مذكرة أسباب الطعن وقد وقع عليها محام غير مقبول أمام محكمة النقض تعتبر معدومة الأثر في الخصومة ، ومن ثم يكون الطعن قد انتقد مقومات قبوله شكلا .

طعن رقم ١٥١٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٤/١٠ من ٢٨ من ٤٨١

١٥٠ - ميعاد الطعن بالنقض في الحكم الصادر في المعارضة -

جذؤه .

* لما كان الطامن لم يقرر بالطعن الا بعد انتهاء الميعاد المحدد في القانون محسوبا من تاريخ صدور الحكم في المعارضة دون عذر مقبول فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

طعن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٤ من ٣٠ من ٣٢١

١٥١ - امتداد ميعاد التقرير بالطعن بالنقض وإبداع الأسباب -

في حالة طعن النيابة في حكم البراءة - شرطه - الحصول على شهادة سلبية - ماهيتها .

* متى كان الحكم المطعون فيه صدر حضوريا في ٢٥ ابريل سنة ١٩٧٦ ببراءة المطعون ضده - من تهمة الحصول على كسب غير مشروع - فقررت النيابة العامة بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٣ من مايو سنة ١٩٧٦ ، ولودعت الأسباب التي بنى عليها الطعن بتاريخ ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ مرفقة بها شهادة سلبية - صادرة من قلم مكتب نيابة جنوب القاهرة بتاريخ ٢٥ من مايو سنة ١٩٧٦ - تفيد أن الحكم لم يرد حتى ذلك التاريخ ، وشهادة أخرى صادرة من القلم ذاته في يوم ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ تتضمن أن الحكم ورد في ذلك اليوم . لما كان ذلك ، وكانت الطاعة وإن قررت بالطعن في الميعاد ، الا أنها لم تودع الأسباب الا بعد فوات الميعاد المحدد لذلك في الفقرة الاولى من المادة ٢٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

طعن رقم ٨٠٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/١ من ٣٠ من ٣١٢

١٥٢ — ميعاد التقرير بالظمن بالنقض وايداع الأسباب — أريمون
يوما من تاريخ الحكم الحضورى — عدم أضافة ميعاد مسافة لهذا الأجل
— لسلس ذلك .

* نصت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٦ فى شأن
حالات ولجاءات الظمن لىلم محكمة النقض . على أن ميعاد الظمن
وايداع الأسباب التى بنى عليها هو أريمون يوما من تاريخ الحكم
الحضورى . وهذا الميعاد لا يضاف اليه ميعاد مسافة ، ولما كان الأصل
أنه لا يرجع الى قانون المرافعات الا لسد نقص أو للإعانة على تنفيذ
القواعد المنصوص عليها فى قانون الإجراءات الجنائية وقد نص قانون
الإجراءات الجنائية على احتساب ميعاد المسافة فى المادة ٣٩٨ منه فى
شأن المعارضة فى الأحكام الجنائية فقال أنها تقبل فى ظرف ثلاثة الأيام
التالية لإعلان المحكوم عليه للغيلى خلاف ميعاد مسافة الطريق — وقد
اشتمل قانون تحقيق الجزئيات للمضى على نص بالمادة ١٥٤ منه يقضى بأنه
لا تتراد على ميعاد عشرة الأيام المقررة للاستئناف مواعيد مسافة ولم يصر
المشرع ضرورة النفس على ذلك فى قانون الإجراءات الجنائية ، ذلك بأن
الأصل فى ميعاد المسافة ألا يمنع الا حيث يوجب القانون حصول اعلان
كما هو الحال فى المعارضة . لما كان ما تقدم ، وكان التقرير بالظمن
يبدأ منه تاريخ سريان ميعاد الظمن ، وأذا لا يوجب قانون الإجراءات
الجنائية اعلان الأحكام الحضورية حتى يبدأ ميعاد الظمن فيها ، فلهذا لم
يتمس على ميعاد المسافة الا عند وجوب الاعلان لسريان ميعاد الظمن ،
كما هو الحال فى المعارضة . لما كان ما تقدم ، وكان التقرير بالظمن
بالنقض فى الحكم هو منوط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التى بنى
عليها الظمن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله ، وكان
التقرير بالظمن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها
أحدهما مقام الآخر ولا يثنى عنه بما يستوجب ايداع التقرير بأسباب
الظمن فى نفس الميعاد المقرر للظمن ، ولما كان الثابت أن الطاعنين وأن
تمروا بالظمن بالنقض فى الحكم فى الميعاد القانونى إلا أن أسباب الظمن
لم تقدم الا بعد فوات الميعاد فلهذا يتمين الحكم بعدم قبول الظمن شكلا .

ظمن رقم ٢٠٠٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٩/٥ ص ٢٠ ط ٢٢٠

١٥٣ — بداية ميعاد الظمن بالنقض فى الحكم الصادر فى
المعارضة .

* من المقرر أن ميعاد الظمن بالنقض فى الحكم الصادر فى
المعارضة يبدأ كالحكم الحضورى من يوم صدوره الا أن محل ذلك أن
يكون عدم حضور المعارض بالجلسة التى عينت لفطر معارضته راجعا

لأسباب لارائته دخل فيها فإذا كانت هذه الأسباب قهرية ولا شأن له فيها فإن ميعاد الطعن لا يبدأ في حقه إلا من اليوم الذي علم فيه رسمياً بالحكم ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة التي أصدرت الحكم على الصغر القهري ليتسنى لها تقديره والتحقق من صحته لأن المتهم وقد استحال عليه الحضور لها لم يكن في مقدوره إبداءه لها مما يجوز معه التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض واتخاذها وجهاً للنقض الحكم .

(بلن رقم ١٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٧ س ٢٠ ص ٥٥٢)

١٥٤ - ميعاد التقرير بالطعن في الحكم الحضوري - ايداع

الأسباب - عذر - أثره .

✽ توجب المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ايداع الأسباب التي بنى عليها الطعن في ظرف أربعين يوماً من تاريخ الحكم الحضوري ، ولما كان الطاعن قد تجاوز هذا الميعاد ، وكان العذر الذي احتج به لتبرير ذلك ليس من شأنه أن يقمده عن تقديم أسباب الطعن أو الاتصال بمحامييه لهذا الغرض بالوسيلة التي يراها قبل انقضاء هذا الميعاد وبغضاً عما تقدم فقد جرى قضاء محكمة النقض على أنه يتعين على الطاعن إن يقرر بالطعن اثر زوال الملتح باعتبار أن هذا الاجراء لا يعدو أن يكون عبلاً مادياً لما اعداد أسباب الطعن وتقديمها فيقتضى نسخة من الوقت لا تبد بعد زوال الملتح الا لعشرة أيام . لما كان ذلك ، وكان تعذر الطاعن الاتصال بذويه اخذاً بالشهادة المتقدمة منه قد زال في ٢١ مايو سنة ١٩٧٧ ، وكان الطاعن لم يقدم أسباب طعنه الا في ٨ من أغسطس سنة ١٩٧٧ وكان تقديم الأسباب خلال الميعاد الذي حدد القانون شرطاً لقبول الطعن ومن ثم يكون الطعن غير مقبول شكلاً .

(بلن رقم ١٣٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٦/٥/١٤ س ٢٠ ص ٥٥٥)

(ب) ميعاد ايداع الأسبـاب

١٥٥ - اعتبار تقديم الأسباب بعد الميعاد بسبب خارج عن إرادة الطاعن حصلا في الميعاد .

* ان مأمور السجن يعتبر بحسب المادة الثالثة من الأمر العالي الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٩٠١ قلما مخم قلم كتـاب المحكـمة في تلقى التقارير الجنائية التي يرغمها المحكوم عليهم . فإذا قرر المحكوم عليه بالظمن في الحكم يوم صدوره ولم يرد تقرير الأسباب الى قلم الكتاب المختص الا بعد الميعاد القانوني ولكن ثبت ان هذا التقرير ارسل من والد المحكوم بطلبه الى مأمور السجن ليوقع عليه من المحكوم عليه فوصل التقرير اليه في آخر يوم في ميعاد الظمن فهذا التقرير يعتبر مقبلا في الميعاد اذ كان في وسع مأمور السجن بل من واجبه ان يحصل على توقيع الطاعن يوم ورود تقرير الأسباب .

ظمن رقم ٧٧ لسنة ٥ في جلسة ١١٢٤/١٢/٣١

١٥٦ - اعتبار تقديم الأسباب بعد الميعاد بسبب خارج عن إرادة الطاعن حصلا في الميعاد .

* تقرير أسباب الظمن الذي يقدم لمأمور السجن قبل فوات المواعيد القانونية المترتبة للظمن في الاحكام ليوقع عليه من محكوم عليه ثم يرسله الى قلم كتاب المحكـمة او يرده الى مقدمه ليتخذ بشأنه الاجراءات اللازمة يعتبر أنه مقدم في الميعاد القانوني ولو طرا بعد ذلك ما تسبب عنه تأخير توقيع المسجون على التقرير او تأخير ارساله من السجن الى قلم الكتاب حتى غفقت المواعيد القانونية .

ظمن رقم ٩١ لسنة ٥ في جلسة ١١٢٥/٢/١٨

١٥٧ - العبرة في اعتبار الأسباب مقدمة في الميعاد هي بتسليمها لمعلا لقلم الكتاب .

* العبرة في تقديم أسباب الظمن بطريق النقض والابرار هي بوصول تقرير هذه الأسباب فعلا وفي الميعاد القانوني ، الى قلم كتاب المحكـمة التي أصدرت الحكم : او الى قلم كتـاب محكـمة النقض . فإذا أرسلت الأسباب بطريق البريد او عن طريق جهة أخرى كان المعول عليه

هو تاريخ وصول هذه الأسباب نملا الى قلم الكتاب فى الميعاد لا تاريخ تسليمها الى الجهة التى تولت توصيلها .

بطن رقم ١٢١٤ لسنة ٧ فى جلسة ١١٢٧/٦/٧

١٥٨ — عدم تقرير اغفال ختم الحكم فى ميعاد التمهنية ايلم على صحته واثره فقط فى امتداد ميعاد تقديم الأسباب .

✽ ان قضاء محكمة النقض قد استقر على ان عدم ختم الحكم فى الميعاد المقرر فى القانون لذلك لا يكتفى وحده لبطالان الحكم ، وعلى ان للطاعن فى هذه الحالة — اذا كان قد استند الى هذا السبب فى اليعاد القانونى لطلب نقض الحكم — حق الحصول على مهلة لتقديم ما عسى ان يكون لديه من اسباب للطعن على الحكم .

بطن رقم ١٢١١ لسنة ٧ فى جلسة ١١٢٧/٦/٢١

١٥٩ — ميعاد التمهنية ايام المحدد لاعطاء صاحب الشان صورة من الحكم المطعون فيه هو ميعاد غير كامل .

✽ ان المادة ٢٢١ من قانون تحقيق الجنايات اذ اوجبت على قلم الكتاب ان يعطى صاحب الشان بناء على طلبه ، صورة الحكم فى ظرف اثنائية ايلم من تاريخ صدوره لم تنص على ان هذا الميعاد يكامل . فهو اذن ، وفقا للبلاديء العامة ، ميعاد غير كامل . فاذا قدم الطاعن لمحكمة النقض شهادة من قلم الكتاب مؤرخة فى ٢٢ يونية الساعة الواحدة والرابع من مساء بان الحكم الصادر ضده فى يوم ١٤ يونية لم يختم ، ليحصل على مهلة لتقديم اسباب جديدة لطعنه غير السبب الذى قدمه وهو عدم ختم الحكم فى الميعاد كان الطاعن على حق فى طلبه هذا . ولا يحول دون حقه فى المهلة تقديم خصمه شهادة من قلم الكتاب نفسه مؤرخة بعد يوم ٢٢ يونية المذكور بان الحكم ختم فى ٢٢ يونية فلان هذه الشهادة ، فضلا عن انها لا قيمة لها لعدم تحريرها فى يوم حصول الواقعة الواردة فيها بما يجعلها مجرد رواية ممن حررها عن واقعة سابقة ، تدل بميلاتها على ان الحكم ختم بعد تحرير الشهادة الاولى فى الساعة الواحدة والرابع اى وقت انتهاء العمل وبمصره اتفان الخزائنة مما لم يتسنى معه البتة قيام الطاعن بتقديم تلك الشهادة الاولى بتوريد الرسم والحصول على صورة الحكم المطلوبة فى نفس اليوم .

بطن رقم ١٢٧ لسنة ٨ فى جلسة ١١٢٨/٢/١٤

١٦٠ - عدم جواز التراخي في تقديم اسباب الطعن الى ما بعد انقضاء الميعاد المحدد اعتماداً على شهادة قلم الكتاب بعدم التمكن من الحصول على صورة الحكم في ميعاد الثمانية ايام .

* لا يجوز ان قرر في الميعاد القانوني بالطعن بطريق النقض في الحكم ان يترأخى في تقديم اسباب طعنه الى ما بعد انقضاء الميعاد القانوني لتقديمها اعتباراً على تقديمه شهادة من قلم الكتاب بأنه لم يتمكن من الحصول على صورة من الحكم المطعون فيه في مدى ثمانية ايام من تاريخ صدوره ، بل ان عليه : مع التقرير بالطعن ، ان يقدم في الميعاد اسباب طعنه ولو كانت مقصورة على السبب الوارد في الشهادة ، وذلك لسبب يضمن قبول طعنه شكلاً .

يضمن رقم ١٢٩٧ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٣٨/٤/١١

١٦١ - وجود القضية بمكتب النائب العام لا يشفع للطاعن في عدم تقديمه اسباب الطعن في الميعاد .

* ان وجود القضية بمكتب النائب العام لا يشفع للطاعن في عدم تقديمه اسباب الطعن في الميعاد القانوني . بل متى كان الثابت ان الحكم ختم في الميعاد فعلى من اراد الطعن فيه ان يطلب من القلم الجنائي صورة منه ليتبين من اعداد اسباب طعنه ولو لم تكن القضية موجودة بالقلم ... فإذا هو لم يفعل واكتفى بان قدم وجهاً للطعن مبناه ان القضية اُرسلت الى مكتب النائب العمومي فلم يتسنى له الاطلاع على الحكم الصادر فيها . واعلاد اسباب النقض وتقدمها في الميعاد القانوني ثم قدم بعد الميعاد اسباب طعنه الأخرى ، فهذه الأسباب المقدمة بعد الميعاد لا تقبل . والى هذا . ويكون وجه الطعن المقدم منه في الميعاد مرفوضاً لأنه لا يمس سلامة الحكم في شؤنه .

طعن رقم ١٢١٠ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٣٨/٥/٢٢

١٦٢ - امتداد ميعاد تقديم الأسباب بسبب عدم ختم الحكم الى عشرة ايام من تاريخ علم الطاعن رسمياً بالإيداع .

* ان عدم ختم الحكم في الميعاد المقرر يسوغ ان تقرر بالطعن فيه في الميعاد القانوني ان يقدم اسباب طعنه في مدى عشرة ايام محسوبة من يوم علمه رسمياً بإيداع الحكم في قلم الكتاب بعد ختمه .

طعن رقم ٢٦٦ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٣٩/٤/٢

١٦٣ - عدم اعتبار مرض المحامى غزراً لتجاوز ميعاد تقسيم
الأسباب .

* ان مرض المحامى عن الطاعن لا تأثير له فى الميعاد المحدد فى
القانون للطعن لأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه من شأن الطاعن لا
المحامى عنه ، فإذا لم تقدم أسباب الطعن إلا بعد الميعاد فلا يقبل الامتياز
عن التأخير بمرض المحامى .

بلعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٦٠/١/٨

١٦٤ - وجود الحكم مكتوما ومودعا بملف الدعوى فى اليوم الذى
ذهب فيه الطاعن الى قلم الكتاب لتحضير أوجه الطعن يوجب تقسيم
أسباب الطعن فى الميعاد وعدم الأخقية فى المطالبة بمدة أخرى لتقسيم
الأسباب فيها ولو كان الحكم لم يختم إلا بعد مضي ميعاد الثمانية أيام .

* ان المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات قد حددت الميعاد
للتقرير بالطعن وتقديم أسبابه بثمانية عشرة يوماً كاملة ولوجب في
الوقت نفسه على قلم الكتاب أن يعطى صاحب الشأن بناء على طلبه
صورة الحكم فى ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره ، وذلك بغلظة
لرئيس الجلسة مراجعة الحكم والتوقيع عليه فى ظرف الثمانية الأيام
المذكورة وأن لصاحب الشأن - متى صار فى مكتبه الإطلاع على الحكم -
أن يعد أسباب طعنه ويقوم بتقديمها فى العشرة الأيام الباقية من الميعاد
وإذا لم يقدم الطاعن الى قلم الكتاب بعد نهاية الثمانية الأيام ، ولم
يجد الحكم مودعا بملف الدعوى لسبب ما كان من حقه الحصول على
شهادة مثبتة لهذه الواقعة وكان له - استنادا الى هذه الشهادة - كبريا
استقر عليه قضاء محكمة النقض - أن يحصل على ميعاد جديد لتقسيم
ما قد يكون لديه من أسباب لطلعه . أما إذا وجد الحكم مكتوما ومودعا
بملف الدعوى فإنه يجب عليه أن يقدم ما يرى تقديمه من أسباب الطعن
بعد إطلاعه على الحكم ولا يكون له فى هذه الحالة أن يطلب - بمدة لتقسم
فيها أوجه الطعن . ولو كان الحكم لم يختم فى الواقع إلا بعد انتقضاء
ميعاد الثمانية الأيام . بدعوى أنه لم يتيسر له تحضير الأسباب فى ادة
التالية للختم . ذلك لأنه هو الذى قدر كفاية هذه ادة مبتدئة من وقت
ذهابه لقلم الكتاب لتحضير أسباب الطعن فلم يكن لعدم ختم الحكم قبل
ذلك الوقت أى دخل . وإذا كان هو قد أساء التقدير وأهمل فى الذهاب
الى قلم الكتاب فى الوقت المناسب فذلك لا يصح أن يكسبه حقا .

بلعن رقم ٦٥٩ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٤٠/٤/١٥

١٦٥ - عدم جواز نقض الحكم بتقديم شهادة بعدم ختمه فى الثمانية أيام والإدعاء بأن أسبابه كتبت بعد ستة شهور من تاريخ صدوره متى اتعمد الدليل على صحة هذا الادعاء .

✽ اذا قدم الطاعن شهادة بأن الحكم المطعون فيه لم يختم فى مدى الثمانية الأيام المقررة لذلك ثم طلب نقض الحكم بحجة أن أسبابه انسا كتبت بعد ستة شهور من تاريخ صدوره وأن المحكمة لم تكن عند كتابته ملمة بالتحقيقات الشفوية التى دارت أمامها بالجلسة فلكتفت بالتحقيقات الابتدائية التى لا يصح أن يؤسس عليها حكم وبما هو دون بمحضر الجلسة وهو لا يثبت فيه كل ما يدور فيها ؛ فإن طلب نقض الحكم لا يكون له محل اذا كان لم يتم لا من الحكم ولا من التحريات التى أجرتها محكمة النقض اى دليل على صحة دعواه .

طعن رقم ١٦٤٨ لسنة ١١ ق جلسة ١١٤٤/١١/١٠

١٦٦ - عدم جدوى الشهادة الملتوذة قبل مضي الثمانية أيام فى امتداد ميعاد تقديم الأسباب .

✽ اذا كان الطاعن يتمكن فى طعنه بأن الحكم المطعون فيه لم يختم فى ظرف الثمانية الأيام المقررة فى القانون ويطلب بناء على ذلك اعطائه مهلة لتقديم ما لديه من أوجه للطعن على الحكم ذاته ، وكانت الشهادة التى تقدمها لتأييد طعنه لا تشهد بذلك لصدورها قبل أن تمضي الثمانية الأيام المخكورة ، فلا تصح اجابته الى طلبه .

طعن رقم ١٦٤٢ لسنة ١١ ق جلسة ١١٤٤/١١/١٠

١٦٧ - العبرة فى اعتبار الأسباب مقدمة فى الميعاد هى بتسليمها فعلا لقم الكتاب .

✽ ان الممول عليه فى حساب ميعاد تقديم أسباب النقض هو تاريخ وصول هذه الأسباب بالفعل الى قلم كتاب المحكمة التى اصدرت الحكم او الى قلم كتاب محكمة النقض . ولا عبرة بتاريخ تسليم تلك الأسباب الى مصلحة البريد او الى لية جهة أخرى لتتولى توصيلها الى قلم الكتاب .

طعن رقم ٧٣٧ لسنة ١٢ ق جلسة ١١٤٤/٢/٢٢

١٦٨ - امتداد ميعاد تقديم الأسباب بسبب عدم ختم الحكم الى عشرة أيام من تاريخ علم الطاعن رسميا بالإيداع .

✽ ان عدم ختم الحكم فى ميعاد الثمانية الأيام المقررة فى القانون

لا يمكن أن يترتب عليه أن يكون الطعن في هذا الحكم جائزا لتقديم أسبابه في وقت أزيد مما هو مقرر بالنسبة للاحكم كلفة . بل غلبة ما في الأمر أن مدة العشرة الأيام المعطاة من يريد الطعن في الحكم ليقيم فيها أسباب طعنه لا بتدريج ، في هذه الحالة : إلا من يوم العلم رسميا بختم الحكم . فإذا كان الثابت في تقرير الأسباب المتقدم من الطاعن أنه اطلع على الحكم وناقش أسبابه فلا تقبل منه بعد مضي عشرة أيام كاملة على يوم الإطلاع لأسباب أخرى .

(طعن رقم ٢٥ لسنة ١٣ ق جلسة ١١٤٢/١٢/٧)

١٦٩ - الإهمال لتقديم أسباب الطعن - الجهل بهذا الإهمال -

آثاره .

* إذا كان الطاعن قد إهمل بسبب عدم ختم الحكم في الميعاد لتقديم ما لديه من أسباب للطعن ، ولكنه لظروف أحاطت به لم يعلم بهذه المهلة إلا بعد انقضاءها ، فإنه يجب عليه أن يبادر ، من وقت علمه إلى تقديم الأسباب في مدى المهلة بحسوبة محتها من هذا الوقت ولا يجوز له بعد ذلك أن يطلب إلى المحكمة إهماله مدة أخرى .

(طعن رقم ٥٢٥ لسنة ١٣ ق جلسة ١١٤٢/٢/٨)

١٧٠ - عدم جواز القرائن في تقديم أسباب الطعن إلى ما بعد انقضاء الميعاد المحدد اعتيادا على شهادة قلم الكتاب بعدم التمكن من الحصول على صورة الحكم في ميعاد النهائية أيام .

* أن حكم المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنيلات واجب اتباعه في جميع الأحوال حتى في حالة عدم ختم الحكم في الميعاد القانوني ، وفي وسع الطاعن حينئذ أن يقتصر أسباب طعنه على أن الحكم لم يختم في الميعاد المقرر فيحافظ بذلك على الإجراءات الشكلية الجوهرية التي حثم المشرع مراعاتها . أما إذا إهمل حتى فوت الميعاد القانوني دون أن يقدم لطحنه أسبابا ما فإن طعنه يكون غير مقبول شكلا .

(طعن رقم ٤٢٢ لسنة ١٤ ق جلسة ١١٤٤/١/٢١)

١٧١ - الجهل بيوم صدور الحكم - آثاره .

* على الطاعن ، بفرض أنه لم يكن يعلم بصور الحكم في يوم صدوره ، أن يقدم أسباب طعنه في هذا الحكم في الميعاد محسوبا من

اليوم الذى ثبت فيه رسميا عليه بصدوره فإذا كان هو يقرر فى طعنه أنه لم يعلم بصدور الحكم عليه الا فى يوم كذا ، ثم تأخر فى تقديم أسباب الطعن عن الميعاد محسوبا من ذلك اليوم ، فان طعنه يكون غير مقبول شكلا .
(طعن رقم ١٠٦٨ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/١/٣٠)

١٧٢ - تقديم الأسباب فى الميعاد مع عدم التقرير بالطعن .

✽ إذا كان المحكوم عليه قد قدم أسباب طعنه على الحكم فى الميعاد ، ولكنه لم يكن قرر بالطعن فيه بقلم الكتاب فطعنه لا يكون مقبولا . ولا يجنبه اعتذاره بأنه ، لكونه قد مرض وحمل الى المستشفى بعد صدور الحكم عليه بيومين ، قد نقل رغبته فى التقرير بالتقضى الى مأمور السجن بضمليه مسجل ، فتم الوصول الذى أخذه منه من مصلحة البريد ، ولكن رغبته لم تنفذ ، إذ هذا المذر كان يصح له التمسك به لو أنه على أثر شفاؤه من مرضه وتبينه أن رغبته تلك لم تنفذ ، كان قد بادى الى التقرير بالطعن وفقا للقانون . وذلك فقط لتبرير تجاوزه الميعاد المذكور محسوبا من يوم صدور الحكم . أما مع عدم حصول تقرير بالطعن على الرغم من سنوح الفرصة لذلك فلا جدوى من هذا الاعتذار إذ الطعن لا تقوم له قائمة الا اذا حصل بتقرير فى قلم الكتاب أو بالسجن ، وقدمت له أسباب فى الاجل الذى ضربه القانون فى المادة ٢٣١ تحقيق .

(طعن رقم ١٣٦٢ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/١/٦)

١٧٣ - وجود الحكم مختوما ومودعا بملف الدعوى فى اليوم الذى

ذهب فيه الطاعن الى قلم الكتاب لتخصر اوجه الطعن بوجوب تقديم أسباب الطعن فى الميعاد وعدم الاقضية فى المطالبة بمدة اخرى لتقديم الأسباب فيها ولو كان الحكم لم يفتد الا بعد مضي ميعاد الثمانية ايام .

✽ ان المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنائيات قد حددت للتقرير بالطعن وتقديم أسبابه مدة ثمانية عشر يوما كاملة من يوم الحكم ، وعلى نفس الوقت أوجبت على قلم الكتاب ان يعطى صاحب الشأن بناء على طلبه صورة الحكم فى ظرف ثمانية ايام من تاريخ صدوره . ومفاد هذا ان مدة الثمانية الايام المذكورة انها قررت لتحرير الحكم والتوقيع عليه وان المشرة الايام الباقية قدرت لصاحب الشأن من الخصوم ليطلع فيها على الحكم ويعد الأسباب التى يرى ان يبنى عليها الطعن الذى يقصده من الحكم . فإذا هو تقدم الى قلم الكتاب بعد نهاية الثمانية الايام ولم يجد

الحكم مودعا به كان من حقه اذا ما اثبت ذلك بشهادة من قلم الكتاب ، ان يحصل على ميعاد قدره عشرة ايام مبتدئا من تاريخ عليه رسميا بليداع الحكم ، وذلك ليقتدم فيه ما قد يكون لديه من اسباب الطعن على الحكم ذاته . اما اذا هو وقت طلبه صورة الحكم قد وجده مختوما وفي مقتولته يجب عليه ان يقدم ، في المدة الباقية من الميعاد مهما كان مداها ، ما يرى تقديمه من الاسباب . وفي هذه الحالة لا يحق له ان يطالب بمدة اخرى ليقتدم فيها لوجه الطعن محتجا لذلك بان الحكم انما ختم في الواقع بعد انقضاء ميعاد الثمانية الايام وانه لم يتيسر له تحضير الاسباب في المدة الباقية بعد اطلاعه على الحكم . ذلك لانه هو الذي قدر كفاية هذه المدة مبتدئة من وقت ذمليه لقلم الكتاب لتحضير اسباب الطعن . ولم يكن لعدم ختم الحكم قبل ذلك الوقت اى دخل . فاذا كان هو قد اخطأ الحساب واسباء التقدير ولم يذهب لقلم الكتاب في الوقت المناسب فلا يكون له ان يتقدم في طعنه واقعة لا شأن لها به وهي عدم ختم الحكم في الميعاد . واذا ما اذا كتبت الشهادة التي يستند اليها الطاعن في طعنه صريحة في ان الحكم كان مختوما في اليوم الذي ذهب فيه لقلم الكتاب لمناسبة تحضير لوجه الطعن ، فانه لا يحق ان يطلب مهلة جديدة . اذا كان من الواجب عليه ان يطلع على الحكم ويعد اسباب الطعن ويقدمها في المدة الباقية له من الثمانية عشر يوما المحددة في القانون محسوبة من يوم صدور الحكم ، ولو كتبت هذه المدة لا تتسع لعمل الاسباب ولو كان هو قد تردد على قلم الكتاب قبل اليوم الذي حصل فيه على الشهادة ولم يكن الحكم قد ختم .

(طعن رقم ١٥٩٢ لسنة ١٤ ق. جلسة ١١٩٤/١٢/٤)

١٧٤ - وجود القضية بمكتب النائب العام لا يشفع للطاعن في عدم تقديمه لاسباب الطعن في الميعاد .

* ان قول المتهم في طعنيه انه لم يجد الحكم مودعا قلم الكتاب بسبب ارسال القضية الى النائب العمومي وتقديمه شهادة من قلم الكتاب مثبتة لذلك - هذا لا يصلح سببا لاعطائه مهلة لتقديم اسباب الطعن ، ما دام انه لم يثبت استحالة امكانه الحصول على صورة من الحكم في الوقت المناسب ولم يحاول في طلبه الحصول على هذه الصورة بل اكتفى بطلب شهادة بان الحكم لم يختم في حين انه كان مختوما بالفعل .

(طعن رقم ٢٢٧ لسنة ١٦ ق. جلسة ١١٩٦/٢/٤)

١٧٥ - عدم اعتبار اعتقال الطاعن سببا في تلخير تقييم الأسباب .

* إذا كان الطاعن لم يقدم أسبابا لطعنه إلا بعد انقضاء الأجل المعين في القانون لتقييم أسباب الطعن فطعنه لا يكون مقبولا شكلا . ولا يمنع من ذلك أن يكون معتقلا في السجن ، فإن هذا - على حسب النظم الموضوع في القانون - لا يحول دون تحرير أسباب الطعن وتقييمها وفقا للقانون .

(طعن رقم ٢٩٦ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/١/٦)

١٧٦ - عدم قبول الطعن إذا لم يثبت الطاعن أن أسبابه قدمت في الميعاد ولو عثر على تلك الأسباب بكتاب أحد كتبة قلم الكتاب أثناء غيبه .

* إذا كان الطاعن قد قرر بالطعن وقدم أسبابا لطعنه ولكنه لم يستطع اثبات أن هذه الأسباب قدمت في الميعاد المقرر في القانون فطعنه لا يكون مقبولا ولا يغير من ذلك أن تكون تلك الأسباب قد عثر عليها بقلم الكتاب في مكتب أحد الكتبة أثناء غيبه فإن هذا لا يدل بذاته على حصول تقديمها في الميعاد سيما إذا كانت خالية من التاريخ ومن أية إشارة أخرى ولم تراعى في تقديمها الأوضاع المتبعة في هذا الشأن .

(طعن رقم ٢٢٥ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/١/٢٧)

١٧٧ - امتداد ميعاد تقييم الأسباب بسبب عدم ختم الحكم الى عشرة أيام من تاريخ علم الطاعن رسميا بالإيداع .

* قد استقر قضاء محكمة النقض على أن عدم ختم الحكم في الميعاد المذكور في المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنائيات لا يبطل الحكم كما أنه لا يمتد به ميعاد التقرير بالطعن وتقديم أسبابه . وانتهت المحكمة الى نظام رأت أنه يحقق مصلحة الطاعنين بتسكينهم من اعداد أسباب طعونهم كما يحقق مصلحة العدالة بالحد من الطعون التي لا مبرر لها ، وهذا النظم يقتضي بأن يقرر الطاعن الطعن في الميعاد ويشفعه بتقرير أسباب ولو مقصورة على عدم ختم المحكمة في الميعاد ، وذلك للحفاظ على الإجراءات التي حتم القانون رعايتها ، ومتى قام الطاعن بهذا حق له أن يحصل على مهلة قدرها عشرة أيام لاعداد أسباب طعنه وتقديمها تبدأ من يوم الجلسة التي ينظر فيها الطعن أمام المحكمة بعد ختم الحكم واذ أن هذه المهلة ليست امتدادا لميعاد الطعن المنصوص عليه في القانون

نتيجة مانع حال بين الطاعن وبين علمه بصور الحكم عليه ، بل هي جزء من ذلك النظام الذي انتهت اليه المحكمة ليكفل للطاعنين فسحة من الوقت لاعداد طعونهم ويجنب المحكمة الجدل الذي يفتح بلبه اذا ما سمح بالبحث فيها اذا كان الطاعن قد علم او كان في استطاعته ان يعلم بصورة يقينية بالحكم واسا قبله قبل الجلسة المشار اليها ؛ فلذلك لا يصح ان يقال انها يجب ان تبدأ من يوم العلم بالحكم بأية وسيلة يقينية وأذن فالقول بأن الطاعن ما دام قد اعلن بالحكم المطعون فيه قبل الجلسة بمدة فلا تقبل منه اسباب الطعن المقدمة بعد مضي أكثر من عشرة ايام على هذا الاعلان هذا القول لا يكون له محل ولا يعتد به .

(طعن رقم ١٩٠٩ لسنة ٦ في جلسة ١٩٤٧/٢/١٧)

١٧٨ — وجوب تقديم اسباب الطعن متى لم تقدم في الميعاد بمجرد

زوال المانع .

✽ اذا كان الطاعن يتذرع فيها بطلبه بالجلسة من ابعاله عشرة ايام أخرى عدا المهلة التي اعطيتها لتقديم اسباب الطعن بان وياه الكوليرا منعه من تقديم الاسباب في المهلة الاولى ، فهذا لا يقلل منه ما دامت حالة الوباء التي يشير اليها قد زالت ، وما دام هو لم يقدم اسبابه على اثر زوال هذا المانع كما هو الواجب تقوينا .

(طعن رقم ٢١١١ لسنة ١٧ في جلسة ١٩٤٧/١٢/٢٢)

١٧٩ — طلب ميعاد آخر لتقديم اسباب أخرى للطعن .

✽ اذا كان التهم قد قرر بالطعن في الحكم ثم قدم محاميه تقريراً بأسباب الطعن لورد فيه ان الحكم لم يختم في الثمانية الأيام التالية لصدوره وشفعه بشهادة دالة على ذلك واحتفظ في ذيل التقرير بحقه في تقديم اسباب للطعن على الحكم ذاته بعد ختمه ، ثم قدم ما لديه من اسباب بعد اطلاعه على الحكم ، ثم بعد ذلك تقدم محام ثان عن التهم طالبا مهلة لتقديم اسباب أخرى لأنه وكل عنه حديثاً ، فلا يكون لهذا المحامي حق في المهلة ، لأن التهم قد استنفدت حقه بطلاع المحامي الأول على الحكم وتقديمه اسباب الطعن ، فكل اسباب يراد تقديمها بعد ذلك لا تكون في الميعاد .

(طعن رقم ٦٨ لسنة ١٨ في جلسة ١٩٤٨/٢/٢٢)

١٨٠ - تقرير أسباب الطعن - ميعاده - عذر .

* إذا كان تقرير أسباب الطعن قد ورد قلم الكتاب بعد انقضاء الميعاد المقرر بالقتنون فلا يشفع في تجلوز هذا الميعاد قول الطاعن أن تأخيره إنما يرجع إلى عدم استطاعته دخول دار المحكمة بسبب الإجراءات التي كلفت تتخذ فيها ، يقصد بذلك محاصرة البوليس أياها ومنع الناس من دخولها ، ما دام هو لم يقدم دليلا على أن أحدا منعه ، وخصوصا إذا كان الثابت من أوراق الدعوى أنه قرر الطعن في ذات التاريخ الموضوع على تقرير الأسباب المرسل منه بالبريد ، مما يفاده عدم صحة عذره .

(لمن رقم ٥٢٠ لسنة ١٩ ق جلسة ١١/٤/١٩٢٩)

١٨١ - عدم تلقي اغفال ختم الحكم في ميعاد الثمانية أيام على صحته وقدره فقط في امتداد ميعاد تقديم الأسباب .

* أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه متى قرر الطاعن التقض في الميعاد وشفع ذلك بتقرير بالأسباب مؤداه عدم ختم الحكم في خلال ثمانية الأيام التالية لصنوره فقد حق له أن يحصل على مهلة عشرة أيام لأعداد أسباب طعنه وتقديمها ، على أن تبدأ هذه المهلة من اليوم التالي للجلسة التي ينظر فيها الطعن أمام المحكمة بعد ختم الحكم ، وعلى أن المهلة المذكورة لا تبدأ من يوم العلم به بأية وسيلة يقينية ، وإنما هي جزء من النظام الذي انتهت إليه محكمة التقض لتكفل للطاعنين مسحة من الوقت لأعداد طعونهم ، وتتجنب المحكمة الجدل الذي يفتتح بابه إذا ما سمح بالبحث فيما إذا كان الطاعن قد علم بصورة يقينية أو كان في استطاعته أن يعلم بالحكم وأسبابه قبل الجلسة المشار إليها . واذن فلا يمنع من إعطاء هذه المهلة أن يكون المدعى بالحقوق المدنية قد أعلن الطاعن بصورة الحكم المشتبهة على أسبابه فلم يقدم أسباب الطعن في حتى عشرة أيام من تاريخ إعلانه بهذه الصورة .

(لمن رقم ١٣٢١ لسنة ١٩ ق جلسة ٢/٤/١٩٥٠)

١٨٢ - الأسباب المقدمة بعد الميعاد - قيمتها .

* أسباب الطعن المقدمة بعد مهلة العشرة الأيام كاملة لا يلتفت إليها لتقديمها بعد الميعاد .

(لمن رقم ٤٩٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ٨/١/١٩٥٠)

١٨٢ - وجوب تقديم الأسبيل في ميعاد ١٨ يوما كالملة بعد صدور الحكم .

* يجب لقبول الطعن أن تقدم اسبابه لقلم كتاب المحكمة التي اسدرت الحكم الملعون فيه او لقلم كتاب محكمة النقض في الميعاد المحدد قانونا والا فانه يكون غير مقبول شكلا .

(لمن رقم ١٠١٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٥٠)

١٨٤ - عدم تأثير اغفال ختم الحكم في ميعاد التماسية ليل على صحته واثره فقط في امتداد ميعاد تقديم الأسبيل .

* أن المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنائيات قد حددت ميعاد التقرير باللمن وتقديم اسبابه بثمانية عشر يوما كالملة وأوجبت في الوقت نفسه على قلم الكتاب أن يعطى صاحب الشأن بناء على طلبه صورة الحكم في مدى ممانية ليل من تاريخ صدوره . ومفاد ذلك أن الثمانية الأيام المذكورة انما اعطيت للقاضي لمراجعة الحكم والتوقيع عليه على أن تكون العشرة الأيام الباقية لمصاحب الشأن يعد فيها اسباب طعنه أن أراد الطعن . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن عدم ختم الحكم في الثمانية الأيام المذكورة لا يستوجب وحده نقض الحكم ، وأن صاحب الشأن إذا لم يجدد مودعا ملف الدعوى كان من حقه الحصول على شهادة مثبتة لذلك ، وكان له استنادا اليها أن يحصل من محكمة النقض على ميعاد جديد لامداد طعنه وتقديم اسبابه . ولما كان القانون على ما فسرته به هذه المحكمة قد حدد حق كل من القاضي والمتقاضى على هذا النحو فلا محل للاحتجاج بقواعد قانون المرافعات المدنية والمطالبة باتباعها في المواد الجنائية ذلك أن الأصل ألا يرجع الى تلك الأحكام إلا إذا كان لسد نقص أو للإعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في قانون تحقيق الجنائيات أما وقد نص القانون على ما يتبع في هذا الشأن فانه هو وحده الذي يجري حكه .

(لمن رقم ١١٢٥ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١/١١/١٩٥٠)

١٨٥ - وجود الحكم مضمونا ومودعا بملف الدعوى في اليوم الذي ذهب فيه الطاعن الى قلم الكتاب لتحضير أوجه الطعن بموجب تسليم اسباب الطعن في الميعاد وعدم الأخذ في المطالبة بمدة أخرى لتقديم الاسباب فيها ولو كان الحكم لم يختم إلا بعد مضي ميعاد الثمانية أيام .

* إذا كان الطاعن قد قرر الطعن في الميعاد وكان مؤشرا على الحكم باخطار محليه بمرور الحكم في اليوم السادس من شهر مارس

سنة ١٩٥٢ تقدم أسباب طعنه في السادس عشر منه بعد مرور أكثر من ثمانية عشر يوما على تاريخ صدور الحكم ، ففي هذه الحالة يشترط لقبول الأسباب أن يحصل الطامن على شهادة من قلم الكتاب بعدم وجود الحكم في ميعاد الترقية الأيمل التالية لصدوره . ذلك أنه يجب — لكي يترتب على تأخير التوقيع على الحكم وقف سريان ميعاد الطعن فيسه بطريق التقضى وتقديم أسباب هذا الطعن الى تاريخ اعلان المحكوم عليه اعلانا رسميا بإيداع الحكم قلم الكتاب — أن يتبت عدم وجود الحكم في الميعاد المذكور بشهادة من قلم كتاب المحكمة بذلك .

طعن رقم ٥١٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٦/٢

١٨٦ — ميعاد ايداع الأسباب — عذر — اثره .

* أن المادة ٤٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية توجب التقرير بالطعن وايداع الأسباب التي بنى عليها في ظرف ثمانية عشر يوما من تاريخ الحكم الحضورى والا سقط الحق فيه . لماذا كان الطامن ، وان ادعى أنه لم يستطع أن يقرر الطعن في المدة المقررة بالقانون لمسبب تهرى خارج عن ارادته ولأنه بادر بقرر الطعن في اليوم التالي لانقضاء عقره ، ولم يقم بإيداع الأسباب التي بنى عليها الطعن اثر زوال هذا المانع أيضا بل أنه لم يودعها الا بعد مدة تأريت العشرين يوما ، ولم يستتر عن هذا التأخير الا بدعوى المرض وحده ولم يشر الى عيب في الاجراءات ولم يدع في طعنه أنه حال بينه وبين ايداع هذه الأسباب مانع تهرى كذلك — فهذا الطعن لا يكون مقبولا شكلا .

طعن رقم ٥١٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٦/٢

١٨٧ — الاخطار بإيداع الحكم — ما يشترط فيه .

* إذا كان التسلط على هامش الحكم أن وكيل مكتب محامى الطامن هو الذى لخطر بإيداع الحكم فإن هذا الاخطار لا يصح الاعتداد به ما دام أن الطامن أو محاميه لم يعلن بإيداع الحكم حسب القانون عملا بالمادة ٤٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية .

طعن رقم ٣٥١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٦/١٠

١٨٨ — عدم تقديم أسباب الطعن في الميعاد — اثر ذلك

* ما دام قلم الكتاب قد أعلن الطامن بإيداع الحكم بعد خضسه

ومع ذلك لم يقدم أسبابا لطمعه في العشرة الأيام التالية لحصول الاعلان
فان طمعه يكون غير مقبول شكلا .

طمن رقم ٤٦٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١١/٢

١٨٩ - عدم جدوى الشهادة المأخوذة قبل مضي الثمانية أيام في

امتداد ميعاد تقديم الأسباب .

* الشهادة التي يمتد بها ميعاد الطعن وتقديم الأسباب بموجب نص
المادة ٢٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية أنها هي التي تثبت عدم ختم
الحكم وإيداعه قلم الكتاب في ظرف الثمانية الأيام التالية لصدوره . أما
الشهادة بعدم ختم الحكم وإيداعه الصادرة في اليوم السادس من تاريخ
الحكم فلا تجدى .

طمن رقم ١٠٦٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١٢/١٥

١٩٠ - عدم تأثير اغفال ختم الحكم في ميعاد التماسية أيام على

صحته وقره فقط في امتداد ميعاد تقديم الأسباب .

* ان المرجع في صحة الاحكام الجنائية وبطلانها هو قانون
الإجراءات الجنائية الذي نظم مواعيد ختمها وإيداعها وطرق الطعن فيها ،
وقد نص القانون في المادة ٢٢٦ منه على قبول الطعن من صاحب الشأن
في ظرف عشرة أيام من تاريخ اعلانه بإيداع الحكم قلم الكتاب اذا كان قد
حصل من هذا القلم على شهادة دالة على عدم وجود الحكم مختماً به في
الثمانية الأيام التالية لصدوره . واذا كان الطاعن مع حصوله
على شهادة بعدم وجود الحكم في تلك المدة لم ينسك الطريق الذي فتحه
له قانون الإجراءات الجنائية للطعن على الحكم بعد ايداعه ، بل طلب
نقضه لبطلانه استنادا الى المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات ، فان طمعه
لا يكون مقبولا ويتعين لذلك رفضه موضوعا .

طمن رقم ١٠٠٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٢/٢٤

١٩١ - عدم جدوى الشهادة المأخوذة قبل مضي الثمانية أيام في

امتداد ميعاد تقديم الأسباب .

* ان المادة ٢٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية اذ نصت على أنه
اذا تعذر على صاحب الشأن الحصول على صورة الحكم في ظرف ثمانية

أيام من تاريخ النطق به ، فيقبل الطعن في ظرف عشرة أيام من تاريخ اعلانه بإيداع الحكم قلم الكتاب . فقد أوجبت عليه في الفقرة الثانية منها أن يحصل على شهادة من قلم الكتاب بعدم وجود الحكم في الميعاد المذكور ، فإذا كانت الشهادة المتقدمة من الطاعن محررة قبل انقضاء ميعاد الثمانية الأيام التالية لصدور الحكم : فإنها لا تحقق الفرض الذي قصده القانون منها ولذا يستقط حق الطاعن في الطعن بانقضاء الثمانية عشر يوما التي حددها القانون للتقرير به وتقديم أسبابه ، ولا يكون له الحق في امتداد الميعاد ، ولا تكون ثمة قيمة لشهادة ثقية يقدمها صادرة من قلم الكتاب بعد هذا الميعاد ، ويتمين التقرير بعدم قبول الطعن شكلا .

بطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١/٢٠

١٩٢ - اعلان الطاعن في قلم الكتاب بإيداع الحكم - الحكمة منه .

* ان اعلان الطاعن في قلم الكتاب بإيداع الحكم انما رخص به القانون للتيسر على النيابة في الحالات التي لا يمين صاحب الشأن فيها محلا مختارا في الجهة التي بها مقر المحكمة . واذن فمضى كانت النيابة لم تستعمل هذه المرونة التي خولها لها القانون واعلنت صاحب الشأن وهو المحامي الذي حصل على الشهادة من قلم الكتاب ، في مكتبه ، فليس للطاعن ولا للمحامي الذي حصل على الشهادة ان يتضرر من ذلك بمقولة انه كان يتعين اعلانه في قلم الكتاب .

بطعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١/١٢

١٩٣ - قيام القرار وكيل الطاعن بعلمه بالإيداع مقلم اعلانه بهذا الإيداع .

* ان المادة ٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية توجب في حصة ما اذا حصل صاحب الشأن على شهادة بعدم إيداع الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ النطق به ، ان يكون التقرير بالطعن وإيداع أسبابه في ظرف عشرة أيام من تاريخ اعلانه بإيداع الحكم في قلم الكتاب ، ولما كان القرار وكيل الطاعن بعلمه بإيداع الحكم يقوم مقام اعلانه بإيداعه ، فإنه متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضوريا في أول يناير سنة ١٩٥٢ قرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض في ١٧ منه وفي ١٨ منه حصل على شهادة بعدم ختم الحكم وإيداعه في قلم الكتاب ، ثم قرر محاميه في ١٦ من مارس بعلمه بإيداع الحكم ولم يقدم بعد ذلك أسبابا لطعنه ، متى كان ذلك فإن هذا الطعن يكون غير مقبول شكلا .

بطعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١٢/٧

١٩٤ - الشهادة المثبتة لعدم إيداع الحكم بقلم الكتاب في الميعاد - ماهيتها .

* ان الشهادة المثبتة لعدم إيداع الحكم بقلم الكتاب في الميعاد هي الشهادة المغطاة من قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم ، ولا يصح الالتفات الى الشهادة التي تعطى من قلم كتاب محكمة أخرى ولو كانت هي محكمة الاستئناف التابع لها مستشارو محكمة الجنيلات لأن القانون فرض إيداع الحكم مكتوباً في قلم كتاب المحكمة التي أصدرته في مواعيد حددها دون التفات الى ما اذا كان الحكم قد ختم في الواقع أو أودع في قلم كتاب آخر ، ما دام لم يوجد في القلم الذي عينه القانون . وإذن فبما كانت الشهادة المقدمة من الطاعن صادرة من قلم كتاب محكمة استئنافية منطماً بدلاً من قلم كتاب محكمة كمر شيخ التي تنعقد بها محكمة الجنيلات التي أصدرت الحكم المطعون فيه فإن هذه الشهادة لا تجديبه ولا يترتب عليها امتداد الميعاد الذي نصت عليه المادة ٢٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

بمن رقم ٦٤٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٢٩٤/٧/٢٠

١٩٥ - قلم الكتاب المشار اليه في المادة ٢٢٦ أ ج - ماهيته .

* ان قضاء محكمة النقض قد استقر على ان قلم الكتاب المشار اليه في المادة ٢٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية هو قلم كتاب المحكمة الابتدائية التي أصدرت الحكم ، فهو الذي يجب ان يحصل فيه التقرير بالطعن ، وهو وحده الذي يستلم منه صاحب الشأن عن الحكم ليبلغ أو يحصل على شهادة بعدم وجوده مودعاً به ، ولذا فللشهادة التي يستخرجها الطاعن من قلم كتاب محكمة الاستئناف بدلاً من قلم كتاب المحكمة الابتدائية التي تنعقد بها محكمة الجنيلات التي أصدرت الحكم لا يترتب عليها امتداد الميعاد الذي نصت عليه المادة ٢٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

بمن رقم ١١١٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٥/٤/٢٢

١٩٦ - عدم تقديم الطاعن شهادة دالة على عدم وجود الحكم بقلم كتاب المحكمة موقفاً عليه في الميعاد - وعدم تقديم أسباب الطعن في الميعاد - طلبه امتداد الميعاد - لا وجه له .

* لا يقوم للطعن مثابة الا إذا حصل بتقرير في قلم الكتاب وتسجيله أسبابه في الأجل الذي ضربه القانون في المادة ٢٢٤ من قانون الإجراءات

الجنائية - فلا يكون للطاعن وجه في طلب امتداد الميعاد ما دلم لم يقدم شهادة على السلب اى دالة على عدم وجود الحكم يقم كتاب المحكمة موثقا عليه في الميعاد القانونى وقت صدورها كما تقضى بذلك المادة ٢٢٦ من ذلك القانون .

(لمن رقم ٧٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٢ من ٧ ص ٢٦١)

١٩٧ - عدم اضافة ميعاد مسافة للميعاد المحدد لايداع الاسباب .

✽ الأصل في ميعاد المسافة انه يمنح حيث يوجب القانون حصول اعلان يبدأ من تاريخه سريان ميعاد الطعن وفى قانون المرافعات لا تبدأ مواعيد الطعن في الأحكام وفقا للادة ٣٧٩ الا من تاريخ اعلانها ولو كانت حضورية بخلاف الحال في قانون الاجراءات الجنائية حيث لا يوجب القانون اعلان الاحكام الحضورية حتى يبدأ ميعاد الطعن فيها - ولذلك لم ينص على ميعاد مسافة الا حيث يجب الاعلان لسريان الطعن كما هو الحال في المعارضة ، ومن ثم فان ميعاد ايداع اسباب الطعن بالتقضى لا يضاف اليه ميعاد مسافة .

(لمن رقم ١١٦٢ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٥ من ٨ ص ١١٨)

١٩٨ - تقديم الطاعن شهادة بعدم ايداع الحكم محررة قبل انقضاء الثمانية ايلم التلبية لصدوره - تقديمه شهادة ثنية بعد انقضاء الثمانية عشر يوما المحددة للتقرير بالطعن وتقديم اسبابه - عدم احقيته في ائديد الميعاد .

✽ متى كتلت الشهادة المقدمة من الطاعن بعدم وجود الحكم محررة قبل انقضاء ميعاد التلبية ايلم التالية لصدور الحكم ، فلها لا تحقق الغرض الذى قصده القانون منها ، ولا يكون للطاعن الحق في امتداد الميعاد ، ولا يكون ثمة قيمة لشهادة ثنية يقدمها صادرة من قلم الكتاب بعد انقضاء الثمانية عشر يوما التى حددها القانون للتقرير بالطعن وتقديم اسبابه .

(لمن رقم ١٢٩٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/١٢ من ٨ ص ١٢٤٢)

١٩٩ - حصول الطاعن على شهادة تثبت عدم ايداع الحكم مضموما بعد انقضاء ميعاد الطعن وتقديم الاسباب علم جنواها في امتداد الميعاد .

✽ اذا تكان الحكم قد صدر بتاريخ ١٤ اكتوبر سنة ١٩٥٦ وقسروا

المتهم الطعن فيه بطريق النقض في ١٦ من نفس الشهر وحصل على شهادة من قلم كتاب نيابة شمال القاهرة مؤرخة في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ (أى بعد انتهاء الثمانية عشر يوما المحددة بالقانون) تثبت عدم إبداء الحكم مختوما . فلن الطعن يكون غير مقبول شكلا ولا يلتفت الى الاسباب المقدمة بعد الميعاد ، ذلك أن الشهادة المقدمة من المتهم بعد انقضاء ميعاد الطعن وتقديم الاسباب لا تكون مجدية في امتداد الميعاد .

(طعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/٩ من ٨ ص ١٦١)

٢٠٠ - الشهادة التي يعتمد عليها للاقتناع بالمهلة هي التي ترد على السلب .

* متى كانت الشهادة التي يستند اليها المتهم في طعنه والمستخرجة من قلم الكتاب صريحة في أن الحكم كان مودعا في ذلك اليوم الذي ذهب فيه وكيله الى القلم المذكور ، فانها لا تصلح أساسا يعتمد عليه للاقتناع بالمهلة المنصوص عليها في القانون لامتناع ميعاد تقديم الاسباب ، لأنها لم ترد على السلب .

(طعن رقم ١٧٤٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/١٨ من ٩ ص ١٨٦)

٢٠١ - مناط قبول تقرير الاسباب التي تودع بعد مضي أكثر من أربعين يوما . م ٤٢٦ ج .

* متى كان الحكم قد صدر بتاريخ ١١ من أبريل سنة ١٩٥٧ وقرر المتهم الطعن فيه بتاريخ ١٦ من نفس الشهر وحصل على أربع شهادات سلبية آخرها في ١٩٥٧/٥/٢٢ وكلها تدل على أن الحكم لم يختم حتى تاريخ تحرير الشهادة الأخيرة ثم لودع تقريراً بالاسباب في ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٧ وبني التقرير على بطلان الحكم لعدم ختمه في الميعاد ، فلن الطعن يكون مقبولا شكلا - إذا لم يقيم الحصول على صورة من الحكم ذلك أن امتداد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية والذي غلبته أربعون يوما من تاريخ النطق به محله ان يوجد الحكم فعلا حتى تثبت الحكة بطريقة يقينية من تاريخ صدوره واحتساب ميعاد الأربعين يوما التالية لصدوره .

(طعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٤/٩ من ٩ ص ١٠٧)

٢٠٢ — منح الطاعن مهلة لتقديم اسباب الطعن بعد ميعاد الأربعين يوماً — مثلاً .

* متى كان الحكم قد صدر حضورياً في ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٧ فقرر المتهم بالطعن فيه بطريق النقض في ٢ من يوليه سنة ١٩٥٧ وحصل على شهادة بعدم ختم الحكم في مدى الثمانية أيام التالية لصدوره ، وحصل على شهادة أخرى بعدم ايداعه تاريخها ١٩٥٧/٨/١ ثم قسم أسباب طعنه في يوم ١٩٥٧/٨/٤ طلباً بطلان الحكم لعدم التوقيع عليه غير أنه في مساء اليوم نفسه اعلن مرة أخرى بطلان الحكم مودع بالملف في تاريخ اعطاء الشهادة المؤرخة ١٩٥٧/٨/١ ولم يكن في وسع المتهم أن يقدم أسباباً جديدة لطعنه بعد هذا الاعلان الأخير حيث كان ميعاد الأربعين يوماً المقررة كحد أقصى للتقرير بالطعن وتقديم الأسباب قد انقضى بانتفاء هذا اليوم (١٩٥٧/٨/٤) وذلك بسبب خطأ قلم الكتاب في تحرير الشهادة الأولى . فان محكمة النقض انساح مجال الطعن للمتهم ومنحه اجلاً يتقدم فيه أسباب طعنه .

سمن رقم ١٥٥٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٤/٢٨ من ٩ ص ٤١١

٢٠٣ — تقديم اسباب الطعن في الميعاد شرط لقبول الطعن ولا حقة بالتقرير به — لا يغني أحدهما عن الآخر .

* تقديم الأسباب التي ينشأ عنها الطعن بطريق النقض في خلال الميعاد الذي حدده القانون هي شرط لقبول الطعن ، وتعد لاحقة بتقرير الطعن ويكونان مما وحدة إجرائية ولا يغني أحدهما عن الآخر ، فعلى من قرر بالطعن أن يثبت ايداع أسباب طعنه قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المراد الطعن عليه في خلال الميعاد الذي حدده القانون للتقرير بالطعن والا كان الطعن غير مقبول شكلاً .

سمن رقم ١٤٦٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/١ من ١١ ص ١٢١

٢٠٤ — تقرير الاستئناف — تقديمه الى مكتب النائب العام لا ينتج اثره القانوني — العبارة بتاريخ وصوله الى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم .

* لم يخول القانون لمكتب النائب العام حق تلقي التقارير التي يتقدم بها المحكمة عليهم : او القيام بعمل قلم الكتاب المختص — فتقديم عريضة أسباب الطعن اليه لا ينتج اثره القانوني ، ويكون وصول تلك العريضة

الى تلم كتاب المحكمة التى اصدرت الحكم بعد انقضاء ميعاد الثمانية عشر يوما المشار اليها بنص المادة {٢٤} من قانون الاجراءات الجنائية — الذى رفع الطعن فى ظله والذى تسرى احكامه على اجراءاته تطبيقا للمادة الخامسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — مما يستط الحق فى الطعن ويتمين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

(طعن رقم ١٠٢١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٠/١٠ من ١١ ص ٦٦٥)

٢٠٥ — بدء ميعاد ايداع الأسباب من تاريخ العلم بإيداع الحكم والاطلاع على أسبابه .

* يتعين على الطاعن أن يقرر بالطعن اثر زوال المتع باعتباره أن هذا الاجراء لا يعدو أن يكون عملا ماديا لها اعداد أسباب الطعن وتقديمها فيقتضى مسح من الوقت قدرها القانون بعشرة ليال تمضى على تاريخ العلم بإيداع الحكم والاطلاع على أسبابه — أخذا بحكم المادة {٢٦} من قانون الاجراءات الجنائية — فلذا كان الطاعن قد باهر بالتقرير بالطعن نور زوال المرض ، وقدم الأسباب بعد يومين من هذا التاريخ فان طعنه يكون مقبولا شكلا .

(طعن رقم ١٨١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/١١/١٧ من ١١ ص ٨٨٥)

٢٠٦ — نقض — ايداع الأسباب — ميعاده — ما لا يعتبر عذرا لتجاوز الميعاد .

* توجب المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ايداع الأسباب التى بنى عليها الطعن فى ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم الحضورى . فلذا كان الطاعن قد تجاوز هذا الميعاد وكان المرض الذى احتج به لتبرير ذلك — وهو اصلته بنزلة شعبية حادة كما يؤخذ من الشهادة المرضية المقدمة منه — ليس من شأنه أن يعفده عن تقديم أسباب الطعن أو الاتصال بحاميه لهذا الغرض بالوسيلة التى يراها قبل انقضاء هذا الميعاد ، فان هذا المرض لا يعتبر عذرا ويكون طعنه غير مقبول شكلا .

(طعن رقم ٦٠٥ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٢٢ من ١٢ ص ٨٢٥)

٢٠٧ — الطعن بالنقض — عمل إجرائى — يتعين استيفاء شروط صحته الشكلية — الممول عليه فى ذلك بما يصدر من تلم الكتاب .

* من المقرر أنه عندما يشترط القانون لصحة الطعن بالشروط

بوصفه عملا إجرائيا شكلا معينا . فانه يجب أن يستوفى هذا العمل الإجرائي بذاته شروط صحته الشكلية دون تكلفه بوقائع أخرى خارجة عنه . والمعمل عليه في ذلك هو بما يصدر من قلم الكتاب ذاته من بيان في هذا الشأن .

فإذا كان يبين من الأوراق أن النيابة العامة قدمت اسباب الطعن الى قلم الكتاب في تاريخ ١٦/٦/١٩٦٠ قبل توقيعهما وقبل التقرير بالطعن في الحكم ، وبعد أن أثبت ورودها بقلم الكتاب في دفتر المعد لذلك سحبت لارسالها الى المحلى العلم للموافقة على التقرير بالطعن ولتوقيع اسبابه ، فوافق وقع الأسباب في ٢٢/٦/١٩٦٠ ، وفي اليوم التالي قرر رئيس النيابة بالطعن . دون أن يصدر من قلم الكتاب ما يفيد إعادة ايداع الأسباب في تاريخ معين بعد أن وقعه المحلى العلم — فإن المعمل عليه في خصوص إثبات ايداع أسباب هذا الطعن انما يكون بما سبق صدوره من قلم الكتاب عند ايداع الأسباب قبل توقيعهما ، ولا يصح أن يقوم مقام هذا البيان ما يمكن أن يستفاد — استنتاجا — من أن الأسباب قد اعيد ايداعها — بعد توقيعهما — في تاريخ التقرير بالطعن .

(طعن رقم ٨٨٢ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٦٢ ص ١٢ ح ١١٩)

٢٠٨ — وجوب التقرير بالطعن بالنقض وايداع أسبابه في أجل
خايفه أربعون يوما من تاريخ النطق بالحكم — أسباب الطعون التي يرفعها
المحكوم عليهم — وجوب التوقيع عليها من محام مقبول أمام محكمة
النقض .

❖ المادة ٣٤ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٦ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد أن نصت على وجوب التقرير بالطعن بالنقض وايداع أسبابه في أجل خايفه أربعون يوما من تاريخ النطق بالحكم ، أوجبت في فقرتها الأخيرة بالنسبة الى الطعون التي يرفعها المحكوم عليهم أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض ، وبهذا التخصيص على الوجوب يكون المشرع قد دل على أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات في الخصومة والتي يجب أن تحمل بذاتها مقبول وجودها، وأن يكون موقعاعليها ممن صدرت عنه لأن التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصدورها عن صدرت عنه على الوجه المعتبر قانونا ، ولا يجوز تكملة هذا البيان بتليل خرج عنها غير مستمدة منها .

(طعن رقم ٧٨٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٦٦ ص ١٧ ح ٨٢٨)

٢٠٩ - اثبات تقديم ائديب الطعن فى قلم الكتآب فى موعده .

* القانون وان لم يشترط طريقا معينا لاثبات تقديم اسباب الطعن فى قلم الكتآب فى اليماء القانونى الا ان ما يجرى عليه العمل من اعداد سجل خاص بقلم الكتآب منوط بموظف من موظفى القلم المذكور لاستلام اسباب الطعون ورصدها حال تقديمها فى السجل المذكور بأرقلم متتابعة مع اثبات تاريخ ورقم الايداع على الاسباب المقدمة ذاتها وتسنليم مقديها ايصالا من واقع السجل مثبنا للايداع اصطيافا لهذه العملية الاجرائية من كل عيى يساير مرامى الشارع من اثبات حصول هذا الاجراء بالأوضاع التى رسمها لذلك . والممول عليه فى هذا الشأن هو مما يصدر من قلم الكتآب ذاته من اقرار بحصول الايداع ، ولا يتقدم مقام هذا القرار اية تأشيرة من خارج هذا القلم ولو كلفت من لحد اعضاء النيابة العلية على اختلاف درجاتهم لاتعدام ولايتهم فى هذا الخصوص . ولأن الأصل انه طالما ان القانون قد اشترط لصحة الطعن بوصفه عملا اجرائيا ان يتم فى زمان ومكان معينين فانه يجب ان يستوفى هذا العمل الاجرائى بذاته شروط صحته الشكلية دون تكلفه بوقائع اخرى خارجة عنه ويكون ذلك بالتأشير على تقرير الاسباب من الموظف المختص فى باثبات هذا الاجراء فى السجل المد لذلك لو بها معا .

(طعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٥ من ١٧ ص ١٢٠٧)

٢١٠ - على الطاعن اثبات ايداع اسباب طعنه قلم الكتآب فى خلال الميعاد المحدد قانونا للتقرير بالادعأ والا كآن الطعن غير مقبول شكلا .

* الأصل ان الطعن بطريق النقض ان هو الا عمل اجرائى لم يشترط القانون لرفعه سوى انصاح الطاعن عن رقبته فى الاعتراض على الحكم بالشكل الذى رسمه القانون وهو التقرير به فى قلم كتآب المحكمة التى لصدرت الحكم المراد الطعن عليه فى خلال الميعاد البتضى حدد وتقديم الاسباب التى بنى عليها الطعن فى هذا الميعاد ايضا على اعتبار انها شرط لقبوله وتعد لاصفة بتقرير الطعن ويكونا معا وثقة اجرائية لا يغنى احدهما عن الآخر . ومن ثم فعلى من قرر بالطعن ان يثبت ايداع اسباب طعنه قلم كتآب فى خلال الميعاد الذى حدده القانون للتقرير بالطعن والا كآن الطعن غير مقبول شكلا .

(طعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٥ من ١٧ ص ١٢٠٧)

٢١١ - تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات في الخصومة - وجوب التوقيع عليها من صدرت عنه خلال ميعاد الطعن والا كتبت بطللة .

* المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد أن نصت على وجوب التقرير بالطعن بالنقض وإيداع أسبابه في أجل غايته أربعون يوما من تاريخ النطق به ، أوجبت في فقرتها الأخيرة بالنسبة إلى الطعن التي يرغمها المحكوم عليهم أن يوقع أسبابه محكم مقبول أمام محكمة النقض . وبهذا التنصيص على الوجوب يكون المشرع قد دل على أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات في الخصومة والتي يجب أن تحمل بذاتها مقومات وجودها ، وإن يكون موقعا عليها ممن صدرت عنه لأن التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصورها عن صدرت عنه على الوجه المعبر قانونا ، ولا يجوز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنها غير مستمد منها .

بلن رقم ٦٥٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١/٢ من ١٩ من ١٣٦٦

٢١٢ - أسباب الطعن - أيدائها - ميعاد - أثر انقضاء هذا الميعاد - عدم جواز إبداء أسباب جديدة .

* الأصل ، طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، هو أنه لا يجوز إبداء أسباب أخرى أمام المحكمة - سواء من التنبية البطيئة أو من أي خصم غير الأسبيل التي سبق بيلتها في الميعاد المذكور بالمادة ٣٤ من ذلك القانون - أما نقض محكمة النقض للحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ سالفة الذكر على خلاف هذا الأصل فهو رخصة استثنائية خولها القانون للمحكمة في حالات معينة على سبيل الحصر إذا تبين لها مما هو ثبت في الحكم أنه مبني على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله أو أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشككة وفقا للقانون أو لا ولاية لها بالفصل في الدعوى أو إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه تقوى يسرى على واقعة الدعوى ، ولما كان ظو الحكم المطعون فيه من بيان مواد القانون التي تقضى بموجبها - لا يندرج تحت إحدى هذه الحالات بل أنه يدخل تحت حالات البطالان التي تفتح سبيل الطعن عملا ببلند ثانيا من المادة ٣٠ من القانون المشار إليه دون أن ينعطف عليه وصف مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله المشار إليه في البند أولا من المادة المذكورة والذي لا ينعطف

الا الى مخالفة القانون الموضوعى سواء اكان قانون العقوبات والقوانين
المكحلة له او قانون الإجراءات الجنائية فيما تضمنه من قواعد موضوعية.
ومن ثم فان ما اثاره الطاعن بالجلسة ويعد فوات الميعاد المحدد بالتسوفون
يكون غير مقبول .

(لمن رقم ٢٠٢٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١٠ من ٢٠ ص ٢٤٢)

٢١٣ - التفسير بالطعن - وجوب التسليم به اثر زوال المتع - علة ذلك .

* يتعين على الطاعن ان يقرر بالطعن اثر زوال المتع باعتبار ان
هذا الاجراء لا يعمدو أن يكون عملا ملجيا ، اما اعداد اسباب الطعن
وتقديمها فيقتضى مسح من الوقت جرى قضاء هذه المحكمة على انها
لا تمتد بعد زوال المتع الا لمشرة ايلام . ولما كان الثابت ان الطاعن لم
يقدم اسباب طعنه الا بعد مضي مدة تزيد على عشرة ايام من تاريخ زوال
المتع التهرى ، وهو المرض ، اخذا بالشهادة الطبية المقدمة . وكلن
تقديم الاسباب فى الميعاد الذى حدده القانون شرطا لقبول الطعن . ومن
ثم يكون الطعن غير مقبول شكلا .

(لمن رقم ١٤٣٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٢ من ٢٠ ص ١١٧٦)

٢١٤ - التقرير بالطعن - اعتباره مبدءا لتعلم الرسمى - وجوب ايداع اسبابه خلال اربعين يوما من هذا العلم - مثال .

* اذا كان المحكوم عليه قد قرر بالطعن فى الحكم المظنون قيه
الصافر باعتبار المعارضة كان لم تكن بتاريخ ١٩٦٩/٦/٣ ثم قدم تقريراً
باسباب طعنه بتاريخ ١٩٦٩/١٠/١٤ ، وبني طعنه على انه كان متيسر
الحرية فى اليوم الذى صدر فيه الحكم ، فانه يكون قد علم بالحكم رسميا
مذ تاريخ تقرير الطعن فيه ، وكان يتعين عليه ان يودع الاسباب التى
بنى عليها الطعن فى ظرف اربعين يوما من علمه رسميا بالحكم . واذا كان
ذلك ، وكان الطاعن لم يقدم بليداع اسباب الطعن الا فى ١٩٦٩/١٠/١٤
اى بعد الميعاد المحدد قانونا للتقيام بذلك الاجراء ، فان الطعن يكون غير
مقبول شكلا .

(لمن رقم ١٨٦٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/٢٥ من ٢١ ص ١١٥٥)

٢١٥ - الطعن بالنقض - هو مناط اتصال المحكمة به - ايداع الأسباب في الميعاد - شرط لقبول الطعن - هما يكونان - معا - وحدة إجرائية لا يقوم أحدهما مقام الآخر - وجوب استيفاء هذا العمل الإجرائي - بذاته - شروط صحته - دون تكلفته بوقائع أخرى خارجة عنه - أسباب الطعن - يجب أن تكون واضحة محددة .

* من المقرر أن الطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وأن ايداع الأسباب التي بنى عليها الصن في الميعاد الذي حدد القانون هو شرط لقبوله ، وانها يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم أحدهما مقام الآخر أو يغني عنه ، مما يستوجب أن يستوفى هذا العمل الإجرائي بذاته شروط صحته الشكلية دون تكلفته بوقائع أخرى خارجة عنه ، وأن تكون أسباب الطعن واضحة محددة . ولما كان الطاعن لم يثر في أسباب طعنه بالنقض الى سلوك طريق الطعن بالتزوير في الحكم ، الا على سبيل الاحتمال ، فيكون هذا السبب مشبها بالابهام وعدم التحديد ، ولا يقبل منه - وهو يدعى بمثل هذا السبب منذ الحكم - سمي يوم نظر طعنه ومن بعد مضي الاجل المضروب لإيداع الأسباب ، الى رفع هذه الشائبة أو تقديم دليل على طعنه وبإجراء خارج عنه ، بسلوك طريق الطعن بالتزوير .

(لمن رقم ١٥٢ لسنة ١١ في جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢ من ٢٢ ص ١٥١٨)

٢١٦ - أسباب الطعن بالنقض - وجوب ايداعها في ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم الحضورى .

* توجب المادة ٣٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ايداع الأسباب التي بنى عليها الطعن بالنقض في ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم الحضورى .

(لمن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٢ : جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠ من ٢٢ ص ٦٢٠)

٢١٧ - خلو تقرير الأسباب التكميلي من اقتراح وثبوت عدم قيده في السجل المعد لذلك - وجوب الالتفات عنه .

* متى كان تقرير الأسباب التكميلي الذي قدمه الطاعن لا يحمل تاريخا ولا ما يدل على إثبات تاريخ ايداعه بالسجل المعد لذلك في تلم الكتاب ، وكان يبين أيضا من كتاب نيابة بنها الكلية أن أسباب هذا

التقرير لم تثبت في دفتر اثبات التاريخ ، فلا يلتفت الى سبب الطعن
الوارد بهذا التقرير .

بطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٤٤ في جلسة ١٩٧٤/٥/٢٧ من ٢٥ من ٥١٩

٢١٨ - احتساب بدء ميعاد الطعن بالنقض - اثره .

✽ متى كان علم الطاعن رسمياً بصنور الحكم المطعون فيه لم يثبت
قبل طعنه عليه في يوم ٩ من يوليو سنة ١٩٧٤ وهو ذات اليوم الذي
اودعت فيه اسباب الطعن ، فان ميعاد الطعن بالنقض وايداع الاسباب
التي بنى عليها المتخصص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة
١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض لا يفتح
الا من ذلك اليوم . ومن ثم يكون التقرير بالطعن بالنقض في الحكم
وايداع الاسباب التي بنى عليها قد تم في الميعاد القانوني ، الامر الذي
يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع ينقض الحكم
المطعون فيه والاحالة .

بطعن رقم ٣٢١ لسنة ٤٦ في جلسة ١٩٧٦/٦/٢٠ من ٢٧ من ٢٦٥

٢١٩ - نقض - تقديم مذكرة الاسباب خلال العشرة ايام التالية للتقرير محسوبة من تاريخ زوال المتع - قبول الطعن شكلاً .

✽ لما كان الطاعن قد قدم بتقديم مذكرة الاسباب في العشرة ايام
التالية للتقرير وقد جرى قضاء محكمة النقض على قبول الاسباب التي
تقدم في خلال هذه المدة محسوبة من تاريخ زوال المتع .. فان الطعن
يكون مقبولاً شكلاً .

بطعن رقم ١٠٢١ لسنة ٤٦ في جلسة ١٩٧٧/٢/١٤ من ٢٨ من ٢٥٧

٢٢٠ - التراخي في ايداع حكم الادلة بعد ثلاثين يوماً من صدوره - ليس عذراً - عدم امتداد أجل الطعن في الحكم .

✽ ان عدم ايداع الحكم الصلدر بالادلة في خلال ثلاثين يوماً من
تاريخ صدوره لا يعتبر عذراً يتشأ عنه امتداد الاجل الذي حدده القانون
للطعن على الحكم وتقديم الاسباب ومن ثم فانه كان من المتعين على
النيابة الطاعنة . وقد استحصلت من قلم الكتب على الشهادة المثبتة

لعدم حصول ايداع الحكم فى الميعاد المذكور ان تبادر بالتقرير بالطعن وتقديم اسبليه تأسيسا على الاجل المحدد .

(طعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٦ من ٢٨ من ١٧٢٤)

٢٢١ - - نقض - - ميعاد التقرير بالطعن وايداع الاسباب - - تجاوز الميعاد - - عدم قبول الطعن .

* من المقرر انه يجب التقرير بالطعن وتقديم اسبليه ، تأسيسا عليها فى الاجل المحدد . وان عدم المبادرة بذلك والتجاوز فى التقرير بالطعن وتقديم الاسباب فى الاجل المحدد فى القانون . يقترب عليه ان يكون غير مقبول شكلا .

(طعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٦ من ٢٨ من ١٧٢٤)

٢٢٢ - - عدم اطمئنان محكمة النقض الى صحة العذر الذى يتمل به الطاعن فى تجاوز الميعاد المقرر لقانونا للتقرير بالطعن وايداع الاسباب - - اثره - - انقضاء الميعاد من تاريخ الحكم .

* متى كانت هذه المحكمة (محكمة النقض) لا تطمئن الى صحة عذر الطاعن المستند الى الشهادة الطبية المرفقة باسباب الطعن والتي ورد بها ان الطاعن « كان يمالج ويتردد للعلاج فى المدة من ١٩٧٦/٦/٢٢ الى ١٩٧٦/١٠/١١ من التهاب بحوض الكليتين والتهاب مثاني ونسج له بالرعاية القلبية وملازمة الفراش مع العلاج خلال هذه المدة » لانهما حررت من فترة لاحقة على المرض المدعى به فلم تكن عن واقع وانما اخبر عن امر غير مقطوع به ، يؤكد ذلك ان الثابت من محضر التوثيق على التوكيل رقم المرفق بأوراق الطعن رقم الخالص بذات الطاعن والمتطور مع هذا الطعن ان الطاعن انتقل يوم ١٩٧٦/٧/١٠ - وهو يقع فى فترة ادعائه المرض - الى مكتب التوثيق ووقع بلمضائه أمام الموثق مما يفاده انه لم يلازم الفراش خلال الفترة المتضمن عليها فى الشهادة الطبية ، فضلا عن ان تخلف الطاعن عن حضور جميع جلسات المحكمة منذ الجلسة الاولى التى حددت لنظر الدعوى باسم محكمة اول درجة ينم عن عدم جدية تلك الشهادة . لا كان ذلك وكان الطاعن قد قرر بالطعن بالنقض وقدم اسبليه بعد انقضاء الميعاد المحدد فى القانون ، محسوبا من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ، فان الطعن يكون غير مقبول شكلا .

(طعن رقم ٧٢٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٧/١٠/٥ من ٢٩ من ١٧٢٤)

الفرع الرابع — رسوم الطعن

٢٢٢ — استبعاد الطعن من الجلسة لعدم سداد الرسم المقرر —
اعادة عرضه مرهون بسداد الرسوم لا بمجرد صدور القفلة بالالتزام
وصيرورتها نهائية .

* متى كان الطعن متلبا من المدعى بالحقوق المدنية فعليه أن يؤدي
للخزينة الرسم المقرر في القانون عند التقرير بالطعن بطريق النقض ،
فإذا لم يتم بسداده قررت المحكمة استبعاد الطعن من الجلسة ، واعادة
عرض الطعن الى الجلسة رهن بالسداد لا بمجرد صدور القفلة بالالتزام
وصيرورتها نهائية .

بلطن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٣٥٨/٤/٨ ص ٩ ص ١٣٥٨

٢٢٤ — استبعاد الطعن لعدم سداد الرسم — بقاء ذمة الطاعن
مشفولة بإدائه .

* ان ذمة الطاعن لا تبرا من اداء الرسم بمجرد توثيق الجزاء
بالاستبعاد بل تظل ذمته المالية مشفولة بإدائه ، فان لم يوف به تسامت
المحكمة بتقديره واعلانه بقلعة الرسوم ثم التنفيذ عليه بمقتضاها .

بلطن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٣٥٨/٤/٨ ص ٩ ص ١٣٥٨

٢٢٥ — نقض — خسارته — الالتزام بالمصروفات .

* ان مجال افعال نص المادة ١٨٩ من قانون المرافعات هو
عندما يصدر الحكم بالمصاريف دون تقدير ، فيتمتع لتقديرها استصدار
أمر على عريضة يقضيها المحكوم له لرئيس الهيئة التي أصدرت الحكم ،
واذ كان ذلك ، وكانت المحكمة عندما أصدرت حكما في الطعن قد أغفلت
الفصل في المصاريف ، وكانت المادة ١٩٣ من قانون المرافعات تنص على
انه « اذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب
الشان أن يعلن خصمه بصحيفة للحضور إلهامها لنظر هذا الطلب والحكم
فيه » وكانت المادة ١٨٤ من قانون المرافعات توجب على المحكمة عند
إصدار الحكم الذي تنتهي به الدعوى أن تحكم في مصاريف الدعوى بما
فيها مقابل اتعاب المحاماة على الخصم المحكوم عليه فيها ، لا كان ذلك .
وكان المطعون ضدها قد خسر الطعن ، فله يتمتع الحكم بالزامها
بالمصاريف المدنية .

بلطن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٨ ص ٢٦ ص ٤٩٠

الفرع الخامس — الكفالة

٢٢٦ — أثر عدم إيداع الكفالة عند التقرير بالطعن لكل من لم يكن محكوما عليه بعقوبة مقيدة للحرية .

* كل من لم يكن محكوما عليه بعقوبة مقيدة للحرية يجب عليه — عند التقرير بقطعن — ان يودع الكفالة المنصوص عليها بالمادة ٢٦ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ الصادر بإنشاء محكمة النقض والإبرام ، فإذا هو لم يصحب تقريره بإيداع هذه الكفالة فلا يجوز لقم الكتاب قبول تقريره . فإذا قبله قلم الكتاب تمين على المحكمة استبعاده .

(طنن رقم ٤٥ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣١/١٢/٧)

٢٢٧ — التنازل عن الطعن قبل نظر الدعوى وقبل صدور أى حكم فى الطعن يوجب رد الكفالة .

* ان المادة ٣٦ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ لا تجيز مصادرة الكفالة الا فى حالة الحكم بعدم قبول الطعن او برفضه فما دام التنازل عن الطعن مقبولا وواتما قبل نظر الدعوى وقبل صدور أى حكم فى الطعن فمن المتعين رد الكفالة ولا محل للبحث فيها اذا كان الطعن الوارد عليه التنازل هو طعنا من شأنه فى ذاته ان يقبل او لا يقبل ولا للقول بأن رد الكفالة لا يصح اذا كان الطعن فى ذاته غير مقبول بل كل بحث من هذا القبيل يكون من جهته افتثنا على ما يوجب التنازل من عدم إمكان نظر شيء فى الدعوى ومن جهة ثانية افتثنا على ما يقتضيه النص من عدم إمكان المصادرة الا فى حالة الحكم بعدم القبول او الرفض .

(طنن رقم ٩٨١ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٣/٢/٦)

٢٢٨ — عدم وجوب تعدد الكفالة متى كان الحكم واحدا والمصلحة واحدة .

* اذا كان الحكم واحدا ، ومصلحة الطاعنين فى الطعن عليه واحدة ، فان المادة ٣٦ من قانون إنشاء محكمة النقض لا توجب فى مثل هذه الحالة ايداع قمر كفالة واحدة .

(طنن رقم ٧١٢ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٢/٢٩)

٢٢٩ — أثر عدم إيداع الكفالة عند التقرير بالطعن لكل من لم يكن محكوما عليه بمقوية مقيدة للحرية .

* ان المادة ٤٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه « اذا لم يكن الطعن بالنقض مرفوعا من النيابة الصلبة او من المحكوم عليه بمقوية مقيدة للحرية يجب لقبوله ان يودع رافعة مبلغ خميسة جنيهات كتبلة تخصص لوفاء الغرامة المتصوص عنها في هذه المادة ولا يبرى ذلك على من يعنى من ايداع المبلغ المذكور بقرار من لجنة المساعدة القضائية » . واذا غمى كان الطاعن بصفته مدعيا بالحقوق المدنية لم يودع الكفالة المقررة في القانون ، ولم يحصل على قرار من لجنة المساعدة القضائية بإعفائه منها ، فان طعنه لا يكون مقبولا .

(طعن رقم ١٢٧٠ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٥٢/٢/٢٤)

٢٣٠ — أثر عدم إيداع الكفالة عند التقرير بالطعن لكل من لم يكن محكوما عليه بمقوية مقيدة للحرية .

* اذا كان الطاعن الذى حكم عليه بمقوية مالية لم يودع الكفالة المقررة في القانون ولم يحصل على قرار من لجنة المساعدة القضائية بإعفائه منها فانه يتمين الحكم بقبول الطعن طبقا للقرة الاولى من المادة ٤٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

(طعن رقم ٧٧٠ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٥٥/١٢/١٢)

٢٣١ — عدم إيداع الطاعن المحكوم عليه بمقوية الغرامة الكفالة — عدم قبول طعنه شكلا .

* متى كان الطاعن المحكوم عليه بمقوية الغرامة لم يودع الكفالة ولم يحصل على قرار من لجنة المساعدة القضائية بإعفائه منها ، فان طعنه يكون غير مقبول شكلا .

(طعن رقم ٤١٤ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٧/٦/٢ من ٨ من ٥٧٧)

(والطعن رقم ١٧٧٠ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٨/٢/٢ من ٩ من ١٣٢٢)

٢٣٢ — دفع الكفالة وقت التقرير بالطعن — غير لازمة .

* لا يلزم الطاعن بدفع الكفالة مع الرسم وقت التقرير بالطعن ائنا له ان يتقدم بها عند نظره بالجلسة .

(طعن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٨/٤/٨ من ٩ من ١٣٥٨)

٢٢٣ - عدم إيداع الطامن الكفالة - الحكم بعدم قبول الطمن - حكم نهائي لا يجوز الرجوع فيه حتى لو مسحت بعد ذلك - اختلاف الجزاء المقرر لعدم سداد الرسم وعدم سداد الكفالة .

* استقر قضاء محكمة النقض على الحكم بعدم قبول الطمن ممن لم يعجل بسداد الكفالة قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، والحكم في هذه الحالة نهائي لا يجوز الرجوع فيه حتى لو مسحت بعد ذلك على عكس الحال بشأن الرسوم إذ القرار بالسحب الدعوى من جدول الجلسة لعدم دفعها لاجبية له ويمكن إعادة الدعوى الى جدول الجلسة متى سدد الرسم بعد ذلك .

(طمن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٩٥٨/٤/٨ من ٩ ص ٢٥٨)

٢٢٤ - عدم إيداع الكفالة بالكامل - عدم قبول الطمن ومصادرة ما سدد منها .

* أوجب القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لقبول طمن المحكوم عليه بتعقيب غير مقيدة الحرية إيداع الكفالة المبنية في المادة ٣٦ منه - ولما كان الطامن لم يودع خزائنة المحكمة التي اصغرت الحسب كليل مبلغ الكفالة التي نس عليها القانون ، فإن طمعه يكون غير مقبول ويتعين مصادرة ما سدد من الكفالة .

(طمن رقم ١٥٥٦ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/١١/٢٢ من ١١ ص ٨١٧)

٢٢٥ - نقض - اجراءاته - ايداع الكفالة - تعددها بتعدد الطاعنين - استثناء .

* جرى قضاء محكمة النقض على أن الأصل هو أن تتعدد الكفالة الواجب إيداعها عند الطعن بالنقض عملاً بنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - بتعدد الطاعنين ، لها إذا جمعتهم مصلحة واحدة فلا تودع سوى كفالة واحدة .

(طمن رقم ٦٦٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١١/٦ من ١٢ ص ٨٨٠)

٢٢٦ - عدم إيداع الكفالة من المحكوم عليه بتعقيب غير مقيدة للحرية حتى تاريخ نظر الطعن ، أو عدم حصوله على قرار بالإعفاء منها - أثر ذلك .

* إن القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات

الطعن أمام محكمة النقض قد أوجب لقبول الطعن بالنقض من المحكوم عليه بعقوبة غير متيدة للحرية . ايداع الكفالة المبينة في المادة ٣٦ منه . واذا كان ذلك ، وكان الطاعن وهو محكوم عليه بعقوبة الغرامة لم يودع خزينة المحكمة التي اصدرت الحكم مبلغ الكفالة المقررة في القانون حتى تاريخ نظر الطعن بالجلسة ، ولم يحصل على قرار من لجنة المساعدة القضائية باعفائه منها ، فان طعنه يكون غير مقبول شكلا .

(طعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٦٦/٢/١٠ من ٢٠ من ١٢٢٥)

٣٣٧ - نقض - كفالة - تعديدها - اتحاد مصلحة الطاعنين -

آثره .

✽ متى كان الطاعنان - واحدهما محكوم عليه بعقوبة غير متيدة للحرية والثاني مسئول عن الحقوق المدنية - وأن لم يودعا سوى مبلغ خمسة وعشرين جنيها على سبيل الكفالة عنهما معا - الا أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الأصل هو أن تتمتع الكفالة الواجب ايداعها عملا بنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بتعدد الطاعنين ، لها اذا جمعتهم مصلحة واحدة . كما هو واقع الحال في الدعوى . فلا تودع سوى كفالة واحدة .

(طعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٩ في جلسة ١٩٧٣/١٠/٨ من ٢٠ من ١٧٥٥)

الفصل الثالث

المصلحة في الطعن

الفرع الأول - العقوبة المبررة

٢٣٨ - انعدام مصلحة الطاعن متى كانت العقوبة يحكم بها تدخل في نطاق المادة التي يقول بانطباقها عليه دون المادة التي طبقته المحكمة .

* إذا اتهم شخص بجريمة شروع مع سبق الإصرار في قتل مجنى عليه معين وكان معه آخرون كل منهم متهم بجريمة معينة من هذا النوع وقدموا للمحاكمة على هذا الاعتبار لم عدلت المحكمة وصف النية بدون لفت الدفاع إلى ذلك فاعتبرتهم جميعاً جريمة واحدة شارعين مع سبق الإصرار في قتل المجنى عليهم جريمة واحدة فإن هذا الاعتبار وإن كان خاطئاً لا ينسوغ للتهمة الطعن على الحكم ما داموا لم يضاروا به . لأن كلا منهم هو - على قتل تقدير تراعى فيه مصلحة - شريك في الجريمة التي ارتكبوها وتنبه فاعل أصلي في الجريمة التي ارتكبوها هو بنفسه ، فاعتبار جميع المتهمين جريمة فاعلين أصليين في الجرائم التي ارتكبوها مرادى لا يسوئ حالتهم لأن عقوبة الشريك في هذه الجريمة هي هي عقوبة الفاعل الأصلي .

لكن لو أن الجريمة التي ادين فيها المتهمون كانت جريمة القتل التام لكان خطأ محكمة الجنایات فيما ذهبت إليه من اعتبارها سالف الذكر واضحاً ولكن للمتهمين مصلحة في الطعن لأن الفاعل الأصلي في جريمة القتل التي تستوجب الإعدام مركزه أسوأ من الشريك الذي يجوز الحكم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة فقط ، فاعتبار الشريك فاعلاً أصلياً يجب في هذه الصورة أن ينبه إليه الدفاع .

بلن رقم ١٠٢ لسنة ١٩٢١/١١/٢ ق

٢٣٩ - انعدام مصلحة الطاعن فيها يشتره بشأن عدم توافق اركان احدى الجريمتين المسننتين اليه ما دامت المحكمة طبقت المادة ٢٢ ع - وكانت العقوبة التي قضى بها داخلة في نطاق العقوبة المقررة للجريمة الأخرى .

* إذا أخطأ الحكم فأسند إلى المتهم مع الجريمة الثابت وتوقعها منه جريمة أخرى : وعاقبه على الجريمتين بعقوبة واحدة داخلة في حدود

المادة المنطبقة على الجريمة الواجب معاقبته من أجلها ، فانه بذلك تنتفي مصلحة الطاعن في التمسك بالخطأ الذي وقع فيه الحكم .

بلن رقم ٨٩ لسنة ٧ ق جلسة ١١٣٧/٢/٨

٢٤٠ - انعدام مصلحة الطاعن من اعتبار ما وقع منه اشتراكا ما دامت العقوبة المقررة بها عليه باعتباره فاعلا مبررة .

* متى كان الثابت بالحكم يفيد ان المتهم هو وزوجته اتفقا على الادعاء كذبا بان البيت الذي هو موضع تهمة النصب الموجهة اليها ملوك لهما كما اتفقا على التصرف بالبيع الذي تم في انقاضه وفي جزء من أرضه للحصول على مال الغير ، ففي هذا ما يكفي ليبطل جريمة النصب . ولا مصلحة للمتهم في ادعائه بأنه لم يشرع التصرف بنفسه ، وانه لذلك لا يكون فاعلا أصليا بل مجرد شريك ما دام العقاب الذي قرره القانون على هذه الجريمة لا يختلف بالنسبة لكل من الفاعل والشريك وما دام الحكم - بناء على الأدلة التي كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة - قد اثبت عليه الواقعة الجنائية التي تتوافر فيها جميع عناصر الجريمة المستوجبة للعقاب الذي لم تتجاوز العقوبة المقررة بها عليه .

بلن رقم ٧٠ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٢٨/٤/٤

٢٤١ - انعدام مصلحة الطاعن في التمسك بالخطأ في الوصف متى كانت العقوبة المحكوم بها عليه مبررة .

* اذا كانت الوقائع التي أوردتها الحكم بإدانة المتهمين في جنسية القتل العمد المقترب بظرف من الظروف المشددة التي أوردتها القانون لا تؤدي الى نسبة وفاة المجنى عليه لفعل جنائي بلدى وقع من واحد منهم معين بالذات ، وكانت الادانة قد بنيت على أسس توافر ظروفي سبق الاصرار والترصد لديهم ، فذلك يقتضي قانونا اعتبار كل من المتهمين مجرد شريك في القتل بطريق الاتفاق والمساعدة لفاعل أصلي مجهول من بينهم . فاذا كان الحكم قد اعتبر المتهمين جميعا فاعلين أصليين في هذه الجنابة فانه يكون قد اخطأ في هذا الاعتبار ، ولكن اذا كان هذا الحكم مع ذلك لم يقض على المتهمين الا بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ، وهي العقوبة المثيرة لجنابة الاشتراك في القتل التي تارفوها فعلا والتي كان يجب توتيج العقوبة على أساسها فتكون مصلحة المتهم في التمسك بالخطأ

الذى وقع فيه الحكم بشأن الوصف التقونى للفعل الجنائى الذى وقع
منهم منتفية .

بطن رقم ٢١١٧ لسنة ٨ ق جلسة ١١٣٦/١/٢٢

٢٤٢ - نزول المحكمة بالمعقوبة الى اقصى حد - مفاده - قيسام
الشك فى وجود الخطأ فى تقدير العقوبة عند الخطأ فى الوصف -
مصلحة .

* ان محكمة الموضوع لما تقدر ظروف المرافة بالنسبة للواقعة
الجنائية التى ثبتت لديها قبل التهم لا بالنسبة للوصف التقونى الذى
تصنيفها به . فلذا وصفت المحكمة التهم فى جنلية قتل عمد اقترن بظرف
تقونى مشدد بأنه فاعل أصلى فيها . وعليلته بالمادة ١٧ من تقون
العقوبات ماؤمعت عليه عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بدلا من عقوبة
الاعدام المقررة قانونا لهذه الجنلية . وكان الوصف الصحيح للفعل الجنائى
الذى وقع منه هو مجرد الاشتراك فى هذه الجنلية المعقوب عليه تقونا
بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة . فلا يصح طلب نقض هذا الحكم
بمقولة ان الحكمة . لذ قضت بالمعقوبة التى أومعها ، كانت تحت تأثير
الوصف الجنائى الذى ارتبته . وان ذلك يستدعى اعادة النظر فى تقدير
العقوبة على اسس الوصف الصحيح . فلك لأن المحكمة كان فى وسعها
- لو كانت قد أرادت أن تنزل بالمعقوبة الى أكثر مما نزلت اليه - أن تنزل
الى الأشغال الشاقة المؤقتة وفقا للحدود المرسومة بالمادة ١٧ من تقون
العقوبات ، وما دامت هى لم تفعل فلها تكون قد رأت تناسب العقوبة
التي قضت بها فعلا مع الواقعة التى ثبتت لديها بصرف النظر عن وصفها
التقونى لما اذا كانت المحكمة قد نزلت فعلا بالمعقوبة الى أقل حد يسمح
لها القانون بالنزول اليه فى هذه الحالة - وفى هذه الحالة وحدها -
يصح القول بإمكان قيسام الشك فى وجود الخطأ فى تقدير العقوبة ،
وتتحقق بذلك مصلحة المحكوم عليه فى التمسك بخطا الحكم فى وصف
الواقعة التى تارفعها .

بطن رقم ٢١١٧ لسنة ٨ ق جلسة ١١٣٦/١/٢٢

٢٤٣ - عقوبة - رافة - خطأ فى الوصف - مصلحة .

* اذا كان الظاهر من الواقعة الثلجنة بالحكم أن أحد المتهمين ارتكب
محمده الفعل المكون للجريمة بالاطلاقه عيلرين تاريعين على الجنى عليه لوديجا

بحياته ، وإن الآخر إنما صاحبه وقت ارتكابه هذا الفعل لثبته لزمه ومساعدته دون أن يرتكب أى فعل من الأفعال الداخلة فى الجريمة ، فإن كلا من المتهمين يعتبر شريكا للآخر فى جناية القتل ، وذلك لتعذر معرفة من منهما الذى يباشر القتل . ولكن إذا أخطأت المحكمة فاعتبرت المتهمين الاثنين فاعلين أصليين وحكمت عليهما بالأشغال الشاقة المؤبدة ، فإن هذا الخطأ لا يستوجب نقض حكمها ، لأن العقوبة التى وقعت على كل منهما مقررّة لجناية الاشتراك فى القتل التى كان يجب توقيع العقوبة على أساسها . ولا يغير من هذا النظر القول بأن المحكمة أخذت المتهمين بالرأفة ، وأنها حكمت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الذى أعطته للواقعة . وذلك لأن المحكمة اتبعت ظروف الرأفة بالنسبة للواقعة الجنائية التى تبين وقوعها لا بالنسبة للوصف القانونى الذى تعظمه للواقعة . فلو أنها حكمت رأت أن تلك الظروف تقتضى النزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لما منعها من ذلك الوصف الذى وصفته بها . إما وهى لم تنزل إلى الحد الأدنى ، فإنها تكون قد رأت تناسب العقوبة التى قضت بها مع الواقعة التى اثبتتها بصرف النظر عن وصفها القانونى .

(ظمن رقم ١٠٦٨ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٩/١/٢٣)

٢٤٤ - انعدام مصلحة الطاعن متى كانت العقوبة المحكوم بها تدخل فى نطاق المادة التى يقول بتطبيقها عليه دون المادة التى طبقها المحكمة .

* إذا كانت الواقعة التى اثبتها الحكم هى أن المتهم أحدث مع سبق الإصرار بالمجنى عليه ضرباً نشأ عنه عاهة مستديمة ثم الوفاة فمقتضى المحكمة على ذلك بعقوبة تدخل فى نطاق العقوبة المقررة فى القانون لجريمة أحداث العامة فلا يجدى المتهم تمسكه بأنه غير مسئول عن الوفاة لأنما لم تكن نتيجة عن الضرب الذى وقع منه .

(ظمن رقم ١٥٥٨ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/٦/٢)

٢٤٥ - انعدام مصلحة الطاعن متى كانت العقوبة المحكوم بها تدخل فى نطاق المادة التى يقول بتطبيقها عليه دون المادة التى طبقها المحكمة .

* إذا كانت الواقعة التى اثبتتها المحكمة تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة الاتلاف المعاقب عليها بالمادة ٣٦٧ ع التى لا يشترط فيها أكثر من أن ينتوى الجانى اقتلاع النبات أو القطع منه ، كما تتوافر

فيها جميع العناصر القانونية لجريمة السرقة التي ادين المتهم فيها ، اذ انه قد قطع الشجرة ثم اخطسها لنفسه ، وكثت العقوبة التي وقعت على المتهم داخلية في نطاق العقوبة المقررة لكل من الجريمتين المذكورتين فلا يكون له وجه للظن على الحكم من ناحية اعتبار الواقعة سرقة لا اتلافاً .

ظمن رقم ٥٢٦ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/٢/٨

٢٤٦ - اعتماد مصلحة الطاعن متى كثت العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق المادة التي يقول بانطباقها عليه دون المادة التي طبعتهما المحكمة .

✽ اذا ادانت المحكمة المتهم على أساس انه شريك في جنسية القتل ولم تورد في حكمها الأدلة المثبتة لتوافر نية القتل لديه فان حكمها يكون معيباً . ولكن اذا كثت العقوبة المحكوم بها عليه داخلية في نطاق العقوبة المقررة بالمادة ٢٣٦ من قانون العقوبات لجناية الضرب المفوض الي الموت التي يتعين في هذه الحالة حمل الحكم عليها لعدم لزوم تعمد القتل فيهذاحان. هذا الحكم لا يجوز نقضه لانتفاء مصلحة المتهم من وراء ذلك .

ظمن رقم ١١٧٩ لسنة ١٠ ق جلسة ١٣٤٥/١٠/٢١

٢٤٧ - خطأ الحكم في صدد سبق الاصرار في جريمة الضرب - مصلحة في الظن - العقوبة المبررة .

✽ اذا كان الحكم قد ادان المتهمين في جريمة الضرب على أساس انه وقع عن سببق اصرار دون ان يبين الأدلة على ذلك ، ولكن كثت العقوبة المقضى بها عليهم مقرررة ايضاً لجريمة الضرب الذي لم يصدر عن سبق اصرار ، فانه لا يكون لهم مصلحة في التمسك بما وقع فيه الحكم من خطأ في صدد سبق الاصرار .

ظمن رقم ١٣٦٦ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/١٠/١٤

٢٤٨ - جريمة الفعل الفاضح - جريمة هتك العرض - عقوبة مبررة .

✽ اذا كثت الواقعة : كما هي ثابتة بالحكم المطعون فيه تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة الفعل الفاضح المتصوص عليها في المادة

٢٧٨ من قانون العقوبات ، وكانت العقوبة التي تضى بها على المتهم تدخل فى نطاق العقوبة الواردة فى هذه المادة ، فان مصلحته من الطعن على الحكم الصادر عليه بدانته فى جريمة هناك عرض الجنى عليه. بالقوة بمقولة انه لم يبين عنصر القوة ببقا كافيا تكون منتقية .

(لمن رقم ٤٢٧ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/٥/١٧)

٢٤٩ - العقوبة المبررة - انعدام المصلحة فى الطعن .

✳ اذا كان الحكم الذى ادان المتهم فى سرقة سندا وثلاثة قد اغفل التحدث عن توفر ركن نية تملك السند ، ولكنه اثبت ان المتهم بمجرد ان استولى على السند عمد الى اتلافه ، وكانت العقوبة التي تضى بها داخلية فى نطاق العقوبة المقررة فى المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات الخالصة بالاتلاف فلا يجدى المتهم طعنه فى الحكم باغفاله ذكر، توفر ركن نية التملك .

(لمن رقم ٢١٥٨ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٩/١/١٠)

٢٥٠ - انعدام المصلحة فى الطعن متى كانت العقوبة المقررة بها

مبررة - مثال .

✳ متى كان المتهم قد ادين فى جريمة السرقة فى التل والسرقة بالاكراه ، وكانت العقوبة المحكوم بها عليه تدخل فى حدود العقوبة المحكوم بها عليه تدخل فى حدود العقوبة المقررة لجناية السرقة بالاكراه ، فلا يجديه تمسكه بأن الحكم قد اعتبر اطلاقه الاعيرة النارية بقصد القتل ، لا بقصد تعطيل مقاومة الجنى عليه وتسهيل الرب بالمسروق كما يدل عليه محل الاصالة والمسألة بين الضارب والمضروب .

(لمن رقم ٨٠ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/١/٢٤)

٢٥١ - القتل والشروع فيه - عقوبة مبررة - انعدام المصلحة

فى الطعن .

✳ اذا اذانت المحكمة المتهمين بالشروع فى القتل العمد المقترب بجناية القتل المصحوب بالتهديد بالقتل ، وكانت العقوبة التي تضى بها داخلية فى نطاق العقوبة المقررة فى القانون لجناية الشروع فى القتل العمد غير المقترب بظرف مشدد فكل ما يفعونه على الحكم من جهة هذا

الظرف المشدد لا يجديهم ، وكذلك ما دام التعويض المتقاضى به عليهم انها كان من الواقعية الذاتية بالحكم فلا يجديهم ما يثرونه حول وستتها القانوني فيما عدا كونها من الأعمال المستوجبة للتعويض .

طعن رقم ١٧٩ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/٤/١٢

٢٥٢ - العقوبة المبررة - طعن - انعدام المصلحة .

* العبرة في توافر ركن التهديد بالقتل في جريمة القبض والحبس بغير حق ليست بما يقع في نفس المجنى عليه من اعتقاده ان الجاني قد يقتله ولو كانت ظروف الحال تبرر عنده هذا الاعتقاد والخوف من القتل وانما العبرة في ذلك هي بان يصدر من الجاني نفسه قول او فعل يصح وصفه بأنه تهديد بالقتل فاذا اعتبر الحكم هذا الركن قائما على اساس ان الجناة كلفوا يحملون اسلحة نارية شامرين اياها وبعضهم كان يستحث المجنى عليها في السر بدفعها بالبنقية ، فانه يكون قد اخطأ اذ ذلك لا يعد تهديدا ، الا ان هذا الخطأ لا يقتضي نقض الحكم ما دامت المحكمة قد ادانت المتهمين بجريمتي السرقة بالاكراه والقبض والحبس ، واعتبرتتهما مرتبطتين احدهما بالآخرى ارتباطا لا يقبل التجزئة وعاقبتهم بمعقوبة واحدة تنحدر في نطاق العقوبة المقررة لجناية السرقة ، كذلك لا نقض اذا ألزمت المحكمة المتهمين بالتعويضات المدنية لأن اساس الحكم بذلك فيما يتعلق بتهمة القبض هو الواقعة المادية الثابتة التي لا يجادل المتهمون في صحتها الا من حيث وصفها القانوني .

طعن رقم ١٨٠ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/٤/١٢

٢٥٣ - جرائم الضرب - العقوبة المبررة - انعدام المصلحة في الطعن .

* اذا كانت المحكمة قد طبقت على المتهمين بالضرب المادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات فون ان تعين من منهم الذي أحدث الاصابة التي تتطلب علاجها مدة اكثر من عشرين يوما ولكنها لوردت الأدلة التي استخلصت منها مسالة كل منهم عن فعل الضرب وكانت العقوبة التي أوتعتها داخلة في حدود العقوبة المقررة بالمادة ١/٢٤٢ لجريمة الضرب البسيط ، فلا مصلحة لهم في نعيمهم على الحكم انه لم يبين أي الاصابات هي التي أعجزت المجنى عليه تلك المدة ولم يعين من منهم الذي أحدثها .

صن رقم ١٢٦٧ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/١١/٨

٢٥٤ - تزوير - عقوبة مبررة - مصلحة في الطعن .

* ما دامت العقوبة التي قضى بها الحكم المظنون فيه تدخل في نطاق العقوبة المقررة بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات للتزوير في المحررات الرسمية فلا مصلحة للطاعن من نعيه على الحكم أنه اعتبر الورقة المزورة رسمية حاله كونها عرفية .

لمن رقم ٤٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٢/٧

٢٥٥ - اشتراك - فاعل أصلي - عقوبة مبررة .

* ما دام الحكم قد استظهر أن المتهم قد ساهم في مقارفة الجريمة بقيامه بمعمل من أعمال التنفيذ فيها مما يجعل منه فاعلا أصليا لا شريكا ، وما دامت العقوبة المقررة له تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الاشتراك فإن مجادلته فيما أثبتته الحكم من وصف التهمة لا يكون لها محل ولا مصلحة منها .

لمن رقم ٢٥٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/٢/٢

٢٥٦ - متى تنعدم مصلحة الطاعن في إثارة وجوب اعتباره شريكا لا فاعلا في جريمة القتل .

* لا مصلحة للطاعن فيما يثيره في صدد وجوب اعتباره شريكا لا فاعلا في جريمة القتل ما دامت العقوبة التي وقعت عليه هي الأشغال الشاقة المؤبدة المقررة لجناية الاشتراك في القتل . ولا يغير من ذلك القول بأن الحكمة قد أخذته بالرأفة وأنها كانت عند تقدير هذه العقوبة تحت تأثير الوصف الذي أعطته للواقعة إذ أن تقدير الحكمة للعقوبة مداره ذات الواقعة الجنائية التي تارفها الجاني وما لحظ بها من ظروف لا الوصف القانوني الذي تعطيه الحكمة لها . والوصف الذي طبقته الحكمة لم يكن لينعها لو أرادت من أن تنزل إلى ما دون عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة التي لوتمتها عليه ، وهي إذ لم تفعل تكون قد رلت أنها هي التي تناسب واقعة الدعوى بغض النظر عن وصفها القانوني .

سمن رقم ٣٨١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٦/٥

٢٥٧ - شريك في السرقة - فاعل أصلي - عقوبة مبررة .

* إذا كانت الحكمة قد انتهت من حكيها إلى اعتبار الطاعن الشاسي فاعلا مع الطاعن الأول في جريمة السرقة . مع أن الأيلة التي أوردتها استنادا

الى شهادة شهود الاثبات والى قبول الطاعن الثانى نصيبه فى ثمن الاسطوانات المسروقة ، ثما تؤدى الى اعتبار الطاعن المذكور شريكا فى السرقة مع الطاعن الاول بطريق الاتفاق ، فانه لا جدوى للطاعن مما يثريه من ذلك ، لان العقوبة المقررة للشريك فى السرقة هى ذات العقوبة المقررة للفاعل .

(طن رقم ١٠٥٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٣/١٠/١٩٥٢)

٢٥٨ — متى تنعدم المصلحة فى الطعن على الحكم — اذا كتلت العقوبة المحكوم بها ببراءة .

* ان المادة ١٥ من الرسوم بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ تنص بان « يكون صاحب المحل مسئولاً مع مديره او القائم على ادارته عن كل ما يقع فى المحل من مخالفات لاحكام هذا الرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها . فلذا ثبت انه بسبب الغياب او استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة واقتصرت العقوبة على الغرامة المبينة فى المادتين ٩ و ١٣ من القانون » واذن فمتى كان الطاعن يعنى على الحكم المطعون فيه انه ذاته بجريمة بيع سلعة مسخرة باكثر من السعر المقرر لها ، رغم دفاعه بانّه كان فى يوم الحادث بعيداً عن متجره ومنزله بيته لمرضه فلم يكن ميسوراً له ان يراقب حركة البيع ، وكثت العقوبة التى تضى بها الحكم المطعون فيه على الطاعن . هى تغريمه عشرين جنينها ، فانه لا يكون للطاعن جدوى من وراء ما يثريه فى طعنه ذلك ان ما يدعيه من استحالة المراقبة لا يعفيه من العقاب اطلاقاً وانما يكون من شأنه ان يحكم عليه بالغرامة التى لا تقل عن عشرين جنينها على نحو ما حكم به عملاً .

(طن رقم ٢٢٢١ لسنة ٢٢ ق جلسة ٨/٢/١٩٥٢)

٢٥٩ — تعدد الأوصاف القانونية للفعل الجنائى الواحد — مفاده .

* اذا كان الفعل الذى وقع من المتهم كون جريمتى البلاغ الكاذب والخذف اللتين رفعت بهما الدعوى عنيه وكان تعدد الأوصاف القانونية للفعل الجنائى الواحد يقتضى اعتبار الجريمة التى عقوبتها اشد والحكم بعقوبتها دون غيرها طبقاً للفقرة الاولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وكثت العقوبة المقررة لكلتا الجريمتين اللتين رفعت بهما الدعوى واحدة فلا جدوى للمتهم من التمس على الحكم اغفاله التحصن عن حرمة الخذف ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ .

وأية لا تصور فيها بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب التي عوقب المتهم من أجلها .

لمن رقم ١٠٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١٥٥/٥/١٠

٢٦٠ — انعدام المصلحة في إثارة عدم توافر القصد الجنائي في إحدى التهمتين المسندتين إليه متى كانت المحكمة قد قضت بالعقوبة الأشد المقررة للتهمة الأخرى .

* لا مصلحة للمتهم فيما يثيره بشأن عدم توافر القصد الجنائي في إحدى التهمتين المسندتين إليه ما دامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبته بالعقوبة الأشد وهي المقررة للتهمة الأخرى .
لمن رقم ٨١٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١٥٥/١٢/٢٤

٢٦١ — نقض — المصلحة في الطعن — القبض والتفتيش بناء على إذن النيابة — المجادلة في عدم توفر حالة القبض لا جدوى منه .

* لا مصلحة للطامن في الجدل فيما إذا كان تخليه عن قطعة المخبر التي لقاها على الأرض قد تم باختياره بحيث تقوم حالة القبض التي تجبئ القبض عليه وتفتيشه ، أو أن القاءها كان وليد إجراء غير مشروع لا يجيز ذلك — طالما كان من حق رجال الضبطية القضائية إجراء هذا القبض والتفتيش بناء على الإذن بذلك الذي ثبت صدوره من النيابة عملاً .

لمن رقم ٥٥٠ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٩ من ١٢ ص ٣٧٢

٢٦٢ — جريمة القهف المنصوص عليها في المادة ٣٦٦ عقوبات — لا يشترط فيها أن يكون القهف حاصلًا من عصابة ذات تنظيم خاص — جواز وقوعها من جماعة تنظر إلى مثل هذا التنظيم .

* يستوى في القانون أن يكون القهف حاصلًا من عصابة ذات تنظيم خاص أو من جماعة تنظر إلى مثل هذا التنظيم . ولما كان بنظره على حشد الطامنين وصف الجماعة ، وكان ما أجتمعه من أعمال القوة قد ارتكبه علناً وجهاراً وبلغ من العنف الذي اتسم به ما حدا بالأهلين إلى الهروب من طريقهم وأرهب المجنى عليه وحيله مكرها على الرضوخ له وهو ما يكفي لتحقيق ركن القهف الأحرارية من مفعول المادة ٣٦٦ من قانون العقوبات .

لمن رقم ٨٢٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٩ من ١٧ ص ٥٩٥

٢٦٢ - حكم بغرامة - طعن - مصلحة .

* متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتفريم الطاعن مائة جنيه عن التهمتين الأولى والثانية معا ، وهذه العقوبة هي هي العقوبة المقررة للتهمة الثانية في المدة التسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ - فإنه لا مصلحة للطاعن في التثني من ادانته في التهمة الأولى قبل نفاذ القانون الذي يعاقب عليها .

(طنن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٦٦/٢/١٧ من ٢٠ من ١٢٧١

٢٦٤ - الطعن في الأحكام غير جائز إلا من المحكوم عليه الذي كان طرفا في الخصومة وصدر الحكم على غير مصلحته بصفته التي كان متصفا بها في الدعوى .

* من المقرر ينص المادة ٢١١ من قانون المرافعات وهي من كليات القانون أنه لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه . وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان طرفا في الخصومة وصدر الحكم على غير مصلحته بصفته التي كان متصفا بها في الدعوى . ولما كان الثابت أن الفعل الضار المكون للجريمة لم يقع على الطاعن شخصيا ولم يضر به بهذه المثابة ، كما أنه لم يدع بحقوق مدنية إلا بصفته ممثلا للشركة المالكة للعلاية التجارية المدعى بتقليدها وقد ظلى محتفظا بهذه الصفة منذ بدء الدعوى حتى صدور الحكم المطعون فيه . وكان لم يذكر سواء في سند توكيل أو في تقرير الطعن ما يفيد وكالة الطاعن عن الشركة التي يطعن في الحكم الصادر برفض دعواها ممثلة في شخصه ، فإن الطعن لا يكون مقبولا شكلا ، ولا يقوم مقام هذا التنصيص أن يكون الطاعن قد قصد بالفعل الطعن بهذه الصفة ، ذلك بأن تقرير الطعن ورقة شكلية من أوراق الإجراءات في الخصومة فيجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الأساسية باعتبار أنها السند الوحيد الذي يشهد بصور العمل الإجرائي من صدر عنه على الوجه المعتبر قانونا ، ولا يجوز تكبلة أي بيان في التقرير بطيل خارج عنه غير مستند منه .

(طنن رقم ٢٢٢٧ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٦٦/٤/٢١ من ٢٠ من ١٥٠٥

٢٦٥ - المصلحة في الطعن - الخطأ في تطبيق العقوبة - اثر ذلك .

* لا جنوى مما يثيره الطاعن من خلو التحقيقات من أي دليل على أنه زعم أن له اختصاصا بالمعمل الذي طلب الرشوة من أجله ، ذلك بأن ما أوردته

الحكم بيلقا لواقعة الدعوى تتوافر به عناصر الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٠٦ مكررا من قانون العقوبات ، ولئن أخطأ الحكم فى تطبيقه المادتين ١٠٣ : ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات على واقعة الدعوى ، إلا أن العقوبة التى قضى بها تدخل فى نطاق العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٠٦ مكررا . ومن ثم فلا مصلحة للطاعن فيها يثيره فى هذا الشأن .

بلعن رقم ١٧-٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/١١ س ٢١ ص ٤٩

٢٦٦ - الطعن المرفوع من المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية - متى يسقط .

✽ من المقرر أن الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية يسقط ، وفقا للمادة ٤١ من قانون حالات ولجسارات الطعن ابلم محكمة النقض الصادره القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة . ولما كان الطاعن لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة ، وليس يجديه التفرع بالخطاب اأقدم من الحاضر عن وكيله بالجلسة فى شأن سفره فى مأمورية خارج البلاد إذ أن ذلك لا يعتبر عذرا قهريا بينه وبين تقديمه للتنفيذ . فانه يتعين الحكم بسقوط الطعن .

بلعن رقم ٨٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨ س ٢٢ ص ٢٥٩

٢٦٧ - لتبيلية أن طعن بطريق النقض فى الأحكام ما دام أنه لا يبنى على طعنها فى حالة عدم استئنافها حكم محكمة أول درجة تسوى مركز المتهم .

✽ من المقرر أن التبيلية المالبة فى مجال المصلحة أو الصفة فى الطعن هى خصم عادل وتخص ببركر قانونى خاص إذ تمثل المصالح المالبة وتسمى فى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى لتجنسية . ومن ثم فلها أن تطعن بطريق النقض فى الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة اتهام بمصلحة خاصة فى الطعن بل كانت المصلحة هى للمحكوم عليه من المتهمين وما دام أنه لا يبنى على طعنها فى حالة عدم استئنافها حكم محكمة أول درجة تسوى مركز المتهم .

بلعن رقم ٢٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨ س ٢٢ ص ١٢٢

٢٦٨ - طعن - مصلحة - العقوبة المؤبدة .

✽ لا مصلحة للطاعن فى التمس على الحكم بالتصوير أو التمديد فى

الاستدلال في استظهار نية القتل ما دامت العقوبة المقررة بها مبررة في القانون حتى مع عدم تولف هذا القصد .

(لمن رقم ١٧٧٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/١/١٩ من ٢٦ ص ٥٦)

٢٦٩ - الأصل ألا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلا بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه - معاقبة الطاعنة بعقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة التي لا تنعى عليها بشيء - تنفي بـه مصلحتها في الطعن .

* الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلا بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه - لما كان ذلك - فإن ما تشعاه الطاعنة من تعود الحكمة عن الاطلاع على القانون الليبري في شأن الأعمال الخافية للآداب والمعتب عليها هنالك واكتفائها في ذلك بما ورد بخطاب السنارة المصرية في منروفيها وهو ما يتصل بما أسند إلى باقي الحكوم عليهن من ممارستن الدعارة بتلك الدولة ولا تأثير له في ثبوت الجرائم التي دبت بها لا يكون مقبولا . كما أنه لا مصلحة للطاعنة فيما تشعاه على الحكم المطعون فيه من تمسور وتناقض في التذليل على ثبوت جريمة الشروع في تحريضها للفتيات على مغادرة البلاد للاشغال بالدعارة التي دانتها الحكم طالما كان ذلك الحكم قد اعتبر الجرائم المسندة اليها جميعها مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة ولوقع عليها عقوبة واحدة أملا لحكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

(لمن رقم ١٢٢٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢٢ من ٢٥ ص ١٦٦)

٢٧٠ - لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم بالإدانة في جرائم مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة على موجب حكم المادة ٢/٣٢ عقوبات بالنسبة لأحد هذه الجرائم طالما كانت العقوبة المقررة بها في حدود العقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم والتي لا مطنع عليها .

* الطلب الذي تلترم المحكمة بإجابهته هو الطلب الصريح الجازم ، ولما كان ذلك ، وكان يبين من الرجوع الى محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن الطاعنتين لم تصرا بجلسة المرافعة الأخيرة على طلب ضم القضية التي كفتا قد طلبتا ضمها بعد أن كانت المحكمة قد عدلت من قرارها بضمها فأنه لا تثريب على المحكمة أن هي لم تستجب لطلب ضمها المبدي بجلسة سابقة هذا فضلا عن أن الثابت مما جاء بأسباب الطعن

أن طلب ضم هذه القضية لا يتجه مباشرة الى نفي الأعمال المكونة للجرائم المستندة للطامنتين أو استحالة حصولها بالكيفية التي رواها المجنى عليهما وشاهدا الإثبات بل القصد منه نفي واقع الأمر هو تجريح أقوال المجنى عليهما الأمر الذي لا تلزم المحكمة بلجانبه ، ومن ثم فإن النفي على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولا .

(لمن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٣/١٠ من ٢٥ من ٢٢٧)

٢٧١ - اعتبار الحكم جرمي أخفاء المبرقات وحيارة السلاح جريمة واحدة ومعاقبة المتهم عنهما بالعقوبة المقررة لأشدهما وهي حيازة السلاح - لا مصلحة له في المنازعة في قيام ركن العلم في جريمة أخفاء المبرقات في جانبيه .

✽ إذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اعتبر جرمي أخفاء المبرقات وحيارة السلاح جريمة واحدة وعقوب الطاعن بالعقوبة المقررة لأشدهما فإنه لا مصلحة له فيها يثيره بشأن عدم قيام ركن العلم في جريمة أخفاء المبرقات ما دامت المحكمة قد دأته بجريمة حيازة سلاح بدون ترخيص وأوتعت عليه عقوبتها عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات بوسفها الجريمة الأشد ومن ثم يكون نفيه في هذا الصدد في غير محله .

(لمن رقم ١٩٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٢١ من ٢٥ من ٢٤٠)

٢٧٢ - عقوبة الجرائم المرتبطة - العقوبة المبررة .

✽ لأن كان ما أورده الحكم في مدونته ليس فيه ما يتحقق به توافر أركان جريمة الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود - من الحصول على المبلغ بغير حق وأن يكون التهديد هو الوسيلة اليه والقصد الجنائي الذي يثبت في أن يكون الجاني وهو يقارف فعلته عالما بأنه يقتصب ما لا حق له فيه إلا أنه وقد عمل الحكم في حق الطاعن المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات لما بين الجريمتين المستندتين اليه من ارتباط ولم يوقع عليه سوى عقوبة واحدة ، وكانت العقوبة المقررة لكل من الجريمتين واحدة ، وإذا كانت العقوبة المقررة بها - وهي الحبس مع الشغل لمدة سنة - تشكل في نطاق العقوبة المقررة قانونا لجريمة السرقة مع آخرين المنطبقة على المادة ٣/١٧ هـ من قانون العقوبات التي أثبت الحكم توافرها في حقه ، فإنه لا يجدي الطاعن ما يثيره في صدد الجريمة الأخرى المرتبطة ،

(لمن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٢٢ من ٢٥ من ٢٢٢)

٢٧٣ - قاعدة عدم جواز اضرار الطاعن بطعنه - مؤداها - عدم جواز تعدي الحد الأقصى للمقوية المحكوم بها - تغيير الوصف القانوني للواقعة - جواز -

* ان قاعدة عدم جواز اضرار الطاعن بطعنه لا يصح اعمالها الا من ناحية مقدار المقوية الذي يعتبر حدا اقصى لا يجوز تعديه ومن ثم فلا يعتبر اسباب الوصف القانوني الصحيح على الواقعة منطويا على الاساءة لركز الطاعن ومن ثم فلا مصلحة له في منعه بعدم توافر اركان جريمة التزوير في جواز سفر التي دلت بها الحكم المطعون فيه .

(طعن رقم ١١٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٣٧٧/٣/٢١ من ٢٨ من ١٣٦٦)

٢٧٤ - عدم جواز التمس على حكم البراءة الا من التبعة العالبة .

* لما كان لا حنة للطاعن في التمس على قضاء الحكم بالنسبة للمتهم المحكوم ببرأته ، اذ ان الحق في الطعن على هذا القضاء مقصور على التبعة العالبة وحدها ، ومن ثم يكون منعه بالخطا في الاستناد غير مقبول . لما كان ذلك وكان يلقى ما يحويه الطاعن على الحكم قد سبق الرد عليه لدى بحث اوجه الطعن المقدم من الطاعن الرابع ، ومن ثم فان التمس على الحكم بالاخلال بحق الدفاع والتقصير في التسيب يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فان هذا الطعن برمته يكون على غير اساس متمينا لرفضه موضوعا .

(طعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٣٧٧/١١/٢٧ من ٢٨ من ١٣٧٦)

٢٧٥ - لا يضار الطاعن بطعنه - عقوبته - مثال .

* من المقرر عدم جواز الحكم على الطاعن بعقوبة اشد من العقوبة المتضى بها عليه بموجب الحكم المتقوض بناء على طعن المتهم فيه بالتضض حتى لا يضار الطاعن بطعنه . لما كان ذلك ، فان هذه الحكة لا تستطيع توقيع عقوبة الفلق النهائي او عقوبة المصادرة المتصوص عليها في المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم تحصيل رسم الانتاج او الاستهلاك على الكحول ، ما دام الحكم المتقوض لم يقض بالمصادرة وجعل الفلق موقوتا لسنة اشهر .

(طعن رقم ١٢١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٣٧٨/١/٢٩ من ٢٩ من ١٣٦٦)

الفرع الثاني

مسائل متنوعة

٢٧٦ - عدم قبول الطعن إلا بما له أساس بشخص الطاعن .

✽ ليس مما يعنى التهم أن يكون الحكم قد أغفل ذكر لشخص غير متهمين أو غير متهمين ، وأذن فلا يقبل منه أن يطعن على الحكم إلا بما له أساس بشخصه .

(لمن رقم ٥٢ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣١/١٢/٢١)

٢٧٧ - انعدام مصلحة الطاعنين في الطعن بأن جريمة الإهانة الواردة عليها حكم م ١٥٩ ع قديم ينسحب عليها حكم الفقرة الثانية من م ٢٦١ ع .

✽ لا مصلحة للطاعن في الطعن بأن جريمة الإهانة الواردة عليها حكم المادة ١٥٩ ع ينسحب عليها حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ ع لأنه على فرض انطباق التهمة المسندة الى الطاعن على المادتين ٢٦١ و ٢٦٥ ع بدلا من المادة ١٥٩ (التي طبقها المحكمة) فانه يشترط لاعفاء القاذف من العقاب طبقا لحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ والفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٥ عقوبات أن يثبت للمحكمة صحة الوقائع التي أسندتها للموقوف الموقوف وأن القذف كان منبعا عن سلامة نية أى أنه قد رمى به الى تحقيق مصلحة عامة . ولا يمنع ثبوت صحة الوقائع على فرض حصوله من الحكم بالعقوبة متى تبين أن القاذف كان يبنى التشهير والتجريح .

(لمن رقم ٥٢ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/١/٤)

٢٧٨ - ذكر الحكم واقعة غير صحيحة لا يعيبه ما دامت القرينة المستفادة منها ثابته بحيث لو استبعدت لبقى الحكم سليما .

✽ إذا بنت المحكمة حكمها على وقائع تبين أن أحداها غير صحيحة ، وكان ذكر هذه الواقعة غير الصحيحة في الحكم ثابته بحيث لو استبعدت القرينة المستفادة منها لبقى الحكم في ذلك مستقيما لا شائبة فيه ، فذكر هذه الواقعة في الحكم لا يعيبه .

(لمن رقم ٢٣٩٤ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/١/٢٤)

٢٧٩ - لا أهمية للطعن على الحكم بقوله أنه اعتمد على شهادة شاهد لم يحلف اليمين متى كان مبنيا على شهادة شاهدين آخرين .

* لا أهمية للطعن على حكم بقوله أنه اعتمد على شهادة شاهد لم يحلف اليمين : إذا كان هذا الحكم لم يبن على هذه الشهادة وحدها ، بل كان مبنيا على شهادة شاهدين آخرين لم يطعن عليهما .

(لمن رقم ٨ لسنة ٣ ق جلسة ١١/١٢/١٩٣٢)

٢٨٠ - لا مصلحة في الطعن من المحكوم عليه بإرساله الى اصلاحية الأحداث في هذا الحكم رغم أنه قدر سنه أقل من حقيقتها .

* لا يقبل من محكوم عليه بإرساله الى اصلاحية الأحداث أن يطعن أمام محكمة النقض في هذا الحكم يزعم أنه قدر سنه بأقل من حقيقتها ، وانظله بذلك بغير حق في زمرة من تصح معاملتهم بمقتضى المادة ٦١ عقوبت لا يقبل طعنه ولو كان في استطاعته أن يثبت حقيقة سنه بشهادة ميلاد رسمية إذا كان لم يسبق له تقديم هذه الشهادة الى محكمة الموضوع في أي دور من ادوار المحكمة ، ولم يعترض أمامها على التقدير الذي قدرته من تلقاء نفسها عملا بحكم المادة ٦٨ عقوبت . وعلى كل حال فإنه لا فائدة له في هذا الطعن لأن الإرسال الى اصلاحية وسيلة تأديب أخف وقعا من عقوبة الحبس التي يطلب تطبيقها عليه كما أنها أرحم من الحبس أثرا . إذ هي مهما تكن محتها فلا يمكن أن تعتبر اسلما لأحكام العود كما هو الشأن في عقوبة الحبس .

(لمن رقم ٣٩٩ لسنة ٣ ق جلسة ١١/٢٨/١٩٣٢)

٢٨١ - لا معنى لتظلم المحكوم عليه من تعديل المحكمة الاستئنافية وصف التهمة بأن اعتبرتها أصيلة خطأ بعد أن كانت هذه التهمة أحداث عاهة مستتية .

* إذا عدلت المحكمة الاستئنافية وصف التهمة بأن اعتبرتها من قبيل الاصلب الخطأ (م ٢٠٨ ع ١) بعد أن كانت هذه التهمة هي أحداث عاهة مستتية عبدا (م ٢٠٤ ع ١) فلا معنى لتظلم المحكوم عليه من هذا التعديل الذي هو في مصلحته .

(لمن رقم ٨٥٥ لسنة ٣ ق جلسة ١١/١٦/١٩٣٢)

٢٨٢ - تعديل الحكم الابتدائي القاضي بالمعقوبة على المتهم في جريمة الزورير والاستعمال للأسلحة التي بنى عليها الحكم الابتدائي دون ذكر شيء بالنسبة للتعويض المدني في الأسباب أو في النطق - انعقاد مصلحة المتهم في الطعن في الحكم تأسيسا على أنها أخذت بأسباب الحكم الابتدائي دون بحث .

* إذا أدانت المحكمة الابتدائية متها بالتزوير والاستعمال وحكمت عليه عملا بالمادتين ١٧٩ و ١٨٣ ع بالمعقوبة وبإلزامه بدفع تعويض للمدعى المدني ورات المحكمة الاستئنافية أن الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به إلا أنها رأت أيضا تخفيف العقوبة وبناء على ذلك قضت بتعديل الحكم المستأنف مع تخفيض المعقوبة بدون أن تذكر شيئا عن التعويض المدني فلا يصح الطعن في هذا الحكم بمقولة أن المحكمة الاستئنافية أخذت بأسباب الحكم الابتدائي بدون بحث بدليل أنه لم يرد بمنطوق حكمها أي ذكر للتعويض المدني لا يصح إذ مثل هذا الأغفال لا يطمئن به في الإدانة عن التزوير والاستعمال ومن جهة أخرى فأنه حتى إذا غسر هذا الحكم تجاوزا بأنه رفض دعوى التعويض المدني فإن هذا التفسير هو في مصلحة المتهم وأن فلا مقدرة له من التظلم .

(طعن رقم ١٠٧٢ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٢٢/٢/١٢)

٢٨٣ - انعقاد مصلحة المتهم في الطعن على حكم محكمة الجنايات باعتبار الواقعة جنحة بالمادة ٢٠٦ ع لا جنحية شروع في قتل كما طلبته النيابة ولا جنحة بالمادة ٢/٢٠٥ ع كما قالت المحكمة الاستئنافية مهما كان من خطأ الإجراءات الأولى في الدعوى

* قدمت النيابة متهمين الى قاضي الاحالة بتهمة شروعها في قتل وقاضي الاحالة أصدر قرارا بأن الواقعة جنحة منطبقا على المادة ٢٠٥ ع وبإعادة الأوراق للنهائية لاجراء شئونها فيها . فقدمت النيابة الدعوى للمحكمة الجزئية ولكنها طلبت لبلها الحكم بعدم الاختصاص فقضت هذه المحكمة غيليا بعدم اختصاصها باعتبار الواقعة جنحية شروع في قتل واحالة الأوراق للنهائية العمومية لاجراء شئونها فيها فعارض المتهمان في هذا الحكم والمحكمة لينته فاستأنف احدهما الحكم وقضت محكمة الجناح الاستئنافية بإعفائه واعتبار الواقعة جنحة منطبقا - على المادة ٢/٢٠٥ ع وإعادة الأوراق لمحكمة الدرجة الأولى للفصل فيها على هذا الأسس وصار الحكم الابتدائي الصادر بعدم الاختصاص نهائيا بالنسبة للمتهم الآخر ولكن النيابة قدمت المتهمين معا لقاضي الاحالة فزاع أنه انزاع

مسرور؟ الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص نهائيا بالنسبة للمتهم الذي لم يستأنفه لا يسمه الا احالة القضية بالنسبة له على محكمة الجنائيات بطريق الخبرة ومعه المتهم الآخر الذي حكم انتهائيا - باعتبار الواقعة- جنحة بالنسبة له - ومحكمة الجنائيات حكمت باعتبار ما وقع من المتهمين جنحة ضرب مع سبق الاصرار منطبقا على المادة ٢/٢٠٦ ع فطعن المحكوم عليها بطريق النقض . ومحكمة النقض رأت ان قرار قاضي الاحالة الثاني غير قانوني فيما يتعلق بالمتهم الذي صدر حكم المحكمة الاستثنائية نهائيا باعتبار الواقعة جنحة بالنسبة له واعادة القضية الى المحكمة الجزئية للفصل فيها اذ ما كان يصح تقديم مثل هذا المتهم لقاضي الاحالة ما دامت المحكمة الاستثنائية حكمت نهائيا حكما لا طعن فيه بتكليف محكمة الجنح بنظر دعواه لانها جنحة . اما بالنسبة للمتهم الاول فالقرار لا شك صحيح لان الحكم الصادر بعدم الاختصاص صار نهائيا بالنسبة له فليسبيل انوحيد هي تقديمه نقاضي الاحالة لتحويله الى محكمة الجنائيات بطريق الخبرة . ونصت بنه مهيا يكن من خطأ الاجراءات الاولى في هذه الدعوى فما دامت محكمة الجنائيات قد اعتبرت الواقعة بالنسبة للطاعنين معا جنحة بالمادة ١٠٦ عقوبات (جنياه حيا طببت النيابة ولا جنحة بالمادة ٢/٢٠٥ كما قالت المحكمة الاستثنائية فتر يكون ثمة اساس قانوني لظعن المتهم الاول في حكمها ولا مصلحة للمتهم الثاني في طعنه .

طلعن رقم ٢٠ لسنة ١ ق جلسة ١١٢٣/١١/٢٧

٢٨٤ - لا مصلحة للمتهم في التمسك بالحكم بانه استبعد خطأ تحقيقات اجراها البوليس اثناء نظر الدعوى ما دامت المحكمة قد توات بنفسها اعادة التحقيق وظهر لها منه صحة الواقعة الواردة في المحضر الذي استبعدته .

* اذا قدم متهم في قضية منظورة امام المحكمة بلاغا الى البوليس يتهم فيه شهود الاثبات في القضية بالسعى في تلفيق شهادات ضده وحقن البوليس هذا البلاغ ثم اصدرت المحكمة قرارا باستبعاد تحقيقات البوليس بعله انه ليس لاية سلطة ان تبث في اجراء في الدعوى بغير اذن خاص من المحكمة ما دامت القضية مطروحة امامها فان المحكمة تكون مضطرة في ذلك . لان التحقيقات التي استبعدتها خاصة بجريمة الاتفاق على تلفيق شهادة في القضية وهذا الاتفاق ليس بتحقيقه من اجراءات التقضية التي لا يجوز لاحد التدخل فيها ما دامت منظورة امام المحكمة وانما هو خاص بجريمة عرضية ارتكبت اثناء وجود القضية الاصلية لدى المحكمة فللنيابة وللبوليس القضائي حق تحقيق مثل هذه الجريمة .

والنيابة ولكل ذى شأن أن يعتمد على هذا التحقيق ويتحدى به لدى المحكة والمحكة حرة في تقديره والأخذ به أو اطراحه ولكن اذا كان هذا الاستبعاد لم يضر المتهم في شيء ما لأن المحكة تولت بنفسها اعادة التحقيق وظهر لها منه صحة الواقعة الواردة في المحضر الذي استبعدته وبناء على ذلك نبذت شهادة هؤلاء الشهود فلا مصلحة للبتهم في اثارة هذا المطعن .

(لمن رقم ١٩٩١ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٩٣/١٢/٢٧)

٢٨٥ - عدم جواز النفع ببطلان إجراءات التحقيق ما دامت تلك الإجراءات ليس لها أية علاقة أو أي أثر بالحكم ولم يترتب عليها ضرر للطاعن في دفاعه .

* لا يجوز النفع ببطلان إجراءات التحقيق إلا اذا كان الحكم المطعون فيه بنى على تلك الإجراءات المتول بطلانها أو كان لها أثر فيـه ترتب عليه ضرر يمس حقوق الطاعن أو دفاعه . أما اذا كانت الإجراءات الدعى بطلانها ليس لها أية علاقة أو أي أثر بالحكم ولم يترتب عليها ضرر للطاعن في دفاعه لملم المحكة فلا محل لرفعها أمام محكمة النقض لانتفاء المصلحة من البحث فيها .

(لمن رقم ٢٨ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٩٣/٤/١٥)

٢٨٦ - لا مصلحة للمتهم في الطعن ببطلان الإجراءات لحقنول رجل البوليس منزله بالحيلة ما دام هو الذي قدم المادة المخدرة بنفسه وبمضى اوائته .

* اذا كان الثابت بالحكم أن رجال البوليس قد دخلوا منزل المتهم بالحيلة ولكن المتهم هو الذي قدم المادة المخدرة اليهم بنفسه وبمضى اوائته فلا يسوغ له بعد ذلك أن يطعن ببطلان الإجراءات ارنكتنا على دخول رجال الضبطية القضائية مسكنه في غير الأحوال التي نص عليها القانون .

(لمن رقم ٨٦ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٣١)

٢٨٧ - اتعيام مصلحة مالك الأشياء المحبوزة في الطعن على الحكم بمعاقبته بتهمة اشتراكه مع الحارس في التبييد بالطعن على صحة قيلم الحراسة ما دام مسئولاً باعتبار الواقعة اختلاساً .

* إذا عوقب مالك الأشياء المحبوزة بتهمة اشتراكه مع الحارس في تبديد هذه الأشياء وكان ثمة مطعن على صحة قيلم الحراسة فلا مصلحة للمالك في إثارة هذا المطعن لأن الذي له مصلحة في إثارته هو الحارس وحده على أنه حتى مع الافتراض الجدلي بأن هناك محلاً للشك في مسئولية المالك طبقاً للمواد ٢٩٦ و ٤٠ و ٤١ ع فهو مسئول على كل حال وفقاً للمادة ٢٨٠ ع ولا مصلحة له في الطعن .

طعن رقم ٧٨ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٩١/١٢/٢١

٢٨٨ - لا مصلحة للمتهم من التمس على المحكمة بقائها أسندت إليه وقائع لم تجعلها التسلية من عناصر الاتهام متى كانت الوقائع الأخرى المسندة إليه كافية وحدها للإدانة بعد استبعاد تلك الوقائع وكانت العقوبة المحكوم بها لا تتجاوز الحد المقرر قانوناً للجريمة الثابتة قبله .

* إذا أسندت المحكمة من تلقاء نفسها إلى المتهم وقائع لم تجعلها التليبة من عناصر الاتهام ولم يتناول الدفاع مناقشتها فلا شك أن حكماً يكون ممياً من هذه الناحية . ولكن إذا كانت الوقائع الأخرى المسندة إلى المتهم كافية وحدها للإدانة بعد استبعاد تلك الوقائع التي لم تجعلها التليبة من عناصر الاتهام وكانت العقوبة المحكوم بها لا تتجاوز الحد المقرر قانوناً للجريمة الثابتة قبل المتهم فلا ينتقض الحكم .

طعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٣٥/١٢/٢

٢٨٩ - انتفاء مصلحة المتهم من الطعن بأن المحكمة لم تنقض المظروف الموضوعة به الأوراق التي تدل على سنن الزوجة المجنى عليها ما دام الحكم قد استند إلى إقراره في التحقيقات وأعتراه بالجلسة من أنه يعلم بأنها دون السنن .

* إذا كان وجه الطعن أن الأوراق التي تدل على سنن الزوجة المجنى عليها كانت موضوعة في مظروف مختوم بالشعب الأحمر وأن المحكمة لم تنقض هذا المظروف لتعلم سنن الزوجة على حقيقته وكان الطاعن لم يبين ماهية الأوراق التي يدعى بأنها كانت فيه حتى تتأكد المحكمة من قيمتها في التليل على ما يدعيه فلا جدوى من هذا الطعن . خصوصاً

إذا كان الحكم قد استند في عدم بلوغ الزوجة السن القانونية الى ما قرره الطاعن نفسه في التحقيقات وما اعترف به في جلسة المحاكمة من أنه يعلم بأنها دون السن القانونية .

(لمن رقم ١٠٠٥ لسنة ٨ في جلسة ١٩٢٨/٣/٢٨)

٢٩٠ - لا عبرة بقول الطاعن ان المحكمة اخطأت في التليل على ان الجريمة التي شرع فيها خابت بسبب خارج عن ارادته ما دام الحكم قد اثبت ان عدم تمام الجريمة لا يرجع الى ارادته .

* لا يفيد المحكوم عليه في طلب نقض الحكم استناده الى ان المحكمة اخطأت في التليل على ان الجريمة التي شرع فيها خابت لسبب خارج عن ارادته ما دام الحكم قد اثبت أنه انتوى ارتكاب الجريمة وبدأ في تنفيذها وإن عدم تمامها لا يرجع الى ارادته .

(لمن رقم ١٨٤٧ لسنة ٨ في جلسة ١٩٢٨/٦/٢٧)

٢٩١ - عدم جواز الطعن في الأحكام لمصلحة القانون فقط دون الخصوم .

* ان المشرع لم يجز الطعن في الأحكام لمصلحة القانون فقط دون الخصوم . فاذا قدم شخص للمحاكمة بتهمة احرازه مادة مخدرة فطعن لدى محكمة الدرجة الأولى ببطالان اجراء القبض عليه وتفتيشه لحصوله على خلاف القانون ، فترت ان هذا الدفع في غير محله ثم عرضت للموضوع فترت ان الأدلة القائمة على التهم ، وهي مستمدة من الاجراء المذكور ، مشكوك فيها ولذلك قضت بالبراءة ، فاستأنفت النيابة الحكم فأيدته المحكمة الاستئنافية اخذاً بأسباب الحكم الابتدائي في موضوع التهمة ولكنها قضت ببطالان اجراءات التفتيش والقبض استنادا الى ان ضبط التهم لم يكن مبني على أنه من المشبوهين لأن حالة الاشتباه لم تظهر الا بعد ضبط التهم وتفتيشه ، وطعنتم النيابة في هذا الحكم على أساس ان الاشتباه حالة تلحق شخص المشتبه فيه فتجعله خاضعاً دائماً لأحكام قانون المشبوهين ومنها حق البوليس في القبض عليه كلما وجد في ظرف من الظروف المريبة المينة بالمادة ٢٩ من قانون التشديد والمشتبه فيهم ، فلن هذا الطعن لا يقبل لعدم تحقق مصلحة منه لأحد من الخصوم .

(لمن رقم ١٨٣ لسنة ٩ في جلسة ١٩٢٩/٤/٢٤)

٢٩٢ - لا مصلحة للمتهمين من إثارة الجدل حول توافر ظرف سبق الإصرار في حقهم ما دام الثابت من الحكم أنهم اتفقوا فيما بينهم على ضرب المجنى عليهم وبإثر كل منهم فعل الضرب تنفيذا لما اتفقوا عليه .

* ما دام الثابت مما أورده الحكم بادانة المتهمين في جريمة الضرب المفنى الى الموت أن المتهمين اتفقوا فيما بينهم على ضرب المجنى عليهم وبإثر كل منهم فعل الضرب تنفيذا لما اتفقوا عليه ، مما يقتضاه قانونا مسيناطلهم جميعا عن جريمة الضرب المفنى الى الموت دون حاجة الى تعيين من منهم أحدث الاصابة أو الاصابات المبيتة ، فإن مصلحتهم في إثارة الجدل حول توافر ظرف سبق الإصرار في حقهم أو عدم توافره تكون منتفية .

لمن رقم ١١٦٤ لسنة ١٩ ق جلسة ١١/١٠/١٩٣٦

٢٩٣ - لا مصلحة للمتهم من الطعن على الحكم الذي دانه على أساس أن الواقعة جنحة مع أنها في الواقع غير مختصة بنظرها بسبب سوابقه .

* إذا أدانت محكمة الجنح المتهم على أساس أن الواقعة جنحة مع أنها في الواقع غير مختصة بنظرها بسبب سوابقه فلا مصلحة له في الطعن على الحكم إذ هو لم يضر به وإنما انتفع منه بحاكمته عن جريمة أخف عقوبة من الجريمة التي كان يجب أن يحكم عنها .

لمن رقم ٥٣٢ لسنة ١١ ق جلسة ١/١٠/١٩٤١

٢٩٤ - عدم نقض الحكم لعدم بيانه واقعة الاشتراك في جنسية الضرب المفنى الى الموت بيانا كافيا متى كانت العقوبة التي قضى بها على الطاعن تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجنحة الضرب المرتبطة بها والتبردين من أجلها أيضا إلا إذا كان هذا الحكم عامل المتهم بالرافعة وكانت العقوبة التي أوقعها عليه هي أقصى العقوبة المقررة للجنحة المذكورة .

* إذا كان الحكم لم يبين بالنسبة لأحد المتهمين واقعة الاشتراك في جنسية الضرب المفنى الى الموت بيانا كافيا ، وكانت العقوبة التي قضى بها عليه تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجنحة الضرب مع سبق الإصرار المرتبطة بهذه الجنحية والتي أدان هذا المتهم من أجلها أيضا في ذات الحكم

فلا ينقض الحكم لهذا السبب ، إلا أنه إذا كان هذا الحكم قد علل بالتهم بالرافه ، وكانت العقوبة التي أوقعها عليه هي أقصى العقوبة المقررة للجنحة المذكورة فانه يكون لحكمة التفتش أن تخفض مدة العقوبة الى الحد الذي تراه هي مناسباً .

بلطن رقم ١٣٨٩ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٥/١٨

٢٩٥ - انتفاء مصلحة التهم من التمسك بأن المحكمة أخذته بالثبوت بناء على صحيفة سوابق ليست له ما دامت لم تتجاوز الحد الأقصى للعقوبة المقررة .

✳ ما دامت المحكمة لم تتجاوز الحد الأقصى للعقوبة المقررة في المادة المنطبقة على فطة التهم فلا يجنيه التمسك بأن المحكمة أخذته بالثبوت بناء على صحيفة سوابق ليست له .

بلطن رقم ١٩٣٥ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/١٢/٢٨

٢٩٦ - انتفاء مصلحة الطاعن من الطعن ببطالن قبض وكيل البريد عليه متى كانت ادانته قد أثبتت على وجود المادة المخدرة في الطرد المرسل منه اليه بطريق البريد وكان المخدر لم يضبط معه .

✳ إذا كانت ادانة التهم قد أثبتت على وجود المادة المخدرة في الطرد المرسل منه اليه هو ذاته بطريق البريد ، وكان المخدر لم يضبط مع التهم ، بل حصل تقبض الطرد بناء على قبول منه واذن صريح من النيابة ، فان قبض وكيل البريد على التهم ، حتى ولو كان باطلا لا يكون له تأثير في ادانته ، إذ هذا القبض لم يكن له علاقة من قريب أو من بعيد بضبط الطرد وتفتيشه .

بلطن رد. ١٥٨ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/١/٤

٢٩٧ - انعدام مصلحة التهم في التمسك بأنه غير مكلف بنقل المحجوزات الى السوق ما دام الحكم قد اقام ادانة التهم على أساس أنه تصرف في الأشياء المحجوزة .

✳ ما دام الحكم قد اقام ادانة التهم على أساس أنه تصرف في التطن المحجوز فلا يجدى هذا التهم تمسكه بأنه غير مكلف بنقل الأشياء

المحجوزة إلى السوق ، لأن هذا الدفع محله أن يكون الشيء المحجوز موجودا ولكنه لم يقدم للمحضر في اليوم المحدد لبيعته .

بطمن رقم ١٢٤٧ لسنة ١٢ ق جلسة ١١٤٢/٥/٢٤

٢٩٨ — انعدام المصلحة في الطعن على الحكم باختصاص محكمة المركز طبقا للقانون رقم ٨ سنة ١٩٠٤ بجنحة السب ولو تضمن طعنا في الأعراض .

* ان جنحة السب الطنى من الجنس التي تختص محكمة المركز بنظرها والحكم فيها ، طبقا للقانون رقم ٨ لسنة ١٩٠٤ الخالص بمحكم المراكز . وليس في هذا القانون ما يخرج السب عن اختصاصها اذا كان قد تضمن طعنا في الأعراض . ومع ذلك فلا مصلحة للمتهم من وراء الطعن في الحكم لهذا السبب . لأن محكمة المركز ، بمقتضى قانون انشائها ، ليس لها أن تحكم بالحبس لأكثر من ثلاثة شهور أو بغرامة تزيد على عشرة جنيهات مهما كان الحد الأقصى للعقوبة المقررة في القانون ، بينما المحكمة الجزئية غير مقيدة بمثل هذا القيد . كما ليس له أن يعترض بأنه حرم من شملة قررها القانون لمصلحته أو من درجة من درجات التقاضي ، لأن الذي يقوم بالعمل في محكمة المركز هو تافى المحكمة الجزئية الموجودة بالجهة أو لحد قضاة المحكمة الابتدائية الذي يتدب وزير العدل لهذا الغرض ، ولهذه المحكمة في الجرائم التي من اختصاصها النظر فيها كل السلطة التي للتقاضي الجزئي فيها عدا الحكم بما يزيد على العقوبة السابق ذكرها .

بطمن رقم ١٠١٥ لسنة ١٤ ق جلسة ١١٤٢/٥/٨

٢٩٩ — انعدام مصلحة المتهم في التمسك بخطأ المحكمة في تحديد وقت تقديم الدليل على صحة ما تفت به وطريقة تقديمه ما دام لم يتمسك أمامها بأبواب صحة جميع الوقائع التي تفت بها المجنى عليه .

* متى كان المتهم لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأبواب صحة جميع الوقائع التي تفت بها المجنى عليه ، فإن تمسكه بخطأ المحكمة في تحديد وقت تقديم الدليل على صحة ما تفت به وطريقة تقديمه لا يكون له من ورائه أية جدوى .

طعن رقم ١٤٨٥ لسنة ١٥ ق جلسة ١١٤٥/١٢/٢٤

٣٠٠ - انعدام مصلحة الطاعن في الطعن متى كان قاصرا على ما قضى به من مصادرة سيارة يقول الطاعن انها ليست له .

* اذا كان الطعن مقصورا على ما قضى به الحكم من مصادرة سيارة استعملت في ارتكاب الجريمة ، وكان الطاعن يقرر أن هذه السيارة ليست ملكا له ، فلا تكون له مصلحة من وراء طعنه .

(بمن رقم ١٢٢ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/١١/٤)

٣٠١ - انعدام مصلحة المتهم الذي عوقب بالقتون رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بحظر زراعة الحشيش من التمس على الحكم بأن المحكمة لم تجبه الى طلب استدعاء خبير لبيان ما اذا كانت المادة المضبوطة من نبات الحشيش الاثنى لم الذكر .

* ان القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ قد نص بصفة علبة على حظر زراعة الحشيش وحيارة شجيراته المقموعة واوراق شجيراته ويؤزره ، فدل بهذا الاطلاق على انه لا يشترط للعقاب في هذه الجرائم أن تكون الشجيرات او الاوراق لأثنى نبات الحشيش الخ مما يشترط للعقاب على الجرائم الخاصة بالاتجار بجوهر الحشيش واحرازه في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بوضع نظام الاتجار بالمخدرات واستعمالها . واقرن فالتمهم الذي يعاقب بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ لا يجديه أن يطعن على الحكم بأن المحكمة لم تجبه الى ما طلبه من استدعاء الخبير الذي أجرى التحليل لمناقشته فيها اذا كانت المادة المضبوطة من نبات الحشيش الاثنى لم الذكر ، ولم ترد على هذا الطلب .

(بمن رقم ٢١١٧ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/١٢/٢٢)

٣٠٢ - انعدام مصلحة الصيدلي المتهم بمخالفة قانون الموازين في الاول بان قانون مزاوله مهنة الصيدلة لا يرخص لغير مفتش الصيدليات في تفتيش الصيدليات ما دام قانون الموازين اعتبر مفتش ادارة الموازين من مامورى الضبطية القضائية فيما يتعلق باثبات المخالفات لاحكام هذا القانون .

* ان المادة ٤ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالموازين والمقاييس والمكاييل تنص على انه لا يجوز حيازة او استعمال موازين او آلات الوزن .. الخ للتعامل الا اذا كانت قانونية ومضبوطة ومدموغة ، والمادة ١٣ تنص على معاقبة كل من وجد عنده بغير مبرر مشروع موازين

مزورة... الخ . فإذا كان المتهم وهو (صيدلي) لا يدعى أن السنيج غير المضبوطة وغير المدوغة التي ضبطت بصيدليته إنما كانت بسبب آخر مشروع غير التعامل بها في مهنته فلا يجديده قوله أن القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ بشأن مزاولة مهنة الصيدلة والاتجار في المواد السامة قد أوجب عليه أن تكون بصيدليته سلسلة كاملة من مجموعة السنيج المخصصة للموازين . كذلك لا يجديده قوله أن هذا القانون لم يرخص لغير مفتشي الصيدليات في تفتيش الصيدليات ، فإن المادة ١٢ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالموازين والمقاييس والمكييل تنص على أن مفتشي إدارة الموازين يعتبرون من مأموري الضبطية القضائية فيما يتعلق بثلث المخالفات لأحكام هذا القانون وأن لهم في سبيل هذا حق دخول المحال والمخازن وغيرها والأماكن التي تستعمل فيها الموازين والمقاييس الخ .

(طنع رقم ٢٢٠٦ لسنة ١٧ ق جلسة ١١٤٧/١٢/٢٩)

٣٠٣ - لا مصلحة للمتهم من التمس على الحكم بقه دقته خطأ باعتباره عقداً ما دامت المحكمة لم تضاعف عليه العقوبة بسبب العود الذي قلّت به .

✳ إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد أدانت المتهم وأشهرت في حكمها إلى سابقة له ، ثم قدم هو إلى المحكمة الاستئنافية حكماً قضى ببراءته من التهمة التي عدتها محكمة الدرجة الأولى سابقة ، ومع ذلك فإنها أبنت الحكم الابتدائي دون أن تتعرض لحكم البراءة أو تشير إليه ، فاطعن بهذا لا يجدي المتهم ما دامت المحكمة لم تضاعف عليه العقوبة بسبب العود الذي قلّت به .

(طنع رقم ١٠ لسنة ١٨ ق جلسة ١١٤٨/٢/٢)

٣٠٤ - توافر المصلحة في الطعن إذا كانت العقوبة المقررة بها على المتهم هي الحبس لمدة ثلاثة أشهر في جنائية أحدثت عاهة إذا ثبت لحكمة النقض أن الحكم واجب النقض من جهة ثبوت العاهة .

✳ إذا كانت العقوبة المقررة بها على المتهم هي الحبس لمدة ثلاثة أشهر في جنائية أحدثت عاهة ، ثم ثبت لدى محكمة النقض أن الحكم واجب نقضه من جهة ثبوت العاهة ، فلا يصح في هذه الحالة رفض الطعن لانعدام المصلحة على أساس أن العقوبة المقررة بها تدخل في العقوبة المقررة لجنحة الضرب . وذلك لأنه ما دام الظاهر أن المحكمة

مع استعمال الرافة بالمادة ١٧ حكمت على المتهم بالحد الأدنى للمعقوبة المقررة لجناية العاهة فهذه حال تشعر بأنها أنها وقعت عند هذا الحد من التخفيف لأن القانون لا يجيز لها أن تنزل دونه ، فهي — مع صحة هذا الاعتبار — لا تكون قد قدرت العقاب الواجب للجريمة بحسب ما يستحقه المتهم في نظرهما بل كانت مقيدة بالحد الأدنى الوارد به النص الخاص باستعمال رافة في مواد الجنائيات ، مما يحتل معه أنها كانت تنزل بالمعقوبة عما حكمت به لو لم تكن مقيدة بوصف الواقعة بأنها جنائية ، أما لو أنها كانت قد حكمت بأربعة أشهر مثلا إذن لصح القول بأنها قدرت المعقوبة التي رأتها مناسبة للواقعة بغض النظر عن وصفها القانوني ولجاز القول باتعدام مصلحة الطاعن من طعنه .

بلعن رقم ٢ لسنة ١٨ ق جلسة ١١٤٨/٢/٨

٣٠٥ — انتفاء المصلحة من النعمى على الحكم بأنه اكتفى في تعيين مكان الجريمة بنكر المركز التابعة له القرية التي وقعت فيها الجريمة ما دام لا يدعى أن ضررا أصابه من ذلك .

* لا محل للنعمى على حكم بأنه اكتفى في تعيين مكان الجريمة بنكر المركز التابعة له القرية التي وقعت فيها الجريمة دون القرية ذاتها ما دام الطاعن لا يدعى أن ضررا أصابه من ذلك .

بلعن رقم ٤ لسنة ١٨ ق بلسة ١١٤٨/٤/٢٨

٣٠٦ — انتفاء مصلحة الطاعن من القول بتطبيق واقعة الدعوى على قانون آخر غير الذي طبقته المحكمة عليها ما دام القانون الذي عوقب بمقتضاه ينطبق على ما وقع منه .

* لا جدوى للطاعن من وراء القول بتطبيق واقعة الدعوى على قانون آخر غير الذي طبقته المحكمة عليها ما دام لا جدال في أن القانون الذي عوقب بمقتضاه ينطبق على ما وقع منه .

بلعن رقم ١١٢٧ لسنة ١٧ ق جلسة ١١٤٨/٦/٨

٣٠٧ — انتفاء مصلحة الطاعن من تعصيب الحكم باعتقاده قرارين لم ينشرا في الجريدة الرسمية ما دام الحكم لم يعاقبه بمقتضى هذين القرارين .

* ما دام الحكم لم يعاقب المتهم بمقتضى القرارين الصادرين من

وزارة التكوين في ٣٠ من إبريل سنة ١٩٤٦ و ٢٨ من مايو سنة ١٩٤٦ الذين حكمت فيهما نسبة المسموح من الكيوسمين بسبب الرشح وغيره بل عاقبه بمتنفي القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٥ والقرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ على أساس أنه تصرف في الكيوسمين بغير كيوونات أو تصاريح ولم يشر إلى القرارين المذكورين إلا على سبيل الاستدلال عليه بوقوع هذا التصرف منه لأنها تضمنتا رأي اللجنة الفنية المشار إليها فيهما بصدد مقدار أقصى ما يصح التجاوز عنه بسبب الرشح وخلافه مما لا يدخل في التصرفات المحظورة ، وما دام هذان القراران يسمح لهذا السبب اعتبارهما من الأدلة التي يسوغ استخلاص التصرف المحظور منها ، فتعميب الحكم باعتياده عليهما على أساس لئهما لم ينشأ في الجريدة الرسمية لا يكون مجنيا .

بلعن رقم ١٧٣٢ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/١١/١٥

٣٠٨ - انعدام مصلحة المتهم من التمس على الحكم بأنه لم ينص على أنه كان في حالة دفاع شرعي متى علمه بالرافعة طبقاً للمادة ١٧ ع باعتباره متجاوزاً حدود الدفاع الشرعي .

✽ لذا كان الحكم لم ينص على أن المتهم كان في حالة دفاع شرعي إلا أنه علمه بالرافعة تطبيقاً للمادة ١٧ من قانون العقوبات وكان المستند من عبارة الحكم أن المحكمة في الواقع أنها علمته بالرافعة باعتباره متجاوزاً حدود الدفاع الشرعي لذات الأسباب التي استند إليها في دفاعه وطعنه وأولمت عليه عقوبة تدخل في حدود المادة ٢٥١ من قانون العقوبات فلا تكون للطامن مصلحة في طعنه .

بلعن رقم ١٨٦٨ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٥٠/١/١٧

٣٠٩ - لا مصلحة للمتهم من الطعن في الحكم لعدم فصله في الدعوى المدنية المقابلة ضده من المدعى بالحقوق المدنية .

✽ لا مصلحة للمتهم من الطعن في الحكم لعدم فصله في الدعوى المدنية المقابلة ضده من المدعى بالحقوق المدنية .

بلعن رقم ١٠٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٥/١

٣١٠ - انعدام المصلحة في القى على الحكم بما أسنده للمتهم
ايضا من احدثه اصابة رضية بالقتل مع ان الدعوى لم ترفع الا من اجل
الاصابة الناتجة من العيار الناري دون بيان مدى اتصال كل اصابة
بحدوث الوفاة وذلك متى لورد الحكم ما يجعل المتهم مسؤولا عن القتل
كفاعل أصلى .

* اذا كان الطاعن ينعى على الحكم ان المحكمة قد اثبتت به انه قد
احدث ايضا الاصابة الرضية بالقتل مع ان الدعوى الميمومية لم ترفع
عليه بالقتل الا من اجل الاصابة الناتجة عن العيار الناري ولم تبين مدى
اتصال كل اصابة بحدوث الوفاة ، وكانت المحكمة ولو انها اصلت في
صدد تصوير الواقع انه احدث الاصابة الرضية ايضا قد لوردت ان كلا
من الاصلتين حيوية ومعاصرة وان كلا منهما وان كان كلفيا بمفرده لاجداث
القتل الا ان الوفاة كفت نتيجة الاصلتين ، الامر الذي يجعل الطاعن
مسؤولا عن القتل كفاعل أصلى بقطع النظر عن الاصابة الأخرى ، فانه
لا تكون للمتهم جدوى من هذا الذي ينمى على الحكم .

(بطن رقم ٨٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١/٢٠/١٩٥٠)

٣١١ - انتفاء مصلحة المتهم من القى على الحكم بانه استند الى
استعراف الكلب البوليسى في حين انه لم يعرض عليه ما دام معترفا
بملكته للحذاء المضبوط .

* ما دام المتهم معترفا بملكته للحذاء المضبوط فلا يجدي به ما يدعيه
من ان الحكم استند في هذا الى استعراف الكلب البوليسى عليه في حين
انه لم يعرض عليه .

(بطن رقم ١١٠٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١/٢٨/١٩٥٠)

٣١٢ - انتفاء مصلحة من حكم له بما طلب من الطعن في الحكم .

* من حكم له بما طلب لا يقبل منه الطعن في هذا الحكم لانتهاء
مصلحته من الطعن .

(بطن رقم ١٦١٦ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١/٢١/١٩٥١)

٣١٣ - انتفاء مصلحة المتهم من النعى على الحكم بأن المحكمة الاستئنافية فصلت واقعة لم تكن واردة في الاتهام ما دامت لم تشدد العقوبة عليه بل قضت بتأييد الحكم الابتدائي .

✽ ان اضافة المحكمة الاستئنافية واقعة لم تكن واردة في الاتهام ، ذلك لا جدوى من التمسك به امام محكمة النقض ما دامت المحكمة لم تشدد العقوبة على المتهم بل قضت بتأييد الحكم الابتدائي .

(ملن رقم ١٧٨٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١٥١/٢/٢١)

٣١٤ - لا مصلحة للمتهم من الجدل فيما اذا كان تخليه عن المضبوطات قبل القبض او بعده ما دام هذا القبض صحيحا في ذاته .

✽ ما دام الحكم قد اثبت ان الطاعن كان في حالة تلبس بالجريمة مما يسوغ لاي شخص القبض عليه طبقا للمادة الثامنة من قانون تحقيق الجنائيات فلا محل للجدل فيما اذا كان تخليه عن المضبوطات قبل القبض او بعده ما دام هذا القبض صحيحا في ذاته .

(ملن رقم ١١٦٤ لسنة ٢١ ق جلسة ١١٥١/١٢/١٠)

٣١٥ - انتفاء مصلحة المتهم في جريمتي تزوير واختلاس من القى على الحكم بانه دانه ايضا بجريمة اخرى لا تتوافر عناصرها ما دامت العقوبة المحكوم بها عليه تدخل في حدود العقوبة المقررة للجريمتين اللتين اثبتتهما عليه .

✽ اذا كان الحكم قد اثبت على الطاعن جريمة تزوير وجريمة اختلاس اموال اميرية ، وكان قد دانه بجريمة اخرى لا تتوافر عناصرها ، وكانت العقوبة المحكوم بها عليه تدخل في حدود العقوبة المقررة للجريمتين اللتين اثبتتهما الحكم عليه ، فانه لا تكون له جدوى من النعى على الحكم بالنسبة للعقوبة الاصلية الا انه يتعين نقض الحكم فيما قضى به من العقوبة التكميلية واستنزال قيمة الاشياء المخطصة من عقوبة الرد المحكوم بهما وما يساويها من الغرامة .

(ملن رقم ١١١٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١٥٢/١/١٩)

٣١٦ - لا مصلحة للمتهم في جريمة احراز سلاح في شأن ما يثيره من اختلاط الاسلحة المضبوطة بعضها ببعض ما دام الحكم قد ثبت ان البنادق المضبوطة كلها من البنادق المشيخنة التي تطلق الرصاص وصالحة للاستعمال .

* اذا كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة احراز السلاح بدون ترخيص التي دان الطاعن بها بما تتوافر به اركانها واستظهر ركن الاحراز من ادلة من شأنها ان تؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها الحكم فان ما يثيره الطاعن في شأن اختلاط الاسلحة المضبوطة بعضها ببعض لا جدوى منه ما دام الحكم قد ثبت استنادا الى تقرير الطبيب الشرعي ان البنادق التي ضبطت مع جميع المتهمين ومن بينهم الطاعن كلها من البنادق المشيخنة التي تطلق الرصاص وصالحة للاستعمال وكان الطاعن محرزا لواحدة منها .

بلمن رقم ٥٥٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٧/٥/١٩٥٤

٣١٧ - انتفاء مصلحة المتهم من التمسك بان سته تقل عن ١٧ سنة ما دامت تزيد على خمس عشرة سنة وكنت العقوبة المقررة بها عليه هي السجن .

* اذا رفعت الدعوى العمومية على المتهم لانه هناك بالتوة عرض طفل لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة كبله وقضت المحكمة بادانته هي هذه التهمة وطبقت في حقه المادتين ٢٦٨ و ١٧ من قانون العقوبات ونزلت بعقوبة الاشغال الشاقة المقررة اصلا للجريمة التي ماعتبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات فلا تكون للمتهم جدوى من التمسك بان سته تقل عن سبع عشرة سنة ما دامت تزيد عن خمس عشرة سنة . ذلك بان قانون العقوبات في المادة ٧٢ منه لا يقضى بتخفيف العقوبة ان كان في تلك السن الا اذا كانت العقوبة التي رأت المحكمة توقيعها عليه بعد تقدير موجبت الرفة ان وجدت هي الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة .

بلمن رقم ٥٧٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢١/٥/١٩٥٤

٣١٨ - انتفاء مصلحة المتهم من التمسك على الحكم بما اجله من اقوال الشهود بشأن عدم استعمال القوة في ارتكاب جريمة هناك العرض ما دام لم ينفه باستعمالها .

* لا محل لتشكي المتهم مما اجله الحكم من اقوال الشهود بشأن

يتم استعمال القوة في ارتكاب جريمة هناك العرض ما دام الحكم لم ينفذ
يُنسب إليها .

بطن رقم ١٦١ لسنة ٢١ ق جلسة ١١٥٤/١٠/٢

٣١٩ - لا مصلحة للمتهم فيما يثبته بشأن قصور الحكم في بيان
أسباب تخفيض التعويض ما دام هو الذي استفاد من تخفيضه .

* لا مصلحة للمتهم فيما يثبته بشأن قصور الحكم في بيان أسباب
تخفيض التعويض ما دام أنه هو الذي استفاد من تخفيضه .

بطن رقم ١٠٣١ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١٥٤/١١/١٦

٣٢٠ - انعدام مصلحة المتهم في المنازعة في توافر حالة التلبس
ما دام الضابط الذي قام بالتفتيش كانت لديه من الدلائل الكافية ما يجيز
له قانوناً إجراء القبض والتفتيش .

* إذا تبين أن الضابط الذي قام بتفتيش المتهم وضبط المخدر معه
كانت لديه من الدلائل الكافية ما يجيز له قانوناً إجراء القبض والتفتيش
وَقَدْ لَمْ تَحْوِلْهُ الْمَدَّة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية فلا جدوى للمتهم
من المنازعة في توافر حالة التلبس .

بطن رقم ١١٦٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١٥٤/١٢/١٥

٣٢١ - انعدام مصلحة الطاعن من التذرع ببطالان القبض ما دام
مؤدى الوقائع أنه تخلى عن اللقطة التي اتضح بعد التقاطها أنها تحتوي
على المخدر .

* إذا كان مؤدى الوقائع التي أوردتها الحكم أن الطاعن تخلى عن
اللقطة التي أفضح بعد التقاطها أنها تحتوي على المخدر فاضحى ذلك المخدر
للذى تخلى عنه هو مصدر الدليل ضده ولم يكن هذا الدليل وليد القبض
عليه ، فلا جدوى له من التذرع ببطالان القبض .

بطن رقم ١٥٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١٥٥/٦/١٢

٣٢٢ - انتفاء مصلحة الطاعن من التمس على المحكمة باتها أسندت إليه دفاعاً لم يقله ما دامت لم تعول على هذا الدفاع في أدانته .

* لا عبء بما يقوله الطاعن من أن المحكمة قد أسندت إليه دفاعاً لم يقله ما دامت المحكمة لم تعول على هذا الدفاع في أدانته .

(بطن رقم ٥٢٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/١٠/٢)

٣٢٣ - انتفاء مصلحة المتهم من التمس على الحكم بدعوى القصور في بيان نية القتل بالنسبة لجريمة التشروع في القتل ما دام يسلم في طعنه بتوافر تلك النية وثبوتها بالنسبة لجناية القتل التي أوقعت عليه المحكمة عقوبتها بوصفها أشد الجريمتين المستنيتين إليه .

* لا جدوى للمتهم من التمس على الحكم بدعوى القصور في بيان نية القتل وطرئ في سبق الإصرار والترصد بالنسبة لجريمة التشروع في القتل ما دام المتهم يسلم في طعنه بتوافر تلك النية وثبوتها ويتحقق طرئ سبق الإصرار والترصد أيضاً بالنسبة لجناية القتل التي أوقعت عليه المحكمة عقوبتها بوصفها أشد الجريمتين المستنيتين إليه .

(بطن رقم ٥٧٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/١٢/٢٤)

٣٢٤ - انتفاء مصلحة المتهم من خطأ المحكمة في الاستناد لأن الجريمة المسندة إليه (بيع مشروبات روحية بدون ترخيص) وقعت في مستودع خمر لا في محل البقالة ما دام المتهم مسئولاً في كلتا الحالتين عن الجريمة التي دلتها المحكمة بها .

* أن ما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه من خطأ في الاستناد لأن الجريمة المسندة إليه (بيع مشروبات روحية بدون ترخيص) وقعت في مستودع للخمر لا في محل البقالة ، لا جدوى منه لأن مستودع الخمر هو أيضاً من المحلات الملقاة للراحة والخطورة المبينة بالقسم الثاني في الجدول المرفق بالتقنون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ والطاعن في كلا الحالتين مسئول عن الجريمة التي دلتها المحكمة بها ،

(بطن رقم ٦١٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/١٢/٢٧)

٣٢٥ - انتهاء مصلحة المتهم فيما يثيره بشأن عدم توقيع وكيل النيابة على محضر التحقيق الذي انتهى بصور الأمر بتفتيشه لأن القانون لا يوجب أن يكون الأمر بالتفتيش مسبوقاً بتحقيق مفتوح .

* لا جدوى للمتهم مما يثيره بشأن عدم توقيع وكيل النيابة على محضر التحقيق الذي انتهى بصور الأمر بتفتيشه لأن القانون لا يوجب أن يكون الأمر بتفتيش المتهم مسبوقاً بتحقيق مفتوح .

(طنن رقم ٢٢٢٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٧/٢/١)

٣٢٦ - انعدام مصلحة الطاعن في الدفع ببطالان التفتيش - استناد الحكم الى اعتراف المتهم في تحقيقات البوليس والنيابة باحرازه للمادة المخدرة - كفايل مستقل .

* لا جدوى للمتهم من الطعن ببطالان التفتيش اذا كان الحكم تد استند ضمن ما استند اليه - كفايل مستقل خلاف الدليل الذي أسفر عنه التفتيش - الى اعتراف المتهم في تحقيقات البوليس والنيابة باحرازه للمادة المخدرة .

(طنن رقم ٦٢٨ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/٢ س ٧ ص ١١)

٣٢٧ - انعدام المصلحة في الطعن بان المخبر الذي قبض على الطاعن ليست له صفة مأمور الضبط القضائي طالما أن الواقعة كانت في حالة تلبس .

* لا جدوى مما يثيره المتهم من أن المخبر الذي قبض عليه ليست له صفة مأمور الضبط القضائي طالما أن الواقعة كانت في حالة تلبس . لا مجال للسلطة العامة القبض على المتهم وتسليمه الى اقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي .

(طنن رقم ٦٢٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/٢ س ٧ ص ١١)

٣٢٨ - انعدام مصلحة الطاعن في الدفع ببطالان التفتيش مع اقراره بان مسكه لم يفتش - ليس لغیر صاحب المسكن أن يثير بطلان التفتيش ولو كان يستفيد منه .

* لا جدوى للطاعن من اثاره الدفع ببطالان التفتيش مع اقراره بان مسكه لم يفتش لأن البطلان إنما شرع للمحافظة على حرمة المسكن

فإذا لم يثـره من وقع عليه التفتيش فليس لغيره أن يثـره ولو كان يستفيد منه .

لنن رقم ٩٩٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/٩ س ٧ ص ٢١٦

٣٢٩ - انعدام مصلحة الطاعن فيما يثـره حول توافر ظرف سبق الإصرار ما دامت العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق العقوبة لجريمة القتل العمد بغير إصرار .

* لا جدوى مما يثـره الفهم حول توافر ظرف سبق الإصرار ما دامت العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد بغير سبق إصرار .

لنن رقم ١١٧٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/٣١ س ٧ ص ١٢٢

٣٣٠ - لا مصلحة للطاعن في التمسك بأوجه البطلان المتعلقة بغيره من التهمين ما دامت لا تمس حقاً له .

* لا مصلحة للطاعن في التمسك بأوجه البطلان المتعلقة بغيره من التهمين ما دامت لا تمس حقاً له .

لنن رقم ١١٧٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٧ س ٧ ص ١٦١

٣٣١ - ادانة متهم بجناية القتل العمد - النعى بان الوصف الصحيح للفعل المسند اليه هو الضرب المفضي الى الموت - انعدام المصلحة في الطعن ما دامت العقوبة المفضي بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة الأخيرة - اعمال المادة ١٧ عقوبت لا يغير من ذلك .

* لا جدوى للتمهم من القول بان الوصف الصحيح للفعل الجنائي المسند اليه هو مجرد « ضرب مفضي الى الموت » لا « قتل عمد » اذا كانت العقوبة المفضي بها عليه مقررة في القانون للجريمة الأولى ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات في حقه اذ ان تقدير ظروف الرأفة انما يكون بالنسبة الى الواقعة الجنائية التي ثبت لدى المحكمة وقوعها لا بالنسبة الى وصفها القانوني ولو انما رأت ان تلك الظروف كانت تقتضي منها النزول بالعقوبة الى أكثر مما نزلت اليه

لما منعها من ذلك اعتبارها المتهم مسؤولاً عن جناية القتل العمد فهي إذ لم تعمل ذلك تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها مع الواقعة التي أثبتتها .

(لمن رقم ٧٩٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٧ من ٧ ص ١١٨)

٣٣٢ — قتل عمد — المنازعة في قيام ظرف القصد — دخول العقوبة المقررة بها في نطاق العقوبة المقررة للقتل العمد من غير قصد — انعدام المصلحة في الطعن .

* لا جدوى للمتهمين مما يثرونه بصدد قيام ظرف 'القصد' ما دامت العقوبة المقررة بها عليهم تدخل في نطاق العقوبة المقررة للقتل العمد من غير قصد .

(لمن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/١٤ من ٧ ص ١٨٥)

٣٣٣ — المنازعة في وزن قطعة الأفيون التي وجدت مع المتهم — انتهاء الحكم إلى إحراز المتهم لجوهر الحشيش مما يصح به قتلونا حمل العقوبة المحكوم بها على إحرازه — انعدام المصلحة في الطعن .

* لا جدوى للمتهم من وراء منازعته في وزن قطعة الأفيون التي وجدت بداخل العلبة التي ضبطت معه ما دام الحكم أثبت أن تلك العلبة كانت تحتوي عند ضبطها على تسع قطع أخرى من المخدرات، وأنها حالت جبراً وثبت أنها من الحشيش مما يصح به قتلونا حمل العقوبة المحكوم بها على إحراز هذا الحشيش .

(لمن رقم ١٢٧٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٧ من ٧ ص ١٢٠)

٣٣٤ — الطعن بخطا الحكم في وصف جناية الشروع في القتل بأنها قتل عمد — كون العقوبة المحكوم بها على قدر الواقعة الجنائية ذاتها — انعدام المصلحة في الطعن .

* لا جدوى من التمسك على الحكم أنه إذ دلت المتهمين في جريمتي القتل العمد والشروع في القتل مع سبق الإصرار ، لم يبين علاقة السببية بين فعل القتل المنسوب إليهما وبين النتيجة التي قضى بمسأطتهما عنها ، حتى استبان أن الواقعة الجنائية التي أثبت الحكم وقوعها تبرر العقوبة المحكوم بها بصرف النظر عن الخطأ القانوني الذي وقعت فيه المحكمة

بوصفها جريمة الشروع في القتل العمد مع سبق الإصرار بأنها تقتل عمداً مع سبق الإصرار . ولا يفرض من هذا النظر كون الحكم قد أخذ المتهمين بالرابطة أعمالاً لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات ، ذلك أن المحكمة أنها قد درست ظروف الواقعة بالنسبة لذات الواقعة الجنائية ولو أنها كانت قد رأت أن الواقعة في الظروف التي وقعت فيها تقتضي التزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لما منعها من ذلك الوصف الذي وصفته به .

طعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٨ من ٧ ص ١٢٧

٣٣٥ - الحكم على الطاعن بالاشتغال بالشاقة المؤبدة في جريمة قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد - انعدام مصلحته في التمسك بعدم توافر هذين الشرطين .

* لا جدوى للطاعن من التمسك بعدم توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد في جريمة القتل العمد المتسوية إليه ما دامت العقوبة المحكوم بها وهي الاشتغال بالشاقة المؤبدة مقررة لجريمة القتل العمد بغير سبق إصرار ولا ترصد .

طعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٨ من ٧ ص ١٢٧

٣٣٦ - النعى على الحكم القصور في استظهار ركن القصد الجنائي في جريمة استعمال السند المزور - كفاية الأساليب بالنسبة لجريمة الاشتراك في التزوير التي عوقب عن أجلها - انعدام المصلحة في الطعن .

* لا مصلحة للمتهم من النعى على الحكم بأنه جاء قاصر البيان في استظهار ركن القصد الجنائي في جريمة استعمال السند المزور ما دامت لأسبابه وأغية لا تصور فيها بالنسبة لجريمة الاشتراك في التزوير التي عوقب عن أجلها .

طعن رقم ١٤٢٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/١٢ من ٧ ص ١٢٢

٣٣٧ - طلب النيابة العامة معاقبة المتهمين طبقاً للفقرة ١١ سابعة من المادة ٣١٧ عقوبات - اعتبارهما فاعلين أصليين ومعاقبتهم طبقاً للفقرة الخامسة من المادة ٣١٧ عقوبات - انعدام مصلحة المتهمين في الطعن على ذلك .

* إذا طلبت النيابة العامة من المحكمة أن تطبق في حق المتهمين الفقرة السابعة من المادة ٣١٧ من قانون العقوبات فاعتبرتهم المحكمة

فاعلين أصليين في جريمة السرقة وعلقت في حتمها الفقرة الخامسة من هذه المادة وعاقبتها بالحبس مع الشغل لمدة شهرين فإنه لا يكون لهما جدوى من القول بأن النية العامة لم تطلب تطبيق الفقرة الخامسة من المادة ٣١٧ من قانون العقوبات في حتمها .

(لمن رقم ١٨١ لسنة ٢٦ في جلسته ١٦/١/١٩٥٦ من ٧ من ١٩٦٤)

٣٢٨ — منازعة المتهم في مدى انطباق الفقرة السابعة من المادة ٣١٧ عقوبات في حقه — كون عقوبة الحبس المتقضى بها عليه مقررة في القانون لجريمة السرقة البسيطة — انعدام المصلحة في الطعن .

* لا جدوى للمتهم من القول بأن الفقرة السابعة من المادة ٣١٧ من قانون العقوبات غير منطبقة في حقه ما دامت مدة الحبس المتقضى عليها بها مقررة في القانون لجريمة السرقة البسيطة المنطبقة على المادة ٣١٨ من قانون العقوبات .

(لمن رقم ١٨١ لسنة ٢٦ في جلسته ١٠/١/١٩٥٦ من ٧ من ١٩٦٤)

٣٢٩ — الطعن بالنقض لبطالان الاجراءات التي بنى عليها الحكم لا يقبل ممن لا شأن له بهذا البطلان .

* الطعن بالنقض لبطالان الاجراءات التي بنى عليها الحكم لا يقبل ممن لا شأن له بهذا البطلان .

(لمن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٦ في جلسته ٢٣/١/١٩٥٦ من ٧ من ١٩٦٠)

٣٣٠ — التمسك بان الواقعة المسندة للمتهم تكون جريمة اخفاء اشياء مسروقة لا سرقة — كون العقوبة المحكوم بها عليه مقررة لجريمة اخفاء الاشياء المسروقة — انعدام المصلحة في الطعن .

* لا مصلحة للطاعن فيما يثيره من ان الواقعة المسندة اليه لا تكون جريمة اخفاء اشياء مسروقة مع علمه بسرقتها — لا سرقة — ما دامت العقوبة المتقضى بها وهي الحبس مع الشغل لمدة ستة شهور — تدخل ايضا في الحدود المقررة قانونا لعقوبة جريمة اخفاء الاشياء المسروقة المنطبقة على المادة ٤٤ مكررة من قانون العقوبات .

(لمن رقم ٢٧ من ٢٠ في جلسته ٢/١/١٩٥٦ من ٧ من ١٩٧٢)

٣٤١ - شيعوية - ادانة المتهم بعقوبة تدخل فى نطاق المادة ٩٨ (م)
عقوبات التى اثبت الحكم مقارفة المتهم اياها - النعى بقصور الحكم بشأن
جريمة الترويج - تطبيق الحكم المادة ٢/٣٢ عقوبات - انعدام المصلحة
فى الطعن .

* لا جدوى للمتهم فيما يثره بشأن جريمة الترويج لما دىء الشيوعية
من تصور ما دام الحكم المعلوم فيه لجرى فى حقه تطبيق المادة ٢/٣٢
من قانون العقوبات وكانت العقوبة المحكوم بها تدخل فى نطاق عقوبة
الجريمة المنصوص عنها فى المادة ٩٨ « ١ » عقوبات التى اثبت الحكم
مقارفة المتهم اياها ما دامت اسبله وانتهى فى خصوصها ولا تصور فيها .

(لمن رقم ٢٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/٢٨ س ٧ ص ١٧٩)

٣٤٢ - ادانة المتهم بالعقوبة المقررة للضرب البسيط عن جريمة
الضرب المحدث للعاهة المستتية المنسوبة اليه - الطعن على الحكم
بخلوه من بيان مدى العاهة - انعدام المصلحة .

* لا مصلحة للمتهم فى الطعن على الحكم اذا دانه فى جريمة الضرب
المحدث لعاهة مستتية لخلوه من بيان مداها متى كانت العقوبة المتضى
بها عليه تدخل فى نطاق عقوبة جنحة الضرب البسيط الذى لم يتخلف عنه
عاهة مستتية .

(لمن رقم ٢٧٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٤ س ٧ ص ١٨٣)

٣٤٣ - تطبيق المادة ٣٢ عقوبات وادانة المتهم فى جريمتى السرقة
وبيع الزيت لغير المستهلكين بعقوبة واحدة داخلة فى حدود العقوبة المقررة
للجريمة الثانية - الطعن على الحكم بالخطا فى الاسناد فيما يتعلق بواقعة
السرقة - لا مصلحة فى الطعن .

* لا مصلحة للمتهم فى التمسك بما عسى ان يكون الحكم تد وتبع
فيه من خطا فى الاسناد وسوء فهم لاقوال الشهود فيما يتعلق بواقعة
السرقة التى دين بها مع تهمة بيع الزيت لغير المستهلكين ما دام الحكم
تد عاقبه على الجريمتين بعقوبة واحدة داخلة فى حدود العقوبة المترتبة
للجريمة الثانية الواجب معاقبته بها .

(لمن رقم ١٨٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٥ س ٧ ص ١٨٥)

٢٤٤ - توقيع عقوبة الضرب المفضى الى الموت على المتهم بالقتل العمد - لا مصلحة له من اثارة قصور الحكم فى بيان نية القتل .

* متى كتلت العقوبة المفضى بها تتخل فى الحدود المقررة لجريمة لضرب المفضى الى الموت التصوص عليها فى المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات ، فلا جدوى للمتهم بالقتل العمد مما ينشأ من تصور الحكم فى بيان نية القتل .

بلطن رقم ١٠٦٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١١/٢٧ من ٧ ص ١١٢١٢

٢٤٥ - انعدام المصلحة فى النعى على الحكم متى كان متعلقا بغرم الطاعن .

* لا مصلحة للمتهم فيما ينعاه على الحكم متى كان ذلك متعلقا بغرم من المتهمين ولا يمس حقا له .

بلطن رقم ١٢٢٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/١/٧ من ٨ ص ١٧

٢٤٦ - معاقبة المتهم عن تهمة القتل العمد دون السرقة للارتباط - النعى على الحكم بالقصور فى واقعة السرقة - انعدام المصلحة فيه .

* لا مصلحة للمتهم فيما ينشأ من تصور الحكم فى بيان واقعة السرقة وذكر مؤدى الدليل عنها ما دامت المحكمة لم تعاقبه الا عن تهمة القتل العمد مع سبق الاصرار للارتباط بين التهمتين عملا بالمادة ٢٢ من قانون العقوبات .

بلطن رقم ١٥١٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/١١ من ٨ ص ١١٤٤

٢٤٧ - اعتماد المحكمة بصفة اصلية فى ادانة المتهم على اعترافه - مجادلته فى صحة التفتيش - لا مصلحة .

* متى كان الحسم قد اعتد بصفة اصلية فى ادانة المتهم على اعترافه فى محضر الجوليس وتحقيق النيابة واتخذ من هذا الاعتراف دليلا ناسبا بذاته مستقلا عن التفتيش المدعى بطلانه فان مصلحة 'المتهم فيما محذر منه من بطلان التفتيش تكون منقضية .

سبر رقم ١٠٠٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٢/١١ من ٨ ص ١٢٨

٣٤٨ - انزال عقوبة واحدة على المتهم عن جريمتي الشروع في قتل الأم وولدها - مجادلته في الوصف القانوني لفعل الاعتداء الذي وقع منه على المجنى عليه القاتل - لا مصلحة .

* لا جدوى للمتهم في جريمتي الشروع في قتل المجنى عليها وولدها في شأن الوصف القانوني لفعل الاعتداء الذي وقع منه على الطفل المجنى عليه الثاني ما دامت المحكمة قد انزلت به عقوبة واحدة عن جنايتي الشروع في القتل العمد المسننتين اليه وهي العقوبة المقررة للجريمة الأولى وذلك تطبيقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات .

بطن رقم ٤١٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٢٧ س ٨ ص ٥٥٠

٣٤٩ - خطأ الحكم في ادانة المتهم بجريمة التزوير - تطبيق المحكمة المادة ٣٢ عقوبات وبخول العقوبة المقررة بها في نطاق عقوبة الجريمة الأشد التي ثبتت في حقه وهي جريمة الاختلاس - لا مصلحة في نقض الحكم .

* متى كان الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون اذ دان المتهم بجريمة التزوير في محرر رسمي ، فإنه لا مصلحة للمتهم في نقض الحكم على هذا الأساس ما دام أن العقوبة المقررة بها مبررة في نطاق عقوبة الجريمة الأشد وهي جريمة اختلاس الأموال الأميرية التي ثبتت في حقه وكانت المحكمة قد طبقت في شأن المتهم المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

بطن رقم ٥٠٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١/٧ س ٨ ص ١٢٧

٣٥٠ - ادانة المتهم بالضرب بمقوية تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الإصاغة خطأ - طلبه تطبيق المادة ٢٤٤ عقوبات - لا مصلحة .

* متى كانت العقوبة المقررة بها على المتهم وهي الحبس مع الشغل لمدة شهر ولحد من تهمة الضرب وبزاوله مهنة الطب بدون ترخيص ، تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الإصاغة خطأ المتخصص عليها في المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات ، فلا جدوى له من طلب تطبيق هذه المادة .

بطن رقم ٥٥٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/١٥ س ٨ ص ١٢٦

٣٥١ - رشوة - انعدام مصلحة المتهم في التحدى بأنه لم يطلب الرشوة لنفسه - المادة ١٠٣ عقوبات ساوت بين طلب الموظف الرشوة لنفسه أو لغيره .

* سلوت المادة ١٠٣ من قانون العقوبات في التجريم والعقاب بين طلب الموظف العمومي الرشوة لنفسه أو لغيره واخذة العطية ومن ثم فلا مصلحة للمتهم من التحدى بأنه لم يطلب الرشوة لنفسه .

بلن رقم ١٦٠٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/١/٧ من ٩ ص ١١٧

٣٥٢ - فسر المتهم دفعة بقيام حالة الدفاع الشرعي على نهممة الجنحة - تطبيق الحكم المادة ٣٢ نقوبات وتوقيعه العقوبة الأشد وهي المقرر لجنابة الشروع في القتل - النفي على الحكم لعدم التعرض لحالة الدفاع الشرعي - انعدام المصلحة .

* متى كان المتهم قد تصر دفعه بقيام حالة الدفاع الشرعي من النفس على تهمة الجنحة التي نسبت اليه ، وكان الحكم قد طبق المادة ٣٢ مقوبات وأوتع عليه العقوبة الأشد وهي المقرر لجنابة الشروع في القتل ، فإنه لا جدوى له من التمسك بألم محكمة النقض بعدم تعرض الحكم لما دفع به من أنه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس ولم يرد عليه .

بلن رقم ١٥٧٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/١ من ٩ ص ١١٧

٣٥٣ - انعدام مصلحة الطاعن فيما يثيره بشأن التزوير في بعض الأوراق المتهم بتزويرها على اعتبار أنه مختص بتحريرها - أثبات الحكم في حقه تهمة تزوير أوراق أخرى تكفي لحمل العقوبة المحكوم بها عليه .

* لا جدوى مما يثيره المتهم بشأن التزوير في بعض الأوراق المتهم بتزويرها على اعتبار أنه غير مختص بتحريرها ما دام ثبتت في حقه تهمة تزوير أوراق أخرى تكفي لحمل العقوبة المحكوم بها عليه .

بلن رقم ١٦٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/١٦ من ٩ ص ١٦٢

٣٥٤ - اتفاق المتهمين على القتل العمد مع سبق الإصرار ووجود ثانيهما في مسرح الجريمة وقت ارتكابها - لا مصلحة للآخر في التمسك بأنه لم يضرب الجنى عليه إلا الضربة التي أصابت عصاه .

* إذا ثبت الحكم اتفاق المتهمين على القتل العمد مع سبق الإصرار

ووجود ثلثيهما في مسرح الجريمة وقت ارتكباها ، فانه لا جدوى لهذا الأخير مما يفرضه خاصا بأن الشاهدين ذكرنا انه لم يضرب المجنى عليه الا الضربة التي أصابت عصاه .

الطن رقم ١٣٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١١/٤ من ٩ ص ١٨٧٦

٢٥٥ - ادانة المتهم لتبديد وإشتراك في تزوير - تطبيق المادة ٢٢ عقوبات والحكم بعقوبة واحدة مقررّة لأى من الجريمتين - الطعن بعدم اطلاع المحكمة على المحررات المطعون فيها بالتزوير - انعدام المصلحة .

* لا جدوى للطاعن فيما ينصاه على المحكمة من عدم اطلاعها على المحررات المطعون فيها بالتزوير ، إذ أن الحكم للطعنون فيه قد دلّاه بتهمتي التبديد والإشتراك في التزوير ، والحد الأقصى لكل من الجريمتين واحد وهو الحبس لمدة ثلاث سنوات ، والمحكمة لم تحكم عليه الا بعقوبة واحدة تطبيقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات فلا مصلحة للطاعن إذن من طعنه .

الطن رقم ١٣٣٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٣٠ من ٩ ص ١١٤٨

٣٥٦ - نظرية العقوبة المبررة - لا مجال لتطبيقها اذا كان الحكم صائرا ببراءة المتهم عن تهمة مقول بارتباطها ارتباطا لا يقبل التجزئة بتهمة أخرى عقوبتها أشدّ دين بها لمتهم .

* لا محل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن لأن المتهم دين بالجريمة الثابتة « حيازة السلاح الناري ونخبرته بدون ترخيص » والعقوبة المقررة لها لأشدّ من عقوبة الجريمة الأولى « الشروع في قتل المجنى عليه » موضوع الطعن (والتي قضى ببراءة المتهم منها) - لا محل لذلك لأنه في حالة ثبوت قيام المسؤولية في حق المتهم عن الجريمة الأولى يقتضى الحال أن تتولى محكمة الموضوع بحث ما إذا كان وجود البندقية والخزنة في حيازة المتهم بغير ترخيص ، قبل نشوء الجريمة الأولى وقبل تفكيره في استخدامها في ارتكاب هذه الجريمة ، يتوافر به الارتباط الحتمى المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات لوحدة الغرض الجنائي في الجريمتين ولأنهما ترتبطان ببعضهما ارتباطا لا يتجزأ أو لا يتوافر ،

الطن رقم ١٧٦١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٦ من ١٠ ص ٨٢

٢٥٧ - مخالفة أحكام قانون الإجراءات بنسب سببه الدفاع الى تعديل
احدى التهمين المتسويتين الى التهم - معاقبته بالعقوبة المقررة للجريمة
الثانية الاشد التي دين بها أيضا - انتفاء المصلحة في الطعن .

* استمير الذي تجريه المحكمة في نفيهم من شروع في قتل الى
جنحة اصابة خطا ليس مجرد تغيير في وصف الاعمال المسندة الى المتهم
في امر الاحالة مما تبك محكة الجنائيات اجراءه بغير سبق تعديل في
التهمة عملا بنص المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية . وانما هو
تعديل في التهمة نفسها يشتمل على اسناد واقعة جديدة الى المتهم لم تكن
موجودة في امر الاحالة ، وهي واقعة اصابة الخطا التي قد يثير المتهم
جدلا في شأنها . مما كان يقتضى من المحكمة ان تلتفت الدفاع الى ذلك
التعديل . الا انه لا مصلحة للمتهم في التمسك بهذا الوجه من الطعن مادام
الحكم قد عاقبه على جريمتي اصابة الخطا والقتل الممد مع سبق الاصرار
وأنتصرده بمقو به واحده داخلته في حدود العقوبة المقررة للجريمة الثانية
الواجب معاقبته عليها . ولم يستند الحكم الى الواقعة الجديدة في تبسوت
التهمة التي دان المتهم بها .

طعن رقم ٢٠٢٥ لسنة ٢٨ في جلسة ١٦٥٩/٢/٢٢ س ١٠ من ١٢٤٠

٢٥٨ - انتفاء مصلحة التهم في التحدى بعدم توافر مبدأ الثبوت
باعتباره عند قيام مانع ادبي .

* تبين الماد ٤٠٢ من القانون المدني الاثبات بالبينة في حالة وجود
مانع ادبي يحول دون الحصول على دليل كتابي . وقيام هذا المانع او عدم
قيامه يدخل في نطاق الوقائع . فتقديره متروك لقاضي الموضوع تبعا لوقائع
كل دعوى وملابستها ، ومتى اقام قضاؤه بذلك - كما هو الحال في
الدعوى - على اسباب مؤدية اليه فلا تجوز المناقشة في ذلك امام محكمة
النقض : ولا مصلحة للمتهم بعد ذلك فيما يثيره حول عدم توافر مبدأ
الثبوت بالكتابة : لان في قيام المانع الادبي وحده ما يكفي لجواز الاثبات
بالبينة .

طعن رقم ٧٢٧ لسنة ٢٩ في جلسة ١٦٥٩/٦/٢٢ س ١٠ من ١٦٥١

٢٥٩ - العبرة في قيام المصلحة في الطعن هي بقيتها وقت صدور
الحكم المطعون فيه فلا يعتد بتعديلها بعد ذلك .

* يجب على تقبيه طلب الرد وقف الدعوى الاصليه الى ان يحكم
فيه مهتماً حسب لنص المادة ٣٣٢ من قانون المرافعات التي احوال عليها

قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٢٥٠ منه ، ويكون قضاء القاضي قبل ذلك باطلا لتعلقه بأصل من أصول المحاكمة تقرر لاعتبارات تقتضيه بالاطمينان الى توزيع العدالة ، ولا يفتنى عن ذلك كون طلب الرد قضى فيه استثنائيا بالرأى اذ العبرة في قيام المصلحة في الطعن هي بقيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه ، فلا يمتد بتعديلها بعد ذلك .

(طعن رقم ١٤٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٢ من ١٠ ص ٢٢٢)

٣٦٠ - لا جدوى من تليح في مدى انطباق منشور بنك التسليف في احتساب مقدار العجز اذا كان الحكم مد اثبت بأدلة منطقية ان اختلاس القمح المسلم الى المتهم بصفته لهينا لشئونة بنك التسليف وقع في اربعة لوات وعين صافي المقدار المختلس .

* اذا اثبت الحكم بأدلة منطقية ان اختلاس القمح المسلم للمتهم بصفته لهينا لشئونة بنك التسليف وقع في اربعة « لوات » وعين صافي المقدار المختلس ، في محل البحث في مدى انطباق المنشور رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٥١ الصادر من بنك التسليف - في احتساب مقدار العجز - يستوى في ذلك ان يكون هذا المنشور قد قصد من اصداره ضبط قواعد حساب الوزن بين الحكومة وبين البنك - كما قرر الحكم - او انه يتضمن قواعد عامة تسري في حق موظفي البنك ومستخفيهم ، كما يذهب اليهم .

(طعن رقم ٣٤١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢١ من ١٠ ص ١٧١)

٣٦١ - لا مصلحة للمتهم في اثارة ما قاله الحكم في جزئيات الدعوى المستقاة من الدلائل المادية للدعوى طلبا للصورة الصحيحة للحادث عند اعترافه بارتكابه والالتفات عن دفاعه من انه كان وقت حصوله يدافع عن نفسه .

* لا يجدى للمتهم اثارة ما قاله الحكم في جزئيات الدعوى ، ما دلم هو معترف اعترافا صريحا باعتدائه على الجنى عليها ، ولم تسليح المحاكمة فيها صورة من انه كان مدافعا عن نفسه ، ولأنه واضح من الحكم ان حديثه في هذه الجزئيات لم يخرج فيه عن الدلائل التي ارجعها الى الماديات الثابتة من المعينة ومن الظروف التي لا يستلزمها وتلتها ، ولم يكن معالجة الحكم لها الا انبعاثا منه في طلب الصورة الصحيحة لما حدث ،

(طعن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١١/١٧ من ١٠ ص ٨٦٦)

٣٦٢ — التمسك بعدم قبول دعوى الزنا — ادانة المتهم بها وبجريمة الاشتراك في تزوير المحرر الرسمى — تطبيق المادة ٢٢ عقوبات ومعاقبته من الثانية بوصفها الجريمة الأشد — لا مصلحة في الطعن .

* لا مصلحة للمتهم من التمسك بعدم قبول دعوى الزنا — يفرض عدم تقديم شكوى الجنى عليه فى شأنها — ما دامت المحكمة قد دانت به جريمة الاشتراك فى تزوير المحرر الرسمى وأوتعت عليه عقوبتها عملاً بالمادة ٢٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد .

يلعن رقم ١١١٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٣٥٩/١٢/٨ ، ص ١٠ من ١١٢

٣٦٣ — وجوب تنبيه الدفاع عند تعديل وصف التهمة من جريمة المادة ١/٢٤٢ ع الى جريمة المادة ١/٢٤١ ع — ادانة المتهم ومعاقبته بعقوبة تدخل فى نطاق المادة الاولى — انتفاء المصلحة فى الطعن .

* اذا كتبت الدعوى الجنائية قد رغمت على الطامن ومتهمين آخرين لحاكمتهم بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات — ونظرت الدعوى ودارت المرافعة فيها على هذا الأساس — ثم ركت المحكمة براءة المتهمين الآخرين لعدم ثبوت التهمة قبلهما وادانة الطامن على أساس انه ضرب المجنى عليه فأحدث به عدة اصلات اعجزته لحدادها عن اشغاله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوماً ، فانه كان يتعين على المحكمة ان توجه اليه فى الجلسة التهمة المكونة للجريمة التى رأت ان تعاقبه عليها وتبين له الفعل الذى تسنده اليه لينلئ يدفعه فى صدده — واذا هى لم تفعل فلتها تكون قد اخطأت — ولكن هذا الخطأ لا يقتضى نقض الحكم ما دامت العقوبة التى اوتعتها المحكمة — وهى الحبس مدة سنة واحدة — تدخل فى نطاق عقوبة الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١/٢٤٢ ع التى رغمت بها الدعوى — وذلك عملاً بالمادة ٤٣٣ من قانون الاجراءات وتكون مصلحة الطامن فى ذلك منتفية .

يلعن رقم ١٢٧٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٣٦٠/١/١٨ ، ص ١١ من ٦١

٣٦٤ — ثبوت سبق الإصرار فى القتل المهد يكفى لتوقيع عقوبة الاعدام بالنسبة للفاعل أو للشريك — انعدام المصلحة فى الطعن ببيان الحكم لاضافة ظرنى التردد والاقتران من غير تنبيه الدفاع .

* لا يلغى المتهمون فى طلب نقض الحكم — ان المحكمة اضافت من لثناء نفسها الى وصف التهمة ظرف التردد : او انها علمتهم بالمادة ٢٣٤

من قانون العقوبات في فقرتها الثانية باعتبار أن الجنيتين مقترنتان ببعضهما
برابطة الزمنية وأنها وقعتا تحت تأثير ثورة نفسية إجرامية واحدة —
ما دام أن ظرف سبق الإصرار التي رفعت به الدعوى — وأثبت الحكم
توافره — ولم يتناوله المتهمون بأي مطعن — يكفي لتوقيع عقوبة الإعدام
سواء بالنسبة إلى الفاعل الأصلي أو الشريك .

(لمن رقم ١٠٠٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/١٥ من ١١ ص ٢٢٢)

**٣٦٥ — انتفاء مصلحة المتهم في التمسك بعدم إعلانه إذا كان مآل
دعواه حتماً هو القضاء بعدم جواز سماعها .**

✽ إذا كان مآل دعوى المتهم حتماً هو القضاء بعدم جواز سماعها ،
فإن ما يثيره في شأن عدم إعلانه وما ينسب من خطأ إلى المحكمة في ذلك
لم يكن يغير من تلك النتيجة إذ أن المحكمة قد اتصلت بالدعوى بمسطور
الأمر بإحالتها إليها .

(لمن رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦ من ١١ ص ٢٨٠)

**٣٦٦ — توافر المصلحة في الطعن بالنسبة للنيابة العامة ولو كانت
المصلحة للمحكوم عليه .**

✽ من المقرر أن النيابة العامة — وهي تمثل المصالح العام وتسمى
في تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية — هي خصم علم
تختص بمركز قانوني خاص يجيز لها أن تطعن في الحكم — وإن لم يكن
لها كسلطة اتهام مصلحة خلصت في الطعن — بل كانت المصلحة هي
للمحكوم عليه من المتهمين ، ولما كانت مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون
الإجراءات في كل مراحل الدعوى الجنائية صحيحة وأن تبنى الأحكام فيها
على تطبيق قانوني صحيح خال مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطالان ،
وكان المتهم يرى من وراء دعواه أن تقضى له بحكمة الجنائيات ببطالان الحكم
— وهو أمر يتجاوز حدود سلطتها فضلاً عن مسلسلته بقوة الشيء المقضي —
فإن مصلحة النيابة في الطعن تكون قائمة بكل صفاتها ومميزاتها — ولو
أن الحكم قد قضى برفض الدعوى موضوعاً .

(لمن رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦ من ١١ ص ٢٨٠)

٣٦٧ - انعدام المصلحة في الطعن على الحكم الصادر بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى واحالتها الى المحكمة العسكرية المختصة ما دامت المحكمة العسكرية قد قضت ببراءة المتهمين وصودق على هذا الحكم من الحكم العسكري .

* صدور الحكم بعدم اختصاص المحكمة بالنظر في الدعوى واحالتها الى المحكمة العسكرية المختصة هو قضاء يخالف التاويل الصحيح للقانون من ان المحاكم العلية هي صاحبة اختصاص اصيل في نظر الجرائم التي تدخل المحاكم العسكرية سلطة الفصل فيها ، وما كان لها ان تتدخل عن ولايتها هذه وتتضي بعدم اختصاصها دون الفصل في موضوع الدعوى التي احيلت اليها من النيابة العامة قبل ان يصدر فيها حكم نهائي من المحكمة العسكرية ، الا ان محكمة النقض لا تستطيع ان تنقض الحكم لهذا الخطا طبقا لنص المادة ٢٥٥ من قانون الاجراءات الجنائية في فقرتها الثانية - ذلك بان تطبيق هذه الفقرة مشروط بتقيام مصلحة للمتهم ، ولما كان الثابت من الأوراق ان الدعوى فصل فيها من المحكمة العسكرية ببراءة المتهمين وقد صودق على هذا الحكم من الحكم العسكري ، فلا مصلحة في نقض الحكم ويصبح الطعن بذلك غير ذي موضوع .

طعن رقم ٢٤٠٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٣٦٠/٥/٢٠ من ١١ ص ٥٠٢

٣٦٨ - انتفاء المصلحة من الطعن بالنقض بدعوى قصور الحكم لأغفاله الرد على معارضة سابقة تنفي القول بأسراع اتهم ما دام الحكم قد استند الى خطأ اتهم يسره على يسار الطريق .

* لا تستلزم المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات ان يقع الخطأ الذي يتسبب عنه الاصلبة بجميع صوره التي اوردها ، بل يكفي لتحقيق الجريمة ان تتوازن صورة واحدة منها ، ولهذا لا جدوى للمتهم من الجألة بشأن وجود معارضة سابقة على تلك التي استند اليها الحكم ولم يثبت فيها اثر للفرأيل - مما ينفي القول بأنه كان يقود السيارة بسرعة - ما دام الحكم قد استند - الى جانب الأدلة التي أوردها الى أن المتهم قد أخطأ يسره على يسار الطريق ، ولم يكن محتاطا وهو ما يكفي وحده لاتالة الحكم .

طعن رقم ٤٨٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٣٦٠/٦/٢٨ من ١١ ص ٦٢٨

٣٦٩ - نقض - المصلحة في الطعن - لا جدوى من النعى على الحكم انه اعتبر المتهم غافلا لا شريكا .

* لا جدوى مما يشير الطاعن من جدل حول خطأ الحكم في اعتباره

فاعلا اصليا لا شريكا في جريمة السرقة التي دأته بها ما دامت عقوبة الحبس التي قضى بها عليه مقررة في القانون للاشتراك في الجريمة المذكورة .

(لمن رقم ٥٦١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٦١ ص ١٢ من ١٧٨٨)

٣٧٠ - نقض - المصلحة في الطعن - مثال لعدم توافر المصلحة .

* لا جدوى للطاعن مما يثيره من عدم توافر أركان جريمة التداخل في الوظيفة المنصوص عليها بالمادة ١٥٥ من قانون العقوبات ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أعمل في حقه المادة ٢/٢٢ من القانون المذكور وأوقع عليه عقوبة واحدة هي العقوبة الأشد المقررة لجريمة عرض الرشوة .

(لمن رقم ٢٩٤ لسنة ٢١ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٦١ ص ١٢ من ٨١٥)

٣٧١ - نقض - المصلحة في الطعن - لا جدوى من النعي بعدم توافر أركان الجريمة التي لم يحكم بعقوبتها .

* إذا كانت المحكمة قد دأنت الطاعن بجنائتي السرقة بلكراه وتعريض وسائل النقل العامة للخطر عمدا وتعطيل سريها وطبقت عليه المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوتعت عليه عقوبة داخلية في نطاق العقوبة المقررة لجناية السرقة باعتبارها الأثمد ، فلا جدوى له من النعي على الحكم في صدد توافر الجريمة الأخرى .

(لمن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٦١ ص ١٢ من ٨٠٧)

٣٧٢ - الطعن بالنقض من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها - عدم قبوله إلا فيما يتعلق بحقوقها المدنية .

* تنص المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شسآن حالات وإجراءات الطعن أبلم محكمة النقض على أنه لا يقبل الطعن من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها إلا فيما يتعلق بحقوقها المدنية . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنة (المسئولة عن الحقوق المدنية) من أن الحكم المطعون فيه لم يورد نص القانون الذي عاقب المتهم بموجبه لا يكون مقبولا لتعلق ذلك بالادعى الجنائية مما لا شأن للطاعنة به .

(لمن رقم ١٦٢٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢٢/١١/١٩٦٤ ص ١٥ من ٧٢٢)

٣٧٣ - انعدام مصلحة المتهم في الطعن بالنقض اذا اغفل الحكم الفصل في الدعوى الجنائية المقابلة ضده .

* المصلحة شرط لازم في كل طعن - فلذا انتفت لا يكون الطعن مقبولا . ولا مصلحة للمتهم فيها تثريه من اغفال الحكم الفصل في الدعوى الجنائية المقابلة ضده ، اذ ان مثل هذا الطعن يكون من المدمى بالحقوق الجنائية وحده .

(طعن رقم ٥٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٣٥٥/٥/١٧ من ١٦ ص ١٦٧)

٣٧٤ - الطعن في الاحكام الجنائية من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم - مثال .

* الاصل ان الطعن في الاحكام الجنائية من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم وتدخل المحامين منهم لا يكون الا بناء على ارافتهم الطعن في الحكم وريغتهم في السير فيه ، وما دام الطاعن لم يظهر رغبته شخصيا في الطعن في الحكم الصادر عليه الا بعد فوات الميعاد القانوني ، فانه لا يجدي فيه ارسال محليه برقية الى مدير وحدته المسجون بها في الجيش يطلب فيها التصريح للطاعن بالتقرير بالنقض في الحكم الصادر ضده ، ذلك لانه كان في وسع الطاعن ان يقرر بالطعن امام قلم الكسب او بالجيش في الميعاد القانوني ، ولم يدع هو او المدافع عنه انه حيل بينه وبين ذلك . ولا يحق له التمثل بتأخر ادارة السجن في دعوته لهذا الغرض .

(طعن رقم ١٧٩٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٣٦٨/١/٨ من ١٩ ص ١١٨)

٣٧٥ - نقض - انتفاء المصلحة في الطعن تحتم عدم قبوله .

* الاصل في القانون ان المصلحة هي مناط الطعن فلذا كان ما ينمائه للطاعن على الحكم المطعون فيه من خطأ في تطبيق القانون اذ وقع عليه التحد الاننى لمقوبة الجريمة التي داته بها مع انه كان يتعين مضاعفة العقوبة المقررة بها - وفقا للقانون المطبق - ما دام قد تحقق من جانبه وصف العوز ، فان ذلك مما ينتقى به مصلحته في النعمى على الحكم ويكون ما يثيره في هذا الصدد غير مقبول .

(طعن رقم ٢١٤٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٣٦٨/١/٨ من ١٩ ص ١٣٩)

٣٧٦ - المصلحة مناط تبول الطعن .

* من المقرر أن المصلحة مناط الطعن بحيث تقتضي لا يكون الطعن مقبولا .

(طعن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٦/٢/١٧ من ٢٠ ص ٢٧١)

٣٧٧ - الأصل أن الصفة هي مناط الحق في الطعن - أثر ذلك .

* الأصل أن الصفة هي مناط الحق في الطعن ، وليس للخصم صفة في التحدث إلا فيما يتصل بشخصه في خصوص ما حكم عليه به مما له مصلحة فيه . وإذا كان ذلك ، وكان اغفال الحكم المطعون فيه فكر اسم المسؤول عن الحقوق المدنية وصفته بفرض وقوعه أنها يتصل بغيره من الخصوم ، فلا صفة له في التحدث عنه ولا مصلحة لتعلق الأمر بمسئولية غيره من لا يضار بمسألته .

(طعن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٦/٢/١٧ من ٢٠ ص ٨١٧)

٣٧٨ - مصلحة النيابة العامة في الطعن في الأحكام بطريق النقض - مناطها ؟

* من المقرر أن الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل وتقتض بمركز قانوني خلص إذ تهمل المصالح العامة وتسمى في تحقيق موجبات القانون ، ومن ثم فلها أن تطعن بطريق النقض في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة للمحكوم عليه وطالما أنه لا يبنى على طعنها - في حالة عدم استئنافها لحكم محكمة أول درجة - سوى مركز المتهم .

(طعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤ من ٢٢ ص ٣٧٧)

٣٧٩ - المصلحة مناط الطعن - مثال .

* المصلحة مناط الطعن . ولما كانت محكمة النقض قد انتهت في الطعن المرفوع من الطاعن في أمر التصحيح إلى عدم جواز هذا الطعن لأن المحكمة التي أجرت التصحيح لم تتجاوز حدود اختصاصها عند إصدارها الأمر المذكور ، فإنه لا جدوى للطاعن مما يثيره حول الأحكام الصادرة في استئناف أمر التصحيح والتي انتهت إلى عدم جواز استئناف هذا الأمر ،

(طعن رقم ١١٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٦/١١/١ من ٢١ ص ١٠٣٠)

٢٨٠ - نقض الحكم بالنسبة للمتهم الطاعن - وجوب نقضه بالنسبة للمسئول المدني معه - ولو لم يكن قد طعن فيه - أساس ذلك ؟

* ان نقض الحكم بالنسبة الى المتهم الطاعن ، يقتضى نقضه بالنسبة الى المسئول عن الحقوق المدنية معه ، الذى لم يطعن فيه ، وذلك لوحدة المصلحة ولصن سير العدالة .

(طعن رقم ٢٠٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٥/١ من ٢٢ ص ٣٦٦)

٢٨١ - لا صفة للطاعن في التحدث عن خطأ الحكم في قضائه ببراءة المتهم آخر - قصر حق الطعن في هذه الحالة على التليئة وحدها .

* من المقرر ان لا صفة للطاعن في التحدث عن خطأ الحكم - على فرض حصوله - في قضائه ببراءة المتهم الآخر بل ذلك للتليئة العامة وحدها ما دام الحكم قد برىء من عيوب التسبب فيها قضى به من ادانته .

(طعن رقم ١٠١٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/١٢ من ٢٢ ص ١٧٤)

٢٨٢ - وجوب ان يبنى الطعن بالنقض على مصلحة الطاعن .

* اذا كتلت العقوبة الموقعة على الطاعن وهي الحبس ستة اشهر داخلية في حدود العقوبة المقررة لجريمة الضرب البسيط المنطبقة على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات فانه لا يكون هناك من مصلحة للطاعن فيها. اثاره من جدوى حول حقيقة التهمة المدونة اليه وكونها مجرد ضرب بسيط على نوجب حكم تلك المادة .

(طعن رقم ٤١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/١٠ من ٢٥ ص ١١٠٢)

٢٨٣ - انتفاء مصلحة الطاعن في التمسك ببطالان اجراءات تفتيشه بالمستشفى - ما دام لم يكن للبخدر المستخرج من جسمه اثر في وصف التهمة التي دين بها وما دام الحكم قد اثبت مسئوليته كذلك عن جلب المخدر المضبوط في حقيقته .

* لا مصلحة للطاعن في التمسك ببطالان اجراءات التفتيش الذي تم في المستشفى لانه لم يكن لاهراز المخدر المستخرج فيه اثر في وصف التهمة التي دين بها الطاعن ويبقى الوصف سليما حتى مع التسليم بانه لم يكن محرزا له لما اثبتته الحكم من مسئولية الطاعن عن جلب المخدر المضبوط في حقيقته .

(طعن رقم ١٢٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢٥ من ٢٥ ص ١١٩٥)

٣٨٤ - المصلحة الشخصية - شرط قبول وجه الطعن - مثال .

* الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم ، إلا ما كان متصلاً بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من بطلان إجراءات المحاكمة لعدم اشعار المسئول عن الحقوق المعنية لا يكون مقبولاً .

طعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٢ من ٢٥ ص ٢٩٢

٣٨٥ - طعن - مصلحة نظرية - لا تكفي لقبول الطعن .

* متى كان الحكم المطعون فيه قد دان المَطْعُون ضده بجرائم مفادته أراضي الجمهورية دون أن يكون حاصلًا على إذن خاص - ودون أن يكون حاملًا لجواز سفر قانوني - وأنه اجتاز الحدود المصرية الليبية خارج نطاق بوابة السلوم - المعلق عليها طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٨ وقرار وزير الداخلية المنفذ له ، والأمر العسكري رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ مطروح بشأن مكافحة التسلسل - وكلفت الجريمة الثلاثة ، طبقاً للمادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ مطروح ، هي ذات العقوبة الأشد التي قضى بالحكم بالعقوبة المقررة لها عملاً بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات نظراً لوقوع هذه الجرائم لغرض واحد وارتباطها ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة على ما أثبتته الحكم الابتدائي الذي أحال إلى أسبيله - في الإدانة - الحكم المطعون فيه - فإنه لا تعدوا ثمة حاجة إلى الخوض في بحث أثر صدور قرار وزير الداخلية رقم ٨٦٤ - المنشور في ٩ مايو سنة ١٩٧٤ بالمعد رقم ١٠٣ من الوقائع - بإلغاء الحصول على تأشيرة عند المغادرة بالنسبة إلى المواطنين والأجانب - على الفعل موضوع الجريمة .

طعن رقم ١٧١٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/١/٥ من ٢٦ ص ١١٠

٣٨٦ - المصلحة في الطعن - مناهضة .

* الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلاً منها بشخص الطاعن - لما كان ذلك ، وما كان ما ينمى الطاعن على الحكم ، ثم شأن قضائه بعقوبة أشد من المقررة قانوناً على المتهم التقي لا يتصل بشخصه ولا مصلحة له فيه بل هو يختص بالحكم عليه الآخر وخذه الذي لم يطعن على الحكم فلا يقبل من الطاعن ما يثيره في هذا الصدد .

طعن رقم ١٨٥٤ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٢ من ٢٦ ص ١٩٤

٣٨٧ - نقض - قبول وجه الطعن - رهن باتصاله بشخص الطاعن

وتوافر مصلحة له فيه .

* لا يتبل من لوجه الطعن على الحكم - بحسب الأصل - إلا ما كان منها متصلاً بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه ، ومن ثم فإنه يكون غير مقبول ما يثيره الطاعن بشأن رقم المادة التي أنزل الحكم المطعون فيها بموجبها العقاب على المحكوم عليه الآخر الذي لم يطعن في الحكم .

(لمن رقم ١١٠٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٣٠ من ٢٨ ص ١١٥٩)

٣٨٨ - طعن - نيابة عامة - حكم باطل .

* لما كانت مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون الإجراءات في كل مراحل الدعوى صحيحة وأن تنبئ الأحكام فيها على تطبيق قانون صحيح خالٍ مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطالان فإن مصلحة النيابة العامة في هذا الطعن تكون قائمة ولو أن الحكم قد قضى بمعاقبة المظنون ضده .

(لمن رقم ١١١٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/١٤ من ٢٨ ص ١٢٦١)

٣٨٩ - المصلحة في الطعن - المسئول عن الحقوق المدنية .

* لما كتبت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض التبادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ إذ أجازت لكل من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها - فيما يتعلق بالحقوق المدنية - الطعن أمام محكمة النقض في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والجنح في الأحوال المنصوص عليها فيها ، فقد انماقت أن مناط الحق في ذلك الطعن هو أن يكون الطاعن طرفاً في الحكم النهائي الصادر من آخر درجة وأن يكون هذا الحكم قد أضر به ، فإذا تطف هذا الشرط - كما لو قبل الطاعن الحكم الصادر ضده من محكمة أول درجة أو فوت على نفسه استئنافه في ميعاده ، ولم يختصم أمام محكمة ثاني درجة فلم تقض ضده بشيء ما - فإن طعنه في الحكم الصادر منها بطريق النقض يكون غير جائز ، لما كان ذلك ، وكان الثابت مما تقدم بيانه أن المسئولة عن الحقوق المدنية لم تستأنف الحكم الابتدائي التافى بالزامها مع الطاعن الأول بالتضامن بالتعويض وإنما استأنف الطاعن الأول وحده الحكم الصادر في معارضته فلم تتصل المحكمة الاستئنافية بغير استئنافه ، وهو ليس خصماً للمسئولة عن الحقوق المدنية بل هو محكوم عليه معها بالتضامن بذلك التعويض ، وخصمه - في الدعوى الجنائية - هي النيابة العامة ، وفي الدعوى المدنية هو المدعى بالحقوق المدنية - دون سواء - وبالتالي فلم تكن المسئولة عن الحقوق المدنية مختصة البتة أمام محكمة ثاني

- درجة ، ومن ثم لم يلزمها حكمها المطعون فيه بشيء اذ اقتصر قضاؤه على تأييد الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر ضد الطاعن الأول بتأييد الحكم المستأنف القاضي بعدم قبول معارضته في الحكم الابتدائي ، فانه يتعين - والحال هذه - القضاء بعدم جواز الطعن المقدم من المستنولة عن الحقوق المدنية ومصادرة الكفالة والزامها المصاريف .

لمن رقم ١٠٢٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٢٦ من ٢٩ من ١١٧٥

٣٩٠ - الطعن بطريق النقض في المواد الجنائية حق شخصي لمن صدر الحكم ضده يمارسه او لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته .

* من المقرر أن الطعن بطريق النقض في المواد الجنائية حق شخصي لمن صدر الحكم ضده ، يمارسه او لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته ، وليس لغيره أن ينوب عنه في مباشرته الا اذا كان موكلا منه توكيلا يخوله ذلك الحق . ولما كان المحامي قد قرر بالطعن بطريق النقض بمثابته نائباً عن المحكوم عليهما ، بيد أن التوكيلين اللذين قرر بالطعن بمقتضاها لم يقدموا للتثبيت من صفة المقرر ، فان هذا الطعن يكون قد قرر به من غير ذي صفة ، ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبوله شكلاً .

لمن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/٤ من ٣٠ من ١١٨١

٣٩١ - لا يقبل من اوجه الطعن على الحكم الا ما كان متصلاً منها بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه .

* الأصل انه لا يقبل من اوجه الطعن على الحكم الا ما كان متصلاً منها بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في شأن اثبات الحكم - دون سند من واقع - حضور المدعى بالحق المدني في جلسة المعارضة الاستثنائية وطلبه تأييد الحكم المعارض فيه ، لا يكون مقبولاً .

لمن رقم ١٥٠٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/٧ من ٣٠ من ١٢١

٣٩٢ - الطعن بالنقض - حق شخصي - يمارسه .

* من المقرر أن الطعن بالنقض حق شخصي لمن صدر الحكم ضده يمارسه او لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد أن ينوب عنه في مباشرة هذا الحق الا بائنه او بأذن من أحد والديه او من له الولاية عليه او المسئول عنه متى كان حدثاً وذلك طبقاً للمادة ٣٩ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث .

لمن رقم ١٠١٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١١/٢٦ من ٣٠ من ١٨٢٢

الفصل الرابع

مسائل الطعن

الفرع الأول — مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه أو تأويله

١ — ما يعد كذلك

٣٩٣ — الممول عليه القول بوجود خطأ في تطبيق القانون إنما هو بالوقائع التي يثبتها قاضي الموضوع في حكمه لا بالوقائع التي ترد على السنة الخصوم .

* ان الممول عليه القول بوجود خطأ في تطبيق القانون إنما هو الوقائع التي يثبتها قاضي الموضوع في حكمه لا الوقائع التي ترد على السنة الخصوم أو المدانين عنهم أو الشهود في التحقيقات وبحاضر الجلسات إذ هذه الوقائع الأخيرة ليست سوى مجرد دعاوى لما تمحص ولم يعتبرها القانون عنواناً للحقيقة .

(لمن رقم ٢٤٠٦ لسنة ٢ في جلسة ١٩٣٢/١٠/٣١)

٣٩٤ — خلو الحكم من الأساليب .

* نقض الحكم لعيب جوهري فيه يعيد الدعوى إلى حالتها الأولى فإذا كلفت المحكمة الاستئنافية التي أعيدت إليها القضية للحكم فيها من جديد تنفيذاً لحكم محكمة النقض قد قصرت بحثها على المسألة التي كانت أثرت لدى محكمة النقض ضد الحكم المطعون فيه وكلفت سبباً في نقضه وقضت في موضوع التهمة بالادانة ولم تسبب قضاءها هذا فإن حكمها يقع باطلاً لخلوه من الأساليب .

(لمن رقم ١٦٢٩ لسنة ٤ في جلسة ١٩٣٤/١٢/١٠)

٣٩٥ — عدم الالتفات لوجه الطعن المنصب على ركن من أركان الجريمة

حتى أتهدم الآخر .

* إذا كانت الجريمة تقوم على ركتين وأتهدم أحدهما فلا يلتفت لوجه الطعن المنصب على ركنها الآخر . فإذا اتهم شخص بأنه هذ آخر للحصول

على مال ، وثبت أن المال الذي حصل عليه هو من حقه فقد انتمت جريمة التهديد ، ولم يبق محل لأبحث في صحة ما أثبته الحكم من أن المتهم استعمل طرقا غير مشروعة للغرض الذي رمى إليه .

(لمن رقم ٢٣٥ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٢٨/٣/١٤)

٣٩٦ - الخطأ في الوصف القانوني عند استعمال الرافعة لا تأثير له على سلامة الحكم إلا إذا كانت المحكمة لم تستطيع بسبب هذا الخطأ النزول بالمعقوبة أكثر مما نزلت إليه .

✽ أن تقدير ظروف الرافعة وموجباتها مناطة الواقعة الجنائية في ذاتها بغض النظر عن وصفها القانوني ، فالخطأ في الوصف لا يكون له تأثير على سلامة الحكم إلا إذا كانت المحكمة - بسبب هذا الخطأ - لم تستطع أن تنزل بالمعقوبة إلى أكثر مما نزلت ، الأمر الذي لا يصح القول به إلا إذا كانت أوقعت أدنى عقوبة يسمح بها القانون على أساس الوصف الخاطئ .

(لمن رقم ١٩١٨ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٢٢/١٢/١٤)

٣٩٧ - ظن المحكمة خطأ أنها عاملت المتهم بالرافعة بالمادة ١٧ ع لا يكسبه حقا في تخفيض العقوبة .

✽ إذا كانت المحكمة قد ظنت خطأ أنها عاملت المتهم بالرافعة حسبها تخوله لها المادة ١٧ من قانون العقوبات فإن هذا الخطأ لا يكسب الطاعنين حقا في تخفيض العقوبة أعلا لهذه المادة وفي حدود التطبيق الصحيح للقانون متى كانت أسباب الحكم ليس فيها ما يدل على أن المحكمة كانت لا تزال في حرج من النزول بالمعقوبة عن القدر الذي قضت به على كل من المتهمين وتكون العقوبة المقررة بها هي التي رأتها مناسبة للواقعة وهي حرة من أي قيد .

(لمن رقم ٢٥٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/٥/٢٥)

٣٩٨ - التصور في التسبب له الصادرة على أوجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .

✽ التصور في التسبب له الصادرة على وجوه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون ، فلا تملك محكمة النقض إزاء قبوله التعرض إسـا

انساقى اليه الحكم من تقارير قانونية خاطئة وهو بسبيل رده على ما تمسك به المتهم من دقوع قانونية .

(لمن رقم ١٩٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٢ ص ١٠ ص ٢٢٤)

٣٩٩ - احترام المرأة الدعارة - اتهامها بالتشرد - دفعهما بوجود وسيلة أخرى مشروعة للتعيش - التفتت المحكمة عن تحقيق ذلك - خطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله .

* المستند من نص المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أن المرأة تعاقب بجريمة التشرد اذا اتخذت الجريمة مرتزقتها الوحيد ، فإذا ما ثبت أن لها وسيلة أخرى مشروعة تكفى للتعيش فلا تعتبر متشردة ، وإنما تعاقب بمقوية الجريمة التى قارفتها واذاً فإذا كانت المحكمة قد اعتبرت المتهمه فى حالة تشرد ودانته بهذه الجريمة لمجرد احترامها الدماره دون بحث لما قالت به من وجود وسيلة أخرى مشروعة للتعيش فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون وفى تأويله وتكون بهذا الخطأ حجت نفسها من نظر الدعوى وتحقيق دفاع المتهمه .

(لمن رقم ١٩٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/٩ ص ٧ ص ١١)

٤٠٠ - مواد مخدرة - العقوبة المنصوص عاها فى المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ مجال تطبيقها - انتهاء المحكمة الى أن الاحراز كان بقصد التعاطى - عدم تأسيس ذلك على ما ثبت من عناصر الدعوى - الاكتفاء فى ذلك بنفي قصد الاتجار - خطأ فى تطبيق القانون .

* لوجب القانون توقيع العقوبة المخلطة المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ على مطلق لحرار أو حيازة المخدر ما لم يثبت المتهم أنه احرز المخدر للتعاطى أو للاستعمال الشخصى او ثبت ذلك القصد الخاص للمحكمة من العناصر المطروحة أمامها . وإن فإذا كان الحكم لم يؤسس ما انتهى اليه من أن الاحراز كان بقصد التعاطى على أن ذلك ثبت له من عناصر الدعوى بل اقتصر على نفي قصد الاتجار مع أن هذا القصد ليس ركناً من أركان الجريمة التى تتحقق بمجرد الاحراز ، فإن الحكم يكون مشوباً بالخطأ فى تطبيق القانون وبالقصور فى الاستدلال بما يستوجب نقضه .

(لمن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/١٩ ص ٧ ص ١٣٧)

٤٠١ - تطبيق المحكمة للمادة ١٧ من قانون العقوبات في جريمة
أحرار السلاح المعاقب عليها قانونا بالسجن - نزولها بمقوية الحبس الى
اسبوع - خطأ في تطبيق القانون .

* متى كانت عقوبة جريمة أحرار السلاح بدون ترخيص التي ادين
بها المتهم هي السجن طبقا للفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٦٤
سنة ١٩٥٤ وكانت المحكمة الاستئنافية قد طبقت المادة ١٧ من قانون
العقوبات ونزلت بمقوية الحبس الى اسبوع واحد - فانها تكون قد
جاوزت الحد الأدنى المقرر قانونا بهذه المادة والتي لا تجيز ان تنقص عقوبة
الحبس عن ثلاثة شهور ، مما يتعين معه نقض الحكم وتصحيحه بما يطابق
القانون .

(لمن رقم ٧٣٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٦٥٦/١٠/٢ س ٧ ص ١٦٦)

٤٠٢ - المقصود بحالة الخطأ في القانون المنصوص عليها في
الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ أ.ج - اغفال الحكم الابتدائي الإشارة لنص
القانون الذي حكم به عليه - قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم جواز
الاستئناف - خطأ في تطبيق القانون .

* لم يقصد الشارع من نص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون
الإجراءات الجنائية ان يكون الاستئناف مقصورا فقط على الحالة الأولى من
حالات الطعن بطريق النقض المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة
٤٣٠ من ذلك القانون وانما قصد الخطأ في تطبيق نصوص القانون بمعناه
الواسع بحيث يشمل الحالات الثلاث المشار اليها في تلك المادة . فلذا
كان ما يتعاه المتهم على الحكم المستأنف هو بطلانه لعدم اشراكه لنص
القانون الذي حكم به عليه فان الحكم المطعون فيه الذي قضى بعدم جواز
استئنافه يكون قد لُغيا في القانون .

(لمن رقم ٨١٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٦٥٦/١٠/٢٢ س ٧ ص ١١٠٦)

٤٠٣ - إلغاء الحكم المستأنف وإعادة للقضية الى محكمة اول درجة
بدعوى انها لم تسمع دفاع المتهم - خطأ في تطبيق القانون .

* اذا كتبت المحكمة الاستئنافية قد قضت بإلغاء الحكم المستأنف
وإعادة الأوراق لمحكمة اول درجة لتظر معارضة المتهم ولست تقصدها
على ان محكمة اول درجة حكمت في الدعوى دون أن تسمع دفاع المتهم

فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ذلك أن إعادة القضية لمحكمة أول درجة غير جائز إلا في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرة الثانية من المادة ١١٩ من قانون الإجراءات الجنائية ومن ثم يتعين نقض الحكم .
(لمن رقم ٩٠٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١١/١٢ ص ٧ من ١١٤٤)

٤٠٤ - اختلاس - المادة ١١٨ عقوبات - اغفال الحكم بالاعزل - خطأ في تطبيق القانون .

* متى قضت المحكمة على المتهم بالاختلاس بمقوبة السجن وتفرغ منه مبلغا يساوي ما اختلسه واغفلت الحكم بالاعزل فإن قضاءها يكون مخالفا لنص المادة ١١٨ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ الذي ربط الحد الأدنى للغرامة بخمسة أضعاف جنیه كما أوجب الحكم بالاعزل .
(لمن رقم ١٠٥٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١١/٢٧ ص ٧ من ١١٢٠٣)

٤٠٥ - مواد مخدرة - الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها - المادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ - خطأ في تطبيق القانون .

* إن المادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها - تنص على أنه لا يجوز الحكم بوقف التنفيذ إن يحكم عليه بمقوبة الجنحة في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون - ومن ثم فإن الحكم إذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها يكون قد أخطأ في القانون .
(لمن رقم ٩٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٥ ص ٨ من ١٢٢٢)

٤٠٦ - تشدد واشتباه - تعدد الجرائم - تطبيق المادة ٣٢ ع على جريمة الاشتباه أو المود إليه مع الجريمة الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه - خطأ في تطبيق القانون وتأويله .

* استقر قضاء هذه المحكمة على أن حالة الاشتباه أو المود لتلك الحالة تستوجب دائما توقيع جزائها مع جزاء الجريمة الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه ، يستوى في ذلك أن تقام عليه الدعوى الجنائية عن الجريمتين معاً أو عن كل جريمة منهما على حدة ، ولا وجه لتطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات في هذه الحالة .
(لمن رقم ٩٣٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٧/٤ ص ٨ من ١١٦٩)

٤٠٧ - الحكم بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة - خطأ في تطبيق القانون .

✽ ان المصادرة عقوبة لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة الواردة في المادة ٣٠ من قانون العقوبات الا اذا كان الشيء قد سبق ضبطه ، ومتى كان ذلك مقروا وكان القول بوقف تنفيذ المصادرة يقتضي حتما القول برد الشيء المضبوط بناء على الامر بوقف التنفيذ ثم طلبه واعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ في المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه ، وهذا ما لا يمكن التسليم به لو تصور اجازته ، ومن ثم يكون القضاء بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة قضاء مخالفا للقانون .

(لمن رقم ١١٨ لسنة ١٧ ق جلسة ١٨/١١/١٩٥٧ س ٨ م ٨١٧)

٤٠٨ - احالة غرفة الاتهام الجنائية المقترنة بظروف مخففة لا يجوز معها النزول عن حد السجن الى محكمة الجنب - مخالفة القانون .

✽ لا يجوز عملا بالمادتين ١٥٨ و ١٧٩ من قانون الاجراءات الجنائية ان يصدر من غرفة الاتهام امر باحالة الدعوى الى المحكمة الجزئية الا اذا رأت ان الجنائية قد اقترنت بلحد الاعذار القانونية او بظروف مخففة من شأنها تخفيض العقوبة الى حدود الجنب ، فلذا كانت عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة المقررة للجنائية المنسوبة للمتهم لا يمكن النزول بها تطبيقا لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات عن حد السجن اذا اقترنت الواقعة بظروف مخففة فان الامر اذ قضى باحالة الدعوى الى محكمة الجنب للفعل فيها على اساس عقوبة الجنحة يكون قد خالف القانون .

(لمن رقم ١٨١٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٨/٢/١٣٥٨ س ٩ م ٣١٥)

٤٠٩ - خطف - م ١/٢٨٨ عقوبات - معاقبة المتهم بالاشغال الشاقة بدلا من السجن - خطأ في تطبيق القانون .

✽ ان قضاء المحكمة بمعاقبة المتهمين بجريمة الخطف بالاشغال الشاقة تطبيقا للفقرة الاولى من المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات يتعوى على خطأ في تطبيق القانون لا على مجرد خطأ مادي في الحكم بالمعنى المقصود بالمادة ٣٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية فلا تلك المحكمة تصديده او تصحيحه لنزول ولايتها في الدعوى بامدار الحكم فيها ، ولا يسوغ قاتونا تدارك هذا الخطأ الا عن طريق الطعن في الحكم بطريق النقض .

(لمن رقم ٢١٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/١١ س ٩ م ٥٥٠)

٤١٠ - احراز سلاح بقصد ارتكاب جريمة قتل - وقوع الجريمة
الآخرة - قيام الارتباط بين الجريمتين - عدم اعمال المحكمة حكم المادة
٣٢ عقوبات واعتبارها جريمة واحدة - خطأ في تطبيق القانون .

* ان تقدير توفر الشروط المقررة في المادة ٣٢ من قانون العقوبات
او عدم توفرها هو من شأن محكمة الموضوع وحدها ، الا انه متى كانت
وتائع الدعوى كما اثبتتها الحكم توجب تطبيق المادة المذكورة عملا بنصها
فان عدم تطبيقها يكون من الأخطاء التي تقتضي تدخل محكمة النقض لتطبيق
القانون على وجهه الصحيح ، فاذا كان الثابت من عبارة الحكم أن المتهم
أحراز السلاح بقصد ارتكاب جريمة القتل فان الارتباط بين الجريمتين يكون
قائما مما يقتضي اعتبارهما جريمة واحدة عملا بالمادة ٣٢/٢ من قانون
العقوبات .

بلن رقم ١٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٥٨/٥/٢٢ س ٩ ص ١٥٩٠

٤١١ - اقترام المحكمة الحد الأدنى للعقوبة المقررة لجناية احراز
السلاح مع قيام الظرف المشدد دون تمحيص توافر هذا الظرف - خطأ في
القانون .

* اذا كان الواضح من الحكم أن المحكمة مع استعمال الرافعة عملا
بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد التزمت الحد الأدنى المقرر لجناية احراز
السلاح مع قيام الظرف المشدد ، وهو ما يشعر بانها انما وقفت عند حد
التخفيف الذي وقفت عنده ولم تستطع النزول الى ادنى مما نزلت مقيدة
بهذا الحد الأدنى الأمر الذي يحتل معه انها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت
به لولا هذا القيد القانوني ، فان تقدير العقوبة بالقدر الذي قضت به
المحكمة ودون تمحيص توافر الظرف المشدد للجريمة لا يكون سليما من
ناحية القانون .

بلن رقم ١٠٤٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٥٨/١٠/٢٠ س ٩ ص ٨١٢

٤١٢ - جريمة عدم تخفيف المتهم من سبب مركبة ذات المحرك حال
سبورها في مكان حرج وعدم وقوفه بها تلقائيا من اخطار الاصطدام -
الحكم ببراءة المتهم استنادا الى أن القانون الجنائي لا يعرف جريمة اتسلاف
المقول باهمال - خطأ في القانون .

* اذا كانت التهمة الموجهة الى المتهم هي انه « وهو قائد مركبة ذات
محرك لم يخفف من سبورها في مكان حرج ولم يقف عند الاقتضاء تلقائيا من

أخطار الاصطدام ، فأصطدم بالاصندل الملوك لأخر وأحدث به التفتيت
المبينة بالمحضر « فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بالبراءة أسستنادا الى
القول بان « القانون الجنائي لا يعرف جريمة ائتلاف المتقول باهمال » يكون
قد اغفل الواقعة المؤتممة بمقتضى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٤١ الفاصل
بالملاحه الداخلية وقرار وزير المواصلات فى ١٢ من يونيه سنة ١٩٤١
تنفيذا له مكتفيا بالنظر الى الائتلاف الذى لم يكن فى حقيقة الامر موضوع
الانتهام ، بل كان مجرد اثر من آثاره أثير اليه فى الوصف ومن ثم فان
الحكم يكون قد خالف القانون .

(لمن رقم ١٧٢١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٢ من ١ ص ١٠٢١)

٤١٣ - - - - - حجز ادارى - - - - - انقضاء السنة اشهر المحددة بالمادة ٢٠ من
القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ : اعتبار الحجز كل لم يكن - ادانة المتهم عن
تبييد المحجوزات - خطأ فى القانون .

* جرى نص المادة ٢٠ من قانون الحجز الادارى رقم ٣٠٨ لسنة
١٩٥٥ على اعتبار الحجز كان لم يكن اذا لم يتم البيع خلال ستة اشهر من
تاريخ توقيعه - فلذا كان الثابت من الأوراق ان اليوم الذى حدد البيع كان
بعد صدور القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وبعد انقضاء الفترة المحددة بالمادة ٢٠
منه مما يجعل الحجز الذى توقع كان لم يكن ، فان الحكم المطعون فيه اذ
قضى بادانة المتهم عن جريمة التبييد يكون مخطئا فى القانون لعدم قياس
هذه الجريمة قانونا بسبب تخلف أركانها ، مما يتعين معه نقضه والقضاء
ببراءة المتهم .

(لمن رقم ١٨٠٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٤/١٤ من ١٠ ص ٤٢٧)

٤١٤ - - - - - انتهاء الحكم الى اعتبار الواقعة شروعا فى جنحة قبض غير
معتقب عليه بعد استبعاد الظروف المشددة بدعوى ان التعطيل البنى لم يكن
على درجة من الخطورة - على الرغم من ان مدينت الحكم تؤدي الى
تواتر جنحة القبض بدون امر الجهات المختصة بخصوص عليها فى المادة
٢٨٠ ع - خطأ فى القانون .

* الاصل ان المحكمة لا تتعبد بالوصف القانونى الذى تنسبفه النيابة

العامة على الفعل المسند إلى المتهم ، بل هي مكلفة بتحقيق الواقعة المطروحة ، ما بها بجميع كيونها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً دون حاجة إلى أن تلت نظر الدفاع إلى ذلك ما دام أن الواقعة المادية التي اتخذتها المحكمة أساساً للتغيير الذي أدخلته على الوصف القانوني المعطى لها من النيابة العامة هي بذاتها الواقعة المبينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون أن تضيف إليها شيئاً ، بل نزلت بها من جنالية إلى جنحة بعد استئزال الظرف المشدد المخلط للعقوبة — فإذا كانت الواقعة أن المتهمين اتها بجنابة الشروع في القبض على المجنى عليه بدون وجه حق المصحوب بتعذبات بدنية ، وكانت الواقعة كما أوردها الحكم في مدوناته وكما دارت عليها المحاكمة تتولأر بها أركان جنحة القبض على الأشخاص بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفي غير الأحوال التي تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض على ذوي الشبهة — وهي الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٢٨٠ من قانون العقوبات — فإن الحكم اذ انتقص من الواقعة الظرف المشدد المستند من التعليلات البدنية — بدموى أنها لم تكن على درجة من الخطورة لتكوين ذلك الظرف وتغليظ العقوبة — وخلص إلى اعتبار الواقعة شروماً في جنحة قبض غير معاقب عليها طبقاً للمادة ٤٧ من قانون العقوبات لعدم النص على عقاب الشروع فيها يكون مخطئاً في القانون بما يقتضى تصحيحه .

(لمن رقم ٢١٢ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٥٩/٤/٢٧ من ١٠ ص ١٨٢)

٤١٥ — سرقة موظف عمومي التيلار الكهربائي الذي تنتجه وتوزعه إدارة الكهرباء والفاز — جنابة بالمادة ١١٣ عقوبت — اعتبار الواقعة جنحة — خطأ في القانون .

* إذا كان الثابت من الأوراق أن المتهم موظف عمومي بصلاح الصيغة ، وأن السرقة وقعت على مال مملوك للدولة — وهو التيلار الكهربائي الذي تنتجه وتوزعه إدارة الكهرباء والفاز — وكانت التيسلة العامة قد استأنفت الحكم الغيالي الابتدائي بإدائته والحكم الصادر في المعارضة ببرأته من التهمة المسندة به ، فإن القضاء من المحكمة الاستئنافية باعتبار الواقعة جنحة ومعاقبة المتهم على هذا الأسس يعد خطأ في القانون

يستوجب نقض الحكم مع إحالة الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية لتعبيد نظرها مستهدية بالتواعد المتصوص عليها في المادتين ٤١٤ ، ٤١٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، على اعتبار أن الواقعة جنسية تطبق عليها المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٣ .

(لمن رقم ٥٨١ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٥٩/٦/٢ من ١٠ ص ٦١٦)

٤١٦ - المادة ٢١ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن الحال الصناعية والتجارية - سريتها على الأحكام التي تصدر من درجتى التقاضى - قضاء المحكمة الاستئنافية بقبول المعارضة - خطأ في القانون .

✽ يبين من الاطلاع على المادة ٢١ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ - بشأن الحال الصناعية والتجارية ، وعلى المذكرة الايضاحية المرافقة لهذا القانون ان الشارع قد تعلق مراده باغلاق سبيل المعارضة بالنسبة الى الاحكام التي تصدر في الجرائم التي تقع بالخلفه لاحكام هذا القانون ، او القرارات المنفذة له منعا من اطالة اجراءات المحاكمة ، وقد جاء هذا النص مطلقا يسرى حكمه على الاحكام التي تصدر من درجتى التقاضى دون قسره على احكام محكمة اول درجة ، وذلك اخذا بعنود النص وتبشيرا مع حكمة التشريع ، فيكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبول المعارضة تد جاء على خلاف القانون ويتمين لذلك نقضه وتصحيحه والتفهاء بعدم جواز المعارضة .

(لمن رقم ٧٢٨ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٥٩/٦/٨ من ١٠ ص ٢٢٥)

٤١٧ - كون التهم هو منشىء التقسيم بدون موافقة سابقة وطبقا الشروط المتصوص عليها في القانون او عدم قيام المقسم او التسترى او الاستاجر او المتنفع بالحكم بالالتزامات التي فرضها القانون في المادتين ١٢ و ١٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ عدم نسبة شيء من ذلك الى التهم - الحكم بالازالة - خطأ في تطبيق القانون .

✽ يشترط لصحة الحكم بالازالة طبقا لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ان يثبت في حق المتهمه لحد امرين : الاول ان تكون هي التي انشأت التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقا

للشروط المتضمنة عليها في القانون ، والثاني عدم قيامها بالأعمال والالتزامات المتضمنة عليها في المادتين ١٢ ، ١٣ منه ، وهي المتعلقة بالالتزامات والأعمال التي يلزم بها المتسم والمشتري والمستاجر والمتنفع بالحكر - لذا كان الحكم المطعون فيه لم ينسب شيئا من ذلك الى التهمة ، بل بنى حكمه بالازالة على مجرد انها اقامت البناء على أرض تقسيم تبيل تنسيبها ، فانه يكون قد اخطأ اذ قضى بهذه العقوبة بغير موجب من القانون ، مما يضمن معه نقضه نقضا جزئيا فيما قضى به من عقوبة الازالة .

(لمن رقم ١٧٠٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٥٩/١/٨ من ١٠ ص ١١٢)

٤١٨ - خذمة عسكرية - جريمة المادة ٥٥ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ - تطلب الحكم المطعون فيه حصول اعلان من اتم الصلابة والعشرين من عمره بالحضور الى مكتب التجنيد المختص - خطأ في القانون .

نقضت المادة ٦٩ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ - في شأن الخدمة العسكرية والوطنية بمقتضى من خالف احكام المادة ٥٥ بالمعقوبات المتضمنة عليها في المادة ٦٨ ، ولم تشترط للمقلب حصول الاعلان - خلافا لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه - لما كان ذلك ، وكانت الحاجة قد دعت الى سن هذا الحكم - كما جاء بالذكر التفسيرية للقانون » لما لوحظ من كثرة عدد المتخلفين عن اداء الخدمة الالزامية وغالبيتهم من ذوى المهن الذين ينتشرون في البلاد دون ان تربطهم المهنة بمكان أو بلد معين » ، مما يتمتع معه القول بوجود الاعلان في خصوص هذه الحالة ، وكان الحكم المطعون فيه قد اوجب للمقلب شرطا لم يتطلبه القانون ، وقضى بالبراءة استنادا الى تخلفه - والحال انه غير لازم - فانه يكون قد اخطأ في تأويل القانون بما يوجب نقضه .

(لمن رقم ٦٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٣٥٩/١/٨ من ١٠ ص ١٣٦)

٤١٩ - تحدث الحكم المطعون فيه عن ان قصصة المتهم من الاعتداء الهرب بعد ان كان مقبوضا عليه والصلولة بين الجاني عليه وهو من رجال الضبط وبين اذله عملا كلف به بمقتضى وظيفته - اعتبار الواقعة تعديا على احد رجال الضبط في اثناء تاديبه وظيفته ويسببها - خطأ في تأويل القانون .

نقضت المحكمة قد تحدثت عن التمدد الجنائي لدى المتهم بما

ملاده أن المتهم أنها قصد من الإعتداء الهرب بعد أن كان مثيراً عليه ومودعاً في حراسة اثنين من أفراد البوليس ، والحيلولة بين الجاني عليه — وهو من رجال الضبط — وبين ادائه عملاً كلف به بمقتضى وظيفته ، فإن ما انتهت إليه محكمة الموضوع من اعتبار الواقعة تعدياً على لخد رجل الضبط في أثناء تأدية وظيفته وبسببها هو وصف خاطيء لا يلتزم مع التفسير السليم للقانون .

(لمن رقم ٦٤٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٣٠ من ١٠ ص ١٢٢)

٤٢٠ — تقرير الحكم عدم جواز الاعتماد على حاسة الشم للاستدلال على قيام حالة التلبس بجريمة — خطأ في توليل القانون .

* أورد الشارع في المادة الثالثة من قانون تحقيق الجنايات القديم لفظاً « الرؤية » في مشاهدة الجريمة المتلبس بها تعبيراً عن الأغلب من طرق المشاهدة عند المفاجأة بجنسية أو جنحة ترتكب ، والنص الجديد في المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية لم يبيد الرؤية وإنما عني ببيان الحال التي ترتكب فيها تلك الجريمة جنسية كانت أو جنحة أو الوقت على هذه الحال عقب ارتكاب أيهما ببرهة يسيرة ، وتفادى ذلك وطبقاً لما جرى عليه القضاء — حتى في ظل النص القديم — أن الرؤية بذاتها ليست هي الوسيلة الوحيدة لكشف حالة التلبس ، بل يكفي أن يكون شاهداً قد حضر ارتكابها بنفسه وادرك وقوعها بلية حاسة من حواسه تستوى في ذلك حاسة البصر ، أو السمع ، أو الشم ، متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تحتمل شكاً فيكون ما انتهى إليه الحكم ، من أن الاعتماد على حاسة الشم للاستدلال على قيام حالة تلبس هو استدلال غير جائز لما فيه من اعتداء على الحرية الشخصية — منطقياً على تأويل خاطيء للقانون بما يستوجب نقضه .

(لمن رقم ٦٨٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١٠/١٩ من ١٠ ص ١٢٢)

٤٢١ — إلغاء عقوبة المصاهرة المتصوص عليها في المادة ٦ من القانون ٢١ لسنة ١٩٥٧ لحصول المتهم على ترخيص بعد وقوع الجريمة ببضعة أيام — خطأ في توليل القانون .

* لا يؤثر في تجريم فعل حيازة الكسب بقصد البيع بمقتضى المادة

الأولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ أن يكون المتهم قد قدم طلبا للحصول على الرخصة من قبل تاريخ الواقعة المسندة إليه ، أو أن يكون حصيله على هذه الرخصة قد تم بعد وقوع الجريمة ببضعة أيام ما دام الثابت أنه في يوم حصول الواقعة لم يكن مرخصا له بالانجلز ، فيكون الحكم المطعون فيه اذ ألغى عقوبة المصادرة لما ضبط - للأسباب التي أوردتها - قد أخطأ في تأويل القانون وفي تطبيقه ويتمين تصحيح هذا الخطأ بإضائة عقوبة المصادرة الى عقوبة الغرامة المقضى بها .

بلعن رقم ١٠٨٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١٠/٢٦ من ١٠ ص ٨١٢

٢٢٢ - الحكم بعدم الاختصاص بنظر الدعوى الجنية رغم انقضاء بالبراءة في الدعوى الجنائية - مخالف للقانون .

* الحكم بالتعويض غير مرتبط حتما بالحكم بالعقوبة في الدعوى الجنائية ، اذ أن الشارع اوجب على المحكمة أن تنصل في ادعوى المدنية - فالفعل ولو لم يكن جريمة معلقيا عليها قانونا الا انه مع ذلك قد يتون جنحة أو شبه جنحة مخفية يصح أن ناله ضرر منه أن يطلب بتعويضه - فإذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت على وجهها الصحيح وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لأطلة الدعوى الجنائية واستظهر عدم توافر ركن الخطأ الذي تنتسب اليه وفاة المجنى عليه ، فله كان متمينا على المحكة - أن تنصل في الدعوى المدنية في الحكم الذي أصدرته ، أما وقد قضت بعدم اختصاصها بنظر تلك الدعوى فإن حكمها يكون مخالفا للقانون ويتمين لذلك نقضه .

بلعن رقم ١٠٨٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١١/٣ من ١٠ ص ٨٢٩

٢٢٣ - تلاوب المتهمين شرب الحشيش - جريمة احرار المخدر بقصد التعاطي - تمام الفصل في منزل أحدهما - القول بقيام جريمة تسهيل تعاطي المادة المخدرة التي كانت مع الآخر قبل دخوله المنزل - خطأ في القانون .

* إذا كان الثابت من الحكم أن المتهم الأول هو الذي ضبط معه المخدر دون الطاعن - وهو الذي كان يحمل « الجوزة » وتحت دخول رجال البوليس مما يستفاد منه أن المخدر كان مع المتهم الأول قبل دخوله منزل الطاعن وليس من دليل على أنه استعان بالطاعن في احرار أو التعاطي

أو أنه يسر له سبيل الحصول على المخدر بواسطة ثم عن نشأته من جانيه
وجد فيه المتهم الأول مساعدا لتحقيق رغبته في تعاطي المادة المخدرة ،
فان هذا الذي أثبتته الحكم لا يوفر في حق الطاعن جريمة تسهيل للمتهم
تعاطي المخدر .

بطن رقم ١٢٧٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/١/١٩ ص ١ ص ٨٩

٢٤} - وجوب تنفيذ العقوبة المهيضة للحرية قبل نظر الاستئناف -
استتراط تنفيذ الحكم عملا قبل الجلسة - خطأ في الصوابون - العبرة
بصيرورة الاستئناف أمرا واقعا بمنح المتهم أمام المحكمة الاستئنافية قبل نظر
استئنافه .

المادة ١٢} من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه :
« يسقط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية
واجبه النفاذ إذا لم يتقدم لتنفيذ قبل الجلسة » قد جُمعت سقوط الاستئناف
منوطا بعدم تقدم المحكوم عليه للتنفيذ قبل الجلسة ، فإفلات بذلك إلا يسقط
استئنافه متى كان قد تقدم للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته في يوم
الجلسة بما دام التنفيذ عنده قد أصبح أمرا واقعا قبل نظر الاستئناف ، ولما
كان لا يشترط في تنفيذ الحكم تحرير أمر التنفيذ تمهيدا لايداع المتهم السجن
طبقا للمادة ٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، بل يكفي ان يكون المتهم قد
وضع نفسه تحت تصرف السلطة المهيمنة على التنفيذ قبل الجلسة دون اعتداد
بما اذا كانت هذه السلطة قد اتخذت قبله إجراءات التنفيذ قبل الجلسة أو
بعدها - فان المتهم اذا مثل أمام المحكمة الاستئنافية للفصل في موضوع
استئنافه عن حكم مشمول بالإنفاذ ، يكون التنفيذ عليه قد أصبح أمرا واقعا
قبل نظر الاستئناف - ويكون الحكم إذ قضى يسقوط استئناف المتهم رغم تقبفه
في يوم الجلسة ومثوله أمام المحكمة قبل نظر استئنافه - مخطئا في القانون
ويتعين لذلك نقضه .

بطن رقم ١٢٧٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/٢ ص ١١ ص ١٢٩

٢٥} - أمين شؤنة بنك التسليف المختص بتحرير إيصالات توريد
كميات القمح المطلوبة للحكومة وأثبت بياتها بدفتر الشؤنة ليس موظفا
عموميا - اعتبار تزويد الإيصالات والدفتر جنائية تزوير في أوراق رسمية
- خطأ في تطبيق القانون .

✽ لا جدال في ان أمين الشؤنة المختص بتحرير إيصالات توريد

كبيات القبح المطلوبة للحكومة وإثبات بيان هذه الإيصالات بفتر الشونة ليس موظفا عموماً لأنه ينبع بنك التسليف الزراعي وهو ليس هيئة حكومية - فلذا كان الحكم قد اعتبر تزوير هذه الإيصالات وهذا الدتر جنائية تزوير في أوراق رسمية ، فإنه يكون مخطئاً في تطبيق القانون .

لمن رقم ١٦٠٨ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٦٠/٢/١٤ من ١١ ص ٢٢١

٤٢٦ - أدانة المتهم عن جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها إذا زال قيد الحجز قيد ألحجز بقلّة ألتهم من الغرامة المنفذ بها قتل حصول التهديد - خطأ في القانون .

✽ لا تقوم جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها إذا زال قيد الحجز من المحجوز عليه قبل حصول التهديد ، ولما كفت اقالة المتهم من الغرامة السابق الحكم بها عليه هي تصرف قانوني تم به إبراء ذمته من الالتزام بالوفاء بمبلغ الغرامة المنفذ بها قبل ثبوت التهديد ، فإن المال المحجوز عليه يصبح خالصاً للملكة فيصرف فيه كيف شاء ، ويكون الحكم حين دان المتهم بجريمة تعريض الأشياء المحجوز عليها قضائياً قد خالف التطبيق السليم للقانون وذلك لانتفاء المستولية الجنائية .

لمن رقم ١٥٩٩ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٦٠/٢/١٤ من ٢١ ص ٢٢٢

٤٢٧ - اعتبار الحكم مكان الوفاء بقيمة الشيك هو الذي يحدد الاختصاص - خطأ في القانون .

✽ تتم جريمة إعطاء شيك بدون رصيد بمجرد إعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع عليه بأنه ليس له مقبل وفاء قابل للسحب - اذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطّل عليه الحيلولة القانونية التي أسببها الشرع على الشيك بالمعاقب على هذه الجريمة باعتباره اداة وفاء تجري مجرى النقود في المعاملات - لما الأعمال السابقة على ذلك من تحرير الشيك وتوقيفه - يعمد من قبيل الأعمال التحضيرية - ما دام الشيك لم يستلم ينجح الى المستفيد - فلذا كفت الجريمة قد وقعت بدائرة قسم بولاق التابع لمحكمة ، ولم يكن للمتهم محل اقامة بدائرة قسم السيدة زينب . ولم يتقاضى عليه في دائرتها ، فإن الاختصاص يعمد لمحكمة بولاق . ويكون

ما ذهب إليه الحكم من جعل الاختصاص محكمة السيدة زينب الجزئية بدموى وجود البنك المسحوب عليه بدلا منها قد بنى على خطأ في تأويل القانون امتد أثره إلى الدفع وإلى الموضوع مدعين فتوالت المحكمة ، ومن ثم يتعين نقض الحكم والقضاء بإلقاء الحكم المستأنف وعدم اختصاص محكمة السيدة زينب الجزئية بنظر الدموى .

طلن رقم ١٢٠٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٢ من ١١ إلى ١١

٤٢٨ - حكم المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية -
تأييده استثنائيا - نقض ذلك الحكم - قضاء محكمة أول درجة بعدم
قبول نظر الدموى لسبق الفصل فيها - خطأ في القانون .

* لذا كان الحكم السابق صادرة من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص كان مقصورا على تهمة الجنائية المسندة الى المتهم الأول فقط بعد ان تخلف لدى المجنى عليه عاهة مستتية ، ولم يشمل هذا الحكم الجنع المسندة الى المظنون ضدهم الا بحكم ارتباطها بواقعة أجنبية ، وكان هذا الارتباط قد زال وقت اعادة عرض هذه الجنع على المحكمة الجزئية منفصلة عن الجنائية المذكورة بعد صدور قرار محكمة الجنائيات بقصر نظرهما للجنائية ، فان لم يكن هناك قطع لتقويض تحول تولى الفصل في الجنع المسندة الى المظنون ضدهم من محكمة الجنع بغيره في ذلك اثر الحكم الصادر بعدم الاختصاص بزوال الارتباط بين واقعة الجنائية التي تضمنت فيها محكمة الجنائيات وبين الجنع المسندة الى المظنون ضدهم ، ويكون الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بعدم جواز نظر الدموى لمابقة الفصل فيها مخطئا في القانون مما يتعين معه نقض وحالة الدموى الى المحكمة الجزئية المختصة للفصل فيها .

طلن رقم ١٤٥٥ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٠ من ١١ إلى ١٢

٤٢٩ - ثبت ان العيب الذي لحق الحكم الصادر به المظنون فيه المظنون بعدم الطعن يفرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٢٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - وجوب قبول عرض النتيجة الخطية القضائية ونقض الحكم -

* تلص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ عن شأن حالات واجراءات الطعن اتم محكمة القضاة على ذلك : « مع عدم الاخلال بالأحكام

المقدمة . إذا كان الحكم صادراً حضورياً بمعقوبة الإعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ ، وتحكم المحكمة طبقاً لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفترتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ . ولا كان الميب الذي لحق الحكم المطعون فيه يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ ، التي أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ ، فإنه يتعين قبول عرض النيابة للقضية ونقض الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه .

طعن رقم ٦٦٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠ من ١٩ ص ١٥٩٠

٤٣٠ - التصور له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون .

* التصور له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون .

طعن رقم ٧١٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٦/٦/٢ من ٢٠ ص ١٨١٢

٤٣١ - أهمية التصور على سائر أوجه الطعن وتأثيره على رقابة محكمة النقض .

* للتصور الصدارة على سائر أوجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون لأن من شأن التصور أن يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها في الحكم .

طعن رقم ٢٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨ من ٢٢ ص ١٢٥٠

٤٣٢ - أضرار المخدر يغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي عقوبته السجن والغرامة من خمسمائة جنيه إلى ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة المواد ٣٧ و ٢٨ و ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك والقضاء بالاستئناف الشائكة بدلا من السجن - خطأ في تطبيق القانون .

* لم يكن الحكم لمضغون فيه قد انتهى إلى أن أضرار المخدوم عليه الثاني للمخدر لم يكن للاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي وأعمال

فى حقّه حكم المواد ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكانة المخدرات والتي تعاقب على تلك الجريمة بالسجن وبغرامة من خمسمائة جنيه الى ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة فان الحكم اذ قضى بمعاقبة المملون ضده بالانفسال السابقة لمدة ثلاث سنوات بدلا من عقوبة السجن يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه جزئيا وتصحيحه وفقا للقانون بالنسبة للعقوبة الختدة للحرية المحكوم بها عليه بجعلها السجن ثلاث سنوات .

(لمن رقم ٢٠٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/١٧ من ٩٥ ص ١٨٦)

٤٣٣ - أوجه الطعن بالنقض - ما تستمع له - سسلطة محكمة النقض - مداها .

✽ لمحكمة النقض أن تفصل على ما تراه متقا وحقيقة الميب الذى شاب الحكم متى اتسع له وجه الطعن - لما كان ذلك - وكان يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكل بالحكم الملعون فيه أن محكمة اول درجة اطلعت على الدعوىين رقمى ١٢٦١ سنة ١٩٧٢ ، ٢٠٨٣ سنة ١٩٧٢ جنح النزعة المضمومتين خطأ لهذه الدعوى واذا تبين لها مغايرة الخصوم والموضوع فبها عنه فى الدعوى المعروضة رفضت الدفع المبدى من الطاعن بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الدعوىين رقمى ١٢٦١ لسنة ١٩٧١ ، ٢٠٨٣ لسنة ١٩٧١ جنح النزعة على تلك الأسس - لما كان ذلك - على الحكم يكون قد استند فى قضائه برفض الدفع المبدى من الطاعن على دعويتين غير اللتين تنس ملتبها لدعه الأمر الذى يعيبه بميب الفساد فى الاستدلال - وهو ما يتسع له وجه الطعن - وينعين نقضه والاحالة .

(لمن رقم ١٨٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٢ من ٣٦ ص ١٠٥)

٢ - ما لا يصد كذلك

٤٣٤ - قرار غرفة الاتهام بان لا وجه لاقلمة الدعوى - التمس عليه بالقصور وتخالف الأسباب - هذا لا يعتبر من قبيل الخطأ فى تطبيق نصوص القانون او فى تأويلها .

✽ القصور والتخالف فى سبيل قرار غرفة الاتهام الصادر بان

لا وجه لأقنعة الدعوى لا يعتبر من قبيل الخطأ في تطبيق نصوص القانون
أو في تأويلها الذي يجزئ المدعى بالحقائق الجنحية الظن بطريق النقص في
الأمر المذكور (١)

تقن رقم ٢٤٠٢ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٥٦/٢/٥ من ٧ ص ١٢٨٢

٢٢٥ - تقصير لتبليغ الأمر للقضاة من غرفة الاتهام وتغليبه في
تقدير أدلة الدعوى - لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في
تأويلها .

* ما يشتره المدعى بالحقائق المدنية من القول ببطلان أمر غرفة
الاتهام من المأمون فيه - لتفانيها في تقدير أدلة الدعوى ولقصور في
أسباب هذا الأمر ، لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها
طبقاً للمادتين ١٩٥ ، ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية مما يجوز معه
الظن بطريق النقص من المدعى بالحقائق المدنية في الأمر الصادر من
غرفة الاتهام ، ما دامت قد محصت الأدلة ووازنت بينها وأنهت في حدود
سلطانها في تأييد تصرف النيابة على أساس أن الدلائل على واقعة التزوير
لا تكفي للمادانة .

تقن رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٥٦/٥/١٥ من ١٠ ص ٥٤٥

٢٢٦ - الشرع في قتل عبد وحرارز سلاح ناري من الأسلحة
الواردة في القسم الثاني من الجنود رقم ٢ - أعمال حكم المادة ٢/٣٢
مقوية - القضاء بالمعقوبة المقررة لحرارز السلاح - لا خطأ في القانون
- عقوبة احرارز هذا السلاح كتد من عقوبة الشروع في القتل العمد .

* إذا كان الحكم المأمون فيه قد دلت المنهم في الجرائم النسلات
النسوبة اليه وهي جريمة احرارز السلاح الناري الوارد ذكره في القسم
الثاني من الجنود رقم ٢ المحق بالقانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ ، وجريمة
احراز الذخيرة ، وجريمة الشروع في القتل العمد ، و طبق المادة ٢/٣٢
من قانون العقوبات وقضى بمعقوبة الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة
المقررة لجريمة احرارز السلاح المسندة الى المنهم طبقاً للمادة ٢٦ من قانون
الأسلحة والذخائر المعدلة بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، - وهي عقوبة
مفردة ليس للقاضي أن يستبدل بها غيرها إلا في حالة المادة ١٧ من قانون

العقوبات — ولم تر المحكمة تطبيقها — وهو إذ أوقعها في حدها الأقصى يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ، وتكون هذه العقوبة هي العقوبة الأشد باعتبار الرخسة التي خولها القانون للمحكمة عند ثبوت جريمة الشروع في القتل المبد من إمكان النزول بعقوبتها إلى نصف الحد الأقصى أو النزول منها إلى العقوبة التالية وهي السجن — عملاً بالمادة ٤٦ من قانون العقوبات .

بلعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/١/١١ من ١١ ص ٢٩

٢٧ — الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم جواز استئناف الأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقالة الدعوى الجنائية لرفعها من غير المجنى عليه في الدعوى الذي لم يدع بحقوق منية بصفته وارثاً — لا خطأ في تطبيق القانون .

* يبين من استعراض نصوص المادتين ١٦٢ ، ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعلقين بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٢١٤ من القانون المذكور أن حق الطعن بالاستئناف في الأوامر المسطرة من تلقى التحقيق أو من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقالة الدعوى تنوط بالمجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية ، كما أن حق الطعن بالنقض في أوامر غرفة الاتهام التي تصدر برفض الاستئناف المرفوع إليها عملاً بالمادة ٢١٠ من القانون سلف الفكر مقصور عليهما وعلى النائب العام — لماذا كان النائب أن الطاعة ليست المجنى عليها في الدعوى ولم تقم بالإدعاء بحقوقها المدنية — بوصفها أرملة المجنى عليه طبقاً للأوضاع التي تنظمتها القانون ولم تدع في طعنها أن لها هذه الصفة ، فيكون ما انتهى إليه أمر غرفة الاتهام من عدم قبول استئناف الطاعة صحيحاً في القانون .

بلعن رقم ٢٠٧٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/٢ من ١١ ص ١١٢

٢٨ — عدم جواز الطعن بطريق النقض فيما لم يكن استئنافه جازاً — مثال في القرار الصادر من غرفة الاتهام بعدم جواز استئناف الطاعن .

✽ إذا كان القانون لا يجيز للطاعن الطعن في أمر النيابة العامة بعدم

وجود وجه لاثلة الدعوى الجنائية بطريق الاستئناف أمام غرفة الاتهام ، فإن استئناف الأمر المذكور يكون غير جائز ، وهو بهذا الاعتبار وعملا بالمادة ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية لا يمكن أن ينشئ للطعن حقا في أن يسلك طريقا استئنافيا في الأمر الصادر من غرفة الاتهام في شأنه ، فيكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائزا .

(لمن رقم ٢٠٧٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/١١ ص ١١٤)

٢٣٩ - تقرير الحكم أن تحرير تراخيص الاستيراد على نموذج خاص ببنك وخاله مما يفيد رسميته أو تداخل موظف عمومي في تحريره أو اعتماده بحمل التزوير المدعى به واقعا في مقرر عرفي - ليس فيه مخالفة للقانون .

* لم يذكر قانون العقوبات تعريفا للورقة الرسمية ولا للموظف العمومي إلا أنه يشترط صراحة لرسمية المحرر في المادتين ٢١١ ، ٢١٢ أن يكون محرر الورقة الرسمية موظفا عموميا مختصا بمقتضى وظيفته بتحريرها أو بالتدخل في هذا التحرير - فلذا كان يبين من الاطلاع على ترخيص الاستيراد المدعى بتزويره أنه محرر على نموذج خاص ببنك الجمهورية عن ترخيص باستيراد بضائع من الخارج وموقع عليه تحت عنوان « بنك الجمهورية - المركز الرئيسي » بأعضاين وعليه ثلاثة أختام بختم بنك القاهرة وليس فيه ما يقيّد رسميته أو تداخل موظف عمومي في تحريره أو اعتماده ، فيكون الترخيص موضوع الاتهام ورقة عرفية يجرى على تغيير الحقيقة فيها حكم المادة ٢١٥ من قانون العقوبات .

(لمن رقم ١١٨٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/١١ ص ١١٨)

٢٤٠ - إصدار الأحكام الاستئنافية بإلغاء البراءة أو تشديد العقوبة المحكوم بها تطبيقا للقانون على وجه الصحيح فون النص على توافر شرط الاجماع - لا خطأ في تطبيق القانون .

* يستبين من الفكرة الإيضاحية للمادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثانية ، ومن تقرير اللجنة التي شكلت للتسبيق بين مشروع قانون الإجراءات الجنائية والمرامع أن مراد الشارع من النص

على وجوب اجباغ آراء قضاة المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة إنما هو مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة وأن تكون هذه الوقائع والأدلة كاملة في تقرير مسؤولية المتهم واستحقاقه للعقوبة أو أقلية التناسب بين هذه المسؤولية ومقدار العقوبة — وكل ذلك في حدود القانون إشاراً من الشارع لصالح المتهم — يشهد لذلك أن حكم هذه المادة مقصور على الطعن بالاستئناف دون الطعن بالنقض الذي يقصد منه العصبة من مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه — وأن المذكرة الإيضاحية قد انصحت في بيانها لعل التشريع من أن ترجيح رأي قاضي محكمة أول درجة في حالة عدم توافر الإجماع مرجعه إلى أنه هو الذي أجرى التحقيق في الدعوى وسمع الشهود بنفسه ، وهو ما يوحي بأن اشتراط اجباغ القضاء مقصور على حالة الخلاف في تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة — أما النظر في استواء حكم القانون فلا يصح أن يرد عليه خلاف ، والمضير إلى تطبيقه على وجه الصحيح لا يحتاج إلى اجباغ ، بل لا يتصور أن يكون الإجماع إلا لتمكين القانون وإجراء أحكامه لا أن يكون ذريعة إلى تجاوز حدوده .

(طعن رقم ١٥٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/١ ص ١١ من ٢٠١)

٢٤١ — الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بصحور حكم بات من المجلس العسكري — لا خطأ في تطبيق القانون .

✽ تصد الشارع بنص المادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن التماس إعادة النظر في قرارات ولحكام المجالس العسكرية — تبين ما للأحكام الصادرة من المجالس العسكرية من قوة الأحكام القضائية ، وكان ملحوظاً من الشارع عند تقرير هذا المبدأ — كما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية — ما أقله من ضلالت لصالح المتهم في القانون الجديد ، ولا يصح الاعتراض في هذا الصدد بالمعبرة التي اختارها الشارع عنواناً لهذا القانون ، ولا بعدم الإشارة إلى مواد قانون الأحكام العسكرية التي تشترك المحاكم العادية في الاختصاص — لا يصح الاعتراض بذلك من وجهين — أولهما أن عنوان القانون ليس له قوة نصه المربيع وما يقتضيه منطوق اللفظ هذا النص ، وثانيهما أن اختصاص المحاكم العادية بالفصل في الجرائم المخصوص عليها في قانون العقوبات ، والتي بنص عامها كذلك قانون الأحكام العسكرية هو اختصاص شامل يسري على جميع الأفراد ، سواء كان مرتكب الجريمة له الصفة العسكرية أو مجرداً

من هذه الصفة ، وينبغي على ذلك ان يكون اختصاص المحاكم العادية هو اختصاص عام يصفه القانون لها متى رفعت اليها الدعوى بالطريق الثابتى - الا انه متى بشرت المحاكم العسكرية اجراءات المحاكمة واصدرت حكمها واصبح هذا الحكم نهائيا ، فان هذا الحكم الصادر من هيئة مختصة قانونا باصداره يجوز قوة الشيء المقضى فى نفس الواقعة ، فلا يجوز طرح الدعوى من جديد امام جهة قضائية اخرى ، ذلك بان الازواج من المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد امر يحرم القانون وتغذيه العدالة ، اذ من القواعد المقررة انه لا يصح ان يعاقب جان عن ذات فعل مرتين ، ولا يجوز ان ترفع الدعوى امام جهتين من جهات القضاء من اجل واقعة واحدة - ومخالفة هذه القاعدة تفتح بابا لتناقض الأحكام ، فضلا عن تجدد الخصومة مما ينزع عن الأحكام ما ينبغى لها من الثبات والاستقرار .

(لمن رقم ١١٥٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٠/٦/١٤ من ١١ ص ٥٦٧)

٤٤٢ - مبدأ حجية الأحكام يفترض وحدة الموضوع والسبب والخصوم - سبق طرح الواقعة المادية على المحكمة التى خولها القانون سلطة الفصل فيها وصنوبر حكم نهائى منها - امتناع اعادة النظر فيها حتى ولو تغاير الوصف القانون لها - م ٥٥ أ ج .

* مبدأ حجية الأحكام يفترض وحدة الموضوع والسبب والخصوم - فإذا كانت الواقعة المادية التى تطلب سلطة الاتهام محاكمة المتهم منها قد طرحت على المحكمة التى خولها القانون سلطة الفصل فيها ، فإنه يتمتع بعد الحكم للنهائى الصادر منها اعادة نظرها - حتى ولو تغاير الوصف القانونى لأحكام القانون الذى يطبقه قضاء الاعادة ، والى هذا الأصل اشارت المادة ٥٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولما كانت الواقعة التى اسندت الى المتهم وحكم عليه من اجلها من المجلس العسكرى المختص هى ذات الواقعة التى تتم بها الى محكمة الجنائيات - على ما استظهره الحكم باسباب سلطنة وبأدلة لها اصلا التثبت فى أوراق المحاكمة العسكرية ، فان ما انتهى اليه الحكم من القضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسابقة الفصل فيها عملا بالمادة الاولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ يكون قضاء سليما لا يخالف القانون .

(لمن رقم ١١٥٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٠/٦/١٤ من ١١ ص ٥٦٧ .

الفرع الثاني - بطلان الحكم

١ - ما يمد كذلك

٤٤٣ - فصل المحكمة في واقعة لم تكن معروضة عليها .

* إذا كان الثابت بالحكم أن النيابة قدمت التهم لحكمتها على جريمة اعتدائه بالضرب على شخص معين ، وأن المحكمة عند نظرها الدعوى أثبتت أن التهم اعتدى على شخص سمته هو غير المجنى عليه الحقيقي وادانته على هذا الاعتبار . فإن المحكمة تعتبر في هذه الحالة قد فصلت في واقعة لم تكن معروضة عليها ويكون حكمها واجبا بفضه .

(لمن رقم ٨٦٠ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٣٧/٣/٨)

٤٤٤ - عدم فصل المحكمة في أحد الطلبات المعروضة عليها من أحد

الخصوم .

* من الخطأ البطل للحكم عدم فصل المحكمة في أحد الطلبات المعروضة عليها من أحد الخصوم ، لأنها تعتبر بذلك قد فصلت في الدعوى بدون أن تكون ملزمة بجميع أطرافها مستعرضة لجميع نواحي النزاع فيها ولا سبيل في المواد الجنائية لاصلاح هذا الخطأ إلا الطعن بطريق النقض ، لأن التماس إعادة النظر غير مقرر فيها كما هو الحال في المواد المدنية .

فإذا قضى الحكم الابتدائي في الدعوى المدنية المرفوعة على التهم من المجنى عليه ثم عرضت هذه الدعوى على المحكمة الاستئنافية مع الدعوى الجنائية بناء على استئناف التهم ، برأت التهم مما نسب إليه ، وأغلقت التحدث عن الدعوى المدنية أغفالا تاما فلم تشر إليها ، لا في منطوق حكمها ولا في أسسها ، فهذا الحكم خاطيء والطعن فيه بطريق النقض جائز ومقبول .

(لمن رقم ١٣١٥ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٣٧/٥/١٧)

٤٤٥ - فصل المحكمة في واقعة لم تكن معروضة عليها .

* إذا كان الدعي بالحق المدني قد طلب الحكم له بدينه ولم يطلب تعريضا ما ، فلم تحكم له المحكمة بالدين ، وحكمت له بتعويض عن الحبس

بالدفتر الثابت فيه الدين فانها تكون قد حكمت بها لم يطلبه الخصم وذلك
يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

ظمن رقم ١٥٦ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤١/١٢/١٥

٤٤٦ - صدور شهادة من قلم الكتاب بعدم التوقيع على الحكم في
مدة ثمانية أيام لا تغني لبطالان الحكم من شهادة أخرى تتضمن عدم التوقيع
عليه بعد انقضاء ثلاثين يوما .

✽ الاحكام الجنائية كافة يجب تحريرها ووضع اسبابها والتوقيع
عليها في مدة ثلاثين يوما من صدورها والا كتبت باطللة وأذن لمصاحب
الشأن متى كان قد قرر بالظمن في الحكم في الميعاد الوارد بالمادة ٢٣١ من
ثلاثون تحقيق الجناليات ، وهو ثمانية عشرة يوما كلبلة وكان قد بين في
هذا الميعاد أيضا أن الحكم لم يوقع عليه في مدة ثمانية الأيام الواردة في
المادة المذكورة ولابد دعواه بشهادة من قلم كتاب المحكمة ، أن يطلب نقض
الحكم إذا كان بعد انقضاء ثلاثين يوما من صدوره. لم يتم التوقيع عليه
وعليه في هذه الحالة أن يدعم طلبه بشهادة أخرى من قلم الكتاب .

ظمن رقم ١٩٤١ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/١/٢٥

٤٤٧ - اثبات الطاعن عدم حصول التوقيع على الحكم في ظرف
ثلاثين يوما من صدوره يكون بشهادة عن قلم كتاب المحكمة دالة على ذلك .

✽ ان قضاء محكمة النقض وان كان قد جرى في تاويل القانون على
ان الحكم يكون متعيناً نقضه اذا لم يوقع في ظرف ثلاثين يوما من
صدوره الا انه قد اوجب لقبول الطعن لهذا السبب ان يثبت الطاعن
بشهادة من قلم كتاب المحكمة ان الحكم المطعون فيه لم يحصل توقيعه في
المدة المذكورة ، وهذا الايجاب لم يكن الا بقصد ان يثبت الطاعن انه حين
دعته حاجته الى الاطلاع على الحكم لم يجده في متناوله بسبب عدم
التوقيع عليه من رئيس المحكمة التي اصدرته - الامر الذي يجعل له وجهاً
ومصلحة في التظلم ومقتضى هذا ان الشهادة التي يكون متأذاه ان الحكم
كان قد تم وضعه وتوقيعه قبل طلبها لا يكون لها من جتوى في هذا
الخصوص .

ظمن رقم ١٠٤٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٤٢/١١/٢٠

٤٤٨ - الشهادة المحررة في اليوم الثلاثين لا تكفي لإثبات عدم التوقيع على الحكم ما دام يصح أن يكون الحكم قد أودع في نفس اليوم بعد تحريرها .

* أن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن لصاحب الشأن أن يطلب نقض الحكم المطعون فيه إذا كان بعد انقضاء ثلاثين يوما من تاريخ صدوره لم يتم التوقيع عليه . وهذا بناء على ما أرتأته من أن أحكام القانون يستند منها ما يفيد وجوب اعتبار هذه المدة حدا أقصى لا يمكن تجاوزه في كتابة الحكم والتوقيع عليه . ولكن يجب على من يطلب نقض الحكم لهذا السبب أن يثبت بشهادة يطمحها مستخرجة من ظم الكتاب أن الحكم قد انقضى على صدوره ثلاثون يوما دون أن يكتب ويوقع عليه . ولا يكفي في إثبات هذه الشهادة المحررة في اليوم الثلاثين ما دام يصح أن يكون الحكم قد أودع في نفس اليوم بعد تحريرها . هذا ولا يهم أن يكون الحكم مؤشرا على هاشه بأنه ورد ظم الكتاب في تاريخ هو تاريخ اليوم التالي لهذه الشهادة .

ظمن رقم ١٣٧٥ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٥/١/٢٩

٤٤٩ - تجهيل سن التهم بحيث لا تستطيع محكمة النقض القيام بوظيفتها فيما يختص بمراقبة توقيع العقوبة .

* إذا كانت سن الطاعن ، على ما هو ثابت من الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ أول يونيه سنة ١٩٤٤ ، مقدرة بثمانى عشرة سنة ، وهى على هذا التقرير - كانت في يوم الحادث الذى وقع في يوم ٢٨ مايو سنة ١٩٤١ أقل من خمس عشرة سنة وكان الثابت في ذات الوقت بحضور جلسة ٨ يونيه سنة ١٩٤٢ أن سن الطاعن ثمانى عشرة سنة وبناء على ذلك كانت أكثر من خمس عشرة سنة في يوم الحادث فلهذا إذا كانت السنة مجهلة حقيقتها الى هذا الحد ، ولا تستطيع لذلك محكمة النقض القيام بوظيفتها فيما يختص بمراقبة توقيع العقوبة على ما هو وارد بالمادة ٦٦ من قانون العقوبات ، يكون الحكم معيبا بمعينا نقضه .

ظمن رقم ٢٩٤ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٢/١٢

٤٥٠ - الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن في حالة فقدان الحكم القبايى إذا كان لا يتضمن من الأسباب أكثر من أن التهم لم يحضر بعد تقريره بالمعارضة .

* الظعن في الحكم الصادر باعتبار المعارضة مكثها لم تكن يشتمل.

الحكم العتيلي . فإذا كان هذا الحكم قد فقد ولا تعرف أسبابه حتى كان يمكن الرجوع إليها لتقدير صحة الأدانة ، وكان الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن لا يتضمن من الأسباب أكثر من أن المتهم لم يحضر بعد أن قرّر بالمعارضة وبعد أن أعلن بالحضور للجلسة ، فإنه يكون من المتعين اعتبار الحكم الملغى فيه كأنه خال من الأسباب ، ويجب إذن نقضه .

(لمن رقم ٤٧ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٤/٢)

٤٥١ - الشهادة المحرر في اليوم الثلاثين لا تكفي لإثبات عدم التوقيع على الحكم - علة ذلك .

✽ الشهادة التي يستند إليها الطاعن في عدم ختم الحكم وإيداعه تلم الكتاب في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره إذا كانت محررة ولو بعد ظهر اليوم الثلاثين بساعة ونصف ساعة وهو الوقت المحدد لانتهاء العمل بإتمام الكتاب فإنها لا تجدي إذ هي لا تكفي أن يكون الحكم قد أودع بعد ذلك في اليوم ذاته تلم الكتاب لأن تحديد ميعاد للعمل في إتمام الكتاب ليس معناه أن هذه الأقاليم تقفل حتماً ويمتنع عليها أن تؤدي مهلاً .

(لمن رقم ١٢٥٤ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/١١/٥)

٤٥٢ - عدم التوقيع على الأحكام في مدة ثلاثين يوماً من تاريخ النطق بها .

✽ إن القانون - على ما فهمته هذه المحكمة - قد أوجب وفسح الأحكام الجنائية والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها والا كانت بالاطلة والآن فالحكم الصادر في يوم ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٦ الذي لم يكن قد تم وضعه وتوقيمه وإيداعه تلم الكتاب حتى يوم ٢٢ يونيو سنة ١٩٤٦ يكون معتمداً نقضه .

(لمن رقم ١٩٦ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/١١/١٨)

٤٥٣ - الشهادة المحررة في اليوم الثلاثين - مؤداها .

✽ إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن لصاحب الشأن : متى كان قد قام بما تفرضه عليه المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجساليات من التعمير بالطعن وتقديم أسباب له في الميعاد الوارد بها ، أن يطلب نقض الحكم إذا كان بعد انقضاء ثلاثين يوماً من يوم صدوره لم يتم توقيعه ،

بشرط أن يدعم طلبه بشهادة من قلم الكتائب دالة على ذلك - فإذا كانت الشهادة المقدمة من الطاعن محررة في اليوم الثلاثين فلا يصح الاستناد إليها في القول بأن الحكم لم يختم في هذه المدة ، إذ هي لا تدل بذاتها على أن الحكم لم يودع قلم الكتائب في ذلك اليوم ، إذ يجوز أن يكون الحكم أودع بعد تحريرها ما دام ليس هناك من مانع يمنع قلم الكتائب من تسليم الحكم بعد توقيعه في أي وقت من هذا اليوم الأخير ولو كان ذلك بعد انقضاء ساعت العمل به . على أنه في هذه الحالة يكون للطاعن أن يقدم ما يراه من أسباب للظن على الحكم ذاته في مدة عشرة أيام كلفة من يوم الجلسة الأولى التي نظر فيها. طمعه بعد ختم الحكم .

(طنن رقم ٢٥٤ لسنة ١٤ لسنة ١٤ ق جلسة ١٣٤٧/١٤/٢٢)

٤٥٤ - الظن بعدم توقيع الحكم في الجهاد - شرط قبوله .

* لا يقبل الظن في الحكم بأنه لم يوقع إلا بعد مضي ثلاثين يوماً على صدوره ما دام الطاعن لم يؤيد هذا الظن بشهادة رسمية من قلم الكتائب قبل التوقيع على الحكم دالة على ذلك .

(طنن رقم ١٤٤٧ لسنة ٢١ ق جلسة ١٣٥٢/١٤/٢٥)

٤٥٥ - الدليل الذي يعتمد به في اثبات عدم توقيع الحكم في الجهاد .

* أن الدليل الذي يعتمد به في اثبات عدم توقيع الحكم في الثلاثين يوماً التالية لصدوره أنها هي الشهادة الدالة على أن صاحب الشأن عندما توجه إلى قلم الكتائب للاطلاع على الحكم لم يجده به رغم مضي ثلاثين يوماً على تاريخ النطق به . إما التذرع لذلك بمقولة أن الحكم قد جاء خالياً من تاريخ التوقيع عليه فلا يجدي .

(طنن رقم ٨٢١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٣٥٢/٧/١٥)

٤٥٦ - لا عبء بتأشير قلم الكتائب بمرور الحكم بعد انتهاء الثلاثين يوماً إذ تغني عن تقديم شهادة سلبية تثبت عدم التوقيع عليه .

* الشهادة التي يصح الاستدلال بها على أن الحكم لم يختم في الموعد القانوني أنها هي الشهادة التي تدل على عدم وجود الحكم بقلم الكتائب موقعاً عليه وقت صدورها ، وتأشير قلم الكتائب بمرور الحكم بعد انتهاء الثلاثين

يَوْمًا لَا يَكُونُ لَهَا قِيَمَةٌ فِي هَذَا الشَّأْنِ وَإِنْ فَادَا كَانَ الطَّاعِنُ يَعْتَمِدُ فِي طَلْبِ
إِبْطَالِ الْحُكْمِ لِعَدَمِ التَّوْقِيعِ عَلَيْهِ فِي خِلَالِ الثَّلَاثِينَ يَوْمًا عَلَى مِثْلِ هَذِهِ التَّأْثِيرَةِ
وَلَمْ يَقْدَمْ بِشَهَادَةٍ سَلْبِيَّةٍ تَثْبُتْ عَدَمَ التَّوْقِيعِ عَلَيْهِ فِي خِلَالِ هَذِهِ الْمُدَّةِ ، فَذَلِكَ
لَا يَجْدِيهِ .

(طعن رقم ٧٨٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١٠/٢١)

٥٧ - تأثيرة قلم الكتاب بورود الحكم بعد الثلاثين يوما - قيمتها .

... * إذا كان الطاعن لم يدعم طعنه بشهادة من قلم الكتاب دالة على
مضي ثلاثين يوما على صدور الحكم دون أن يوقع عليه فلا يقبل طعنه على
هذا الحكم بالبطالان ولا عبرة بما يتولاه من وجود تأثيرة على الحكم من قلم
الكتاب بوروده في يوم معين إذ أن المعول عليه في هذا الشأن هو الشهادة
التي تدل على أن صاحب الشأن لم يجد الحكم في قلم الكتاب وقت طلبه .

(طعن رقم ٨٢٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١٠/٢١)

٥٨ - ما يجب لقبول الطعن لمضي ثلاثين يوما دون التوقيع على الحكم .

... * يجب لقبول الطعن في الحكم لمضي ثلاثين يوما دون التوقيع عليه إن
يثبت الطاعن أنه عندما أراد أن يطلع على الحكم لم يجده مودعا قلم الكتاب
مع مضي ثلاثين يوما على تاريخ النطق به وذلك بتقديم شهادة من قلم الكتاب
دالة على ذلك . فإذا كان الطاعن لم يقدم مثل هذه الشهادة فلا يلتفت إلى
قوله .

(طعن رقم ٩١٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١١/٤)

٥٩ - إعلان محامي الطاعن في تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوما كالتالي لصدر الحكم بإيداعه لا يصلح بذاته دليلا على عدم إيداع الحكم قبل هذا التاريخ .

إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن الشهادة التي يصح
الاحتجاج بها في بطلان الحكم لعدم توقيعها في خلال ثلاثين يوما من صدوره
أنها هي الشهادة التي تدل على عدم وجود الحكم في قلم الكتاب وقت
إعطائها . وإن غمى كان الطاعن يستند على إخطار قلم الكتاب لمخبره

بإيداع الحكم في اليوم الرابع والثلاثين من صدوره فان هذا الاخطار لا يكون منتجاً في هذا المقام .

بطن رقم ١٠٦٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١٢/١٥

٤٦٠ - ما يجب لإثبات عدم التوقيع على الحكم في الميعاد .

* ان قضاء محكمة النقض قد استقر على انه يجب لإثبات عدم التوقيع على الحكم في الثلاثين يوماً التي حددتها المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية ان يحصل صاحب الشأن على شهادة تثبت انه حين توجه لقلم الكتاب للاطلاع على الحكم لم يجده موقعا عليه ومودعا به رغم انقضاء ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره . واذاً فمتى كتبت الشهادة المكتوبة من الطاعن صادرة من قلم الكتاب بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٥٢ وبمفادها ان الحكم أودع ملفها موقعا عليه بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٥٢ فلها لا تجدى في اثبات ذلك .

بطن رقم ١٢٤١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١٢/١٧

٤٦١ - ماهية الشهادة التي يحتج بها على عدم ختم الحكم في الميعاد .

* ان الشهادة التي يصح الاحتجاج بها على عدم ختم الحكم في الثلاثين يوماً التالية لصدوره هي على ما جرى قضاء محكمة النقض ، الشهادة الدالة على ان الحكم لم يكن قد تم التوقيع عليه وإيداعه قلم الكتاب يوم طلبه رغماً من خشي ثلاثين يوماً على تاريخ صدوره .

بطن رقم ٨٢٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١٢/٢١

٤٦٢ - التأثير على هلبش الحكم بإيداعه بعد الثلاثين يوماً التالية

لصدوره - قيمته .

* ان التأثير على هلبش الحكم بإيداعه ملف الدعوى في تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوماً التالية لصدوره لا يجدى في نفي حصول هذا التوقيع في الميعاد القانوني . ذلك بأن قضاء محكمة النقض قد استقر على انه يجب على الطاعن ان يكون له التمسك بالإعلان لهذا السبب ان يحصل من قلم الكتاب على شهادة دالة على ان الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه رغم انقضاء ذلك الميعاد .

بطن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١٢/٢١

٤٦٣ - ما يقبل لأثبات عدم إيداع الحكم موقعا عليه في الميعاد .

* لقد جرى قضاء محكمة النقض على أن عدم إيداع الحكم موقعا عليه في خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره لا يكون إثباته إلا عن طريق الحصول على شهادة من قام الكتاب دالة على عدم وجود الحكم مختوما في قلم الكتاب بعد انقضاء هذه المدة . فإذا كان الطاعن لم يقدم تلك الشهادة فإن ما يثيره من بطلان الحكم لهذا السبب لا يكون مقبولا .

بطن رقم ٧٩٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٢/٩

٤٦٤ - ما يصلح دليلا على عدم إيداع الحكم في الميعاد .

* إن إعلان محلي الطاعن في تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوما التالية لصدور الحكم بإيداعه لا يصلح بذاته دليلا على عدم إيداع الحكم قبل هذا التاريخ ، والشهادة التي يعتمد بها في طلب بطلان الحكم لعدم إيداعه موقعا عليه في الميعاد القلتوني أنها هي التي تثبت أن الطاعن حين توجه الى قلم الكتاب لم يجد الحكم مختوما رغم مضي ثلاثين يوما من تاريخ صدوره .

بطن رقم ٨٠٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٢/٨

٤٦٥ - ماهية الشهادة التي يصح الاعتداد بها في إثبات عدم التوقيع على الحكم في الميعاد .

* إن الشهادة التي يصح الاعتداد بها في إثبات عدم التوقيع على الحكم في الثلاثين يوما التالية لصدوره أنها هي التي تثبت أن الطالب قد توجه الى قلم الكتاب للاطلاع عليه فلم يجده به رغم مضي ثلاثين يوما من يوم صدوره ، ولذا فلا عبرة في هذا المقام بما جاء في الإعلان من أن الحكم أودع قلم الكتاب في يوم معين ولا يكون هناك أسس لما يثيره الطاعن من بطلان الحكم بعدم التوقيع عليه في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ صدوره .

بطن رقم ٦٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١١/١٧

٤٦٦ - ماهية الشهادة التي ينبغي عليها بطلان الحكم .

* إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن الشهادة التي ينبغي عليها بطلان الحكم هي التي تصدر بعد انقضاء الثلاثين يوما المقررة في القانون . ولأن فالشهادة الصادرة في اليوم الثلاثين ، حتى في نهاية ساعات العمل

لا تنفى ايداع الحكم بعد ذلك لأن تحديد ميعاد للعمل فى اتمام الكتب ليس معناه أن هذه الأتلام يحتج عليها أن تؤدى عملاً عند انتهاء الميعاد .

(لمن رقم ٩٨٢ لسنة ٢٤ فى جلسة ١١/١٠/١٩٥٤)

٤٦٧ — **الدفع ببطان التفتيش — عدم التعرض له فى حكم الادانة الذى استند الى الدليل المستند من التفتيش — قصور .**

✽ اذا كان الحكم قد اسس ادانة المتهم على الدليل المستند من تفتيش فرغتها دون ان يعرض للدفع ببطان التفتيش ويرد عليه فلن هذا يجعله قاصر البين مستوجب النقض .

(لمن رقم ٦٢١ لسنة ٢٥ فى جلسة ١٢/١٠/١٩٥٦ من ٧ ص ٢١)

٤٦٨ — **ادانة المتهم على اعتبار انه محدث الماعة بالمجنى عليه — خلو الحكم من بيان الصلة بين الماعة وبين الاعتداء الذى وقّع من المتهم — قصور .**

✽ اذا كان الحكم اذ دان المتهم على اعتبار انه محدث الماعة بالمجنى عليه ، قد خلا من بيان الصلة بين الماعة وبين الاعتداء الذى قال ان المتهم لوقعه بالمجنى عليه ، فانه يكون حكماً قاصراً متعيناً نقضه .

(لمن رقم ١١٢٢ لسنة ٢٥ فى جلسة ١٣/١٠/١٩٥٦ من ٧ ص ٥٩)

٤٦٩ — **حكم غير ظاهر منه ان المحكمة كانت ملزمة بالدليل فى الدعوى عند استعراضه الملبأ شاملاً يهـ لها تخصيصه تمحيصاً كتابياً — نقض .**

✽ متى كان غير ظاهر من الحكم ان المحكمة حين استعرضت الدليل فى الدعوى كانت ملزمة بهذا الدليل الملبأ شاملاً حتى يهـ لها ان تخصصه التحميم الكافى الذى يدل على انها قامت بما ينبغى عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة مما لا تجد معه محكية النقض مجالاً لتبين صحة الحكم من فساد . فـن هذا الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

(لمن رقم ١١٦٩ لسنة ٢٥ فى جلسة ١٧/١٠/١٩٥٦ من ٧ ص ٥٨٥)

٤٧٠ - استناد الحكم في ادانة المتهم بجريمة التبديد على مجرد عدم نقله المحجزات الى السوق - عدم استظهار تصرف المتهم في الأشياء المحجوزة بقصد عرقلة التنفيذ - قصور .

* متى كان الحكم قد أسس قضاءه بادانة المتهم في جريمة التبديد المسندة اليه على مجرد عدم نقله المحاصيل الزراعية المحجوز عليها الى السوق في اليوم المحدد للبيع ولم يستظهر أن المتهم تصرف في الأشياء المحجوزة بقصد عرقلة التنفيذ : فانه يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .

لمن رقم ١٤٠٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/١/٢٨ س ٨ ص ١٧٢

٤٧١ - خلو الحكم بالادانة من بيان ركن الخطأ الذي وقع من المتهم مما نص عليه في المادة ٢٤٤ عقوبات واغفاله الإشارة الى الكشف الطبي او ايراد مؤداه - قصور .

* متى كان الحكم قد خلا من بيان ركن الخطأ الذي وقع من المتهم مما نص عليه في المادة ٢٤٤ عقوبات وكيف كان في مكتبته في الظروف التي وقع فيها الحادث ليقتل السيارة رغم ما تمسك به المتهم في دفاعه بأن الحادث وقع قضاء وقدرا لأن المجنى عليه نزل نجاة من الرصيف محاولا اختراجه الشارع ، كما اغفل الإشارة الى الكشف الطبي ولم يورد مؤداه ، فانه يكون قاصر البيان واجبا نقضه .

لمن رقم ١٤٤٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٤ س ٨ ص ١١٠٧

٤٧٢ - خلو الحكم الصادر بالادانة من البيانات الواجب توافرها فيه - قصور .

* أوجب القانون في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة العقوبة بيانا تتحقق فيه أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، فإذا خلا الحكم من ذلك فانه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

لمن رقم ١٩٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٤/٨ س ٨ ص ٣٦٥

٤٧٣ - اتكرر الحكم في بعض أسبليه حق المتهم في الدفاع الشرعي وتكرره في موضع آخر أن المتهم في حل من الذود عن ماله - قصور .

* متى كان الحكم قد انكر على المتهم في بعض أسبليه حقه الدفاع

الشرعى الذى يبيع القتل فى قوله أن المارثين كانوا فى طريقهم الى الهرم من المنزل ، اذا به فى موضع آخر من هذه الأساليب يقول أن المتهم كان فى حل من الذود عن ماله اذ كانت جريمة السرقة فى دور التنفيذ والسارق لم ينادر مكانها ، ومقتضى هذا القول الآخر وموضعه فى القانون أنه كان يحق للمتهم أن يذهب فى استعمال حق الدفاع الشرعى الى أبعد حدوده عملا بنص المادة ٣/٢٥٠ من قانون العقوبات ، فانه يكون قد جاء مضطرب الأسباب مما يعنيه ويوجب نقضه .

(لمن رقم ٨٩١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/٢٥ س ٩ ص ٢٠٢)

٤٧٤ - استناد الحكم فى إدانة المتهم على دليل ظنى - قصور .

* متى كان الدليل الذى ساقه الحكم وعول عليه فى إدانة المتهم هو دليل ظنى مبنى على مجرد الاحتمال ، مع أن الأحكام الصادرة بالإدانة يجب ألا تبنى إلا على حجج قطعية الثبوت تقيد الجزم واليقين فإن الحكم يكون ممينا مستوجبا للنقض .

(لمن رقم ١٥٢٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/١٧ س ٩ ص ٢٢١)

٤٧٥ - نسبة الحكم ما ليس له أصل فى الأوراق الى الشاهد - قصور .

* متى كان ما أثبتته الحكم ونسبه الى الشاهد ليس له أصل فى الأوراق ، فإن المحكمة تكون قد أثابتت تضادها بالإدانة على دليل لا سند له من أوراق الدعوى مما يعنيه بما يوجب نقضه .

(لمن رقم ١٢١٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٤/١ س ٣ ص ٢٢٩)

٤٧٦ - غموض الحكم - كشف التسبب عن عدم استقرار الواقعة فى ذهن المحكمة وعدم وضوحها لديها .

* اذا أثبت الحكم فى موضع منه حال بيانه للواقعة أنه « وقع احتكاك بين بعض الأهلى وجنود البوليس وأن المتهم وهو أحد أفراد القوة أرابطة أطلق عمدا على الجنى عليه لثناء مروره فى الطريق ميّارا ناريا قلصدا قتله معتقدا أنه أحد المتساجرين مع جنود البوليس » ثم نقل عن نائب العمدة وهو من أخذ بشهادتهم أنه رأى المتهم « وهو فى حالة ارتباك وقد اختل هندامه وأخبر رئيسه بأن بعض الأهلى تجسروا وكه

اطلق ميارا من بندقيته فاصاب احد الاهالى كما أكد الحكم فى موضع آخر انه لم يكن بمجل الحادث وقت حصوله من جنود البوليس غير المتهم « ثم عاد فى حديثه من ثبة القتل فقال ان « هذه النية قبل المتهم واضحة من السلاح المستعمل فى الحادث ومن محاولته اطلاق النار قبل ذلك على الخفير وتصميمه على صرف الاهالى المجتبعين فى الشارع بالسلاح الذى كان يحمله ومنعهم من المرور مما يعتبر دليلا كفيا على ان القصد الجنائى لبدى المتهم كان منصرا للقتل « . اذا اثبت الحكم ما تقدم بان ذلك يبين منه ان واقعة الدعوى لم تستقر فى ذهن المحكمة ولم تكن واضحة الى هذا الحد الذى يؤمن به الخطأ فى فهم حقيقة الموقف ومدى مسئولية المتهم ولا يطمان معه الى ان المحكمة قد انزلت حكم القانون على الواقعة على وجهه الصحيح مما يتعين معه نقض الحكم .

(لمن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٨ فى جلسة ٢٠/١٠/١٣٥٨ من ١ ص ٨٠١)

٤٧٧ - عدم كفاية ما ذكره الحكم لاستخلاص الخليل السائق -

مثال .

✽ لحكمة الموضوع السلطة المطلقة فى تقدير مسألة إجراءات التحرير بشرط ان يكون تقديرها مبنيا على استدلال مسائغ - فاذا كان ما ذكره الحكم لا يكفى فى جيلته لأن يستخلص منه ان حرز العينة التى اخذت هو بيمينه الحرز الذى ارسل لمصلحة ألبط الشرعى لتحليل محتوياته لاختلاف وزنيهما ووصفهما لاختلافهما بينا لا يكفى فى تبريره افتراض عدم دقة الميزان او من قام بالوزن مما كان يقتضى تحقيقا من جانب المحكمة تستلجى به حقيقة الأمر ولأن الأحكام فى المواد الجنائية يجب ان تبنى على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال فان الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه .

(لمن رقم ١٠٥٩ لسنة ٢٨ فى جلسة ٢٨/١٠/١٣٥٨ من ٩ ص ٨٥٥)

٤٧٨ - القصور فى بيان ركن الاعتياك فى جريمة المادة ٢/٩ من

القانون ٢٨ لسنة ١٥٩١ - مثال .

✽ اذا كان ما أورده الحكم للاستدلال به على قيام ركن العادة - فى الجريمة التى نصت عليها المادة التاسعة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ فى فقرتها الثانية - هو قول مرسل لا يمكن معه الوقوف على امر الواقعة المكونة لعنصر الاعتياك ولا معرفة مكان وزمان وقوعها بالنسبة الى

الواقعة الأخرى ، بحيث تستطيع محكمة التقض اقرار صحة وصفا ومراعاة صحة تطبيق القانون ، فلا يكتفى هذا المقول بيانا للركن الذكور ،
 بما يعيب الحكم ويوجب نقضه للقصور في بيان الواقعة .

(لمن رقم ١٢٣٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٥٨ م ٩ من ١٠٩٠)

— ١ —

٤٧٩ — ايراد الحكم ما يفيد اقتناع المحكمة بقدرة المجنى عليه على الكلام عقب الحادث وافضائه باسماء الضاة — تقرير الحكم في موضع آخر عجز المجنى عليه عن النطق عقب الاصابة — تناقض وفساد في الاستدلال .

✽ واقعة قدرة المجنى عليه او عجزه عن الكلام عقب اصلته هي واقعة ثابتة لا تتغير ولا تقبل التجزئة — سواء اخذ بها الحكم او نفاها — لماذا كان الحكم المطعون فيه بمعد ان ثبت انه اقتنع بان المجنى عليه استطاع ان يتكلم عقب الاصابة وأنه افشى لأخيه الشاهد باسماء الجناة واتخذ من هذه الواقعة دليل اثبت على الطاعنين ، عاد وقرر في موضع آخر ما يفيد أن المجنى عليه عجز عن النطق عقب الاصابة ، واتخذ الحكم من هذا العجز دليل نفى للمتهمين الثلثي والثالث المتقضى ببراعهما ، فانه يكون قد تناقض وشبه الفساد في الاستدلال بما يعيبه ويستوجب نقضه .

(لمن رقم ٢١٤٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٨/٢/١٩٥٩ م ١٠ من ١٦٦٢)

٤٨٠ — عدم تجانس الحكم وتهتز اسبيله — مثال .

✽ اذا كان ما استخلصه الحكم من القول بثبوت الواقعة — حسب تحصيله لها من اقوال الشاهدين — لا يفيد الا وجود الطاعنين في مكان الحادث واعتدائهما بالضرب على الشاهدين المذكورين ، وكان مجرد الوجود في مكان الحادث — حسب منطق الحكم — لا يكتفى للادانة ، اذ انه قضى بتهمة المصلبين من فريق المتهمين مع ان هذه الاصابت تحصل دليل وجودهم بـمكان الحادث ، فان هذا الاستخلاص فيه من التضارب ما يعيب الحكم بعدم التجانس وتهتز في الاسباب مما يستوجب نقضه .

(لمن رقم ٢٢٦٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/١٠ م ١٠ من ١٢٩٦)

٤٨١ — اضطراب الحكم في ايراد عناصر الواقعة وعدم استقرارها الاستقرار الذي يجدها في حكم الوقائع الثابتة — عيب في الحكم — مثال .

✽ اذا كان يبين ما اتجه الحكم — منه تحصيله الواقعة — ما يفيد

أن المتهم أطلق على المجنى عليه عيارا واحدا أرداه قتلا ، وهذا على خلاف ما أثبتته التقرير الطبي من أن المجنى عليه أصيب من أكثر من عيار واحد ساهمت جميعا في أحداث الوفاة فإن ما أورده المحكمة في أسباب حكها على الصورة المتقدمة يناقض بعضه البعض الآخر بحيث لا تستطيع محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة لاضطراب العناصر التي أوردها الحكم عنها وعدم استقرارها الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة ، مما يستحيل عليها معه أن تتعرف على أى أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها في الدعوى ، ويكون الحكم معيبا متعينا نقضه .

(ملن رقم ٢٢٧٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/١٠ ص ٢٩٧)

٤٨٢ - شرط صحة الحكم بالادانة - استناد الحكم المطعون فيه في رفض الدفوع والطلبات المقدمة من المتهم الى أسباب حكم صادر في دعوى أخرى لا شأن للمتهم بها - قصور .

* يجب لصحة الحكم بالادانة أن يكون مستوفيا بذاته كامل الأسباب التي اعتمد عليها ، ولا يجوز أن يستند الى أسباب حكم آخر إلا اذا كان صادرا في ذات الدعوى بين الخصوم أنفسهم صريحا في الدلالة على أن المحكمة قدرت ما جاء بهذا الحكم من وثائق وأدلة واعتبرته صحيحا وأنها تأخذ به وتجعله أساسا لقضائها كأنه مدون عملا في حكها - فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في رفض الدفوع والطلبات المقدمة من المتهم الى أسباب حكم صادر في دعوى أخرى لا شأن للمتهم بها ، فإنه يكون ناقصا قصورا يعيبه ويوجب نقضه .

(ملن رقم ١٤٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٢/١٦ ص ١٠ من ٣١٢)

٤٨٣ - سلطة قاضي الموضوع في تقرير البراءة عند ترجيحه أدلة التفتي مفيدة باحاطته بأدلة الثبوت عن بصر وبصيرة .

* من المقرر أن لحكمة الموضوع أن تقضي بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم ، أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليه غير أن ذلك مشروط بأن يشتدل حكها على ما يفيد أنها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قلم الإتهام عليها عن بصر وبصيرة ، ووازنت بينها وبين أدلة التفتي فترجح حقاً لبراءته أو داخلها الريبة في صحة عناصر الإثبات - فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لأدلة الثبوت

ومنها اعتراف المتهمه لمهندس التنظيم بارتكاب جريمة بناء بدون رخصة وعلى وجه مخالف للقانون - ولم تدل المحكمة برأيها في هذه الأدلة مما ينبىء بأنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بها وتمحصها ، فإن حكمها يكون معيبا مستوجبا للنقض .

(طنين رقم ١٨١١ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٥٩/٣/١٧ من ١٠ ص ٣٢٤)

٤٨٤ - طلب ضم الأوراق طلب هام عند تعلقه بجسم الجريمة واستجلاء عناصرها الواقعية والقانونية - رفض تعليل الرفض تعليلا يعد تسليما بنتيجة دليل لم يطرح بالجلسة - قصور .

* ان الطلب الذي تقدم به الدفاع عن المتهم بشأن ضم المحررات المضبوطة وموضوع جريمة - عدم اداء رسم الدفعة المتررة عليها - يعد طلبا هاما لتعلقه بجسم الجريمة ذاتها واستجلاء عناصرها الواقعية والقانونية ، فكان يتعين على المحكمة اجابته لاطهار وجه الحق في الإدوى ، ولا يقبل من المحكمة تعليل رفض اجابته تعليلا يعد تسليما متكاملا بنتيجة دليل لم يطرح عليها وقضاء في امر لم يعرض لنظرها مما يوجب الحكم بالقصور ويمعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة والتقرير برأى في شأن ما اثاره المتهم في طعنه من خطأ في تطبيق القانون وفي تاويله .

(طنين رقم ٩٢ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٥٩/٣/٢٢ من ٦٠ ص ٢٤٤)

٤٨٥ - قصور بيان حكم البراءة - مثال في جريمة نصب .

* اذا كان الحكم الصادر ببراءة المتهمين من جريمة النصب - مع تسليمه بتواجد المتهمين معا ويتداخل المتهم الثاني على الصورة التي ذكرها - قد خلا من بيان الوقت والظروف التي تدخل فيها المتهم الثاني ، وهل كان تدخله يسمى من المتهم الأول وبتتبعه ، وهل كان ذلك قبل شراء التمثال الزائف ، أو بعده - هذا القصور في بيان الواقعة يحول دون قيام محكمة النقض بوظيفتها من الرقابة على صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة في الدعوى مما يقتضي معه نقض الحكم .

(طنين رقم ١٢٣ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٥٩/٦/٨ من ١٠ ص ٣٧٢)

٤٨٦ - فهم الدعوى على غير حقيقتها وعدم معرفة من هو الفاعل ومن هو الشريك في الجريمة ومن المقصود بإدانته من المتهمين ليس خطأ مانيا - الحكم الصادر في الدعوى حكم ميب بالتناقض والتخايل .

* إذا كان ما أوردته المحكمة في أسباب حكمها يناقض بعضه بعضا ، مما يبين منه أن المحكمة مهتت الدعوى على غير حقيقتها فجاء حكمها مضطربا بحيث لا يعرف منه من هو الفاعل ومن هو الشريك في الجريمة ولا ما تحسنت اليه من ادانة أى المتهمين ، وكان الأمر ليس مقصورا على مجرد خطأ مادي لا يؤثر في سلامة الحكم ، بل تجاوزه الى عدم فهم الواقعة على حقيقتها ، فان الحكم يكون ميبا بالتناقض والتخايل ويتعين نقضه .

(لمن رقم ٤٦٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٢٢ ص ١٠ ص ٦٦٦)

٤٨٧ - تخالف الأسباب وقصور التتليل - مثال في تقدير أقوال

منهم على آخر .

* التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أجزائه بحيث ينقض بعضه ما يشته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة - فإذا كتبت المحكمة بعد أن سلبت بعدم التمويل على اعتراف الطاعن الأول - كذلك قبل المتهمين - لما لحاطه من ظروف ، عادت واتخذت منه تريئة مؤيدة لأقوال الشهود ، دون أن تبين علة اطمئنتها اليه ، مع سبق تحدثها عن الظروف التي تحيط به والتي دفعتها الى عدم التمويل عليه كثيرا ، دون أن تبين كنه هذه الظروف ومؤداها ومدى تأثيرها في الاعتراف كدليل ، وكيف هيئت به الى مجرد تريئة تؤيد شهادة الشهود ، فان الحكم المطمون فيه يكون مشويا بالتخايل والتصور بما يستوجب نقضه .

(لمن رقم ٩٢٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٢١ ص ١٠ ص ١٧٠٨)

٤٨٨ - عيوب التسبيب - قصور البيان - مثال في اصدار قيمة

شهادة موضية .

* الشهادة المرقية وان كتبت لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة الا ان المحكمة بتى ابدت الأسبيل التي من أجلها رفضت التمويل على تلك الشهادة ، فان لمحكمة التقتض أن تراقب ما اذا كان من شأن هذه الأسبيل أن تؤدي الى النتيجة التي رتبها الحكم عليها - فلذا كتبت المحكمة - وهي في سبيل

تبيان وجه عَمَّ اطمئنتها الى الشهادة المرضية — قد اقتصرنا على القول بان مثل المرض الذى ورد بها ما كان يحول بين المتهم والقول املها دون ان تستظهر درجة جساسة مرضه ، وهل هو من الشدة بحيث تمنعه من القول امام المحكمة ، فنقول المحكمة على النحو المشار اليه اننا نجعل حكمها تاصر البيان لعدم ابداء الأسباب التى عولت عليها مقدمة لما انتهت اليه من ان المتهم رغم مرضه الثابت بالشهادة كان يستطيع حضور المحكمة .

لمن رقم ١٠٩١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١٠/٢٦ من ١٠ ص ٨١٧

٤٨٩ — اغفال الحكم الاشارة الى مخالصة قنبها المتهم تتضمن استلام الجنى عليه المبلغ موضوع ايصال الامانة قبل حلول التاريخ المتفق عليه . فتوريد الشيء يعيب الحكم بالقصور الذى يبطله .

* حصول السداد للبلغ المدمى تبديده قبل الميعاد المحدد للتوريد من شأنه ان يسقط عن المتهم المسؤولية الجنائية — فاذا كان الثابت من الاوراق ان المتهم قد اشار فى مذكرته المقدمة الى المحكمة الاستئنافية الى مخالصة قنبها موعدها عليها من الجنى عليه تنفيذ استلامه المبلغ موضوع ايصال الامانة قبل حلول التاريخ المتفق عليه لتوريد المسلى الا انها لم تشر اليها فى حكمها ، فان المحكمة الاستئنافية بعدم تعرضها لهذه المخالصة ولحقيقة ما جاء بها تكون قد حالت دون تمكين محكمة النقض من مراعاة صحة تطبيق القانون ويكون الحكم ممعيا بالقصور الذى يبطله .

لمن رقم ١٣٧٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/١ من ١١ ص ١١٩٣

٤٩٠ — بيانات حكم الادلة فى جنحة الملة ٢٤١ عقوبات — اغفال بيان النتيجة النهائية لاصابات الجنى عليه يعيب الحكم بالقصور .

* اذا كان الحكم المطعون فيه لم يورد فى اسبابه ما يقيّد تحقق النتيجة التى يستقيم بها ازالة حكم الملة ٢٤١ من قانون العقوبات على واتعة الدعوى ، فانه يكون قاصرا عن بيان شرط تطبيق حكم الملة المذكورة .

لمن رقم ١٥٥٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/١ من ١٢ ص ٢١٢٢

٤٩١ - شيك بدون رصيد - استناد الحكم الى البيانات المثبتة
بمحضر البوليس لقول بان الورقة تحمل تاريخا واحدا - لا تاريخين كما
يدعى الادعاء عن التهم - عيب .

* دفاع المتهم بان الورقة تحمل تاريخين وطلبه الاطلاع على الشيك
للتحقق من ذلك هو دفاع جوهرى من شأنه ان يؤثر فى قيام الجريمة او
عدم قيامها ، والفصل فيه لازم للفصل فى موضوع الدعوى ذاتها - فاذا
استند الحكم الى البيانات المثبتة بمحضر البوليس لقول بان الورقة تحمل
تاريخا واحدا ، فان ذلك لا يكتفى ردا على دفاع المتهم وتكون المحكمة قد
اخطت بحق المتهم فى الدفاع والحكم معيبا بما يستوجب نقضه .

لمن رقم ١٥٨١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٣/٢٧ س ١١ ص ١٢٠٨

٤٩٢ - قصور بيان احكام الادانة - عدم استظهار الحكم ان من
عمل التهم واختصاصه الوظيفى تقتضى نزلاء الحجز وتسلم اموالهم
الخاصة والتصرف فيها على نحو معين طبقا للأنظمة الموضوعة يعيب
الحكم بالقصور .

* لا تحقق الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١/١١٢ من قانون
المقويات الا اذا كان تسلم المال فى المادة من مقتضيات العمل ويقطع فى
اقتصاص التهم الوظيفى استنادا الى نظام مقرر ، او امر ادارى صادر
ما يملكه ، او مستمدا من القوانين واللوائح - فاذا كان الحكم قد اورد
فى اسبابه ان التهم منوط به الاشراف على السجن ، والمجنى عليه لم
يصدر امر قانونى بليداعه سجن القسم حتى يسوغ للمتهم تفتيشه بل
لودع الحجز بناء على امر الضابط المتوب حتى يحضر ضابط المباحث
ويفصل فى امره ، وكان الحكم لم يستظهر ما اذا كان من مصل التهم
واختصاصه الوظيفى تفتيش نزلاء الحجز بالقسم وتسلم لوالهم الخاصة
والتصرف فيها على نحو معين طبقا للأنظمة الموضوعة لهذا الغرض ، فانه
يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

لمن رقم ٢٠٧٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٣/٢٨ س ١١ ص ٢٢٤

٤٩٣ - مواد مخدرة - قصور بيان الحكم فى الرد على نفع التهم
بجهله حقيقة المادة المضبوطة عند اغفال الدليل القضى .

* الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه
غير التحليل ولا يكتفى فيه بالرائحة ، ولا يجدى فى ذلك التعليل على العالم

من ناحية الواقع — فإذا خلا الحكم من الدليل الفنى الذى يستقيم به
تفراؤه فإنه يكون معيباً متميئاً لنفسه .

(لمن رقم ١٥٩٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/١٤ ص ١١ ع ٢٢١)

٢٩٤ — حكم — بيانات التسييب — بيان نص القانون الذى حكم
بموجبه — أثر اغفال البيان — بطلان الحكم .

* نصت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية على وجوب
إشارة الحكم الى نص القانون الذى حكم بموجبه — وهو بيان جوهرى
اقتضته قامة شرعية الجرائم والعقوبات — فإذا خلا الحكم الاستثنائى —
الذى قضى بإلغاء حكم البراءة — من ذكر نص القانون الذى أنزل بموجبه
العقاب على المتهم فإنه يكون مشوباً بالبطلان ، ولا يعصم الحكم من هذا
العيب انه أشار الى رقم القانون المطبق وما لحقه من تعديلات ما دام لم
يفصح عن مواد القانون التى أخذ بها والخاصة بالجريم والعقاب .

(لمن رقم ١٨٢٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٤/١٢ ص ١١ ع ٢٥١)

(واللمن رقم ١٥٢٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٢)

٢٩٥ — تسييب احكام التمييز — وجوب بيان الحكم ذاته اسم
المدعى وعلاقته بالجنى عليه وصفته فى المطلبية بالتمييز واساس
المسئولية المدنية والتضامن فيها — اغفال ذلك يعيب الحكم بالقصور .

* اذا كان الثالث من الحكم انه قضى بإلزام المتهمين متضامين بأن
ينفموا للمدعى بالحق المدعى مبلغ تون ان يبين أدعاء المدعى
المذكور مذنباً او علاقته بالجنى عليه وصفته فى الدعوى المدنية ، كما
خلا من استظهار اساس المسئولية المدنية والتضامن فيها — وهى من
الأمور الجوهرية التى كان يتعين على المحكمة ذكرها فى الحكم — أما
وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بما يستوجب نقضه فيما يخص
بالدعوى المدنية ، ولا يقدح فى ذلك ما ورد فى محضر الجلسة من الإشارات
الى ادعاء والد القتيل مذنباً قبل المتهمين متضامنين وتحقور مدافع
ومرافعته عنه ، ذلك ان محضر الجلسة لا يكمل الحكم الا فى اثبات ما يتم
إياه المحكمة من إجراءات تون العناصر الأساسية فى التمييز .

(لمن رقم ١٨٧١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٥/٨ ص ١١ ع ٢٠٧)

٢ - مالا يعد كذلك

٤٩٦ - القضاء بالتعويض للمدعى المذنب من غير بيان أى سبب له ما دام المفهوم أن التعويض عن وفاة القتيل .

* لا يصح الطعن في الحكم بقوله أنه قضي بتعويض المدعى المذنب - المبينة صفته بالحكم - من غير تبين أى سبب له ولا إيضاح من يستحقه من ورثة القتيل ، إذ أن المفهوم بالضرورة أن التعويض إنما هو عن وفاة القتيل ، وأنه إنما قضي به للمدعى المذنب وحده بصفته المبينة بالحكم .
(لمن رقم ٢٤٢٤ لسنة ٢ ق جلسة ١١/٧/١٩٣٢)

٤٩٧ - عدم صحة أحد الأسباب التي لأخذ بها الحكم ما دام الحكم صحيحا لعدة أسباب وردت فيه .

* أن الحكم ما دام صحيحا لعدة أسباب وردت فيه فليس من الصواب إبطاله لجرد عدم صحة أحد الأسباب التي لأخذ بها .
(لمن رقم ٢٨٠ لسنة ٢ ق جلسة ١١/٢١/١٩٣٢)

٤٩٨ - تعويل الحكم على واقعة غير صحيحة متى كان مشتتلا على وقائع وأدلة أخرى يستقيم معها .

* ليس بما يطعن على الحكم أن يكون قد عول على واقعة غير صحيحة متى كان مشتتلا على وقائع وأدلة أخرى يستقيم معها ولو انقضت منه العبارة غير الصحيحة .
(لمن رقم ٢٠٦٤ لسنة ٢ ق جلسة ١١/٣٠/١٩٣٢)

٤٩٩ - خلو الحكم من ذكر المواد التي أخذ بها متى أثبتت المحكمة في حكمها أنها اطلمت على المواد التي طلبت التنبلة تطبيقها .

* متى أثبتت المحكمة في حكمها أنها اطلمت على المواد التي طلبت التنبلة تطبيقها ثم قضت بعد ذلك في الدعوى فلا يصح أن يطعن في حكمها بقوله أنه خلأ من ذكر المواد التي أخذ بها .

(لمن رقم ٥٥٨ لسنة ٤ ق جلسة ١٢/٢/١٩٣٤)

٥٠٠ - عدم تلاوة أسباب الحكم مع منطوقه أو عدم وجود الحكم
بأسبابه. في ملف الدعوى إلى ما بعد فوات ميعاد الطعن فيه .

* أن عدم تلاوة أسباب الحكم مع منطوقه أو عدم وجود الحكم
بأسبابه في ملف الدعوى إلى ما بعد فوات مواعيد الطعن فيه لا يصلح
سببا لبطلان الحكم إذ قد تدمو الضرورة في بعض القضايا إلى زيادة
التريث والتحقق وهذا لا يصح أن يكون محلا للطعن .

(طعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٤ ق جلسة ١١٢٥/٢/٤)

٥٠١ - اشتغال منطوق الحكم على عيب في تعيين التهم المحكوم
عليه متى كانت أسباب هذا الحكم تكشف عن حقيقة التهم المقصود .

* إذا لحق منطوق الحكم عيب في تعيين التهم المحكوم عليه ، وكان
في أسباب هذا الحكم ما يكشف عن حقيقة التهم المقصود ، فإن هذا
العيب لا يعد من العيوب الجوهرية التي تستوجب نقض الحكم .

(طعن رقم ٢٤٨٢ لسنة ٦ ق جلسة ١١٣٧/٤/١٦)

٥٠٢ - خلو الحكم الابتدائي من الأسباب وعدم التوقيع عليه من
القاضي لوغلقه متى كانت المحكمة الاستئنافية قد وضعت لهذا الحكم أسبابا
يقوم عليها .

* أن أوجه البطلان التي تصلح سببا للنقض هي التي تلحق الحكم
النهائي . أما الأوجه المتعلقة بالأحكام الابتدائية فيجب رفعها أولا إلى
المحكمة الاستئنافية فإذا استدركت المحكمة الاستئنافية ما في الحكم
الابتدائي من نقص أو خطأ صحح البطلان . والآن فإذا دفع لدى المحكمة
الاستئنافية بأن الحكم الابتدائي باطل لعدم وجود أسباب له ولعدم التوقيع
عليه من القاضي الذي أصدره لوغلقه فاعتبرت هذا الحكم ووضعت أسبابا
يقام عليها فلا تجوز إثارة هذا الأمر لدى محكمة النقض .

(طعن رقم ١٤ لسنة ٨ ق جلسة ١١٣٨/٢/٧)

٥٠٣ - خطأ الحكم في تأويل القانون إذا كان لم يذكره إلا من باب
التريد وعلى سبيل الفرض الجحلى .

* إذا ذكر الحكم أسبابا صحيحة وكافية للدانة ، ثم ذكر سببا

آخر تضمن خطأ في تأويل القانون ، فإن هذا السبب لا يستوجب نقضه إذا كان لم يذكره إلا من باب التزيد وعلى سبيل الفرض الجلى .

بلمن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٣٨/١١/١٤

٥٠٤ - وقوع تنقض في بعض اسباب الحكم القانونية ما دام منطوقه سليما ومتفقا مع القانون .

✳ لا ينقض الحكم إذا ما وقع في بعض اسبابه القانونية تنقض ما دام منطوقه سليما ومتفقا مع القانون .

بلمن رقم ١٢ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٣٨/١٢/١٢

٥٠٥ - عدم عنابة الحكم بتحديد تاريخ وقائع الجريمة صراحة مادام مفهوما من سياقه أن هذه الوقائع وقعت في زمن قريب من الزمن المذكور .

✳ إذا كانت الجريمة لا تتحقق في الواقعة المذكورة تاريخ وقومها في الحكم وإنما تتحقق في وقائع أخرى سابقة لثبت الحكم وقومها من المتهم وأسس الإدانة عليها من غير أن يعنى بتحديد تاريخ وقوعها صراحة ولكن كان المفهوم من سياق الحكم أن هذه الوقائع انبثقت في زمن قريب من الزمن المذكور به فلا يقبل من المتهم طعنه عليه إذ كان لا يدعى في وجه الطعن أن تلك الوقائع قد مضت عليها المدة القانونية لستقوط الدعوى العمومية .

بلمن رقم ١٨٢١ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٤٠/١١/١١

٥٠٦ - زعم الطاعن أنه لم يجد الحكم في قلم الكتاب بعدد مضي ثلاثين يوما على صدوره مع تسليمه بأنه وقع عليه في خلال تلك المدة .

✳ مادام الطاعن يسلم في طعنه بأن الحكم المطعون فيه قد وقع عليه في مدى الثلاثين يوما من تاريخ صدوره ، وما دام هو لا يدعى أنه لصانعة عدم وجود الحكم في قلم كتاب المحكمة التي أصدرته بسبب إرساله إلى محكمة النقض لنظر الطعن المرفوع منه على أسس عدم ختبه في مدة التمهية الأيام - قد استحال عليه الإطلاع عليه أو أخذ صورة منه ، فأنه لا يكون ثمة وجه لما يذهب إليه من بطلان هذا الحكم على زعم أن هذه الحالة هي كحالة عدم ختم الحكم في الثلاثين يوما من جهة أنه

لما توجه الى قلم الكتاب للاطلاع على الحكم بعد أن مضى على صدوره ثلاثون يوما لم يصادفه مودما به .

(بلن رقم ١٥٠٥ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/١٢/٤)

٥٠٧ - عدم بيان المحكمة في حكمها أن فصلها في الدعوى إنما كان مجدداً بعد نقض الحكم السابق صدوره فيها .

* أن عدم بيان المحكمة في حكمها أن فصلها في الدعوى إنما كان مجدداً بعد نقض الحكم السابق صدوره فيها لا يعيب الحكم بما دلت هي قد جرت بالفعل مجرى اعادة المحاكمة ، ولا يغير من هذا ما قد يقال من أن الحكم لو اشتمل على هذا البيان لكفى ذلك ليكون الفصل في موضوع الدعوى من اختصاص محكمة النقض اذا هي قضت بنقض الحكم لثاني مرة ، لأن هذا الاختصاص إنما يترتب على حقيقة ما يقع بالفعل بنقض .
النظر من التوبه عنه في الحكم .

(بلن رقم ٥٤ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٤/١٢/٢٥)

٥٠٨ - خلو الحكم الابتدائي من الأسباب - تسبیب الحكم الاستثنائي - كفاية ذلك .

* أن وظيفة المحكمة الاستئنافية هي نظر الدعوى برمتها والفصل فيها من جديد ، فيخل في ذلك تصحيح ما يكون قد وقع في الحكم الابتدائي من خطأ واستكمال ما قد يكون فيه من نقص . واذن فإذا كان الحكم الابتدائي قد صدر دون أن توضع له أسباب أصلاً وكانت المحكمة الاستئنافية قد وضعت لحكمها أسباباً فليس يقدح في صحة حكمها كون الحكم الابتدائي لم توضع له أسباب .

(بلن رقم ٢٨٥ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٤/١٢)

٥٠٩ - عدم ايداع الحكم الصادر من محكمة الجنايات قبل اقفال دور انعقادها التالي متى كان الإيداع قد تم قبل انقضاء ثلاثين يوماً .
* متى كان الحكم قد أودع قلم الكتاب موقعا عليه قبل انقضاء

ثلاثين يوماً من النطق به ، وهي المدة التي جرى قضاء محكمة النقض في نوايل القانون على اعتبارها حداً أقصى لوجوب تحرير الأحكام والتوقيع عليها ، فلا يصح طلب إبطاله بمقولة أنه صادر من محكمة الجنايات وأنه

يجب أن يتم ختبه وإيداعه تلم الكتاب قبل ائذال دور انمقادها التالى ، بناء على ما جاء فى المادة ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات . فسان انشراح حين اورد ذلك مع ما اورده من وجوب التوقيع على الحكم فى ظرف ثمانية ايام من النطق به . لم يقصد ان يرتب على مخالفته اى بطلان ثم انه فيها يتعلق بالحكم الصادر بالاعدام لا يصح ان يكون حساب مدة الثلاثين يوما ابتداء من تاريخ قرار المحكمة بالحالة الأوراق على المفتى . اذ هذا القرار لا يقصد به الا استطلاع رأى المفتى فى امر المتهم ، وليس من شأنه قانونا ان يقيد المحكمة فى شىء بعد ان يرد اليها الرأى ، بل للمحكمة — سواء لما يبدية المفتى أو لائ سبب آخر يبدو — ان تحكم فى الدعوى على مقتضى ما ينتهى اليه رايها ، مما لا يصح معه بحال اعتباره حكما صلحا فى الدعوى انتهى به الفصل فيها .

(لمن رقم ١٠٨٠ لسنة ١٥ فى جلسة ١٩٤٥/٧/٤)

٥١٠ — ايداع الحكم قلم الكتاب موقعا عليه فى اليوم الثلاثين بعد انتهاء الموظفين من عملهم .

مضى كان الحكم قد اودع قلم الكتاب موقعا عليه قبل انقضاء الثلاثين يوما على النطق به فلا يصح طلب ابطاله بمقولة ان هذا الإيداع انما كان بعد انتهاء الموظفين من عملهم وانصرافهم من المحكمة فى اليوم الثلاثين . فان ذلك لا تأثير له ، اذ انقضى قلم الكتاب او عدم انقضه لا يهم البحث فيه الا اذا كان الاجراء المطلوب عمله فى قلم الكتاب لم يتم . اما اذا كان قد تم بالفعل فلا يهم اذا كان تباه حصل فى الوقت المقرر لمعمل الموظفين فى مكاتبهم أو بعده ، لأن تنظيم تقرير أوتلت لمعمل الموظفين ليس معناه بالبداهة منمهم من العمل فى غير الأوقات المقررة بل معناه فقط عدم الزامهم بأن يعملوا فى غير تلك الأوقات .

(لمن رقم ١١٢٠ لسنة ١٥ فى جلسة ١٩٤٥/٧/٤)

٥١١ — دعم القاضى قضاءه بالمعلومات العامة المفروض فى الناس كافة ان يلحوا بها .

✽ اذا كان الحكم حين ادان المتهم فى جريمة القتل الخطأ قد بين الواقعة التى عاتبه من لجلها بيانا كافيا ، ونكر الأدلة التى استستخلص منها فى منطق سليم ثبوت هذه الواقعة ، ونكر ضمن ذلك ملاحظة علة عن كثرة حوادث القراء وعدم اهتمام بعض عماله بحياة الجمهور ، فان

مثل هذه الملاحظة لا يصح أن ينشأ عليها طلب نقض الحكم ، إذ لا هرج على التنازع في أن يدعم تضاده بالمعلومات العاتية والمفروض من الناس كافة أن يلجأوا بها وإذا ما فعل ذلك فلا يصح أن ينشأ عليه أنه تضي في الدعوى بعلمه .

(لمن رقم ١٨٠٧ لسنة ١٦ ق جلسة ١١/١١/٤٦٠٠)

٥١٢ - الخطأ في تطبيق مادة القانون على الواقعة الثابتة في

الحكم .

* الخطأ في تطبيق مادة القانون على الواقعة الثابتة بالحكم لا يستوجب بطلان الحكم ، ولحكمة النقض أن تطبق المادة الصحيحة على الواقعة كما هي ثابتة به .

(لمن رقم ١٦٦١ لسنة ١٧ ق جلسة ١٢/٢/١٩٤٧)

٥١٣ - اغفال المحكمة الرد على الدفع بعدم جواز تحريك الدعوى

العمومية كسابق حفظها. إذا تمكنت محكمة النقض من الفصل فيه على صورة لا تؤثر في الحكم المطعون فيه .

* إذا دفع لدى المحكمة بعدم جواز تحريك الدعوى العمومية ضد المتهم لسبق حفظها فمن واجب المحكمة أن ترد على هذا الدفع إلا أن اغفالها الرد لا يستوجب نقض الحكم إذا كان هذا الدفع كما تزعمه الشاغلين في طعنه وأمام المحكمة يمكن محكمة النقض من الفصل فيه على صورة لا تؤثر في الحكم المطعون فيه .

(لمن رقم ٥٢٢ لسنة ١٩ ق جلسة ٢٨/٢/١٩٤٦)

٥١٤ - عدم ختم الحكم في الثمانية أيام المحددة بالقانون .

* أن عدم ختم الحكم في الثمانية الأيام المحددة بالتقنين لا يكفي وحده لنقض الحكم .

(لمن رقم ١٠٦٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢/١١/١٩٥٠)

٥١٥ - عدم توصل المحكمة الى معرفة التاريخ الذي حدثت فيه الواقعة ما دام لا تأثير له على ثبوت الواقعة ولا على الأدلة على ثبوتها .

* ان عدم توصل المحكمة الى معرفة تاريخ اليوم أو الشهر الذي حدثت فيه الواقعة لا يستوجب نقض الحكم ما دام لا تأثير له لا على ثبوت الواقعة ولا على الأدلة على ثبوتها .

(لمن رقم ١٠٥٧ لسنة ٢١ ق جلسة ١١/١٢/١٩٥١)

٥١٦ - عدم بيان الحكم لأسباب الرافة .

* لا يصح اللطمن في حكم بعدم بيانه اسباب الرافة بمقتولة لاحتبال يحقق المصلحة من ذلك اذا ما كانت اسباب الرافة تؤدي الى البراءة . فان هذا يكون ترتيبا لنتيجة على توقع الخطأ في أمر لم يفرضه القانون على القاضي .

(لمن رقم ١١-٢٠ لسنة ٢١ ق جلسة ١١/١٢/١٩٥١)

٥١٧ - تزيد المحكمة بعد استيفاء دليل الحكم - لا يمييه .

* ما تزيدت فيه المحكمة - بعد استيفائها دليل الحكم - واستطرد فيه من قبيل الفرض الجدلي ولا تعلق له بجوهر الأسباب ولا تأثير له بالحكم . لا يصح ان يتخذ سبيلا للطمع في سلامة الحكم .

(لمن رقم ١٢٤٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٢/١٤/١٩٥٦ ص ٧٥٨٩)

٥٢٨ - عدم صدور الحكم الابتدائي باسم الأمة تبيده استئنافية - عدم اخذ الحكم الاستئنافية بأسباب الحكم الابتدائي - انشائه أسبابا جديدة كاملة لقضائه - صدور هذا الحكم الأخير متوجا باسم الأمة - لا بطلان .

* اذا كان الحكم الاستئنافية اذ ايد الحكم الابتدائي - الذي لم يصدر باسم الأمة - لم يلغض بأسبابه وانما انشأ لقضائه أسبابا جديدة كاملة ومصدر متوجا باسم الأمة - مصححا بذلك البطلان في الإجراءات الذي شلب حكم محكمة لول درجة على مقتضى ما تقتضى به المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية - فان النعى على الحكم الاستئنافية بالبطلان لا يكون له محل .

(لمن رقم ١٢٩٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٢/١٤/١٩٥٦ ص ٧٥٨٩)

٥١٩ - تناقض أقوال الشهود - استخلاص الحكم الإدانة من أقوالهم استخلاصاً سابقاً لا تناقض فيه - لا عيب .

* ان التناقض في أقوال الشهود يفرض قيامه لا يميح الحكم مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصاً سابقاً بما لا تناقض فيه ، إذ مرجع ذلك الى عقيدة المحكمة واطمئننتها الى صحة الدليل الذي تأخذ به .

بطمن رقم ٨٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٢ ص ٧ (٤٧٤)

٥٢٠ - استخلاص الحكم نية القتل من استلال المتهم سكيناً ذات حد واحد بدينب الطرف طوله ١٥ سم وطعنه بها الجنى عليه طعنة شديدة موجهة الى مواضع قاتلة وأن الدافع لارتكاب الجريمة هو سبق اتهام أخ القتل في قتل ابن عم المتهم قبل الحادث بيومين - هو استخلاص سابق وصحيح قتلونا .

* متى كان الحكم قد تحدث عن نية القتل في جريمة القتل العمد المسندة للمتهم واستظهرها في قوله « وحيث أنه من توفر نية القتل عند المتهم أنه استل سكيناً ذات حد واحد بدينب الطرف طوله ١٥ سم طعن بها الجنى عليه طعنة شديدة ومسحدها بقوة الى مواضع قاتلة للقلب والحجاب الحاجز والكبد والدافع له على اقراره جريمة القتل سابقة اتهام أخ القتل في قتل ابن عم المتهم قبل هذا الحادث بيومين » فإن هذا الذي قاله الحكم سابق في استخلاص نية القتل لدى المتهم وصحيح في القبول .

بطمن رقم ٨٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٢ ص ٧ (٤٧٨)

٥٢١ - ذكر الحكم أن المحكمة اطلعت على المواد التي طلبت التيلية العالبة تطبيقتها - القول بخلو الحكم من ذكر المواد التي اخذت بها المحكمة - غير صحيح .

* متى اثبتت المحكمة في حكمها أنها اطلعت على المواد التي طلبت التيلية العالبة تطبيقتها ثم قضت بعد ذلك في الدعوى فلا يصح أن يطن في حكمها بقوله إذ الحكم خلا من ذكر المواد التي اخذ بها .

بطمن رقم ٦٥٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٢ ص ٧ (٤٨٠)

٥٢٢ - عدم توصل المحكمة الى معرفة وقت وقوع الحادث او اغفاله - لا عيب .

* عدم توصل المحكمة الى معرفة وقت وقوع الحادث او اغفاله لا يستوجب نقض الحكم ما دام لا تأثير له على ثبوت الواقعة ولا على الأدلة على ثبوتها .

لمن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٤/٢٩ من ٨ ص ٤٢٦

٥٢٣ - عدم ذكر الحكم الاستثنائي لمادة العقاب - بيان مواد الاتهام في الحكم الابتدائي - تأييد الحكم الاستثنائي له دون ذكرها - لا عيب .

* اذا كان الحكم خاليا صلبه من ذكر المواد التي طبقتها المحكمة ولكنه قضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه وللأسباب الأخرى التي أوردتها ، وكان الحكم الابتدائي قد سجل في صلبه أنه يطبق على المتهم المواد التي طلبتها النيابة فلا يصح نقضه إذ ان اخذه بأسباب الحكم الابتدائي - فيه ما يتضمن بذاته المواد التي عوقب المتهم بها .

لمن رقم ٩١٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١/٢٢ من ٩ ص ٣٧٦

٥٢٤ - الخطأ الناتج بدياجة الحكم في بيان تاريخ الواقعة - لا يعيبه .

* اذا كان الثابت من سياق الحكم ومن تسلسل الوقائع الثابتة به وتواريخها أن ما ورد بوصف التهمة في دياجة الحكم من أن تاريخ الواقعة هو ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ ليس الا خطأ ملحقاً في بيان رقم السنة وصحته « ١٩٥٤ » لا « ١٩٥٥ » ، فإنه لا يؤثر في صحة الحكم ولا يقدح في سلامته طالما أن المتهم لا يدعى في طعنه أن التواريخ التي أثبتتها المحكمة في أسباب حكماها ملزمة للواقع .

لمن رقم ٩٤٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٠/٧ من ٩ ص ٣٨٦

٥٢٥ - اثبات الحكم بأدلة سابقة علم المتهم وقت إصداره الشيك بلته ليس له مقابل وفاء قابل للسحب - مثال لنفي القصور عن الحكم .

* لا يشترط قانوناً لوقوع جريمة اعطاء شيك لا يقبله رصيد قائم وقابل للسحب أن يقوم المستفيد بتقديم الشيك للبنك في تاريخ سداد

بل تتحقق الجريمة ولو تنضم به المستفيد في تاريخ لاحق بما دام الشيك قد استوفى الشكل الذي تطلبه القانون لكي يجري مجرى التتوّد ويكون مستحق الأداء بمجرد الاطلاع دائيا - فإذا كان الثابت بالحكم أن الشيك حرر في تاريخ ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ وقدمه المستفيد لذلك في ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٤ لمصرف - فبيّنه فلم يجد له نصيبا - فلما قبله للسحب وكان الحكم قد أثبت على المتهم بأدلة كافية مقبولة غلظه وقتئذ إصدار الشيك بأنه ليس له مقابل وفاء وقابل للسحب منا يتحقق به سوء النية فإن عناصر الجريمة تكون متوافرة ويكون النعمى على الحكم بالقصور على غير أساس ١٥

(ملعن رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٠/٧ س ١ ص ١٨٦)

٥٢٦ - عدم توفيق الحكم الى ذكر السبب الصحيح للواقعة لا يعيبه ما دام قد اشتمل على البيان الكافي لها ودلل على الإدانة تحليلًا سليما .

✽ سبب الجريمة ليس ركنا من أركانها ولا عنصرا من عناصرها الواجب اثباتها في الحكم ، فلا يضره ألا يكون قد وُفق الى ذكر السبب الصحيح ، ما دام قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دلت التهمة بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة كافية من شأنها أن تؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها .

(ملعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/١/١١ س ١١ ص ٢٢)

٥٢٧ - الإشارة خطأ الى وجود أحد المتهمين في مكان الحادث رغم تقرير براءته - لا يعيب تسجييه ولا يبطل الحكم .

✽ إذا كان الحكم بعد أن جزم بإدانة الطاعن في الجرائم المنسوبة اليه - اعتمادا على ما أوردته من أدلة كافية - وهو في صدد ساق اثبات الاتفاق بين الطاعنين جميعا - وأخطأ بذكر اسم المتهم الخامس - وإشمار الى وجوده في محل الحادث باعتباره عاملا في الجريمة - مع أنه قضى ببراءته - ولم يكن لهذه الواقعة غير الصحيحة أي اثر في منطق الحكم ، ولم يدّع الطاعن أن ضررا لحق به من جراء ذلك ، فإن ذلك لا يضر الحكم ولا يعيبه .

(ملعن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/٢٥ س ١٢ ص ٢٢٢)

٥٢٨ - بينات التسيب - عدم تحديد القانون شكلا خلاصا لهذا البيان - ايراد الحكم ما يفيد فهم الواقعة من مجموع ما أورده عنها - لا قصور .

* لم يرسم التاتون شكلا خلاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها - متى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا لتفهم الواقعة بارتكائها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة - كان ذلك محققا لحكم القانون .

بلعن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٤/٢٢ من ١١ ص ٣١٦

٥٢٩ - عدم بيان كمية المخدر - عدم اثارة المتهم قصد التعاطي وعدم ثبوت هذا القصد للمحكمة - لا قصور .

* لا يكون بيان كمية المخدر جوهريا ما دام المتهم لم يثر في دفاعه لهما محكمة الموضوع أن قصده التعاطي ولم يثبت هذا القصد للمحكمة . بلعن رقم ١٧٨٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٤/١١ من ١١ ص ٣٢٢

٥٣٠ - بينات التسيب - الخطأ المادي في اثبات سافة حصول الرقعة لا يوجب الحكم .

* خطأ الحكم في اثبات حصول الواقعة لا يؤثر على مسلاته ما دام الأمر لا يتجاوز الخطأ المادي .

بلعن رقم ١٥٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١/١٨ من ١١ ص ١٩٢

الفرع الثالث - بطلان الاجراءات

١ - ما بعد ذلك

٥٣١ - اعتبار المحكمة اعلان المتهم صحيحا مع مخالفة ذلك لاحكام المواد ٦ و ٧ و ٢٢ من قانون المرافعات .

* انه طبقا للمواد ٦ و ٧ و ٢٢ من قانون المرافعات يشترط لصحة الاعلان أن يكون قد حصل لنفس الشخص المراد اعلانه أو في محله . وفي حالة امتناعه هو أو خليفه أو أحد اقربيه السلكين معه عن تسلم الصورة يجب على من تولى الاعلان أن يسلمها لحاكم البلدة الكائن فيها محله أو لشيخها ، ولن يدون جميع الاجراءات التي يتخذها في الأصل والصورة

والا كان العمل باطلا . فلذا كان كل ما اجراه المخضر هو أنه حرر محضرا بأنه انتقل الى المحافظة واعلن المتهم مخاطبا مع الضابط التوجيهي بها وأنه كتب في أسفل المحضر عبارة « بعرض الصورة على بقعة المذخور امتعت عن الاستلام » فان هذه العبارة لا تغني للصورها عن بيان الظروف والملابسات التي حصل فيها الامتناع . وقد كان الواجب ان يحرر المحضر قبل تسليم الاعلان الى المحافظة محضرا يثبت فيه انتقاله الى محل المطلوب اعلانه ومخاطبته لخالفته وامتناع هذه عن تسليم الصورة ، والتاريخ الذي حصل فيه ذلك . اما وهو لم يفعل فان الاعلان يكون باطلا . ولا يجوز التمويل عليه . واذا عدته المحكمة اعلانا صحيحا ، وبناء عليه اعتبرت المتهم متخلفا عن الحضور ، فان حكمها يكون باطلا متعينا نقضه .

(لمن رقم ٩٤١ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٤٠/٤/٨)

٥٣٢ - صدور الحكم ضد المدعى بالحقوق المدنية تون ان يسمع دفاعه في الدعوى ودون اعلانه بالحضور لملم المحكمة .

* الحكم الذي يصدر ضد المدعى بالحقوق المدنية تون ان يسمع دفاعه في الدعوى ودون اعلانه بالحضور لملم المحكمة يكون باطلا متعينا نقضه لإبنتائه على مخالفة اجراء مهم من اجراءات المحاكمة .
(لمن رقم ١٥٠١ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٦/١/٢٨)

٥٣٣ - احالة المتهم الى محكمة الجنائيات بجنالية الاختلاس المنطبقة على المادة ١١٢ ع - استبعاد المحكمة هذه التهمة لعدم توافر اركانها القانونية واسنادها جنحة السرقة الى المتهم - وجوب تبينه المتهم الى هذا التفتيش - عدم مراعاة ذلك - بطلان الاجراءات .

* اذا كانت التهمة التي لحيل المتهم بها الى محكمة الجنائيات هي جنالية الاختلاس المنطبقة على المادة ١١٢ من قانون العقوبات فاستبعدت المحكمة هذه التهمة لعدم توافر اركانها القانونية واسندت اليه جريمة أخرى هي جنحة السرقة وانضلت بذلك عنصرا جديدا في التهمة ، فنتاه يكون من حق المتهم ان يحاط به علما ليؤدى رايه فيه قبل ان يذان بمقتضاه ، فلذا كانت المحكمة قد اغفلت تنبيهه الى الوصف الجديد للبرامعة على اساسه طبقا لما تقتضى به المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية فان حكمها يكون ممينا بها يينظله ويستوجب نقضه .

(لمن رقم ٩٩٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/٨ س ٢ ص ١١٤)

٥٢٤. - سحقت لهم بحرازا سلاح بقتة ويخص له به - تقديمه شهادة بذلك - أدانته دون تحقيق نفاعه إلى الرد عليه حكم معيب .

* إذا دفع المتهم إلى المنيقية التي اتهم بحرازاها بغسر ترخيص ، مرخصة وقدم شهادة بذلك ، فادانته المحكمة دون تحقيق هذا الدفاع أو الرد عليه مع أنه يعتبر جوهريا بحيث لو صح لتغير وجه الرأي في الدعوى فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(لمن رقم ٨١٦ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٥٦/١/١٢ من ٧ من ٢٨)

٥٢٥ - تعارض دفاع متهم مع دفاع متهم آخر - تولى محام واحدة المرافعة عن المتهمين - اخلال بحق الدفاع يوجب بطلان إجراءات المحاكمة - مثال في قضية تزوير .

* إذا نسب لعدة متهمين الاشتراك مع موظف عمومي حسن النية - مأثون - في ارتكاب تزوير في وثيقة زواج بتقديم امرأة بدلا من أخرى ، ودفع أحد المتهمين بأن المرأة التي تقدمت للمأثون هي بذاتها المتضوذة بالزواج بينما سنع معهم آخر بأنه كان حسن النية ولا يعرف المرأة التي اتهم عليها الزواج فإن دفاع كل من هذين المتهمين يكون متعارضا مع دفاع الآخر مما يقتضي أن يتولى الدفاع عن كل أمام محكمة الجنائيات محام خاص تتوافر له حرية الدفاع عنه في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها - فإذا سمحت المحكمة لحام واحد بالرافعة عن المتهمين في مثل هذه الحالة فلها تكون قد اخلت بحق الدفاع ويكون قد شل إجراءات المحاكمة بطلان يؤثر في الحكم بما يستوجب نقضه .

(لمن رقم ١١٥٦ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٥٦/١/٢١ من ٧ من ١٠٢)

٥٢٦ - عدم اعلان المعارضة بمعرفة النيابة بالجلسة المحددة لتنظر معارضته - تشير وكيله على تقرير المعارضة بعلبه بالجلسة وتمهده باخطاره لا يفنى عن الاعلان .

* لا يفنى عن اعلان المعارض بمعرفة النيابة العامة بالجلسة المحددة لتنظر المعارضة ، تشير وكيله على تقرير المعارضة بعلبه بتاريخ الجلسة المحددة لتنظرها ، وتمهده باخطار المعارض .

(لمن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٥٦/١/٢٢ من ٧ من ١٦٥٧)

(والمن رقم ٢٠٠٥ لسنة ٢٥ في نفس الجلسة)

٥٣٧ - تعديل المحكمة وصف التهمة بالنسبة للمتهم من قتل عمد
مقترون بجناية سرقة بحمل سلاح الى الاشتراك في جريمة قتل عمد وقعت
نتيجة محتملة لجناية سرقة بحمل سلاح دون أن تنبهه الى هذا التغيير -
اخلال بحق الدفاع .

* لذا عدلت المحكمة وصف التهمة بالنسبة الى المتهم من قتل عمد
مقترون بجناية أخرى - جناية السرقة بحمل سلاح الى اشتراك في جريمة
قتل عمد وقعت نتيجة محتملة لجناية سرقة بحمل سلاح - دون أن تنبهه
الى هذا التغيير - فان المحكمة تكون قد أضلعت بهذا التعديل عنصرا
جديدا لم ترفع به الدعوى هو وقوع جناية القتل كنتيجة محتملة لجناية
السرقة ويكون حكمها محيا لاخلاله بحق الدفاع .

اطلع رقم ٧٠٢ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٦/٢/٢٦ من ٧ ص ١٧٠٩

٥٣٨ - اعتراف المتهم لاهام المحكمة باحدى التهم المسندة اليه -
الحكم عليه في باقى التهم دون سماع الشهود في مواجهته - خطأ .
* اعتراف المتهم لاهام المحكمة باحدى التهم المسندة اليه لا يزيل
ما بالحكم من عيب بالنسبة لباقى التهم التى دين بها دون سماع الشهود
في مواجهته .

اطلع رقم ١١٨٢ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٧/٢/٢٦ من ٨ ص ٢١٨٠

٥٣٩ - الحكم بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى المدنية دون
اعلان الدعى المبنى للحضور لاهام المحكمة الاستئنافية - بطلان الحكم
- م ٤٠٨ ج ٠

* متى كان الحكم قد صدر ضد المدعى بالحق المبنى وتضى بإلغاء
الحكم المستأنف ويرفض الدعوى المدنية وذلك من غير أن يعلن المدعى بالحق
المدعى للحضور لاهام المحكمة الاستئنافية ومن غير أن يسمح دفاعه في
الدعوى اعبالا لنص المادة ٤٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، فان الحكم
يكون قد بنى على مخالفة اجراء مهم من اجراءات المحكمة مما يبطله .

اطلع رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٧/٢/٢٦ من ٨ ص ٢١٨٢

٥٤٠ - استناد المحكمة في ادانة المتهم الى اعترافه في محضر ضبط الواقعة دون سماع هذا الاعتراف او سماع شاهد الإثبات في الدعوى - بطلان الإجراءات .

* متى كان الحكم قد استند في القضاء بادانة المتهم الى اعترافه في محضر ضبط الواقعة بالتصرف في التمتع المحجوز عليه دون أن تسمع هذا الاعتراف سواء امام محكمة اول درجة او امام المحكمة الاستئنافية أو تحقق شفوية المرافعة بسماع شاهد الإثبات في الدعوى ، فان الحكم يكون مشوباً ببطلان في الإجراءات مما يعنيه ويستوجب نقضه .

(لمن رقم ٤١٦ لسنة ٢٧٤ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٣ من ٨ ص ١٥٧٩)

٥٤١ - تأسيس المحكمة قضاها بادانة المتهم على ما ورد على لسان المجنى عليه دون أن تسمع شهادته - أخلل بحق الدفاع .

- * الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكناً ، وعلى المحكمة الاستئنافية أن تسمع الشهود الذين كان يجب سماعهم امام محكمة اول درجة وتستوفي كل نقص آخر في إجراءات التحقيق عملاً بنص المادة ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإذا أسست المحكمة قضاها بادانة المتهم على ما ورد على لسان المجنى عليه دون أن تسمع شهادته في أي من الدرجتين ، فإن حكمها يكون باطلاً لاخلاله بحق المتهم في الدفاع .

(لمن رقم ١٥٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٧ من ٨ ص ١٧٥٤)

٥٤٢ - عدم اشتراك أحد قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة في الهيئة التي نظمت بالحكم - عدم توقيعها على مسودته او على قائمة الحكم - بطلانها م ٣٤٢ مرافعات .

* متى كان أحد قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى لم يشترك في الهيئة التي نظمت بالحكم ومع ذلك لم يوقع على مسودته او على قائمة الحكم كما توجب ذلك المادة ٣٤٢ من قانون المرافعات فان الحكم يكون مشوباً بالبطلان .

(لمن رقم ٥٤٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١١/١٢ من ٨ ص ١٨٢٠)

٥٤٣ — تعارض مصلحة المتهمين يستلزم فصل دفاع كل منهم عن الآخر — اكتفاء المحكمة بمدافع واحد عنهم جميعا يعيب إجراءات المحاكمة .

* إذا كانت الدعوى المبومة رفعت على الطاعن وآخرين بتهمة أنهم شرعوا في قتل المجنى عليه مع سبق الإصرار والترصد بأن أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين قتله فألحدنوا به الإصابتين البينتين بالتقرير الطبي ، وقد حضر للدفاع عن المتهمين جميعا محام واحد أقام دفاعه على أن المجنى عليه أصيب من عيار واحد ، وتبين من التحقيق الذي أجرته المحكمة أن الطاعن هو الذي أطلق العيار الذي أصاب المجنى عليه ، وأن الأعيرة التي أطلقها الباقون إنما أطلقوها للارهاب وجاء التقرير الطبي الشرعي مؤيدا لهذا النظر ، فثبت أن المجنى عليه أصيب من عيار نارى واحد ، واستبعد الحكم طرفى سبق الإصرار والترصد ، ودان الطاعن بتهمة الشروع فى القتل ، وقضى ببراءة الباقين ، فانه يبين مما تقدم أن مصلحة المتهمين فى الدفاع متعارضة فقد تقتضى أن يكون لأحدهم دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع الآخر ، بحيث يتمتع على محام واحد أن يترافع عنهم معا ، مما كان يتعين معه أن يقولى الدفاع عن كل منهم محام خالص به ، فإذا كانت المحكمة قد اكتفت بمدافع واحد عنهم جميعا ، فانه تكون قد أخطأت خطأ يعيب إجراءات المحاكمة مما يستوجب نقض الحكم .

لمن رقم ٢٠٩٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١١/٢ من ٩ ص ٨٥٢

٥٤٤ — عدم سماع المحكمة للشاهد الذى اعتمدت شهادته تون أن تبين السبب الذى حال دون سماعه قبل العمل بالقتول ١١٢ لسنة ١٩٥٧ يبطل الحكم لإبنتائه على إجراءات باطلة .

* أن الأصل فى المحاكمات الجنائية أن تبني على التحقيقات الشفوية التى تجريها المحكمة فى مواجهة المتهم وتسعى فيها الشهود ما دام سماعهم ممكنا ، فإذا كان الثابت أن إجراءات المحاكمة قد تمت قبل العمل بالقتول رقم ١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر فى ١٩ من مايو سنة ١٩٥٧ الذى عدل المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بما يجيز للمحكمة ثلاثة أقوال الشهود الغائبين كلما تبيل المتهم أو المدافع عنه ذلك فإن المحكمة الملمون فى حكمها إذا لم تسمع الشاهد الذى اعتمدت على شهادته دون أن تبين السبب الذى حال دون سماعه يكون حكمها مثنوبا بالبطلان فى الإجراءات مما يبيحه ويستوجب نقضه .

لمن رقم ١١٠٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١١/٢ من ٢ ص ٢٨٢

٥٤٥ - التفات المحكمة عن طلب المتهم لتأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل واكتفتها بحضور المحامي المنتدب دون بيان علة عدم اجابة هذا الطلب أو الإشارة الى اقتناعها بأن الغرض منه عرقلة سير الدعوى يبطل إجراءات المحاكمة للاخلال بحق الدفاع .

* من المقرر أن للمتهم مطلق الحرية في اختيار المحامي الذي يتولى الدفاع عنه ، وحقه في ذلك حق أصيل مقدم على حق القاضي في تعيين محام له - فإذا كان مناد ما أبداه المتهم بالجلسة أنه يعترض على السير في الدعوى في غيبة محاميه الموكل وأنه يطلب تأجيل نظرها حتى يتسنى لمحاميه المذكور أن يحضر للدفاع عنه ، فإن التفات المحكمة عن طلب التأجيل ومضيها في نظر الدعوى وحكمها عليه بالمعقوبة - مكتنية بحضور المحامي المنتدب - دون أن تنصح في حكمها عن العلة التي تبرر عدم اجابته ، أو أن تشير الى اقتناعها بأن الغرض من طلب التأجيل هو عرقلة سير الدعوى، يعتبر اخلالا بحق الدفاع مبطلا لإجراءات المحاكمة وموجبا للنقض للحكم .

(لمن رقم ١٢١٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٨٨/١٢/١ ص ٣، ٢١٨)

٥٤٦ - اغفال الحكم الرد على دفاع هام - اخلال بحق الدفاع -
مثال في جريمة عدم تقديم شهادة الجبرك القبيحة في الميعاد .

* إذا كان المتهمان قد تمبا للمحكمة من المستندات ما يؤيد في ظاهرها صحة دفاعهما من أن التأخير في تقديم شهادة الجبرك القبيحة في ميعادها يرجع الى منازعة بينهما وبين مصلحة الجبارك في تقدير الرسوم مما كان يقتضى من المحكمة أن تخلص هذا الدفاع وتحققه للوقوف على مدى صحته ثم تحكم في الدعوى بما تراه على ضوء ما يسفر عنه هذا التحقيق ، وإذا هي لم تفعل فماتهما تكون بذلك قد أخلت بحق المتهمين في الدفاع مما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

(لمن رقم ١٠٨٣ لسنة ٢٨٢ ق جلسة ١٣٥٧/١/٦ ص ١٠، ١١)

والملحقين رقم ١٠٨٠ و ١٠٨١ لسنة ٢٨ ق بنفس الجلسة)

٥٤٧ - الطلب الجازم من جانب المتهم - عدم اجابته أو الرد عليه -
اخلال بحق الدفاع .

* إذا بان من الأوراق أن الدفاع طلب بجلسة المحاكمة : « أن يقضى أصليا بالبراءة ومن باب الاحتياط الكلى تمكين المتهم من اعلان شهوده نفى على ما استجد من وقائع بعد الحادث واستدعاء كبير الأطباء الشرعيين لما

ظهر من المناقشة الطبية « - فان إبداء الطلب في هذه الصورة يجعله
بمنابه طلب جازم عند الاتجاه إلى التقضاء بغير البراءة - فإذا كانت
الحكمة قد دانست الطاعن دون أن توجيه إلى ما طلب ، لم تلتفت هذا الطلب
أو ترد عليه فان حكما يكون معيبا بالأخلال بحق الدفاع وبالتصور في البيان
مما يتعين معه نقضه .

بلعن رقم ٢١٤٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٢ من ١٠ ص ٢٥٤

٥٢٨ - المرافعة عن المقيم أمام محكمة الجنائيات من محام غير مقرر
للمرافعة أمام المحكمة الابتدائية - بطلان إجراءات المحكمة - م ٣٧٧ أ.ج.

✽ تنص المادة ٣٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أن المحامين
المقبولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية يكونون مختصين
دون غيرهم بالمرافعة أمام محكمة الجنائيات - فإذا كان الثابت أن المحامي
الذي باشر الدفاع عن المتهم أمام محكمة الجنائيات غير مقرر للمرافعة أمام
المحكمة الابتدائية ، فإن إجراءات المحكمة تكون قد وقعت باطلا .

بلعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/١ من ١١ ص ١١٦

٥٤٩ - إعادة المحكمة - جريتها على أساس أمر الإحالة الأصلي -
توجيه تهم جديدة لم ترد في أمر الإحالة ولم ترفع عنها الدعوى الجنائية
بالمطريق الذي رسمه القانون - بطلان إجراءات المحكمة عنها .

✽ نقض الحكم يعيد الدعوى أمام محكمة الإحالة إلى حالتها الأولى
قبل صدور الحكم المتقوض ، ويتقضى ذلك أن تجرى المحكمة في الدعوى
على أساس أمر الإحالة الأصلي - فإذا كانت النيابة العامة حين عدلت
التهمة المسندة إلى المتهمين أمام محكمة الإحالة قد أسندت اليهم تهما جديدة
لم ترد في أمر الإحالة وتمت المصلحة على هذا الأساس وانتهت بإدانة
المتهمين عن تهم لم تكن مسندة اليهم في أمر الإحالة ولم ترفع عليهم الدعوى
الجنائية عنها بالمطريق الذي رسمه القانون ، فإن الحكم المطعون فيه يكون
مسيوبا بالبطلان مما يعيبه ويوجب نقضه ، ولا يغير من هذا النظر القول بأن
الدفاع عن المتهمين قبل المرافعة في الدعوى بعد تعديل الوصف ولم يحصل
منه اعتراض على توجيه التهمة الجديدة إلى المتهمين بالجلسة ، لأن هذا
التعديل وقع مخلفا للقانون وفي أمر يتعلق بالنظام العام لاتصاله بأصل
من أصول المحاكمات الجنائية التي أرسى الشارع قواعدا على أساس
توحيده يستهدف تحقيق العدالة وحسن توزيعها .

بلعن رقم ١٠٧٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٣/١ من ١١ ص ١١٢

٥٥٠ - مهلكة غير من اتخذت إجراءات التحقيق وأقيمت الدعوى

ضده - بطلان إجراءات المحاكمة .

* الأصل في المحاكمة أن تجري في مواجهة المتهم الحقيقي الذي اتخذت الإجراءات قبله . ولا يجوز الحكم على غير المتهم المقلبة عليه الدعوى بمقتضى أحكام المادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية - فإذا كان الثابت من التحقيق الذي أجرته النيابة أثناء التنفيذ أن المتهم الذي حوكم هو غير من اتخذت إجراءات التحقيق وأقيمت الدعوى ضده ، فإن ذلك يبطل إجراءات المحاكمة التي تمت ويبطل معها الحكم الذي بنى عليها ، ويتمتع بنقض الحكم وإعادة المحاكمة .

لمن رقم ١٢٧٨ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٠/٥/١٣٦٠ س ١١ ص ٤١٦

٥٥١ - توقف تحريك الدعوى الجنائية عن جرائم التهريب الجبركي

أو اتخذت إجراءات فيها على طلب كتابي - أثر مخالفة الحظر المقرر بنص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٥٥ - بطلان الإجراءات .

* مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٥٥ - بأحكام التهريب الجبركي - هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية ومباشرة أي إجراء من إجراءات بدء تسميرها لهما جهات التحقيق أو الحكم - فإذا اتخذت فيها إجراءات من هذا القبيل قبل صدور الطلب بذلك من الجهة التي نطها القانون به وتمت تلك الإجراءات باطلاً ولا يحكمها الطلب اللاحق - وهو بطلان متعلق بالنظام العام لاتصال المحاكمة بالواقعة ويتمتع على تحريك الدعوى الجنائية ولمحة اتصال المحاكمة بالواقعة ويتمتع على المحاكمة القضاء به من تلقاء نفسها - فإذا كان الحكم قد طرح الدفع ببطلان التفتيش المأثور به قبل صدور طلب مدير مصلحة الجمارك برفع الدعوى الجنائية ، ودون أن يورد الحكم وهو في معرض رفضه ذلك الدفع أسباباً تصلح لتبرير ما انتهى إليه ، وأقام الحكم قضاؤه بالادانة على عناصر التحقيق القائمة بالدعوى قبل صدور الإذن المذكور ودون أن تجري المحاكمة تحقيقاً أو تستظهر أدلة تالية على صدور هذا الطلب ، فإن الحكم الملمون فيه إذ بنى على هذه الإجراءات البطلان يكون مشوباً بالبطلان ، مما يتمتع معه نقضه وإحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع لاعادة نظرها من جديد .

لمن رقم ٢٤١١ لسنة ٢٦ ق جلسة ٨/١١/١٩٦٠ س ١١ ص ٣٧٨

٥٥٢ - حكم - بطلان في الإجراءات - أثره .

* أوجبت المادة ٤٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية على النيابة

العابة تكليف الخصوم الآخرين عدا المستأنف — المطعون ضده — بالحضور بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف . ولما كتلت مصلحة الجبارك — المدعي بالحق المدني خصما في الدعوى المطروحة ولها ما للخصوم الآخرين من حق الطعن في الحكم الصادر فيها على ما جرى به قضاء محكمة النقض ، فإن الحكم المطعون فيه اذ صدر دون اعلان مصلحة الجبارك « الطاعنة » يكون قد بنى على بطلان في اجراءات المحاكمة مما يعنيه بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة فيما قضى به في الدعوى المدنية .

(لمن رقم ١٦٣٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٣٧١/١/٢٤ من ٢٢ ص ١١٠٢)

٥٥٢ — الطعن بالنقض لبطلان الاجراءات — لا يقبل ممن لا شأن له بالبطلان — ليس للمحكوم عليه التمس على الحكم بالبطلان لعدم اخطار المدعى المدني بالجلسة وصدر الحكم في غيبته .

* من المقرر ان الطعن بالنقض لبطلان الاجراءات التي بنى عليها الحكم لا يقبل ممن لا شأن له بهذا البطلان — ومن ثم فانه ما تهره الطاعنة (المحكوم عليها) من بطلان في الاجراءات لعدم اخطار المدعى بالحقوق المدنية بتاريخ جلسة نظر الاستئناف وصدر الحكم في غيبته — مما لا شأن لها به — لا يكون له محل .

(لمن رقم ١١٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٣٧٤/٢/٢٥ من ٢٥ ص ١١٢)

٢ — ما لا يصد كذلك

٥٥٤ — خلو محضر الجلسة من توقيع الرئيس ما دلم محضر جلسة المرافعة موقعا عليه منه .

* لا اهمية للطعن في حكم بان احد محاضر جلسات القضية لم يخدم من رئيس الجلسة اذا كان هذا المحضر محضر لتجليل لعدم صلاحية هيئة المحكمة لنظر الدعوى وكان محضر المرافعة التي اعتبها الحكم المطعون فيه موقعا عليه من الرئيس .

(لمن رقم ٨٨٥ لسنة ٢ ق جلسة ١٣٧٢/٧/١٦)

٥٥٥ — نقص الاجراءات التي تمت ايام المحكمة الابتدائية اذا كانت المحكمة الاستئنافية قد استوفت ما نقص منها .

* لا عبرة بما يقع من نقص في الاجراءات التي تمت ايام المحكمة

الإبتدائية إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد استوفت ما نقص منها أذ الممول عليه إلهام محكمة النقض أنها هو الحكم الاستئنائي النهائي وما قام عليه ذلك الحكم من إجراءات .

بلطن رقم ٧٣ لسنة ٥ ق جلسة ١١٩٢٤/١٢/٣١

٥٥٦ - ضياع محضر الجلسة بعد تمام الإجراءات وصدر الحكم .

❖ ضياع محضر الجلسة بعد تمام الإجراءات وصدر الحكم لا يصلح سببا لنقض الحكم ، لأن الأصل في الأحكام اعتبار أن الإجراءات القانونية قد روعيت أثناء الدعوى . ولذى الشأن - في حالة عدم ذكر إجراء من الإجراءات في المحضر أو الحكم - أن يثبت بكافة الطرق القانونية أن تلك الإجراءات أهملت أو خولفت . وضياع المحضر يعتبر بمثابة عدم ذكر بعض تلك الإجراءات القانونية في المحضر ، فحكمه أن تعتبر الإجراءات قد وقعت صحيحة ، وللمحكوم عليه أن يثبت ما يدعيه فيها من نقص أو بطلان بكافة طرق الإثبات . فلا يقبل الطعن في الإجراءات بناء على مجرد ضياع المحضر، لو بدعوى وجود عيوب احتمالية تنكر من غير تحديد ويفترض وقوعها افتراضا ، لأن العيوب الاحتمالية لا تصلح أن تتخذ وجها للطعن بل يجب أن يكون الطعن مؤسسا على عيوب معينة محددة .

بلطن رقم ٨٨٠ لسنة ٧ ق جلسة ١١٩٣٧/٤/١٩

٥٥٧ - عدم إشارة الحكم الى أن القضية قدمت الى قاضي الاحالة

مادام الطاعن لا يدعى أن هذا الإجراء قد خولف في الواقع .

❖ الأصل في الأحكام اعتبار أن الإجراءات المتعلقة بالشكل قد روعيت أثناء الدعوى . فما لم تكن هذه الإجراءات منكورة في محضر الجلسة أو في الحكم فاته يجوز لصاحب الشأن أن يثبت بكافة الطرق القانونية أنها قد أهملت أو خولفت . فلذا كان الحكم لم يبين فيه ما يفيد استيفاء إجراء من الإجراءات فهذا الإجراء يعتبر أنه قد روعي بالفعل . وإذن فلذا كان الطعن لم يبين الا على مجرد أن الحكم لم يشر فيه الى أن القضية قدمت الى قاضي الاحالة فان هذا الطعن لا يقبل ما دام الطاعن لا يدعى أن هذا الإجراء قد خولف في الواقع .

بلطن رقم ٧٠٢ لسنة ١٠ ق جلسة ١١٩٤٠/٤/٢٢

٥٥٨ - متى جعل الجلسة سرية مراعاة « للامن العام » متى كان لا يعدو التجوز في التعبير مراداً به مراعاة النظام العام .

* ان كلمة « الآداب » في مقام سرية الجلسات ، عامة مطلقة ذات مدلول واسع جامع لقواعد حسن السلوك المقررة بموجب القانون أو العرف ؛ فكل الاعتبارات الخاصة بالنظام العام تدخل في مدلولها وإن فسواء أكان الشارع قد ذكر في هذا المقام عبارتي « الآداب » و « النظام العمومي » معاً من باب التوسع في التعبير ، كما في المواد ٢٢ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية و ٨١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية و ١٢٩ من الدستور ، أم كان قد اقتصر على لفظة « الآداب » كما في المادة ٢٢٥ من قانون تحقيق الجنائيات فإنه يجوز للحكمة الجنائية أن تجعل الجلسة سرية للمحافظة على النظام العام . وإذا كان ما جاء في محضر جلسة المحاكمة هو أن الجلسة جعلت سرية مراعاة « للامن العام » فهذا لا يقتضي نقض الحكم إذ هو لا يعدو أن يكون من قبيل التجوز في التعبير مراداً به مراعاة النظام العام .

(لمن رقم ٢٢٤٨ لسنة ١٢ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٤٢)

٥٥٩ - رفض طلب سماع شهود النفي بعد التنازل عن سماعهم ثم طلب منهم سماعهم بعد الفراغ من نظر الدعوى .

* إذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن الدفاع قرر إلم المحكمة عند البدء في نظر الدعوى أنه غير متمسك بسماع شاهدي النفي ثم بعد أن انتهت المحكمة من سماع شهود الدعوى ، ومراعاة التسلية والمدعى بالحقوق المدنية تلم الدفاع بالرافعة من النعم ، وفي النهاية طلب تسماع شهود النفي فلم توافق المحكمة على سماعهم لسبق تنازله ، فإن طعنه في الحكم لعدم إجابته إلى سماعهم لا يصح . لأن هذا الطلب وقد أبدى بعد الفراغ من نظر الدعوى دون أن يكون ثمة جديد يبرره لا يصح أن يقتض التنازل السابق صدوره بعد أن تمت كل الآثار المترتبة عليه ، سواء من جانب المحكمة أو بالنسبة لسائر الخصوم ، وسارت إجراءات المحاكمة على أساسه حتى أوشكت الدعوى على الانتهاء .

(لمن رقم ٢٥٨ لسنة ١٥ ق جلسة ١٥/٢/١٩٤٥)

٥٦٠ - تعذر قراءة محضر الجلسة ما لم ألتهم لم يعين مطنعاً على الإجراءات التي تمت في مواجهته .

* إذا كان الطاعن يبين طعنه على أن المحاكمة وقعت بلاطلة لاذ لن محضر

الجلسة تتمتع بقرائه فلا يمكن معرفة ما تم إسماء المحكمة ، ولم يكن لدى من
مطلعنا واحدا على ذات الإجراءات التي تمت في مواجهته والمردود قانونا
انها وقعت صحيحة فهذا الطعن يكون على غير اساس متعينا رفضه .
وخصوصا اذا كان محضر الجلسة ميسورة قراءته .

(طعن رقم ١٦٢٥ لسنة ١٨٠ ق جلسة ١٩٤٨/١٢/٦)

٥٦١ - عدم تلاوة شهادة الشاهد الغائب بالجلسة متى كان الدفاع
قد ناقش في مرافعة شهادته في التحقيق .

* متى كان الدفاع قد ناقش في أثناء مرافعته شهادة شاهد في
التحقيق لم يحضر الجلسة فلا يكون للمتهم ان ينمى على المحكمة ان هذه
الشهادة لم تمل بالجلسة .

(طعن رقم ٨٣٧ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/١٠/٨)

٥٦٢ - خلو محضر الجلسة من توقيع رئيس الجلسة ما دام الحكم
موقعا عليه من رئيس الهيئة التي أصدرته هو ومحضر الجلسة الأخير .

* ما دام الطاعنون لا يدعون ان اجراءات المحكمة قد تمت على غير
ما هو ثابت في محاضر الجلسات التي يقولون انها خالية من توقيع رئيس
الجلسة وما دام الحكم - وهو ما ينبغي ان يوجه اليه الطعن - موقعا عليه
من رئيس الهيئة التي أصدرته هو ومحضر الجلسة الأخير ، فالطعن في
الحكم استنادا الى عدم توقيع محاضر الجلسات لا يقبل .

(طعن رقم ١٤٤٧ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢/٢/٢٥)

٥٦٣ - اغفال اعلان التهم بالجلسة التي صدر فيها الحكم الغيابي متى
كان قد عارض فيه وقبلت معارضته .

* ما دام الطاعن قد عارض في الحكم الغيابي الاستثنائي وقبلت
معارضته ، فلا محل لما يثيره في شأن عدم اعلانه للجلسة التي صدر فيها
هذا الحكم اذ لم يمس له حق ولم يحرم من ابداء دفاعه في الموضوع .

(طعن رقم ١١٩٧ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢/٢/٦)

٥٦٤ - نقيب المحكمة التالية لأجراء المعالجة التي تمت بحضور محتسب
التمهم دون اعترافى منه .

* إذا كانت المحكمة قد نذبت التالية لأجراء معالجة وكان هذا التنب
قد تم بحضور محاسبى الطاعنين دون اعترافى منه كما انه لم يثر بشأله
اعترافا فى جلسة المرافعة التالية لحضوله وكان الحكم ليس فيه ما ينل
على أن المحكمة استندت فى ادانة الطاعنين الى هذه المعقنة - فل
ما ينعاها الطاعنان على هذا الاجراء لا يكون مقبولا .

(طن رقم ٢٥٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١٥٤/٥/٢٥)

٥٦٥ - استبعاد سبق الاصرار والمترصد - عدم تنبيه الدفاع الى ذلك
- عدم الحكم بمقتوى اشد من المقررة قانونا للجريمة المستندة الى التهمين
- لا اخلال بحق الدفاع .

* استبعاد سبق الاصرار والترصد من التهمة لم يستفيد منه المتهمون
فلا يصح أن يكون سببا لطعنهم فى الحكم الصادر عليهم استنادا الى انهم
لم ينيهوا الى هذا التعديل قبل اجرائه ما دام لم يحكم عليهم بمقتوى اشد
من المنصوص عليه فى القانون للجريمة الموجهة اليهم .

(طن رقم ١٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٣/٢٦ س ٧ ص ١٤٣٧)

٥٦٦ - قيام محكمة اول درجة بسماع من حضر من شهود الاثبات -
عدم طلب التهم استدعاء المجنى عليه لسماع اقواله - انضى ليل المحكمة
الاستئنافية بعدم سماع المجنى عليه - لا محل له ما دامت هذه المحكمة
لم تر ما يدعى الى ذلك

* تحكم المحكمة الاستئنافية - بحسب الأصل - على مقتضى
الأوراق فى الدعوى دون أن تجرى أى تحقيق فيها الا ما ترى هى لزوما
لتحقيقه او ما تستكمل به التقص فى اجراءات المحكمة ليلم محكمة اول
درجة . فاذا كان الثابت من محاضر الجلسات أن محكمة اول درجة قد حققت
شافية المرافعة وسعت من حضر من شهود الاثبات ولم يطلب منها التهم
استدعاء المجنى عليه لسماع اقواله ، فليس له أن ينهى على المحكمة
الاستئنافية عدم سماع المجنى عليه ما دامت هى لم تر ما يدعى الى ذلك .

(طن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٢٠ س ٧ ص ١٧٧)

١٧- عدم تبسك المتهم بدفاعه في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى
أخيراً وقيامه بالرافعة فيها - انعمى على المحكمة بإفلاتها بحقه في الدفاع -
لا محصل له .

... متى كان المتهم لم يتسك بدفاعه في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى
أخيراً وتخلّف المجنى عليه عن حضورها وترافع المتهم في الدعوى دون إشارة
منه إلى طلب سماع المجنى عليه أو الإطلاع على الأوراق التي تثبت دفاعه
بما يعيد تنازله الضمى عن هذا الدفاع فإنه لا يحق له بعد ذلك أن ينعمى على
المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع إذ أنها لم تقم بإجراء سكت هو عن المطالبة
بتنفيذه .

بمن رقم ٤٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/٢١ من ٧ ص ٨٢٧

٥٦٨ - عدم إعلان المتهم للحضور أمام غرفة الاتهام - عدم تبسك
متاعى المتهم أمام محكمة الجنائيات بذلك وعدم طلبه اجلاً لتخصير دفاعه -
لا إخلال بحق الدفاع .

* متى تبين أنه حضر مع المتهم أمام محكمة الجنائيات محاميان أحدهما
مؤكّن والآخر منتدب وأبدى المحاميان دفاعهما دون أن يشير أحدهما في
مرافعته إلى عدم إعلان المتهم بالحضور أمام غرفة الاتهام ولا أمام محكمة
الجنائيات ودون أن يطلب اجلاً لتخصير دفاعه - فإن دعوى المتهم بأن المحكمة
أخلت بحقه في الدفاع لا يكون لها أساس عملاً بالمادة ٣٣٤ من قانون
الإجراءات الجنائية .

بمن رقم ٨٨٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١١/٢٧ من ٧ ص ١١٢٧

٥٦٩ - سكت المتهم أو محليه عن المرافعة أمام المحكمة - لا إخلال
بحق الدفاع .

* لا يجوز أن يبنى على سكوت المتهم أو محليه عن المرافعة الطعن
على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع ما دلم ألتهم لا يدعى أن المحكمة منعت
من المرافعة للشفوية .

بمن رقم ١٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٧ من ٨ ص ٧٥١

٧٥٠ - عدم تكوين دفاع المتهم تفصيلاً في محضر الجلسة لا يعيب
الحكم .

* الأصل في إجراءات المحكمة اعتبار أنها روعيت ، فلا يعيب الحكم

إن يكون دفاع المتهم غير مدون بالتفصيل في محضر الجلسة ، وإذا كان المتهم يهيمه بصفة خاصة تدوين أمر في محضر الجلسة فهو الذي عليه أن يطلب مراجعة أئبلته به ، فإن هو لم يفعل فليس له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

بلن رقم ١٢٠٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/١٥ من ٩ من ١٠٨١

٥٧١ - تصحيح بطلان إجراءات المحكمة بسقوط الحق في التمسك به إذا تم الإجراء بحضور محامى المتهم ودون اعترافه منه .

* ما ينمى المتهم على الحكم من سماعه أقوال الطبيب الشرعى والمترجم الذى تولى ترجمة أقوال الشاهدة دون تحليفها باليمين القانونية مردود بأن هذا الإجراء قد تم بحضور محامى المتهم في جلسة المحكمة دون اعترافه منه عليه ما يسقط الحق في الدفع ببطلانه .

(بلن رقم ١٠٦٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١١/١٧ من ١٠ من ٨١٦)

٥٧٢ - عدم التمسك بسماع شاهد النفى في مطالبة جازمة - عدم استدعاء المحكمة للشاهد لأنها لم تر محلا لسماعه - لا أخلال بحق الدفاع .

* إذا كان الدفاع عن الطامن لم يتمسك بسماع شاهد النفى بل اقتصر على قوله :

« أنه لم تسمع شهادة شاهد نفى المتهم ولا تكفى شهادة شهود الإثبات » - وكلفت المحكمة قد تناولت ما شهد به هذا الشاهد في التحقيقات ولم تعمل عليها مطمئنة لشهادة شاهدى الإثبات وللأسباب ، التى ذكرتهما في حكمها ولم تر بعد ذلك محلا لاستدعائه لسماعه ، فيكون ما ينمى الطامن على الحكم من أخلال بحق الدفاع على غير أسس .

بلن رقم ١٢١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٠/١٧ من ١١ من ٨٧٢

٥٧٣ - تنازل المتهم أمام محكمة أول درجة عن سماع شهود الإثبات - انتفاء حاجة محكمة نفى درجة الى اتخاذ هذا الإجراء - لا أخلالاً بشفوية المرافعة في ظل المادة ٢٨٩ أ ج المعلقة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ .

* إذا كانت المحكمة بترجيبتها قد جرت في ظل المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعلقة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ ، وقد تنازل

البلعاع ايلم محكمة اول درجة من سماع شهود الاثبات ، وكانت محكمة
ثاني جريدة انما تقضى على مقتضى الأوراق — وهي لا تسع شهود الاثبات
الا من ترى لزوما لمسامعهم ، فانه لا يحق للمتهم ان ينفي ببطلان اجراءات
المحاكمة .

(طعن رقم ١٤٧٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٦ ص ١١ من ١٩٥٤)

الفصل الخامس أسباب الطعن

الفرع الأول - أسباب واردة على الحكم الابتدائي

٥٧٤ - المطاعن الموجبة الى اجراءات محكمة الدرجة الاولى لا يصح عرضها لأول مرة على محكمة النقض .

✽ المطاعن الموجبة الى اجراءات محكمة الدرجة الاولى لا يمنع عرضها لأول مرة على محكمة النقض ، بل الواجب أن تعرض ابتداء على المحكمة الاستئنافية .

(ظمن رقم ١٦٦ لسنة ٢ في جلسة ١١/١٢/١٩٢٢)

٥٧٥ - عدم الإصرار على طلب التحقيق الذي رفضته محكمة أول درجة أمام محكمة الدرجة الثانية لا يصلح وجها للطعن .

✽ طلبت التحقيق التي يترتب على عدم اجابتها أو الرد عليها بطلان الحكم هي التي تقدم الى المحكمة الاستئنافية . فالتمسك بطلب من هذا القبيل لدى محكمة الدرجة الاولى وعدم اجابة المحكمة اليه ، وعدم الإصرار على هذا الطلب لدى محكمة الدرجة الثانية - ذلك لا يصلح وجها للطعن على حكم محكمة الدرجة الثانية .

(ظمن رقم ١٩٨ لسنة ٧ في جلسة ١١/١٢/١٩٢٧)

٥٧٦ - اوجه البطلان في الاجراءات التي يجوز التمسك بها أمام محكمة النقض - ما عداها .

✽ ان اوجه البطلان في الاجراءات التي يجوز ان يتمسك بها أمام محكمة النقض هي التي تقع أو التي يحصل التمسك بها أمام محكمة آخر

درجة . فإذا لم يكن الطاعن قد اثار وجه البطلان امام هذه المحكمة ، فليس له ان يشير لأول مرة امام محكمة النقض .

بلطن رقم ١٢١٦ لسنة ٨ في جلسة ١٩٢٨/٥/٢

٥٧٧ — عدم قبول الطعن في الحكم الاستثنائي الصادر في شكل الاستئناف بعدم قبوله باوجه خاصة بالموضوع .

* اذا كان الحكم الاستثنائي لم ينصل الا في شكل الاستئناف بعدم قبوله فلا يقبل الطعن فيه باوجه خاصة بالموضوع لان هذه الأوجه لا تكون موجهة الا الى حكم محكمة الدرجة الاولى وهو مالا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

بلطن رقم ٣٦٢ لسنة ٩ في جلسة ١٩٢٩/٤/٢

٥٧٨ — مالا يكفي لنقض الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية لخطا في اجراءات المحكمة الابتدائية .

* لا يكفي في نقض الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية لخطا في اجراءات المحكمة الابتدائية ان يكون الغم قد تمسك بوجود الخطأ امام محكمة الدرجة الاولى ، بل يجب عليه ان يتمسك به امام المحكمة الاستئنافية لها اذا سكت فان للمحكمة الاستئنافية ان تعتبره راضيا عما حصل ولا نعين نقاهه الاول الخطأ .

بلطن رقم ١٧ لسنة ١٢ في جلسة ١٩٤٢/١٢/٧

٥٧٩ — وجوب ان يوجه الطعن بطريق النقض الى الحكم النهائي الصادر في الدعوى .

* ان الطعن بطريق النقض يجب ان يوجه الى الحكم النهائي الصادر في الدعوى . فإذا كان الطعن موجها الى الحكم الابتدائي الى الحكم الاستثنائي الذي اورد الواقعة على الوجه الصحيح وادان الطاعن فيها فناء على الاطلا التي اوردتها دون ان يحيل الى شيء مما جاء في الحكم الابتدائي فلا يقبل هذا الطعن .

بلطن رقم ٦٢٠ لسنة ١٢ في جلسة ١٩٤٢/١/٢٢

٥٨٠ — عدم جواز اثارة أن الطاعن لم يمكن من تقديم مذكرة بديعائه أثناء المحاكمة الابتدائية .

* لا يقبل من المتهم أن يثير لأول مرة أمام محكمة النقض أنه لم يمكن من تقديم مذكرة بديعائه في أثناء المحاكمة الابتدائية ، فإن هذا الإخلال — حتى لو صح — غير متعلق بالنظام العام .

بلن رقم ٤٠ لسنة ١٧ ق جلسة ١١٤٧/١/٢١

٥٨١ — ٥٨٢ — عدم قبول اسباب الطعن التي لا ترد على الأسباب المقام عليه الحكم المطعون فيه .

* إذا كانت النيابة قد اتهمت المتهم بأنه عاد الى حلة الاشتباه إذ دخل منزلا بقصد ارتكاب جريمة فيه رغم سبق الحكم برأبته فتفتت المحكمة الابتدائية برأبته استنادا الى ما قلته من أن جريمة دخول المنزل لا تعتبر من جرائم التمعدى على المال وأبنت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم إلا أنها لم تبين البراءة على أن هذه الجريمة ليست من جرائم التمعدى على المال بل على أسباب أخرى لم تمرض لها النيابة في طعنها فإن أسباب الطعن لا تكون متعلقة بالحكم المطعون فيه ولا متصلة به ومن ثم فلا محل للبحث فيها ولا في الحكم .

١٥١

بلن رقم ٨٦١ لسنة ١٩ ق جلسة ١١٤٧/٥/٢٠

٥٨٢ — عدم الاعتراض أمام محكمة الدرجة الثانية على ما اضافته محكمة أول درجة الى الخطأ التسوب الى المتهم بالقتل الخطأ مسا جاد بالمعينة والتجربة التي اجريت لا يجوز اثارتها أمام محكمة النقض .

* إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد ادانت المتهم في جريمة القتل الخطأ بوصفها المرفوعة به الدعوى وفكرت في أسباب حكمها أن خطأه من طريق الإهمال وعدم مراعاته للوائح لم يكن فقط بعدم التنبيه بالزماركة وقيادته سيارة تلقا جهاز غراملها ، كما ذكر بالوصف ، بل أنه كذلك تاذ تلك السيارة بسرعة تزيد على الحد المقرر في اللوائح مستندة في ذلك الى

المعانة وإلى تجربة اجرتها في مواجهة المتهم والفصوم وكان المتهم قد تناول هذا الدليل في مرافعته أمام محكمة الدرجة الثانية دون أن يعترض على هذه الإضافة فلا يكون له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ٣٩٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٥/٢)

٥٨٤ - أوجه البطلان التي تلحق الأحكام الابتدائية - وجوب التمسك بها أمام المحكمة الاستئنافية .

✳ ان أوجه البطلان التي تلحق الأحكام الابتدائية يجب رفعها الى المحكمة الاستئنافية ولا يجوز التحدى بها لأول مرة أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ١٢٠٥ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/١١/٢٢)

٥٨٥ - عدم جواز النعى أمام محكمة النقض بلخذ محكمة أول درجة بقاوال شاهد لم تسمعه .

✳ الطعن على حكم محكمة الدرجة الأولى انها يكون أمام المحكمة الاستئنافية لا أمام محكمة النقض ، واذاً فلا يكون مقبولا أمام محكمة النقض النعى على محكمة الدرجة الأولى انها اخذت بقاوال شاهد لم تسمعه وانها لم تمن بالرد على دفاع المتهم .

(لمن رقم ٤٨٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/١٠/٩)

٥٨٦ - بطلان الاجراءات أمام محكمة الدرجة الأولى - عند جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

✳ اذا كان المتهم لم يتمسك أمام المحكمة الاستئنافية ببطلان الاجراءات أمام محكمة الدرجة الأولى لاستجوابها اياه دون طلب منه ، فلا يكون له ان يثير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١/١/٢٢)

٥٨٧ - حكم محكمة اول درجة - لا يصح ان يكون محل الطعن امام محكمة النقض .

* ان حكم محكمة اول درجة لا يصح ان يكون محل طعن امام محكمة النقض وانها يكون الطعن عليه امام محكمة الاستئناف .

(طنن رقم ١٠٦١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١/٢/٦)

٥٨٨ - تاريخ صدور الحكم الابتدائي - القى المؤسس عليه - عدم قبوله امام محكمة النقض .

* ان تاريخ صدور الحكم هو من البيانات التى يجب - بحسب الاصل - اعتبار الحكم ومحضر الجلسة حجة بها جاء فيها بالنسبة اليها . فاذا كان الحكم الملعون فيه قد اخذ فى تحديد تاريخ صدور الحكم المستأنف بالثابت بنسخة الحكم الاصلية وبمحضر الجلسة التى صدر فيها ، وكان الطاعن لم يثر امام محكمة الموضوع عدم مطابقة تلك البيانات لحقيقة الواقع ، فانه لا يكون له ان يلعن على الحكم بهذا الوجه لأول مرة امام محكمة النقض .

(طنن رقم ١١٤٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢/١/١)

٥٨٩ - بطلان الحكم المستأنف - وجوب التمسك به امام المحكمة الاستئنافية .

* اذا لم يكن الطاعن قد تمسك امام المحكمة الاستئنافية ببطلان الحكم المستأنف لعدم تحريره ووضع اسبليه والتوقيع عليه فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره بل ترافع فى موضوع الدعوى فلا يقبل منه ان يثير هذا الطعن امام محكمة النقض .

(طنن رقم ١٥٩١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢/١/٧)

٥٩٠ - عدم جواز بناء الطعن بالنقض على تعيب الحكم الابتدائي .

* اذا كان الطعن مفضيا على الحكم الاستئنافية القاضى باقتبال المعارضة كانها لم تكن ، وكان الطاعن لم يوجه الى هذا الحكم شكايا بل كانت اسبلب الطعن كلها وارادة على الحكم الابتدائي القاضى بالادانة ، فان الطعن يكون على غير اساس متعينا رفضه .

(طنن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٤/٨)

٥٩١ - عدم جواز التمسك أمام محكمة النقض ببطالان الحكم الابتدائي .

* إذا كان الطاعن لم يتمسك أمام المحكمة الاستئنافية ببطالان الحكم الابتدائي لخلوه من بيان اسم المحكمة التي أصدرته وتاريخ صدوره . وكان الحكم الاستئنافي قد بين واقعة الدعوى وأوردتها أدلتها ، فلا يجوز للطاعن عند الطعن في الحكم الاستئنافي الذي أيد ذلك الحكم وأخذ بأسبابه أن يتمسك أمام محكمة النقض بهذا البطالان .

لطن رقم ٨٠٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٣/١٠/١٩٥٢

٥٩٢ - التمسك على الحكم الابتدائي - عدم قبوله أمام محكمة النقض .

* أن المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية لا تجيز الطعن بطريق النقض إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة . وإن غمى كان الطاعن لا يوجه طعنه إلى الحكم الاستئنافي ، الذي قضى بعدم قبول استئنافه شكلاً لرفعه بعد الميعاد ، ولكنه يرمى به إلى الطعن في الحكم الابتدائي الذي قضى في موضوع الدعوى بالفرامة والإزالة ، والذي أصبح نهائياً ، وحاز قوة الشيء المحكوم فيه بسبب تراخي التهم في استئنافه في الميعاد الذي حدده القانون - فإنه يكون من التمعين رفض طعنه موضوعاً .

لطن رقم ٢٢٩٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١/٢/١٩٥٤

٥٩٣ - عدم جواز التمسك ببطالان الحكم الابتدائي إذا كان الحكم الاستئنافي قد تدارك سبب البطالان .

* لا محل للطعن بخلو الحكم الابتدائي من البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الأحكام إذا كان الحكم الاستئنافي الذي قضى بتأييده قد استوفاهما .

لطن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ٤/١٠/١٩٥٤

٥٩٤ - عدم قبول الطعن المبني على تعيب الحكم الابتدائي .

* إذا كان ما يتعاه الطاعن من عدم تنويع الحكم باسم الأمة موجهاً إلى الحكم الابتدائي - فإن طعنه يكون غير مقبول .

لطن رقم ١٠٢٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩/١٠/١٩٥٤

٥٩٥ - لا يجوز اثارة الطاعن على إجراءات محكمة أول درجة لأول مرة أمام محكمة النقض .

* إذا كان الطاعن لم يوجه أمام المحكمة الاستئنافية مطعنا ما على إجراءات محكمة أول درجة فلا يجوز له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

بطن رقم ١٢٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٥/٢١

٥٩٦ - الطعن في الحكم القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلا - نطاق الطعن .

* متى كان الطعن واردا على الحكم الاستئنافي الذي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا وكان هذا القضاء سلبيا فانه لا يجوز الطعن عليه الا من حيث ما قضى به من عدم قبول الاستئناف شكلا ، والا لاتعطف الطعن على الحكم الابتدائي والاجراءات السابقة عليه ، وهو ما لا يجوز لمحكمة النقض ان تعرض لما يشوبه او ينقضه بعد ان حاز قوة الأمر القضي .

بطن رقم ٨٩٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٨ س ٢٠ ص ٣٧٥

الأسباب الجديدة

٥٩٧ - تمسك الطاعن بقصور الحكم في بيان وقائع ينم ، هو امكان استئنافه منها ما دلم لم يطرح على المحكمة هذه الوقائع ويثبت صحتها .

* لا يجوز للبتهم أن يطعن على حكم المحكمة بحوله انه قصر في بيان وقائع يدعى هو امكان استئنافه منها ما لم يطرح هو على المحكمة هذه الوقائع ويثبت لها صحتها ويبين وجه استئنافه منها .

بطن رقم ٢٣٨٩ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٩٢/١٠/٢٤

٥٩٨ - نفع المتهم لأول مرة بانه كان في حالة دفاع شرعي متى كانت الواقعة لا تنل بذاتها على قيام هذه الحالة او ما يرشح لقبيلها .

* ما دلم المتهم لم يدع لدى محكمة الموضوع انه كان في حالة دفاع شرعي ، فلا يجوز له أن يتقدم بهذا الدفع لأول مرة لدى محكمة النقض .

بطن رقم ٢٤٣٣ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٩٢/١١/٧

٥٩٩ - طلب المحكوم عليه شتم طعون عن قضائيا من قبيل واحد رفع
عن احكامها طعوننا بطريق النقض ومعاملة بالمادة ٣٢ عقوبات .

* لا يصح لطامن محكوم عليه في قضائيا من قبيل واحد ، ورفع عن
احكامها طعوننا بطريق النقض ، ان يطلب شتم تلك الطعون بعضها الى
بعض وان تعامله محكمة النقض بالمادة ٣٢ عقوبات . فلا تحكم عليه الا
بعقوبة واحدة ، اذ مثل هذا المظن لا يوجه لأول مرة الى محكمة النقض
بل ان من شأنه ان يوجه الى محكمة الموضوع لتتصل فيه ، وترى ما اذا
كان هناك وجه لاجلته أو لا .

(لمن رقم ٢٦٦ لسنة ٢ ق جلسة ١١/٢١/١٩٣٢)

٦٠٠ - النفع لأول مرة بأن احد قضاة الهيئة التي اصدرت الحكم
كان من قبل دخوله القضاء محابيا وكان وكيلًا عن المجنى عليه في الدعوى
المطعون في حكمها .

* الطعن في الحكم بمقولة ان احد قضاة الهيئة التي اصدرته كان
من قبل دخوله القضاء محابيا ، وكان وكيلًا عن المجنى عليه في الدعوى
المطعون في حكمها هو طعن تلقى على حلة من الحالات الموجبة للرد ،
فلا يمكن التحدي به لأول مرة الى محكمة النقض ، بل الواجب ادعاؤه في
الامداد القانوني وبالطرق المقررة للرد .

(لمن رقم ٤٠٤ لسنة ٢ ق جلسة ١١/٢٨/١٩٣٢)

٦٠١ - طلب اعادة القضية الى محكمة الموضوع ليتسنى له اثبات
واقعة الغنف المعزوة اليه ما دام قد استفاد كل ما لديه من دفاع .

* اذا لم يثبت المتهم واقعة الغنف المنسوبة اليه ولم يطلب من
محكمة الموضوع اثباتها ثم طلب محابيه الى محكمة النقض احتياطيا في
حالة نقضها الحكم ان تميد القضية الى محكمة الموضوع ليتسنى له اثبات
واقعة الغنف متزعا لذلك بان تركه الاثبات لدى محكمة الموضوع كان على
اثر الصلح الذي تم بينه وبين احد المجنى عليهم فمثل هذا الطلب لا يمكن
ابدأه لأول مرة الى محكمة النقض خصوصا اذا كان ظهر ان محابى
المتهم قد استفاد كل ما كان لديه من الدفاع ولم يكن في مراغمته ادنى
ما يستتشف منه ان المتهم كان في استطاعته اثبات واقعة الغنف
المعزوة اليه .

(لمن رقم ١٤١٨ لسنة ٢ ق جلسة ١١/٢٤/١٩٣٢)

٦٠٢ - الدفع لأول مرة بعدم وجود ارتباط بين بعض المتهمين وبين البعض الآخر في ارتكاب فعل واحد بعينه .

* الدفع بعدم وجود ارتباط بين بعض المتهمين وبين البعض الآخر في ارتكاب فعل واحد بعينه ليس دفعا قانونيا بل هو دفع موضوعي يجب على من يتهمك به أن يبينه أمام محكمة الموضوع فإذا غلته ابدأؤه أمامها فلا يحق له أن يثيره أمام محكمة النقض .

(ملن رقم ١٦١٢ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٣٤/١٢/٢١)

٦٠٣ - القول بعدم اعلان المتهم باسم أحد شهود الإثبات ما دام لم يعارض في سماع شهادته بالجلسة .

* إذا لم يعلن المتهم باسم أحد شهود الإثبات عليه ضمن قائمة الشهود كان له الحق في أن يعارض في سماع شهادته بالجلسة ونقضا للمادة ٤٥ من قانون تشكيل محاكم الجنايات فإذا هو لم يفعل فلا يكون له بعد ذلك الحق في أن يثير هذا الطعن لأول مرة أمام محكمة النقض .

(ملن رقم ٣٨٠ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٣٥/١/٢١)

٦٠٤ - الاعتراض لأول مرة على طريقة تعيين الخبير أو على كفايته الفنية .

* الاعتراض على طريقة تعيين الخبير أو على كفايته الفنية من الاعتراضات الواجب ابدأؤها لدى محكمة الموضوع فإذا غلت المتهم ابدأؤه لديها فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

(ملن رقم ٨٢٦ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٣٥/٢/٢٥)

٦٠٥ - زعم المتهم لأول مرة بنقص في وصف التهمة الموجهة إليه .

* أن ما يزعمه المتهم من النقص في وصف التهمة الموجهة إليه يجب ابدأؤه والتمسك به لدى القضاء الموضوعي في الوقت المناسب . فإذا هو لم يفعل ولازم السكوت فليس له أن يثير هذا الأمر لأول مرة لدى محكمة النقض .

(ملن رقم ٦٢٨٥ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٣٥/٥/٢٣)

٦٠٦ - الاعتراف لأول مرة على تحقيق التهمة .

* إذا لم يعترض الطاعن على تحقيق التهمة أمام محكمة الموضوع بل توافع على أسلمه فلا يقبل منه أن يطعن فيه أمام محكمة النقض .
 بطن رقم ١٩٥٧ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٦٧/١/١٥

٦٠٧ - ادعاء المتهم بأن المحكمة أحدثت تغييراً في وصف التهمة

عند توجيهها إليه دون اعتراض منه .

* إذا لم يعترض المتهم على توجيه التهمة إليه من المحكمة ودائع في جميع أدوار المحاكمة على أساسها فليس له بعد ذلك أن يدعى لأول مرة لدى محكمة النقض بأن المحكمة أحدثت تغييراً في وصف التهمة عند توجيهها إليه .

بطن رقم ٥٩ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/١٢

٦٠٨ - طلب الطاعن لأول مرة وقف الدعوى إلى أن يفصل في

مسألة فرعية .

* أن الدفع بقيام مسألة فرعية وطلب الإيقاف إلى حين الفصل فيها من طرق الدفاع الموجب التمسك بها أمام محكمة الموضوع ، ويشترط في هذا الدفع أن يكون جدياً غير مقصود به مجرد الطول والتسويف ، وأن تكون المسؤولية الجنائية متوقفة على نتيجة الفصل في المسألة المدعى بها . فإذا كان المتهم لم يطلب إلى المحكمة أن توقف الدعوى إلى أن يفصل في مسألة فرعية بل سكت حتى فصلت المحكمة في الدعوى فليس له أن يتمسك بهذه المسألة لأول مرة أمام محكمة النقض . وإذا كان قد طلب وراث المحكمة أن طلبه غير جدي أو أن المسؤولية الجنائية قائمة على كل حال فلا محل للإيقاف .

بطن رقم ٤٢٢ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٦٠/١/٢٩

٦٠٩ - الدفع لأول مرة ببطالان تقرير الخبر لجأثرته المأبورية في

غية الخصوم .

* الدفع ببطالان تقرير الخبر لجأثرته المأبورية في غية الخصوم لا يجوز إبدائه لأول مرة لدى محكمة النقض . على أنه في الاستاوى الجنائية لا يكون عمل الخبر في مرحلة التحقيقات الأولية بغير حضور

الخصوم باطلا اذا كانت السبلطة القضائية التي ندمته لم توجب عليه حضور الخصوم معه اتمام مباشرة العمل . وذلك لأن هذه التحقيقات لا يشترط قانونا لصحتها أن تكون قد بوشرت حتما في حضور الخصوم كما هي الحال في اجراءات المحاكمة في جلسات المحاكم بل ان اللقائون صريح في اجازة منع الخصوم عن الحضور اثناء مباشرة عمل او أكثر من هذه الاعمال لسبب من الأسباب التي يقتضيها حسن سير التحقيق او يوجبها الحرص على ظهور الحقيقة .

بطن رقم ١٥١ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤٠/١٢/٢٠

٦١٠ - الدفع لأول مرة ببطلان القبض والتفتيش .

* لا يجوز التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بأن القبض على المتهم قد حصل مخالفا للقانون وأن التحقيقات التي قُبلت على أساس هذا القبض تكون باطلة . فإن هذا الدفع مما يجب التمسك به أمام محكمة الموضوع لكي تحققه وتبحث في الوقائع والظروف الواقعية التي بنى عليها الاجراء الذي بطلته ، وذلك ما لم يكن الحكم المطعون فيه قد تضمن بذاته ما يفيد صحة هذا الدفع .

بطن رقم ٨٥ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤١/١٢/٨

٦١١ - دفع الحارس بأنه ليس ملزما بنقل المحجوزات الى السوق

المعين لبيعها .

* ان الدفع بأن الحارس ليس ملزما بنقل المحجوزات الى السوق المعين لبيعها فيه من الدفوع الموضوعية التي لا يجوز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض .

بطن رقم ١٥١ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤١/١٢/٢٢

٦١٢ - دفع الطاعن « عمدة » بأن الواقعة التي ادّعى فيها لا عقاب

عليها لأن القبض المقول بأنه أهمل عمدا في تنفيذه لم يكن قبضا صحيحا وفقا للقانون .

* الدفع بأن الواقعة التي ادّعى فيها الطاعن « عمدة » لا عقاب عليها لأن القبض المقول بأنه أهمل عمدا في تنفيذه لم يكن قبضا صحيحا وفقا للقانون اذ الحكم الصادر على المتهم الذي كان مطلوبا للقبض عليه لم يكن تابلا لتنفيذ لصدوره غيبيا لا يزال تابلا للمعارضة فيه - هذا الدفع

لا يصح التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض ، بل هو من النقص
الواجب التمسك بها ابتداء أمام المحكمة الاستئنافية .

وعلى أنه إذا كان الثالث من الأوراق أن المتهم الذي كان مطلوباً
القبض عليه قد عارض في الحكم الغيابي الصادر عليه بالحبس ويتعذر
الكفالة بمضي في معارضته باعتبارها كتماناً لم تكن ، ثم لما لم يقدم الكفالة
أصدرت النيابة أمراً بالقبض عليه تنفيذاً للحكم ، فهذا معناه أن الحكم
أصبح بمقتضى المادتين ١٥٥ و ١٨٠ من قانون تحقيق الجنايات يخول
القبض على المحكوم عليه لتنفيذه ما لم يدفع الكفالة . فإهمال المدة في
الإجراءات اللازمة للقبض بقصد معاونته هذا المتهم على الفرار ، رغم
علمه بوجوده مستقراً في البلد ورغم استدعائه للمعاونة في القبض عليه
— ذلك يكون مخالفاً عليه بالمادتين ١٤٠ و ١٤١ ع .

(لمن رقم ١٤٢٧ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩١٢/٧/١٤)

٦١٢ — دفع المتهم في احتلاس الشياء مجهزة بعدم علمه باليوم
المحدد للبيع .

* أن الدفع بأن المتهم لم يكن يعلم باليوم الذي عين لبيع المحجوزات
من الدفوع المتعلقة بموضوع الدعوى . فإذا لم يكن قد أبدى أمام محكمة
للموضوع فلا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ٩٩٠ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩١٤/١٠/١٦)

٦١٤ — الاعتراض لأول مرة على إجراءات الإحالة .

* متى كان الثالث بحضور جلسة المحكمة أن المتهم قد وافق على
نظر القضية بعد اعادتها من تلقى الإحالة بإحالته حضورياً إلى محكمة
الجنايات دون أن يعترض على إجراءات الإحالة فلا يكون له أن يثير أمام
محكمة النقض جدالاً حولها .

(لمن رقم ٢٩٢ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩١٥/٢/٥)

٦١٥ — الدفع ببطالان إجراءات التحقيق الذي قلم به ضابط

البوليس .

* أن القول ببطالان إجراءات التحقيق الذي قلم به ضابط البوليس

لا يصح أن يكون مسبباً للظن على الحكم إذ المبرة في الأحكام هي
بإجراءات المحاكمة والتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة .

بطن رقم ٢٨٥ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٤/٢١

٦١٦ - دفع المتهم لأول مرة بأن التفسير الذي حصل في الأوراق
المرفوعة بها دعوى التزوير مفضوح لا يخفى على أحد .

* أن القول بأن التفسير الذي حصل في الأوراق المرفوعة بها دعوى
التزوير مفضوح لا يخفى على أحد ولا يمكن أن يخدع به أحد - هذا القول
لا تقبل إثارته لدى محكمة النقض إذا لم يكن حصل التمسك به أمام
محكمة الموضوع فله ما دامت المحكمة قد أدانت المتهم بالتزوير فهي تكون
قد اعتبرت أن التفسير الذي ارتكبه من شأنه أن يضر بالتفسير .

بطن رقم ١٠٧٩ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٤٥/٥/٢١

٦١٧ - الدفع لأول مرة بأن أمر الحفظ الذي صدر من النيابة
المعمومة في الدعوى لا يزال قائماً .

* إذا كان المتهم لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن أمر الحفظ
الذي صدر من النيابة المعمومة في الدعوى لعدم كفاية الأدلة لا يزال قائماً .
إذا لم تظهر بعد أيلة جديدة تسوغ رفع الدعوى عليه ، فلا يجوز له أن
يشير ذلك أمام محكمة النقض .

بطن رقم ٢١٧ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/٢/٤

٦١٨ - التمسك ببطان التفتيش - عدم جواز أول مرة أمام
محكمة النقض .

* لا يجوز التمسك ببطان التفتيش لحصوله بدون إذن من النيابة
لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ هذا الدفع مما يخلط فيه القانون بوقائع
يجب أن تكون محل تحقيق أمام محكمة الموضوع .

بطن رقم ٧٥٢ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/٤/١٥

٦١٩ - الدفع لأول مرة بأن المتهم غير مسئول عن عمله لأن به
ضعفا في قواه العقلية .

* إذا كان الدفاع عن المتهم لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن

المتهم غير مسئول عن عمله لأن به ضمعنا في قواه العقلية . غير قابل للشفاء كان سببا في صدور قرار من المجلس الصلبي بالحجز عليه ، وكان ما انتهت إليه المحكمة من ادانته يفيد بذاته انها قدرت أنه لم يكن في حالة من الحالات التي ترفع المسؤولية الجنائية عنه او تمنع من عقابه ، فلا يكون هناك محل لاثارة هذا الكلام امام محكمة النقض .

(لمن رقم ٨٧٧ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/٤/١٥)

٦٢٠ - تمسك المتهم لأول مرة بأن المادة التي ضبطت عنده ليست من الحشيش كما هو معرف به في القانون .

* اذا كانت المحكمة قد انتهت الى ادانة المتهم في احراز حشيش وكانت قد ذكرت الأدلة التي اعتبرت عليها في قضائها بذلك فلا يحق للمتهم ان يتمسك امام محكمة النقض بأن المادة التي ضبطت عنده ليست من الحشيش كما هو معرف به في القانون اذا كان لم يتمسك بذلك امام محكمة الموضوع .

(لمن رقم ١٤١٩ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/٦/٣)

٦٢١ - الدفع بمخالفة النيبلة حجية قرار الحفظ - دفع موضوعي - عدم جواز اثره لأول مرة امام النقض .

* الدفع بأن النيبلة قد اصدرت قرارا بحفظ الدعوى العمومية بعد اتبام التحقيقات ثم عادت ورفعتها على المتهم دون ظهور أدلة جديدة ، وكذلك الدفع بأن اساس الجريمة موضوع الدعوى الجنائية عقد تيمشه اكثر من النصلب الذي يجوز اثبات تسلمه بشهادة الشهود هما من الدفع الواجب ايدائها امام محكمة الموضوع ، فلا يجوز التمسك بهما لأول مرة امام محكمة النقض .

(لمن رقم ٧٣ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/٢/٢٣)

٦٢٢ - الدفع لأول مرة بأن الذي امر برفع الدعوى العمومية هو معاون النيبلة .

* اذا كان المتهم لم يثر امام المحكمة الاستئنافية ان الذي امر برفع الدعوى العمومية هو معاون النيبلة الذي لا يجوز له ذلك حتى كانت تحققة وتفصل فيه على ضوء ما يتبين لها من الوقائع . فلا يقبل منه أن يثر ذلك امام محكمة النقض .

(لمن رقم ٢١٢ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/٤/١٩)

٦٢٢ - تفتيش - رجل الضبط - عدم استكمال صفات رجل الضبط
- دفع موضوعي .

* إذا كان المتهم لم يدفع بأن الكونستابل الذي أجرى تفتيش مسكنه ليس مستكلاً للصفات التي اشترطها القانون لأعباره من رجال الضبطية القضائية فلا يقبل منه أن يدفع بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ هذا الدفع من الدفوع التي يقتضي الفصل فيها إجراء تحقيق سابق .
(لمن رقم ١٠٠٠ لسنة ١٤ ق جلسة ١١٤٨/٦/٥)

٦٢٤ - التمسك لأول مرة بوقوع بطلان في صحيفة الدعوى .
* إذا كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بما يدعى وقوعه في صحيفة الدعوى من بطلان فلا يجوز له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ٧٠٠ لسنة ١٨ ق جلسة ١٣٤٨/١٠/١٨)

٦٢٥ - الدفع ببطلان التفتيش - دفع موضوعي .

* لا يقبل من المتهم أن يثير لأول مرة أمام محكمة النقض بطلان التفتيش الذي وقع على منزله بقوله أن الإذن الصادر من النيابة بالتفتيش قد استنفذ فمفعوله بتفتيشه مرة ، وبذا يكون التفتيش الذي أجرى بعد ذلك قد وقع بغير إذن . وذلك لأن هذا الدفع يستلزم تحقيقاً موضوعياً ، ولأن الحكم المطعون فيه ليس به ما يفيد صحته .
(لمن رقم ١١٦٠ لسنة ١٩ ق جلسة ١٣٤٩/١١/١٥)

٦٢٦ - التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي .

* متى كان المتهم لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأنه كان في حالة دفاع شرعي وكلفت الواقعة كما أثبتها الحكم لا تنبئ بذاتها عن قيام هذه الحالة ، فلا يقبل منه النفي على الحكم بأنه لم يكن بالرد على أنه كان في حالة دفاع شرعي .

(لمن رقم ١٢٦١ لسنة ١٩ ق جلسة ١٣٤٩/١١/١٥)

٦٢٧ - التمسك لأول مرة بطلب التحقيق في شأن العامة التي يقول المتهم بوجودها في يده ولا يمكن معها أن يجعل بنقطة .
* متى كان محضر الجلسة خالياً بما يفيد تمسك محلي المتهم

يطلب أى تحقيق فى شأن الماعة التى يقول بوجودها فى يده ولا يمكن معها أن يحمل بنتيجة فلا تجوز إثارة الجدل فى هذا الموضوع أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ١٢١٧ لسنة ١٩ فى جلسة ١١٥٠/١/٣٠)

٦٢٨ - تمسك المتهم لأول مرة بوجوب معاملة المائدة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ .

* إذا كان المتهم وهو صاحب الخبز لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بوجوب معاملة المائدة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فلا يكون له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٠ فى جلسة ١١٥٠/٤/٢٤)

٦٢٩ - الدفع بعدم العلم باليوم المحدد للبيع - دفع موضوعى .

* دفع المتهم فى اختلاس أشياء محجوزة بعدم علمه باليوم المحدد للبيع هو من الدفوع المتعلقة بموضوع الدعوى . فإذا كان لم يده أمام المحكمة فلا يجوز له أن يثيره أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠ فى جلسة ١١٥٠/٥/١٥)

٦٣٠ - الدفع بعدم الاختصاص المحل، مقدم كانت أساليب الحكم

لا يستفاد منها ما تنقضى معه موجبات اختصاص المحكمة بنظر الدعوى .

* أنه وإن كان اختصاص المحكمة الحلتية بنظر الدعوى من حيث المكان من مسائل النظام العام التى يحجز التمسك بها فى أية حالة كانت عليها الدعوى ، إلا أن الدفع بعدم الاختصاص المكلى لأول مرة أمام محكمة النقض يقتضى لقبوله أن يكون مستنداً الى الوقائع الثابتة بالحكم والألا يكون مستلزماً تحقيقاً موضوعياً . فإذا كان ما أورده الحكم فى بيان أسبابه لا يستفاد منه ما تنقضى معه موجبات اختصاص المحكمة بنظر الدعوى مكناً فإثارة هذا الدفع أمام محكمة النقض لا تكون مقبولة .

(لمن رقم ٢٥١ لسنة ٢٠ فى جلسة ١١٥٠/٥/١٧)

٦٣١ - دفع المتهم بأن التفت الذى صدر منه كان بحسن نية متعلقاً

بوظيفة الجنى عليه ويطلب اثباته .

* ما دام المتهم لم يدفع بأن التفت الذى صدر منه كان بحسن نية

متملکا بووظيفة الجنى عليه ويطلب اثباته بل كان على الضد من ذلك ينكر
مصدوره منه ، فلا يجوز له أن ينمى على الحكمة أنها لم تنح له تمزسة
اثبات وثائعه .

(لمن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٠ في جلسة ١١٥٠/٥/٢٢)

٦٣٢ - قول المتهم لأول مرة بأنه لا يجوز الاستدلال عليه بشهادة
استرقق السمع او بورقة مسروقة .

* ان دفاع المتهم بأنه لا يجوز الاستدلال عليه بشهادة استرقق السمع
لو بورقة مسروقة ذلك من الدفاع الذى فضلا عن كونه لا يتعلق بالنظام
الملم يستلزم تحقيقا موضوعيا ، فلا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة
التقضى .

(لمن رقم ٥٦٢ لسنة ٢٠ في جلسة ١١٥٠/٥/٢٦)

٦٣٣ - الدفع لأول مرة ببطان المعينة التى اجرتها النيابة فى غير
حضور المتهم .

* الدفع ببطان معينة اجرتها النيابة فى غير حضور المتهم هو دفع
ببطان اجراء من الاجراءات السابقة على المحاكمة ، فطبقا لنص المادة ٢٣٦
من قانون تحقيق الجنائيات يجب لقبوله أن يتمسك به المتهم أمام محكمة
الموضوع قبل سماع شهادة الشهود والا سقط حقه فيه .

(لمن رقم ٤١٩ لسنة ٢٠ في جلسة ١١٥٠/٦/٦)

٦٣٤ - طلب توقيع الكشف الطبى على المحكوم عليه ما دام لم
يتقدم أمام المحكمة بطلب اجراء هذا الكشف .

* اذا كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه عناصر
الجريمة التى دان المتهم بها ولم تكن تلك الواقعة حسبها بينها الحكم بحاجة
الى الكشف الطبى الذى ينمى الطاعن على الحكمة عدم اجرائه : وكان
الدفاع عن الطاعن لم يتقدم الى الحكمة بطلب اجراء هذا كشف فلا يقبل
منه الطعن على الحكم لهذا السبب .

(لمن رقم ٤٢٤ لسنة ٢٠ في جلسة ١١٥٠/١٠/١٦)

٦٢٥ - طلب نخب خبير لأول مرة لتحقيق وجه دفاع الطاعن .

* إذا كان لا يظهر من محضر الجلسة أن المتهم أو المدافع عنه قد طلب إلى المحكمة نخب خبير لتحقيق وجه دفاع التلى به فلا يكون له أن يئى على المحكمة أنها لم تنخب خبيرا لهذا الغرض .

(طعن رقم ١٠٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١٥٠/١١/٢٠)

٦٢٦ - الدفع لأول مرة بأن المتهم غير مسئول عما وقع منه من اعتداء على المجنى عليه طبقا للمادة ٦٣ عقوبات .

* متى كان وجه الطعن يتطلب تحقيقا موضوعيا فإنه لا يقبل من الطاعن أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض . فإذا كان رجل البوليس المتهم بإحداث عامة بأخر قد بنى طعنه على أنه إنما قد استعمل مسوطة فى الضرب وهو بسبيل تنفيذ أمر صادر اليه من وكيل النيابة وهو رئيس تجب عليه طاعته أثناء تحقيق جنائية بمحل الحادث للمحافظة على النظام وعلى معالم الجريمة ، وأنه لذلك فهو معنى من العقاب بحكم المادة ٦٣ عقوبات ، وكان هذا المتهم لم يمد هذا الدفاع بالجلسة بل أقام دفاعه على أنه لم يستعمل السوط - فإنه لا يجوز له التمسك به أمام محكمة النقض للمرة الأولى .

(طعن رقم ١١٠٦ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١٥٠/١١/٢٧)

٦٢٧ - التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى .

* إذا كان المتهم لم يدفع أمام محكمة الموضوع بأنه كان فى حالة دفاع شرعى من نفسه ، وكان الحكم الطعون فيه لا يبين منه أن المتهم كان فى هذه الحالة ، فكل ما يثيره فى هذا الشأن أمام محكمة النقض لا يكون مقبولا .

(طعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١٥٠/١٢/١١)

٦٢٨ - تمسك المتهم لأول مرة بسماع شهود نفى أو طعن إرسال الورقة التى ضبط بها المخدر إلى التحليل .

* إذا كان المتهم لم يتمسك أمام المحكمة بطلب سماع شهود نفى أو بطلب إرسال الورقة التى ضبط المخدر ملفوفا بها إلى التحليل فليس له أن يئى على الحكم أغفال ذلك بمقولة أن تحقيق دفاعه كان يقتضيه .

(طعن رقم ١٦١٤ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١٥١/١/١)

٦٣٩ - الدفع لأول مرة بعدم جواز الأثبات بالبيئة .

* الدفع بعدم جواز الأثبات بالبيئة ليس من النظام العام فإذا كان المتهم لم يتمسك بهذا الدفع قبل سماع شهادة الشهود فذلك يفيد تنازله عنه : ولا يجوز له بعدئذ أن يثيره أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ١٨٠٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١٩٥١/١/٢٢)

٦٤٠ - حالة الدفاع الشرعي - يتمسك بها .

* إذا كان الطاعن لم يدفع التهمة أمام محكمة الموضوع بأنه كان في حالة دفاع شرعي ، وكانت الواقعة كما أثبتها الحكم لا تدل بذاتها على قيام هذه الحالة فإنه لا يجوز له أن يتمسك بهذا الدفع أمام محكمة النقض لأول مرة .

(لمن رقم ١٢٩٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٢٩٥١/١/٣٩)

٦٤١ - طلب سماع شاهد .

* ما دام المتهم لم يتمسك بأن محكمة الدرجة الأولى ولا أمام المحكمة الاستئنافية بطلب سماع شاهد فلا يقبل منه أن ينعى عدم سماعه .

(لمن رقم ١٦٨٥ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٢٩٥١/٢/٥)

٦٤٢ - حالة الدفاع الشرعي .

* متى كان محضر الجلسة خاليا بما يدل على أن المتهم لم يحضر فإنه كان في حالة دفاع شرعي والواقعة الميينة بالحكم لا تؤدي الى تقييم هذه الحالة - فلا يقبل منه أن ينعى على الحكم أنه لم يعرض لهذا الدفاع .

(لمن رقم ١٨٨٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٢٩٥١/٢/٥)

٦٤٣ - الدفع بتقييم حالة الدفاع الشرعي .

* إذا كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأنه كان في حالة دفاع شرعي ، وكانت الواقعة - كما صار اثباتها بالحكم - لا تنفي بذاتها من تقييم هذه الحالة ، فلا يكون له أن ينعى على المحكمة عدم تعديها

عن انتهاء تلك الحالة لديه ما دأبت هي من جانبها لم تر بعد تحقيق الدعوى
بقيلام هذه الحالة .

(طنن رقم ١٢٣٧ لسنة ٢٠ في جلسة ١١٥١/٢/١٢)

٦٤٤ — الدفع بقيلام حالة الدفاع الشرعى .

* إذا كان التلبى بالحكم المطعون فيه لا يفيد أن المتهم كان فى حالة
دفاع شرعى ، وكان هذا المتهم لم يدفع أمام محكمة الموضوع بقيلام هذه
الحالة فلا يكون له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

(طنن رقم ١٧ لسنة ٢١ في جلسة ١١٥١/٢/٦)

٦٤٥ — دفع المتهم لأول مرة بضبطه فى منطقة غير خاضعة لأحكام القانون العام .

* إذا حاكمت المحكمة متهمين عن جريمة جلب مخدر من الخارج
وقضت عليهما بالعقوبة ثم طعن أحدهما فى الحكم بأنه لم يتحدث عن سبب
تضائه عليه بالادانة مع أن ما وقع منه إنما وقع فى أراضى شبه جزيرة سيناء
وهذه لها تقنون خاص ومحكم خاصة وعقوبات مخططة عن العقوبات
القررة لما يقع من الجرائم فى سائر البلاد المصرية ، ولم يكن هذا المتهم
قد دفع أمام محكمة الموضوع بضبطه فى منطقة غير خاضعة لأحكام القانون
العام فلا يقبل منه هذا الطعن أمام محكمة النقض ، إذ ذلك كان يقتضى
تحقيقا موضوعيا .

(طنن رقم ١٧٢٨ لسنة ٢٠ في جلسة ١١٥١/٢/٢١)

٦٤٦ — التمسك بقيلام حالة الدفاع الشرعى .

* إذا كانت الوثائق الثابتة فى الحكم لا تثبت قيام حالة الدفاع
الشرعى بل على العكس تثبت أن المتهم إنما أطلق العيار بعد انتهاء الاعتداء
عليه وهرب الجاني مما لا يبقى معه وجود لحق الدفاع ، وكان المتهم لم
يتمسك أمام محكمة الموضوع بقيلام حالة الدفاع الشرعى لديه — فإن
ما يثيره من ذلك أمام محكمة النقض لا يكون مقبولا .

(طنن رقم ٨٨ لسنة ٢١ في جلسة ١١٥١/٢/٢٦)

٦٤٧ — الدفع لأول مرة بعدم قبول الدعوى المباشرة .

* إذا كان المسمى بالحقوق المنيئة قد وصف الواقعة بأنها أصالة

خطأ ، وهي جنحة مما يخوله القانون تحريكها بطريق الدعوى المباشرة ، ولم تجد المحكمة فيها شبهة الجنائية حتى كانت تتخلى عن نظرها أما بالحكم بعدم قبولها أو بعدم اختصاصها بنظرها ، وكانت مريضة الدعوى والحكم المظنون فيه لا يبين منهما أن المتهم قد قصت اسقاط الجنى عليه من الطريق مما لا تكون معه محكة الجنع مختصة بنظر الدعوى ولا يجوز تحريك الدعوى بالطريق المباشر — فانه لا يقبل الدفع لأول مرة بعدم قبول الدعوى أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ١٢٢٩ لسنة ٢٠ في جلسة ١٩٥١/٢/٢٠)

٦٤٨ — الدفاع الشرعى — التمسك بقيامه .

* إذا كان المتهم لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعى ، وكانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم لا تثبت قيام هذه الحالة . فانه لا يقبل منه أن يثير هذا الدفاع أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ٢٥١ لسنة ٢١ في جلسة ١٩٥١/٤/٢)

٦٤٩ — دفاع شرعى — دفاع موضوعى .

* ما دام المتهم لم يتمسك أمام المحكمة الاستئنافية بقيام حالة الدفاع الشرعى . وما دامت الوقائع التى ذكرتها المحكمة فى حكمها ليس فيها ما يدل على قيام هذا الظرف فلا يجوز له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض ولا يجنبه تمسكه بقيام هذا الظرف فى مذكره قضاها بعد أن انتهت المرافعة فى الدعوى وأجلت القضية للنطق بالحكم تون الترخيص بتقديم مذكرات اذ المحكمة لا تكون ملزمة بأن ترد على ما يقدمه المتهم بعد انتهاء المرافعة من طلبات كان فى وسعه التمسك بها أثناء المرافعة .

(لمن رقم ٢٣٦ لسنة ٢١ في جلسة ١٩٥١/٥/٢١)

٦٥٠ — دفاع شرعى — دفاع موضوعى .

* ما دام المتهم لم يتمسك أمام المحكمة بقيام حالة الدفاع الشرعى ، والحكم ذاته ليس فيه ما يدل على قيام هذه الحالة لديه ، بل كان ما أوردته الحكم من اتفاق المتهمين على السرقة وذهابهم مسلحين لهذا الغرض وحصول الحادث عند ذلك ذالا على نفي قيام هذه الحالة — فلا يكون ثمة وجه لإثارة الكلام فى ذلك أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ٩٠ لسنة ٢١ في جلسة ١٩٥١/١٠/٢٥)

٦٥١ - الاعتراض لأول مرة على سماع الشهود أو على تطبيقهم
اليمين .

✽ للبحكة أن تسمع شهودا من الحاضرين بالجلسة ، وما دام المتهم
لم يعترض على سماعهم أو على تطبيقهم اليمين فلا يحق له أن يثير ذلك
أمام محكمة التفتيش .

ظمن رقم ١٤٥٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١١٩٥١/١٢/٢١

٦٥٢ - التمسك لأول مرة بأن تصاريح دخول قاعة الجلسة إنما
أعطيت لأشخاص معينين بالذات ومنعت عن آخرين .

✽ ما دام الطامن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن تصاريح
دخول قاعة الجلسة إنما أعطيت لأشخاص معينين بالذات ومنعت عن
آخرين ، فله لا ينبغي منه ذلك لأول مرة أمام محكمة التفتيش .

ظمن رقم ٩٠١ لسنة ٢١ ق جلسة ١١٩٥٢/٢/٢١

٦٥٣ - طلب استدعاء الطبيب لمناقشته .

✽ ما دام الدفاع عن المتهم لم يطلب استدعاء الطبيب لمناقشته في
نوع الآلة المستعملة في الضرب ، وما دام الحكم قد استخلص في منطق
مسألة أن الآلة المستعملة كانت قضا ، فإن المحكمة في ذلك أمام محكمة
التفتيش لا تكون مقبولة .

ظمن رقم ٨٤٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١٩٥٢/١٠/٢١

٦٥٤ - الاعتراض لأول مرة على صفة المدعى بالحق المدني .

✽ إذا كان قد قضى بالتعويض لوالد المجنى عليه باعتباره وليا طبيعيا
له ، في حين أن المجنى عليه كان قد بلغ من العمر ، عند المحاكمة ،
اثنين وعشرين سنة ، فلم يصح غير خلع لولاية الوصاية وكان الطامن
لم يعترض أمام محكمة الموضوع على صفة المدعى بالحق المدني -
فلا يقبل منه أن يثير هذا الاعتراض لأول مرة أمام محكمة التفتيش . على
أن الطامع لا يضار بالقضاء بالتعويض لوالد المجرم عليه بصفته وليا
طبعيا له ولو كان هذا الأخم قد بلغ من الرشد ما دام هذا التعويض من
حق المجنى عليه وله أن يتولى إجراءات التنفيذ بنفسه ولو أن الدعوى
المقدمة أقيمت وحكم فيها باسم وليه الطبيعي .

ظمن رقم ١٠٠١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١٩٥٢/١٢/٢١

٦٥٥ - طلب سماع شهود - عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

* إذا كانت محكمة أول درجة قد سمعت شهادة الجنى عليه في مواجهة المتهم . واكتفى هو بذلك وبتلاوة أقوال باقي الشهود دون أن يطلب سماع شهود نفى ، ثم يؤدي دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية في موضوع المهمة دون أن يطلب سماع شهود ، فإنه لا يكون للمتهم من بعد أن يثير أمام محكمة النقض عدم سماع شهود لم يطلب إلى محكمة الموضوع سماعهم .

(لمن رقم ١١٢٢ لسنة ٢٢ ق- جلسة ١٩٥٢/١٢/٢٠)

٦٥٦ - التمسك ببطان القبض والتفتيش .

* إذا كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بما يحوله من بطان القبض والتفتيش لعدم صدور إذن بهما من النيابة العامة ، فإنه لا يقبل منه أن يثير ذلك أمام محكمة النقض لأول مرة .

(لمن رقم ١١٧٣ لسنة ٢٢ ق- جلسة ١٩٥٢/١٢/١٢)

٦٥٧ - بطان التفتيش - حكمة .

* إذا كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة أول درجة بالتمسك ببطان التفتيش ، ولكنه لم يثّر له أمام المحكمة الاستئنافية ، فلا يقبل منه إثارته أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ٦٤٠ لسنة ٢٢ ق- جلسة ١٩٥٢/٥/٢٥)

٦٥٨ - الدفع بأن الجريمة وقعت بناء على تحريض الأرتكبة للطاعن وانفاقه معه على ارتكبتها مما يجعله شريكاً في الجريمة ويبطل الإجراءات .

* متى كان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بما يزعمه من أن الجريمة وقعت بناء على تحريض الرئس للظاعن والاتفاق معها على ارتكابها مما يجعله شريكاً في الجريمة ويبطل الإجراءات ، وكانت الواقعة حسبما أثبتها الحكم ليس فيها ما يفيد أنها وقعت نتيجة لتحريض الشاهد المشار إليه فإن ما يثيره لا يكون له محل .

(لمن رقم ١٠٥٢ لسنة ٢٢ ق- جلسة ١٩٥٢/١٠/١٣)

٦٥٩ - النفع بوجود العادة العقلية - نفع موضوعي .

* ان من واجب محكمة الموضوع ان تتحرى كلمة العناصر التي تقوم بها المسؤولية الجنائية او تسقط بعدم توافرها ، ومن حق الدفاع اذا رأى سببا لاتعداها مسؤولية المتهم ان يبينه للمحكمة لتفصل فيه ، الا انه متى كان لا يبين من اجابة المتهم بمحضر الجلسة ما يدل على عدم سلامة قواه العقلية كما يزعم في طعنه ، وكان النفع بوجود العادة العقلية هو من الدفوع التي تقتضى تحقيقا موضوعيا ، وكان الطاعن لم يبد هذا النفع ايام محكمة الموضوع ، فانه لا تقبل منه اثارته لأول مرة ايام محكمة النقض .

(لمن رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٤/٢/١ ق جلسة ١٩٥٤/٢/١)

٦٦٠ - التمسك بنقض المحكمة لتحقيق التيلية - حكمة .

* اذا كان المتهم لم يطلب الى المحكمة تحقيق دفاعه فلا يقبل منه التمسك على الحكم لنقض التحقيق الذي لجرته التيلية العمومية .

(لمن رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٤/٢/١ ق جلسة ١٩٥٤/٢/١)

٦٦١ - النفع ببطالان اجراءات التفتيش .

* اذا كان الثالث من محضر الجلسة ان الطاعن لم يتمكن بالنفع ببطالان اجراءات التفتيش ايام محكمة الموضوع فلا يقبل منه اثارته لأول مرة ايام محكمة النقض .

(لمن رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٤/٢/١ ق جلسة ١٩٥٤/٢/١٧)

٦٦٢ - طلب دعوة الطبيب الشرعي وطبيب المستشفى لمناقشتها

في تقريرها لأول مرة .

* لما كان لا يبين من محضر جلسة المحكمة ان الطاعن طلب من المحكمة دعوة الطبيب الشرعي وطبيب المستشفى لمناقشتها في تقريرها ، فليس له ان يعيب عليها في طعنه انها لم تقم باجراء ذلك .

(لمن رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٤/٢/١ ق جلسة ١٩٥٤/٢/٢٤)

٦٦٣ - خطأ المحكمة في فن التحقيق دون اعتراض امامها .

* خطأ محكمة الموضوع في فن التحقيق لا يؤثر في سلامة حكمها

ما دام المتهم لم يعترض عليه أمامها ، ومن ثم فلا يقبل منه اثباته . أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ٥٧٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١٥٤/٥/٢٤)

٦٦٤ — الدفع ببطان القبس والتفتيش .

* متى كان الواقع هو أن المحامي المترافع عن المتهم لم يدفع ببطان القبس والتفتيش بل ترافع في موضوع التهمة ، وكان الحكم الطعن فيه لا يبين منه هذا البطان فانه لا يقبل من المتهم أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ١٣٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١٥٤/٥/٢٥)

٦٦٥ — الطعن لأول مرة في صفة محامي المدعى بالحق المدني .

* إذا كان لا يبين من محضر الجلسة أن الطاعنين تعرضوا بشيء أمام محكمة الموضوع لسنة محامي المدعى بالحق المدني فليس لهم أن يثيروا اعتراضهم على حضوره لأول مرة أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ٦٢٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١٥٤/٦/١)

٦٦٦ — الدفع ببطان الأمر الصادر بتفتيش منزل المتهم .

* متى كان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطان الأمر الصادر بتفتيش منزله فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ٦٣٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١٥٤/٦/١٢)

٦٦٧ — دفاع شرعي — الدفع بقيام حلقته .

* إذا كانت واقعة الحادث كما حصلها الحكم من أقوال المجنى عليه تنفي قيام حالة الدفاع الشرعي عند الطاعن وتدل على أنه اعتدى على المجنى عليه أثناء ما كان يستدير محاولاً الهرب من أمامه ، وكان الطاعن لم يثر في دفاعه أمام المحكمة أنه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس فليس له أن يطعن على الحكم بمقتولة أنه أغفل البحث في قيامها .

(لمن رقم ٩٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١٥٤/٦/١٦)

٦٦٨- تمسك المتهم لأول مرة بأن عينات نبات الحشيش التي أخذت من الزرعة المضبوطة هي غير التي أرسلت للتفصيل .

* التمسك بأن عينات نبات الحشيش التي أخذت من الزرعة المضبوطة هي غير التي أرسلت للتفصيل لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٧٥٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/١/٢١)

٦٦٩ - التمسك لأول مرة باعتقال المدعى بالحق المدني تاركا دعواه لعدم حضوره في غير عذر بعد اعلانه لشخصه .

* لما كُتبت المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية قد اشترطت لاعتبار المدعى بالحق المدني تاركا لدعواه أن يكون غيبه بمعد اعلانه لشخصه ويؤن قيام عذر تقبله المحكمة ، وكان ترك المرافعة على هذه الصورة هو من المسائل التي تستلزم تحقيقا موضوعيا ، ولكن التمسك لم يتسبب بترك المدعى لدعواه أمام محكمة الموضوع فلا يسوغ له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٥٦٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/١/٢٠)

٦٧٠ - الدفع بعدم العلم بيوم البيع - دفع موضوعي .

* أنه يقع الجرم بالتهديد بأنه لم يكن يعلم باليوم المحدد للبيع ، هو من الدفع التي يجب أن يتمسك بها أمام محكمة الموضوع لأنه يتطلب تحقيقا ، وأفن ملأذا تبين من محاضر جلسات المحاكمة في جميع أموارها أن المتهم لم يثر شيئا من ذلك . فليس له أن يتمسك بالدفع المذكور لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٠٢٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/١٠/٢٥)

٦٧١ - ادعاء المتهم بأن محكمة أول درجة عتقت وصف التهمة دون إثارة شيء بخصوصها أمام المحكمة الاستئنافية .

* إذا كان الطاعن لم يثر شيئا بخصوص تعديل وصف التهمة أمام المحكمة الاستئنافية فلا يجوز له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١١١٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/١١/٢٢)

٦٧٢ - قول المتهم لأول مرة أنه كان مسجوناً عند صدور الحكم في المعارضة .

* إذا كان المتهم لم يبد للمحكمة الاستئنافية ما يقوله في طعنه من أنه كان مسجوناً عند صدور الحكم في المعارضة، فلا يقبل منه أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لأن هذا الدفاع يتطلب تحقيقاً موضوعياً .
طعن رقم ١١٤٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١٥٤/١١/٢٩

٦٧٣ - القول بأن محكمة الموضوع استبقت الأمور وأبنت رايها في التهمة قبل سماع مرافعة الدفاع .

* إذا كان ما يشمله الطعن على الحكم من المحكمة، استبقت الأمور وأبنت رايها في التهمة قبل سماع مرافعة الدفاع فإن ما يقوله الطاعن من ذلك مردود بأن القانون قد رسم للتهمة طريقاً معيناً لكي يسلك في مثل هذه الحالة أثناء نظر للدعوى أمام محكمة الموضوع ، فلذا هو لم يفعل فليس له أن يشكو من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
طعن رقم ١١٩٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١٥٥/١/١١

٦٧٤ - النفع بعدم الاختصاص المحلي .

* إذا كان الطاعن لم يبد النفع بعدم الاختصاص المحلي أمام محكمة الموضوع ، وكان هذا النفع يتطلب تحقيقاً موضوعياً ، فلا تقبل اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
طعن رقم ٤٧ لسنة ٥٦٦٢ جلسة ١٣٩٥/٢/٧

٦٧٥ - اثاره أساس طلب التعويض لأول مرة .

* إذا كان أساس طلب التعويض اثاره للتعويض وجه الطعن لم يثره الطاعن أمام محكمة الموضوع فلا تقبل منه اثارته أمام محكمة النقض لأول مرة .
طعن رقم ٢٤٦٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١٥٥/٢/٥

٦٧٦ - قول المتهم لأول مرة ان الاعتراف المنسوب اليه صدر عن اكراه .

* إذا كانت التهمة لم تثر أمام محكمة الموضوع ان الاعتراف المنسوب

إليها خص من كراه فلا يقبل منها إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
الطعن رقم ١٤١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١٦٥٥/١/٢٩

٦٧٧ - التمسك لأول مرة بعدم اهلية المدعى بالحق المدني .

* إذا كان الطاعنتان لم يتمسكا بالرفع بعدم اهلية المدعية بالحق المدني أمام محكمة الموضوع فلا يحق لهما إثارته أمام محكمة النقض لأول مرة .

الطعن رقم ٤١٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١٦٥٥/٥/٣٠

٦٧٨ - الدفع بعدم المسؤولية - نفع موضوعي .

* إذا كان الدفاع عن المتهم لم يبد أمام محكمة الموضوع بأن موكله غير مسئول عما وقع منه من اعتداء على المجنى عليه طبقاً للمادة ٦٣ من قانون العقوبات فإن إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض لا تكون مقبولة .

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١٦٥٥/٥/٣١

٦٧٩ - التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي .

* إذا كان المتهمان لم يدفعا أمام محكمة الموضوع بقتلها في حالة دفاع شرعي عن النفس ، وكان لا يبين من الحكم المطعون فيه قيام هذه الحالة أو ما يبرر إقباها فإن ما يثيره المتهمان في هذا الشأن أمام محكمة النقض لا يكون مقبولا .

الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١٦٥٥/٦/٧

٦٨٠ - الدفع بعدم علم المتهم بيوم البيع .

* إذا كان المتهم بخلتلاس اشياء محجوزة لم يدفع أمام محكمة الموضوع بعدم علمه باليوم المحدد للبيع فلا يجوز له إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٦٢٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١٦٥٥/١١/١

٦٨١ - الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي .

* إذا كان المتهمون لم يدفخوا أمام محكمة الموضوع بأنهم كانوا في

حالة دفاع شرعي وكأنت واقعة الدغوى كما أثبتها الحكم ٣ نزل بذاتها على
فيلم هذه الحالة فإن التمسك بقيادتها لا يكون جائزة لأول مرة أمام محكمة
النقض .

- ملعن رقم ٦٩٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/١١/١٥

٦٨٢ - دفع المتهم لأول مرة يلقه غير مسئول عن الأموال الأميرية
المحجوز من أجلها .

* ما يقوله المتهم من أنه غير مسئول عن الأموال الأميرية المحجوز
من أجلها لا يقبل منه إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يتطلب تحقيقاً
موضوعياً .

- ملعن رقم ٨٢١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/١٢/٢٦

٦٨٣ - دفع المتهم لأول مرة يلقه غير مسئول عن الأموال الأميرية
إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض - غير جائزة .

* النفع ببطالان اجراء من الاجراءات السابقة على المحاكمة لا تقبل
إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

- ملعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/١٤ من ٧ ص ١٨٥

٦٨٤ - تنازل الدفاع عن التمسك ببطلان التفتيش أمام محكمة الموضوع
وترافعه في موضوع التهمة - ابداء النفع ببطلانه لأول مرة أمام محكمة
النقض - لا يقبل .

* إذا كان الدفاع من المتهم قد أعلن عن رغبته في عدم التمسك
ببطلان التفتيش ، وترافع في موضوع التهمة طلباً باعتبار المتهم مجزئاً
للتعاطي فلا يقبل منه ابداء هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

- ملعن رقم ١٢٣٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٨ من ٧ ص ١٢٧٤

٦٨٥ - الاحتجاج بالمرض كمعذر مطلق من رفع الاستئناف في الميعاد
- اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لا تجوز .

* لا يصح الاحتجاج لأول مرة أمام محكمة النقض بالمرض كمعذر مطلق
من رفع الاستئناف في الميعاد .

- ملعن رقم ١٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١/٢ من ٧ ص ٢٥٧

٦٨٦ - بطلان الاجراءات امام محكمة اول درجة وعدم التمسك به امام المحكمة الاستئنافية - انذاره ذلك لأول مرة امام محكمة النقض - لا تقبل .

* متى كان المتهم لم يثر امام المحكمة الاستئنافية شيئاً في شأن بطلان الاجراءات امام محكمة اول درجة فلا تقبل منه اثاره ذلك لأول مرة امام محكمة النقض .

طعن رقم ٧٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٣٥٩/٢/٣ من ٧ ص ١١٨

٦٨٧ - القى بوقوع خطأ في اسم احد شهود الاثبات أدى الى عدم اعلانه - عدم وجود اثر لذلك في الأوراق وعدم اثره امام محكمة الموضوع - التمسك به لأول مرة امام محكمة النقض - لا يقبل .

* متى كان ما ينمى المتهم من وقوع خطأ في اسم احد شهود الاثبات أدى الى عدم اعلانه لا اثر له في الأوراق ولم يثر المتهم امام محكمة الموضوع فليس له ان يثيره لأول مرة امام محكمة النقض .

طعن رقم ٨٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٣٥٩/٢/٣ من ٧ ص ١٢٨

٦٨٨ - حكم مستأنف - ليس للمتهم ان يثير طعنه فيه لأول مرة امام محكمة النقض .

* ليس للمتهم ان يثير طعنه في الحكم المستأنف لأول مرة امام محكمة النقض .

طعن رقم ١٢٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٣٥٩/٢/٣ من ٧ ص ١٥٨

٦٨٩ - الترفع بطلان التفتيش - ليس للمتهم ان يثيره لأول مرة امام محكمة النقض .

* متى كان المتهم لم يدفع امام محكمة الموضوع ببطلان التفتيش ، فليس له ان يثيره لأول مرة امام محكمة النقض .

طعن رقم ١٢٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٣٥٩/٢/٣ من ٧ ص ١٥٨

طعن رقم ٧٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٥٩/٥/٢٠ من ٩ ص ١٥٨

٦٩٠ - طعن المتهم على تحقيقات التيلة - عدم اثره بجلسة المحكمة - لا يجوز اثره امام محكمة النقض لأول مرة .

* متى كان الدفاع لم يبد بجلسة المحكمة ما يثيره من طعن على

تحقيقات النيابة ، فإن مثله لا ينظر لأول مرة أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ١٦٧ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٦/٤/٩ من ٧ ص ١٥١٣)

٦٩١ — ادعاء الطاعن لأول مرة أمام محكمة النقض بمرضه في اليوم

الذي كان محمدا فنظر معارضته أمام محكمة الدرجة الأولى — لا يقبل .

* لا يكون مقبولا من الطاعن الادعاء في طعنه لأول مرة بمرضه في اليوم الذي كان محمدا فنظر المعارضة أمام محكمة الدرجة الأولى .

(لمن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٦/٥/٩ من ٧ ص ١٦٨١)

٦٩٢ — الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي — كون الواقعة كما أثبتتها

الحكم لا تتوفر فيها حالة الدفاع الشرعي — لثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة

النقض — لا يقبل .

* متى كان المتهم لم يوقع أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعي وكان مؤدى ما أورده الحكم لا تتسوير به حالة الدفاع الشرعي ولا يرشح لقيام هذه الحالة فإنه لا يقبل من المتهم أن يثير هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ٤٦٩ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٦/٥/٢١ من ٧ ص ١٧٥٥)

٦٩٣ — عدم تمسك المتهم أمام المحكمة بضبط أجزاء من اللحم يعرف:

منها سن الذبيحة ونوعها — يعتبر سببا جديدا .

* إذا لم يثر المتهم أمام المحكمة أنه لم تضبط لديه أجزاء من اللحم يعرف منها سن الذبيحة ونوعها ، فليس له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالموضوع .

(لمن رقم ٧١٤ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٦/٦/١٦ من ٧ ص ١٨٢٦)

٦٩٤ — الدفع ببطلان اجراء من اجراءات التحقيق الابتدائي — اثرته

لأول مرة أمام محكمة النقض — لا يقبل .

* الدفع ببطلان اجراء من اجراءات التحقيق الابتدائي يجب لجده اولاً أمام محكمة الموضوع والتمسك به من صاحب الحق فيه ولا يقبل لثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ٣٦٤ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٦/١٠/٨ من ٧ ص ١١٠٩)

٦٩٥ - الدفع ببطالان إجراءات التفتيش لأول مرة أمام محكمة النقض
- لا يقبل .

* لا يقبل من المتهم الدفع ببطالان إجراءات التفتيش لأول مرة أمام
محكمة النقض .

ملعن رقم ٨٤ لسنة ٢٦ في جلسة ١٠/١٢/١٩٥٦ من ٧ ص ١٠٧٣

٦٩٦ - إثارة المتهم أن محاميه الموكل كان محاميا عن المجنى عليه
في قضية أخرى هي السبب المباشر للحادث - هو سبب جديد تتعلق به عنصر
واقعي لم يسبق إثارته أمام محكمة الموضوع .

* لا يقبل من المتهم أن يثير لأول مرة أمام محكمة النقض أن محاميه
الموكل كان محاميا عن المجنى عليه في قضية جنائية أخرى هي السبب المباشر
للحادث والدافع للمتهم على ارتكابه ولو كان هذا السبب متعلقا بالنظام
المعمول لتبليغه به عنصر واقعي ولم يسبق إثارته أمام محكمة الموضوع .

ملعن رقم ٨٧٢ لسنة ٢٦ في جلسة ١٠/١٢/١٩٥٦ من ٧ ص ١٢٦١

٦٩٧ - الدفع ببطالان قرار غرفة الاتهام بالإحالة الى محكمة الجنابات
لخلوه من بيان الهيئة التي أصدرته - عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة
النقض .

* الدفع ببطالان الإحالة الى محكمة الجنابات لخلوه من بيان الهيئة
التي أصدرته هو دفع يبطلان اجراء من الاجراءات السابقة على المحاكمة
لا تقبل من المتهم إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

ملعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٢٦ في جلسة ١٤/١/١٩٥٧ من ٨ ص ١٣٩

٦٩٨ - تقرير التفتيش - عدم جواز الاعتراض لأول مرة أمام محكمة
النقض على ما ورد في التقرير من قصور أو مخالفة الثابت في الأوراق .

* متى كان المتهم لم يعترض على ما ورد في التقرير الذي تلاه أحد
أعضاء الهيئة ، فليس له من بعد أن يعيب على هذا التقرير التصور ومخالفته
للثابت في الأوراق .

ملعن رقم ٨٧ لسنة ٢٦ في جلسة ١٢/٢/١٩٥٧ من ٨ ص ٢٢٧

٦٩٩ - رد القضية - قيام سبب من اسباب الرد غير اسباب عدم
الصلاحية - اثره لأول مرة أمام محكمة النقض غير جائز .

* إذا قام سبب من اسباب الرد غير اسباب عدم الصلاحية ، فإن
القانون رسم للتهم طريقتاً معيناً يسلكه في مثل هذه الحالة أثناء نظر الدعوى
أمام محكمة الموضع ، فإن لم يفعل فليس له أن يثير ذلك لأول مرة أمام
محكمة النقض .

الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٧/١١/٥ من ٨ ص ٨٧٢
والطن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٦٠/٥/١٧ من ١١ ص ١٢٧٧

٧٠٠ - الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ببطالان إجراءات التفتيش
- غير مقبول .

* إذا كان لا يبين من محضر جلسة محاكمة المتهم أنه لم يدفع ببطالان
إجراءات التفتيش ، فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة
النقض .

الطن رقم ١١٦٦ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٧/١١/١٨ من ٨ ص ٨٩٥

٧٠١ - اعتراض المتهم على الإجراءات التي ثبت أمام محكمة أول
درجة - عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

* إذا كان ما يشكو منه المتهم بمسدد عدم اعلانه بجلسته المعارضة هو
اعتراضه على الإجراءات التي ثبت أمام محكمة أول درجة وقد حضر أمام
محكمة ثاني درجة ومعه محام فممكنه من ابداء دفاعه وصرحت له بتقسيم
مذكرات لكه لم يثر أمامها شيئاً مما اعترض به في أوجه الطعن ، فلا يقبل
منه الالحاح عن ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطن رقم ١٧٢٢ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٨/١/٢٠ من ٩ ص ٣٣٣

٧٠٢ - حضور محامي الشركة المسؤولة عن الحقوق الخفية جميع
جلسات المحاكمة الابتدائية والاستئنافية دون أن يذكر شيئاً عن تغيير صفة
مدير الشركة - اثره لأول مرة أمام محكمة النقض - غير جائز .

* أن تكليف المتهم بالحضور أمام محكمة الجنائيات هو من الإجراءات
السابقة على المحاكمة ولا يقبل من التهم اثارة الدفع ببطالان هذا الاجراء لأول
مرة أمام محكمة النقض .

الطن رقم ١٧٢٢ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٨/١/٢٧ من ٩ ص ٣٩٤

٧-٣ - بطلان تكليف المتهم بالحضور أمام محكمة الجنابات - الدفع
به لأول مرة أمام محكمة النقض - غير مقبول .

* متى كان الثابت أن الشركة المسؤولة عن الحقوق المدنية حضر عنها
من يمثلها أمام محكمة أول درجة وأمام المحكمة الاستئنافية من غير أن يذكر
شيئاً عن تغير صفة مدير الشركة ، فلا يجوز لها أن تثير ذلك لأول مرة أمام
محكمة النقض .

لعن رقم ١٢١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٣/١٠ من ٩ ص ٢٥٦

٧-٤ - إثارة الدفع ببطلان التفتيش أمام غرفة الاتهام دون محكمة
الموضوع - إثارة بعده ذلك أمام محكمة النقض - غير جائز .

* متى كان المتهم لم يثر دفعه ببطلان التحقيق الذي بنى عليه لـسـرـ
التفتيش أمام محكمة الموضوع واكتفى بكتابة مذكرة لغرفة الاتهام ولم يشر
إليها أمام المحكمة ، فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة
النقض .

لعن رقم ٧٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٤/٢٨ من ٩ ص ١٤٢٩

٧-٥ - الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ببطلان إجراءات التحريز
غير جائز .

* متى كان المتهم لم يدفع ببطلان إجراءات التحريز أمام محكمة
الموضوع فلا يقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

لعن رقم ١٤٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٤/٢٨ من ٩ ص ١١٢٨

٧-٦ - تصحيح البطلان بحضور المتهم جلسة المحاكمة - م ٣٢٤ ج
- عدم جواز إثارة هذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض .

* لا يقبل من المتهم أن يتمسك لأول مرة أمام محكمة النقض ببطلان
إجراءاته التي سمح به حضوره جلسة المحاكمة .

لعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٨/١/٢٠ من ٩ ص ١٨٣٢

٧-٧ - الدفع ببطلان الإجراءات السابقة على المحاكمة أمام محكمة
النقض - وجوب إثارة هذا البطلان بداية أمام محكمة الموضوع .

* إذا كان ما ينعاه المتهمون على الحكم هو دفع ببطلان إجراء من
الإجراءات السابقة على المحاكمة ، وكان لا يبين من حضر الجلسة أن

المتهمين أو المدافعين عنهم أثاروا هذا الدفع أمام محكمة الجنايات فإنه لا يقبل منهم إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ١٩٨٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٦/٢/١٩٥٩ من ١٠ ص ١١٢)

٧٠٨ - محكمة النقض لا تنظر إلا في صحة الإجراءات أمام محكمة الدرجة الثانية وفي عدم صحتها - المنازعة في صفة المدعى المدني في المطالبة بالتعويض - وجوب إثارة تلك المنازعة أمام محكمة الموضوع .

✽ الطعن بطريق النقض لا يمكن اعتباره امتداد للخصومة ، بل هو خصومة خاصة مهمة المحكمة فيها مقصورة على القضاء في صحة الأحكام من قبيل أخذها أو عدم أخذها بحكم القانون فيما يكون قد عرض عليها من طلبات وأوجه دفاع - ومتى كان على محكمة النقض ألا تنظر القضية إلا بالحالة التي كانت عليها أمام محكمة الموضوع ، وكان المتهمان لم ينازعا في صفة المدعى بالحق المدني في الحكم له بالتعويض ، فإن يقبل منهما لأول مرة أمام محكمة النقض المنازعة في صفة المدعى بالحق المدني .

(لمن رقم ١٣٦٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٤/٣/١٩٥٩ من ٢٠ ص ٣٢٨)

٧٠٩ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض - عند وضوح مقوماته من مدونات الحكم دون إجراء تحقيق موضوعي .

✽ الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - وإن كان متعلقا بالنظام العام وتجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض - إلا أنه يشترط لقبوله أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم ، أو كانت عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بغير حجة إلى إجراء تحقيق موضوعي ، لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض - فإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلا مما يفيد صحة هذا الدفع ، وكان الفصل فيه يقتضي تحقيقا موضوعيا ، فإن اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لا تكون مقبولة .

(لمن رقم ٢١٥٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢١/٤/١٩٥٩ من ١٠ ص ٢٧٠)

٧١٠ - الدفع ببطان الحجز - عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

* إذا كان بين من محضر الجلسة أن المتهم لم يدفع ببطان الحجز أمام محكمة الموضوع فلا يقبل منه أن يثير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ١٨٠٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١٠/٦ من ١٠ ص ٧٥٨)

٧١١ - اخلاس أشياء محجوزة - المفارقة بين مكان الحجز ومكان البيع - عدم جواز اثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

* إذا كان الثابت أن المتهم لم يتسكك أمام محكمة ثأى درجة بأن المحجوزات حدد لبيمها مكان آخر غير مكان الحجز فلا يقبل منه أن ينعى على الحكم عدم رده دفاع لم يطرحه هو أمامها ، ولا يجوز له أن يثير هذا الطعن لأول مرة أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/١/٢٥ من ١١ ص ١٠٦)

٧١٢ - الدفع بوقف الدعوى الجنائية - عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

* الدفع بوقف الدعوى الجنائية انتظارا للفصل فى مسألة فرعية لا يخرج من كونه طريقا من طرق الدفاع - فإذا كان الثابت أن الطاعن أو المدافع عنه لم يثر هذا الدفع أمام محكمة الموضوع ، فإنه لا يقبل منه التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ١٢٤ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/٦/١٢ من ١١ ص ٥٥٧)

٧١٣ - التمس على الحكم بعدم السرح فى دعوى التزوير لقيام دعوى صحة ونفاذ عقد البيع - لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

* ما ينعاه المتهمون على الحكم من سرح فى دعوى تزوير عقد بيع على الرغم من قيام دعوى صحة ونفاذ هذا العقد أمام القضاء المدنى مرئود بأنه فضلا عن أن المتهمين أو المدافع عنهم لم يثروا هذا الدفع - فلا يقبل منير طرحه لأول مرة أمام محكمة النقض ، فإنه من المقرر أن القاضي الجنائى غير مكلف بوقف الدعوى الجنائية فى هذه الحالة لخروجها عن نطاق المسائل الفرعية التى عنها الشارح بالإيقاف فى المادة ٢٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية

ولم يتم اتصالها بأركان الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، أو بشرط تحقيق وجودها .

(لمن رقم ٨٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/٦/٢٧ س ١١ ص ٢١٠)

٧١٤ — الدفع ببطالان الاعتراف للحصول عليه بطريقة التمثيب أو الإكراه — عدم جواز اثره لأول مرة أمام محكمة النقض .

* لا يقبل من المتهم أن يشير لأول مرة أمام محكمة النقض أن اعترافه بالتهمة كمن وليد إكراه أو تمثيب .

(لمن رقم ١٠٠٤ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/١١/٧ س ١١ ص ٢٧٦)

٧١٥ — التمسك بقيام حالة الإكراه المعنوي أو الضرورة لأول مرة أمام محكمة النقض أمر غير جائز ما دلت الواقعة الثابتة لا أثر للإكراه فيها .

* التمسك بحالة الإكراه المعنوي أو حالة الضرورة أمر لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام الثابت أن المتهم لم يتمسك بذلك أمام محكمة الموضوع وأن الواقعة كما أثبتها الحكم لا أثر للإكراه فيها .

(لمن رقم ١٢٦٥ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/١١/٧ س ١١ ص ٢٧٦)

٧١٦ — الفرق بين الدفع ببطالان إذن التفتيش وبين الدفع ببطالان إجراءاته — الدفع ببطالان إجراءات التفتيش أمر لا تجوز اثره لأول مرة أمام محكمة النقض .

* فرق بين الدفع ببطالان إذن التفتيش وبين الدفع ببطالان إجراءاته ، وإذا كان المتهم لم يدفع ببطالان إجراءات التفتيش أثناء المحاكمة ، فله لا يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه في حقيقته دفع موضوعي أساسه المنازعة في سلامة الأدلة التي كونت معها محكمة الموضوع عقيدتها ، وما دلت قد اطمانت إلى أن التفتيش قد أسفر عن العثور عن المخدر الملوک للمتهم ، فإن التمسك على هذا الإجراء بالاحتفال تأس المخدر في جيبه لا يقبل أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ١٣٣٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/١١/٢٨ س ١١ ص ٨٢٨)

٧١٧ — نقض — أسباب موضوعية — عدم جواز طرحها على محكمة النقض .

* ما يشاء المأمور على المحقق من عدم الإطلاع على خطيب مكتب

المخدرات لا يعدو أن يكون تعيباً لإجراءات الدعوى السابقة على المحاكمة —
وإذا كان لا يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو
الدافع عنه قد أثار أى منها هذا التعمي فلا يقبل طرحه لأول مرة على محكمة
التقضى .

(لمن رقم ٦٥٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٢٠ من ١٢ ص ٨٦٥)

٧١٨ — تقضى — مالا يقبل من الأسباب .

* إذا كان يبين من مطالعة محضر جلسة المعارضة الاستئنافية أن
الطاعن لم يثر أمام محكمة الموضوع دفاعاً ما بشأن إعلانه بالحكم الغيابي ،
ولم ينازع في طلبه بحصول هذا الإعلان ، كما أنه لم يحدد صفة من تسلّم
الإعلان نيابة عنه ، فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة
التقضى ، لأنه من الأمور التي تتطلب تحقيقاً موضوعياً .

(لمن رقم ٧٢٠ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١١/٢٧ من ١٢ ص ٩٢٧)

٧١٩ — لا يصح بناء الطعن على ما كان يحتل أن يبيده المتهم أمام محكمة الموضوع من دفاع لم يبيده بالفعل .

* لا يصح أن يبنى الطعن على ما كان يحتل أن يبيده المتهم أمام محكمة
الموضوع من دفاع لم يبيده بالفعل .

(لمن رقم ٩٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٤/٢١ من ١٧ ص ٣٢٩)

٧٢٠ — أسباب الطعن — وجوب أن تكون واضحة ومحددة .

* من المقرر أنه يجب لقبول أسباب الطعن أن تكون واضحة ومحددة .

(لمن رقم ١٢٧٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٢١ من ١٧ ص ١١١٥)

٧٢١ — تقضى — أسباب الطعن — مالا يقبل منها .

* لا يجوز للطاعن إثارة إيراد الشاهد لأول مرة أمام محكمة
التقضى .

(لمن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢٠ من ١٨ ص ١٢٤٠)

٧٢٢ — تقضى — أسباب الطعن — مالا يقبل منها .

* ليس للطاعن إثارة أسباب في طعنه تطول على تعيب الإجراءات

التي جرت في المرحلة السابقة على المحاكمة ولم يطلب إلى المحكمة تحقيقاً
مبيناً في شأنها لأول مرة أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ٢٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٧/٤/١٩٦٧ من ١٨ من ١٩٨٠)

٧٢٢ - نقض - حالات النقض - مالا يقبل منها .

* لا يقبل من الطاعن أن يطلب محكمة الموضوع بالرد على دفاع لم
يبد أمابها ، ولا يجوز له أن يثير هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه
يتطلب تحقيقاً موضوعياً تنحصر عنه وظيفة هذه المحكمة .

(لمن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ٢٥/٤/١٩٦٧ من ١٨ من ١٩٦٧)

٧٢٤ - نقض - أسباب الطعن - مالا يقبل منها .

* لا يقبل إثارة النعى على إجراءات محكمة أول درجة لأول مرة أمام
محكمة النقض .

(لمن رقم ١٨٧٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٦/٥/١٩٦٧ من ١٨ من ١٩٥٩)

٧٢٥ - نقض - أسباب الطعن - ما لا يقبل منها .

* لا يجوز للطاعن أن ينعى على المحكمة تعموها عن إجراء تحقيق لم
يطلب منها ، ولا يقبل منه أن يثير هذا الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة
النقض .

(لمن رقم ١٢٤٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ٣١/١٠/١٩٦٧ من ١٨ من ١٩٥٩)

٧٢٦ - تصدر القصور في التسيب على أوجه الطعن المتعلقة بمخالفة

القانون ، مما يمتنع معه على محكمة النقض التعرض لما انساق إليه الحكم
المطعون فيه من قرارات قانونية .

* التصور في التسيب له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة
القانون ، فإذا كان الحكم المطعون فيه معيباً بالتصور ، فإن محكمة النقض
لا تملك التعرض لما انساق إليه من قرارات قانونية في شأن نوع المال
المختلس أو العقوبة التي يجب أنزالها تبعاً لذلك ، إذ ليس بوسعها أن تصحح
منطوق حكم قضت بتقصه ، بل على محكمة الموضوع عند إعادة الدعوى لها
أن تبحث نوع المال المختلس وأن تقضي بالعقوبة المقررة في القانون إذا رأت
أن تدعين المتهم .

(لمن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦٧ من ١٩ من ١٩٤٤)

٧٢٧ - الدفاع الموضوعي - عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة التقض - مثال في تكرار .

* متى كان الطاعن لم يثر أمام محكمة الموضوع لأنه كان واقفعا تحت تأثير اكراه من مخدمه : فإنه لا يحق له التحدث عن هذا الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة التقض .

(لمن رقم ١٢٥٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٦٨/١١/٢٥ من ١٩ من ١١٠٩)

٧٢٨ - الجدل الموضوعي في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى - لا يجوز اثارته أمام محكمة التقض .

* من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تتخذ بما تراتح اليه من أدلة وتطرح ما عداها دون أن تكون ملزمة بالرد على كل دليل على حدة ما دام ردها مستقيما ضمنا من قضائها بالإدانة استنادا الى أدلة الثبوت ، ومن ثم فإن كل ما يثيره الطاعن حول ذلك يعد من قبيل الجدل الموضوعي في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ، ومصادرة لها في عقبتها مما لا يجوز اثارته أمام محكمة التقض .

(لمن رقم ١٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٦٦/٤/٢٨ من ٢٠ من ١٥٥٨)

٧٢٩ - الدفاع الموضوعي لا تقبل اثارته أمام محكمة التقض .

* لا يقبل من الطاعن أن يثير الدفاع الموضوعي أمام محكمة التقض .

(لمن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٦٦/٤/٢٨ من ٢٠ من ١٦٦٦)

٧٣٠ - الجدل الموضوعي - اثارته أمام محكمة التقض - غير جائز .

* لما كان الحكم المعلوم فيه قد اثبت أن الطاعنين مع باقي المتهمين قد توصلوا الى الاستيلاء على المبلغ الموضح بالأوراق من الجنى عليها بناء على الطرق الاحتيالية التي استعملوها والتي بينها الحكم وهي من شأنها ايهالها بوجود مشروع كاذب واحداث الأمل بحصول ربح وهمي وهو كشف كثر مدقون تحت أرض منزلها ، فإن ما يقول به الطاعنان من أن الجنى عليها قد سلبتهما التهود برضاها لا يعدو أن يكون عودة الى الجدل في تقدير أدلة الثبوت في الدعوى مما لا يجوز اثارته أمام محكمة التقض .

(لمن رقم ٨٥٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٦٦/٤/٢٢ من ٢٠ من ١٩٤٤)

٧٢١ - عدم جواز تعرض محكمة النقض - لما شاب الحكم الابتدائي
الذى افترض وحده على الفصل في الموضوع - عند نظر الطعن في حكم عدم
قبول الاستئناف شكلا - أساسا لذلك .

* متى كان الطعن بالبطلان لخلو الحكم من البيانات الجوهرية اللازمة
لصحته . قد ورد على الحكم الابتدائي - الذى افترض وحده على الفصل في
موضوع الدعوى - دون الحكم الاستئنائي المطعون فيه والذى قضى بعدم
قبول الاستئناف شكلا . وقضاؤه في ذلك سليم ، فانه لا يجوز لحكمة النقض
ان تعرض لما شاب الحكم الابتدائي من عيوب سواء ما تعلق ببيانات الحكم .
او لاية اسباب اخرى . لانه حاز قوة الامر المقضى وبات الطعن عليه بطريق
تمضي غير جائز .

(طعن رقم ١١٨٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١١/٢٢/١٩٧٠ م ٢١ ص ١١١٨)

٧٢٢ - الطعن بالنقض لا يوجه الا الى الحكم الانتهاى الصادر من
محكمة آخر درجة - ليس للطاعن اثره شيء عن الحكم المستأنف لأول مرة امام
محكمة النقض - مثال .

* لا يجوز ان يوجه الطعن بطريق النقض الا الى الحكم الانتهاى
الصادر من محكمة آخر درجة ، وليس للمتهم ان يثير شيئا عن الحكم المستأنف
لأول مرة امام محكمة النقض . ولما كان يبين من الاطالع على الاوراق ان
الطاعن لم يتقدم بما يثبت عذر المرض المدعى به الذى حل بينه وبين حضور
جلسة المعارضة امام محكمة ثاني درجة والذي لم يتمكن بسببه كما يزعم من
التقرير بالاستئناف في الميعاد القانوني ، وكان الثابت من الاوراق ايضا ان
الحكم الغيالي الاستئنائي المعارض فيه قد صدر بعدم قبول الاستئناف شكلا
للتقرير به بعد الميعاد ، وان هذا الحكم الآخر والحكم المطعون فيه التساضي
باعتبار المعارضة كان لم تكن قد صدر كلاهما باسم الامة ، وكان الحكم
باعتبار المعارضة كان لم تكن لا يندمج معه سوى الحكم الغيالي الاستئنائي
المعارض فيه وكان لكل اسبليه المستقلة عن الحكم الابتدائي . ومن ثم فان
ما اثاره الطاعن في هذا الطعن متعلقا بالحكم الغيالي الذى اصدرته محكمة
اول درجة يكون غير مقبول .

(طعن رقم ١٤٣٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١١/٢٢/١٩٧٠ م ٢١ ص ١١٥٤)

٧٢٣ - لا يجوز للمتهم ان يثير امام محكمة النقض لأول مرة وقائع كان
في مقدوره ابداءها امام محكمة ثاني درجة ولم يفعل .
* متى كانت محكمة ثاني درجة قد سمعت الدعوى في حضور المتهم -

الطاعن — ومكنته من إبداء دفاعه ولكنه لم يثر شيئا في خصوص مرضه الذي حال بينه وبين تتبع جلسات معارضته - فانه لا يقبل منه التحدث عن ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

نظمن رقم ٢٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨ من ٢٢ ص ٢١٦

٧٢٤ — الدفع بطلان حكم محكمة أول درجة لعدم التوقيع عليه في اليماد لا تقبل اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام لم يدفع به أمام محكمة ثاني درجة .

✽ اذا كان اليبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة ثاني درجة أن الطاعنة لم تدفع بطلان حكم محكمة أول درجة لعدم التوقيع عليه في اليماد المحدد قانونا ، فانه لا يقبل منها اثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ومن ثم فان الطعن يكون على غير أساس واجب الرفض موضوعا .

نظمن رقم ١٩٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/١ من ٢٢ ص ١٥٥٢

٧٢٥ — المجادلة في تقرير محكمة الموضوع للادلة — عدم جواز اثارته أمام محكمة النقض .

✽ اذا كانت المحاكمة قد أطرحت في حدود سلطتها التقديرية الشهادتين الصادرتين من الجمعية التعاونية الزراعية اللتين قدمهما الطاعن للتسليط على أن الأرض كتكت مزرعة أذرة وقطن لاطمنتانها الى الأدلة القائمة في الدعوى ، وكان لمحكمة الموضوع أن تلخذ من الأدلة بما تطمئن اليه وتطرح ما عداه دون التزام عليها بتبيان علة مما ارتتته ، فان ما ينعاه الطاعن عليها من عدم اخذها بما تضمنته الشهادتين المذكورتين لا يعدو أن يكون معاودة للجدل في موضوع الدعوى وتقدير ادلتها مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

نظمن رقم ١٢١٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/٢١ من ٢٦ ص ١٨٥٢

٧٢٦ — نقض — اسباب الطعن — عدم اعلان الطاعن بجلسته المعارضة الابتدائية — عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

✽ لما كان الطاعن لم يثر أمام المحكمة الاستئنافية شيئا من شأن بطلان الاجراءات أمام محكمة أول درجة فلا تقبل منه اثارة عدم اعلائته بجلسته المعارضة الابتدائية لأول مرة أمام محكمة النقض .

نظمن رقم ٨٢٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٠ من ٢٨ ص ٥٢

٧٢٧ — نقض — اسحب الطعن — تعيب للأجراءات السابقة على المحكمة — عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض .

* لما كان المين من محضر جلسة المحكمة أن الطاعن لم يثر بهما ما يدعيه من وجود نقص في تحقیقات النيابة العامة ولم يطلب من محكمة الموضوع تدارك هذا النقص ، ومن ثم فلا محل له — من بعد — أن يثير شيئاً من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، لذ هو لا يعدو أن يكون تعيباً للإجراءات السابقة على المحكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن في الحكم .

(طعن رقم ١١٠٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢٠ من ٢٨ من ١٥٩)

٧٢٨ — إثارة للتناقض بين التظليل القولي والفني — غير جائزة لأول مرة أمام النقض .

* لما كان الواضح من محضر جلسة التي تناولت فيها المرافعة واختتمت بصور الحكم المطعون فيه أن المدافع عن الطاعن لم يثر شيئاً عما أورده بوجه الطعن بشأن قالة التناقض بين قاله و وبين الدليل الفني المستند من التقارير الطبية الشرعية ومن ثم فلا يسوغ له أن يثير هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض ذلك لأنه دفاع موضوعي ولا يتبل منه النعى على المحكمة بأغفال الرد عليه ما دام لم يتمسك به أمامها .

(طعن رقم ٥٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥ من ٢٨ من ٥٢٠)

٧٣٩ — مناقضة الصورة الصحيحة التي أرست في وجدان المحكمة — عدم جوازه أمام النقض .

* لما كان الطاعن لا يماريان في أن ما حصله الحكم من اقوال الشهود له معينة من الأوراق فلا يعدو الطعن بدعوى الخطأ في الاستناد أن يكون محاولة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تلياً من ذلك الى مناقضة الصورة التي أرست في وجدان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح وهو ما لايقبل لدى محكمة النقض .

(طعن رقم ٩٥٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٩ من ٢٨ من ٥٦٩)

٧٤٠ — عدم جواز إثارة مرض الطاعن في جلسة المعارضة أمام محكمة أول درجة لأول مرة أمام النقض .

* لا يقبل من الطاعن الادعاء في طعنه لأول مرة أمام محكمة النقض

بمرضه في اليوم الذي كان محددا لنظر المعارضة أمام محكمة اول درجة ،
من منعه في هذا الشأن يكون بدوره غير سديد .

(لمن رقم ١٢٠ لسنة ٩٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢٠ من ٢٨ من ١٩٥٨)

٧٤١ - عدم جواز النفي على الحكم لأسباب تالية لصدوره غير
موجهة لعضائه خترجه عن الخصومة .

* أن منى الطاعن بحبس النيابة الكلية الحكم نور صدوره وعدم
تكوينه من الاطلاع عليه امر خارج عن الخصومة ثال لصدور الحكم غير
موجه لقضائه قد يطوع له عند تبوته أن يكون سببا لانفتاح ميعاد الطعن
عليه طيلة قيامه ، اها والثابت أن الطعن قد انمقد مستقبلا شروطه
وأوضاعه القانونية في الميعاد المحدد وحوت مذكرة أسباب الطعن من
الوجوه في الملحق المتعددة وبها لا يتأتى صرف لثره الا باعتبارها محصلة
لبحث متعمق في دراسة الحكم وأسبابه ثل ما يثيره الطاعن بهذا النفي
لا يكون مقبولا .

(لمن رقم ٢٢١ لسنة ٩٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١ من ٢٨ من ١٩١٢)

٧٤٢ - عدم جواز المجادلة أمام محكمة النقض فيما ارتسم في وجدان
القاضي بالدليل الصحيح .

* لما كان البين من مطلعة المفردات - التي امرت المحكمة نفسها -
أن ما حصله الحكم من اقوال الشاهدين والطاعين له في الأوراق صدها
ولم يعد في تحصيله عن نص ما أثبت به أو فحواه ، فلا يعدو الطعن عليه
بدموى الخطأ في الاسناد أن يكون مجادلة لتجريح أدلة الدعوى على وجه
معين ، تلجأ من ذلك الى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان قاضي
الموضوع بالدليل الصحيح ، وهو ما لا تقبل اثارته لدى محكمة النقض .

(لمن رقم ٢٥٢ لسنة ٩٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦ من ٢٨ من ١١٠٧٦)

٧٤٣ - ما يثيره الطاعن من منازعة فيما استخلصته المحكمة من
أوراق الدعوى لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع
لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

* لما كان الطاعن لا ينازع في صحة ما نطه الحكم المطعون فيه من
اقوال شهود الإثبات وعن تقرير الصفة التشريعية ، وكان ما أورده الحكم
وقبل به في مغالبة الطاعن لجريمة الضرب المفضي الى الموت التي دين الطاعن

بها كانت سبئنة ولا يتأثر مع الاقتضاء العلى والمنطقى ، فان ما يثيره الطاعن من منازعة فى سلامة ما استخلصته المحكمة من أوراق الدعوى وما تم فيها من تحقيقات لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها مما لا يجوز اثارته أمام النقض .

(بلن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٣٧٩/١/١٥ من ٣٠ ص ١١٠٦)

٧٤٤ - لا يجوز ابداء دفاع موضوعى أمام محكمة النقض نظرا لما يحتاجه من تحقيق يخرج عن وظيفتها .

* من المقرر أن الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن يشمل إلحكم الغلبى المعارض فيه ، ولما كان ميعاد الاستئناف - ككل مواعيد الطعن فى الأحكام - من النظم العام ويجوز التمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوى إلا أن اثارة أى دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستندا الى وقائع أثبتتها الحكم ولأن لا تقتضى تحقيقا موضوعيا . وأذ خلا الحكم ومبضر الجلسة من أى دفاع للطاعن يبرر به تأخره فى التقرير بالاستئناف فى الموعد المقرر قانونا وكان هذا الدفاع يقتضى تحقيقا موضوعيا تقتصر عنه وظيفة محكمة النقض ، فان ما يثيره الطاعن فى شأن عذر مرضه تبريرا للتأخير فى التقرير بالاستئناف فى الميعاد يكون غير مقبول . ولا يفر من ذلك أن اجراءات المحكمة أمام محكمة ثالثة درجة قد تمت فى غيبته إذ أن مقتضى اطراح المحكمة لعذر الطاعن فى عدم حضور جلسة المعارضة الاستئنافية أنه كان فى امكانه الحضور أمام المحكمة الاستئنافية بجلسة المعارضة ، وكان فى مقدوره ابداء عذره فى التلغى فى التقرير بالاستئناف فى الميعاد وتعوده من ذلك يحول بينه وبين اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، ذلك أنه من المقرر أنه وإن كان من المسلمات فى القانون أن منول المتهم أو تظفه أمام محكمة الموضوع بدرجتها لابداء دفاعه الأمر فيه مرجعه اليه إلا أن تعوده عن ابداء دفاعه الموضوعى لملها يحول بينه وبين ابدائه أمام محكمة النقض نظرا لما يحتاجه من تحقيق يخرج عن وظيفتها .

(بلن رقم ١٦٢٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٣٧٩/١/٢٨ من ٣٠ ص ١١٧١)

٧٤٥ - لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائى من عيوب طالما أن الحكم الاستئنافية قد قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد .

* لما كان باقى ما اثاره الطاعن فى طعنه واردا على الحكم الابتدائى

الذى اقتصر وحده على الفصل فى موضوع الدعوى — كون الحكم الاستثنائى الغيابى الذى قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للمقرر به بعدم الميعاد وقضاؤه فى ذلك سليم ، فإنه لا يجوز لمحكمة النقض ان تمس بطلان الحكم الابتدائى من عيوب سواء ما تعلق ببيانات الحكم أو لاية اسباب اخرى لأنه حاز قوة الأمر المقضى وبطل الطعن عليه بطريق النقض غير جائز .

(بلن رقم ١٦٢٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢٨ من ٣٠ ص ١٧١)

٧٤٦ — التمسك بطلان إجراءات المحاكمة الابتدائية أمام محكمة النقض لأول مرة — لا يجوز .

* متى كانت الطاعنة قد امسكت عن اثاره أى بطلان على إجراءات المحاكمة الابتدائية لدى محكمة ثلث درجة — وما كان لها أن تثيره بعد أن سلمت بوقوع الخطأ — فإنه لا يقبل اثاره النemy على إجراءات محكمة اول درجة لدى محكمة النقض .

(بلن رقم ٧٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/٦/٧ من ٣٠ ص ٦٦٦)

الفرع الثالث

الأسباب الموضوعية

٧٤٧ — بحث قيمة الأدلة وما لحاط بها من ظروف — موضوعى .

* محكمة النقض لا تملك البحث فى قيمة الأدلة ولا فيها لحاط بها من الظروف بل المرجع فى ذلك كله الى تقدير محكمة الموضوع .

(بلن رقم ٢٣٧٢ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٧٢/١١/٢٧)

٧٤٨ — استناد المحكمة أصلية المجزى عليه الى متهم بعينه — موضوعى .

* متى كلفت الاصلية واحدة وكان المتهمون باحداها متعددين فلمحاكمة الموضوع حق التحرر عن احث هذه الاصلية من بين هؤلاء المتهمين فاذا ما تبينته جعلته هو وحده مسئولا عن الاصلية وأخضته بحكم القانون وكان ما تجزيره فى هذا للصدد بعيدا عن مراجعة محكمة النقض لتعلقه بالموضوع وارتباطه بوقائع الدعوى .

(بلن رقم ٢٥٠ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٧٤/١/٢٢)

٧٤٩ - ادعاء المتهم بأن ضابط البوليس الذى أجرى تفتيش منزله بناء على اذن من النيابة لم يكن يعلم بهذا الاذن وقت اجرائه التفتيش - موضوعى .

* ان ادعاء المتهم ان ضابط البوليس الذى أجرى تفتيش منزله بناء على اذن من النيابة لم يكن يعلم بهذا الاذن وقت اجرائه التفتيش هو من الأمور الموضوعية التى لا يجوز عرضها على محكمة النقض .

لمن رقم ٥٠٦ لسنة ٩ ق جلسة ١١٩٣/٥/١٥

٧٥٠ - امكان حصول الضرر من التزوير او عدم امكان ذلك - موضوعى .

* ان مسألة امكان حصول الضرر من التزوير او عدم امكان ذلك هى فى كل الأحوال مسألة متعلقة بالوقائع وتقديرها موكل الى محكمة الموضوع سواء كان التزوير واقعا فى محرر رسمى لم فى محرر عسمى وبقطع النظر عن المدة المطلوب تطبيقها اذ الحكم واحد فى كل الأحوال التى يشملها باب التزوير ولا سلطان لمحكمة النقض على ما ترتبه محكمة الموضوع فى ذلك ما دامت هى لم تخالف فيها دُعيته اليه حكما من أحكام القانون ..

لمن رقم ٩٢٠٨ لسنة ٤ ق جلسة ١١٩٣/٥/٢٨

٧٥١ - السببية فى القانون الجنائى مسألة موضوعية .

* ان السببية فى القانون الجنائى مسألة موضوعية بحثة لقاسمى الموضوع تقديرها بما يكون لديه من الدلائل ومتى فصل فى شأنها اثباتا او نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه الا من حيث الفصل فى ان امرا معيشا يصلح قانونا لان يكون سببا لنتيجة معينة او لا يصلح فاذا قرر قاضى الاحالة استنادا الى ما اوضحه الطبيب الشرعى فى تقريره عن الحادثة ان الضرب الذى وقع من المتهم على الجنى عليه ليس له علاقة بالوفاة اطلاقا فليس لمحكمة النقض ان تتعرض لقرارها هذا .

لمن رقم ١٥٩٧ لسنة ٤ ق جلسة ١١٩٣/١٠/٢٢

٧٥٢ - رفض التعويض على تقديرات موضوعية - موضوعى .

* اذا بنى رفض التعويض على تقديرات موضوعية فلا شأن لمحكمة النقض بذلك .

لمن رقم ١٢٨٦ لسنة ٤ ق جلسة ١١٩٣/١١/٢٩

٧٥٣ - حسن التية أو سوءها مسألة موضوعية .

* أن مسألة حسن التية أو سوءها مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فصلاً نهائياً ، فتمتثلت هذه المحكمة أن التهمة ثابتة على المتهم فمعنى ذلك أنها رجحت جانب سوء القصد عنده وليس لمحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها فيما قرره بهذا الشأن .

(طعن رقم ٢٠٣٩ لسنة ٤ في جلسة ١١٢٥/١/١٤)

٧٥٤ - تقدير حالة المتهم وقت ارتكابه الجريمة ومبلغ مسؤوليته عنها

— موضوعي .

* تقدير حالة المتهم وقت ارتكاب الجريمة ومبلغ مسؤوليته عنها أمر موضوعي لا رقابة لمحكمة النقض عليه .

(طعن رقم ٨٦٠ لسنة ٥ في جلسة ١١٢٥/٤/١)

٧٥٥ - إمكان وقوع الجريمة في الوقت المقول بوقوعها فيه أو عدم

إمكان وقوعها — موضوعي .

* أن مسألة إمكان وقوع الجريمة في الوقت المقول بوقوعها فيه أو عدم إمكان وقوعها أمر متعلق بالموضوع ولا شأن لمحكمة النقض به .

(طعن رقم ١٠ لسنة ٦ في جلسة ١١٢٥/١٢/٢)

٧٥٦ - استنباط المحكمة وقوع الاكراه في جريمة السرقة من

التحقيقات — موضوعي .

* إذا استنبطت محكمة الموضوع وقوع الاكراه من التحقيقات الأولى التي حصلت في الحادثة ومن التحقيقات التي أجرتها بنفسها في الجلسة وبيّنت في حكمها ظروف هذا الاكراه بيقين كافٍ فلا يسوغ الجدل بعد ذلك أمام محكمة النقض في وقوع الاكراه أو عدم وقوعه .

(طعن رقم ١٠ لسنة ٦ في جلسة ١١٢٥/١٢/٢)

٧٥٧ - استخلاص المحكمة حقيقة العقود المبرمة بين المقترض

والمقترضين واستنتاجها أن هذه العقود لم تكن إلا استعاراً لربا فالحش — موضوعي .

* إذا تجرّبت محكمة الموضوع حقيقة عقود اجارة الاعيان التي ارتبتها

المقرض الى المقترضين فاستبانت ان هذه المعتود لم تكن الا ستارا لريسا فاحش تتعاضه المقرض من مدينه فذلك مما يدخل فى سلطاتها ولا معتقب لحكمة النقض على رأيها فى ذلك .

(لمن رقم ٦٨٠ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦/١/١٢)

٧٥٨ - استنتاج المحكمة اشتراك المتهم فى التزوير استنتاجا سليما

موضوعى .

* اذا استنتجت المحكمة اشتراك المتهم فى التزوير استنتاجا سليما من وقائع مؤدية اليه فلا تدخل لحكمة النقض فى ذلك .

(لمن رقم ٥٢ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦/١/٢)

٧٥٩ - تحديد التاريخ الذى وقعت فيه الجريمة - موضوعى .

* ان تحديد التاريخ الذى وقع فيه التبيد مسألة موضوعية لا تجوز اثاره الجدل حولها ابلم محكمة النقض .

(لمن رقم ٨ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٣٦/١٢/٧)

٧٦٠ - تقدير جسامة الضرر المنصوص عليه فى المادة ٣١٠ فقرة

اولى من قانون العقوبات - موضوعى .

* ان تقدير جسامة الضرر المنصوص عليه فى المادة ٣١٠ فقرة اولى من قانون العقوبات « قديم » هو امر موضوعى . فتمتى كانت الوقائع الثابتة بالحكم تؤدي اليه فلا رقابة لحكمة النقض فى ذلك .

(لمن رقم ٢٤٨ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٣٧/١/٢٥)

٧٦١ - ارتباط جريمة بلغوى اعتبار موضوعى .

* ان ارتباط جريمة بلغوى اعتبار موضوعى لا رقابة لحكمة النقض فيه . فلذا قدم متهم الى محكمة الجنائيات بتهمة جنائية (ضرب انفج) الى موت (و تهمة جنحة) لضراره هو و متهمين آخرين (فقررت المحكمة فصل الجنائية عن الجنحة و ادرت باعادة الجنحة بالنسبة لجميع المتهمين فيها الى النيابة لاجراء شؤونها ، فلا مخالفة للقانون فى ذلك ، ولا تجوز اثاره الجدل فيه ابلم محكمة النقض .

(لمن رقم ٢٥٤ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٣٧/٢/١)

٧٦٢ - تحديد التاريخ الحقيقي للسندات موضوع الاتهام .

* ان تحديد التاريخ الحقيقي للسندات موضوع الاتهام أمر موضوعي متى فصلت فيه المحكمة استنادا الى اسباب مؤدية الى ما استخلصته منها كان فصلها هذا نهائيا لا يجوز التعقيب عليه .

(لمن رقم ١٨٦ لسنة ٨ ق جلسة ١١٢٨/٢/٢١)

٧٦٣ - تقرير جدية الاتهام الذي أسند الى المشتبه فيه بعد توجيه

انذار الاستباه اليه - موضوعي .

* لا يجوز الجدل أمام محكمة النقض في جدية الاتهام الذي أسند الى المشتبه فيه بعد توجيه انذار الاستباه اليه فان تقرير هذا الأمر هو من مسائل الموضوع التي تفصل فيها محكمة الموضوع فصلا نهائيا لا رقابة عليها فيه ما دام فصلها مبنيًا على أدلة مسوقة له .

(لمن رقم ١٢٨٥ لسنة ٨ ق جلسة ١١٢٨/٤/١٨)

٧٦٤ - تاريخ حصول التزوير - موضوعي .

* اذا استخلصت محكمة الموضوع من وقائع الدعوى وظروفها استخلاصا سائفا ان تزوير الورقة لم يقع الا في تاريخ معين فذلك من حتمها الذي لا تجوز مجادلتها فيه أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ٢١ لسنة ٩ ق جلسة ١١٢٩/١/١٦)

٧٦٥ - تقرير كفاية العذر الذي يستند اليه المستأنف في عدم رفع

استئنافه في الميعاد - موضوعي .

* تقرير الاعتذار بالمرض عند تجاوز الميعاد القانوني في التقرير بالاستئناف أمر موضوعي . فلذا رأت المحكمة أن رافع الاستئناف لم يكن ليعتذر مرضه عن التقرير به في الميعاد لوقوع الفترة التي تلت انتهاء مرضه حتى اليوم الذي قرر فيه فعلا فلا تجوز المجادلة بشأن ذلك أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ٣٩٢ لسنة ٩ ق جلسة ١١٢٩/٤/٣)

٧٦٦ - استخلاص الحكم وقوع مظاهرة من عدة أشخاص وصدر أمر المظاهرين بالتفرق - موضوعي .

* ان صدور الأمر من رجال الحفظ للمظاهرين بالتفرق ليس بلازم
الا في حق من اشتركوا في المظاهرة مجرد اشترك ، ابا من دعوا اليها
او قادوها فتتحقق مسئوليتهم سواء أصدر أمر بالتفرق أم لم يصدر وذلك
ما دامت المظاهرة ممنوعة في ذاتها أو بسبب عدم الاخطار عنها (عارن
الفقرة الأولى والثانية بالفقرة الثالثة من المادة ١١ من القانون رقم ١٤ لسنة
١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩) . وعلى كل حال فان ما يثبت
الحكم من وقوع المظاهرة من عدة أشخاص ومن صدور أمر للمظاهرين
بالتفرق لا رقابة لحكمة النقض عليه لانه من المسائل الموضوعية التي يتحرى
قاضي الدعوى قيامها ويستظهرها بسلطته التامة في فهم الواقع .
(لمن رقم ٦ لسنة ١٠ ق جلسة ١١٣٩/١٢/٤)

٧٦٧ - استخلاص الحكمة لجوع البالغ المختلة - موضوعي .

* متى كان استخلاص الحكمة لجوع البالغ المختلة مبني على
ما جاء في لوراق الدموى من الأدلة والوقائع فلا تصح المجادلة في ذلك أبلم
محكمة النقض المتلفة بالموضوع ، على أن مجرد الادعاء بوقوع غلط في
الحساب بسبب التكرار أو الأخطاء المالية لا يجدى التهم وهو في ذات
الوقت لا ينازع الا في قيمة البالغ الباقية بقيته ، فان عقابه يكفى فيه أى
باق في نفسه مهما كانت حقيقة مقداره ابا من جهة التعويضات فان تقديرها
في الحكم للقاضي بالمعقوبة على أساس البالغ المختلة لا يمنع التهم من
المتأنسة فيه أمام المحكمة المدنية عند وقوع الخطأ أو التكرار .
(لمن رقم ٢٠٧ لسنة ١١ ق جلسة ١١٩٢١/١/١٢)

٧٦٨ - ثبوت توافر نية القتل وظروف سبق الإصرار - موضوعي .

* ان ثبوت توافر نية القتل وظروف سبق الإصرار من المسائل التي
تقرها محكمة الموضوع على حسب ظروف كل دعوى ووقائعها . ولا رقابة
عليها في ذلك ما دامت تبين في حكمها تصقها كما يتطلب القانون ، وتدل
على توافرها بأساليب مقبولة فلذا كانت الأدلة التي استعملت في الجريمة
لا تؤذى بظليعتها الى الموت فذلك لا يقل من قيمتها كليل ما دامت الحكمة
قد أثبتت أن الاعتداء بها كان بقصد القتل وأن القتل قد تحقق بها فعلا
بسبب استعمالها بقوة .

(لمن رقم ١٨١٦ لسنة ١١ ق جلسة ١١٩٢١/١/٢٧)

٧٦٩ — استخلاص المحكمة من وقائع دعوى التصب التي أوردتها في حكمها أن التهم لم يقصد بفعله إلا الوالد الذي دفع من ماله المبلغ المحصول به الطرد لا ولده الذي كانت محرومة باسمه البوليصة — موضوعي .

* إذا كانت المحكمة قد استخلصت من وقائع دعوى التصب التي أوردتها في حكمها أن التهم لم يقصد بفعله إلا الوالد الذي دفع من ماله المبلغ المحصول به الطرد ، لا ولده الذي كانت محرومة باسمه البوليصة ، فذلك من سلطتها ، ولا تقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ١٧٢٢ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/١/٢٢)

٧٧٠ — انتهاء المحكمة إلى القول بأن جنابة القتل التي أدین فيها المتهمون كانت نتيجة محتملة لالتفاتهم مع آخرين على السرقة — موضوعي .

* إذا كانت المحكمة قد انتهت إلى القول بأن جنابة القتل التي أدین فيها المتهمون كانت نتيجة محتملة لالتفاتهم مع آخرين على السرقة فلا تجوز إثارة الجدل حول ذلك أمام محكمة النقض متى كانت الأدلة التي اعتبرت عليها في ذلك من شأنها أن تؤدي إليه .

(لمن رقم ٢٢٧٧ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/١٢/٢٨)

٧٧١ — تقدير ظروف الشدة أو الرأفة في حدود النص القانوني الذي يعاقب على الواقعة — موضوعي .

* إذا كانت المحكمة قد أوقعت على المتهم في جريمة ضرب عسوية داخلية في حدود العقوبة المقررة بالمادة ١/٢٤٢ التي تعاقب على الجريمة التي أدین فيها ، وحين تحدثت عن الجرائم التي قالت بسبق اتهامه فيها لم تفلط عليه العقاب على اعتبار أنه عائد حتى كانت تطالب بتقنين صحيفة سوابقه أو القضايا التي سبق الحكم فيها ، بل هي — بما لها من الحق في تقدير وقائع الدعوى وإثباتها — قد اعتبرت ذلك طرفاً يستدعي تشديد العقوبة في حدود النص القانوني الذي يعاقب على الواقعة التي رأت ثبوتها من شأنها في ذلك لدى محكمة النقض لا تقبل أن تقدير ظروف الشدة أو الرأفة في الحدود المذكورة من سلطة محكمة الموضوع وحدها .

(لمن رقم ٨٦٣ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٤/٥)

٧٧٢ — جواز التقدم الى محكمة النقض بالدليل القاطع على سسن
المتهم التي تقل عن ١٥ سنة متى اعتبرته المحكمة من الأحداث دون تنبيهه
الى ذلك ان لا يجوز بمقتضى المواد ٦٤ ع وما بعدها ارساله الى اصلاحية .

* انه وان كان مقررا ان تقدير سن المتهم متعلق بموضوع الدعوى
بيت فيه القاضي على اساس ما يقدم له من أوراق رسمية ، او ما يبيحه له
اهل الفن او ما يراه هو بنفسه ، ولأنه لا يجوز للمتهم بعد أن تقدرت سنه
على هذا النحو أن يثير الجدل بشأن ذلك لأم محكمة النقض ، الا أن هذا
محل — اذا كان المتهم من المجرمين الأحداث — أن تكون المحكمة قد تناولت
سنه بالبحث والتقدير واتاحت له والتنيلية فرصة ابداء ملاحظاتها على
ذلك . أما اذا كانت المحكمة لم تشر الى سن المتهم الا في الحكم الصادر
منها باعتبارها من الأحداث دون سبق التنبيه الى ذلك في الجلسة فإن المتهم
اذا ما كان لديه الدليل القاطع المستند من الأوراق الرسمية على أن سنه
لا تقل عن خمس عشرة سنة كاملة فلا يجوز بمقتضى المواد ٦٤ وما بعدها
من المواد الواردة في عقاب المجرمين الأحداث الحكم بارساله الى مدرسة
اصلاحية — فانه يكون له في هذه الحالة ، وفي هذه الحالة وحدها ، أن
يتقدم بهذا الدليل الى محكمة النقض ويستند اليه في نقض الحكم .

(لمن رقم ١٢٥٢ لسنة ١٢ ق جلسة ١١٩٣/٥/١٤)

٧٧٣ — تفسير سند التنازل وتعرف حدوده وحقيقة معناه —
موضوعي .

* ان تفسير سند التنازل وتعرف حدوده وحقيقة معناه من سلطة
محكمة الموضوع ، ولا معقب عليها فيه الا اذا كانت عبارة السند او سائر
ما استعانت به المحكمة في تفسيرها ليس من شأنه أن يؤدي الى ما ذهبت
اليه . فاذا كانت المحكمة قد حصلت من عبارة سند التنازل ، ومن
اللايسات التي حصل فيها التنازل ، انه لا يمنع من تمويض الجنى عليه
عن المعاماة التي تظلفت عنده ، وكان المتبمسك بهذا التنازل لا يدعى ان
المحكمة قد مسخت سنده عند تفسيره بل يقول بأن التنازل حصل عقب
البلاغ وأثبت بخيله اى قبل ظهور المعاماة ، فلا يكون له وجه للطعن على
حكم المحكمة بهذا السبب .

(لمن رقم ١١٣٦ لسنة ١٢ ق جلسة ١١٩٣/٥/٢١)

٧٧٤ — انتهاء المحكمة الى أن الواقعة سرية — موضوعي .

* ان وجود المسروقات لدى المتهم من شأنه أن يبرر القول بأنه سارق
او مخف للاشياء المسروقة تبعا لظروف كل دعوى . فاذا خالت المحكمة انه

سارق كان معنى ذلك أنها رأت من وثائق الدعوى وظروفها التي سردها
فى حكمها أن الواقعة سرقة ، ولا يصح فى هذه الحالة مطالبتها بالتحديث
صراحة عن الاعتبارات التى اعتمدت عليها فى رأيها ، فإن المناقشة فى ذلك
مما يتعلق بصميم الموضوع .

لمن رقم ١٢٧٨ لسنة ١٣ ق جلسة ١١٤٣/٥/٢١

٧٧٥ - تقدير كفاية الضرر فى عدم رفع الاستئناف فى الميعاد -
موضوعى .

* أن تقدير كفاية العذر الذى يستند اليه المستأنف فى عدم رفع
استئنافه فى الميعاد القانونى من سلطة محكمة الموضوع . فإذا كان ما أورده
الحكم فى هذا الصدد من شأنه أن يؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها
الحكمة فإن الجدل فيه أمام محكمة النقض لا يتبل .

لمن رقم ٢ لسنة ١٤ ق جلسة ١١٤٣/١١/٢٢

٧٧٦ - تقدير سبب تخلف المعارض عن حضور جلسة المعارضة
- موضوعى .

* أن الاعتذار بأن المرض هو الذى أتمنع المعارض عن الحضور فى
الجلسة المعينة لنظر معارضته هو مما يفصل فيه قاضى الموضوع متى لم
يقبله بناء على أسباب مبررة فلا تجوز إثارة الجدل بشأنه لدى محكمة
النقض .

لمن رقم ١٥٢ لسنة ١٤ ق جلسة ١١٤٤/٧/٢٨

٧٧٧ - تعيين تاريخ وقوع الجريمة - موضوعى .

* أن تعيين تاريخ وقوع الجريمة من المسائل الموضوعية - فإذا كانت
الحكمة قد استخلصت من كون الدعوى لم ترفع بالسند المزور الا فى تاريخ
كذا أن التزوير لابد قد وقع قبيل هذا التاريخ فإن افتراض المتهم أمام محكمة
النقض على هذا التقدير لا يتبل .

لمن رقم ٨١١ لسنة ١٤ ق جلسة ١١٤٤/٤/٣

٧٧٨ - تقدير الوقائع التى يستنتج منها حالة الدفاع الشرعى أو
انتفاؤها موضوعى .

* أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها حالة الدفاع الشرعى أو

انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى والمحنة الفصل فيها بلا معقب عليها متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التي رقت عليها ، فلذا كان الحكم قد نفى خيل حله الدفاع الشرعى لما ثبت لدى المحكمة من أن المتهم كفت لديه نية الانتقام من المجنى عليه فلا تجوز لثارة الجدل بشأن ذلك امام محكمه النقض .

بطن رقم ٩٥٤ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩١٤/٤/٢٤

٧٧٩ — بيان الحكم ان المتهم كان يعذب المجنى عليه بالتعذيبات البدنية التي ذكرها — موضوعى .

* متى بين الحكم فى مواضع متعددة منه ، بناء على ما استخلصه من اقوال الشهود والكشوف الطبيه ، ان المتهم كان يعذب المجنى عليه بالتعذيبات البدنية التي ذكرها ، وكالت الأسباب التي اعتقد عليها من شأنها ان تؤدي الى النتيجة التي استخلصها منها . فلا معقب عليه فى ذلك لمحكمة النقض . لان تقدير التعذيبات البدنية من المسائل الموضوعية .

بطن رقم ١٠٠٣ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩١٤/٥/٨

٧٨٠ — تقدير العذر الذى تسبب فى عدم حضور جلسة المحاكمة — موضوعى .

* ان الفصل فيها اذا كان العذر الذى تيسر به المتهم فى عدم حضوره الجلسة من شأنه أن يمنعه عن الحضور لم انه لم يقصد به الا تعطيل الفصل فى الدعوى هو من المسائل التي تخضع لتقدير قاضى الموضوع فلذا كان الظاهر من الحكم أن المحكمة اذ رفضت اجابة ما طلبه الدفاع عن المتهم من تأجيل نظر الدعوى بسبب مرضه قد اعتمدت على نتيجة التحري الذى اشرت بلجرائه فى جلسة سابقة فلا شأن لمحكمة النقض بها .

بطن رقم ١٠٥٨ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩١٤/٥/٢٢

٧٨١ — تقدير قيمة العذر الذى يقرع به المتهم فى تظفه عن الحضور بجلسة المحاكمة — موضوعى .

* انه وان كان صحيحا أن المرض الذى يقعد المتهم عن حضور الجلسة هو من الأعدار التهرية المعلن قبولها الا أن مجرد ابداء هذا العذر لا يكفي بل يجب على المحكمة أن ترزنه وتقدره لتعرف ما اذا كان المرض المسمى من شأنه ان يحول حقيقة دون حضور الجلسة فتؤجل الدعوى حتى يزول ، او انه لم يقصد به سوى تعطيل نظر الدعوى فترفضه . واذا فلا بينت المحكمة

فى حكمها الاسباب التى من أجلها لم تعمل على الشهادة الطبية التى قدمها
وكيل المتهم لاثبات مرضه فلا يقبل الاعتراض عليها لأن تقديرها ذلك لا يخضع
لرقابة محكمة النقض .

(لمن رقم ١٦٤١ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٤/٦/٢٢)

٧٨٢ — تقدير اعتراف المتهم — موضوعى .

* ما دام الحكم قد استند فى ادانة المتهم الى اعترافه أمام النيابة
باعتبار هذا الاعتراف دليلاً قاطعاً بذاته لأن قائله حين إبداء إلهامها بعد حصول
التفتيش بمعرفة البوليس بمدة غير قصيرة لم يكن متأثراً بنتيجة هذا التفتيش .
فانه لا يقبل من الطامع أن ينمى على هذا الحكم أنه أخطأ فى استناده الى هذا
الاعتراف بمقولة انه كان نتيجة تفتيش باطل وقع على المتهم .

(لمن رقم ١٨٨٢ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٤/١١/٢٠)

٧٨٣ — استخلاص المحكمة أن شجيرات الحشيش التى ضبطت كانت صغيرة خضراء وليس بها مادة الحشيش — موضوعى .

* اذا كان الحكم قد اثبت ان شجيرات الحشيش التى ضبطت كانت
صغيرة خضراء وليس بها مادة الحشيش ، كما هو معروف فى التساوت ،
وبناء على ذلك برا المتهم من تهمة احراز الحشيش ، فان المجادلة فى ذلك
تكون متعلقة بوقائع الدعوى التى لا شأن بها لمحكمة النقض .

(لمن رقم ٤٠٥ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٢/١٢)

٧٨٤ — تقدير ما اذا كانت العبارات التى تضمنتها مذكرة المتهم مما يقتضيها مقام الدفاع عن حقه أم لا — موضوعى .

* يشترط للانتفاع بحكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبت ان تكون
عبارات السب أو التفت الذى أسندها أحد الخصوم الى خصمه فى اثناء
الدفاع عن حقه أمام المحكم مما يستلزمه الدفاع عن هذا الحق .
التمسك فى ذلك متروك لقاضى الموضوع تقديره على
حسب ما يراه من نحوى العبارات التى قيلت والفرض الذى قصد منها ،
غذا كانت المحكمة قد رأت أن العبارات التى تضمنتها مذكرة المتهم ما كان
ليقتضيها مقام الدفاع عن حقه فى المعارضة المرفوعة منه فى أمر تقدير
اتهام الخبر المدعى بالحقوق الخفية ، فانه لا يكون للمتهم وجه أن ينمى عليها
انها أخطأت فيما ارتاتته من ذلك .

(لمن رقم ٣١٨ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/١/٢٣)

٧٨٥ - تقرير الأدلة - لمر موضوعي .

* ما دامت المحكمة قد بينت واقعة الدعوى وأوردت الأدلة التي اعتبرت عليها في أدانة المتهم فلا يقبل منه النعى على حكمها بأنها استندت في اصدار احد اقوال المجنى عليه والاخذ بقول آخر له الى امور يرى هو انه كان يجب استشارة الطبيب الشرعى فيها اذ ذلك منه يكون مجاله موضوعيه لئلمقله بتقدير أدلة الثبوت في الدعوى مما لا شأن لمحكمة النقض به .

(ملن رقم ٨٨٠ لسنة ١٠ ق جلسة ١١/١٢/١٤٤٩)

٧٨٦ - عدم جواز المجادلة في الدليل الذي اخذت به محكمة اول درجة،

واستبعدته من حكمه الاستئناف .

* اذا كان الحكم الابتدائي قد استند الى دليل خاطيء ثم جاء الحكم الاستئنافي فاستبعد هذا الدليل وأورد الأدلة التي استند اليها في الإدانة وكان من شأنها أن تؤدي اليها فائزاة الجدل حول ذلك أمام محكمة النقض لا يكون لها محل .

(ملن رقم ١٢٠١ لسنة ١٥ ق جلسة ١١/١٢/١٤٤٩)

٧٨٧ - دفاع المتهم بحصول المحاسبة بينه وبين شريكه المجنى عليه

عن مدة ادارته وتسلم هذا الآخر نصيبه في الفلة - موضوعي .

* ان دفاع المتهم بحصول المحاسبة بينه وبين شريكه المجنى عليه عن مدة ادارته وتسلم هذا الآخر نصيبه في الفلة هو دفاع موضوعي ، فلذا هو سكت عن ابدائه امام محكمة الموضوع فلا يكون له ان يبيحه لأول مرة أمام محكمة النقض .

(ملن رقم ١٢٠٥ لسنة ١٩ ق جلسة ١١/١٢/١٤٤٩)

٧٨٨ - استخلاص المحكمة ان عدول المجنى عليه عن اقواله التي ابداهها

بالتحقيقات كان سببه حصول صلح بينه وبين المتهم - موضوعي .

* اذا كانت المحكمة حين استخلصت ان عدول المجنى عليه عن اقواله التي ابداهها بالتحقيقات كان سببه حصول صلح بينه وبين المتهم قد بررت هذا الاستخلاص باعتبارات ساقفة من شأنها أن تؤدي الى هذه النتيجة فلا تقبل المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

(ملن رقم ١٩٥١ لسنة ١٩ ق جلسة ١١/١٢/١٤٥٠)

٧٨٩ - استظهار المحكمة إن العلاقة بين المتهم وبين الجنى عليه هي علاقة وكيل بموكل - موضوعي .

* إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم في الاختلاس على أساس أن العلاقة بينه وبين الجنى عليه هي علاقة وكيل بموكل مستظهرة هذه العلاقة من الاتفاق المبرم بينهما بما لحاطه من ملابس ومودة أدلة سائلة على حصول الاختلاس لها أصلها في الأوراق فإن المجادلة في ذلك لا تكون سوى مناقشة في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها بما لا يقبل أمام محكمة النقض .

بطن رقم ١٨٩٦ لسنة ١٩ ق جلسة ١٣/٢/١٣٥٠

٧٩٠ - المناقشة في تقدير الأدلة - مناقشة موضوعية .

* متى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية لجناية القتل العمد التي أدان المتهم بها ، وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها في حقه ثم تعرض لما دفع به المتهم من قيام حالة الدفاع الشرعي فنفذه بما أثبت من أن الحادث الذي أدان من أجله إنما وقع بعد أن انتهى الحادث الأول الذي لم يكن سوى تماسك بالأيدي وأنه بعد أن انتهى هذا التماسك لحق المتهم بالجنى عليه ويلزمه بالاعتداء عليه بسكين طعنه بها عدة طعنات قاتلة وكان ما أوردته المحكمة من ذلك له أصله في التحقيقات ومن شأنه أن يؤدي إلى ما رقب عليه - فلن المجادلة في ذلك لا يكون لها من معنى سوى المناقشة في تقدير الأدلة التي اطّلت إليها محكمة الموضوع بما لا يقبل أمام محكمة النقض .

بطن رقم ٢٠١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٧/٢/١٣٥٠

٧٩١ - استخلاص المحكمة أن المتهم هو الذي ضرب الجنى عليه بالصورة الواردة في حكمها - موضوعي .

* متى كانت المحكمة قد استخلصت من أقوال الشهود أن الطاعن ضرب الجنى عليه بالصورة الواردة بحكمها ، وكان لهذه الصورة سند من أقوال الشهود في التحقيقات فالطعن في حكمها من هذه الناحية يكون على غير أساس لتعلته بمناقشة أدلة الدعوى .

بطن رقم ٢١٦ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٠/١/١٣٥٠

١ - ٧٩٢ - إثبات المحكمة سبب الإصابات التي وجدت بالجنى عليه - موضوعي .

* الطعن في الحكم من جهة ما أثبتته من سبب الإصابات التي وجدت بالجنى عليه هو جدل موضوعي لا شأن لمحكمة النقض به . وما دام الطاعن لم يطلب إلى محكمة الموضوع مناقشة الطبيب الشرعي في سبب هذه الإصابات فلا يكون له أن ينعى عليها أنها لم تنلقشه .

(لمن رقم ٤١٦ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١٥٠/١٠/٨)

٧٩٣ - تقرير الأدلة - موضوعي .

* ما دام الحكم قد بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة التي اتلم عليها قضاؤه بإدانة المتهم وكلفت هذه الأدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها فإن ما ينهيه المتهم على الحكم مما هو متعلق بتقدير هذه الأدلة لا يكون إلا مجادلة موضوعية فيها يستقل به قاضي الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض به .

(لمن رقم ٤٧١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١٥٠/١٠/١٦)

٧٩٤ - المجادلة في تصوير الواقعة - موضوعي .

* متى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى وأورد الأسانيد التي استخلصها منها استخلاصاً سلفاً فلا يكون للنيابة بعد أن تعال في تصوير الواقعة تليسيا على ما استخلصته هي من التحقيقات .

(لمن رقم ١٠١٦ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١٥٠/١٠/٢٢)

٧٩٥ - عدم جواز مناقشة ادلة الدعوى أمام محكمة النقض .

* إذا كان الحكم قد أدان المتهم الطاعن بالإشتراك في تزوير مع متهم آخر ، وذلك بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية لهذه الجريمة واستخلص من جميع عناصر التحقيق الشاملة لأحوال الجنى عليه وأوراق الدعوى ما اطمانت إليه المحكمة في ثبوت الواقعة بطرقها على الطاعن ، وكان مما قاله في ذلك أن الطاعن رغبة منه في عدم سدند الأجرة المستحقة عليه مقابل سكنه الذي استأجره من الجنى عليه سخر المتهم الآخر في اتخاذ إجراءات لفتح الجنى عليه من الوصول إلى حقه فرفع الحجز تحت يده ورفع دعوى لم يقيدها ثم عاد ورفع دعوى أخرى وحجز فيها تحت يده وغنا مبلغ بموجب سند لم يوقع عليه الجنى عليه قضى فيها برد هذا السند

وبطلاته ، فهذا الذي ثلله الحكم من شأنه ان يؤدي في القتل والمنطق الى النتيجة التي انتهى اليها . وما ذكره من ان الطاعن هو الذي سخر المتهم الآخر في اتخاذ الاجراءات التي اشار اليها ليس معناه ان الطاعن اتفق معه على اتخاذ اجراءات مدنية لمصعب وانما هو يشير كذلك الى حصول الاتفاق على تزوير السند موضوع الدعوى ويكون ما يشير الطاعن حول ذلك ان هو الا جدل موضوعي ومنافثة لادلة الدعوى مما لا يقتل لهم محكمة النقض .

بطن رقم ١٠٣١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١٢٢/١٠/١٩٥٠

٧٩٦ - الجدل في تقدير الدليل - عدم جواز اتهام محكمة النقض .

* متى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بيانا كافيا وأورد الأدلة التي استخلص منها في منطق سليم ثبوت وقوع الجرائم التي ادان الطاعنين فيها واحتمل بالنسبة الى تفصيل مالم يفصله منها الى ما ورد عنه في اقوال الخبير الفني الواردة بمحضر الجلسة ، فكل ما يثار حول ذلك في سبيل الطعن على الحكم لا يعدو ان يكون جدلا في تقدير الأدلة مما لا شأن لمحكمة النقض به .

بطن رقم ١٢٩٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١٢٧/١١/١٩٥٠

٧٩٧ - الجدل في لوكان جريمة القتل الخطأ .

* متى كان الحكم الذي ادان المتهم في جريمة القتل خطأ قد بين الخطأ الواقع منه ، ثم بين رابطة السببية بين ذلك الخطأ ووفاة المجنى عليه ، فاجدل في ذلك مما لا تقبل اثارته لدى محكمة النقض .

بطن رقم ١١١٦ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١٢٨/١١/١٩٥٠

٧٩٨ - استظهار المحكمة ان فكر اسم غير اسم المتهم في بلاغ الحادث انما كان بسبب خطأ مادي وقع فيه المبلغ - موضوعي .

* اذا كانت المحكمة قد استظهرت ان فكر اسم غير اسم المتهم في بلاغ الحادث انما كان بسبب خطأ مادي وقع فيه المبلغ وان الاسم الذي ورد في البلاغ لا وجود له في البلدة وبينت العداوة التي كانت الباعث للمتهم على مقارفة الجريمة ماردة في منطق سليم الأدلة والاعتبارات التي اعتمدت عليها في ذلك - فان مناقشتها في ذلك لدى محكمة النقض لا تكون الا مجادلة حول موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به .

بطن رقم ١١٢٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١٢٩/١٢/١٩٥١

٧٩٩ - تقدير التعويض - موضوعي .

✳ ان تقدير التعويض من شأن محكمة الموضوع بدون محتب عليها فيه ، فما دامت مسئولية المحكوم عليه بالتعويض ثابتة فلا يقبل منه ان يجادل أمام محكمة النقض في مقدار التعويض المقضى به .
 (ملن رقم ١٢٢ لسنة ٢١ في جلسة ١٦/٣/١٩٥١)

٨٠٠ - استخلاص المحكمة علم المتهم بالسرقة - موضوعي .

✳ ان علم المتهم بالسرقة مسألة نفسية لا تستفاد فقط من اقوال الشهود بل للمحكمة ان تتبينها من ظروف الدعوى فاذا كانت المحكمة تد اعتبر ان المتهم الذي يقول انه لم يكن له علم بها يفعل باقى المتهمين الذين استدعاه اقدمهم الى مكان الحادث كان على علم بالسرقة مستخلصة ذلك من وجوده مع السارقين بحل الحادث ومن مشاهدته الحفرة التي انتزعت منها المواشير المسروقة ووجود أدوات السرقة الخ - فلا يقبل منه الجدل في ذلك أمام محكمة النقض لكونه جدلا موضوعيا لا شأن لها به .

(ملن رقم ١٣١٠ لسنة ٢٠ في جلسة ١/٤/١٩٥١)

٨٠١ - ليس للطاعن ان يثير أمام محكمة النقض دفعا موضوعيا لم يطلب الى المحكمة الاستئنافية تحقيقه .

✳ ليس للطاعن ان يثير أمام محكمة النقض دفعا موضوعيا لم يطلب الى المحكمة الاستئنافية تحقيقه .

(ملن رقم ١٢٨ لسنة ٢١ في جلسة ٧/٥/١٩٥١)

٨٠٢ - المحاولة في تقدير الدليل - موضوعي .

✳ اذا بين الحكم واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوت التهمة (عامة مستنتية) في حق الطاعن وحده دون المتهم الآخر ، كما تعرض لدفاع الطاعن من أن التهمة شائعة بينه وبين المتهم الآخر ففنده باعتبارات سليمة وكانت الأدلة والاعتبارات المذكورة من شأنها أن تؤدي الى ما انتهى اليه الحكم - فلا يصح الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

(ملن رقم ٤٤٧ لسنة ٢١ في جلسة ٢٢/١/١٩٥١)

٨٠٣ — استظهار الحكم لعدم التهرب من أداء الضريبة المستحقة عليه — موضوعي .

✽ ان استظهار الحكم بعدم التهرب من أداء الضريبة المستحقة عليه من ظروف الدعوى وملابساتها — ذلك مما تختص به محكمة الموضوع ولا يقبل الجدل فيه أمام محكمة النقض .

الطن رقم ٨٩٨ لسنة ٢١ ق جلسة ١١٥٢/١/١

٥

٨٠٤ — الاعتذار بالمرض — مسألة موضوعية .

✽ الاعتذار بالمرض هو ما يفصل فيه تاضي الموضوع ، فمضى لم يقبله لعدم أطمئناته الى الدليل المقدم اليه فلا تجوز اثارة الجدل بشأن ذلك لدى محكمة النقض .

الطن رقم ٥٠٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١٥٢/١/٢

٨٠٥ — استخلاص المحكمة بأن المتهم ليس هو المقصود بالأذن الصادر من النيابة بالتفتيش — موضوعي .

✽ اذا كانت المحكمة قد برلت المتهم مستندة الى القول بأنه ليس هو المقصود بالأذن الصادر من النيابة بالتفتيش فان الطعن من النيابة بأنه هو بذاته الذي كان مقصودا بالأذن المذكور وأن الخطأ في اسمه لا يؤثر في صحة الإجراءات ، هذا الطعن لا يعدو أن يكون جدلا في تقدير الأدلة التي لم تر محكمة الموضوع فيها ما يكفي لاعتناعها بأن الأذن قد قصد به في الواقع تفتيش شخص الطاعن ولا منزلة مما لا يقبل اثارته أمام محكمة النقض .

الطن رقم ٣٧٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١٥٢/٥/٧

٨٠٦ — الادعاء بحصول تزوير في أمر التفتيش الصادر من النيابة — موضوعي .

✽ الادعاء بحصول تزوير في أمر التفتيش الصادر من النيابة هو من المسائل الموضوعية التي تحتاج الى تحقيق فلا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١٥٤/٢/١

٨٠٧ — تغيير التعويض — موضوعي .

✽ تغيير التعويض هو من المسائل التي تفصل فيها محكمة الموضوع

دون معتب سواء أكل نهائيا أم مؤقتا ، فلا محل للقول بأنه لا يجوز للمحكمة أن تخفض التعويض المؤقت .

طمن رقم ٢٥١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٤/١/٢٠

٨٠٨ - الجدل في واقعة الدعوى - موضوعي .

* لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بها تتوافر فيه الأركان القانونية للجريمة التي دين بها المتهم ، وأورد على ثبوتها أدلة تستند إلى ما ورد بالتحقيقات ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، وكان الحكم إذ استبعد ظرف سبق الإصرار والترصد فانه أثبت على المتهم أنه هو الذي بدأ الاعتداء على المجنى عليه وكان ما يقوله المتهم من أن المجنى عليه هو الذي ابتداه بالسب وتاهب للاعتداء عليه مما دفعه إلى رد الاعتداء ليس إلا جدلا في واقعة الدعوى لا أساس له في الحكم ولم يؤسس عليه دفاعه أمام المحكمة . لما كان ذلك ، فانه لا يقبل منه أن يؤسس عليه طعنه أو يثير أمام محكمة النقض عدم بحث محكمة الموضوع له .

طمن رقم ٥٥٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/٥/١٧

٨٠٩ - تقدير قيمة العذر - موضوعي .

* أن تقدير قيمة العذر الذي يذرع به المتهم في تخلفه عن الحضور ببطاسة المحكمة هو مما يدخل في اختصاص قاضي الموضوع ولا معتب عليه فيه ما دام أنه أسسه على اعتبارات تؤدي عقلا إلى النتيجة التي رتبها عليه.

طمن رقم ١٢٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٤/٢٦

٨١٠ - خيانة الأمانة - قاعدة عدم جواز اثبات الحق المدعى به

بالبينة - وجوب التمسك بها أمام محكمة الموضوع .

* القيود التي جاء بها القانون المدني في مواد الأثبات لم توضع للصلحة العامة وإنما وضعت لصلحة الأفراد ، فالنفع بعلم جواز اثبات الحق المدعى به بالبينة يجب على من يريد التمسك به أن يتقدم به إلى محكمة الموضوع فإذا لم يثر شيئا من ذلك أمامها فانه يعتبر متنازلا عن حقه في الأثبات بالطريق الذي رسمه القانون ولا يكون له من بعد أن يتمسك به. إذا دفع إليه محكمة النقض .

طمن رقم ١٢٥٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/٢٠ تر ٧ خر ٢١٢٥

٨١١ - دفاع شرعى - قيام حالته - تقدير ذلك - موضوعى .

* يتم حالة الدفاع الشرعى مسألة موضوعية بحتة لحكمة الموضوع تقديرها بحسب ما يقوم لديها من الأدلة والظروف اثباتا ونفيا ولا رقابة لحكمة النقض عليها فى ذلك ما دامت الأدلة التى توردها توصل عقلا الى النتيجة التى تنتهى اليها .

(الطن رقم ٢١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٣/١٩ س ٧ ص ٢٨٢)

٨١٢ - حق محكمة الموضوع فى تفسير العقود - استخلاصها حقيقة العقد فى جريمة خيانة الأمانة - المنازعة فى ذلك موضوعية .

* لحكمة الموضوع سلطة تفسير العقد فإذا كانت المحكمة انتهت الى أن العقد القائم بين المتهم « الطاعنة » والمجنى عليها عقد ودیعة باستخلاص سائق فإن قضائها بإدانة الطاعنة عن جريمتى التبديد يكون صحيحا فى القانون . ولا يجدى الطاعنة قولها أن العقد فى حقيقته عقد شركة لا يلحق بمعقود الأمانة التى أوردتها المادة ٣٤١ عقوبات .

(الطن رقم ٣٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٣/٢١ س ٧ ص ٢٥٤)

٨١٣ - فصل الجثة عن الجنابة - عدم الاعتراض على ذلك أمام محكمة الموضوع - إثارة الاعتراض على ذلك أمام محكمة النقض - غير جائزة .

* ما دام المتهم فى الجنابة لم يعترض على فصل الجثة منها ولم يطلب الى المحكمة ضم أوراق للاطلاع عليها ولم تره من جانبها ما يدعو الى ذلك فلا يجوز له أن يثير أمام محكمة النقض اعتراضه على هذا الفصل خصوصا إذا لم يفوت هذا الفصل عليه أية مصلحة أو يخل بحقه فى الدفاع فهو غير ممنوع من مناقشة أدلة الدعوى بأكملها بما فيه واقعة الجثة التى فصلت .

(الطن رقم ١٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/١ س ٧ ص ٣٦٣)

(الطن رقم ١٠٦٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١١/٢٧ س ٧ ص ١٢٠٦)

٨١٤ - المجادلة فى تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا أمام محكمة النقض - لا يقبل .

* تتقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى - فبئى استظهرت المحكمة بأدلة ساقطة أن المتهم أخطأ

بأن سار بسيارته رغم عدم المليه بالقيادة فوقع منه الحادث الذي نشأ عنه اصابة الجنى عليه بالاصابات التي اوردها التقرير الطبى الشرعى — فلا يقبل منه ان يجادل فى ذلك امام محكمة النقض .

(لمن رقم ٦٧٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١/٤ من ٧ ص ٨٢٧)

٨١٥ — تقدير السرعة التى تصلح اساسا للمسئولية الجنائية عن جريمة القتل الخطأ — موضوعى .

* السرعة التى تصلح اساسا للمسئولية الجنائية عن جريمة القتل الخطأ أو الاصابة الخطأ انما يختلف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف المحيطة بالحادث ، وهو أمر موضوعى بحث تقدره محكمة الموضوع فى حدود سلطتها دون معتب .

(لمن رقم ١٠٣٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٢٦ من ٨ ص ١١٦)

(واللمن رقم ٣٢١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٢٠ من ٧ ص ٣٧٠)

٨١٦ — اثارة الدفع ببطالان التفتيش امام غرفة الاتهام دون محكمة الموضوع — عدم جواز اثارته امام محكمة النقض .

* من المقرر أن الدفع ببطالان التفتيش هو من الدفوع الموضوعية لتعلقه بصحة الدليل المستند من التفتيش ومن ثم فلا يقبل من المتهم اثارته لأول مرة امام محكمة النقض ما دام لم يثره امام محكمة الموضوع ولو كان قد تمسك بهذا الدفع امام غرفة الاتهام .

(لمن رقم ٢٩٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٤/٢٩ من ٨ ص ٢٤٠)

٨١٧ — بطلان الحكم لعدم التطق به فى جلسة علنية — الدفع به لأول مرة امام محكمة النقض — غير جائز .

* متى كان المدعى بالحق المدنى قد تنازل امام محكمة الموضوع عن الدفع ببطلان الحكم الابتدائى لما ثلّاه من بطلان فى الاجراءات لعدم التطق به فى جلسة علنية ، فلا يسوغ له التمسك به امام محكمة النقض لانه دفاع يتطلب تحقيقا موضوعيا لا يختص به هذه المحكمة .

(لمن رقم ٢٧٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١/١٧ من ٨ ص ١٧٢)

٨١٨ — التمس على الحكم بعدم الإشارة الى المذكرة التي قدمها رغم أهمية ما بها — عدم بيانه ماهية هذا الدفاع الذي إبداه — عدم قبول هذا الوجه من الطعن .

* متى كان المتهم ينمى على الحكم انه لم يشر الى المذكرة التي قدمها رغم أهمية ما بها من وجوه الدفاع دون أن يبين ماهية هذا الدفاع الذي إبداه في المذكرة ولم يحدده وذلك إرتابة ما اذا كان الحكم قد تناول به بالرد من عدمه وهل كان الدفاع جوهريا مما يجب على المحكمة أن تجيبه أو ترد عليه لم هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يستلزم ردا بل يعتبر الرد عليه مستفادا من القضاء بالادانة للدلالة التي أوردها المحكمة في حكمها فان ما يثيره في هذا الوجه لا يكون مقبولا .

(لمن رقم ٥٢٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٢٦ من ٩ ص ٥٧٢)

٨١٩ — تعدد الجرائم — تقدير توافر الشروط المقررة في المادة ٣٢ ع — موضوعي — متى يجوز لمحكمة النقض التدخل — مثال .

* أن تقدير توافر الشروط المقررة في المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توافرها من شأن محكمة الموضوع وحدها ، الا انه متى كانت وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم توجب تطبيق المادة المذكورة عبلا بنصها فان عدم تطبيقها يكون من الأخطاء التي تقتضي تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجهه الصحيح ، فإذا كان الثابت من عبارة الحكم أن المتهم أحرز السلاح بقصد ارتكاب جريمة القتل فان الارتباط بين الجريمتين يكون قائما مما يقتضي اعتبارهما جريمة واحدة عبلا بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات .

(لمن رقم ٥١٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٢٧ من ٩ ص ٥٩٠)

٨٢٠ — قبول إثارة الدفع ببطالان التفتيش لأول مرة أمام محكمة النقض — شرطه — مثال .

* أن الأحكام التي صرحت فيها هذه المحكمة بأن الدفع ببطالان التفتيش هو من الدفوع الموضوعية التي لا يجوز إثارتها لأول مرة أمامها لا يقصد بها على وجه التحقيق استبعاد التفتيش وجميع أحكامه من حظرة المسائل المتعلقة بالنظام العام ، بل لهذا القول علة أخرى هي أن مثل هذا الطلب يستدعي تحقيرا وبحثا في الواقع وهو ما يخرج بطبيعته عن سلطة محكمة النقض ، فلذا كان ما جاء في الحكم من الوثائق دالا بذاته على وقوع البطالان جرأت إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ولو لم ينفذ به أمام محكمة الموضوع .

(لمن رقم ٩٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١/٢٢ من ٢ ص ٦٠٩)

٨٢١ — عدم قبول المجادلة أمام محكمة التقض في تقدير محكمة الموضوع للدلالة — ومن بينها شهادة الصغر عند عدم الإدعاء بعدم قدرته على التمييز .

* لا تقبل المجادلة في تقدير محكمة الموضوع للدلالة — فلذا كان الطاعنون لا يدعون أن الطفل المخطوف الذي أخذت المحكمة بشهادته لم يكن يستطيع التمييز وإنما اقتصرُوا على القول بعدم الإطمئنان إلى أقواله لصغر سنه وجواز التأثير عليه ، فإن ذلك القول منهم يكون غير مقبول .

(لمن رقم ١٩٧٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/١٦ س ١٠ ص ٢١٩٢)

٨٢٢ — تقدير قيام المانع الأدبي أو عدم قيامه — بناء على اسباب مؤديه — هو لهر موضوعي .

* تبين المادة ٤٠٣ من القانون المدني الإثبات بالبينة في حالة وجود مانع أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي ، وقيام المانع أو عدم قيامه يدخل في نطاق الوقائع ، فتقديره متروك لتأاضي الموضوع تبعاً لوقائع كل دعوى وملاستها ، ومضى أتم قضاء بذلك — كما هو الحال — على اسباب مؤدية إليه فلا تجوز المناقشة في ذلك أمام محكمة التقض ، ولا مصلحة للمتهم بعد ذلك فيما يشره حول عدم توافر مبدأ الثبوت بالكتابة ، لأن في قيام المانع الأدبي وحده ما يكفي لجواز الإثبات بالبينة .

(لمن رقم ٧٧٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٢٢ س ١٠ ص ٣١٥١)

٨٢٣ — تقدير سن المتهم من المسائل الموضوعية .

* تقدير سن المتهم من المسائل الموضوعية التي لا تجوز إثارة الجدل فيها أمام محكمة التقض .

(لمن رقم ٧٧٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٢٢ س ١٠ ص ٣١٨٨)

٨٢٤ — سلطة قاضي الموضوع في استبعاد عبارة أثبتتها الكاتبة بمحضر الجلسة خطأ عن نقل الإدعية بالحق المدني عن دعواها بناء على اسباب مؤدية — عدم قبول الجدل في ذلك أمام محكمة التقض .

* العبرة في اثبات طلبات الخصوم هي بحقيقة الواقع لا بما أثبتته

الكاتب سهواً — فإذا كُنت محكمة الموضوع في حدود هذا الحق — قد ذكرت الأدلة والاعتبارات التي اعتمدت عليها في قضائها باستبعاد عبارة « تنازل المدعية بالحق الممنى عن دعواها » ، وكانت هذه الأدلة والاعتبارات من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها — خصوصا إذا كُنت المدعية بالحق الممنى قد حضرت في الجلسة التالية لهذا التنازل المدعى به وأبدت طلباتها دون اعتراض من الطاعن فالجدل في ذلك لا يقبل أمام محكمة النقض .

بطن رقم ٨٨٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٢٩ من ١٠ ص ٢١٤

٨٢٥ — البحث في حصول الضرر من عذبه في جريمة خيانة الأمانة

— مسألة موضوعية .

* يكفى لتكوين جريمة للتبديد احتمال حصول الضرر ، ومسألة البحث في حصول الضرر من عذبه مسألة موضوعية يفصل فيها نهائيا قاضي الموضوع ، ولا يخل حكمه في ذلك تحت رقابة محكمة النقض .

بطن رقم ٨٨٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٢٩ من ١٠ ص ٢١٤

٨٢٦ — الاعتراف — تقديره ويبحث كيفية صدوره امر موضوعي .

* اعتراف المتهم ويبحث كيفية صدوره والبواعث عليه وتقدير وقائمه هو امر موضوعي ، فلا يقبل منه اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

بطن رقم ٨٨٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٢٩ من ١٠ ص ٢٧٠

٨٢٧ — تقدير التعويض إذا تعذر الرد امر موضوعي ما دام الحكم قد

اعتمد في التقدير على أسس معقول — مثال .

* تقدير التعويض — إذا تعذر الرد — هو من المسائل التي تتمصل فيها محكمة الموضوع دون معقب ، فلا يقبل من المتهم أن يجادل أمام محكمة النقض في مقدار المبلغ المحكوم برده ، مادامت المحكمة قد اعتمدت في ذلك على أسس معقول مستند من تقدير المتهم نفسه ، وتقديره أخشاعا بهذه الفئحة بدل الاختصاص التي اختطها .

بطن رقم ٨٨٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٢٩ من ١٠ ص ٢٧٠

٨٢٨ - الشهادة الطبية المقدمة لتبرير الممنوع في التخلف من الاستئناف في الميعاد - سلطة محكمة الموضوع في عدم التعويل عليها لأسباب سابقة .

* لا تعنو الشهادة المرضية أن تكون دليلاً من أدلة الدعوى تخضع في تقديرها لمحكمة الموضوع كسائر الأدلة - فإذا كانت المحكمة قد تحدثت في حكمها عن الشهادة الطبية التي أمتد إليها المتهم في تبرير عذره في التخلف عن الاستئناف في الميعاد - ولم تعول عليها للأسباب السابقة التي أورعتها في حدود سلطتها التقديرية - فالجدل في هذا الخصوص يرد في حقيقته على مسائل موضوعية لا شأن لمحكمة النقض بها .

(لمن رقم ١١٩٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١١/٢٣ من ١٠ ص ٣٤٨)

٨٢٩ - التقاضي بنص المادة ٦٣ عقوبات يقتضي تحقيق محكمة الموضوع لصفة الرئيس بالمعروض - وجوب إثارة هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع .

* ما يقوله الطاعن خلاصاً بعدم مسؤوليته عن جريمة اختلاس أموال أميرية طبقاً لنص المادة ٦٣ من قانون العقوبات لأنه انصاع لرفقة رئيسه المتهم الأول - هذا القول مرقود بأن فعل الاختلاس الذي أسند إليه ودانته المحكمة به هو عمل غير مشروع ونية الإجرام فيه واضحة بما لا يشك للطاعن فيما يدعيه من عدم مسؤوليته - بل إن إقدامه على ارتكاب هذا الفعل يجعله أسوة المتهم الأول في الجريمة ، فضلاً عن ذلك فالذي يبين من الإطلاع على محضر الجلسة أن الطاعن لم يثر هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع حتى تستطيع التثبت من حقيقة الصلة التي تربطه بالمتهم الأول بصفة هذا الأخير رئيساً له .

(لمن رقم ١٧٧٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/١١/٢٣ من ١١ ص ٣٣٧)

٨٣٠ - ارتباط القتل بجنحة - الفصل في قيام الارتباط السببي المشار إليه في المادة ٢/٢٢٤ عقوبات لو عدم قيامه - لم موضوعي .

* قيام علاقة السببية أو عدم قيامها وكذلك قيام الارتباط السببي المشار إليه في المادة ٢٢٤ من قانون العقوبات في فقرتها الثالثة هو فصل في مسألة موضوعية يستقبل به قاضٍ الدعوى عند نظرها أمام محكمة الموضوع بلا معقف علمه فيه من محكمة النقض - فإذا كان الحكم يصب ما استظهرته المحكمة لم يترتب ارتباط بين جنحة الضروع في القتل وبين

جناية السرقة بلكراه ، فان ما يثيره المتهمون بشأن الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ لا يكون له محل .

(ضمن رقم ١٥٦٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٥/١٠ من ١١ ص ٤٢٤)

٨٢١ - المنازعة في صلاحية السلاح للاستعمال وعدم عرضه على الطبيب الشرعى - منازعة موضوعية لا تجوز اثراتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

* ما يثيره الطاعن من منازعة في صلاحية السلاح للاستعمال وعدم عرضه على الطبيب الشرعى هو دفاع يتعلق بموضوع الدعوى - فاذا كان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن أو المدافع عنه قد أبدى هذا النفع أو طالب بفحص السلاح فلا يقبل منه التقدم بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(ضمن رقم ٦٤٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٠/٢ من ١١ ص ٦٥٢)

٨٢٢ - الدفع ببطالان التفتيش لاجرائه في غيبة الشاهدين - دفع موضوعي - عدم جواز اثباته لأول مرة أمام محكمة النقض .

* ما ينعاه المتهم من أن التفتيش تم في غير حضور شاهدين هو دفع موضوعي كان يقتضى من المحكمة أن تجرى فيه تحقيقا للتثبت من صحته ، ومن ثم فلا يقبل منه الجدل في هذا الخصوص أمام محكمة النقض لأول مرة .

(ضمن رقم ١٢٩٦ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/١١/١٤ من ١١ ص ٧٨٢)

٨٢٣ - وزن محكمة الموضوع لأقوال الشهود وتفسير الظروف التي تؤدي فيها الشهادة - أمر موضوعي .

* وزن أقوال الشهود وتفسير الظروف التي يؤتون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع ، ومتى اخذت بشهادة شاهد فان ذلك يفيد أنه اطرحت جميع الاعتبارات التي سلكها الدفاع لحيلها على عدم الأخذ بها - ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

(ضمن رقم ١٣٠٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/١١/١٥ من ١١ ص ٧٩٦)

٨٢٤ - ما يثيره المتهم بشأن مملك الشاهد في التحقيق واتصاله بالشهود وجدارته بالشهادة أمر يتصل بالإجراءات السابقة على المحاكمة -
عدم جواز اثاره لأول مرة أمام محكمة النقض .

* ما يثيره المتهم فيما يخص مملك الشاهد في التحقيق واتصاله بالشهود حينذاك وجدارته بالشهادة أمر يتصل بالإجراءات السابقة على المحاكمة فلا يقبل منه طرحه لأول مرة على محكمة النقض .

(لمن رقم ١٢٠٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١/١٠/١٩٦٠ ص ١١)

٨٢٥ - الأصل في الإجراءات الصحة وإن يبشر المحقق أعمال وظيفته في حدود اختصاصه - القارة في اختصاص مصدر الإذن بالتفتيش وبطلان تنفيذه مما يقتضي تحقيقا موضوعيا - عدم جواز اثاره ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

* الأصل في الإجراءات الصحة وإن يبشر المحقق أعمال وظيفته في حدود اختصاصه ، ولما كان ما أورده الطاعن في أسباب طعنه بشأن عدم اختصاص مصدر الإذن بالتفتيش وبطلان تنفيذه مما يقتضي تحقيقا موضوعيا عند ابدائه أمام محكمة الموضوع ، فإنه لا يقبل من المتهم ما يثيره من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ١٤٠٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦٠ ص ١١)

٨٣٦ - جرح عبد - علامة السببية - الفصل في شلتها اثباتا أو نفيا - الأدلة مؤدية - مسألة موضوعية .

* العلاقة السببية في المواد الجنائية علاقة ملدية تبدأ بفعل التسبب وترتبط من الناحية المنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما ارتأه عبدا أو خروجه فيما يرتكبه بخطئه عن دائرة التبصر بالمعاقب العادية لسلوكه والتصور من أن يلحق عمله ضررا بالغير ، وهذه العلاقة بمسألة موضوعية بحتة - لقضى الموضوع تقديرها ، وسن فصل في شأنها اثباتا أو نفيا فلا رقبة لمحكمة النقض عليه - دام قد اتهم قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه فإذا كان الحكم قد ظل بالذلة مؤدية على اتصال فعل المتهم بصصول الجرح بالجنى عليه اتصال السبب بالسبب - فإنه لا يقبل من المتهم المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ١٢٦١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٦٠ ص ١١ ح ٩٠٤)

(وللمن رقم ١٢٢٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٦٥٩/١/٢٧ هـ ١٠ ص ٩١)

٨٣٧ - المنازعة في قيمة الضرر المالي المترتب على فعل التخريب
المعاقب عليه بالمادة ٢/٣٦١ ع - عدم جواز اثارها لأول مرة أمام محكمة
التقضى .

* إذا كان الثابت أن المتهم أو المدافع عنه لم ينازع أيهما في قيمة
الضرر المالي المترتب على فعل التخريب والذي طلبت التغطية العامة تطبيق
المادة ٣٦١ من قانون العقوبات في مقررتها الثانية - بالنسبة إليه ودارت
المرافعة على هذا الأسس ، فمات لا يقبل منه أن يثير هذه المنازعة لأول مرة
أمام محكمة التقضى لتعلق الأمر بسلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر
الدعوى والفصل فيها .

يلحق رقم ١٤٦٣ لسنة ٢٠٠٠ في جلسة ١٢/٢٣/١٤٦٠ من ١١ ص ١٢٧

٨٣٨ - الجدل الموضوعي - لا تقبل اثاره أمام التقضى .

* الجدل الموضوعي حول واقعة الدعوى ومناقشة أدلة الثبوت وبلغ
اقتناع المحكمة بها مما لا يقبل اثاره أمام محكمة التقضى .

يلحق رقم ٨٠٠ لسنة ٢٢٠٠ في جلسة ١٨/١١/١٣٦٢ من ٢٢ ص ٨٢٢

٨٣٩ - الجدل الموضوعي أمام محكمة التقضى - عدم قبوله .

* لا يقبل اثاره الخناع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة التقضى .

يلحق رقم ١٥٨٠ لسنة ٢٠٠٠ في جلسة ١٣/٢/١٦٦٧ من ١٨ ص ١١٨٩

الفرع الرابع - أسباب متعلقة بالنظام العام

٨٤٠ - القول بأن بعض أحكام قانون اصابات العمل متعلقة بالنظام
العام لا يكون له محل إلا إذا كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم تبرر أعمال
النص المتمسك بحكمه .

* إن القول بأن بعض أحكام قانون اصابات العمل متعلقة بالنظام
العام فيصح التمسك بها لأول مرة أمام محكمة التقضى لا يكون له محل إلا
إذا كانت الواقعة ، كما أثبتتها محكمة الموضوع ، تبرر أعمال النص
التمسك بحكمه .

يلحق رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٠٠٠ في جلسة ١١/٦/١٩٤٥

٨٤١ - إثارةِ الزعم أمام محكمة النقض أن محاميه الموكل كان محامياً عن المجنى عليه في قضية أخرى هي سبب الحادث - عدم قبوله ولو كان متعلقاً بالنظام العام لتعلقه بمغزى واقعي .

* لا يقبل من الزعم أن يثير لأول مرة أمام محكمة النقض أن محاميه الموكل كان محامياً عن المجنى عليه في قضية أخرى هي السبب المباشر للحادث والدافع للمتهم على ارتكابه ولو كان هذا السبب متعلقاً بالنظام العام لتعلقه بمغزى واقعي لم يسبق إثارته أمام محكمة الموضوع .
 (ملف رقم ٨٧٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/١٠ ص ٧ من ١٢٤٩)

٨٤٢ - أسباب متعلقة بالنظام العام - جواز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض - حق المحكمة في الأخذ بها من تلقاء نفسها - شرط ذلك .

* دل الشارع بما نص عليه في المادة ٤٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أن محكمة النقض لا تتصل بالحكم المطعون فيه إلا من تلك الوجوه التي بنى عليها والتي حصل تقديمها في الميعاد إلا أن تكون أسباباً متعلقة بالنظام العام فيجوز للطعن أن يتمسك بها لأول مرة بل يجوز للمحكمة أن تأخذ بها من تلقاء نفسها بشرط أن يكون وجه الخطأ ظاهراً من الإطلاع على ذات الحكم بشرح رجوع إلى أوراق أخرى .
 (ملف رقم ١٢٦٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/١٠ ص ٨ من ٢٢٥)

٨٤٣ - عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس ناشئاً عن الجريمة - من النظام العام - جواز الدفع به ولو أمام محكمة النقض .

* عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس ناشئاً عن الجريمة هو ما يتعلق بولايتها فهو من النظام العام ويجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو أمام محكمة النقض .
 (ملف رقم ٢٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٢٦ ص ٨ من ٢٨٨)

٨٤٤ - الدفع بانتفاء الدعوى العمومية بالتقادم متعلق بالنظام العام - شرط إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

* أن الدفع بانتفاء الدعوى الجنائية بالتقادم تجوز إثارته في أية

حالة كانت عليها الدعوى ، ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام ، إلا أنه يشترط أن يكون في الحكم ما يفيد منحة هذا الدفع .

طبق رقم ١٠٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٥٨/٥/٦ من ١٠ ص ١٢٥

٨٤٥ — الاختصاص المكتنى — تعلقه بالنظام العام — شرط التمسك بعدم الاختصاص المكتنى لأول مرة أمام محكمة النقض — عند عدم استزائه تحقيقاً موضوعياً .

* اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من جهة مكان وقوع الجريمة — وإن كان من مسائل النظام العام التي يجوز التمسك بها في أية حالة كانت عليها الدعوى — إلا أن الدفع بعدم الاختصاص المحلى لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستنداً الى وقائع اثبتها الحكم وأن لا يقتضى تحقيقاً موضوعياً .

طبق رقم ١٣٩٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٥٩/٢/١٧ من ١٠ ص ١٣٢

٨٤٦ — قوة الأمر القضي — سببها على قواعد النظام العام — شرط قبول أسباب النظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض — عدم اكتساب الحكم قوة الشيء المحكوم به .

* نظم قانون الإجراءات الجنائية أحوال البطلان في قواعد عامة لوردها في الفصل الثاني عشر من الباب الثاني من الكتاب الثاني — ودل التمسك به بما نص عليه في المادتين ٣٣٢ و ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية — في عبارة صريحة — على أن التمسك بالدفع بالبطلان إنما يكون أثناء نظر الدعوى التي وقع البطلان في إجراءاتها — وهذا الإجراء الباطل — أيما كان سبب البطلان — يصححه عدم الطعن به في الميعاد القانوني — ولهذا اشترط لقبول أسباب النظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض ألا يكون الحكم المطعون فيه قد اكتسب قوة الشيء المحكوم به ، وأن تكون هذه الأسباب مستفادة من الأوراق التي سبق عرضها على محكمة الموضوع والا يخلطها أي عنصر واقعي لم يسبق عرضه عليها — وذلك تطبيقاً لأصل اكتساب الحكم قوة الشيء المحكوم فيه على أصل جواز التمسك بالأسباب الجديدة الماسة بالنظام العام .

طبق رقم ١٨٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٣٦٠/٤/٢٦ من ١١ ص ١٣٨

٨٤٧ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبب الفصل فيها - تعلقه بالنظام العام - جواز اثرته لأول مرة امام محكمة النقض - شرط قبوله : ان تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم او تكون عناصر الحكم مؤدية الى قبوله بغير تحقيق موضوعي .

* الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وان كان متعلقا بالنظام العام وتجوز اثرته لأول مرة امام محكمة النقض ، الا انه يشترط لقبوله ان تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم او تكون عناصر الحكم مؤدية الى قبوله بغير تحقيق موضوعي لان هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض .

(لمن رقم ١٧٠٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٤/٣/١٠ ص ١٥ ص ١٨٥)

٨٤٨ - نقض - اسباب الطعن - نظام عام .

* لا تتصل محكمة النقض بالحكم المطعون فيه الا من الوجوه التي بنى عليها الطعن التي حصل تقديمها في اليعاد ما لم تثر اسباب متعلقة بالنظام العام حدثتها الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض ، فيجوز عندئذ للطامن ان يتمسك بها لأول مرة ابلها بل انه يجوز للمحكمة ان تأخذ بها من تلقاء نفسها لصالح المتهم ، غير انه يشترط لذلك ان تكون مقوماتها واضحة في مدونات الحكم المطعون فيه او تكون عناصر الحكم مؤدية الى قبولها بغير حاجة الى اجراء تحقيق موضوعي لان هذا التحقيق خارج عن وظيفتها .

(لمن رقم ١٨٠٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢١ ص ١٨ ص ٢٦٠)

٨٤٩ - الطعن بالنقض في الحكم لظوه من النص على صدور طلب بإقامة الدعوى - وشروط بان يكون في المصاد - اثرته - بعد اليعاد - كسبب جيد - لا تجوز - اسامي ذلك - الاسباب المتعلقة بالنظام العام - التي تميز لمحكمة النقض نقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم - حصرتها المادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

* ان خلو الحكم من البيان الخاص بالان برفع الدعوى الجنائية في جرائم التهريب لا يندرج تحت احدى الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ ، بل انه يدخل ضمن حالات البطلان التي تفتح سبيل الطعن فيه عملا بالبند «ثانيا» من المادة ٣٠ من القانون المشار اليه ، دون ان يتعطف عليه وصف مخالفة القانون او الفطأ في

تطبيقه أو في تأويله المشار اليه في البند «أولاً» من المادة المذكورة ، والذي لا ينصرف الا الى مخلفة القانون الموضوعى سواء كان قانون العقوبات والجنائين ناكلة له او قانون الاجراءات الجنائية فيها تضمنه من قواعد موضوعية ، ومن ثم فلا يلتفت الى ما اثاره الطاعن في هذا الشأن بعد نوات الميعاد القانونى للطعن ، خاصة وأن المشرع قد أثر بما نص عليه في المادة ٢٥ من القانون سالف الذكر تحديد الاسباب التى تمس النظام العام تجيز للمحكمة ان تستند اليها من تلقاء نفسها في نقض الحكم بدلا من ترك هذه المسألة لضابط النظام العام وحده فان ذلك يؤدى الى التوسع لكثير مما يجب .

يلمن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١١/١١ من ٢٥ ص ١٧٤

٨٥٠ — اسباب النقض — نظام عام — الدفع بسبق الفصل فى الدعوى — شرط جواز اثارته لأول مرة أمام النقض .

✽ انه وان كان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها متعلقا بالنظام العام وجائزا لثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . الا انه لما كانت مذونات الحكم المطعون فيه قد خلت من مقومات صحة هذا الدفع التى تكثفت من مخالفة الحكم للقانون وتطبيقه — فان ما اثاره الطاعن في المذكرة المقدمة بالجلسة وبعد نوات الميعاد المحدد بالقانون يكون غير مقبول .

يلمن رقم ٨٢٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٠ من ٢٨ ص ٥٢

الفرع الخامس — مسائل منوعة

٨٥١ — وجوب توقيع محام مقرر أمام محكمة النقض على اسباب الطعن المرفوع من غير النيابة — عدم وضوح الامضاء وعدم ثبوت انها لحام مقبول أمام محكمة النقض — مقتضاه .

✽ اذا كتلت الامضاء الموقع بها على مذكرة الاسباب غير واضحة بحيث يتعذر قراءتها ومعرفة اسم صاحبها ، وقد سئل الطاعن عن اسم صاحب الامضاء فادعى أن محاميه قد وكل عنه محاميا آخر في توقيع اسباب الطعن ولم يصادقه هذا الأخير على ذلك وقرر انه لا يعرف صاحب التوقيع الوارد على مذكرة الاسباب — فان الطاعن يكون غير مقبول شكلا عملا بنص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٦ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

يلمن رقم ١٩٦٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٤/٣ من ١٢ ص ٢٠٨

٨٥٢ - الحكم بطريق التفتيش - عمل إجرائي له شروط مسحته
الاستثنائية - يدع أسباب الطعن قبل توقيعها من المختص وقبل الانتهاء إلى
رأي في التقرير بالطعن - انظره .

* يدع أسباب الطعن بالتفتيش قبل توقيعها من المختص وقبل الانتهاء
إلى رأي في التقرير بالطعن ، لا تكتفى معه لهذه الأسباب بقوانينها ، مما
يعتبر معه الطعن خالياً من الأسباب ويكون لذلك غير مقبول شكلاً .

(طعن رقم ٨٨٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٠ من ١٢ ص ١٦٦)

٨٥٣ - أسباب الطعن بالتفتيش - المقدم من النيابة الصالحة - وجوب
التوقيع عليها من رئيس نيابة على الأقل .

* استلزمتم الفترة الثالثة من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩
في حالة رفع الطعن بالتفتيش من النيابة العامة أن يوقع أسبابه رئيس نيابة على
الأقل فإذا كان الماثب بالأوراق أن الذي رفع أسباب الطعن هو وكيل أول نيابة
جنوب القاهرة فله يمتنع القضاء بعدم قبول الطعن شكلاً .

(طعن رقم ٢٤٣ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٧/١١ من ١٢ ص ٥٣٠)

٨٥٤ - أسباب الطعن بالتفتيش - شرط قبولها : أن تكون واضحة
ومحددة .

* من المقرر أنه يجب لقبول أسباب الطعن أن تكون واضحة ومحددة .

(طعن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٢/٧/١١ من ١٥ ص ٢٥٧)

٨٥٥ - أقمى على حكم محكمة الاحالة بمجرد مخالفته اتباعها ورد
في حكم محكمة التفتيش في شأن تقدير وقائع الدعوى - غير صحيح .

* لا يصح النعمى على حكم محكمة الاحالة بمجرد مخالفته اتباعها ورد
في حكم محكمة التفتيش في شأن تقدير وقائع الدعوى ، الا اذا كان محل
المخالفة صالحاً بذاته لأن يكون وجهاً للطعن على الحكم .

(طعن رقم ٤٠٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٥/١٦ من ١٧ ص ٦١٢)

٨٥٦ - أوجه الطعن على الحكم - لا يقبل منها الا ما كان متصلاً
بشخص الطاعن .

* لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم الا ما كان منها متصلاً بشخص
الطاعن .

(طعن رقم ١٢١٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٥ من ١٧ ص ١١٨٦)

٨٥٧ - ليس للطعن أن يثير شيئاً عن الحكم المستأنف لأول مرة أمام محكمة النقض .

* ليس للطعن أن يثير شيئاً عن الحكم المستأنف لأول مرة أمام محكمة النقض .

طعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٦٦ ص ١٧ ص ١٢٧٦

٧٥٨ - نقض - أسباب الطعن - ما لا يقبل منها .

* تعيين الإجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون مسبباً للطعن في الحكم .

طعن رقم ٨٨١ لسنة ٣٧ ق جلسة ٥/٦/١٩٦٧ ص ١٨ ص ١٦٧٦

٨٥٩ - نقض - أسباب الطعن - ما لا يقبل منها - المصلحة في الطعن .

* الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلاً بها بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه .

طعن رقم ١٥٧٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٣/١١/١٩٦٧ ص ١٨ ص ١١٠٥

٨٦٠ - عدم جواز تكملة تقرير الأسباب بليل خارج عنها غير مستند منها .

* جرى قضاء محكمة النقض - سواء في ظل قانون تحقيق الجنابات تفسيراً للمادة ٢٣١ منه أو طبقاً لقانون الإجراءات الجنائية بياناً لحقيقة المقصود من المادة ٢٢٤ منه - والتي حلت محلها المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - على تقرير الميطان جزاء على اغفال التوقيع على الأسباب بتقدير أن ورقة الأسباب من أوراق الإجراءات الصادرة من الخصوم والتي يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها والا عدت ورقة عديمة الأثر في الخصومة وكانت لغوا لا قيمة له . ولما كانت ورقة الأسباب وإن جلبت ما يشير إلى صدورهما من إدارة قضائية الحكومة إلا أنها بقيت غفلة من توقيع محليها عليها حتى فوات بيماد الطعن ، وكان قبول الطعن شكلاً هو منط اتصال محكمة النقض بالطعن فلا سبيل إلى التصدي لقضاء الحكم في موضوعه ، ومن ثم فانه يتمين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً .

طعن رقم ٦٥٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١/٦/١٩٦٨ ص ١٤ ص ٦٣٩ ، ٨٦٠

٨٦١ — منوط قبول وجه الطعن : ان يكون واضحا محددا .

✳ من الاصل انه يجب لقبول وجه الطعن ان يكون واضحا محددا . ولا كان الطاعن قد ساق قوله برسلا عن قرابة وكيله الاصيل برئيس الدائرة التي اصدرت الحكم فلم يقدم دليلا عليها وبأنها تمتد الى الدرجة الرابعة ، فان ما يثيره في هذا الصدد لا يكون مقبولا .

(لمن رقم ١٨٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦١/٤/٢٤ من ٢٢ ص ٢٨٤)

٨٦٢ — شروط قبول الطعن .

✳ من المقرر انه يجب لقبول الطعن ان يكون واضحا محددا حتى تتضح مدى اهيتته في الدعوى المطروحة وكونه منتجا فيها مما تلتزم المحكمة بالتصدي له ايرادا له وردا عليه .

(لمن رقم ٥٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦١/٤/٢٨ من ٢٠ ص ١٥٦)

٨٦٣ — عدم جواز تعيب الاجراءات السابقة على المحكمة لأول مرة

أمام التقص — مثال .

✳ اذا كان الطاعن لم يثر لدى محكمة الموضوع مسأرا ما ساقه بأسباب طعنه في شأن خلو اذن التفتيش من صفة ومحل اقامة المأذون بتفتيشه او في شأن بطلان التفتيش لان احد رجال الشرطة السريين امسك بالطاعن ليقوم الضابط بتفتيشه ، او عدم تحليل حافظة النقود التي عثر على المخدرات فيها وكذلك المواد المضبوطة ، مما ينطوي على تعيب للاجراءات التي جرت في المرحلة السابقة على المحكمة — ولم يطلب الى تلك المحكمة تحقيقا معينا في هذا السبيل ، فلا يقبل منه اثاره ذلك أمام محكمة التقص .

(لمن رقم ١٢٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦١/٥/١٢ من ٢٠ ص ٢٧٢)

٨٦٤ — وضح اسباب الطعن وتصديها .

✳ من المقرر انه يجب لقبول اسباب الطعن ان تكون واضحة محددة . ومتى كان تقرير اسباب الطعن لم يكشف عن مبني الدفع بعدم قبول الادعويين المدنية والجنائية ، الذي اثاره المدافع عن الطاعنين أمام محكمة الدرجة الثانية ، كما انه لا يبين من محاضر جلسات تلك المحكمة رآده منه ، فان ما ينهض الطاعنون على الحكم في هذا الصدد يكون غير معين ولا تلتفت محكمة التقص اليه .

(لمن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦١/٤/٧ من ٢٠ ص ١٦٦)

٨٦٥ — **القصور الذي يتسع له وجه الطعن — له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون .**

* من المقرر أن القصور — الذي يتسع له وجه الطعن — له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى بمخالفة القانون .

(طعن رقم ٨١١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/١٠ من ٢٠ من ١١٢٢٠)

٨٦٦ — **يلزم لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا .**

* من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا .

(طعن رقم ٨٧٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/١٧ من ٢٠ من ١١٢٥٩)

٨٦٧ — **نقض — اغفال التوقيع على أسبابه — أثر ذلك .**

* جرى قضاء محكمة النقض على تقرير البطلان جزاء على اغفال التوقيع على الأسباب التي يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها والا حلت عدية الأثر في الخصومة .

(طعن رقم ١٨٢٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/١١ من ٢١ من ١١٢)

٨٦٨ — **حجب الخطأ القانوني محكمة الموضوع من أن تقول كلمتها في موضوع الاستئناف — وجوب أن يكون النقض مقرونا بالاحالة .**

* متى كان الثابت أن الخطأ القانوني الذي تردى فيه الحكم المطعون فيه وانتهى به إلى القضاء بمنع جواز الاستئناف قد حجب محكمة الموضوع عن أن تقول كلمتها في موضوع الاستئناف من حيث صحة أسناد التهم ماديا إلى التهم وتحقيق ما لديه من دفاع ، فإنه يتمين أن يكون النقض مقرونا بالاحالة .

(طعن رقم ١٣٧١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١١/٨ من ٤١ من ١١٠٧٦)

٨٦٩ — **نقض — شرط قبول وجه الطعن .**

* استقر قضاء محكمة النقض على أن شرط قبول وجه الطعن ، أن يكون واضحا ومحددا .

(طعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٧١/٣/١٤ من ٢٢ من ٢٢٢٥)

٨٧٠ — يجب لقبول الطعن أن يكون واضحا محددا حتى تتضح مدى أهميته في الدعوى وكونه منتجا فيها ، ألا يكون مجهلا غير مقبول .

* من المقرر أنه يجب لقبول الطعن أن يكون واضحا محددا ، حتى تتضح مدى أهميته في الدعوى المطروحة وكونه منتجا فيها ، مما تلزم المحكمة بالتصديق له إيرادا له وردا عليه . وإذا كان ذلك ، وكان ما ينهض الطاعن على الحكم « من قصور في التسبب مرجعه سوء استخلاصه للوقائع وفهمه لواقعة الدعوى » هو قول جاء مرسلا لم يحدد الطاعن فيه وجه ذلك القصور ، ومن ثم فإنه يكون على هذه الصورة مجهلا غير مقبول .

(لمن رقم ٥٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٢/٢٨ من ٢٢ ص ٣١٨)

٨٧١ — ادعاء الطاعن — لأول مرة أمام النقض — بمرضه في اليوم الذي كان محددا لنظر معارضته أمام محكمة أول درجة — لا يقبل .

* لا يقبل من الطاعن الادعاء في طعنه لأول مرة أمام محكمة النقض بمرضه في اليوم الذي كان محددا لنظر المعارضة أمام محكمة أول درجة .

(لمن رقم ٨٢٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١/٨ من ٢٢ ص ١١٠٢٦)

٨٧٢ — اتصال وجه الطعن الذي بنى عليه نقض الحكم بالمحكوم عليهم الآخرين الذين لم يقرروا بالطعن يوجب نقض الحكم بالنسبة لهم .

* إذا كان الوجه الذي بنى عليه نقض الحكم — بالنسبة للطاعن — متصلا بالمحكوم عليهم الآخرين الذين لم يقرروا بالطعن فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة لهم كذلك .

(لمن رقم ٨٧٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١/٥ من ٢٢ ص ١١١٤)

٨٧٣ — أوجه الطعن — لا يقبل منها إلا ما كان متصلا بشخص الطاعن — لا يقبل من الطاعن (المحكوم عليه) ما ينهض على المحكمة من عدم اشعار المسئول عن الحقوق المدنية — لعدم اتصاله بشخصه واتعدام مصلحته فيها .

* الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلا منها بشخص الطاعن — ولما كان ما ينهض الطاعن (المحكوم عليه) على المحكمة في شأن عدم اشعار المسئول بالحقوق المدنية ، لا يتصل بشخصه ولا مصلحة له فيه بل هو يختص بالمسئول عن الحقوق المدنية وحده الذي لم يطعن على الحكم — ولم يفصل في شأنه بشيء — فلا يقبل من الطاعن ما يثيره في هذا الصدد .

(لمن رقم ١١٧١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢ من ٢٢ ص ١١٣٢٨)

٨٧٤ - نقض - إجراءاته - التوقيع على التقرير - الجزاء على

المغال تلك .

* بعد أن نصت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن صالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على وجوب التقرير بالطعن بالنقض وأيداع أسبابه في أجل غلبته أربعون يوما من تاريخ النطق به أوجبت في مقررتها الثلاثة في حالة رفع الطعن من النيابة العامة أن يوقع أسبابه رئيس نيابة على الأقل ، وبهذا النص على الوجوب يكون المشرع قد دل على أن تقرير الأسبب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات في الخصومة والتي يجب أن تحمل مقومات وجودها وأن يكون موقعا عليها من صدرت عنه لأن التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصورها عن صدرت عنه على الوجه المعترف قانونا ولا تجوز تكملة هذا البيان بتحليل خارج عنها .

بلطن رقم ١٨٣٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٣/١/١١ ص ٢١ من ٣٢

٨٧٥ - اسباب الطعن يجب أن تكون واضحة محددة - الطعن في

الحكم المستأنف لا يجوز لأول مرة أمام النقض .

* من المقرر أنه يجب لقبول اسباب الطعن أن تكون واضحة محددة ، وإن كان الطاعن لم يكشف في طعنه عن ماهية الدفاع الذي ينص على الحكم الابتدائي امرافه عنه بل أرسل القول عنه رسالا ، كما لم يوجه طعنا الى هذا الحكم منذ نظر الدعوى استئنافية ، فليس له أن ينص على الحكم الاستئنافي خطأ بعد أن افسحت له المحكمة المجال لاستيفاء دفاعه فمصر في ابدائه حتى تمت المرافعة وليس له أن يثير طعنه في الحكم المستأنف لأول مرة أمام محكمة النقض .

بلطن رقم ٩٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥ ص ٢٤ من ٢٩٢

٨٧٦ - الجدل الموضوعي أمام محكمة النقض - غير جائز

* من المقرر أن المنازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من واسع أوراق الدعوى والتحقيقات التي تمت فيها لا تمكن أن تكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع وفي وزن عناصر الدعوى ، استنباط معتمدا وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

بلطن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٢٠ ص ٢٥ من ٢٢٦

٨٧٧ - أسباب الطعن - وجوب أن تكون واضحة ومحددة .

* من المقرر أنه يجب لقبول أسباب الطعن أن تكون واضحة ومحددة - لما كان ذلك - وكان الطاعن لم يكشف في طعنه عن ماهية أوجه الدفاع الأخرى التي يقول أنه انلارها ايلم الحكة الاستثنائية وينعى على الحكم المطعون عليه عدم الرد عليها ، فإن منعه في هذا المنعبد يكون غير مقبول .

طعن رقم ٨٦٩ لسنة ٤٤ في جلسة ١٩٧٤/١٧/٢٤ - ٢٥ من ٢٥٦

٨٧٨ - تعيب الحكم - محله - الدعاءات المتجدة .

* لما كان الثابت من مراجعة الأوراق والمفردات التي امرت الحكة بضمها للطعن أنه لما قدمت الدعية بالحقوق المدنية عقد الوكالة - متضمنا اسمها بين المشتريين من البقعة موكلة الطاعن في اجراءات تسجيل عقود البيع الصادرة منها - طعن عليه الطاعن بالتزوير وانتهت في مذكرتها المؤرخة ٢٥ من اغسطس سنة ١٩٧٢ الى أنه لا محل ولا وجه للطعن المقدم من الطاعن لعدم جديقه اذ أنه لا مصلحة له في التمسك بهذا الطعن لأنه قدم طلبا للسماحة بضم اسم المطعون ضدها (الدعية بالحقوق المدنية) بضمها مشترية . ومع ذلك ظل الطاعن متمسكا بتعيب التوكيل . ثم راجع ينعى على الحكم المطعون فيه التفتاته عن دفاعه بهذا الشأن - لما كان ذلك - وكان كل ما تقياه الطاعن بهذا الدفاع هو اهدار التوكيل حتى لا يقوم سنداً في ثبوت التهمة عليه بتبديد عقد البيع وكان الحكم المطعون فيه لم يتسابق الى هذا التوكيل في ثبوت الواقعة بل قام اقتناعه بها على اقوال الشهود فقط - فلا عليه ان هو انتقت من كل ما يتصل به لأنه بات غير منتج في الدموى وخارج عن نطاق استدلال الحكة على ادانة الطاعن .

طعن رقم ٦٠٠٤ لسنة ٤٤ في جلسة ١٩٧٥/٢/٢٤ من ٢٦ من ٤٦

٨٧٩ - طعن بالتقضي - محله - الحكم المطعون فيه .

* لما كان الطعن بطريق النقض قد اتصب فحصب على الحكم الاستثنائي الصادر بعدم جواز المعارضة من دون الحكم الاستثنائي الحضورى الاعتبارى فلا يقبل من الطاعن أن يتعرض في سائر اوجه طعنه لهذا الحكم

الآخر أو للحكم المستأنف ومن ثم فإن الطعن يكون برمته في غير محله مستوجبا للرفض .

طعن رقم ١٤٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/١٦ من ٢٦ ص ٥٢٤

٨٨٠ - الطعن بالنقض - نطاقه - الحكم المطعون فيه .

* لما كان الطعن بطريق النقض قد أُنصِبَ فحسب على الحكم الاستثنائي الصادر بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٣ بعدم جواز المعارضة دون الحكم الاستثنائي الضروري الاعتباري الصادر في ١٩٧٠/١٢/٦ - فلا يقبل من الطاعن أن يتعرض في سائر أوجه طعنه لهذا الحكم الآخر أو الحكم المستأنف .

طعن رقم ١١٢٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٢ من ٢٦ ص ٦٥٢

٨٨١ - تحديد أسباب الطعن - ووضوحها - شرط لقبولها .

* من المقرر أنه يجب لقبول أسباب الطعن أن تكون واضحة محددة ، وإذا كان الطاعن لم يكشف في طعنه ماهية الدفاع الذي ينعى على الحكم أغراضه عنه بل أرسل منه رسالاً ، فإن ما يثير في هذا الصدد لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتمين بنفسه موضوعا .

طعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٣/١ من ٢٧ ص ٢٨٣

٨٨٢ - قبول الطعن - رهن بوضوح - أسبابه .

* من المقرر أن الأمر الصادر من النيابة بالحفظ هو إجراء إداري صدر عنها بوصفها السلطة الإدارية التي تهيمن على جميع الاستدالات عملاً بالمادة ٦١ من قانون الإجراءات الجنائية وما بعدها وهو على هذه الصورة لا يقيد بها ويجوز المدول عنه في أي وقت بالنظر إلى طبيعته الإدارية البحتة . ولا يقبل تظلماً أو استئنافاً من جانب المجنى عليه والمدعى بالحق المدني وكل ما لها هو الالتجاء إلى طريق الادعاء المباشر في مواد الجنب والمخالفات دون غيرها - إذا توافرت له شروطه . وفوق بين هذا الأمر الإداري وبين الأمر القضائي بأن لأوجه لائحة الدعوى الصادر من النيابة بوصفها إحدى سلطات التحقيق بعد أن تجرى تحقيق الواقعة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناءً على انتداب منها على ما تنص به المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية فهو وحده الذي يمنع من رفع الدعوى ولهذا تجب الدعوى بالحق المدني الطعن

فيه إمام غرفة المشورة . وإذا كان يبين من الإطلاع على الصورة الرسمية للمحضر برقم سنة إداري أن الشهادة الصادرة من نيابة عن هذا المحضر — والمرفقين بالفردات المضمومة أن النيابة أشرت بحفظه إداريا دون أن تجري تحقيقا أو تنجب لذلك أحد رجال الضبط القضائي فإن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى استنادا إلى أن ذلك الأمر الإداري بالحفظ لا يحول دون تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر يكون قد أصيب صحيح القانون بما يضيء معه معنى الطاعن في هذا الصدد غير سديد .

بلعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٦/١/٢٠ من ٢٧ من ١٩٦١

٨٨٢ — جحد ما تضمنه الحكم من حصول إجراء ما — عدم جواز الإ

بالطعن بالتزوير .

* لما كان ما يزعمه الطاعن في وجه النعي من صدور الحكم المطعون فيه في غيبة رئيس الدائرة التي أصدرته غير صحيح ذلك بأن البين من مراجعة الأوراق والفردات المضمومة أن هيئة المحكمة التي سمعت المرافعة في الدعوى بجلسته ٥ يناير سنة ١٩٧٥ كانت مشكلة من رئيس المحكمة والتضامين وأنها نظمت — بهيئتها المذكورة — بالحكم في ذات الجلسة على ما هو ثابت بحضورها وفي ورقة الحكم وأذ كان من المقرر أنه لا يجوز جحد ما تضمنته ورقة الحكم من إجراءات المحكمة إلا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله الطاعن . فإن ما ينعاه في هذا الشأن يكون غير مقبول .

بلعن رقم ١٦٧ لسنة ٤٦ في جلسة ١٩٧٦/١/٨ من ٢٧ من ١٩٦١

٨٨٤ — نقض — اسبيل الطعن — ما لا يقبل منها .

* الأصل طبقا لنص النقرة الأولى من المادة ٣٥ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض هو أنه لا يجوز إبداء اسبيل أخرى أمام المحكمة سواء من النيابة العامة أو من أي خصم غير الأسبيل التي سبق بيانها في الميمسك المذكورة بالمادة ٣٤ من ذلك القانون .

بلعن رقم ٨٢٤ لسنة ٤٦ في جلسة ١٩٧٧/١/١٠ من ٢٨ من ١٩٥٢

٨٨٥ — عدم تعرض اسباب الطعن لأسباب الحكم المطعون فيه —

ينبغي عليه عدم تعلق اسباب الطعن بهذا الحكم والاتصال به — اعتماد أسس الطعن في هذه الحالة .

* وحيث أن ما تنعاه الدعية بالحقوق المدنية على الحكم المطعون فيه

أنه إذ قضي بغير قبول دعواها المدنية قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك عقيد الوكالة هو عقيد رضائي فلا يجوز للحكمة أن تتصدى لعلاقة الخصوم بوكالاتهم إلا إذا أثير صاحب الشئ وكالة وكيله وبالتالي لا يصح قانوناً أن يبنى قضاءه بغير قبول الدعوى المدنية على عدم تقديم المحامي التوكيل الذي يخوله إقامة هذه الدعوى .

وحيث أن التبين من مطالعة الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه بالحكم المظنون فيه — قضي بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية وعدم قبول دعوى الطاعة المدنية استناداً إلى أن الشيك موضوع الدعوى رقم ٤٠٩ لسنة ١٩٧١ السيدة زينب ، التي قضي فيها بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٧٣ بتبرئة المطعون فيها وأيدت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم إلا أنها لم تبين قضاها على عدم تقديم محامى الطاعة التوكيل الذى يخوله إقامة الدعوى المدنية بل اعتنقت اسباب حكم محكمة أول درجة التي لم تعرض لها الطاعة في طعنها فإن أسباب الطعن لا تكون متعلقة بالحكم المطعون فيه ولا متصلة به ومن ثم فلا محل للبحث فيها ولا في الحكم .

طعن رقم ١٤٤٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٣٧٧/٤/٢١ من ٢٨ ص ٣٠٢

٨٨٧ — استيفاء الطعن — بما يشترط لقبولها .

* أن شرط قبول وجه الطعن أن يكون واضحاً مبيناً .

طعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨ من ٢٨ ص ٢٤١٠

٨٨٧ — عدم جواز التمس على حكم محكمة أول درجة لتمام التقضى — بشرط ذلك .

* حيث إن ما يثيره الطاعن في الوجه الأول من أسباب طعنه في شأن صحة مواد القانون التي أقرها الحكم الابتدائي على المطعون فيه — مردود بأنه تمى موجه إلى حكم محكمة أول درجة وهو ما لا يجوز الطعن فيه بطريق التقضى ، ما دام الحكم المطعون فيه قد انقضى ولتساقط أسبابها جديدة .

طعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢١ من ٢٨ ص ٢٤٦٠

٨٨٨ — استيفاء التقضى — بشرط قبول وجه للطعن — الموضح والتحديد .

* يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً وإذا كان الطاعن لم يفسح عن أوجه الدفاع التي ضمنها فكرته المقدمة منه حتى يفسح مدى

أهبتها في الدعوى المطروحة لأن منعى الطعن على الحكم أغفاله التعريض لها ينحى غير صحيح .

بلعن رقم ١٥٢ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٦ من ٢٨ من ١٩٧٤

٨٨٩ - منوط قبول وجه الطعن - الموضوع والتحديد .

* من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً . ومن ثم فإن إطلاق القول بأن الحكم لم يمن بتخصيص أوجه دفاع الطاعنين دون تحديد هذه الأوجه - يكون غير مقبول .

بلعن رقم ٧٤٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٠/٢ من ٢٨ من ١٩٧٤

٨٩٠ - عدم قبول أسباب الطعن التي لا تتصل بشخص الطاعن .

* الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان منمضلاً بشخص الطاعن ، فإنما يدعيه الطاعن في هذا الشأن لا يكون مقبولا .

بلعن رقم ٢٥١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١١/١٤ من ٢٨ من ١٩٧٤

٨٩١ - اقتصار الطاعن في بيان أسباب طعنه على الأحالة إلى أسباب

طعن آخر - اعتبار الطعن خلافاً من الأسباب - أساس ذلك .

* لما كان الحكم المطعون فيه صدر حضوريا بتاريخ ١١ من أغسطس سنة ١٩٧٦ - فقرر المحكوم عليه باللعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٦ من سبتمبر سنة ١٩٧٦ ، ثم قدم بتاريخ ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٧٦ مذكرة بأسباب طعنه اقتصر فيها على بيان أرقام قضايا حكم فيها على الطاعن في جرائم سرقة وقرر فيها بالطعن بطريق النقض ، واختتم الفكرة بقوله أنه يستند في طعنه إلى ذات الأسباب التي أوردتها في تقرير الطعن بالنقض المودع قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٧٦ برقم ١١٥ لسنة ٤٦ ق ؛ دون أن يورد بيان هذه الأسباب ، لما كان ذلك ، وكانت المذكرة ٤٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض توجب إيداع الأسباب التي بنى عليها الطعن في ظرف أربعين يوماً من تاريخ الحكم الحضوري ، وكان الأصل أنه عندما يشترط القانون لصحة الطعن بوضعه عملاً إجرائياً شكلاً معيناً فإنه يجب أن يبيّن في هذا العمل الإجرائي بذاته شروط صحته دون تكملته بوقائع أخرى خارجة عنه . وإذا كان الطعن قد خلا من الأسباب التي بنى عليها فإنه لا يصح أن يقوم مقام هذا البيان الأحالة إلى

أسباب مودعة في طعن آخر ، وكان من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض في الحكم هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القاتلون هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وتقديم أسببه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه. وكان الثابت مما تقدم أن الطاعن لم يقدم أسبابا لطعنه فانه يتمتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

طعن رقم ١٤٥٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٢١ س ٢٩ ص ١٩٠

٨٩٢ — ايداع أسبب الطعن بالنقض بعد الميعاد — اثره — عدم قبول الطعن شكلا .

✽ متى كان الحكم المطعون فيه صدر على الطاعنتين حضوريا بتاريخ ٢٣ من فبراير سنة ١٩٧٧ ، فقررت الطاعنة الثانية بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٣ من أبريل سنة ١٩٧٧ في الميعاد — بيد أن الأسبب الذي بنى عليها طعنهما لم تودع إلا بتاريخ ٧ من أبريل سنة ١٩٧٧ . بعد فوات الميعاد المحدد لذلك في المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — وهو أربعون يوما من تاريخ الحكم الضروري — دون قيام عذر يبرر تجاوزها هذا الميعاد . ومن ثم يتمتعين القضاء بعدم قبول الطعن المتقدم منها شكلا عملا بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون المشار اليه .

طعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٢٢ س ٢٠ ص ٢٨٥

٨٩٣ — خلو الطعن من الأسباب — عدم قبوله .

✽ متى كان المحكوم عليه وأن قرر بالطعن في الحكم في الميعاد القانوني إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه ومن ثم يكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلا .

طعن رقم ١٠١٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١١/٢٦ س ٢٠ ص ٨٣٩

٨٩٤ — لوجه الطعن بالنقض — ما يجب لقبولها .

✽ من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا ولما كان الطاعن لم يفصح عن ماهية لوجه الدفاع التي يقول أنه اثارها في مخبرته وأغفل الحكم التعرض لها حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى المطروحة . فان ما يشير في هذا الصدد لا يكون مقبولا .

طعن رقم ٢٠٥٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢ س ٣ ص ٨٥٨

الفصل السادس

ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام

الفرع الأول - ما يجوز الطعن فيه من الأحكام

٨٩٥ - الحكم الصادر باختصاص المحاكم الأهلية بولاية النظر في دعوى .

* الطعن المقدم من حكم صادر باختصاص المحاكم الأهلية بولاية النظر في دعوى هو طعن جائز قانوناً .

(طعن رقم ١٣٦٥ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/١/١٨)

٨٩٦ - الحكم الصادر بموجب المادة ٦١ عقوبات من الصفي الذي عومل بمقتضى هذه المادة .

* الحكم الصادر بموجب المادة ٦١ عقوبات يجوز الطعن فيه بطريق النقض من الصفي الذي عومل بمقتضى هذه المادة ، وليس من الصواب القول بأن ما رتبته هذه المادة من إجراءات لا يعتبر عقوبة بالمعنى الحقيقي فلا يجوز الطعن فيها بطريق النقض - ليس من الصواب القول بذلك إذ هذه إجراءات وإن كانت لم تذكر بالمواد ٩ وما يليها من قانون العقوبات المبينة لأنواع العقوبات الأصلية والتبعية إلا أنها في الواقع عقوبات حقيقية نص عليها قانون العقوبات في مواد أخرى لصنف يخلص من الجناة هم الأحداث وتوقيعها تترتب عليه حقوق للجنى عليه وواجبات والتزامات على والذي الصفي أو وصية في حالة التسليم على أنه إذا كان المسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بها يستطيعان الطعن بطريق النقض فيما يتعلق بتلك الحقوق في دعوى الجنالية أو الجنحة الغالبة على الصفي الذي عومل بمقتضى المادة ٦١ عقوبات فكيف لا يكون لهذا الصفي أن يطعن هو أيضاً بهذا الطريق سواء بنفسه بواسطة وليه أو وصيه .

(طعن رقم ٨٥٥ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/١/١٦)

٨٩٧ - أداء مبلغ التعويض إلى المحضر وقت مباشرته تنفيذ الحكم الواجب التنفيذ لا يفيد قبول المحكوم عليه لهذا الحكم قبولاً يمنعه من الطعن فيه .

* إن مجرد أداء مبلغ التعويض إلى المحضر وقت مباشرته تنفيذ الحكم

الواجب التنفيذ لا يفيد قبول المحكوم عليه لهذا الحكم قبولاً يمنعه من الطعن فيه بطريق النقض وعلى الأخص إذا كان المحكوم عليه قد قرر بالطعن في الحكم قبيل ذلك .

الطن رقم ٣٦٦ لسنة ٩٠ ق جلسة ١١٣٩/٤/٣

٨٨٨- جواز الطعن في الحكم الصادر بعدم اختصاص محكمة الجنيح على اعتبار أن المتهم عائد .

* يجب أن يعود أن تكون الجريمة السابقة قد صدر الحكم فيها وصار نهائياً قبل وقوع الجريمة المطلوبة محاكمة المتهم من أجلها . فإذا كانت الجريمة المرفوعة بها الدعوى قد وقعت قبل صدور الحكم في الجريمة السابقة فلا يصح للمحكمة أن تعتبر المتهم عائداً وتتقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى على أساس أن الواقعة يجوز الحكم فيها بمقتوبة الجنائية .

ولا يمنع من نقض الحكم الصادر بذلك كون الدعوى لهيئة فصل في موضوعها بعدما دام هذا الحكم من شأنه أن ينهى الخصومة فيها أمام جهة الحكم لأن الواقعة باعتبارها جنحة ولا شبهة للجنائية فيها من اختصاص محكمة الجنيح وحدها .

الطن رقم ٩١ لسنة ١٦ ق جلسة ١١٤٥/١٢/٢٤

٨٩٩- العبرة فيما يتعلق بتطبيق الضوابط التي يضمها القانون لتحديد حق الطعن في الأحكام هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى لا بما تقضى به المحكمة فيها .

* العبرة فيما يتعلق بتطبيق الضوابط التي يضمها القانون لتحديد حق الطعن في الأحكام هي - طبقاً للقواعد العامة - بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى لا بما تقضى به المحكمة فيها ، إذ لا يقبل أن يكون الحكم المقصود التظلم منه هو المناط في جواز هذا التظلم لو عدم جوازه ، ولا شأن في ذلك للأسباب التي يكون الحكم بنى عليها مخالفة للوصف المرفوعة به الدعوى . فإذا كانت الدعوى ، كما رفعت وكما قضى فيها ابتدائياً وكما قبل الاستئناف فيها ، من مادة جنحة ، فإن الطعن في الحكم الذي يصدر في هذا الاستئناف يجوز الطعن فيه بطريق النقض ولو كانت محكمة الاستئناف قد وصفت الواقعة في حكمها بأنها مخالفة .

الطن رقم ١٢٨١ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/١/٢

٩٠٠ - جواز الطعن في الحكم الصادر من محكمة الجنب بعدم اختصاصها على أساس أن المتهم عقد - أساس ذلك .

✽ أنه يجب بالبداهة أن تكون للسوابق التي يبنى عليها العود عن جرائم سابقة للواقعة محل المحاكمة وأن فيكون مخطئا الحكم الذي يقضى بعدم اختصاص محكمة الجنب بنظر الدعوى على أساس أن المتهم عقد في حكم المأثنتين ٤٩ و ٥١ من قانون العقوبات لسبق الحكم عليه مرتين إذا كان هذان الحكمان قد صدرأ بعد ارتكابه الواقعة محل المحاكمة . ولا يمنع من قبول الطعن في هذا الحكم كونه غير منه للخصومة في موضوع الدعوى إذا الأمر في هذه الصورة لا بد منه إلى محكمة للنقض . فكذلك ما دامت محكمة الجنب هي المختصة بنظر الدعوى وقد صدر منها حكم بعدم الاختصاص ، وما دامت الواقعة لا يصح وصفها بأنها تستحق أن يحكم فيها بقوة الجزائية مما تنتجته الحبس - أي مقتضى القانون - أن تحكم محكمة الجنابات بعدم اختصاصها هي أيضا فله لا يكون عندئذ من معدى عن أن يطلب إلى محكمة النقض تعيين المحكمة ذات الاختصاص ، ولهذا يجوز أن يقبل الطعن من الآن .

بلن رقم ٦٤٢ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩/٦/٢

٩٠١ - الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في المعارضة المقدمة من المتهم من جديد إذا كانت المحكمة الجزئية سوف تحكم حتما بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

✽ الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى لتتصل في المعارضة المقدمة من المتهم من جديد خطأ منها على ظن أن الحكم المستأنف هو الحكم الصادر في القضية باعتبار المعارضة كنهها لم تكن ، أي حين أن الحكم المستأنف هو الحكم الصادر بتأييد الحكم الفيائي - هذا الحكم على خلاف ظاهره هو حكم منه للخصومة . إذ أن المحكمة الجزئية تحكم حتما بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها فالطعن في هذا الحكم يتعين قبوله شكلا وموضوعا ، ونقضه وإعادة القضية للمحكمة الاستئنافية لتتصل فيها من جديد .

بلن رقم ١٣٧١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/١٢/٢٦

٩٠٢ - الحكم الصادر في جنحة عرض أغذية فاسدة للبيع - الطعن فيه بالنقض .

* العبرة فيما يتعلق بتطبيق الضوابط التي وضعها قانون الإجراءات الجنائية في الفترة الثانية من المادة ٤٢ لتحديد جواز الطعن في الأحكام بطريق النقض هي بوصف الواقعة كما رُفعت بها الدعوى أصلاً وليسست بالوصف الذي تقضى به المحكمة . فإذا كانت الدعوى قد اقيمت على الطاعن على أساس أنها جنحة عرض أغذية فاسدة للبيع الملقب عليها طبقاً للمواد ٢ و ٥ و ٨ من قانون منع الفسح والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فمضت المحكمة باعتبارها مخالفة منطبقة على المادتين ٢ و ٧ من ذلك القانون فإن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض يكون جائزاً .

طعن رقم ١٤٢٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١٩٥٢/١٢/٢

٩٠٣ - الحكم الصادر حضورياً ونهائياً بالنسبة للطاعن دون انتظار للفصل في المعارضة التي يرفعها المتهم الآخر المحكوم عليه في جريمة أخرى غير التي دين بها الطاعن .

* متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضورياً ونهائياً بالنسبة إلى الطاعن . فإن مركزه في الدعوى يكون قد تحدد بصيغة نهائية بمسود ذلك الحكم ، فلا يتوقف قبول طعنه عن الفصل في المعارضة التي قد يرفعها المتهم الآخر المحكوم عليه قبلها في جريمة أخرى غير تلك التي دين الطاعن بها .

طعن رقم ٢٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١٩٥٤/٢/٢

٩٠٤ - الحكم الصادر في مخالفة مرتبطة تمام الارتباط بجنحة بحيث لا تقبل التجزئة - جواز الطعن فيه بطريق النقض .

* النص على عدم جواز الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر في المخالفة يحل الطعن الموجه إلى الحكم الذي يصدر في المخالفة وحدها . أما إذا كون الفعل جرائم متعددة مما يصح وصفه في القانون بكثر من وصف : مخالفة و جنحة في وقت واحد ، أو كانت المخالفة مرتبطة تمام الارتباط بالجنحة بحيث لا تقبل التجزئة فإن الحكم الصادر في المخالفة يصح أن يكون محلاً للطعن الذي يرفع عنها وعن الجنحة معاً .

طعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١٩٥٦/٢/٢١ س ٧ هـ ١٢٥٠

٩٠٥ - الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاقابلة المدعى
- الطعن فيه بطريق النقض جازئ من المدعى المبنى لخطأ في تطبيق القانون
أو في تأويله .

* القانون لا يجيز للمدعى بالحق المدنى أن يطعن في أوامر غرفة الاتهام
بعدم وجود وجه لاقابلة المدعى الا لخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله
مما يخرج عن نطاقه الطعن بفساد الاستدلال .

الطعن رقم ١٤٢٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/١٢ من ٧ من ١٣٣٧
والطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٢١ من ٨ من ١٧٩٥

٩٠٦ - رفع الدعوى على المتهم على أساس أنها جنحة عرض لبن اتبيع
مخالف للمواصفات مع العلم بذلك - الحكم باعتبارها مخالفة منطبقة على
المادتين ٥ و ٧ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ - جواز الطعن في هذا الحكم
بطريق النقض .

* العبرة في قبول الطعن . كما جرى عليه قضاء هذه المحكمة . هي
بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلاً وليست بالفوضى الذي تقضى به
المحكمة . فإذا كانت الدعوى قد قيمت على المتهم على أساس أنها جنحة
عرض لبن للبيع مخالف للمواصفات القانونية مع العلم بذلك فقتت المحكمة
الاستثنائية بالحكم المطعون فيه باعتبارها مخالفة منطبقة على المادتين ٥ و ٧
من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - فإن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض
يكون جازئاً .

الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ من ٧ من ١١٢

٩٠٧ - الطعن بالنقض في الأوامر الصادرة عن غرفة الاتهام - مناهضة
أن يكون لخطأ في تطبيق القانون أو تأويله دون البطلان في الإجراءات .

* الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام لا يكون
الا لخطأ في تطبيق القانون أو تأويله دون البطلان الذي يقع في الأمر أو
الإجراءات .

الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٤ من ٧ من ١٢٥

٩٠٨ - قصور الطعن في الأمر الصادر من غرفة الاتهام - على حالة
الخطأ في تطبيق القانون أو تأويله - المادتين ١٩٥ و ٢١٢ ج .

* قصر المشرع في المادتين ١٩٥ و ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية
حق الطعن بطريق النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بتأييد الأمر الصادر

من النتيجة العامة بالاوجه لاثلة الدعوى على حالة الخطأ في تطبيق القانون
اوتأويله .

(لمن رقم ١٨٤ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٦٦/٥/٢٨ من ٧ من ١٧٨٧)

٩٠٩ - المقصود بالأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي يجوز
الطعن فيها بطريق النقض - الأحكام التي من شأنها ان تمنع السير في الدعوى
الاصلية .

* المقصود بالأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي يبنى
عليها منع السير في الدعوى والتي اجازت المادة ٤٢١ من قانون الاجراءات
الجنائية الطعن فيها بطريق النقض على حدة انما هي الأحكام التي من شأنها
ان تخضع للتخير في الدعوى الاصلية .

(الملتزمين رقم ٣ ، ١٤ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٧/٢/٥ من ٨ من ٢٠٢)

٩١٠ - الحكم الاستثنائي الصادر بتأييد الحكم الابتدائي الذي قضى
بعدم قبول المعارضة في الحكم الصادر في غيبة المتهم والمعتبر حضوريا بقوة
القانون - جواز الطعن فيه بطريق النقض اذا كان باب استئناف الحكم
الصادر في الموضوع قد انغلق امام المتهم لاعلائه به لشخصه وانقضاء ميعاد
الاستئناف .

* متى كان الحكم بالنقض قد اُنصب على الحكم الاستثنائي الصادر
بتأييد الحكم الابتدائي الذي قضى بعدم قبول المعارضة في الحكم الصادر في
موضوع الدعوى في غيبة المتهم والمعتبر حضوريا بقوة القانون طبقا لنص
المادة ٢٣٩ - من قانون الاجراءات وكان باب استئناف الحكم الصادر في
للموضوع قد انغلق لانام للمتهم لاعلائه به لشخصه وانقضاء ميعاد الاستئناف -
فان ظل هذا الحكم وان لم يمه الخسومة يمنع من السير في الدعوى ، والطعن
فيه بطريق النقض جائز طبقا لنص المادة ٤٢١ من قانون الاجراءات .

(لمن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥ من ٨ من ١٧٠٩)

٩١١ - الحكم باعادة القضية الى محكمة اول درجة لتظر معارضة
المتهم من جديد - عدم توافر شروط قبول المعارضة طبقا للمادة ٢٤١ ج.١
الحكم منه للخسومة على خلاف ظاهرة - علة ناك - جواز الطعن فيه بطريق
النقض .

* نصت للمادة ٢٤١ من قانون الاجراءات الجنائية في فقرتها الثانية
على ان المعارضة في الحكم في الاحوال التي يعتبر فيها حضوريا لا تقبل الا

إذا أثبت المحكوم عليه قتل غيره منه من الجور ولغيره متعمداً قبل الحكم وكان استثنائه غير جائز ، فاستلزم النص الشرطين معاً لقبول المعارضة — فإذا كان التثبت من الأوراق أن المظنون ضدها حضرت في بعض جلسات المحاكمة انتهت محكمة أول درجة وتخلت عن الحضور في بعضها الآخر دون أن تقدم للمحكمة عقراً يبرر تخلفها ، وكان الحكم الصادر في الدعوى والمعتبر حضورياً قد أعلن إلى المظنون ضدها إعلاناً قانونياً فلم تستلزم مع أنه كان جائزاً استثنائه قانوناً ، فإن قضاء المحكمة الجزئية بعدم قبول المعارضة التي رفعتها المظنون ضدها عن الحكم المذكور لرفعها عن حكم غير جائز المعارضة فيه يكون سديداً ، وبالتالي يكون الحكم الاستثنائي إذ قضى بالنقض الحكم المستأنف وبإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للنظر في معارضة المظنون ضدها من جديد قد جانب التطبيق الصحيح للقانون ، ولما كان الحكم المظنون فيه بنيتها للخصومة — على خلاف ظاهره — لأن المحكمة الجزئية سوف تحكم حتماً بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بالإستئناف ولايتها بنظرها بالحكم السابق صدوره منها — تعين قبول الطعن شكلاً وموضوعاً ونقض الحكم المظنون فيه وتصحيحه وتأييد الحكم المستأنف .

لمن رقم ١٢٥ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٦٠/٢/١١ من ١١

٩١٢ — من باب جواز الطعن وصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلاً لا حسبما انتهت إليه المحكمة .

* العبرة في قبول الطعن — على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض — هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلاً ونقضت بالوصف الذي قضى به المحكمة .

لمن رقم ١٨١٠ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٦٠/٢/٢٦ من ٢١ من ٢٢

٩١٣ — نقض — أحكام بجواز الطعن فيها — أحكام منهية الخصومة على خلاف ظاهرها .

* إذا حكمت محكمة الجنائيات — خطأ — بعدم اختصاصها بنظر الدعوى رغم تجاوز المتهم من الجدي ، فإن حكمها يكون منهيلاً للخصومة على خلاف ظاهره ، ذلك بأن محكمة الأحداث سوف تحكم بجهل بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فيها رفعت إليها ، ومن ثم يكون الطعن بالنقض في هذا الحكم جائزاً .

لمن رقم ٧٣٦ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٦١/١/٢٠ من ١٢ من ١٦

٩١٤ - حق الطعن بطريق النقض من التيلة العلية والمحكوم عليه
والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بها مقصور على الأحكام النهائية
الصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والجنح دون غيرها - صدور
الحكم من محكمة أول درجة انتهائيا بقبوله ممن صدر عليه أو تقصيته على
نفسه استئنافه في ميعاده - عدم جواز الطعن بالنقض في هذا الحكم .

* نصرت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات
وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض حق الطعن بطريق النقض من النيابة
العلية والمحكوم عليه. والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بها على الأحكام
النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والجنح دون غيرها .
ومعنى كون الحكم قد صدر انتهائيا أنه صدر غير قابل الطعن فيه بطريق
عادي من طريق الطعن . وأذن تمتى كان الحكم الصادر من أول درجة قد
ضار انتهائيا بقبوله ممن صدر عليه أو بتقصيته على نفسه استئنافه في ميعاده
فقد حاز قوة الأمر المقضى ولم يجوز من بعد الطعن فيه بطريق النقض . والملة
في ذلك أن النقض ليس طريقا عاليا للطعن على الأحكام ، وإنما هو طريق
استئنافي لم يجره الشارع إلا بشروط مخصوصة لتدارك خطأ الأحكام النهائية
في القانون ، فإذا كان الخصم قد أوصد على نفسه باب الاستئناف - وهو
طريق عادي - حيث كان يسعه استئناف ما شاب الحكم من خطأ في الواقع
أو في القانون لم يجوز له من بعد أن يلج سبيل الطعن بالنقض .

(طعن رقم ١٨٠٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/١٥ من ١٧ ص ٣١٨)

٩١٥ - نقض - الطعن بالنقض - ما يجوز الطعن فيه من الأحكام .

* أنه وإن كان القانون قد أجاز في المادة ٣٣ من القانون ٥٧
لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - للنيابة
العلية والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها كل فيما يخص به الطعن
بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجنائيات في غيبة المتهم بخصائية .
ألا أن المادة ٣١٥ من قانون الإجراءات الجنائية تجرى على أنه : « إذا حضر
المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بضي المدة يبطل
حتم الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضييمات ويمد
فطر الدعوى أمام المحكمة . وإذا كان الحكم السابق بالتضييمات قد نفذ تأمر
المحكمة برز المبالغ المتحصلة كلها أو بعضها » . ومؤدى هذا النص هو تقرير
بطلان الحكم الصادر في غيبة المتهم واعتباره كأن لم يكن . ولما كان هذا
البطلان الذي أصاب الحكم الغرابي الصادر من محكمة الجنائيات في الصلابة
المنسوبة إلى الماطعون شدة فيه معنى سقوط هذا الحكم مما يجعل الطعن فيه

غير ذي موضوع . ومن ثم فإن الطعن المقدم من النيابة العامة فيه يعتبر سائطا
ببسطه .

الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٥/١٦ من ١٨ من ١٣٨٧

٩١٦ — نقض — الطعن بالنقض — ما يجوز الطعن فيه من الأحكام — الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع — مستشار الإحالة .

* قضاء الحكم المطعون فيه خطأ بعدم قبول الدعوى الجنائية بحالتها
الراهنة ، يعد في الواقع — على الرغم من أنه غير فاصل في موضوع الدعوى
— منهيًا للخصومة على خلاف ظاهره طالما أنه سوف يقابل حتماً — على مقتضى
أحكام القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ — من مستشار الإحالة فيما لو أُحيلت إليه
القضية بعدم جواز نظرها لسابقة تقديمها إلى المحكمة المختصة وخروجها من
ولايته القضائية ، ومن ثم يصح الطعن بالنقض في الحكم المذكور .

الطعن رقم ١٥٩٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢١ من ١٨ من ١١٢٧

٩١٧ — جواز الطعن بالنقض في الحكم غير الفاصل في موضوع الدعوى متى كان منهيًا للخصومة على خلاف ظاهره .

* متى كان الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة الجنايات وإن قسم
خاطئا بعدم قبول الدعوى بحالتها لاحالتها إليها من النيابة العامة ببسطة
دون عرضها على مستشار الإحالة ، فإنه يعد في الواقع — على الرغم من
أنه غير فاصل في موضوع الدعوى — منهيًا للخصومة على خلاف ظاهره طالما
أنه سوف يقابل حتماً — على مقتضى ما تقدم — من مستشار الإحالة فيما لو
أُحيلت إليه القضية بحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة تقديمها إلى المحكمة
المختصة وخروجها من ولايته القضائية . ومن ثم فإن هذا الحكم يكون صالحا
لورود الطعن عليه بالنقض .

الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٨ من ١٩ من ٢١

٩١٨ — جواز الطعن بالنقض في الحكم بعدم الاختصاص .

* إذا كان الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة الجنايات بعدم
اختصاصها يعد منهيًا للخصومة على خلاف ظاهره ، لأن محكمة الصلح — في
تقضي حتماً بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لو رفعت إليها ، فإن الطعن فيه
بالنقض يكون جائزا .

الطعن رقم ١٩٢٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٨ من ١٩ من ٣١

٩١٩ - الطعن قائم على الأحكام النهائية الصادرة في مواد الجنائيات والجنح دون المخالفات - إلا ما كان منها مرتبطاً بهذه الجنائيات والجنح .

* استقر قضاء محكمة النقض على أن المادة ٤٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد قصرت حق الطعن على الأحكام النهائية الصادرة في مواد الجنائيات والجنح دون المخالفات إلا ما كان منها مرتبطاً بها .

(طعن رقم ٧١٥ لسنة ٣٩ في جلسة ١٩٦٩/٨/٦ من ٢٠ ص ٨٧٩)

٩٢٠ - متى يعد الحكم بعدم اختصاص محكمة الجنائيات منها للخصومة - الطعن فيه يطرق إلى النقض - جواره .

* إن الحكم بعدم اختصاص الصادر من محكمة الجنائيات يعد منهياً للخصومة على خلاف ظاهره ، إذا كانت محكمة الجنح سوف تقضى حتماً بعدم اختصاصها بنظر الدعوى إذا رفعت إليها ، ومن ثم فإن الطعن بالنقض في هذا الحكم يكون جائزاً ، ويكون إذ قضى بعدم الاختصاص على خلاف القانون معيباً بها يوجب نقضه وإحالة .

(طعن رقم ٤٥ لسنة ٣٩ في جلسة ١٩٦٩/٤/٢١ من ٢٢ ص ١٥٣٩)

٩٢١ - متى يجوز الطعن في الحكم بعدم اختصاص .

* إن الحكم بعدم اختصاص الصادر من محكمة الجنح يعد منهياً للخصومة على خلافه ظاهره إذا كان سوف يقابل حتماً من محكمة الجنائيات بعدم اختصاصها ، فيما لو رفعت إليها الدعوى ، ومن ثم فإن الطعن في هذا الحكم يكون جائزاً .

(طعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٩ في جلسة ١٩٦٩/١/٣ من ٢٠ ص ١١٢٨)

٩٢٢ - قضاء المحكمة الاستئنافية حضورياً بآفاء الحكم الابتدائي الصادر في المعارضة وعدم قبولها للتقرير بها من غير ذي صفة - الطعن بالنقض فيه جائز .

* متى كانت محكمة أول درجة قد قضت غيابياً بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ . ولما عارض ، قضت بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فلما تنافست وقضت المحكمة الاستئنافية حضورياً بآفاء الحكم الابتدائي الصادر في المعارضة ، وبعدم قبولها للتقرير بها من غير ذي صفة . فإن هذا الحكم الصادر

من المحكية الاستثنائية على الرغم من أنه غير فاضل في موضوع الدعوى فإنه يعتبر منها للخصومة — على خلاف ظاهره — لأن المحكية الجزئية إذا ما عرضت عليها الدعوى من جديد سوف تحكم فيها بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها لاستنفاد ولايتها بنظرها بالحكم الصادر منها في موضوع المعارضة . ويكون الطعن بالنقض فيه جازاً .

(طعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٤١ ق. جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠ ص ٢٢ من ١٩٧٢)

٩٢٢ — حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — حق المدعى بالطعن الجنى فى النقض .

✽ القاعدة العامة أنه متى كتبت عبارة القاتلون والجنية ولا لبس فيها فإنه يجب أن تمد تميراً صادقاً من إرادة الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التلويل لئلا كان الباعث على ذلك وأنه لا محل للاجتهاد آراء صراحة نص القاتلون الواجب تطبيقه . لما كان ذلك ، وكثرت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه « لكل من النيابة العامة والمحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بها الطعن أمام محكمة النقض فى الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنائيات والجنىح — ولا يجوز الطعن بطريق النقض فى الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع إلا إذا انبثى عليها منسح السير فى الدعوى » والمادة ٣٢ على أنه « لا يقبل الطعن بطريق النقض فى الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جازاً » . كما نصت المادة ٣٣ على أنه « للنيابة والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها كل فيما يختص به الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر من محكمة الجنائيات فى قضية المتهم بجناية » . ومضى هذه النصوص مجتمعة أن المشرع حدد فى صراحة ووضوح لا لبس فيه ما يجوز وبما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام بطريق النقض بما لا يبيح معه الرجوع إلى غيرها فى خصوص الأحكام الصادرة فى الدعاوى الجنية من محاكم الجنائيات وقد جاء نص المادة ٣٠ صريحاً ومطلقاً وتاملاً فى الدلالة على إجازة الطعن بالنقض فى الأحكام النهائية الصادرة فى موضوع الدعاوى المدنية من محاكم الجنائيات دون التقيد بنص صريح ، ومن ثم فلا يقبل تقييد حق المدعى بالحقوق المدنية فى الطعن بطريق النقض فى تلك الأحكام بأى قيد أو تخصيص عموم النص بغير مخصص . لما كان ما تقدم ، فإن ما أثارته النيابة العامة — من عدم جواز الطعن أخذاً بالقاعدة السارية بالنسبة للطعن فى الأجسام — من عدم جواز الطعن أخذاً بالتعويض المطلوب لا يجاوز التصلب النهائى الصادرة من محكمة الجنىح ، إذ التعويض المطلوب لا يجاوز التصلب النهائى للقضايا الجزئى — لا يسير — هذا النظر — التطبيق الصحيح لأحكام القانون .

(طعن رقم ١٠٤٥ لسنة ٤٢ ق. جلسة ١٩٧٢/٢/٢٢ ص ٢٤ من ١٩٧٢)

٩٢٤ - قصر الطعن بالنقض على الأحكام النهائية في الجنائيات والجنح

— دون غيرها .

* قُصرت المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض حق الطعن بطريق النقض من النيابة والمحكوم عليه والمستأنف عن الحقوق المدنية والمدعى بها على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والجنح دون غيرها .

(طعن رقم ٦٢٠ لسنة ٤٦ في جلسة ١٩٧٤/١١/١ من ٢٧ إلى ١٨٠)

٩٢٥ - الحكم الصادر في مخالفة — الطعن عليه بطريق النقض —

جوازه — العلة في ذلك .

* وإن كان الحكم المطعون فيه قد صدر في مخالفته إلا أن الطعن فيه بطريق النقض جائز . ذلك أن العبرة في قبول الطعن — كما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — هي بوصف الواقعة كما زعمت بها الدعوى أصلاً وليس بالوصف الذي تنقضي به المحكمة .

(طعن رقم ١٤٨٧ لسنة ٤٨ في جلسة ١٩٧٩/٥/١٧ من ٣٠ إلى ١٥٧٨)

٩٢٦ - الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الأشكال — سرعان ذات

القواعد الخاصة بالطعن على الحكم موضوع الأشكال .

* من المقرر أن الحكم الصادر في الأشكال يتبع الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية من حيث جواز أو عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه صادراً في أشكال في تنفيذ حكم نهائي صادر في جثة إدارة مسكن للدعارة ما يجوز الطعن فيه بطريق النقض عملاً بنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، ومن ثم فإن الطعن بالنقض في الحكم النهائي الصادر في الأشكال يكون جائزاً ، ولما كان ذلك ، وكثرت المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت ، وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها ، والاكتت بطلان ما لم تكن صادرة بالبراءة . وأنه وإن كان من المقرر أن الموعول عليه في أشكلت عزم التوقيع على الحكم في هذا الميعاد هو بالشهادة التي تصدر بعد انتهاء هذه المدة متضمنة أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد لودء ملف الدعوى موقعا عليه ، إلا أن هذه الشهادة لا تعني أن تكون دليل أثبت على عدم القيام بهذا الإجراء الذي استلزمه

القانون واعتبره شرطا لتقيام الحكم ويغنى عن هذا الدليل بقاء الحكم حتى ينظر
الطنن خاليا من التوقييع .

(طنن رقم ٢٦١ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٢ ص ٢٠ من ٢٧٢)

٩٢٧ - الطعن بالنقض في الحكم باعتبار معارضة الطاعن الاستثنائية كان لم تكن يشوب الحكم الفيلى الاستثنائي المعارض فيه .

* الطعن بالنقض في الحكم باعتبار معارضة الطاعن الاستثنائية كان لم
تكن - في الحكم المعارض فيه الذي قضى غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا
للتقرير به بعد الميعاد - يشمل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -
الحكم الفيلى الاستثنائي المعارض فيه لأن كلا الحكيمين متداخلان مندرجان
أحدهما في الآخر لما كان ذلك - وكان يبين من الحكم الفيلى الاستثنائي أنه
أسس قضاؤه بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا لرفعه بعد الميعاد على قوله
«وان الحكم عليه قرر بالاستئناف بعد ميعاد العشرة أيام المنصوص عليها قانونا
وكان الثابت أن الحكم المستأنف قد صدر بتاريخ ١٩٧٦/١/١٦ وكان اليوم
المقرر لميعاد الاستئناف وهو يوم ١٩٧٦/١/١٦ يوافق يوم الجمعة وهو يوم
عطلة رسمية فإن المحكوم عليه - الطاعن - إذ استأنف الحكم في
١٩٧٦/١/١٧ أي في اليوم التالي لمطلة يوم الجمعة فإن استئنائه يكون قد
صانف الميعاد القانوني الذي حددته الفترة الأولى من المدة ٤.٦ من قانون
الاجراءات الجنائية ويكون الحكم الطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف
شكلا قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويوجب نقضه وتصحيحه بقبول
الاستئناف شكلا ولما كان هذا الخطأ القانوني قد حجب محكمة الموضوع
عن أن تقول كلمتها في موضوع الاستئناف فإن يتعين أن يكون النقض مقرونا
بالإحالة .

(طنن رقم ١٨٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٢ ص ٢٠ من ٨٢٦)

الفرع الثاني

ملا يجوز الطعن فيه من الأحكام

٩٢٨ - الحكم التمهيدى أو الصادر في دفع فرعى مستقلا عن الحكم الصادر في الموضوع .

* أن المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات أنها تتكلم عن المواعيد
الخاصة بالأحكام الجائر الطعن فيها بطريق النقض وهي المنصوص عليها
بالمادة ٢٢٩ . وهذه المادة أنها تجيز الطعن في أحكام آخر درجة الصادرة

في مواد الجنائيات أو الجنح أي في الأحكام التي تحصل نهائيا في الموضوع وتنتهي الخصومة فصلا وانتهاء لم يجعل لهما القانون طريقا عاديا للطعن

فيهما .

واذن فالحكم الذي يفصل في دفع فرعية فقط دون أن يتعرض لموضوع الدعوى لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض ، اذ مثل هذا الحكم لا يمنع أي خصم من مقصود الدعوى منها نهائيا من المداخلة فيها ليلم محكمة الموضوع ، فهو إذن ليس من قبيل الأحكام التي قررت المادة ٢٢١ من تحقيق الجنائيات بموجب التسليم، صوريها .

الطعن رقم ٢٦١ لسنة ١ في جلسة ١١/١٢/١٩٣١

٢٢٩ - الحكم الابتدائي الصادر من محكمة أول درجة .

* إذا كان الطعن موجها على حكم ابتدائي صادر من محكمة الدرجة الأولى فهو غير جائز القبول عملا بالمادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنائيات التي لا تجيز الطعن إلا في لحكام آخر درجة .

الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٢ في جلسة ١٢/١٢/١٩٣٢

٢٣٠ - طعن النيابة في الحكم الصادر بقبول استئناف المحكوم عليه

شكلا وتقييده للحكم المستئناف موضوعا .

* إن من المبادئ المتفق عليها أن المصلحة لاساس الدعوى فان اتعمدت فلا دعوى وعليه فالنيابة العامة والمحكوم عليه والمدعى المدني لا يقبل من أيهم الطعن بطريق النقض والابرار ما لم يكن له مصلحة حقيقية في نقض الحكم المطعون فيه غير أن هذه القاعدة على اطلاقها لا تسري على النيابة العامة فان لها مركزا خاصا فيه تمثل المصالح العامة وتسمى في تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية ولذلك كان لها أن تطعن بطريق النقض في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليهم من المتهمين ، بحيث اذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين أية مصلحة في الطعن فطعنها لا يقبل عملا بذلك المبدأ العام فإذا كان الحكم المطعون فيه بقبوله استئناف المحكوم عليه شكلا وتأييده الحكم المستأنف موضوعا لم يؤثر في مصلحة النيابة بوصفها سلطة اتهام لانه لم يمسر موضوع الحكم بل استناده كما هو وهو ما تريد النيابة أن تصل اليه اذا قبل الطعن المرفوع بنها في هذا الحكم ولم تكن للمحكوم عليه من جهة أخرى مصلحة في هذا الطعن اذ لو كان رفعه هو لما قبل منه لأن الخطأ في قبول

استئنافه شكلا لا يضره بل هو في مصلحته كان الطعن في هذا الحكم على غير أساس متعينا عدم قبوله .

طعن رقم ١٨٣٦ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٤/١/١٦

٩٣١ - القضاء للمدعى المدني في دعواه المدنية بالتعويض الذي قدرته المحكمة لا يجوز له بعد ذلك الطعن بطريق النقض بحجة أن المحكمة لم تصف الدعوى الجنائية بالوصف الذي يراه هو .

✽ أن المدعى بالحق المدني لا يملك استعمال حقوق الدعوى العمومية وإنما يدخل فيها بصفته مضرورا من الجريمة التي وقعت طالبا تعويضا مدنيا عن الضرر الذي لحقه ، فدعواه مدنية بحثة ولا علاقة لها بالدعوى الجنائية الا في تبعيتها . فإذا ما قضى للمدعى المدني في دعواه المدنية بالتعويض الذي قدرته المحكمة فليس له بعد ذلك أن يطعن بطريق النقض والإبرام بحجة أن المحكمة لم تصف الدعوى الجنائية بالوصف الذي يراه هو أو الذي تراه النيابة لأن طعنه مقصور على حقوقه المدنية فقط .

طعن رقم ٢٠٧٧ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٤/١/٢٠

٩٣٢ - الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص إلا إذا كانت مؤسسة على عدم ولاية المحاكم الأهلية .

✽ أن الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص التي يجوز الطعن فيها مستقلا بطريق النقض هي الأحكام الصادرة نهائيا في الدعوى التي يكون القول فيها بعدم الاختصاص مؤسسا على عدم ولاية المحاكم الأهلية فقط أما ما عدا ذلك من الأحكام التي تتعلق في مسائل الاختصاص فلا يجوز الطعن فيها مستقلة بطريق النقض بل الواجب رفع مثل هذا الطعن مقترنا بالطعن على الحكم الصادر في الموضوع . وإن فالحكم الصادر من محكمة الجنب بعزم الاختصاص لأن الواقعة جنائية لا يجوز الطعن فيها قبل صدور الحكم النهائي في الموضوع .

طعن رقم ٢٩ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٣٤/١٢/١٠

٩٣٣ - الحكم القاضي بجواز قبول البيعة على كذب اليمين .

✽ الطعن بطريق النقض لا يجوز الا في احكام آخر درجة التي تصل نهائيا في الموضوع أو التي تنهى الخصومة بالنسبة للطاعن . أما الأحكام

التي تحصل في حقها فزعية بغير أن تنهى النزاع فلا يجوز الطعن فيها بمسئلة وقبل الفصل في الموضوع . ولا يستثنى من ذلك إلا ما نصت عليه البقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات التي اشيعت بمقتضى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ اذ اجازت ايضا الطعن بطريق النقض في احكام آخر درجة الصادرة في مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحاكم الاهلية بدون انتظار صدور الحكم في الموضوع . وهذا الاستثناء الذي جاء به تشريع خاص يؤيد القاعدة الانشائية المتقدم بها . وان كان الحكم القاضي بجواز قبول البينة على كتب الميمن لا يصح الطعن فيه بطريق النقض .

طعن رقم ١١٢٠ لسنة ٥ ق جلسة ١٣٥٥/١٠

٩٢٤ - طلب تصحيح خطأ ماذى بالحكم هو وجه للاكتفاء لا النقض .

ان محكمة النقض ليست سلطة عليا فيما يتعلق بالوقائع وتقديرها ؛ ولذا وظيفتها الاشراف على مراعاة العمل بالقانون وتطبيقه وتاويله على الوجه الصحيح . فاذا وقع في الحكم مجرد خطأ مادي بتصحيحه من سلطة محكمة الموضوع ، وسبيله الطعن في الحكم بآلية طريقة من طرق الطعن العادية ، ما دام ذلك يسورا والا فترفع عنه دعوى تصحيح الى ذات المحكمة التي اصدرته للفصل فيها بالطرق المعتادة بحكم جديد قائم بذاته قابل للطعن بكل الطرق الجائزة . ولا يجوز ان يلجأ الى محكمة النقض والابرار لتصحيح مثل هذا الخطأ المادي لان طريق الطعن لديها غير اعتيادي لا يسار فيه الا حيث لا يكون سبيل لمحكمة الموضوع الى تصحيح ما وقع من خطأ ، فاذا كان الواضح مما لورده الحكم الاستثنائي ان المحكمة اثبتت جريمة مخالفة مقتضى اذار الاشتباه على المتهم الاول الذي قدم اليها متها وخذه بهذه الجريمة دون الثاني ، ولكنها عند اصدار حكمها على مقتضى ذلك نطقت بلعنم المتهم الثاني الذي لم يتصد الحكم عليه . فطريق اصلاح هذا الخطأ الذي وقع فيه الحكم هي رفع دعوى تصحيح الى محكمة الموضوع لا الطعن بطريق النقض .

طعن رقم ٦٩١ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٣٦/٤/٣

٩٢٥ - عدم جواز الطعن بأي وجه من الوجوه في الأمر الصادر بالاحالة لخطأ مادي وقع فيه وجواز الطعن في الحكم الصادر من محكمة الموضوع اذا لم تستدرك الخطأ من نفسها .

* ان قضائاً الجنايات لا تحال الى محاكم الجنايات بناء على اعلان من النيابة العامة مبين فيه وصف التهمة ، وانما تحال بناء على أمر يصدر من قاضي الاحالة يبين فيه الأفعال الممسدة لكل متهم والودف القانوني لمسده

الافعال . . وليس للمتهم طريق الطعن في ذلك الامر وانما اذا وقع فيه خطأ مادي او سهو في عبارة الاتهام جاز لحكمة الجنائيات : الى حين النطق بالحكم . تدارك ما وقع من خطأ او سهو ، فإذا كانت محكمة الجنائيات قد بحثت في حكمها الخربة التي اخذت بها المتهم ونوع الآلة التي استعملت في القرب فلا يقبل الطعن في هذا الحكم بقوله ان وصف النجعة التي وجهتها النيابة للمتهم مقتضب اذ هي اكتفت فيه بان المتهم ضرب المجنى عليه على راسه دون ان تبين أداة الضرب ولا عدد الضربات التي اوقعتها المتهم بالمجنى عليه .

(بلن رقم ٢١٠٢ لسنة ٦ في جلسة ١٩٢٦/١٢/٢١)

٩٣٦ - الحكم الذي تصدره المحكمة قبل فصلها في موضوع تهمة الاختلاس الموجهة الى ناظر وقف بأنه يعتبر مسئولاً جنائياً عن تبديد اموال الوقف .

✽ الحكم الذي لا يفصل في الخصومة والذي ليس الا ادلاء برأى نظري لا يجوز قائلونا الطعن فيه استقلالاً بطريق النقض ؛
فالحكم الذي تصدره المحكمة : قبل فصلها في موضوع تهمة الاختلاس الموجهة الى ناظر وقف : بان ناظر الوقف يعتبر مسئولاً جنائياً عن تبديد اموال الوقف : كالوكيل سواء بسواء . لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض لأنه لا تأثير له في مجرى الدعوى : اذ هو لا يكف المحكمة عن الفصل فيها هو مطروح لديها متملقاً بالدعوى العمومية او الدعوى المدنية .

(بلن رقم ٢٤٨٢ لسنة ٦ في جلسة ١٩٢٧/١٢/١٩)

٩٣٧ - الحكم القاضي بصحة تفتيش منزل متهم .

✽ لا يجوز الطعن بطريق النقض - طبقاً للمادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنائيات - الا اذا كانت الاحكام صادرة من آخر درجة ومنبهة للخصومة بالنسبة للطاعن . ولا يستثنى من ذلك الا ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ المذكورة التي وضعت بمقتضى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٢١ ، والتي اجازت الطعن بطريق النقض في احكام آخر درجة الصادرة في مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحاكم الاهلية بذون انتظار الحكم في الموضوع .
فالحكم القاضي بصحة تفتيش منزل متهم لا يجوز الطعن فيه استقلالاً بطريق النقض لأنه غير منه للخصومة .

(بلن رقم ١٢١٨ لسنة ٧ في جلسة ١٩٢٧/١/٢١)

٩٢٨ - الحكم الصادر برفض دفعو فرعية بسقوط الدعوى العمومية وبعدم وجود صفة للمبلغ وبقبول دفع بطلان تقرير الخبير الأول ونقّب آخر لفحص الأوراق .

* ان مفهوم المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنائيات هو انه لا يجوز الطعن بطريق النقض الا في الاحكام المنهية للخصومة بالنسبة ان يريد الطعن بما استثنى في هذه المادة من الاحكام الصادرة في الاختصاص لعدم ولاية المحكم الاهلية . فالحكم الصادر برفض دفعو فرعية بسقوط الدعوى العمومية وبعدم وجود صفة للمبلغ وبقبول دفع بطلان تقرير الخبير الاول ونقّب خبر آخر لفحص الأوراق وعمل حساب قبل الفصل في الموضوع هو من الاحكام التي لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض لانه ليس منها للخصومة ، بل ما زالت الدعوى بعد صدوره قلقة حتى ينفذ الحكم التمهيدي ويقضى في موضوعها .

(طعن رقم ١٥٤٥ لسنة ٨ في جلسة ١٩٢٨/٥/١٦)

٩٢٩ - تصحيح الاحكام - محكمة النقض .

* لا يجوز ان يلجأ الى محكمة النقض والابرار لتصحيح ما يقع في الاحكام من اخطاء مادية لان محكمة النقض ليست سلطة عليا فيها يتمسك بالوثائق وتصحيحها ، وانا وظيفتها مراعاة العمل بالقانون وتطبيقه وتاويله على الوجه الصحيح ، ولان طريق الطعن لديها غير اعتيادي لا يسار فيه إلا حيث لا يكون سبيل لمحكمة الموضوع لتصحيح ما وقع من خطأ . فلذا قضت المحكمة - بناء على ما قررته النيابة من حصول وفاة المتهم - بسقوط الدعوى العمومية لهذا السبب ، ثم تبين ان هذا الأساس الذي اقيم عليه الحكم غير صحيح ، كان ما وقعت فيه المحكمة انها هو مجرد خطأ مادي من سسلطة محكمة الموضوع اصلاحه ، لها بالطعن فيه لديها بأية طريقة من طرق الطعن العادية اذا كان ذلك ميسوراً ، وأما الرجوع الى ذات المحكمة التي أصدرته لتستدرك هي خطأها .

(طعن رقم ٩٩٤ لسنة ٩ في جلسة ١٩٢٩/٤/٢٤)

٩٤٠ - الحكم الذي يقضى قبل الفصل في الموضوع بجواز اثبات تسلم وديعة بالبيئة .

* ان النقض من طرق الطعن غير الاعتيادية التي لا يصح مسطوكمها قانوناً الا بعد استنفاد جميع الطرق الاعتيادية في سبيل اصلاح الخطأ المدعى

به . فلا يجوز اتخاذ هذا الطريق — كما هو المستفاد من عبارة المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات — إلا إذا كان قد صدر في الدعوى حكم نهائي انتهت به الخصومة أمام المحكمة . أما قبل ذلك فيكون الخطأ المذموم به معلقاً لمرء أمام محكمة الموضوع التي يجوز لها أن تعمل على رفعه بقضائها في موضوع الدعوى . وبهذا ينتهي وجه التظلم بسلوك طريقه المعتاد . فإذا لم يرفع الخطأ حتى صدور هذا الحكم النهائي فإن بلب الطعن بطريق النقض يفتح من يوم صدور هذا الحكم النهائي . وذلك لأصلاح جميع الأخطاء التي وقعت فيه والتي سبقتها وبني عليها على السواء . ولا يستثنى من ذلك إلا ما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢١٩ التي تجيز الطعن في الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحكم الأهلية بدون انتظار صدور الحكم في الموضوع فالحكم الذي يقضى قبل الفصل في موضوع الدعوى يجوز إثبات تسلم ودیعة بالبيئة لا يجوز الطعن فيه استقلالاً لأنه حكم غير منه للخصومة .

طعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٩ في جلسة ١٢٢/١٠/١١٣٦

٩٤١ — الطعن بالنقض — ما يجوز الطعن فيه من الأحكام .

* أن النقض من طريق الطعن غير الاعتيادي التي لا يصح تقبيلها بسلوكها إلا بعد أن تكون قد امتنعت في سبيل إصلاح الخطأ المدعى بجميع الطرق الاعتيادية . فلا يجوز — كما هو المستفاد من عبارة المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات — اتخاذ هذا الطريق إلا إذا كان قد صدر في الدعوى حكم نهائي انتهت به الخصومة فيها أمام المحكمة . أما قبل ذلك فيكون الخطأ معلقاً أمر تداركه على محكمة الموضوع التي قد يكون في قضائها في موضوع الدعوى ما يتلافى به كل اثر لهذا الخطأ فينتهي وجه التظلم . فإذا كان الضرر لم يرفع بهذا الحكم النهائي فإن بلب الطعن بطريق النقض والإبرام يفتح من يوم صدوره لأصلاح جميع ما اتصل به من الأخطاء — ما وقع منها فيه وبما سبقه وبني عليه — ولا يستثنى من ذلك إلا ما نص عليه — على خلاف الأصل لاعتبارات قدرها — المشرع — في الفقرة الأخيرة من المادة ٢١٩ تحقيق التي أجازت الطعن في الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحكم الأهلية دون انتظار صدور حكم في الموضوع . وإن كان المحكم الذي لم يقض إلا بصحة التفتيش وإعادة القضية لحكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها لا يجوز الطعن فيه استقلالاً لأنه غير منه للخصومة .

طعن رقم ٢٤ لسنة ١٠ في جلسة ١٢٢/١١/١١٣٦

٩٤٢ - شرط جواز الطعن في الحكم بالنقض . -

* لا يجوز الطعن بطريق النقض إلا إذا كان الحكم منازعاً من جنيته أو الجنحة ومنها الخصومة بالنسبة لمن يزيد الطعن . فالحكم التمهيدى أو الصادر من قمع قرعى لا يجوز الطعن فيه مستقلاً عن الحكم الصادر في موضوع الدعوى .

طعن رقم ١٩ لسنة ١١ ق جلسة ١٣٠٠/١١/١١

٩٤٣ - الحكم الصادر من محكمة الجنب بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية إذا كان يتفلق به باب الفصل في موضوع الدعوى .

* الحكم الصادر من محكمة الجنب بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية إذا كان لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض فما ذلك ، إلا على اعتبار أنه غير منه لاختصاصه كما هي الحال في غالب الصور . أما إذا كان يتفلق به باب الفصل في موضوع الدعوى فلا يكون ثمة وجه لعدم جازة الطعن فيه . وأذن فإذا كانت القضية في حيز التبريد على محكمة الجنب بقرار من قاضي الإحالة . وفقاً لغاتون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ فإنه يكون من واجب هذه المحكمة أن تقضى في موضوع الدعوى فإذا هي قضت استئنافياً بعدم الاختصاص فإن حكمها يكون مخالفاً للغاتون ويكون الطعن فيه بطريق النقض جائزاً لما يترتب على قيامه من عدم إمكان معارضة المنع .

طعن رقم ٢٩٢ لسنة ١١ ق جلسة ١٣١١/١/٧

٩٤٤ - ما يشترط في الحكم الجائز الطعن فيه بالنقض .

* الطعن بطريق النقض لا يجوز إلا في أحكام آخر درجة المنهية للدعوى في مواد الجنائيات والجنب . وأذن فالحكم التمهيدى أو الصادر في دفع قرعى لا يجوز الطعن فيه مستقلاً عن الموضوع لأن الخصومة أمام المحكمة لم تنته .

طعن رقم ١٩٢ لسنة ١٢ ق جلسة ١٣١٣/١/١٢

٩٤٥ - عدم جواز الطعن في الحكم الصادر بعدم اختصاص محكمة الجنب على اعتبار أن المنع قائم .

* الحكم بعدم اختصاص محكمة الجنب بنظر الدعوى لأنها جنائية لسبق

الحكم على المتهم بمرأت في جرائم محظية لا يجوز الطعن فيه بطريق التفتيش لأنه غير منه الخصومة ، اذ بناء عليه يقدم المتهم بالطريق القانوني لحاكمته أمام المحكمة ذات الاختصاص ، وقد ينتهي الأمر بزوال أوجه الاعتراض من ذلك الحكم فيكون الطعن فيه قبل ذلك سابقاً لأوانه . لما بعد صدور الحكم من المحكمة المختصة فإن هذا الحكم يكون هو وحده الذي يجوز الطعن فيه .

لمن رقم ٦٤٥ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩١٢/٢/١

٩٢٦ - الأمر الصادر بالإحالة - عدم جواز الطعن فيه .

* لا يجوز بمقتضى المادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنائيات الطعن بأي وجه من الوجوه في الأمر الصادر بالإحالة أمام المحكمة المختصة بالنظر في أصل الدعوى والملة في ذلك لأن هذا الأمر غير ملزم للمحكمة فيما تستعمل عليه ، فلها أن تصحح كل خطأ فيه ، كما أن للمتهم أن يبنى اعتراضاته على وصف للتهمة المرفوعة بها الدعوى عليه ، فإذا لم تبتدرك المحكمة الخطأ بين نفسها ، أو بناء على طلبه ، كان له أن يطعن أيام محكمة النقض في الحكم ذاته لا في أمر الإحالة .

لمن رقم ١٢١٩ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩١٢/٥/١١

٩٢٧ - الحكم بصحة التفتيش وتحديد جلسة للمرافعة .

* الحكم بصحة التفتيش وتحديد جلسة للمرافعة في موضوع الدعوى ليس من الأحكام المنهية للخصومة . إذ الدعوى بعد صدوره ، تبقى قائمة أمام المحكمة ، ولا مانع قانوناً من أن يقضى في موضوعها لأصلحة المتهم فتتقضى بذلك كل مصلحة في التمسك ببيان التفتيش . وأذن فالطعن بطريق النقض في هذا الحكم غير جائز .

لمن رقم ١٨٩٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩١٢/١١/٢

٩٢٨ - الحكم الصادر بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من سقوط الدعوى وباعتبارها قائمة لم تسقط بمضى المادة دون أن يتعرض للفصل في موضوعها .

* إذا كان الحكم المطعون فيه لم يقض بالإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من سقوط الدعوى وباعتبارها قائمة لم تسقط بمضى المادة ، وذلك

دون أن يتطرق للفصل في موضوعها ، فلهذا لا يكون منهايا للصوصة والتي
فلا يجوز أن يطمع فيه بطريق النقص .

ألمن رقم ٥٠٦ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩١٣/٢/٨

٢٢٩ - الحكم الصادر في مخالفة أحكام القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨

الخاص بتنظيم صناعة الصابون وتجارته .

✽ ان القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ الخاص بتنظيم صناعة الصابون
وتجارته إذ نص في مادته السابعة على أن « كل مخالفة لأي حكم من أحكام
هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له من وزير التجارة والصناعة يعاقب
عليها بالحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعاً وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو بلحدي
هاتين العقوبتين فقط وفي حالة مخالفة حكم المادة الثانية من هذا القانون يحكم
بمصادرة الكمية المبيعة ، كما يجوز أن يحكم بالمصادرة في حالة مخالفة
أي حكم آخر من أحكام هذا القانون . وإذا كان المخالف قد تصرف في البضاعة
أو في جزء منها قبل إجراءات الضبط المنصوص عليها في المادة الثامنة من
هذا القانون فيحكم عليه بغرامة لا تقل عن ثمن الكمية التي تصرف فيها
ولا تزيد على ضعف ثمنها » - إذ كان نصه كذلك فقد دل بوضوح على أن
الجزاءات التي يعاقب عليها هي مخالفات ، لأن العقوبة التي قررها لها هي
الغرامة التي لا تزيد على مائة قرش والحبس الذي لا تزيد مدته على أسبوع .
والغرامة التي نص عليها . وهو يتحدث عن المصادرة ليست عقوبة أصلية
مقررة للجريمة بل هي في الواقع وحقيقة الأمر بمثابة تغويض مقابل للبضاعة
التي كان يجب مقبوضاً مصادرتها لجهة الحكومة . ومتى كان هذا ثمنها فثمنها
- مهما أرتفع مقدارها - لا يمكن أن تغير من نوع الجريمة التي لا عبرة
فيها - على مقتضى التعريف الذي أورده القانون لأنواع الجرائم - إلا
بالعقوبات الأصلية المقررة لها . هذا ما تدل عليه نصوص القانون المتقدم
ذكرها ، وهو ما يستفاد جلياً من الأعمال التحضيرية والمناقشات التي جرت
فيها البرلمان عند وضعه . ويبنى كان الأمر كذلك وكانت الغرامة المحكوم بها
على المصنعين من الصابون قبل أن تظهر نتيجة التحليل عقوبة تبعية إن
جاز وصفها بأنها عقوبة فإن هذا الحكم يكون صادراً في مخالفة غير جائز ،
يمقتضى المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات - الطعن فيه بطريق النقص .

ألمن رقم ٥٩٨ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩١٣/٢/٢٢

٩٥٠ - عدم جواز الطعن بطريق النقض إلا إذا كان قد صدر في الدعوى حكم نهائي في الموضوع انتهت به الخصومة أمام المحكمة ولا يستثنى من ذلك إلا ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنيلات .

* أنه لما كان الطعن بطريق النقض من طرق الطعن غير الاعتيادية التي لا يصح قانوناً سلوكها إلا بعد أن تكون قد استنفدت جميع الطرق الاعتيادية في سبيل أملاح الخطأ المدعى به فإنه لا يجوز اتخاذها إلا إذا كان قد صدر في الدعوى حكم نهائي في الموضوع انتهت به الخصومة أمام المحكمة أما قبل ذلك فإن الخطأ المدعى يبقى أمراً مطلقاً أمام محكمة الموضوع التي قد تعمل بقضائها في موضوع الدعوى على رفع الضرر النهائي عنه ، فإذا كان الضرر لم يرفع بالحكم النهائي فإن بلب الطعن بطريق النقض يفتح من يوم صدور هذا الحكم لاصلاح جميع الأخطاء ، سواء منها ما يكون قد وقع فيه وما يكون قد سبقه وكان له تأثير فيه . ولا يستثنى من ذلك إلا ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنيلات التي أجازت الطعن في الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحاكم الأهلية بكون ينتظر صدور الحكم في الموضوع . وهذا الاستثناء الصريح الذي تقرر لأعتبارلت خلية يؤيد صحة القاعدة الأصلية المسالف ذكرها .

بلن رقم ٢٠٣ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٢/١١

٩٥١ - الحكم الصادر من محكمة الجنج بعدم اختصاصها لأن الواقعة جنلية - عدم جواز الطعن فيه بالنقض .

* لا يجوز الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجنج بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأن الواقعة جنلية ، فإن هذا الحكم لا ينتهى به الخصومة أمام جهة القضاء بل كل أثره هو تقسيم القضية إلى المحببة المختصة بنظرها لتفصل في موضوعها .

بلن رقم ٩١٢ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٢/١٢

٩٥٢ - الأخطاء الواقعة في أوامر الإحالة .

* أن الطعن بطريق النقض لا يكون إلا في الحكم النهائي وبناء على الإجراءات التي قام عليها . أما الأخطاء التي تقع في أوامر الإحالة فلا يصح عرضها على محكمة النقض ، بل هي تعرض على المحكمة المحالة إليها الدعوى لتفصل فيها . فإذا هي لم تتداركها ، من نفسها أو بناء على طلب الخصوم ، صح رفعها إلى محكمة النقض ، ولكن على سلسلتها أخطاء وقعت في ذات

الحكم لا في ابو الاجالة فاذا كان المتهم قد احيل الى محكمة الجنابات بتهمة انه شرع في قتل فلان عمدا الخ ، ووافقته المحكمة على ما دفع به من ان التهمة ليست في حقيقة وصفها الا جفحة ضريبة من غير سبق اضرار ولا ترصد وقضت بمقابلته على هذا الاساس فلا يصح له ان ينظم الى محكمة النقض بناء على الخطأ الذي وقع فيه قاضي الاجالة .

(لمن رقم ١١٨١ لسنة ١٣ في جلسة ١٩٤٢/١٠/٢٥)

٩٥٣ - الحكم القلبي بصحة الاجراءات التي اتخذت للحصول على عينة اللب وتخليطها وينظر موضوع الدعوى .

* ان المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنابات تنص على انه يجوز الطعن امام محكمة النقض والابرار في احكام آخر درجة الصادرة في مواد الجنابات والجنح ، وقد اضاف القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ الى هذه المادة فقرة تنص على انه « يجوز في جميع الاحوال الطعن بطريق النقض في احكام آخر درجة الصادرة في مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحاكم الاهلية بدون انتظار صدور الحكم في الموضوع » . ونفذ هذه المادة ان الطعن بطريق النقض لا يجوز الا في الاحكام التي تنهى الخصومة امام المحكمة . وعلة ذلك ظاهرة وهي ان النقض من طرق الطعن غير الاعتيادية التي لا يصح سلوكها الا بعد ان تكون قد استنفدت في سبيل اصلاح الخطأ المدعى جيبه الطرق الاعتيادية . وهذا لا يتحقق الا اذا كان قد صدر في الدعوى حكم نهائي انتهت به الخصومة امام المحكمة . اما قبل ذلك فيكون الخطأ ممكنا تداركه امام محكمة الموضوع التي قد يكون في قضائها في موضوع الدعوى ما يرتفع به الخطأ او ينتج عنه التظلم ، فاذا لم يرفع الضرر بهذا الحكم النهائي فان باب الطعن بطريق النقض ينفذ من يوم صدوره لاصلاح جميع ما اتصل به من الأخطاء ، ما وقع منها فيه وما نسبة وبني عليها . ولا يستثنى من ذلك الى ما نص عليه - على خلاف الأصل لاعتبارات قدرها المشرع - في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ السابقة الإشارة إليها . وهذا الاستثناء جاء به نص خاص يؤيد النظر المنقذ فكره . واذا فلا يجوز الطعن استقلالا بطريق النقض لا في الحكم القلبي بصحة الاجراءات التي اتخذت للحصول على عينة اللب وتخليطها وينظر موضوع الدعوى ، ولا في الحكم القلبي برفض الدفع الفرعي ويجوز نظر الدعوى فانها ليس من الاحكام المنوية للخصومة امام المحكمة في الموضوع المطروح عليها .

(لمن رقم ١٢٥٢ لسنة ٢٤ في جلسة ١٩٤٢/١٠/٣٠)

٢٣٥٦

٩٥٤ - عدم جواز الطعن بطريق التقص في المخالفات إلا إذا كانت المخالفة مرتبطة بتلك الارتباط بخضه فإنه يصح أن تكون محلاً للطعن الذي يرفع عنها وعن الجثة معا .

* أن النص على عدم جواز الطعن بطريق التقص في أحكام المخالفات مردد الطعن الموجه إلى المخالفة وحدها . أما إذا كانت المخالفة مرتبطة بتلك الارتباط بجثة ، فإنها يصح أن تكون محلاً للطعن الذي يرفع عنها وعن الجثة معا .

(طعن رقم ١٢١٤ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٤)

٩٥٥ - عدم جواز طعن المدعى بالحق المدني أيضاً يقتصر بحقوقه المدنية فقط .

* أن المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات صريحة في أن طعن المدعى بالحق المدني لا يصح إلا فيما يقتصر بحقوقه المدنية فقط . وأذن فإنه لا تكون له صفة في الطعن على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى العمومية ولا تأثير لها في حقوقه المدنية .

(طعن رقم ١٢٤٨ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٩٥/٥/٢١)

٩٥٦ - قضاء المحكمة باستبعاد القضية من الرول .

* ما دامت المحكمة الاستئنافية لم تفصل في الاستئناف الفرع من المنقول عن الحقوق المدنية بل استبعدته من الرول حتى يدفع الرسم ، فإنها تبقى تثبت لها أن الرسم دفع فعلاً ، يكون عليها أن تفصل في الاستئناف . وأذن فإن قضاءها باستبعاد القضية من الرول لا يجوز الطعن فيه بطريق التقص ، لأن قضاءها بهذا ليس فصلاً في موضوع الدعوى المدنية ولا غير منه للخصومة .

(طعن رقم ٨٨٦ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٩٥/٦/٤)

٩٥٧ - أحكام الصابر من المحكمة العسكرية .

* أن أي حكم يصدر من المحاكم العسكرية لا يكون بمفريق المادة ٨ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية قابلاً للطعن بأية طريقة من الطرق المعروفة من القانون العادية كالت أو غير العادية وذلك لأن

السلطة الثالثة على إجراء الأحكام الجزئية وزير العدل هما وحدهما
يقتضي النص المذكور ، المختصين في القضاء العسكري بالقيام بوظيفة
محكمة النقض في القضاء العادي من مراقبة صحة إجراءات المحاكمة وتطبيق
القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الجريمة . وإن فالطن بطريق النقض في
الحكم العسكري ولو من جهة قضائه بالاختصاص غير جائز .

(لمن رقم ١٤٠ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٨/٢١)

٩٥٨ - عدم جواز الطعن بالنقض في حكم محكمة الجنح بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأن الواقعة جنائية .

* الحكم الصادر من محكمة الجنح بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأن
الواقعة مما يجوز الحكم فيه بمقتضى الجنائية بناء على سوابق التهم هو حكم
غير منه للخصومة لأن موضوع الدعوى بلى لم يفصل فيه فالطن في هذا
الحكم بطريق النقض غير جائز .

(لمن رقم ١٤ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/١٠/٢٠)

٩٥٩ - الحكم الصادر بعدم الاختصاص على أساس أن الواقعة فيها شبهة الجنائية وكان بحسب البيانات الواردة فيه دالاً بذاته على أن الواقعة التي تحدث منها خالية من شبهة الجنائية واعتبار هذا الطعن طلباً بتعيين المحكمة المختصة .

* الحكم بعدم الاختصاص لا يجوز بحال الطعن فيه بطريق النقض لأنه
غير منه للخصومة أمام جهة الحكم في الدعوى . ولكن إذا حكم بعدم
الاختصاص على أساس أن الواقعة فيها شبهة لجنائية ، وكان الحكم بحسب
البيانات الواردة فيه دالاً بذاته على خطأ المحكمة مفيداً أن الواقعة التي
تحدث عنها هي في حقيقتها خالية من شبهة الجنائية ، ففي هذه الحالة
لا ينبغي لمحكمة النقض أن تصدر حكماً بعدم جواز الطعن ، بل تكون عليها
أن تعتبر هذا الطعن طلباً بتعيين المحكمة التي يجب أن يكون الفصل في
الدعوى من اختصاصها وتقبله على أساس ما وقع من خطأ ظاهر في الحكم
وضعا للأمور في فصلها . أما إذا كان الحكم صحيحاً في ظاهره فانه يكون
من التامين القضاء بعدم جواز الطعن بما دام يلب محكمة الجنائيات مفتوحاً
لنظر الدعوى أمامها على أساس قيام شبهة الجنائية في الظاهر . وهذا
بطبيعة الحال لا يمنع من تقديم طلب بتعيين المحكمة التي تفصل في الدعوى
على أي وقت ومقتضى النظر عما سبق مسبقاً من أحكام ، إلى الجهة ذات
الاختصاص طبقاً للادة ٢٤١ من قانون تحقيق الجنائيات . وذلك إذا ما توافر

سبب له . لأن اختلاف نظر المحكم في حدود اختصاصها لا يصح بحال أن يؤدي إلى تعطيل سير العدالة وعدم الفصل في موضوع الدعوى .

(لمن رقم ٢٥١ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/٢/١٨)

٩٦٥ - عدم جواز الطعن في الحكم بعدم الاختصاص *

✽ الحكم بعدم الاختصاص لا يجوز الطعن فيه بطريق التقض لأنه غير منه للخصومة أمام جهة الحكم في الدعوى . ولكن إذا كان الحكم بعدم الاختصاص لشبهة الجنائية ، بحسب البيانات الواردة فيه ، دالاً بذاته على خطأ المحكمة ، ومفيداً في الوقت عينه أن الواقعة التي تحدث عنها إنما هي في الحقيقة خالية عن شبهة الجنائية المدعاة ، فإن محكمة التقض لا يكون في وسعها في هذه الحالة أن تصدر حكمها بعدم جواز الطعن ، بل يكون لها ، ما دامت الظروف — كما جاءت في الحكم — تدل على أنه سيقابل حتماً من المحكمة التي قيل بالاختصاصها بحكم آخر بعدم اختصاصها هي الأخرى . إن تعبير الطعن المقدم إليها طلباً بتعيين المحكمة التي يجب أن يكون الفصل في الدعوى من اختصاصها وتقبله على أساس ما وقع من خطأ ظاهر في الحكم . إما إذا كان الحكم صحيحاً في ظاهره ، وتخطئته لها تكون بناءً على تحقيق يجري وتمهيس للوقائع ، مما ليس من شأن محكمة التقض وهي تنظر في طعن بطريق التقض ، فإنه يكون من التعمين القضاء بعدم جواز الطعن با دام باب محكمة الجنائيات مفتوحاً لتنظر الدعوى أمامها على أساس قيام شبهة الجنائية في الظاهر مما استوجب التحقيق المقول بأنه لزالها ، وهذا بطبيعة الحال لا يمنع من تقديم طلب بتعيين المحكمة التي تقصل في الدعوى — في وقت وبغض النظر عما سبق صدوره من أحكام — إلى الجهة ذات الاختصاص طبقاً للمادة ١٤١ من قانون تحقيق الجنائيات ، وذلك إذا ما توافر سببه وتحقق للسبب بالفعل ، فإن اختلاف نظر المحكم في سبب اختصاصها لا يصح بحال أن يؤدي إلى تعطيل سير العدالة وعدم الفصل في موضوع الدعوى .

(لمن رقم ٢٥٢ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/٢/١٥)

٩٦٦ - الحكم القاضي بقبول دعوى اللجنة المباشرة المرفوعة من المدعى بالحقوق المدنية وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها .

✽ الحكم القاضي بقبول دعوى اللجنة المباشرة المرفوعة من المدعى

بالحقوق المدنية واعادة التفضية الى محكمة الدرجة الاولى للفصل في موضوعها هو حكم غير فاصل في الدعوى ولا منه للخصومة ، فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

(طعن رقم ٧٩ لسنة ١٧ في جلسة ١٩٤٧/٢/١٠)

٩٦٢ — الحكم الصادر بالانذار تطبيقاً للمرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة

١٩٤٥ .

* الأحكام الصادرة بالانذار تطبيقاً للمرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالتشديد والمشتبه فيهم غير قابلة للطعن .

(طعن رقم ٧١٠ لسنة ١٧ في جلسة ١٩٤٧/٢/٤)

٩٦٣ — عدم قبول الطعن في الحكم الصادر بعد إحالة الدعوى الى محكمة الموضوع من المدعى بالحقوق المدنية بالنسبة الى المتهم الآخر الذي انتهت محاكمته بالحكم الأول الذي لم يطعن فيه .

* اذا صدر حكم على متهمين فطعن أحدهما فيه ونقض ، فالحكم الصادر بعد إحالة الدعوى الى محكمة الموضوع لا يقبل الطعن فيه من المدعى بالحقوق المدنية بالنسبة الى المتهم الآخر الذي انتهت محاكمته بالحكم الأول الذي لم يطعن فيه .

(طعن رقم ١٤٨٢ لسنة ١٧ في جلسة ١٩٤٧/١١/١٠)

٩٦٤ — الحكم الصادر في جريمة مخالفة القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٠٤

الخاص بالمحلات الملتقة للراحة .

* لا يجوز الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر بادانة المتهم في جريمة مخالفة شروط الرخصة المعطاة له لبيعه الخمر بالكأس ومعاينته بالمواد ١ و ٣ و ٧ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٠٤ الخاص بالمحلات الملتقة للراحة والمضرة بالصحة والمادتين ٥ و ٧ من اللائحة المحقة به ، اذ العقوبة المقررة بالمواد المذكورة للفعل المسند الى المتهم هي عقوبة المخالفة ، والدعوى رفعت عليه بهذه المواد .

(طعن رقم ١١٦٧ لسنة ١٧ في جلسة ١٩٤٧/١١/١٠)

٩٦٥ - لحكم المحاكم العسكرية .

* ان القانون الخاص بالمحاكم العسكرية لم يجعل للمحاكم العادية اى اختصاص بصدد الاحكام التى تصدر من هذه المحاكم فيما يرفع عنها من طعون بل جعل ذلك من شأن السلطة القضائية على اجراء الاحكام العرفية . ثم انه يظهر من نصوص المرسوم بقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٥ الذى صدر له الغيت الاحكام العرفية ان الاحكام التى تم التصديق عليها قبل النفاذ الاحكام العرفية والتي يمكن ان يعاد للنظر فيها بعد النفاذ هذه الاحكام بمعرفة رئيس مجلس الوزراء طبقا للمادة ٣ من المرسوم بقانون المذكور أصبحت غير جائز الطعن فيها ، ولا يرد على هذا بأنه قد تطرأ أسباب تقتضى اعادة النظر فى الاحكام العسكرية بعد فوات الميعاد المحدد لرئيس مجلس الوزراء للتصديق على الاحكام العسكرية واعادة النظر فيها ، اذ تلك النصوص صريحة فى منع المحاكم العادية من النظر فى هذه الاحكام ، ولم يصدر تشريع يخولها حق اعادة النظر فيها .

(طعن رقم ٢٥٢ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٨/١/٢٧)

٩٦٦ - الحكم الصادر بوقف السير فى اجراءات الدعوى القلمية على نقيب حتى يلائن مجلس النواب فى استمرار الاجراءات .

* الحكم الصادر بوقف السير فى اجراءات الدعوى القلمية على نائب حتى يلائن مجلس النواب فى استمرار الاجراءات هو حكم غير منه للخصومة فلا يجوز الطعن فيه بطريق التقض .

(طعن رقم ٢١٧٣ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٨/١/٢٦)

٩٦٧ - الحكم برفض الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنج بنظر الدعوى .

* الحكم برفض الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنج بنظر الدعوى هو حكم غير منه للنزاع بين الخصوم فلا يجوز الطعن فيه بطريق التقض .

(طعن رقم ١٩٢٠ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/١/٢٦)

٩٦٨ - الأمر الصادر من غرفة المشورة فى المعارضة الرفعوة من التيلة فى قرار قضى الاحالة بالتجنيد الا فى الحالة المتصوص عايبا فى المادة ٤ من القانون الصادر فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ .

* ان القانون الصادر فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بعد أن بين فى المادة

الأولى الأحوال التي يجوز لتقاضى الاحالة أن يخلل فيها الجتية الى التقاضى الجزئى نص فى المادة الثانية على أنه يجوز للنايب العمومى أن يطعن بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة غرفة مشسورة فى لمر الاحالة للصادر طبقا للمادة السابقة ثم قال : « فإذا قبلت المعارضة تصدر المحكمة أمرا بإحالة الدعوى الى محكمة الجنائيات مراعية فى ذلك الاجراءات المقررة لتقاضى الاحالة » وليس فى هذا ما يجيز للنيابة أن تطعن فى هذا القرار أمام محكمة النقض ، بل أن نصها على جواز الطعن أمام غرفة المشورة عام مطلق يشمل الطعن من ناحية الوقائع ومن ناحية القانون على السواء . واذا فلا يكون الطعن بطريق النقض لخطأى تطبيق القانون الا فى الحالة الوحيدة المنصوص عليها فى المادة الرابعة من القانون المذكور التى تقول : « للنايب المصومى أن يطعن أمام محكمة النقض والإبرام فى الأمر الصادر من غرفة المشورة طبقا لهذا القانون » غير أن هذا الطعن لا يجوز الا لخطأ فى تطبيق نصوص هذا القانون أو تأويله . ولا يصح فى هذا المقام الاستناد الى المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات اذ هذه المادة انما تشير الى الطعن فى الأمر الصادر من قضى الاحالة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى أو فى الأمر الصادر منه بإعادة القضية الى النيابة لأن الأعمال المستندة الى التلمس لا تخرج من كونها جنحة أو مخالفة ولا يجوز هذا الطعن الا لخطأ فى تطبيق نصوص القانون أو فى تأويله .

طعن رقم ٩٦ لسنة ١٩ فى جلسة ١٩٢٩/٥/٢

٩٦٩ - الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى على أساس أن أحد المتهمين حدث لكن هذا لا يمنع من تقديم طلب بتعيين المحكمة التى تفصل فى الدعوى وذلك اذا ما توافر سببه .

الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى على أساس أن أحد المتهمين حدث هو حكم غير منه للخصومة أمام محكمة الموضوع فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

لكن هذا لا يمنع من تقديم طلب بتعيين المحكمة التى تفصل فى الدعوى - فى أى وقت وتنفذ النظر عما سبق صدوره من أحكام - الى الجهة ذات الاختصاص طبقا للبادة ٢٤١ من قانون تحقيق الجنائيات ، وذلك اذا ما توافر سببه .

طعن رقم ٨٩٤ لسنة ١٩ فى جلسة ١٩٢٩/٦/٧

٩٧٠ - شرط قبول الطعن بالنقض .

* اذا كانت واقعة الدعوى كما إثبتها الحكم هي أن المتهم استعمل زجاجات فارغة تحمل علامة شركة الكوكاكولا المسجلة - وهي الاسم محصورا باللغتين العربية والألمانية في هيكل الزجاجاة - في تعبئتها ببياء غازية بين منتجات مصنعها الخاص وحازها بقصد البيع ، وكانت الشركة حين طلبت إلى محكمة أول درجة الحكم لها بفرامة تهديدية عن اساءة استعمال العلامة . ولم تقض لها المحكمة بها - لم تستلّف هذا الحكم : فلا يحق لها أن تعود إلى التحدث عن ذلك أمام محكمة النقض كذلك إذا لم تكن الشركة قد طلبت في دعواها مصادرة الزجاجات المطلوبة ولم تدع أنها اتخذت الاجراءات النصوص عليها بالمادة ٣٥ من القانون التي تجيز للمحكمة أن تقضى بمصادرة الأشياء المحجوزة لاستئزال ثمنها من التعويضات أو غير ذلك فلا يكون لهذه المحكمة وجه .

بلمن رقم ١٢١٢ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩١٧/١٢/١٢

٩٧١ - الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية - عدم جواز الطعن فيها أمام محكمة النقض - علة ذلك .

* أن المادتين ٨ و ٨ مكررة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ تنصان في صراحة على أن السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية ووزير العدل هما وحدهما السلطة المختصة تقونا بالقلم بوظيفة محكمة النقض في القضاء المادى من مراقبة صحة اجراءات المحاكمة وتطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة التهمة واذا فلا يجوز باية حالة ولا لاي سبب من الاسباب الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة عسكرية مسواء من جهة قضائه في الاختصاص أو في الموضوع .

بلمن رقم ١٥٦٨ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٢٠/٣/١٠

٩٧٢ - الحكم الصادر من محكمة المخالفات الاستثنائية بعدم اخضاع محكمة المخالفات بنظر الدعوى واحالة الأوراق على مكتب النائب المسمى لاجراء شؤونه فيها .

* الحكم الصادر من محكمة المخالفات الاستثنائية بعدم اخضاع محكمة المخالفات بنظر الدعوى واحالة الأوراق على مكتب النائب المسمى لاجراء شؤونه فيها هو حكم غير منه الخصومة : اذ ان المتهم سيقدم بناء عليه بالطريق القانوني للمحكمة من جديد امام محكمة غير التي اصدرت الحكم

المطعون فيه فلا يجوز أن الطعن فيه بطريق النقض ما دامت المحكمة لم تنته بعد فإذا ما انتهت بحكم جديد فعندئذ يكون ذلك الحكم هو وحده الذي يجوز الطعن فيه أما قبل ذلك فجميع الأحكام التي تصدر في الدعوى لا تكون قابلة للطعن لاحتمال زوال أوجه التظلم من الأخطاء التي تقع فيها بما يجري أو يتم بعدها من إجراءات أو أحكام .

(طعن رقم ١٩٢٢ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٥٠/٢/٢٧)

٩٧٣ - أحكام المحكمة العسكرية العليا .

* أن الحكم الصادر من المحكمة العسكرية العليا لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض فإن المادة ٨ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية صريحة في أن أي حكم صادر من المحاكم العسكرية لا يكون قابلاً للطعن بإية طريقة من الطرق المعروفة في القانون العادية كانت أو غير عادية . وقد جعل هذا القانون السلطة الثابتة على إجراء الأحكام العرفية ووزير العدل هما وحدهما المختصين في القضاء العسكري بالتعليم بوظيفة محكمة النقض في القضاء العادي من مراقبة صحة إجراءات المحاكم وتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(طعن رقم ٢٨٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٣/٦)

٩٧٤ - الحكم الصادر في جريمة مخالفة تنظيم .

* أن المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنائيات قصرت الطعن بطريق النقض على أحكام آخر درجة الصادرة في مواد الجنائيات أو الجنح . وأن إذا كان المتهم قد قدم إلى المحكمة بتهمة أنه لم ينفذ قرار الهدم الصادر إليه من جهة التنظيم ، فالحكم الصادر بإدانته لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض . إذ هو حكم صادر في مخالفة تنظيم للمواد ٤ و ١٠ و ١١ و ١٤ من دكرينسو سنة ١٨٨٩ .

(طعن رقم ١٦٦٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١/١/٨)

٩٧٥ - الحكم الصادر برفض الدفع ببطان الحكم الغيابي وتحديد جلسة لتظر الموضوع .

* إذا كان الحكم المطعون فيه أنها صدر برفض الدفع ببطان الحكم

٢٤٣

الغيايى وتحديد جلسة لنظر الموضوع ، كان الطعن نفيه بطريق النقض غير جائز .

بلعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١/١/١٦

١٩٦٦ — الحكم الصادر من محكمة عسكرية مشكلة طبقا للقانون رقم ١٥

لسنة ١٩٢٣ .

✽ الحكم الصادر من محكمة عسكرية مشكلة طبقا لأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٢١ الصادر فى ٢٦ مايو سنة ١٩٤١ وبالقانون رقم ٨١ سنة ١٩٤٤ وقبل صدور القانون رقم ٥ سنة ١٩٥٠ الذى رُغمت بهوجبه الأحكام العرفية لا يجوز الطعن فيه بأية طريقة من الطرق المعروفة فى القانون العادية كانت أو غير عادية . وذلك بمصريح نص المادة ٨ من القانون السالف فكره ، لأن السلطة القضائية على إجراء الأحكام العرفية ووزير العدل هما وحدهما يمتنعى النص المذكور المختصان فى القضاء العسكرية بالقيام بوظيفة بحكمة النقض فى القضاء العادى من مراتبة صحة إجراءات المحاكمة وتطبيق القانون على واقعة الدموى .

بلعن رقم ١٦١٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١/٢/٦

١٩٧٧ — الحكم الصادر فى مخالفة قيادة ترام بسرعة .

✽ الحكم الصادر فى مخالفة قيادة ترام بسرعة ، بعدم جواز الاستئناف عن الدموى الجنائية المقضى فيها بتفريم المتهم المستأنف بخمسين قرشاً والفاء الحكم المستأنف فيما يختص بالدموى المدنية لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض لأنه حكم صادر فى مخالفة .

بلعن رقم ٨٥ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/٣/٢١

١٩٧٨ — الأمر الصادر من غرفة الاتهام باعتبار الواقعة جنحة وبإحالتها

الى محكمة الجنايات لارتباطها بجناية أو لغير ذلك من الأسباب .

✽ ان الأصل فى الطعن بالنقض أنه لا يجوز الا فى الأحكام النبية للخصومة والصادرة من محكمة آخر درجة ، الا أن القانون أجاز للنائب العام استثناء من هذا الأصل واختصارا للإجراءات ، الطعن بطريق النقض فى أمر غرفة الاتهام باعتبار الواقعة جنحة ، وقد جعل حق الطعن فى هذا الأمر بنوطا بأن يكون الأمر صادرا بحسب الأصل بلحالة الواقعة الى المحكمة

المختصة بإصل الدعوى في الجنح - وهي المحكة الجزئية - فانه يتمتع
تصر حق الطعن على هذه الحالة وعدم التوسع فيها بحيث اذا لم يترتب عليه
هذا الاثر بان كان الامر باعتبار الواقعة جنحة صادرا بحالتها الى محكة
الجنيلت لارتباطها بجنلية او لغير ذلك من الاسباب فان الطعن فيه بطريق
التقض لا يكون جائزا .

طعن رقم ٨٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٦/١٠

١٧٩ - الطعن في أوامر غرفة الاتهام - نطقه .

* ان الماحتين ١٩٣ و ١٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية اذ نصتا
على الاحوال التي يجوز فيها للعقاب الملم الطعن بطريق التقض في أوامر
غرفة الاتهام قد جعلتا ذلك مقصورا على أوامر التي تصدر منها بعدم وجود
وجه لاتلية الدعوى او بلحالة الجنلية الى المحكة الجزئية لوبان الواقعة
جنحة او مخالفة فلذا كان الامر المظنون فيه صادرا من غرفة الاتهام باحالة
الدعوى الى محكة الجنيلت فلن الطعن فيه بطريق التقض لا يكون جائزا .

طعن رقم ٨١٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٣/٧/١٠

١٨٠ - الحكم الصادر في مخالفة طبقا لاحكام القانون ٧٣ سنة ١٩٤٨ الخاص باستعمال الطرق .

* ان المادة ٤٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالمرسوم
بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر بتاريخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قد
قصرت الطعن بالتقض على الاحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد
الجنليات والجنح دون المخالفات . واذن فمتى كان الحكم المظنون فيه قد
صدر في جريمة هي مخالفة طبقا للقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٨ الخاص
باستعمال الطرق العامة . فان الطعن فيه بطريق التقض الحاصل في ٧ من
مارس سنة ١٩٥٣ لا يكون جائزا .

طعن رقم ١٣٧٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٣/١١/٢٤

١٨١ - الاحكام الصادرة في المخالفات .

* ان المادة ٤٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالمرسوم
بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تقصر حق الطعن بطريق التقض على الاحكام

النهائية الصادرة من آخر درجة لمجرى الجنايات والجنح ، وإن منى كان الفعل المسند الى الطامن والذي حكم عليه من اجله انتهائيا يكون مخالفة : فان الطامن في هذا الحكم بطريق النقض لا يكون جازا .

(نظن رقم ١٥١٨ لسنة ٢٢ في جلسة ١١٥٢/١٢/٢٩)

٩٨٢ - قبضاء محكمة ثاني درجة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبالحالة القضية الى النيابة لاجراء شئونها فيها .

* ان الفقرة الاولى من المادة ٤٢١ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على انه : « لا يجوز الطعن بطريق النقض في الاحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع الا اذا اتبش عليها منع السير في الدعوى » . وإن تمت كانت النيابة قد استأنفت الحكم الصادر من محكمة اول درجة طالبة القضاء بعدم اختصاص محكمة الجنب بنظر الدعوى لان الواقعة جنائية ، فقضت محكمة ثاني درجة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبالحالة القضية الى النيابة العامة لاجراء شئونها فيها - متى كان ذلك فان الحكم المطعون فيه لا يكون نهائيا للخصومة في موضوع الدعوى ولا يبينى عليه منع السير فيها ويكون الطامن فيه بطريق النقض غير جاز قانونا .

(نظن رقم ٢١٩٥ لسنة ٢٢ في جلسة ١١٩٤/١/٢٦)

٩٨٣ - عدم جواز النقض مع قيام حق الاستئناف

* اذا كان مناطحه الطامن على الحكم انه جاء باطلا للاخلال بحقه في الدفاع ، فان استئنائه كان جازا لاستئناده الى مخالفة الحكم للقانون . ويكون الطامن فيه مباشرة بطريق النقض غير جاز .

(نظن رقم ١١٤٨ لسنة ٢٤ في جلسة ١١٤٤/٤/٤)

٩٨٤ - الحكم الصادر برفض الدفع بعدم الاختصاص المطى بالحكمة الجنب ويرفض الدفع بسقوط الدعوى الممومة بهضى المدة .

* الحكم الصادر برفض الدفع بعدم الاختصاص المطى لحكمة الجنب ويرفض الدفع بسقوط الدعوى الممومة بهضى المدة وتحديد جلسة لنظر الموضوع هو حكم لم ينف الخصومة لمام محكمة الموضوع فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض عملا بنص الفقرة الاولى من المادة ٤٢١ من قانون الاجراءات الجنائية .

(نظن رقم ٢٤٠ لسنة ٢٤ في جلسة ١١٩٤/٤/١٩)

٩٨٥ - الأمر الصادر من غرفة الاتهام بالأوجه لاقامة الدعوى للقصور في الأسباب .

* لما كان الشارع في المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية قد قصر حق الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام بأن لا وجه لاقامة الدعوى على حالة الخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله ، وكان يائثره الطاعن من قصور في أسباب القرار المطعون فيه لعدم الرد على ادلة الاتهام التي تقدم بها ومن استناد القرار إلى أوراق لم يطلع عليها ، وما ذهب إليه في نفي جريمة التبيد استنادا إلى واقعة قيام المظنون ضده بسداد المبلغ المدعى بتبديده إلى ائتماني الطاعن وما انتهى إليه من أن هذا السداد يبرئ ذمة المظنون ضده ، كل ذلك لا يعتبر خطأ في تطبيق القانون أو تأويله مما يجوز معه الطعن بطريق النقض من المدعى بالحق المدني في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بأن لا وجه لاقامة الدعوى ، طبقا للقانون . فإن الطعن يكون غير جائز .

بطعن رقم ٢١١٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١٥٤/٦/٢٩

٩٨٦ - الحكم الصادر بإيقاف الدعوى المدنية .

* لا يجوز الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر بإيقاف الدعوى المدنية لأنه ليس حكما فاصلا في موضوع دعوى التعويض .

بطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١٥٤/١٠/١١

٩٨٧ - الحكم الصادر في جريمة خط الطعن .

* أن الوصف القانوني لجريمة خط الطعن هو أنها مخالفة ، واذن فالطعن بالنقض في الحكم الصادر على المتهم في هذه المخالفة في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ غير جائز لأن المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قصرت الطعن بالنقض على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجناح دون المخالفات .

بطعن رقم ١٠٣٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١٥٤/١١/٢٠

٩٨٨ - أحكام المحاكم الجزئية - عدم جواز الطعن فيها مباشرة بطريق النقض .

* ان الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية التي أضيفت بالقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ قد أجازت للمتهم استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في المخالفات وفي الجنب في غير الأحوال المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة نفسها ، اذ كان ذلك لخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها ، مما لا يجوز معه للمحكوم عليه أن يطعن في حكم المحكمة الجزئية مباشرة بطريق النقض لهذا السبب .

بلطن رقم ١١٣٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/١٢/٢

٩٨٩ - أحكام المحاكم الجزئية .

* اذا كان مما ينعمه الطاعن على الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بتفريسه بمتى قرش . انه خطأ في تطبيق القانون فإن استئنافه كان جائزا طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية التي تجبيز استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية لخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها ، ويكون الطعن فيه مباشرة بطريق النقض غير جائز ، لأن التقرير بالطعن وفقا للبادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية لا يجوز الا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة .

بلطن رقم ١٣٥٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٥/١/١١

٩٩٠ - أحكام المخالفات - الطعن عليها .

* ان المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر بتاريخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قد قصرت الطعن بالنقض على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والجنب دون المخالفات . وانن فالطعن بطريق النقض في حكم صادر في مخالفة بتاريخ ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ لا يكون جائزا .

بلطن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٥/١٦

٩٩١- الحكم الصادر بسد المسئول عن الحق المدني في الدعوى المدنية القائمة عليه تبعا للدعوى الجنائية بتعويض ولا يزيد على التصاب النهائي الذي يحكم فيه القاضي الجزئي - استئناف هذا الحكم من المحكوم عليه لو طعن فيه بطريق النقض غير جائز .

* لا يجوز لليسئول عن الحق المدني أن يستأنف الحكم الصادر ضده في الدعوى المدنية القائمة عليه بالتعبئة للدعوى الجنائية متى كان التعويض المطلب به لا يزيد على التصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا وبالتالي لا يكون له الطعن في هذه الحالة بطريق النقض .

— بطن رقم ١٦٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٣٠ ص ٧ من ٤٨٥

٩٩٢- الحكم الصادر في مخالفة لائحة الجبيلات - الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .

* أن المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالمرسوم بقانون ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر بتاريخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قد قصرت الطعن بالنقض على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجبيلات والجنح دون المخالفات . فلا يجوز الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر في مخالفة لائحة الجبيلات .

— بطن رقم ١٤١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٨ ص ٧ من ٥٠٨ .

٩٩٣- أولاد غرفة الاتهام المتعلقة بمسائل الاختصاص - عدم جواز الطعن بالنقض فيها من المتهم .

* الأوامر التي تصدرها غرفة الاتهام والمتعلقة بمسائل الاختصاص ليست ضمن بين ماخول الشارع للمتهم حق الطعن فيه بطريق النقض . وعلى ذلك فإذا قضت غرفة الاتهام في الاستئناف المرفوع من المتهم عن القرار الصادر من النيابة العامة بإحالة الدعوى إلى محكمة بنسبة العسكرية للاختصاص - بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا فإن الطعن بطريق النقض في هذا الأمر يكون غير جائز .

بطن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٤/١٠ ص ٧ من ٥٤٨

والطعن رقم ٢٠١٠ لسنة ٢٥ ق - بتس الجلسات

٩٩٤ - الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع - الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .

* الطعن بطريق النقض في الحكم الذي صدر قبل الفصل في الموضوع

والذي لم يبتنى عليه منع السير في الدعوى لا يكون جائزا . ومن ثم فلا يجوز الطعن في الحكم الاستثنائي المستند بتأييد الحكم الابتدائي للقاضي بغير قبول المعارضة ما دام باب استئناف الحكم السلف الذكر الصادر في الموضوع ما يزال مفتوحا لعدم إعلان المتهم به .

(طعن رقم ٧٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/١ ش ٧ ص ١٦٩)

٩٩٥ - الطعن على الحكم الاستثنائي القاضي بعدم قبول الاستئناف

شكلا في غير ما قضى به - غير جائز .

* لا يجوز الطعن على الحكم الاستثنائي القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلا الا من حيث ما قضى به والا انعطف الطعن على الحكم الابتدائي والأجراءات السابقة عليه وهو ما لا يجوز لحكمة التفتيش ان تعرض لما يشوبه لو ينقضه بعد ان حاز قوة الامر المقضي به .

(طعن رقم ٤٤٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/٢١ ش ٧ ص ١٧٢)

٩٩٦ - الحكم الصادر في اشكال في تنفيذ حكم صخر فر جريئة

مخالفة - عدم جواز الطعن فيه .

* الحكم الصادر في الاشكال يتبع الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية من حيث جواز او عدم جواز الطعن فيه بطريق التفتيش . فلذا كان الحكم صادرا في اشكال في تنفيذ حكم صادر في جريئة مخالفة ، فان الطعن بالتفتيش في هذا الحكم لا يكون جائزا .

(طعن رقم ٨٤٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٦ ش ٧ ص ٨١-١١)

٩٩٧ - الطعن في الحكم الصادر بعدم قبول استئناف المتهم شكلا -

عدم جواز توجيه الطعن الى الحكم الابتدائي الذي أصبح نهائيا .

* متى كان الطعن في الحكم الاستثنائي الذي قضى بعدم قبول استئناف المتهم شكلا فانه لا يجوز للمتهم ان يوجه طعنه الى الحكم الابتدائي الذي قضى في موضوع الدعوى بادانته والذي أصبح نهائيا وحاز قوة الشيء المحكوم به عملا بنص المادة ٢٠ من قانون الإجراءات التي لا تجيز الطعن الا في الاحكام النهائية الصادرة من آخر درجة .

(طعن رقم ١٠٧٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/٣ ش ٧ ص ١٢٢٣)

٩٩٨ — الطعن بطريق النقض مباشرة في الحكم الجزئي القاضي بتسليم المتهم الى والده أو ولي أمره — غير جائز .

* من المقرر أنه حيث ينسد طريق الاستئناف وهو طريق عادي من طرق الطعن ينسد من يلجأ أولى الطعن بطريق النقض ومن ثم فإن الطعن على الحكم الجزئي القاضي بتسليم المتهم الى والده أو ولي أمره بطريق النقض مباشرة لا يكون جائزاً .

طعن رقم ٩١٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/١٨ س ٧ ص ١٢٧٢

٩٩٩ — الحكم الصادر في مخالفة إدارة آلة بخارية بنون ترخيص — عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .

* متى كان الحكم قد صدر في مخالفة بالتطبيق للمادة الأولى من لأمر العالي الصادر في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٠٠ بشأن الآلات البخارية والمادتين ٨ و ٧ من هذا الأمر والمادة ١٤ من اللائحة الصادرة في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٠٠ وكان المتهم قد قدم للحكمة بتهمة أنه أدار آلة بخارية بنون ترخيص ، فإن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض لا يكون جائزاً عملاً بمقتضى المادة ٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديله .

طعن رقم ١٢٧١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/١/٢١ س ٨ ص ١٢٧

١٠٠٠ — الحكم الغيابي الذي لم يعلن للمتهم ولم يبدأ بمصاد المرافعة فيه — لا يجوز الطعن فيه بالنقض .

* متى كان الحكم في حقيقته حكماً غيابياً لم يعلن للمتهم ولم يبدأ بمصاد المرافعة فيه ، فإن الطعن بالنقض فيه يكون غير جائز .

طعن رقم ١٢٣١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٥ س ٨ ص ١١٨

١٠٠١ — الأحكام الصادرة في طلبات رد القضية في المواد الجنائية — عدم جواز الطعن فيها استقلاً .

* جرى قضاء هذه المحكمة على أن الأحكام الصادرة في طلبات رد القضية في المواد الجنائية هي أحكام صادرة في مسائل فرعية خاضعة بصحة تشكيل المحكمة لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض استقلاً عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى .

طعن رقم ١١٩٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٥ س ٨ ص ١٢٠٢

(والطعن رقم ٥٠ لسنة ٢٧ بتسليم الطاعة)

١٠٠٢ - الحكم الصادر من محكمة الجنايات والموصوف خطأ بأنه
حضورى - الطعن فيه بطريق النقض - غير جائز .

* متى كان الحكم الصادر من محكمة الجنايات بادانة المتهم فى جنابة
قد وصف بأنه حضورى وهو فى حقيقة الامر حكم غيابى على الرغم مما
وصفته المحكمة ، فان الطعن فى هذا الحكم لا يكون جائزا .

(طعن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٦٥٧/٥/٢٨ س ٨ من ١٥٨٨)

١٠٠٣ - القضاء فى الدعوى الجنائية وارجاء الفصل فى الدعوى
المدنية - عدم جواز الطعن بالنسبة للدعوى المدنية .

* متى كان الحكم قد قضى فى الدعوى الجنائية وارجأ الفصل فى
الدعوى المدنية فلم يصدر فيها حكم ، فان الطعن بالنسبة للدعوى المدنية
يكون غير جائز لعدم صدور حكم فيها قابل للنقض طبقا للمادة ٢٠٠ وما بعدها
من قانون الاجراءات الجنائية .

(طعن رقم ٣٦٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٦٥٧/٦/٢١ س ٨ من ١٦٠٦)

١٠٠٤ - رفض الطعن موضوعا - رفعه للمرة الثانية عن ذات الحكم
- غير جائز .

* متى كان الثابت من الاوراق ان الطاعن سبق له ان رفع طعنا عن
ذات الحكم قضى برفضه موضوعا ، فانه لا يجوز قانونا طعنا لنقض المادة
٣١ من قانون الاجراءات الجنائية ان يرتفع طعنا للمرة الثانية عن ذات
الحكم .

(طعن رقم ٣٧٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٦٥٧/١٠/٢١ س ٨ من ٣٧٨٨)

١٠٠٥ - الحكم الصادر بوقف الفصل فى الدعوى المدنية التابعة
للدعوى الجنائية - الطعن فيه بطريق النقض - غير جائز .

* ان الطعن بالنقض طريق غير عادى لا يفتح بابا ، الا بعد ان يكون
قد صدر فى موضوع الدعوى حكم منه للخصومة اما ما يسبق ذلك من ضرب
الخطا ووجه الظلم فلا يصح الطعن فيها الا مع الحكم الصادر فى الموضوع ،
وقد لا يجد الخصم عندئذ وجها للتظلم فان هو وجد وجها لذلك فقد اُجاز له
القانون الطعن فى الحكم من يوم صدوره لاصلاح ما عسى ان يكون قد وتسع

من خطأ أو إهمال، فذلك ما يقع في الحكم الموضوعي ذاته، أو ما يبنى عليه أو اتصل به ، ومن ثم فإن الحكم الصادر بوقف الفصل في الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية التي أصبح الحكم فيها نهائيا هو من الأحكام المادرة قبل الفصل في الموضوع وليس من شأن هذا الحكم أن يبنى عليه منع السير في الدعوى أمام المحكمة المرفوعة إليها ويكون الطعن فيه بطريق التقص غير جائز قانونا .

(طعن رقم ١٢٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٢ من ٨ ص ٨٠٠)

١٠٠٩ - طعن النيابة العامة في الحكم التالي قبل رفع المعارضة والفصل فيها أو فوات ميعادها - غير جائز .

✽ متى كان الحكم قد صدر غيابيا وكان إعلان هذا الحكم الغيابي لم يحصل لشخص المحكوم عليه ولم يعلم به علما يقينا ، فإن ميعاد المعارضة بالنسبة له يكون قفيا ومن ثم لا يجوز للنيابة العامة أن تطعن في الحكم إلا بعد رفع المعارضة والفصل فيها أو فوات ميعادها .

(طعن رقم ٢٧٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٢٦ من ٩ ص ٥٦١)

١٠٠٧ - حكم « حضوري اعتباري » - الطعن فيه بطريق التقص من التيلة قبل رفع المعارضة من المحكوم عليه أو فوات ميعادها - غير جائز .

✽ متى كان الحكم قد صدر حضوريا اعتباريا وكان لا يبين من الأوراق أن التهمة قد أعلن بهذا الحكم ، فإن ميعاد المعارضة بالنسبة له يكون ما زال قفيا ومن ثم لا يجوز للنيابة أن تطعن في الحكم إلا بعد رفع المعارضة من المحكوم عليه أو فوات ميعادها .

(طعن رقم ١٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٢ من ٩ ص ٦٠٧)

١٠٠٨ - الطعن في التقص في امر غرفة الاتهام لبطالة إبتدائه على اجراء باطل وقصور في التسييب - غير جائز .

✽ تمسرت للمادة ١٩٥ من قانون الاجراءات حق الطعن بطريق التقص في الاوامر الصادرة من غرفة الاتهام بل لا وجه لاتتية الدعوى على حالة للخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها . ومن ثمة فإن التولي بطلان الامر الصادر من غرفة الاتهام لإبتدائه على اجراء باطل وقصور تسييبه

لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها وإنما هو من صميم الخطأ في الإجراءات الذي لا يتسع له مجال الطعن بحدوده الواردة في المادة ٩٥ سالفه الذكر .

(طعن رقم ٥٨٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٩ من ٩ إلى ١١)

١٠٠٩ - الطعن بالتقضي لا يصح أن يوجه إلا للحكم النهائي الصادر من آخر درجة - تعديه إلى حكم محكمة أول درجة - قدير جلتز .

* الطعن بطريق النقض ملبغا للبادء ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية لا يصح أن يوجه إلا للحكم النهائي الصادر من آخر درجة ، وأن فالطعن بهذا الطريق على الحكم الصادر استثنائيا بتأييد الحكم الابتدائي بعدم جواز المعارضة لا يجوز أن يفداه إلى حكم محكمة أول درجة .

(طعن رقم ٣٠٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/١٧ من ٩ إلى ١١)

١٠١٠ - الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة من جديد غير منه للخصومة - عدم جواز الطعن فيه بالتقضي .

* الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة من جديد لا يعد حكما منهيًا للخصومة أو مانعا من السير في الدعوى ، فالطعن فيه بطريق النقض لا يكون جلتزا .

(طعن رقم ١٦٧١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ من ١٠ إلى ١١)

١٠١١ - الأحكام الابتدائية - عدم جواز الطعن فيها بالتقضي .

* لا تجيز المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية الطعن بطريق النقض إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة - فإذا كان الطاعن لا يوجه طعنه إلى الحكم الاستثنائي ، ولكنه يرمى إلى الطعن في الحكم الابتدائي بدعوى الإخلال بحق الدفاع ، ولم يتمسك بهذا الدفاع أمام المحكمة الاستئنافية ، فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٩٩٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/١٦ من ١٠ إلى ١٢)

١٠١٢ — عدم جواز الطعن فيما لم يكن استئنافه جائزاً — مثال —
القرار الصادر من غرفة الاتهام بعدم جواز استئناف الطاعن .

* إذا كان القاتون لا يجوز للطاعن الطعن في أمر النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية بطريق الاستئناف أمام غرفة الاتهام : فإن استئناف الأمر المذكور يكون غير جائز ، وهو بهذا الاعتبار وعملاً بالمادة ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية لا يمكن أن ينشئ للطاعن حقاً في أن يسلك طريقاً استثنائياً للطعن في الأمر الصادر من غرفة الاتهام في شأنه ، فيكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .

طعن رقم ٢٠٧٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/٢١ من ١٢ ص ١٢٢

١٠١٣ — الطعن بالنقض من المدعى بالحقوق المدنية — عدم جوازه إذا كان الحكم قبلًا للطعن فيه بالمعارضة بالنسبة إلى المتهم — العلة في ذلك — الواقعة الجنائية هي أساس القضاء في الدعوى المدنية .

* الأصل أنه متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضورياً ونهائياً بالنسبة إلى الطاعن فإن مركزه في الدعوى يكون قد حدد بصفة نهائية بصورته ذلك : الحكم ، فلا يتوقف قبول طعنه على الفصل في المعارضة التي قد يرفعها عنهم آخر معه في الدعوى محكوم عليه غيبياً — إلا أن هذا المبدأ لا يعمل به على إطلاقه في حالات من بينها ما إذا كان الحكم قد صدر غيبياً بالنسبة إلى المتهم وحضورياً بالنسبة إلى المدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عنها ، فلهذا لكون ذلك الحكم قبلًا للطعن فيه بطريق المعارضة بالنسبة إلى المتهم — ويبتعضها يعاد طرح الدعوى الجنائية على بساط البحث — وقد يؤدي ذلك إلى ثبوت أنه لم يرتكب الواقعة الجنائية التي أسندت إليه ، وهو ما ينبغي عليه بطريق التبعية تغيير الأسس الذي بني عليه القضاء في الدعوى المدنية، مما تكون معه هذه الدعوى الأخيرة غير صالحة للحكم أمام محكمة النقض طالما أن الواقعة الجنائية التي هي أساس لها عند الطعن قابلة للبحث أمام محكمة الموضوع مما كان يقتضي إنتظار استفاد هذا السبيل قبل اللجوء إلى طريق الطعن بالنقض الذي هو طريق غير عادي للطعن في الأحكام — ومتى كان ذلك فإن طعن المسئول عن الحقوق المدنية على الحكم المذكور لا يكون جائزاً .

طعن رقم ٢٤٠٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢١ من ١٢ ص ٢٩٢

١٠١٤ — إجراءات الاستئناف — التي تمت في المرحلة السابقة على المحكمة — الطعن فيها أمام محكمة النقض — لأول مرة — لا يجوز .

* الدفع بتعيب إجراءات الاستئناف التي تمت في المرحلة السابقة

على المحكمة لا يصح اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١٦ من ١٢ من ١٣٠٢)

١٠١٥ — الطعن بالنقض — فى حكم حضورى اعتبارى — لم يعان بعد — لا يجوز — علة ذلك .

* الحكم الحضورى الاعتبارى يكون قليلا للمعارضة اذا ما اثبت المحكوم عليه عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم ويبدأ ميعاد المعارضة من تاريخ اعلائه به .

(طعن رقم ٢١٥٥ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩ من ١٢ من ١٣٠٦)

١٠١٦ — نقض — ما لا يجوز الطعن فيه — استئناف — دعوى منجية.

* جرى قضاء محكمة النقض على أنه حيث ينفلق باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن بطريق النقض . ولما كان الثابت أن الطاعنين قد ادعيا-بغنيا بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت بما كان يجوز لهما الطعن بالنقض فى الحكم الصادر برفض دعاوهما المدنية ؛ ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم التامى برفض الدعوى المدنية قد صدر من المحكمة الاستئنافية بعد أن استأنف المتهم الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بادانته والزامه بالتعويض ؛ ذلك أن قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للدميين بالحق الملقى حقا فى الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى الدعوى المدنية متى أمتنع عليهما حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف ؛ ومن ثم فإن الطعن فى هذا الحكم بالنقض لا يكون جائزا .

(طعن رقم ٢٥٣٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٢٢ من ٢٢ من ١٣٠٢)

١٠١٧ — استئناف المتهم الحكم الصادر من محكمة أول درجة قبل الفصل فى المفسوع بنذب خير حسابى فى الدعوى — قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الجلاء — عدم جواز الطعن بالنقض فى هذا الحكم — علة ذلك : هو حكم غير منه للخصومة على خلاف ظاهره .

* لما كان الحكم المطعون فيه انما فصل فى شكل الاستئناف المرفوع من الطاعن عن الحكم الصادر من محكمة أول درجة قبل الفصل فى الموضوع بنذب

خير حسلبى فى الدعوى وتقضى بعدم قبوله شكلا لرفعه بعد الميعاد ، فهو على خلاف ظاهره لم ينفى الخصومة أمام محكمة الموضوع ولم يبين عليه منس السرى فى الدعوى اذ ما زال لبرها معروضا على محكمة اول درجة ولم يصدر فيها حكم نهائى بعد ولهذا لا يجوز الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض عبلا بالمادة ٢١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن جاليت واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٩٢٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨ ض ١٧ ص ١٢٠١)

١٠١٨ — استئناف الحكم من المتهم وحده — تدخل المسئول عن الحقوق المدنية أمام المحكمة الاستئنافية منضما طبقا للمادة ٢٥٤ اجراءات — قضاء المحكمة الاستئنافية بتقاص مبلغ التعويض المحكوم به — عدم جواز الطعن بالنقض فى هذا الحكم من المسئول عن الحقوق المدنية — ملة ذلك ؟

* الأصل فى الطعون بعملة أن المحكمة الطعون لعلها لا تنتظر فى طعن لم يرفعه مسلميه ، ولا تتجاوز موضوع الطعن فى النظر ، ولا يفيد من الطعن الا من رفعه ، ولا يتعدى اثره الى غيره ، وذلك كله طبقا لقواعد استقلال الطعون والافر النسبى للطعن . فلذا كان المتهم قد استأنف وحده فإن المحكمة الاستئنافية لم تتدخل بغير استئنافه . ولم يقتصر المسئول عن الحقوق المدنية فى الاستئناف الذى رفعه المتهم لأنه ليس خصما للمسئول عنه المتضامن معه فى المسؤولية المدنية وانما خصمه النيابة العامة وكذلك المدعى بالحقوق المدنية دون المسئول عنها ، والتدخل التضرع من قبل المسئول أمام المحكمة الاستئنافية طبقا للمادة ٢٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية لا يسبغ عليه صفة الخصم مما هو شرط لقبول الادعاء أو الطعن . واستئناف المتهم على استقلال اذا كان يفيد منه المسئول عن الحقوق المدنية اذا كسبه بطريق التبعية والازوم ، لا ينشئ لهذا الآخر حقا فى الطعن بطريق النقض على حكم قبله ولم يستأنفه فحاز قوة الامر المقضى ، والحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية لم يضره بل ابتاده بتقاص مبلغ التعويض المحكوم به ، فليس له ان يتشكى منه لأن تقصيره فى سلوك طريق الاستئناف يسد عليه طريق النقض . ومن ثم فان الطعن بطريق النقض المرفوع من المسئول عن الحقوق المدنية يكون غير جائز .

(طعن رقم ١٨٠٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/١٩ ص ١٧ من ١٢٩٨)

١٠١٩ - الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع - عدم جواز الطعن فيها بطريق النقض ، إلا إذا اتبني عليها منع السير في الدعوى - مسائل .

✽ نمت المادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه لا يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا اتبني عليها منع السير في الدعوى . ولما كان الحكم الصادر من محكمة السوييس المستأنفة يقدم الاختصاص المكاني بنظر الدعوى بالنسبة الى المطعون ضده لوقوع جريمة انتاج المواد الكحولية في الاسكندرية التي يقيم بها سينقل الدعوى الى محكمة الاسكندرية المختصة ، فان الحكم المطعون فيه لا يبنني عليه منع السير في الخصومة . ومن ثم يكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .

(طعن رقم ٣٩٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/١٧ ص ٥٧٨)

١٠٢٠ - انفلاق باب الاستئناف - لثره : أمتاح الطعن في الحكم بطريق النقض .

✽ متى انفلق باب الاستئناف أمتاح الطعن في الحكم بطريق النقض . واذا كان لا يجوز للدعوى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده متى كان التعويض المطالب به لا يربو على النصاب المنتهئ للقاضي الجزئي عملاً بنص المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية - فإنه لا يكون له الطعن في هذه الحالة بطريق النقض .

(طعن رقم ٨٨٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٦/١٤ ص ١٧ ض ٨١٢)

١٠٢١ - ماهية الأحكام الصادرة نهائياً في مسائل الاختصاص التي يجوز الطعن فيها بطريق النقض استقلالا .

✽ الأحكام الصادرة نهائياً في مسائل الاختصاص التي يجوز الطعن فيها استقلالا بطريق النقض هي تلك التي يتعلق الاختصاص فيها بولاية المحكمة ، أو تلك التي تصدر بعدم الاختصاص بنظر الدعوى حيث يكون الحكم - في هذه الحالة - مانعاً من السير في الدعوى ، أما عدا ذلك من الأحكام التي تصدر باختصاص المحكمة بنظر الدعوى فلا يجوز للطعن فيها مستقلة بطريق النقض بل يلزم أن يقرن الطعن فيها بالطعن على الحكم الصادر في الموضوع .

(طعن رقم ١٨٧١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/١٩ ص ١٧ ص ١١٢٧)

١٠٢٢ نقض — الطعن بالنقض — التقرير به — مستشار الاحالة — أثر بلا وجه .

❖ لا تجيز المادة ١٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية — المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ — الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من مستشار الاحالة بعدم وجود وجه لاتحالة الدعوى الا للتسليب العام وللمدعى بالحقوق المدنية . وتجيز المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية الطعن ايضا للمحامي العام في دائرة اختصاصه . ولما كان الثابت من الأوراق انه لم يصدر من التقيب العام او المحامي العام توكيل لرئيس النيابة بالتقرير بالطعن في الأمر الصادر من مستشار الاحالة بعدم وجود وجه لاتحالة الدعوى قبل التهم وكان الكتاب المرسل من المحامي العام الى رئيس النيابة بالموافقة على التقرير بالطعن بالنقض مع ايداع الاسباب في الميعاد القانوني لا يعد توكيلا منه بالطعن اذ ان الموافقة على اتخاذ إجراء لا تفيد التوكيل في اجرائه بالمعنى المقصود في صحيح القانون ، فان الطعن يكون قمر مقبول شكلا لصدوره ممن لا يملك التقرير به قانونا .

(بمن رقم ١٦٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٢٠ س ١٨ ص ٢٢٦)

١٠٢٣ نقض — الطعن بالنقض — قوة الأمر المقضى — ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام .

❖ قصرت المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض — حق الطعن بطريق النقض من النيابة العامة والمحكوم عليه والمسؤول عن الحقوق المدنية والمدعى بها على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والجنح دون غيرها . ومتى كان الحكم الصادر من محكمة اول درجة قد صار انتهائيا بقبوله ممن صدر عليه أو بتقويضه على نفسه استثنائه في ميعاده فقد حاز قوة الأمر المقضى ولم يجوز من بعد الطعن فيه بطريق النقض .

(طعن رقم ٢٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/٤/١٧ س ١٨ ص ٥٢٧)

١٠٢٤ نقض — الطعن بالنقض — ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام — معارضة — حكم غيلى .

❖ تقضى المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض بأنه لا يقبل الطعن بالنقض في الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا . ولما كان الثابت من المفردات ان

الحكم الملعون فيه صدر في حقيقته فيليبيا وإن وصف بأنه حضسورى على خلاف الواقع . ولم يعلن بعد للطاعن ، وكان الاعلان هو الذى يفتح باب المعارضة ويبدأ به سريان الميعاد المحد لها فى القانون ، فان بلب المعارضة فى هذا الحكم لما يزل مفتوحا ، ويكون الطعن فيه بالنقض سواء من المحكوم عليه او النيابة العامة غير جائز .

(طعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٧/٤/١٧ من ١٨ الى ١٥٢١)

١٠٢٥ - نقض - الطعن بالنقض - ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام

✽ تقضى المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن اهم محكمة النقض بانها لا يجوز الطعن بطريق النقض الا فى الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنائيات والجنح . كما تقضى المادة ٣٢ من القانون المذكور بعدم قبول الطعن بالنقض ما دام الطعن فيه بالمعارضة جائزا . وتنص المادة ٣٩٧ من قانون الاجراءات الجنائية على انه : « اذا غاب المتهم بجنحة مقبلة الى محكمة الجنائيات تتبع فى شأنه الاجراءات المعمول بها أمام محكمة الجنج ، ويكون الحكم الصادر فيها قابلا للمعارضة » . ولما كانت التهمة المسندة الى الملعون ضده والتي رفعت بها الدموى الجنائية عليه ودانته المحكمة بها هى - وعلى ما ائصحت عنه بدونات الحكم الملعون فيه - جنحة وصفا وكيفا ، فان الطعن بطريق النقض فى ذلك الحكم الصادر فى غيبة المتهم لا يكون جائزا الا ان يثبت انه اصبح نهائيا قبل التقرير بالطعن بالنقض .

(طعن رقم ٥٧٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٤/١٧ من ١٨ الى ٥٢٨)

١٠٢٦ - نقض - الطعن بالنقض - ما لا يجوز فيه من الأحكام .

✽ اذا كان ما يشره الطاعن من وجود نعى موجه الى الحكم الابتدائى الذى انتقصر وحده على الفصل فى موضوع الدموى لأن الحكم الفيلىبى الاستئنافى المعارض فيه كان قد قضى بسقوط الاستئناف لقعود الطاعن عن التنفيذ وعن سداد الكفالة ، فاما ذلك الحكم مما لا يجوز الطعن عليه بطريق النقض .

(طعن رقم ١٥٨٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٠ من ١٨ الى ١١١٢)

١٠٢٧ - الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى الاشكال بعد صيرورة الحكم المستشكل فيه نهائيا غير جائز .

✽ يبين من نص المادة ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية ان الاشكال

لا يرد الا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا من محكمة الموضوع اذا كان باب الطعن ما زال مفتوحا : واذا كان ذلك : وكان يبين من الأوراق ان الطاعن لم يقرر بالطعن بطريق النقض في الحكم المستشكل في تنفيذه فمن ثم يكون الطعن المقدم من الطاعن غير جائز ما دام الثابت ان طعنه قد ورد على الحكم الصادر في الاشكال وهو حكم وقضى انقضى اثره بصيرورة الحكم المستشكل فيه نهائيا بعدم الطعن فيه ، مما يتعين معه القضاء بعدم جواز الطعن .

(طعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٦٨/١٢/٢ من ١٩ ص ١٠٥٢)

١٠٢٨ - عدم جواز الطعن بالنقض الا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والجنع - كون الحكم المطعون فيه صادرا في مخالفة - بالنسبة الى جريمة عدم الاشتراك في هيئة التلبينات - وجوب القضاء بعدم جواز الطعن في هذه الجريمة .

* من المقرر - وفقا للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض - ان الطعن لا يجوز الا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والجنع . ومتى كان الحكم المطعون فيه صادرا في مخالفة بالنسبة لجريمة عدم الاشتراك في هيئة التلبينات فإنه يتعين القضاء بعدم جواز الطعن في هذه الجريمة .

(طعن رقم ٢٢٢٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٦٩/٤/٢٨ من ٢٠ ص ١٥٥١)

١٠٢٩ - نقض - ما لا يجوز الطعن فيه - حكم محكمة أمن الدولة العليا الرجوع في الحكم ونظر الطعن - شرط ذلك .

* متى كان قد تبين عند تنفيذ الحكم المطعون فيه والذي قضت محكمة النقض بعدم جواز الطعن فيه استنادا الى أنه صدر من محكمة أمن الدولة العليا ، ان الحكم المذكور قد صدر في الواقع من محكمة جنائيات الاسكندرية مشككة وفق قانون الاجراءات الجنائية وليست باعتبارها محكمة أمن دولة عليا ، فإنه يتعين الرجوع في الحكم ونظر الطعن من جديد .

(طعن رقم ١١٩٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٣٧٠/١/٤ من ٢١ ص ١٧٠)

١٠٣٠ - طعن بالنقض - حكم صادر برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لسبق صدور أمر بحفظها - عدم جواز ذلك - أساس ذلك .

* اذا كان الحكم المطعون فيه لم يقض بالانفاء ما قضى به الحكم

المستأنف من علم قبول الدعوى لمسبق مبدور أمر بحفظها بعد التحقيق الذي أجرته النيابة ويرفض هذا الدفع ، فإنه لا يجوز الطعن فيه استقلا . لأنه حكم مقصور على مسألة فرعية ولم ينفه الخصومة في الدعوى ، مما بالمادة ٢١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، ولا محل للقول بأن هذا الحكم سوف يقابل من محكمة أول درجة ، بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، باعتبار أنها قد استنفدت ولايتها ، ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ١٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، نصت على أنه إذا حكمت المحكمة الاستئنافية برفض الدفع الفرعي ينظر الدعوى الذي قبلته محكمة الدرجة الأولى ، وجب عليها أن تعيد القضية لها للحكم في موضوعها . مما لا يتسنى لها معه أن تحكم بعدم جواز نظرها .
(طعن رقم ١٨٧٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/١٩/٢١ من ٢١ س ١٢٤)

١٠٤١ - لا يجوز الطعن بالنقض في الأحكام الوتية .

* متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولم يبين عليه منع السير فيها إذ هو لم ينفه الخصومة كلها أو بعضها ، فإنه لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض وفقا للمادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .
(طعن رقم ٩٦٧٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٢١ من ٢١ س ١٢٥)

١٠٤٢ - تعيب التحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحكمة

لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم .

* تعيب التحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحكمة لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم ، إذ العبرة في الأحكام هي بإجراءات المحاكمة والتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة . ولما كان الطاعن لم يطلب من المحكمة تحقيق أصابته فلا وجه له في التمس عليها للتفتتها عن هذا الأمر الذي لم يطلبه .

(طعن رقم ١١١٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٦ من ٢١ س ١١٤)

١٠٤٣ - لا يجوز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في

الموضوع إلا إذا اتبني عليها منع السير في الدعوى .

* أن المادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم

١٠٦ لسنة ١٩٦٢: بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض لا تجيز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا اذا اتبني عليها منع السير في الدعوى . ولما كان لا ينبغي على صدور الحكم المظنون فيه بعدم اختصاص القضاء العادى بنظر الدعوى منع السير فيها ذلك ان الحال لا يعدو احد امرين فاما ان يحكم القضاء العسكرى باختصاصه بنظرها والحكم فيها وبذلك تنقضى الخصومة امامه واما ان يحكم بعدم اختصاصه فتقوم حالة التنازع بين حكيمين بعدم الاختصاص مما تختص به المحكمة المنيطة بها. الفصل فى مسائل تنازع الاختصاص . ومن ثم فان طعن النيابة فى الحكم الملمون فيه يكون غير جائز عملا بالمادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل .

طعن رقم ١٩١٨ لسنة ١٠ فى جلسة ١٥/٢/١٩٧١ من ٢٢ ص ٢١٩

١٠٣٤ — لا يجوز الطعن بالنقض فى الحكم الصادر من محكمة اول درجة متى صار انتهائيا .

* ان المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض قد قصرت حق الطعن بطريق النقض من النيابة العامة والمحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية والدمى بها على الاحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنائيات والجنح دون غيرها . واذا فتمت كل الحكم الصادر من محكمة اول درجة قد صار انتهائيا بقبوله من صدر عليه او بتقويته على نفسه استئنائه فى ميعاده فقد حاز قوة الاجر القضى ولم يجز من بعد الطعن فيه بطريق النقض .

طعن رقم ١٩٥٠ لسنة ٤٠ فى جلسة ٢٢/٣/١٩٧١ من ٢٢ ص ١٢٧٨

١٠٣٥ — ليس للطاعن الذى رفض طعنه موضوعا ان يرفع طعنا آخر عن ذات الحكم لاي سبب ما — الحكم الصادر فى الاشكال يتبع الحكم الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية من حيث جواز او عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .

* لا تجيز المادة ٢٨ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض — للطاعن الذى رفض طعنه موضوعا ان يرفع طعنا آخر عن ذات الحكم لاي سبب ما — ومن ثم يكون هذا الحكم الصادر فى الموضوع قد أصبح نهائيا باستنفاد طرق الطعن فيه . ولما كان من المقرر ان الحكم الصادر فى الاشكال يتبع الحكم الصادر فى

موضوع الدعوى الجنائية من حيث جواز أو عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في اشكال في تنفيذ حكم من محكمة الجنليات سبق أن رفض الطعن بالنقض فيه موضوعا : فإن الطعن بالنقض في هذا الحكم لا يكون جائزا ، ويتمين النضاء بعدم جواز الطعن .

طعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤١ في جلسة ١٨/١٠/١٩٧١ من ٢٢ من ١٥٥٧

١٠٣٦ — عدم طعن النيابة العامة بالاستئناف في الحكم الصادر من محكمة أول درجة ، يمنعها من الطعن بالنقض — علة ذلك ؟ النقض طريق استثنائي للطعن في الأحكام لتدارك خطأ الأحكام النهائية في القانون — ليس للخصم الطعن بالنقض بعد ما أوصد على نفسه باب الاستئناف .

✽ قصرت المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — حق الطعن بطريق النقض من النيابة العامة والحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية والدعوى بهتها على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنليات والجنج دون غيرها . ومعنى كون الحكم قد صدر انتهائيا أنه صدر في مقبول الطعن فيه بطريق عادي من طرق الطعن ، ومن ثم متى كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد صار انتهائيا بقبوله من صدر عليه أو بتلويته على نفسه استئنافه في ميعاده فقد حاز قوة الأمر المقضي ولم يجز من بعد الطعن فيه بطريق النقض والعلة في ذلك أن النقض ليس طريقا عاديا للطعن على الأحكام وإنما هو طريق استثنائي لم يجزه الشارع إلا بشروط مخصوصة لتدارك خطأ الأحكام النهائية في القانون ، فإذا كان الخصم قد أوصد على نفسه باب الاستئناف — وهو طريق عادي — حيث كان يمتنع استتدراك ما شاب الحكم من خطأ في الواقع أو في القانون لم يجز له من بعد أن يفتح سبيل الطعن بالنقض . وإذا كان الثابت أن النيابة العامة لم تستأنف الحكم الصادر من محكمة أول درجة فلا يجوز لها أن تفتح سبيل الطعن بالنقض .

طعن رقم ١٣٧٤ لسنة ٤١ في جلسة ١٦/١٠/١٩٧٢ من ٢٢ من ١٩٧١

١٠٣٧ — الطعن بالنقض في الحكم الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا — وجوب قصره على ما قضى به الحكم من عدم قبول الاستئناف شكلا — أساس ذلك .

✽ متى كان الطعن واردا على الحكم الاستثنائي الذي تضي بعدم قبول الاستئناف شكلا فإنه لا يجوز الطعن عليه إلا من حيث ما قضى به من عدم

قبول الاستئناف شكلا والا انعطف الطعن على الحكم الابتدائي والإجراءات السابقة عليه وهو ما لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه بعد أن حاز قوة الأمر المقضى به — ومن ثم فإن ما يشير الطاعن من أنه قدم للمحكمة دليل السداد غير مقبول .

طعن رقم ١٠٥ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٣ من ٢٢ ص ٨٢١

١٠٣٨ — عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في المخالفات مرده — الطعن الموجه الى المخالفة وحدها .

✽ النص على عدم جواز الطعن بطريق النقض في أحكام المخالفات مرده الطعن الموجه الى المخالفة وحدها ، فإذا كان الطعن منصبا على الحكم الصادر في الجثة والمخالفة معا وكانت الجريمة المنسوبة الى الطاعن — وان تميزت الواقعة في كل منها عن الأخرى الا أن الدفاع يقوم فيهما على أساس واحد هو أن الطاعن لا يمارس نشاطا زراعيا ولا يعتبر صاحب عمل ولا يخضع لقانون التأمينات الاجتماعية ، فإن حسن العدالة يقتضى نقض الحكم كله والاحالة بالنسبة الى التهمتين موضوع الدعوى لكي تستظهر محكمة الاحالة الحقيقة الكاملة فيما نسب الى الطاعن .

طعن رقم ٤٧١ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٧٢/١/٢٥ من ٢٣ ص ١٩٤١

١٠٣٩ — الطعن بالنقض — لا يجوز الا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والجنح — عدم قبول الطعن بالنقض في الحكم الحضورى الاعتبارى — ما دام الطعن فيه بالمعارضة جائزا — صدور حكم حضورى اعتبارى والطعن فيه بطريق المعارضة والنقض — والقضاء في المعارضة — في تاريخ لاحق للتقرير بالطعن بالنقض — بقبولها وإلغاء الحكم المعارض فيه والبراءة — مفاده أن ذلك الحكم لم يكن نهائيا وقت الطعن فيه بالنقض — أثر ذلك : عدم جواز الطعن بالنقض .

✽ لا تجيز المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الطعن الا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والجنح ، كما أن المادة ٣٢ منه تنص بعدم قبول الطعن بالنقض في الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا . ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا اعتباريا بالنسبة للطاعن الثالث وقرر وكيه بالطعن فيه بطريق النقض ، وأن الطاعن قرر بالطعن

بالمعارضة في هذا الحكم وتبقى في معارضته — بعد التبرير بالطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه — بقبولها شكلاً وفي الموضوع بالنقض الحكم المعارض فيه وبرأيه مما استند إليه ، فإن طعن الطاعن الثالث في الحكم الحسوري الاعتباري سالف الذكر يكون غير جائز .

(طعن رقم ١١٤٢ لسنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨ من ٢٢ ص ١٤١)

١٠٤٠ — باب الطعن بالنقض يفتح بعد صدور حكم في موضوع الدعوى منه للخصومة — الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وإحالة الأوراق للنيابة لإجراء شئونها فيها — لا يعد منهيًا للخصومة أو مانعًا للسعي في الدعوى — عدم جواز الطعن فيه .

✽ لا يفتح باب الطعن بطريق النقض إلا بعد أن يكون قد صدر في موضوع الدعوى حكم منه للخصومة ، وإذا كان الحكم المطعون فيه — والقاضي بقبول الاستئناف شكلاً وإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وإحالة الأوراق للنيابة لإجراء شئونها فيها — لا يعد منهيًا للخصومة أو مانعًا للسعي في الدعوى ذلك أن الحكم المستأنف كان باطلاً بطلاناً أصلياً وإذا اتصلت محكمة أول درجة بعد ذلك بالدعوى اتصالاً صحيحاً فلها أن تفصل فيها وتكون إجراءات المحكمة مبتدأة — فإن الطعن بالنقض لا يكون جائزاً ويتمين القضاء بعدم جواز الطعن .

(طعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٢/١/٢٢ من ٢٤ ص ٣٦)

١٠٤١ — الطعن في حكم محكمة أول درجة أمام النقض — غير جائز .

✽ متى كان الحكم الاستئنافي لم يفصل إلا في شكل الاستئناف بعدم قبوله وكانت بقية الأوجه التي يثيرها الطاعن خلسة بالموضوع ، فإن هذه الأوجه لا تكون موجهة إلا إلى حكم محكمة أول درجة وهو ما لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

(طعن رقم ٧٣٦ لسنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٢/١/١٩ من ٢٤ ص ١١٠)

١٠٤٢ - عدم جواز الطعن بالنقض في الأمر الصادر من مستشار
الإحالة بإحالة الدعوى الى المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة
الأمين النائب العام بنفسه أو المحامي العام في دائرة اختصاصه أو من وكيل
خاص عنهما - اغفل مستشار الإحالة ماورد بالتقرير الطبي الشرعي من ثبوت
تخلف عاهة مستديمة بالجنى عليه وتقديره - خطأ - إحالة المطعون ضد الدالى
محكمة الجنح الجزئية - خطأ في الاستدلال وفي تطبيق القانون - هذا القرار
وإن يكن في ظاهره غير منه للخصومة إلا أنه سيقبل حتما بحكم من المحكمة
الجزئية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لكون الواقعة جنسية -
اعتبر الطعن المقدم من النيابة العامة طلبا بتعيين الجهة المختصة بنظر
الدعوى وقبوله على أساس وقوع تنازع سلبي بين مستشار الإحالة ومحكمة
الجنح الجزئية وتعيين محكمة الجنائيات المختصة للنظر في الدعوى .

١٠٤٣ - من المقرر طبقا للمادتين ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة
بالمقتضى رقم ١٠٧ لسنة ٢٩٦٢ - و ٢٦ من قانون السلطة القضائية الصادر
بالتقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ أنه لا يجوز الطعن أمام محكمة النقض في الأمر
الصادر من مستشار الإحالة بإحالة الدعوى الى المحكمة الجزئية باعتبار
الواقعة جنحة أو مخالفة إلا من النائب العام بنفسه أو المحامي العام في
دائرة اختصاصه أو من وكيل خاص عنهما . ولما كان الثابت من الأوراق
أن -الذي قرر بالطعن بقلم الكتب هو رئيس النيابة دون أن يكون معه توكيل
خاص صادر إليه من النائب العام أو المحامي العام ، فإن الطعن يكون غير
مقبول وفيه من غير ذي صفة . غير أنه لما كانت النيابة العامة تنعى على
القرار الصادر من مستشار الإحالة أنه قضى بإحالة المطعون ضده الى محكمة
الجنح باعتبار الواقعة المسندة اليه جنحة تدرج تحت المادة ٢٤١ من قانون
المقبولات استنادا الى أنه لم يتخلف لدى المجنى عليه من جراء اصابته عاهة
مستديمة على خلاف ما ثبت من لحد التقارير الطبية الشرعية من تخلف عاهة
مستديمة لديه . قد اخطأ في تطبيق القانون ، وكان يبين من الاطلاع على
مفردات الجنائية المضمومة تحقيقات للطعن أن من بينها تقريراً طبياً شرعياً
اثبت تخلف عاهة مستديمة بالمجنى عليه من جراء اصابته القطعية أمام
صبيان الآن اليسرى ، هي شلل العصب الوضعى أدى الى عدم غلق
العين اليسرى وضعف عضلات الوجه اليسرى تقلل من قدرته وكلماته عن
العمل بنحو عشرة في المئة ، مما تكون معه الواقعة منطبقة على الجنسية
المنصوص عليها في المادة ١٧٢٤ من قانون المقبولات ، فإن قرار مستشار
الإحالة إذا اغفل التقرير الطبي الشرعي المذكور - وهو ورقة رسمية كانت
مبروزة بالدعوى - دون أن يعرض لما جاء به يكون قد أخطأ في الاستدلال
وفي تطبيق القانون ، لما كان ذلك ، وكان قرار مستشار الإحالة - خطأ -
إحالة المطعون ضده الى محكمة الجنح الجزئية ، وإن يكن في ظاهره قراراً
غير منه للخصومة إلا أنه سيقبل حتما بحكم من المحكمة الجزئية بمسند

لإختصاصتها بنظر الدعوى لكون الواقعة جنائية ، ومن ثم وجب — خصصا — على المدالة أن يتعمل سيرها — اعتبار الطعن المقدم من النيابة طلبا بتعيين الجهة المختصة بنظر الدعوى وقبول هذا الطلب على أساس وقوع النزاع السلبى بين مستثمر الاجالة (كجهة تحقيق) وبين محكمة ألجنت الجزئية (كجهة قضاء) وتعيين محكمة الجنائيل المختصة للفصل فى الدعوى . . .

(طعن رقم ١٨٠ لسنة ٤٢ فى جلسة ١٩٧٤/١/١٢ من ٢٥ ص ١١٩)

١٠٤٢ — تعرض محكمة النقض لما أثير فى شأن الحكم الابتدائى الذى اعاد قوة الأمر المقضى — فى جازز .

* إذا كان وجه الطعن واردا على الحكم الابتدائى دون الحكم المطعون فيه الذى قضى بتأييد الحكم القبايلى الاستثنائى الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا ، وكان قضاؤه بذلك سليما ، فلا الحكم الابتدائى يكون قد حاز قوة الأمر المقضى به بحيث لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشاء فى شأنه من عيوب .

(طعن رقم ٦٥ لسنة ٤٤ فى جلسة ١٩٧٤/١/٢ من ٢٥ ص ١٦١)

١٠٤٤ — الأحكام الجائز الطعن فيها بالنقض — تقويت — طريق الطعن بالاستئناف — اثره .

* صممت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن اختلافات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض حق الطعن بطريق النقض من التثبيت العامة والمحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بها على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد التجليلات والفتح دون غيرها ، ونمى كون الحكم قد صدر انتهائيا ، أنه مصدر غير قابل للطعن فيه بطريق عادى من طرق الطعن . والآن تمتى كلان الحكم الصلح من محكمة أول درجة قد صار انتهائيا بقبوله من صدر عليه أو بتقويته على نفسه باستئناف فى ميماده ، فقد حاز قوة الأمر المقضى ولم يجز من بعد الطعن فيه بطريق النقض ، والعلة فى ذلك أن النقض ليس طريقا عاديا للطعن على الأحكام ، وانما هو طريق استثنائى لم يجزه الشارع الا بشروط مخصوصة لتدارك خطأ الأحكام النهائية فى القانون . فإذا كان الخصم قد أوصد على نفسه باب الاستئناف — وهو طريق عادى — حيث كان يسمه استرداد ما شأب الحكم من خطأ فى الواقع أو القانون ، لم يجز من بعد أن يلج سبيل الطعن بالنقض .

(طعن رقم ١١٢٧ لسنة ٤٥ فى جلسة ١٩٧٥/١/٢ من ٣٩ ص ٦٥٢)

١٠٤٥ - الطعن بالنقض في قرارات محكمة الجنح المستتفة منعقدة في غرفة المشورة - مناهله .

✽ مناط الطعن بالنقض في القرار الصادر من محكمة الجنح المستتفة منعقدة في غرفة المشورة ، والذي خولته المادة ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية للنائب العام وللدمى بالحقوق المدنية - هو أن يكون القرار صادرا برفض الطعن المرفوع من الدمى بالحقوق المدنية في الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لاعتلة الدعوى في مواد الجنح والمخالفات إما إذا قررت المحكمة إلغاء الإبر المذكور - على ما هو جاصل في واقعة الطعن الجالي - فإنه لا يجوز للطاعنين - وهم المتهمون في الواقعة - الطعن في هذا القرار لدى محكمة النقض لأن حسبهم أن يدفعوا أمام محكمة الموضوع التي تنظر الدعوى بما يدور ، ومن ثم فقد بات متعيناً القضاء بعدم جواز الطعن ومصادرة الكفالة عملاً بنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ١١٤٨ لسنة ٥) في جلسة ١١٧٥/١١/٢ من ٢٦ من ١٩٨٢

١٠٤٦ - عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في المخالفات - إلا ما كان مرتبطاً منها بجنائية أو جنحة .

✽ من المستقر عليه في قضاء محكمة النقض أن المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد قصرت حق الطاعن على الأحكام النهائية الصادرة في مواد للجنايات والجنح دون المخالفات إلا ما كان منها مرتبطاً بها . ولما كانت عقوبة جريمة عدم اشتراك صاحب العمل في هيئة التأمينات الاجتماعية عن أي عقوبة هي الغرامة التي لا تزيد على مائة قرش ، وأن هذه الجريمة لا تجمع وحدة القرش بينها وبين جريمة عدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات التي يوجب القانون إيساها وجريمة عدم إنشاء ملف لكل عامل ، وهي أيضاً ليست مرتبطة بهما ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون صادراً بالنسبة للمتهم الرابعة في مخالفة غير جائز الطعن فيه بطريق النقض .

(لمن رقم ١٨٥٥ لسنة ٥) في جلسة ١١٧٦/٢/٢٣ من ٢٧ من ١٩٧٢

١٠٤٧ - وقوف الحكم المطعون فيه عند حد تأكيد الحكم المعارض فيه - عثم جواز الطعن عليه إلا من حيث ما قضى به من عدم قبول الاستئناف شكلاً - غلة ذلك .

✽ متى كان الحكم المطعون فيه قد وقف عند حد تأكيد الحكم المعارض

نتيجه فانه لا يجوز الطعن عليه الا متى حيث جاز قضي به من عدم قبول الاعتراضات شكلا والا انطعت الطعن على الحكم الابتدائي والاجراءات الحظية عليه وهو ما لا يجوز لمحكمة النقض ان تعرض لما يشعوبه بحد ان كان قوة الاجر المقتضى به ،

(طعن رقم ٧٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٢ من ١٨ ش ١٤٧٨)

١٠٤٨ - انقضاء المدة منه للخصومة - عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض - مثال .

* لما كان انقضاء المدة من غير منه للخصومة في موضوع الدعوى ولا يبنى عليه منع السير فيها فان الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز؛ لما كان ذلك ، فانه يضمن الحكم بعدم جواز الطعن المقدم من النيابة العامة في الحكم المطعون فيه .

(طعن رقم ٦٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٢ من ٢٨ ش ١٤٠٠)

١٠٤٩ - الحكم بعدم قبول تدخل المدعى بالحق المدني - غير منسب للخصومة - عدم جواز الطعن فيه بالنقض - أساس ذلك .

* من المقرر ان الطعن بطريق النقض لا يفتتح الا بعد ان يكون قد تدخل المدعين بالحق المدني - لا يقدو منها للخصومة او ماقعا من السير في صدر في موضوع الدعوى حكم منه للخصومة ، ولما كان الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية اذا اتصلت بالمحكمة المختصة اتصالا صحيحا ، ذلك بانه لم يفصل في الدعوى المدنية بل تخلى عنها حتى لا يترتب على الفصل في موضوعها ارجاء الفصل في الدعوى الجنائية . فمن منعى الطاعنين على هذا الحكم يكون مردودا بعدم جوازه لان ما قضي به في دعواهما المدنية غير جنة للخصومة .

(طعن رقم ٣٠٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٣ من ٢٢ ش ١٤٧٨)

١٠٥٠ - الطعن بطريق النقض - محله - الحكم النهائي الصادر من آخر درجة - الأحكام الابتدائية - عدم قبول الطعن فيها .

من المقرر ان الطعن بطريق النقض - طبقا للمادة ٣٠ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

— لا يصح أن يوجه إلى غير الحكم النهائي الصادر من آخر درجة . ولما كان الإثبات إن الحكم المطعون فيه (التفاضي باعتباره المعارضة الاستثنائية كان لم تكن) لم يؤيد الحكم الابتدائي — خلافا لما يقول به الطاعن — إذا أن الحكم الغيابي الاستثنائي لم يفصل إلا في شكل الاستئناف . بقضائه بعدم قبول الاستئناف للتقرير به . بعد الميعاد ، فإن النعم بأن كلا الحكمين — الابتدائي والمطعون فيه المؤيد له — قد خلا من بيان نص القانون الذي أنزل بموجبه العقاب على الطاعن ، لا يكون مقبولا لأنه ليس موجها إلا إلى حكم محكمة أول درجة الذي أنزل العقاب على الطاعن — وهو ما لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

(لمن رقم ٨٢٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٦/١١/١٩٧٨ من ٢٩ ص ١٧٨٢)

١٠٥١ — لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائي من عيوب لأنه خارج قوة الشيء المقتضى فيه .

* لما كان باقيا ما يثري الطاعن وأردا على الحكم الابتدائي الذي انتصر وحده على الفصل في موضوع الدعوى — دون الحكم الاستثنائي المطعون فيه والذي تفتى بعدم قبول الاستئناف شكلا — فله لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائي من عيوب لأنه خارج قوة الشيء المقتضى فيه وبات الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .

(لمن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١/١/١٩٧٣ من ٣٠ ص ١١٢)

القصر الثالث

الطعن في الأحكام الغيابية

١٠٥٢ — عدم جواز تأسيس الطعن بالنقض على تعيب الحكم الغيابي .

* إذا رفع المتهم نقضا عن حكم صادر باعتباره المعارضة كان لم تكن وكانت أسبيله راجعا بعضها إلى الحكم الغيابي المعارض فيه وبعضها إلى حكم اعتبار المعارضة كان لم تكن فلا يجوز النظر إلا في الأسبيل التي ترجع إلى هذا الحكم الأخير . أما ما تعلق من الأسبيل بالحكم الغيابي المعارض فيه فيجب رفضها لعدم اتصاها على الحكم المطلوب نقضه .

(لمن رقم ١ لسنة ٤ ق جلسة ٢٥/١/١٩٧٢)

١٠٥٣ - عدم جواز تأسيس الطعن بالنقض على تعيب الحكم النهائي.

✽ إذا قرر الطاعن في الميعاد بالظمن في الحكم الصادر باعتباره المعارضة كان لم تكن وقدم تقريراً للأسباب في الميعاد وكان بعض الوجوه التي تضمنها تقريره راجعاً إلى الحكم النهائي السابق صدوره قبل الحكم الذي قرر بالظمن فيه استبعدت الوجوه المتعلقة بالحكم النهائي وقصر البحث على الوجوه المنصبة على الحكم المظنون فيه .

(ظمن رقم ٨٤٧ لسنة ٢٠٠٢ ق جلسة ١٤١٦/١١/١٩٢٦)

١٠٥٤ - استبعاد وجوه الطعن المتعلقة بالحكم النهائي السابق صدوره قبل الحكم الذي قرر بالظمن فيه .

✽ متى كان الحكم لم يتعرض لوقائع الدعوى بل كان مبنيًا على مسألة قانونية وهي عدم جواز نظر المعارضة في الحكم الصادر باعتبارها كأنها لم تكن فيجب على من يريد الطعن في هذا الحكم بطريق النقض أن يقتصر طعنه عليه ولا يتعرض فيه لأسباب لم يتناولها .

(ظمن رقم ٥٦٧ لسنة ٢٠٠٨ ق جلسة ١٤٢٨/٤/٢٠٠٨)

١٠٥٥ - عدم جواز الطعن في الحكم القابل للمعارضة لعدم اعلانه إلى المحكوم عليه أو لعدم مضي ميعاد المعارضة فيه بعد الإعلان .

✽ الطعن بطريق النقض والإبرام هو من طرق الطعن غير الاستئنافية التي شرعت لإصلاح ما يقع في الأحكام من الأخطاء المتعلقة بالقانون . ولا يجوز مثلك هذا الطريق إلى حين تكون قد استنفدت كل طرق الطعن العادية التي سنّها القانون لاستدراك ما يشوب الأحكام من الأخطاء المتعلقة منها بالوقائع أو بالقانون ولذلك فقد نص قانون تحقيق الجانيات في المادة ٢٢٩ منه على عدم جواز الطعن بطريق النقض في غير الأحكام المتبادرة من آخر درجة مما يستتبع حتماً أن تكون هذه الأحكام نهائية بالنسبة لجميع خصوم الدعوى ، فلذا كان الحكم قابلاً للمعارضة لعدم اعلانه إلى المحكوم عليه أو لعدم مضي ميعاد المعارضة فيه بعد الإعلان فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض والإبرام . وأذن فلا يقبل شكلاً الطعن الموجه إلى حكم لم يمر بعد نهائياً لعدم انتضاء مدة الثلاثة أشهر التالية لبزوم اعلانه وفي المدة المقررة قانوناً لمعارضة المحكوم عليه فيه . ولو كان هذا الحكم قد ميز نهائياً بعد التقرير بالظمن فيه لعدم حصول المعارضة فيه من المتهم بعد اعلانه به .

(ظمن رقم ٦٢١ لسنة ٢٠٠٩ ق جلسة ١٤٢٩/٢/٢٠٠٩)

١٠٥٦ - عدم جواز تأسيس الطعن بالنقض على تعيين الحكم الغيابي .

* إذا حكمت المحكمة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ولكنها مع ذلك اشترت في حكمها إلى أنها تأخذ بأسباب الحكم الغيابي المعارض فيه بهذه الإشارة لا تؤثر في حكمها لأن هذا الحكم لا يلزم لتسببيه سوى ما جاء به من أن المعارض لم يحضر جلسة المعارضة رغم إعلانه . فإذا طعن المعارض في هذا الحكم بطريق النقض وكان تقرير الطعن موجهاً إليه فإنه وكانت أوجه الطعن منصبة على أسباب الحكم الغيابي ولا تتناول ما قضى به حكم اعتبار المعارضة كأنها لم تكن فلا يجوز النظر في هذه الأوجه .

(طعن رقم ١٢١١ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٣٦/٥/٢٢)

١٠٥٧ - عدم جواز الطعن بالنقض في حكم غيابي ما تزال المعارضة

فيه جائزة .

* لا يجوز لأي خصم من الخصوم في الدعوى أن يطعن بطريق النقض في الحكم الغيابي الصادر على المتهم بالمعقوبة ما دامت المعارضة فيه جائزة فإن هذا الطريق المعادي قد يرتفع به الخطأ الواقع في الحكم ويعدم وجه التظلم . واذن فلا يجوز الطعن من الثيلة بطريق النقض في الحكم الغيابي طالما لم يفصل في المعارضة المرفوعة فيه بل يجب انتظار صدور الحكم في المعارضة حتى إذا بقي الخطأ قائماً فيطعن فيه .

(طعن رقم ١٨٢ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/٣/٣١)

١٠٥٨ - لا يجوز الطعن في الحكم الغيابي بطريق النقض ما دامت

للمعارضة فيه جائزة .

* الحكم الغيابي لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض ما دامت المعارضة فيه جائزة .

(طعن رقم ١٠٦٦ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/٤/٢٨)

١٠٥٩ - عدم جواز طعن المدعى بالحق المدني بطريق النقض في

الحكم الغيابي ولو كان هذا الحكم صادراً لمصلحة المتهم في الدعوى الجنائية .

* الطعن بطريق النقض لا يجوز إلا إذا كان الحكم نهائياً لا بالنسبة

أن يريد أن يطعن فيه فقط بل بالنسبة لكل الخصوم في الدعوى . وإن
مذا كان الحكم قد صدر غيابيا بالنسبة لأحد المتهمين فله يكون مقبولا
للطعن فيه منه بطريق المعارضة لا يجوز للمدعى بالحق المدني أن يطعن
فيه بطريق النقض . ولا يؤثر في ذلك كون هذا الحكم صادرا لمصلحة هذا
المتهم في الدعوى المدنية ، لأن طرح الدعوى العمومية في المعارضة على
بسط البحث قد يؤدي الى ثبوت أنه لم يرتكب الواقعة الجنائية المسندة
اليه . وهذا يبنى عليه بطريق التبعية تغيير الأسس الذي بنى عليه
القضاء في الدعوى المدنية مما تكون معه هذه الدعوى غير صالحة للحكم
أمام محكمة النقض طالما أن الواقعة الجنائية التي هي أسس لها عند
الطعن قابلة للبحث أمام محكمة الموضوع .

(طعن رقم ١٩٤ لسنة ١١ في جلسة ١٩٤٢/٢/٢)

١٠٦٠ - لا يجوز النقض ما دامت المعارضة جائزة .

* لا يجوز للنابية ، كما لا يجوز لسائر الخصوم في الدعوى : أن
تطعن بطريق النقض في الحكم الغيابي الصادر على المتهم بالمعقوبة ما دام
باب المعارضة فيه مفتوحا للمحكوم عليه .

(طعن رقم ٢٢١ لسنة ١٢ في جلسة ١٩٤٢/٢/٢٥)

١٠٦١ - عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الغيابية ما دامت المعارضة فيها جائزة .

* لا يجوز بمقتضى القانون لأي خصم من الخصوم في الدعوى
الجنائية بما فيهم النيابة العمومية أن يطعن بطريق النقض في الحكم الصادر
باب المعارضة فيه مفتوحا للمحكوم عليه في غيبته . إذ هذا الطريق العبادي
قد يؤدي الى رفع وجه التظلم من الخطأ المدعى به .

(طعن رقم ٨٤ لسنة ١٦ في جلسة ١٩٤٥/١٢/٢٤)

١٠٦٢ - عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الغيابية ما دامت المعارضة فيها جائزة .

* الحكم الاستثنائي الغيابي لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض
ما دام طريق المعارضة فيه لا يزال مفتوحا ، سواء أكان الطعن مرفوعا من
الحكوم عليه أم من النيابة العمومية .

(طعن رقم ٣٩٤ لسنة ١٧ في جلسة ١٩٤٧/١/١٢)

١٠٦٤ - عدم جواز طعن النيابة في الحكم الصادر غيابياً بعدم قبول الاستئناف المرفوع من المتهم شكلاً لتقديمه بعد الميعاد قبل صيرورته نهائياً .

* الحكم الصادر غيابياً بعدم قبول الاستئناف المرفوع من المتهم شكلاً لتقديمه بعد الميعاد لا يجوز للنيابة أن تطعن فيه بطريق النقض قبل صيرورته نهائياً بإعلانه وانقضاء ميعاد المعارضة فيه .

(لمن رقم ١٥٦ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/١٢/١٩)

١٠٦٥ - عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الغيبية .

* الطعن بطريق النقض لا يجوز إلا في الأحكام النهائية . فلذا كان الثابت أن الحكم المطعون فيه صدر غيابياً ضد المتهم وقررت النيابة الطعن فيه ثم تبين أن هذا الحكم لم يعلن إلى المتهم إلا بعد التقرير بالطعن - فهذا الطعن لا يكون جائزاً .

(لمن رقم ١٠٢٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/١٢/١١)

١٠٦٥ - عدم جواز الطعن في الحكم الغيبي الصادر بعدم جواز الاستئناف المرفوع من النيابة عن حكم محكمة أول درجة الذي قضى بأنذار المتهم في جريمة اشتباه ما دام لم يصبح نهائياً بعد .

* أنه لما كان المتهم يستفيد من استئناف النيابة للحكم الصادر عليه بالعقوبة ولو لم يستأنفه هو ، فلهذا متى صدر حكم غيابي بعدم جواز الاستئناف المرفوع من النيابة عن حكم محكمة أول درجة الذي قضى بأنذار المتهم في جريمة اشتباه - فإن حق المتهم في المعارضة يكون قائماً ويكون الطعن في هذا الحكم بطريق النقض غير جائز لأنه لم يصبح نهائياً بعد .

(لمن رقم ١٦٥٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١/١/٨)

١٠٦٦ - عدم جواز التعرض في النقض لتعصيب الحكم الغيبي .

* ما دام الطعن وارداً على الحكم الصادر في المعارضة فلا يقبل من الطاعن أن يتعرض في طعنه للحكم الغيبي .

(لمن رقم ١٦٠٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١/٢/١٣)

١٠٦٧ - طعن النيابة في حكم صدر غيابيا بتأييد الحكم المستأنف بحبس المتهم لم يعلن بعد للمتهم لا يكون مقبولا .

* لا يجوز - طبقا للمادة ٤٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية - الطعن بطريق النقض في الحكم الغيابي الصادر على المتهم بالمعقوبة ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا . ويجوز الطعن بطريق النقض في الاحكام الغيابية لا يبدأ طبقا للمادة ٤٢٤ من ذلك القانون الا من طريق الحكم الصادر في المعارضة او من تاريخ انقضاء مهلة ايداعها او من تاريخ الحكم باعتبارها كاتها لم تكن . واذا خالف الطعن المرفوع من النيابة في حكم صدر غيابيا بتأييد الحكم المستأنف بحبس المتهم لم يعلن بعد للمتهم لا يكون مقبولا .

(طعن رقم ٣٢٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١٤٢/٧/١٠)

١٠٦٨ - وقف السير في الطعن المرفوع من المستأنف عن الحقوق المدنية متى كان الحكم غيابيا بالنسبة للمتهم وحتى يفصل في المعارضة .

* اذا كان الحكم الطعن فيه قد صدر جبريا بالنسبة الى المدعى بالحقوق المدنية والى الطاعن بوصفه مسؤولا عن الحقوق المدنية ولكنه غايى بالنسبة الى المتهم وقد عارض فيه ولم يفصل في المعارضة ، فانه يكون من المتعين وقف السير في الطعن حتى يفصل في المعارضة اذ ان طرح الدعوى العمومية في المعارضة امام محكمة الموضوع قد يؤدي الى القضاء فيها ببراءة المتهم ، ويكون الطعن غير متعلق للحكم فيه ما دام الواقعة الجنائية التي هي اساس المسؤولية لا تزال موضع البحث .

(طعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١٤٢/٧/١٤)

١٠٦٩ - عدم جواز طعن النيابة في الحكم الصادر غيابيا بتعديل الحكم المستأنف وتغريم المتهم خمسمائة قرش دون ان تقدم ما يدل على ان المعارضة فيه أصبحت غير جائزة .

* ان المادة ٤٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على الا يقبل الطعن بطريق النقض في الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا . واذا كانت النيابة قد طعنت بطريق النقض في الحكم الصادر غيابيا بتعديل الحكم المستأنف وتغريم المتهم خمسمائة قرش ، دون ان تقدم ما يدل على ان المعارضة فيه أصبحت غير جائزة ، فان طعنها لا يكون جائزا .

(طعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١٤٢/٧/٨)

١٠٧٠ - حكم غيلبي - الطعن فيه بالتقضى من التيلة قبل اعلانه الى
المتهم - غير جائز .

* الطعن بطريق التقضى لا يجوز الا فى الاحكام النهائية الصادرة من
آخر درجة فى مواد الجنائيات والجنج. كما هو مقرر بالمادة ٣٠ من القانون
رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة التقضى
- فلذا كان الثابت ان الحكم المطعون فيه قد صدر غيلبيا ضد المتهم وقررت
التيلة. العلة الطعن فيه ثم تبين ان هذا الحكم لم يملن الى المتهم الا بعد
التقرير بالظلم ، فان هذا الطعن لا يكون جائزا .
طعن رقم ٧٩٥ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١٢/١١ من ١٢ الى ١٧٨

١٠٧١ - عدم جواز الطعن بالتقضى ما دام الطعن بالمعارضة جائزا .

* الاصل انه متى كان الحكم المطعون فيه حضوريا نهائيا بالنسبة
الى الطاعن فان مركزه فى الدعوى يكون قد حدد بصفة نهائية بصور ذلك
الحكم فلا يتوقف قبول طعنه على الفصل فى المعارضة التى قد يرغمها
متهم آخر معه فى الدعوى محكوم عليه غيلبيا - او بحكم قابل للمعارضة
- الا ان هذا الجدا لا يعمل به على اطلاقه فى حالات من بينها ما اذا كان
الحكم قد صدر غيلبيا لو كان بمثابة ذلك بالنسبة الى المتهم وحضوريا
بالنسبة الى المدعى بالحقوق المدنية او المسئول عنها لما قد يؤدى اليه
امادة طرح الدعوى الجنائية على بساط البحث عند المعارضة فيه من
ثبوت ان المتهم لم يرتكب الواقعة الجنائية التى استندت اليه وهو ما ينبى
عليه بطريق التبعية تغيير الاساس الذى بنى عليه القضاء فى الدعوى
المدنية مما يكون معه هذه الدعوى الأخيرة غير صالحة للحكم فيها امام
محكمة التقضى . ومن ثم فان الطاعن (المسئول عن الحقوق المدنية) وقد
قرر بالتقضى فى وقت كان فيه بلب المعارضة لا يزال مفتوحا امام المحكوم
عليه يكون قد خالف نص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى
شأن حالات واجراءات الطعن . امام محكمة التقضى التى تقضى بانه لا يقبل
الطعن بطريق التقضى فى الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا
- اذ كان من التمتين عليه ان يترص حتى فوات ميعاد المعارضة فى الحكم
المطعون فيه قبل الانتجاء الى طريق الطعن بالتقضى ويتعين الحكم بعدم
جواز طعنه .

١٠٧٢ - طعن النيابة بالنقض في الحكم الغيبي الصادر بعدم جواز الاستئناف المرفوع منها - جوازہ .

* أنه وإن كان الحكم المضمن فيه قد صدر غيباً بعدم جواز استئناف النيابة بالنسبة إلى متهم وبتقضاء الدعوى الجنائية ببعض المدعى بالنسبة إلى متهم آخر فإن ما قضى به في شقه الأول لا يعتبر أنه أضر بالمتهم حتى يصح له المعارضة فيه ؛ كما أن ما قضى به في شقه الثاني يعد بمثابة حكم بالبراءة ومن ثم فإن طعن النيابة العامة بالنقض في الحكم يشتبه من تاريخ صدوره جائز .

(طعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/١٠ من ١٦ ص ٣١)

١٠٧٣ - عدم جواز الطعن بالنقض إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والجنح .

* الطعن بطريق النقض لا يجوز إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والجنح ، ولا يقبل ما دام الطعن في الحكم بطريق المعارضة جائزاً وذلك وفقاً للمادتين ٣٠ ، ٣٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٥٥٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٦ من ١٩ ص ١٥٢٦)

١٠٧٤ - الطعن بالنقض في الأحكام الغيبية - حالاته .

* خول الشارع في المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - حق الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة في غيبة المتهم بجناية إن عدا المتهم من خصوم الدعوى .

(طعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٦ من ٢٢ ص ٧٠)

١٠٧٥ - عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الغيبية الصادرة من محكمة الجنائيات - من المحكوم عليه .

* لا تجوز المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ للمحكوم عليه الطعن بالنقض في الأحكام الغيبية الصادرة من محكمة الجنائيات .

(طعن رقم ٦٥١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦ من ٢٠ ص ٢٨٠)

١٠٧٦ - ينقض - عدم قبوله مع قيام فرصة المعارضة .

* تنقض المدة ٣١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بأن لا يقبل الطعن بالنقض في الحكم بما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا . فإذا كان الثابت أن الحكم الحضورى الاعتبارى المطعون فيه لم يعلن بعد للطاعن الأول (المتهم) وكأن الإعلان هو الذى يفتح باب المعارضة ويبدأ به سريان الميعاد المحدد لها في القانون فإن بلبى المعارضة في هذا الحكم لا يزال مفتوحا ويكون الطعن فيه بالنقض غير جائز .

طعن رقم ٤٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨ من ٢٢ ح ١٢٥٢

١٠٧٧ - الحكم الاستثنائى الصالح بالبراءة - حق النيابة العامة في الطعن فيه بالنقض منذ صدوره - علة ذلك ؟

* متى كان الحكم المطعون فيه وأن صدر في غيبة المطعون ضده الا أنه وقد قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة القاضي بالبراءة لا يعتبر قد اضر به حتى يضح له أن يمارض فيه ومن ثم فإن طعن النيابة العامة بالنقض في الحكم من تاريخ صدوره جائز .

طعن رقم ٨٩٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٢/١١/٢٥ من ٢٥ ح ١٧٩٩

١٠٧٨ - عدم جواز الطعن بالنقض الا في الأحكام النهائية الصادرة في الجنب - قلبية الحكم للمعارضة بالنسبة للمحكوم ضده - تستوجب عدم قبول طعن النيابة المقدم عن هذا الحكم .

* لما كان الحكم الحضورى الاعتبارى يكون قبلًا للمعارضة إذا ما ثبت المحكوم عليه بقيام عذر منعه عن الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وفقا للمادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكان الثابت من الإطلاع على الأوراق أن المحكوم عليه قرر بالظن بالمعارضة في هذا الحكم وقضى في معارضته في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ - أى بعد تقرير النيابة العامة بالطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه - بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه لم يكن نهائيا بالنسبة للمحكوم عليه وقت أن باشرت النيابة العامة الى الطعن فيه بطريق النقض ، لما كان ذلك . وكانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لا تجيز الطعن الا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والجنح .

٣٨٨

وكانت المادة ٣٢ منه تنص على عدم قبول الطعن بطريق النقض في الحكم بما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا فان طعن النيابة العامة في الحكم الحضورى الاعتبارى سالف الذكر يكون غير مقبول ويتمين لذلك الحكم بعدم قبول الطعن المقدم منها .

طعن رقم ٥٠٦ لسنة ١٦ ق جلسة ١٧/١٠/١٩٧٦ ص ٢٧ من ١٧٢٦

٢٠٧٩ - طعن النيابة بالنقض في الحكم الفيلىبى الصلح بتأييد الحكم بإقتضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة - جوازها .

* لما كان الشأن في هذه الدعوى انها اتبعت على المظنون ضده على أساس انها جنحة سلوك طريق تحظر تعطيلات المرور السمر فيه الأمر المنطبق على المادة ٩/٧٤ من قانون المرور نقضت المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة مخالفة منطبعة على المادة ٧٤ من هذا القانون وبإقتضاء الدعوى الجنائية عنها بمضى المدة ولما استأنفت النيابة العامة هذا الحكم قضت المحكمة الاستئنافية غيليا بتأييده ، وكان الحكم المظنون فيه وان صدر في غيبة المظنون ضده الا انه وقد قضى بإقتضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة قبله لا يقدر قد أضر به حتى يصح له أن يعارض فيه فان الطعن عليه بالنقض من النيابة العامة يكون جائزا .

طعن رقم ١٤٨٧ لسنة ١٨ ق جلسة ١٧/٥/١٩٧٩ ص ٢٠ من ١٥٧٨

١٠٨٠ - عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الفيابية الصادرة من محكمة الجنائيات .

* لما كان الحكم المظنون فيه قد صدر فيليبيا وكانت المادة ٣٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا تجيز للمحكوم عليه الطعن بالنقض في الأحكام الفيابية الصادرة من محكمة الجنائيات فان الطعن يكون غير جائز .

طعن رقم ١١٦٠ لسنة ١٩ ق جلسة ١٣/١٢/١٣٧٦ ص ١٢ من ١٢٩٦

الفصل السابع

نظر الطعن أمام المحكمة

١٠٨١ - وفاة الطاعن قبل الفصل في طعنه يوجب الحكم بانتقضاء الدعوى العمومية لوفاة من غير بحث أوجه الطعن التي قدمت منه .

* إذا كان الطعن بطريق النقض لم يقصد به منوئ تعيب الحكم الصادر بالإدانة وتوقيع العقاب فانه إذا تولى المنهم الطاعن قبل الفصل في طعنه يضمن الحكم بانتقضاء الدعوى العمومية لوفاة من غير بحث في أوجه الطعن التي قدمت منه .

طعن رقم ٢١ لسنة ٩ في جلسة ١٩٢٨/١٢/٥ .

١٠٨٢ - وفاة الطاعن بعد صيرورة الحكم نهائيا بعدم تقريره فيه بالظن في الميعاد لا يقتضى الحكم بانتقضاء الدعوى العمومية ولا يمنع من الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

* وفاة الطاعن بعد صيرورة الحكم المطعون فيه نهائيا واكتسابه قوة الشيء المحكوم فيه ، بعدم تقريره فيه بالظن في الميعاد القانوني ، أو عدم تنديده أسباب الطعن في الميعاد لا تقتضى الحكم بانتقضاء الدعوى العمومية. ولا تمنع من الحكم بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للدعوى الجنائية والمخفية ، لأن خفية الحكم الذي منازع نهائيا هي حق المحكوم عليه أثناء حياته لا يمكن أن تتأثر بوفاة بعد ذلك .

طعن رقم ٩٨ لسنة ٩ في جلسة ١٩٢٨/١٢/٢٦ .

١٠٨٣ - الدفع بطلان إجراء من الإجراءات السابقة على المحاكمة آثاره لأول مرة أمام محكمة النقض - غير جائزة .

* الدفع بطلان إجراء من الإجراءات السابقة على المحاكمة لا تنبئ آثاره لأول مرة أمام محكمة النقض .

طعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٥٦/٢/١٤ ص ٧ من ١١٨٥

١٠٨٤ — المحكمة التي تحال إليها الدعوى بعد نقض الحكم الصائبر فيها هي المحكمة التي أصدرت الحكم مشكلة من قضاة آخرين — استثناء
جرح الجلسة التي صدر حكمها من محكمة استئنافية أو من محكمة الجنايات.

* احالة الدعوى بعد نقض الحكم الصادر فيها على مقتضى النقرة الثالثة من المادة ٤٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية يجب أن تكون في الأصل إلى ذات المحكمة التي أصدرته لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين ، إلا إذا كان الحكم قد صدر من محكمة استئنافية أو من محكمة الجنايات في جنحة وقعت في جليستها، ففي هذه الصورة، وحدها، تعاد الدعوى إلى المحكمة الجزئية المختصة أصلاً بنظرها — لأن المحكمة الأخرى إنما فصلت فيها استثناءً من قواعد الاختصاص — على أساس أن المتهم قد توافر جريمته أمامها بالجلسة ، لما غلبه « ومع ذلك يجوز عند الاقتضاء إحالتها إلى محكمة أخرى » التي أضيفت إلى عجز الفقرة الثانية ، خلافاً لهذا الأصل فمحله على ما يظهر من روح التشريع، إلا يكون هناك قضاة آخرون يمكن قانوناً أن ينظروا الدعوى عند إحالتها .

ملعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ من ٧ ص ١٢١٤

١٠٨٥ — بطلان الإجراءات أمام محكمة أول درجة وعدم التمسك به أمام المحكمة الاستئنافية — اثاره ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض — لا تقبل .

* متى كان المتهم لم يثر أمام المحكمة الاستئنافية شيئاً في شأن بطلان الإجراءات أمام محكمة أول درجة فلا تقبل منه اثاره ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

ملعن رقم ٧٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٢/١٧ من ٧ ص ١٢١٨

١٠٨٦ — نقض الحكم بعيد الدعوى إلى حالتها الأولى .

* أن نقض الحكم بعيد الدعوى أمام المحكمة التي تعاد أمامها المحكمة إلى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض .

ملعن رقم ٢٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٢/١٧ من ٧ ص ١٢٠٤

١٠٨٧ — نقض — الطعن ببطلان الإجراءات التي بني عليها الحكم لا يقبل ممن لا شأن له بالطعن .

* الطعن بالنقض لبطلان الإجراءات التي بني عليها الحكم لا يقبل

مجلس لادستأن له بهذا البطلان .

(لمن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٦ في جلسة ١٢٥٤/٤/٢٢ من ٧ من ١٢٠٠)

٢٠٨٨ — النفع ببطلان إجراء من إجراءات التحقيق الابتدائي — اثراته
لأول مرة أمام محكمة النقض — لا يقبل .

* النفع ببطلان إجراء من إجراءات التحقيق الابتدائي يجب ابدائه
أولاً أمام محكمة الموضوع والتبسك به من صاحب الحق فيه ولا يقبل اثاره
هذا النفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ٧٦٤ لسنة ٢٦ في جلسة ١٣٥٦/١٠/٨ من ٢ من ١١٠٠٩)

١٣٨٩ — إعادة الدعوى الى حالتها الاولى على أساس امر الاحالة
الأصيل عند نقض الحكم .

* نقض الحكم يعيد الدعوى أمام محكمة الاحالة الى حالتها الاولى
قبل صدور الحكم بالنقض وتعود الدعوى الى حالتها الاولى وتجرى
الاحكام فيها على أساس امر الاحالة الأصيل .
— هذا الحكم منسوخ — (لمن رقم ٣٢٢ لسنة ٢٧ في جلسة ١٣٥٧/٦/٤ من ٨ من ١١٠٠٢)

١٤٠٤ — بطلان الحكم لعدم النطق في جلسة عقنية — النفع به لأول
مرة أمام محكمة النقض — غير جائز .

* متى كان المدعى بالحق المعنى قد تنازل أمام محكمة الموضوع عن
النفع ببطلان الحكم الابتدائي لما شابه من بطلان في الإجراءات لعدم النطق
به في جلسة عقنية ، فلا يسوغ له التمسك به أمام محكمة النقض لأنه
لنفع يطلب تحقيقاً موضوعياً لا تقتض به هذه المحكمة .

(لمن رقم ٢٧٥ لسنة ٢٧ في جلسة ١٣٥٧/٦/١٧ من ٨ من ١١٢٣)

١٤٠٩ — اعتراض المتهم على الإجراءات التي تمت أمام محكمة أول
درجة — عدم جواز اثراته لأول مرة أمام محكمة النقض .

* إذا كان ما يشكو منه المتهم بمسند عدم اعلائه بجلسته المعارضة

هو اعترافه على الاجراءات التي تمت امام محكمة اول درجة وقد حضر امام محكمة ثاني درجة ومعه محم غمكتنه من ابداء دفعاؤه وصرح له بتقديم مذكرات لكنه لم يثر املها شيئا مما اعترض به في لوجه الظعن ، فلا يقبل منه التحدث عن ذلك لأول مرة امام محكمة النقض .

نظمن رقم ١٧٢ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٨/١/٢٠ من ٩ ص ١٢٢

١٠٩٢ - نقض - اثره - سلطة محكمة الاحالة بعد نقض الحكم -
عدم تقييدها بالحكم الاول ولا بحكم النقض في اعادة تقدير الوقائع .

* ان نقض الحكم يعيد الدعوى امام محكمة الاحالة الى سيرتها الاولى قبل صدور الحكم المتقوض وتجرى فيها المحكمة على اساس امر الاحالة الاصيل فلا تنقيد المحكمة بنا وزد في حكمها الاول حول تقدير وقائع الدعوى ولا يقيد بها حكم النقض في اعادة تقديرها لان مداره هو القانون وليس الوقائع ، ومن ثم فبان القول بالترام محكمة الاحالة تصحيح المنب الذي بنقض الحكم الاول من اجله والاقتصر على التصحيح يكون على غير اساس من القانون .

نظمن رقم ١٨٧٢ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٨/٢/٢٤ من ٩ ص ١١٩٤

١٠٩٣ - دفع الكفالة وقت التقرير بالطعن - غير لازم -
* لا يلزم الطاعن بدفع الكفالة مع الرسم وقت التقرير بالطعن انما له ان يقدم بها عند نظره بالجلسة .

نظمن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٨/٢/٨ من ٩ ص ١٢٥٨

١٠٩٤ - التقرير بالطعن هو مناط اتصال محكمة النقض بالطعن
تكليف الطاعن بالحضور امام محكمة النقض ليس شرطا لازما لاتصال المحكمة بالطعن .

* لا يلزم لاعتبار الطعن مرفوعا لمحكمة النقض تكليف الطاعن بالحضور امامها ، ذلك بان محكمة النقض ليست درجة استئنافية بعيد عمل قاضي الموضوع وانما هي درجة استئنافية ميدان عملها مقصور على الرقابة على عدم مخالفة القانون ، ومتى تقد ذلك فان التدبر بالطعن في قلم المكتب تصبح به محكمة النقض متصلة بالطعن اتصالا قانونيا صحيحا متى قدم التقرير في الميعاد .

نظمن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٥٩/١٠/٢٦ من ١٠ ص ١٨٢٠

١٠٩٥ - نقض الحكم والإحالة - إعادة الدعوى الى حالتها الأولى
وجريان المحاكمة على أساس أمر الإحالة الاصيل - عدم حصول توجيه تهم
جديدة لم ترد في أمر الإحالة ولم ترفع عنها الدعوى الجنائية بالطريق الذي
رسمه القانون .

* نقض الحكم يعيد الدعوى امام محكمة الإحالة الى حالتها الأولى
قبل صدور الحكم المنقوض ، ويقتضى ذلك أن تجري المحاكمة في الدعوى
على أساس أمر الإحالة الاصيل - ماذا كانت النيابة العامة حين عدلت
التهمة المبتدئة الى التهمين . امام محكمة الإحالة قد استندت اليهم تهما جديدة
لم ترد في أمر الإحالة وتمت المحاكمة على هذا الأساس وانتهت بإدانة
المتهمين عن تهم لم تكن مسندة اليهم في أمر الإحالة ولم ترفع عليهم الدعوى
الجنائية عنها بالطريق الذي رسمه القانون ، فان الحكم المطعون فيه
يكون مشوباً بالطلان مما يوجب نقضه ، ولا يغير من هذا النظر
القول بأن الدفاع من المتهمين قبل المرافعة في الدعوى بعد تفعيل الوصف
ولم يحصل منه اعتراض على توجيه التهم الجديدة الى المتهمين بالجلسة ،
لان هذا التعديل وقع مخالفاً للقانون وفي أمر يتعلق بالنظام العام لا تصاله
باصول من اصول المحاكمات الجنائية ارسى الشارع تواضعها على أساس
تويم يستهدف تحقيق العدالة وحسين توزيعها .

ملن رقم ١٠٧٢ لسنة ٢٩ ق. جلسة ١٩٦٠/٣/١١ من ١١٢

١٠٩٦ - اتصال محكمة النقض بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقاً
المادة ٢٦ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - فصلها فيها لتستبين عيوب الحكم سواء
تضمنت التهمة مذكرة أو لم تتضمن .

* تتصل محكمة النقض بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقاً للمادة
٢٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام
محكمة النقض وتتصل فيها لتستبين عيوب الحكم من تلقاء نفسها سواء
تضمنت النيابة العامة مذكرة براءتها أو لم تتضمن - وسواء تضمنت هذه المذكرة
تبليغاً فوات الميعاد المحدد للطعن أو بعده ، وذلك لبراءة للشبهة بين حق
النيابة وواجبها - حقها في الطعن بطريق النقض في الحكم بوصف انها
تضمن عام - وواجبها في أن تعرض القضية طبقاً للمادة ٤٩ المذكورة .

ملن رقم ١٧٤٤ لسنة ٢٩ ق. جلسة ١٩٦٠/٤/٢٩ من ١١٥

١٠٩٧ - شرط طلب تعيين الجهة المختصة في حالة التنازع السلبي على الاختصاص ان يكون هو السبيل الوحيد للتحال منها - امكان اعادة طرح الدعوى على غرفة الاتهام في حالة لا يكون لها فيها ان تقضى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها مما ينتفى به قيام هذا التنازع - اثر ذلك : انتفاء موجب اعتبار الطعن عند رفضه طلبا بتعيين الجهة المختصة .

✽ شرط قيام تنازع سلبي على الاختصاص ان يكون التنازع منصبا على اوامر او احكام نهائية متعارضة ، ولا سبيل للتحال منها بغير طريق طلب تعيين الجهة المختصة - فاذا كان السبيل لم ينفلق امام النيابة العامة لاعادة طرح الدعوى على غرفة الاتهام في حالة ليس لها فيها ان تحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - فانه لا محل للقول بقيام تنازع سلبي على الاختصاص في حكم المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، ويكون ما طلبته النيابة العامة من اعتبار الطعن على سبيل الاحتياط بمثابة طلب لتعيين الجهة التي تتولى التفسير في الدعوى غير مستبعد .

الفصل الثامن

سلطة محكمة النقض

الفرع الأول

فى الطعن فى الأحكام

١٠٩٨ - عدم ثبوت جريمة التعرض وثبوت جريمة الاتلاف المنسوبة
ايضا للمتهم يجزى لمحكمة النقض تبرئة المتهم من التهمة الاولى وابقاء العقوبة
المحكوم بها هى والتعويض عن الجريمة الثانية .

* إذا عوقب متهم على جريمتين : جريمة تعرض بالقوة لحيازة
المدعى بالحق المدنى ، وجريمة اتلاف بسوء قصد (اقتلاع شجرة مملوكة لهذا
المدعى المدنى) ورأت محكمة النقض ان جريمة التعرض غير ثابتة على المتهم
من الوقائع التى أوردتها الحكم ، وان جريمة الاتلاف بسوء قصد هى وحدها
الثابتة عليه ، كان لها ان تنقض الحكم فيها يتعلق بتهمة التعرض وتبريء
المتهم منها . وان تبقية على حاله من جهة الاتلاف مع اعتبار العقوبة المقررة
بها أنها من هذه التهمة الأخيرة فقط ، وابقائها هى والتعويض المدنى على
حالتها ، ما دامت هذه الجريمة الثابتة كلية بفردتها لاستحقاق العقوبة
التي توفقت على المتهم .

الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/١٢/١٩

١٠٩٩ - حق محكمة النقض فى القضاء فى الدعوى على ما تراه
مطابقا للقانون متى اتسع وجه الطعن فى جملة لأن تقدر المحكمة المسألة
المتخذة أساسا للدعوى بتقديرها القانونى .

* ان كان وجه الطعن لا يشخص الميب القانونى الذى لحق بالحكم
المطعون فيه تشخيصا دقيقا ولكن كان يتسع فى جملة لأن تقدر محكمة
النقض المسألة المتخذة أساسا للدعوى بتقديرها القانونى صح وجه الطعن
وحق لمحكمة النقض ان تقضى فى الدعوى على وفق ما تراه هى مطابقا
للقانون .

الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/٢/٢٧

١١٠٠ - حق محكمة النقض فى ملافة الأخطاء المسلية فى الحكم
المطعون فيه واتى لا تثير لها على جوهر الحكم فى اصل الدعوى .

* الحكم لأحد المتهمين بالتعليب المحابة فى حال أنه لم يكن له محام

هو من قبيل الخطأ المادى الذى يجوز لمحكمة النقض ملأفاته ولا تأثير لهذا الخطأ المادى على جوهر الحكم فى أصل الدعوى .

(لمن رقم ١٤٢٠ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/٣/٢٧)

١١٠١ - لا رقابة لمحكمة النقض فيما تثبته محكمة الموضوع لأدلة منتجة فى صحة وقائع القذف .

* ليس لمحكمة النقض حق مراقبة محكمة الموضوع فيما تثبته من صحة وقائع القذف ما دامت الأدلة التى تستند إليها فى هذا الإثبات تنتج عقلا ما ارتأته فى هذا الشأن .

(لمن رقم ٣٣٩ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٣٢/٣/١٩)

١١٠٢ - لمحكمة النقض سلطة مراقبة قاضى الموضوع فى تفسيره للعقود وفى تكيفه لها .

* لا نزاع فى أن لمحكمة النقض سلطة مراقبة قاضى الموضوع فى تفسيره للعقود وفى تكيفه لها حتى إذا رأت فى الحكم الصادر منه انحرافا أو زيفا عن نصوص العقد موضوع الدعوى كان لها أن تصحح ما وقع من الخطأ وأن ترد الأمر الى التفسير أو التكيف القانونى الصحيح .

(لمن رقم ١٢٠٩ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٣٤/٥/٢١)

١١٠٣ - سلطة محكمة النقض بالنسبة لما يشقبه لحالات التكيف القانونى .

* أن التكيف القانونى للعقود المصطلح على تسميتها فى فرنسا باسم Location Vente لا يزال موضع خلاف بين المحاكم والفقهاء . فإذا اعتبر قاضى الموضوع عقدا من هذا القبيل عقد بيع مستهديا فى ذلك بنصوص العقد مستظهرا منها حقيقة قصد التعاقد بحيث لم يقع منه تخيف لآى نص من نصوصه ولا مسخ لحكم من أحكامه بل كان كل ما فعل إنما هو تغليب لمعنى من المعانى الواردة به على معنى آخر فإن محكمة النقض لا تستطيع سوى إقرار ما ذهب إليه .

(لمن رقم ٢٢٠٩ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٣٤/٥/٢١)

١١٠٤ - سلطة محكمة النقض فى تخفيف العقوبة .

* إذا رأت محكمة النقض فى قضية سبب إن الواتمة مأ تعاتب عليه

الفقرة الأولى من المادة ٢٦٥ دون الفقرة الثالثة منها جزأ لها متى تضمنت الحكم أن تخفف العقوبة المحكوم بها وأن كانت تدخل في حدود العقوبة المقررة الواجبة التطبيق .

(لمن رقم ٢٢ لسنة ٥ ق جلسة ١٠/١٢/١٩٢٤)

١١٠٥ - سلطة محكمة النقض في استبعاد ظرفاً سبق الإصرار .

* أن ظرف سبق الإصرار وإن كان مما تفصل فيه محكمة الموضوع إلا أن لمحكمة النقض حق الاعتراض عليها إذا خرجت في حكمها عما يقتضيه التعريف الوارد في القانون لسبق الإصرار أو إذا استتجت قبليه من وقائع لا تؤدي إلى ذلك .

(لمن رقم ١٣١١ لسنة ٧ ق جلسة ٢١/١/١٩٣٧)

١١٠٦ - رقابة محكمة النقض على تفسير العقود والقرارات .

* أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تفسر العقود والقرارات وتؤولها إلا أنه عليها مع ذلك ألا تخرج في تفسيرها عما تحتمل عبارتها مع ما أحاط بها من ملبسات ، وللمحكمة النقض مراقبة ذلك . فإذا كان المجنى عليه قد تنازل يوم الحادثة في محضر التحقيق عن حقه قبل التهم الذي أحدث بأصبعه جرحاً ، ثم تضاعف الجرح بعد ذلك وظف عاهة مستتية بالأصبع فهذا التنازل لا يشمل التعويض عن العاهة لأن المجنى عليه لم يقدر ، عند تنازله ، حوتها . فإذا رفضت المحكمة - اعتماداً على هذا التنازل - الدموى الخنية التي لقلبها المجنى عليه لماتها تكون قد أخطأت في تأويل التنازل ، ويكون حكمها متعيناً نقضه .

(لمن رقم ٢٥ لسنة ٨ ق جلسة ٧/٢/١٩٢٨)

١١٠٧ - القضاء بادانة متهمين في جنائية شروع في قتل وبادانة

شاهد في جريمة شهادة الزور لصالح هؤلاء المتهمين وطعنهم جميعاً في الحكم الصادر ضدهم وقبول طعن المحكوم عليهم في جنائية الشروع في القتل وعدم تقويم المحكوم عليه في جريمة شهادة الزور لسبباً لظنه يوجب نقض الحكم بالنسبة له أيضاً .

* إذا قضى حكم بادانة متهمين في جنائية شروع في قتل وبادانة شاهد في جريمة شهادة الزور لصالح هؤلاء المتهمين ، مستنداً في ادانة الاولين إلى أقوال هذا الشاهد في التحقيقات الأولية أمام البوليس والنيابة من أنه

أبصرهم يعتدون على المجنى عليه وأنه تحقق منهم ، ومطرحا ما تبسك به الدفاع عنهم من أن أقوال هذا الشاهد فى التحقيقات كانت وليدة الإكراه . ثم طعن المحكوم عليهم فى جنائية الشروع فى القتل فى هذا الحكم وقبل طعنهم فيه ، وطعن فيه المحكوم عليه فى جريمة شهادة الزور ولم يقدم أسبابا لطمئه ، فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة له هو أيضا ، لأن نقضه بالنسبة للطاعنين الآخرين يستلزم بالضرورة بحث الوقائع التى بنيت عليها أدانته وتقديرها من جديد عند أملاء نظر القضية .

(لمن رقم ٢١١٦ لسنة ٨ ق جلسة ١١٢٩/١/٢)

١١٠٨ — حق محكمة النقض فى تصحيح خطأ الحكم المظنون فيه من جهة تكيف حالة المود ومن جهة التطبيق .

* إذا ثبت الحكم الاستثنائى على خلاف الحقيقة وجود سابقة للمتهم واعتبره بقتضائها عقابا وشدد عليه العقوبة فلحكمة النقض أن تصحح هذا الخطأ من جهة التكيف ومن جهة التطبيق فتقضى بنقض هذا الحكم وبتليده الحكم الابتدائى .

(لمن رقم ١٧١٨ لسنة ٩ ق جلسة ١١٢٩/١١/٢٧)

١١٠٩ — حق محكمة النقض فى مراجعة محكمة الموضوع إذا استنتجت نتيجة من موقعت لا تؤدى الى ما انتهت اليه .

* أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقدر وقائع دعوى اللذف والسبب المطروحة عليها وتتعرف توافر العلانية فيها أو عدم توافرها إلا أنها إذا استنتجت نتيجة من موقعت لا تؤدى الى ما انتهت اليه فيكون لمحكمة النقض أن تراجعها فى ذلك .

(لمن رقم ٥٠١ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٢/٢٤)

١١١٠ — حق محكمة النقض فى تقدير قيمة الشهادة المرضية التى يقدم بها الطاعن لها لأول مرة متى كان مبنى الطعن أن الحكم قد أخطأ إذ قضى باعتبار المعارضة كبتها لم تكن .

* إذا كان مبنى الطعن أن الحكم قد أخطأ إذ قضى باعتبار المعارضة كأنها لم تكن لأن الطاعن لم يتخلف عن الحضور إلا لسبب تهرى هو المرض ، وكان الطاعن قد قدم لأول مرة مع أسباب الطعن شهادة لإثبات هذا المرض ، فمن لمحكمة النقض فى هذه الحالة أن تقدر الشهادة متخلف بها أو تطرحها .

(لمن رقم ١٤٨٥ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٢/٢١)

١١١١ — حق محكمة النقض في تصحيح مبلغ التعويض الى القدر المحكوم به ابتدائيا اذا كانت المحكمة الاستئنافية قد رفعته مع ان الاستئناف انما كان مرغوعا من التولية وحدها .

✽ اذا كان الحكم الاستئنائي قد قضى برفع التعويض المقضى به ابتدائيا مع ان الاستئناف انما كان مرغوعا من التولية وحدها فذلك منه خطأ يتمتع تصحيحه بلارجاع مبلغ التعويض الى القدر المحكوم به ابتدائيا .
 (ملن رقم ١٢٥٢ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/١٠/٣٠)

١١١٢ — حق محكمة النقض في الرجوع عن حكمها السابق بعدم قبول الطعن، شكلا لعدم تقنين اسباب له في الميعاد اذا تبين لها ان هذه الاسباب كانت قد قُتبت في الميعاد .

✽ اذا حجب محجبه النقض بعدم قبول الطعن شكلا استنادا الى ان الطاعن لم يقدم اسبابا لطعنه ثم تبين فيها بعد ان الطاعن كان قد قدم الاسباب وانها لم تكن عرضت على محكمة النقض بسبب ان قلم كاتب النيابة الذي قُتبت اليه تصر في ارسالها الى قلم كاتب محكمة النقض فان الحكم بعدم قبول الطعن شكلا لا يصح مع هذا ان يبقى دائما ، بل يتمتع الرجوع فيه والنظر في الطعن من جديد : وخصوصا انه قد صدر طبقا للمادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات بدون مراعاة وبدون ان يملن الخصوم .
 (ملن رقم ٦ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٤/١٢/٢)

١١١٣ — محكمة النقض — حقها في تطبيق مادة السرقة على المتهم بالاخفاء .

✽ اذا كانت المحكمة قد نفت عن لُحى المتهم بالاخفاء سرقة الشيء معتبرة ان نقله اياه الى داره هو عمل بريء ومع ذلك ماقتبت هذا المتهم على اخفائه ذلك الشيء فانها تكون قد اخطأت وكان يمكن في هذه الحالة ان تطبق محكمة النقض مادة السرقة على المتهم بالاخفاء لولا ان المحكمة لم تصرح بتمثيلها التهمة ولم تقصص في غير ما غموض عن حقيقة موقف المتهم والادلة القائسة في الدعوى .

(ملن رقم ٢ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٤/١٢/١١)

١١١٤ — الطعن في الحكم الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا يوجب على محكمة النقض عدم التعرض للحكم الابتدائي .

✽ الحكم الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا اذا طعن فيه بطريق

التفرض فيجب أن يدور الطعن عليه هو وكده دون تفرض لما تضمنته الحكم الابتدائي الذي يحوز قوة الشيء المحكوم فيه إذا ما تبين أن الاستئناف المرفوع عنه غير صحيح شكلا لرفعه بعد الجهاد .

(لمن رقم ٦٢٢ لسنة ١٦ ق جلسة ١٣٤٦/٣/١١)

١١١٥ — حق محكمة النقض في الرجوع عن حكمها الصادر بنقض الحكم وإحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع متى عينته محكمة الإحالة سهواً بفتحها المحكمة الابتدائية بدلاً من المحكمة الجزئية المختصة .

* إذا كانت محكمة النقض حين قضت بنقض الحكم المطعون عليه قد تأملت بحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع لتحكم فيها ثانية وعينت محكمة الموضوع هذه سهواً بأنها المحكمة الابتدائية ، فلا يوجد في القانون ما يمنع من أن ترجع محكمة النقض في حكمها هذا — بناء على طلب يقدم إليها من النيابة — ويعلن به الخصوم — وتقضى — وضماً للأمور في نصابها — بحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية المختصة للفصل فيها .

(لمن رقم ١٩ لسنة ١٦ ق جلسة ١٣٤٦/٧/٢)

١١١٦ — حق محكمة النقض — في نوب أحد أعضائها لإجراء معيضة والإطلاع على الأوراق إذا رأت ذلك لازماً .

* يجوز لمحكمة النقض ، وهي تنظر موضوع الدعوى في الأحوال التي يجيز لها القانون فيها ذلك ، أن تنوب أحد أعضائها لإجراء معيضة والإطلاع على أوراق إذا رأت ذلك لازماً . ولا ضرورة لأن تقوم المحكمة بذلك بكامل هيئتها ما دام التحقيق المطلوب مقصوراً على معيضة ياديت والمضطر المحرر عنها سيطرح على بساط البحث بالجلسة .

(لمن رقم ٧٢٥ لسنة ١٦ ق جلسة ١٣٤٦/٧/٧)

١١١٧ — حق محكمة النقض في تصديق الطاعن في قوله بأنه وهو مجدد لم يرض له في اجازة لحضور الجلسة ما دامت الجهة الادارية المفروض ان في وسعها الافادة عن الحقيقة لم تبادر الى الادلاء بها .

* إذا كان وجه الطعن أن الطاعن كان في اليوم المحدد لنظر المعارضة المرفوعة منه أمام محكمة الاستئناف مجنناً بأمر عسكري لمطاردة الجراد ، وأن المركز لم يرض له في اجازة لمحضّر الجلسة ، فأرسل بتأجيلها بهذا المعنى إلى المحكمة طالباً تأجيل نظر الدعوى فلم تستجب له وقضت بتأييد الحكم المعارض فيه . وكانت محكمة النقض قد لجأت الدعوى عدة مرات لتجيب جهة الإدارة عن حقيقة ما ادّعى به الطاعن فلم تجب فاته لا يكون في وسع

هذه المحكة إلا أن تصدقته بقوله وتقبل طعنه ما دامت الجهة المفروض أن في
وسمها الإعادة عن الحقيقة لم تبادر إلى الإدلاء بها مما يرجح معه عدم الدقة
لديها في تحرير الأعمال الحكومية في الأوراق الرسمية . الأمر الذي لا يمكن
أن يضار به الطاعن .

بطن رقم ١١٧٧ لسنة ١٥ ق جلسة ١١٩٦/٦/١٨

١١٢٨ - حـف محكمة النقض في الرجوع في الحكم الصادر برفض
الطعن إذا تبين لها أن الطاعن لم يعلم بالجلسة التي عجل إليها ولم تسمع
مرافعته .

✽ إذا تبين أن الطاعن لم يعلم بالجلسة التي عجل إليها نظر الطعن ولم
تسمع مرافعته فيها فيتعين الرجوع في الحكم الصادر برفض الطعن بالنسبة
إليه .

بطن رقم ٢١٣٦ لسنة ١٧ ق جلسة ١١٩٨/١/٦

١١٢٩ - وجوب عدول محكمة النقض عن حكمها بعدم قبول الطعن
لعدم تقديم أسبابه إذا تبين سبق تقديمها .

✽ إذا قضت محكمة النقض بعدم قبول الطعن شكلاً لعدم تقديم الطاعن
أسباباً له ، ثم تبين أنه كان قد قدم أسباب الطعن في الميعاد ولكنها لم تعرض
على المحكمة ، فيتعين الرجوع في الحكم المذكور والحكم بقبول الطعن شكلاً .

بطن رقم ٢٣٩٨ لسنة ١٨ ق جلسة ١١٩٩/٢/١٢

١١٣٠ - وجوب عدول محكمة النقض عن حكمها بعدم قبول الطعن
لعدم تقديم أسبابه إذا تبين سبق تقديمها .

✽ إذا حكمت محكمة النقض بعدم قبول الطعن شكلاً لعدم تقديم أسباب
له في الميعاد القانوني ثم تبين أن هذه الأسباب كانت قد قدمت في الميعاد ولم
تعرض على المحكمة ، فإنه يكون من المتعين الرجوع في الحكم الصادر بعدم
قبول هذا الطعن شكلاً .

بطن رقم ٩٠٥ لسنة ١٩ ق جلسة ١١٩٩/١١/٨

١١٣١ - حق محكمة النقض في استظهار رأي المصالحات كما هي ثابتة
بالحكم لتتعرف ما إذا كانت تكون جريمة من جرائم النشر أم لا .

✽ . أنه لما كان لمحكمة النقض تفويض الخطأ في تطبيق القانون غلى

الواقعة الثانية بالحكم ، كان لهافى جرائم النشر أن يستظهر مرأى العبارات — كما هي ثابتة بالحكم — لتتعرف ما اذا كانت هذه العبارات تكون جريمة ام لا .

طنم رقم ١١٦٨ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٥٠/١/١٦

١١٢٢ — حق محكمة النقض فى الرجوع عن حكمها السابق بعدم قبول الطعن شكلاً للتقرير به بعد الميعاد اذا تبين لها أن الطعن قرر فى الميعاد .

✽ اذا كانت المحكمة قد قضت بعدم قبول الطعن شكلاً بناء على أن تقرير الطعن حصل بعد انقضاء الميعاد القانونى ثم تبين بعدم أن الطاعن كان قد قرر الطعن فى الميعاد ، كان من المتمعين عليها أن ترجع فى حكمها السابق وتحكم بقبول الطعن شكلاً .

طنم رقم ١٧١٤ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٥٠/٢/٢١

١١٢٣ — التزام محكمة النقض بأحالة الدعوى الى محكمة الموضوع عند وجود خطأ قانونى فى الحكم متى كان مجبلاً فى بعض الوقائع التى يلزم الوقوف على حقيقتها لتطبيق القانون .

✽ اذا كانت الأخطاء القانونية التى وقعت فيها محكمة الموضوع قد طغت على حكمها فجاء مجبلاً فيها أثبتته أو نفاه من بعض الوقائع التى لا يحيط من الوقوف على حقيقتها لتطبيق القانون على الوجه الصحيح فانه لا يكون لمحكمة النقض معدى من أن تحيل الدعوى الى محكمة الموضوع لاعادة المحاكمة من جديد .

طنم رقم ٢ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٥٠/٥/٢٠

١١٢٤ — صدور حكمين نهائين على المتهم فى دعوى واحدة يوجب على محكمة النقض تطبيق القانون على واقعة الدعوى .

✽ اذا كان قد صدر من المحكمة الاستئنافية حكمان نهائيان على المتهم فى دعوى واحدة بسبب تجزئة المحكمة للدعوى بالفصل مرة فى استئناف النيابة واخرى فى استئناف المتهم فان هذين الحكمين يجب نقضهما وبمحكمة النقض أن تطبق القانون على واقعة الدعوى .

طنم رقم ١٢٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/٤/١٠

١١٢٥ - عدم جواز نقض الحكم الابتدائي الحائز لقوة الأمر المقتضى .

✽ متى كان الطعن وارداً على الحكم الاستثنائي وكان هذا الحكم قد قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً ، وكان تفضؤه بذلك سليماً ، فإن الحكم الابتدائي يكون قد حاز قوة الأمر المقتضى به بحيث لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه من عيوب أو أن تنقضه لصدور تشريع لاحق يجعل الواقعة غير محالٍ عليها .

طعن رقم ١١٤٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١/١

١١٢٦ - حق محكمة النقض في تصحيح خطأ محكمة الموضوع —

التي طبقت المادة ٢٢ ع على المتهم ثم أوقعت عليه عقوبات متمدة بتمدد الجرائم التي دلتها بجملها عقوبة واحدة .

✽ نذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه مع تطبيقه المادة ٢٢ من قانون العقوبات قد جرى منطوقه بها بفيد أن العقوبات التي أوقعتها متعددة بمعد الجرائم التي دان كل طاعن من الطاعنين بها ، فلهيكة النقض طبقاً لنص المادة ٢٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن تنقض الحكم لمصلحة المتهمين من حيث قضى به من تعدد العقوبة المحكوم بها وتصحيح الخطأ بجملها عقوبة واحدة بالنسبة الى كل طاعن من الجريمتين اللتين تينا بهما .

طعن رقم ٤٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٥/٢٩

١١٢٧ - حق محكمة النقض في محو العبارات الواردة في الطعن متى

كانت جارحة مخالفة للنظام العام .

✽ اذا كان الطاعن قد اورد في طعنه عبارات جارحة مخالفة للنظام العام فلهيكة النقض أن تأمر بمحوها طبقاً للبادة ١٢٧ من قانون الرافعات .

طعن رقم ٢٤٥٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٤/٢/١٦

١١٢٨ - نقض — سبق الإصرار — خطأ محكمة الموضوع — بسبلة

محكمة النقض .

✽ اذا رأت محكمة النقض أن ما اورفته محكمة الموضوع للموضوع للتليل على سبق الإصرار لا يتحقق به هذا الطرف وأن الدعوى ليس فيها ما يقتضى احالتها الى التحقيق ، فإن لها أن تستبعد طرف سبق الإصرار وتطبق القانون على الواقعة كما هي مثبتة بالحكم .

طعن رقم ٦٠٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٤/٥/٤

١١٢٩ - مراقبة محكمة الموضوع في رفضها للشهادة الرضوية التي يقدمها المشتكف لتبرير عدم تقريره بالاستئناف في الميعاد .

* إن الشهادة الرضوية (التي يقدمها المشتكف لتبرير عدم تقريره بالاستئناف في الميعاد) ، وإن كانت لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كمائر الأدلة ، إلا أن المحكمة متى أبدت الأسباب التي من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها أم لا .

(لمن رقم ١٦٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١٥٥/٥/٢)

١١٣٠ - تقدير توافر الشروط المقررة في المادة ٣٢ ع - أثبت الحكم وقائع الدعوى على نحو يوجب تطبيقها - عدم تطبيقها يقتضي تدخل محكمة النقض .

* أنه وإن كان تقدير توفر الشروط المقررة في المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توفرها هو من شأن محكمة الموضوع وحدها لها أن تقر فيه ما تراه استناداً إلى الأسباب التي من شأنها أن تؤدي إلى ما تنتهي إليه ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أثبتتها المحكمة توجب تطبيق المادة المذكورة فإن عدم تطبيقها يكون من الأخطاء التي تقتضي تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجهه الصحيح .

(لمن رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢١ ص ٧ من ٢٥٨)

١١٣١ - نقض الحكم بالنسبة لجناية الشروع في القتل يقتضي نقضه بالنسبة لما قضى به في الجثة المرتبطة المنسوبة للمتهم

* نقض الحكم بالنسبة لجناية الشروع في القتل يقتضي نقضه بالنسبة لما قضى به في الجثة المنسوبة للمتهم وكذلك بسبب ما بين الجدريتين من الارتباط لوقوع أحدهما في أعقاب الأخرى ونتيجة لها مما يستلزم تحسن مسير العدالة أن تكون الإعادة بالنسبة إليهما معاً .

(لمن رقم ٧٢٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١/١ ص ٧ من ١٥٦)

١١٢٢ - وجود المتهم في حالة دفاع شرعى - استبطلت الحكم
ما يخالف هذه الحقيقة - حق محكمة النقض في تصحيح هذا الاستخلاص .

* تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء وما اذا كان ذلك يدخل في حدود
حق الدفاع الشرعى او يتعداه هو من شأن محكمة الموضوع - الا انه متى
كانت وثائق الدعوى - كما اثبتتها الحكم - تدل بغير شك على ان المتهم كان
في حالة دفاع شرعى ، ولكنها استبطلت ما يخالف هذه الحقيقة ، فانه
يكون من حق محكمة النقض ان تتدخل وتصحح هذا الاستخلاص بما يقضى
به المنطق والقانون .

بلمن رقم ٨٦٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٠ ص ٨ ح ١١١٢

والبلمن رقم ١١٢٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/١/٢٨ ص ٧ ح ٦٥

١١٢٣ - حق محكمة النقض في تطبيق النصوص التي تدخل الواقعة في
مقابلها - تقدير العقوبة اللازمة - حقها في الأخذ بالمادة ١٧ عقوبات .

* يقول القانون لمحكمة النقض ان تطبيق النصوص التي تدخل الواقعة
في مقابلها ، وما دام هذا التطبيق يقتضى حتما ان تقدر محكمة النقض
العقوبة اللازمة ، فان ذلك يستتبع ان يكون لها عندئذ حق الأخذ بالمادة ١٧
من قانون العقوبات .

بلمن رقم ١٠٥٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١١/٢٧ ص ٧ ح ١١٢٠

١١٢٤ - اعتبار المحكمة المتهم فاعلا أصليا لا شريكا - توقيعها عليه
العقوبة المقررة للاشتراك - سلطة محكمة النقض في اعتبار ما وقع من
المتهم اشتراكا مع رفض الطعن .

* انتهى بكتبت المحكمة بالنسبة للمتهم كما اثبتها الحكم الذى دانسه
باعتباره فاعلا أصليا تجعل للممثل المسند اليه اشتراكا في جريمة الشروع
فى القتل المقتربة بجناية السرقة بخطف ونسلاخ ولا تجعل منه فاعلا أصليا
وكذلك العقوبة المقتضى بها مقررة قانونا لجريمة الاشتراك فى القتل المقتربة
بجناية اخرى فانه يتعين القضاء باعتبار ما وقع من المتهم اشتراكا في
جريمة الشروع فى القتل مع رفض الطعن طبقا لنص المادة ٢٣٣ من قانون
الاجراءات .

بلمن رقم ١٢٥٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/١/١٤ ص ٨ ح ١٢٨

١١٣٥ — سلطة محكمة النقض في الرقابة على أسباب محكمة الموضوع التي من أجلها رفضت التمويل على الشهادة المرضية .

* الشهادة المرضية لا تخرج من كونها دليلاً من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة إلا أن المحكمة متى أبدت الأسباب التي من أجلها رفضت التمويل على تلك الشهادة فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها .

(لمن رقم ٢٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٤/٢٩ من ٨ ص ٢٢٢)

١١٣٦ — تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء من شأن محكمة الموضوع — استخلاص المحكمة نتيجة تخالف حقيقة ما أثبتت في حكمها — عدم جواز تصحيح محكمة النقض للحكم .

* تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء وما إذا كانت هذه القوة تدخل في حدود الدفاع الشرعي أو تتجاوزه هو من شأن محكمة الموضوع ، إلا أنها متى كانت قد أثبتت في حكمها ما ينفي التجاوز ، ولكنها مع ذلك استخلصت نتيجة تخالف هذه الحقيقة ، فممنول يكون لمحكمة النقض بما لها من حق الرقابة على صحة تطبيق القانون ، أن تتدخل وتصحح هذا الاستخلاص بما يتفق مع تلك الحقيقة ، وما يقضى به المطلق والقانون .

(لمن رقم ٥٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/١١ من ٨ ص ٢٦١)

١١٣٧ — خطأ الحكم بعدم إيقاعه العقوبة التبعية على المتهم — عدم استناد النيابة في طعنها إلى ذلك — تعارض مصلحة المتهم مع تطبيقه — عدم جواز تصحيح محكمة النقض للحكم .

* متى كان الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون بالتفاته عن إيقاع العقوبة التبعية وكانت النيابة العامة لم تستند إليه في طعنها ، فإنه لا يمكن تصحيحه لتعارض هذا التصحيح مع مصلحة المتهم « المطعون ضده » طبقاً لنص المادة ٢/٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية .

(لمن رقم ١٨٢٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/١٨ من ٩ ص ١١٨٨)

١١٣٨ - الطعن في الحكم الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا -
 قصر الطعن عليه وحده - اعتبار الحكم الابتدائي حائزا لقوة الشيء المحكوم
 فيه اذا تبين ان الاستئناف رفع بعد الميعاد - عدم جواز التعرض لما يشوبه
 من عيوب أو نقص لصدور تشريع لاحق يجعل الواقعة غير معاقبة عليها .

* متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الفيضي بعدم
 قبول الاستئناف شكلا - فيجب ان يدور عليه الطعن وحده دون تعرض لما
 تضمنه الحكم الابتدائي الذي يجوز قوة الشيء المحكوم فيه - اذا ما تبين
 ان الاستئناف المرفوع عنه غير صحيح لرفعه بعد الميعاد ، ولا يجوز لمحكمة
 النقض ان تعرض لما يشوبه من عيوب أو ان تنقضه لصدور تشريع لاحق
 يجعل الواقعة غير معاقبة عليها .

طعن رقم ١١٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٢/١٠ س ٩ ص ١٢٧٨

١١٣٩ - صدور القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ بعد الحكم في تهمة
 اقامة بناء على ارض معدة للتقسيم - سلطة المحكمة في القضاء من تلقاء
 نفسها بنقض الحكم فيما قضى به من تأييد الإزالة .

* متى كانت الجريمة المنسوبة الى المتهم « اقامة بناء على ارض
 معدة للتقسيم » قد وقعت في ٢٢ يولييه سنة ١٩٥١ ، فان خدما الحكم
 فيما قضى به من عقوبة الإزالة يصبح غير ذي موضوع بصدور القانون رقم
 ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ ، ومن ثم فان المحكمة - اذ تجتريء ببيان وجه العيب
 في الحكم المطعون فيه - لا يسعها ازاء صدور القانون المذكور الا ان تقضى
 ميلا بنص المادة ٢/٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية بنقض الحكم نقضا
 جزئيا فيما قضى به من تأييد الحكم بالإزالة .

طعن رقم ١١٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٦ س ٩ ص ١٢٧٨

١١٤٠ - اثبات الحكم ان عدد شجيرات الحشيش التي زرعها المتهم
 ضئيل - مؤدى ما اورده توافر الحيازة بقصد التعاطي والاستعمال
 الشخصي - عدم تطبيق الحكم المادة ٣٤ من القانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ -
 تصحيح محكمة النقض للحكم بمعاقبة المتهم على مقتضى تلك المادة .

* اذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه ان عدد شجيرات الحشيش
 التي زرعها المتهم ضئيل ، وكان ما اورده من عناصر وادلة يفيد بذاته توافر
 الحيازة بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي ، مما كان يوجب على
 المحكمة تطبيق المادة ٣٤ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بدلا من المادة

٣٣ ٠ فانه يتعين تصحيح الحكم بمعلبة المتهم على مقتضى المادة المذكورة .
 (طنن رقم ٥٨٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٥/١١ من ١٠ من ١٥٢٢)

١١٤١ — حق محكمة النقض في الفصل في الطعن على ما تراه متفقا وحقيقة العيب الذي شلح الحكم متى اتسع له وجه الطعن — مثال .
 * السبب الذي يمسك به الطاعن في طعنه — وان كان غير صحيح على الصورة التي أوردتها — الا انه يتسع لعيب التصور عن بيان الأدلة والظروف التي يستدل منها على أن الطاعن كان يعلم بأن ما أخفاه من مسروقات متحصل من جنسية قتل الامر الذي يقتضي نقض الحكم بالنسبة اليه .

(طنن رقم ١٣٣٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٥/٢١ من ١١ من ١٥٢١)

١١٤٢ — سلطة محكمة النقض في تحييد الحكم المطعون عليه .

* اذا كان الطعن المقدم من النيابة العامة — وان انصب على الحكم الصادر في معارضة المتهم باعتبارها كان لم تكن — الا ان الظاهر من عبارة التقرير بالطعن ومن الأسباب المقدمة منها انها تطعن في الحكم الغيابي الاستثنائي الذي ما كانت تستطيع الطعن فيه قبل أن يفصل في المعارضة ، فان الطعن يكون مقبولا شكلا .

(طنن رقم ١٥١٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٢ من ١٢ من ١٣٥)

١١٤٣ — الخروج عن مبدأ التقيد بأسباب الطعن ونسبية اثره — وجوب نقض الحكم عند صدوره قاتون لصالح واستفادة من لم يقدم أسبابا لاطعنه من ذلك .

* المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى — فاذا كانت الواقعة كما اثبتها الحكم تفيد ان الطاعن وزميله كلنا يتجران في المواد المخدرة المضبوطة ، وكان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو القانون الاصلح بما جاء في نصوصه من عقوبات اخف — وهو الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، فانه يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا وتطبيق المادة ٣٤ من القانون الجديد في خصوص العقوبة المقررة للحرية . ولما كان هذا الوجه يتصل بالمتهم الثاني.

الذى لم يقدم اسبابا لطعنه . فان ذلك يقتضى ان يكون نقض الحكم بالنسبة اليه ايضا .

(طن رقم ٢٢٨٧ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٦١/٢/٢٧ من ١٤ ص ١٢٧٦)

١١٤٤ - قانون اصلاح المتهم - تطبيقه في الزمان - سلطة محكمة

النقض .

* من المقرر قانونا ان التشريع الجديد يسرى على الجريمة المستمرة حتى ولو كان اشد مما سبقه لاستمرار الجريمة في ظل الاحكام الجديدة ، ولا وجه للاحتجاج بقاعدة القانون الاصلح لان لازم تطبيقها بحسب نص المادة الخامسة من قانون العقوبات ان يكون القانون الجديد اهدون في احكامه مما سبقه وباعتبار القانون الجديد اكثر تحقيا للمعالة . ولما كان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ قد اصدره الشارع وشدد العقوبة فيه واعتبر بنص المادة ٥٥ وبخطابه في الفقرة الثانية من المادة ٧٤ الجريمة مستمرة ، وكان الغلب من الحكم ان المتهم ظل لارا من الخدمة العسكرية وبمقتضا من تقديم نفسه للجهة المختصة حتى ارسله الجهة الادارية الى منطقة التجنيد التابع لها ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتأييد الحكم المستأنف الذي قضى بتفريم المطعون ضده عشرة جنهات يكون قد اخطا في تطبيق القانون اذ كان يتعين ان لا تنزل الفرامة من خمسين جنهها طبقا لما نصت عليه المادة ٧١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٥ المعطلة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ . الا انه لما كان قد صدر - بعد صدور الحكم المطعون فيه - القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ مقرر احكاما وقتيا على المادة ٧١ ، وكان هذا القانون لا ريب اصالح للمطعون ضده ما دام قد ثبت انه قد توافر في حقه الشرطان اللذان نص عليهما هذا القانون الآخر ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وبراءة المتهم المطعون ضده عملا بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التي تخول محكمة النقض ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى .

١١٤٥ - نقض - قانون اصلاح - مواد مخدرة .

* اذا كان الحكم قد استظهر عناصر جريمة احرار المخدر بمقتضى ترخيص في حق الماعن الثاني وثبت عليه انه تصد من حيازته تسه لغيره للايقاع به ، فان لمحكمة النقض اعبالا للارخصة الموقولة لها مقتضى المادة

٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - أن تنقض الحكم نقضاً جزئياً لصلحة الطامع الثالث هو والطامع الأول الذى لم يقدم أسباباً لطعنه ، مزاعة لحسن سير العدالة نظراً لوحدة الواقعة التى دين بها هذان الطامعان ، وذلك بالنسبة للمقونة المتيدة للحرية وعقوبة الغرامة المحكوم بهما عليهما وفق ما تنص به المادتان ٣٧ و ٢٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

طعن رقم ٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٨/٤/١٩٦١ من ١٢ ص ١٢٧٨

١١٢٦ - محكمة النقض - سلطتها فى نقض الحكم من تلقاء نفسها

- مثال -

* الأصل طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ هو أن تنقض محكمة النقض بالإسبيل إلى التمسك فى المبدأ القانوني ، وتنقضها الحكم من تلقاء نفسها طبقاً لنص الفقرة الثانية من هذه المادة على خلاف هذا الأصل هو رخصة استثنائية خولها القانون إياها وفى الحالات الواردة بها على سبيل الجبر ، ومن ثمة فإن ما اتراه الطامعان فى مخزنتها المتنية بعد الميعاد القانونى من بطلان الحكم لأغفال اثبات اسم ممثل النيابة لا يتدرج تحت إحدى هذه الحالات . ذلك أن أغفال اسم ممثل النيابة فى الحكم وفى محضر الجلسة لا يعنى أن يكون مجرد سهو لا يترتب عليه أى بطلان طالما أن الثابت فى محضر الجلسة أن النيابة كانت مجتلة فى الدعوى وأثبتت طلباتها وطالما أن الطامعين لا يمتحدان أن تمثيلها كان صحيحاً .

طعن رقم ١٦٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٨/٤/١٩٦٢ من ١٢ ص ١٢٧٨

١١٢٧ - حكم - نقض وإحالة - طعن للمرة الثانية - سلطة

محكمة النقض .

* تنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه « إذا طعن مرة ثانية فى الحكم الصادر من المحكمة إحالة إليها الدعوى تحكم محكمة النقض فى الموضوع ، وفى هذه الحالة تتبع الإجراءات المقررة فى المحكمة عن الجريمة التى وقعت » . فإذا كان الطعن المتمد من النيابة - للمرة الثانية - مقصوراً على أن العيب الذى شل الحكم هو الضعف فى تطبيق القانون على الواقعة كما صرح اثباتها فى الحكم ، فإن ذلك يقتضى بحسب القاعدة

الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون المذكور أن تحكم محكمة النقض في الطعن وتصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون دون نظر الموضوع في جلسة تحددها ما دامت أسباب الطعن المقدمة لم ترد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات اثر في الحكم مما يستلزم التعرض لموضوع الدعوى .

لمن رقم ١٧١١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٧ من ١٢ من ١٩٦٨

١١٤٨ — نقض — أسباب الطعن — سلطة محكمة النقض — مثال .

✽ من المقرر انه لا يجوز ابداء أسباب أخرى أمام محكمة النقض غير الأسباب التي سبق بيلتها في الميعاد المحدد بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — الا انه بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من ذلك القانون ، للمحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين لها ما هو ثابت فيه انه مبني على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله أو أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشككة وفقاً للقانون ولا ولاية لها بالمفصل في الدعوى ، أو اذا صدر بعد الحكم الملعون فيه قانون يسري على واقعة الدعوى .

لمن رقم ٢٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥ من ٢٢ من ١٥٧١

.. ١١٤٩ — الرخصة المخولة لمحكمة النقض لقبول الأسباب التي تبدي خارج الميعاد القانوني — عدم جواز اعمالها الا اذا تعلق الأمر بمصلحة المتهم ، المادة ٢٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

✽ الرخصة المخولة لمحكمة النقض لقبول الأسباب التي تبدي خارج الميعاد القانوني لا يجوز اعمالها طبقاً للمادة ٢٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن بالنقض أمام محكمة النقض الا اذا تعلق الأمر بمصلحة المتهم .

لمن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١١ من ١٥ من ١٣٢٢

١١٥٠ — لمحكمة النقض نقض الحكم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد الحكم الملعون فيه قانون يسري على واقعة الدعوى ، المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — مثال .

✽ لمحكمة النقض طبقاً للمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى . وإذا كان القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون الجوارك الذي حل محل القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ — هو الأصلح بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف وهو الواجب التطبيق عملاً بالمادة الخامسة من قانون العقوبات فإنه يتعين تطبيق هذا القانون .
(لمن رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ من ١٥ ص ٢٩٢)

١١٥١ — محكمة النقض نقض الحكم لمصلحة التهم إذا تعلق الأمر بمخالفة القانون — ولو لم يرد هذا الوجه في أسباب الطعن — المادة ٢٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

* محكمة النقض عملاً بالحق المخول لها بمقتضى المادة ٢٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — نقض الحكم لمصلحة التهم إذا تعلق الأمر بمخالفة القانون ولو لم يرد هذا الوجه في أسباب الطعن .

(لمن رقم ١٥٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/٦/١٥ من ١٥ ص ٢٨٨)

١١٥٢ — تناول العيب الذي شل الحكم مركز المسئول عن الحقوق المدنية — وجوب نقض الحكم بالنسبة إليه أيضاً ولو لم يطعن فيه .

* متى كان العيب الذي شل الحكم يتناول مركز المسئول عن الحقوق المدنية الذي لم يطعن فيه لقيام مسئوليته على ثبوت الواقعة ذاتها المسندة إلى الطامن . فإنه يتعين نقضه بالنسبة إلى المسئول عن الحقوق المدنية أيضاً عملاً بنص المادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ١٧٠٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٨ من ١٥ ص ٢٩٧)

١١٥٣ — عدم تقيد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسببه التضيعة العمالة على الفصل المسند إلى التهم .

* من المقرر أن محكمة الموضوع لا تقيد بالوصف القانوني الذي تسببه التضيعة العمالة على الفصل المسند إلى التهم ، ومن واجبها أن تخلص الواقعة المطروحة بجميع مكوناتها ووصفاتها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ، ذلك بأنها وهي تتصلل في الدعوى لا بتقيد

بالواقعة في نطقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحالة عليها بل انها مطلوبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبيننا من الأوراق ومن التحقيق الذي تجريه بالجلسة ، وكل ما تلتزم به في هذا النطاق هو ألا يعاقب المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الاحالة او طلب التكليف بالحضور . الجاء وهي لم تفعل بل اقتصر الحكم المطعون فيه وهو يقضى ببراءة المطعون ضده على القول بأن القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٠ الذي رفعت الدعوى طبقا لاحكامه قد ألغى بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ وان هذا القانون الآخر خلا من نص يجرم الواقعة دون ان ينظر في مدى انطباق احكام الامر العسكري رقم ٣٨٦ — بتقرير بعض الفرويض والتكاليف صونا للصحة العامة الذي استمر العمل بالاحكام الواردة فيه يقتضى الرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ — على الواقعة المادية ذاتها التي انطوت عليها الأوراق فله يكون محتميا بالخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه .

لمن رقم ١٨٨٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٢٩ من ١٧ من ١٩٦١ .

١١٥٤ — الدخ ببطالان الحكم بدعوى صدوره بغير مداولة — عدم
تدرجه تحت مدلول الخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله الذي يعطى
محكمة التقضى سلطة التصدى له من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم .

* الدخ ببطالان الحكم بدعوى صدوره بغير مداولة لا يندرج فيه مدلول الخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله الذي يعطى محكمة التقضى سلطة التصدى له من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة التقضى لتعلقه بالشروط الاجرائية لمسحة الاحكام واجراءات المحكمة .

لمن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥ من ١٧ من ١٩٦٢ .

١١٥٥ — سلطة محكمة التقضى اراء تقرير العقوبة .

* لمحكمة التقضى وهي تقدر العقوبة التي توتعها طبقا للقانون ان تراعى ظروف الواقعة وتعمل المادة ١٧ من قانون العقوبات — كما تأمر بلياق التنفيذ وفقا للمادة ٥٥ من القانون المذكور .

لمن رقم ٧٥٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/٥/٢٩ من ١٨ من ١٩٦٧ .

١١٥٦ - طعن - نقض - قاعدة وجوب عدم تسوية مركز الطاعن .

* قاعدة وجوب عدم تسوية مركز الطاعن هي قاعدة قانونية عامة منطبق على طرق الطعن جميعها عادية كانت أو غير عادية وفقا للمادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٤٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

يلمن رقم ١٢٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٣٧٠/١٠/٢٢ من ١٨ إلى ١٠٠٨

١١٥٧ - نقض - الطعن اثني مرة - سلطة محكمة النقض .

* تنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه : « إذا طعن مرة ثانية في الحكم الصادر من المحكمة الجاهل عليها الدعوى تحكم محكمة النقض في الموضوع » وفي هذه الجملة تتبع الإجراءات المتبعة في المحاكمة من الجريمة التي وقعت . » غير أنه إذا كان العيب الذي شلب الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار أثباتها في الحكم فإن ذلك يقتضى حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٢٥ من القانون المشار إليها أن تصحح محكمة النقض ذلك الخطأ وتحكم في الطعن طبقا للقانون بغير حاجة إلى تحديد جلسة لنظر الموضوع ما دام تصحيح الخطأ المشار إليه لا يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات لثبوته .

يلمن رقم ١١٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٣٧٠/١٠/٢٢ من ١٨ إلى ١٩١٤

١١٥٨ - نقض - عدم اقرار الطاعن بطعنه - مثال .

* إذا كان الطاعن هو لحد المحكوم عليهم الذين تروء بالطعن على الحكم المقوض ، وكانت النيابة العامة وان طعنت بدورها على هذا الحكم بالنقض ، إلا أنها بنته على سبب واحد هو خطأ الحكم في القانون اذ لم يقض بمصادرة ثمن الجاهل المضبوطة التي استعملت في نقل المواد المخدرة وطلبت تصحيح الحكم والقضاء بالمصادرة ، وكانت محكمة النقض قد قضت بقبول الطعن المقدم من المحكوم عليهم وينقض الحكم بالنسبة إليهم وإعادة محاكمتهم من جديد أمام دائرة أخرى ولم تر من ثم حاجة إلى بحث الطعن المقدم من النيابة العامة ، وكان من المبادئ الأساسية في المحاكمة هو ألا يضار طاعن بطعنه ، وكان الأصل طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - أن تنقيد محكمة النقض بالأسباب المقدمة في الميعاد

القانوني ، ومن ثم فإن محكمة النقض ما كان يومئذها — لو تعرضت في حكمها إلى طعن النيابة العامة وتبطلت — أن تقضي إلا بمصادرة ثمن الجبال المضبوطة وبالتالي غلته ما كان يحق لمحكمة الإعادة أن تشدد عقوبة الغرامة من بعدها الذي قضى به الحكم المتقوض .

بلعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/١٥ من ١٩ من ١٥٠

١١٥٩ — حق محكمة النقض أن تحكم في الطعن لثاني مرة بنفسه .

تحديد جلسة .

* لمحكمة النقض حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تحكم في الطعن وتصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون دون حاجة إلى اعمال المادة ٤٥ من القانون المذكور بتحديد جلسة لتناول الموضوع باعتبار أن الطعن هو طعن لثاني مرة — ما دام أن الموان لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات اثر في الحكم بما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى .

بلعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/١٥ من ١٩ من ١٥١

١١٦٠ — لمحكمة النقض في حالة خطأ الحكم المظنون فيه في القانون

أن تنقصه لمصلحة المتهم وتصححه .

* جرى قضاء محكمة النقض على أنه ليس للدعي بالحقوق المدنية الذي مات على المحكمة الجزئية أن تحكم في دعواه أن يلجأ إلى المحكمة الاستئنافية لتدارك هذا النقض بل يرجع إلى محكمة أول درجة للفصل فيها اغفلته عملاً بحكم المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات .

بلعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ من ١٩ من ٢٢٢

١١٦١ — ميعاد الطعن — عذر مرضي — سلطة محكمة النقض في

تسجيده .

* متى كان الطاعن لم يودع أسباب طعنه في الميعاد القانوني المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض واعتذر عن تأخيره في ابداء الأسباب بعذر المرض الذي قدم عنه شهادة مرضية تفيد أنه كان مريضاً

واستمر طريق الفرائض وتحت العلاج الى ما بعد انتهاء ميعاد الطعن بالنقض ، وكان الثابت من محضر توثيق التوكيل الذى تقرر الطعن بمتصفاه ان الطاعن انتقل الى مأمورية التوثيق فى يوم يقع فى فترة ادعائه المرض ووقع بامضائه أمام رئيس المأمورية ، مما يدل على انه لم يكن مريضاً طريق الفرائض كما جاء بالشهادة الطبية ، فضلاً عن ان الثابت بالأوراق ان محاميه تقدم الى محكمة الموضوع بشهادة طبية من طبيب آخر تفيد ان الطاعن مريض بمرض يختلف عما ورد بالشهادة الأولى ، وعن مدة داخلية فى نطاق مدتها ، فانه يكون من حق محكمة النقض الا تطعن الى صحة عنده المستند الى الشهادة الأولى .

طعن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٥ من ١٩ إلى ٢٦ ، ١٣٦٦

١١٦٢ — وظيفة محكمة القضاة فى شأن الأحكام الصادرة بالإعدام
— أعمال رقيبها على عناصر الحكم كلفة موضوعية وشكلية .

* مفاد نص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض — ان وظيفة محكمة النقض فى شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها أعمال رقيبها على عناصر الحكم كلفة موضوعية وشكلية. وتقتضى بنقض الحكم فى أية حالة من حالات الخطأ فى التتويج أو البطالان ولو من تلقاء نفسها غير متعدي فى ذلك بحدود أوجه الطعن أو مبنى الراى الذى تعرض به التظلمة العامة تلك الأحكام ، وذلك هو المستند من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفرقتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه . ولما كان البطالان الذى لحق الحكم المطعون فيه لخلوه من تاريخ إصداره يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ التى أحالت اليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ ، وكانت المادة ٤٦ من القانون سالف الذكر قد أوجبت على هذه المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم اذا ما وقع فيه بطلان من هذا القبيل ، فانه يتعين نقض الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه والاحالة .

طعن رقم ٨٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٢/١٥ من ١٩ إلى ٢٦ ، ١٣٦٠

١١٦٣ — متى يتعين ان يكون مع النقض الاحالة ؟

* اذا كانت محكمة الموضوع لم توجه للمتهم الوصف القانونى

الواجب التطبيق حتى يتسنى له تقديم دفاعه . فإن محكمة النقض لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ مما يتعين معه أن يكون مع النقض الاحالة .
(بلن رقم ١١٨٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٥٠/١١/٢٥ من ١٩ من ١٩٦١)

١١٦٤ - عدم قبول التعرض في الطعن لغیر الحكم المطعون فيه .

* متى كان الطعن وارداً على الحكم الصادر في المعارضة بعدم قبولها دون الحكم الحضوري الاعتباري الذي لم يقرر المتهم الطعن فيه فلا يقبل منه أن يتعرض في طعنه لهذا الحكم .
(بلن رقم ٣١٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٥٠/٥/٢٠ من ١٩ من ١٩٧٠)

١١٦٥ - لمحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبني على خطأ في تطبيق القانون - المادة ٢/٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

* نفي الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - لمحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبني على خطأ في تطبيق القانون . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ أوقع على الطاعن عقوبة من كل من جريمة الفعل الفاضح العلني والتعرض لأثني على وجه يخلش حيائها رغم قيلم الارتباط بينهما ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً فيما قضى به من عقوبة الخبس من جريمة التعرض لأثني وتصحيحه بالغاء هذه العقوبة والاكتفاء بعقوبة الغرامة المقررة بها عن جريمة الفعل الفاضح العلني باعتبارها الجريمة الأثني .

(بلن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٣٧٠/٢/٨ من ٢١ من ١٣٢٨)

١١٦٦ - لمحكمة النقض نقض الحكم من تلقاء نفسها إذا ما اتبني على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله .

* محكمة النقض طبقاً لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله .

(بلن رقم ١٦٦٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٣٧٠/٢/٢٢ من ٢١ من ١٣١٢)

١١٦٧ - ورود الطعن بالنقض على الحكم الابتدائي الصادر في المعارضة - والذي حاز قوة الأمر المقضي به - دون الحكم المطعون فيه بالنقض بعدم قبول الاستئناف شكلا - ليس لمحاكمة النقض أن تعرض لما شبب الحكم الابتدائي من عيوب أو تنقضه لصدر تشريع لاحق يجعل الواقعة غير معقبة عليها .

* متى كان مبنى الطعن واردا على الحكم الابتدائي الصادر في المعارضة دون الحكم المطعون فيه الذي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا ، وكان قضاء الحكم المطعون فيه في هذا الشأن سليما ، فإن الحكم الابتدائي يكون قد حاز قوة الأمر المقضي به بحيث لا يجوز لمحاكمة النقض أن تعرض لما يشوبه من عيوب أو أن تنقضه لصدر تشريع لاحق يجعل الواقعة غير معقبة عليها .

(لمن رقم ٥) لسنة ٤١ ق جلسة ١٣٧١/٤/٢٢ من ٢٢

١١٦٨ - القصور الذي من شأنه أن يعجز محكمة النقض عن التقرير برأى في شأن ما ثير من خطأ في تطبيق القانون يتعين إزاؤه أن يكون مع النقض الإحالة .

* القصور في التسبب الذي من شأنه أن يعجز محكمة النقض عن التقرير برأى في شأن ما ثير من خطأ في تطبيق القانون يتعين إزاؤه أن يكون مع النقض الإحالة .

(لمن رقم ٦٦٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٣٧١/١٢/٢٢ من ٢٢ من ١٣٧١

١١٦٩ - القصور الذي يجب المحكمة عن ائزال العقوبة الصحيحة يقضى أن يكون مع النقض الإحالة .

* إذا كان الموار الذي شبب الحكم في قصوره في البيان فوق خطئه في تطبيق القانون قد حجب المحكمة عن ائزال العقوبة الصحيحة فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

(لمن رقم ١٢٤٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٣٧١/١٢/٢٦ من ٢٢ من ١٣٧١

١١٧٠ - لا تنظر محكمة النقض الدعوى إلا بالحالة التي كانت عليها أمام محكمة الموضوع .

* الأصل أن الطعن بالنقض لا يعتبر امتدادا للخصومة بل هو

خصومة خلسة مهمة المحكمة فيها مقصورة على القضاء في صحة الاحكام من قبيل اخذها بحكم القانون فيما يكون عرض عليها من طلبات وأوجه دفاع ولا تنظر محكمة النقض القضية الا بالحالة التي كانت عليها لاسم محكمة الموضوع .

بلمن رقم ١٦٣ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٤ من ٢٢ ص ١٦٨ .

١١٧١ — الحكم الابتدائي الحائز لقوة الامر المقضى به لا يجوز لمحكمة النقض ان تعرض لما يشوبه من عيوب .

* متى كان الطعن بطلان الحكم واردا على الحكم الغيابي الابتدائي دون الحكم المطعون فيه ، والذي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا — وكان تضاعفه بذلك سليما — فان الحكم الابتدائي يكون قد حاز قوة الامر المقضى به بحيث لا يجوز لمحكمة النقض ان تعرض لما يشوبه من عيوب .

بلمن رقم ٢٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨ من ٢٢ ص ٢٢٦ .

١١٧٢ — اتصال وجه الطعن بغير الطاعن من المحكوم عليهم — وجوب النقض والاحالة بالنسبة الى الطاعن والمحكوم عليهم الآخرين — الذين لم يطعنوا في الحكم بطريق النقض — المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

* ان اتصال وجه الطعن بالمحكوم عليهم الآخرين يستوجب نقض الحكم بالنسبة الى الطاعن وكذلك اليهما — ولو ان كليهما لم يقدم طعنا — وذلك عملا بالمادة ٤٢ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض .

بلمن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤ من ٢٢ ص ١٦٠ .

١١٧٣ — كون المرض الذي تعال به الطاعن لتبريره تجاوزه ميعاد ايداع الاسباب ليس من شأنه ان يقعه عن تقديمها او الاتصال بمحاميه لهذا الغرض — اثره : عدم قبول الطعن شكلا .

* متى كان الطاعن قد قدم شهادة مرضية لتبريره تجاوزه ميعاد ايداع الاسباب اثبت فيها ما نصه : « بالكشف الطبي على (الطاعن) وجد انه يعاني من تضخم بالكبد والطحال وقد اعطى العلاج اللازم وننصح له بفراحة التامة وعدم مغادرة الفراش لمدة خمسة اشهر » وكان المرض الذي

احتج به لتبرير ذلك كما يؤخذ عن الشهادة الأرضية ليس من شأنه ان يقدمه عن تقديم أسباب الطعن أو الاتصال بمحليه لهذا الغرض بالوسيلة التي يراها قبل انتفاء هذا الميعاد ، فان هذا المرض لا يعتبر عذرا ويكون طعنه غير مقبول شكلا .

بلن رقم ٢٥٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٨/٣٠ من ٢٢ من ١٦٢٠

١١٧٤ - حق محكمة النقض في نقض الحكم لمصلحة المتهم .

* لمحكمة النقض عملا بالحق المخول لها بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم اذا تعلق الأمر بمخالفة القانون ولو لم يرد هذا الوجه في أسباب الطعن .

بلن رقم ٤٢٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ من ٢٢ من ١٨٥٥

١١٧٥ - عدم جواز اضرار المتهم بناء على الطعن المرفوع منه .
كون المتهم وحده هو المستأنف - وجوب قصر الحكم على تأكيد حكم محكمة اول درجة .

* متى كان الطعون ضده هو المستأنف وحده وكان من المقرر انه لا يصح ان يشار المتهم بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده فانه يتعين الا تزيد مدة الحبس المتقضى بها عن المدة التي قضت بها محكمة اول درجة .

بلن رقم ١٨١٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/١٠ من ٢٢ من ١١٠٢٢

١١٧٦ - المادة ٢/٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تجيز لمحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين مما هو ثبت فيه انه بنى على خطأ في تطبيق القانون .

* تجيز المادة ٣٥ فقرة ثنية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - للمحكمة ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين لها مما هو ثبت فيه انه بنى على خطأ في تطبيق القانون .

بلن رقم ١٠٥٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٩ من ٢٢ من ١١٠١١

١١٧٧ - وجوب نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه بالزام المطعون ضده بسداد الرسوم المستحقة على الترخيص بالإضافة الى عقوبة الغرامة المتقاضى بها ما دام الوصف الجديد الذى يتمتعين معقبة المطعون ضده على مقتضاه وهو لقائمة بناء بغير ترخيص لم يبين على واقعة غير التى كانت أساساً للدعوى المرفوعة وهى لقائمة بناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها ولا يضيف اليها جديداً ، وكان طعن النيابة العامة مقصوراً على تعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها به .
المادة ٢٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

* اذا كان الوصف الجديد الذى يتمتعين معقبة المطعون ضده على مقتضاه وهو لقائمة بناء بغير ترخيص لم يبين على واقعة أخرى غير التى كانت أساساً للدعوى المرفوعة - وهى لقائمة بناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها - ولا يضيف اليها جديداً يستاهل لفت نظر المتهم وتنبيهه ، وكان الطعن التقدم من النيابة العامة مقصوراً على أن العيب الذى شاب الحكم هو الخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم وهو ما يقتضى حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تحكم محكمة النقض فى الدعوى وتصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون ، ومن ثم يتمتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالزام المطعون ضده بسداد ضعف الرسوم المستحقة على الترخيص بالإضافة الى عقوبة الغرامة المتقاضى بها .

(لمن رقم ١١٥٧ لسنة ٤٢ فى جلسة ١٩٧٢/١١/٥ من ٢٢ من ١١٢٩)

١١٧٨ - سلطة محكمة النقض فى نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها - اذا تبين من مدوناته أنه بنى على مخالفة للقانون أو خطأ فى تطبيقه أو تأويله - المادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٧ - امتداد اثر النقض الى المتهم الآخر فى الواقعة واو لم يطعن فى الحكم بطريق النقض اذا اتصل سبب النقض به .

* لمحكمة النقض طبقاً لنص المادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين مما هو ثبت فيه أنه مبنى على مخالفة للقانون أو على خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله ، ونقضه بالنسبة الى الطاعن والى المتهم الآخر معه فى الدعوى اذا اتصل سبب النقض به .

(لمن رقم ٥٥ لسنة ٤٢ فى جلسة ١٩٧٢/٢/٦ من ٢٢ من ٢١٢)

١١٧٩ - الطعن للمرة الثانية - الإجراءات التي تتبع في نظره -
 المادة ٥ { من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ - اقتصر العيب الذي شاب الحكم
 المطعون عليه للمرة الثانية على الخطأ في تطبيق القانون - لمحكمة النقض
 تصحيح الخطأ والحكم بمقتضى القانون دون حاجة الى تحديد جلسة لنظر
 الموضوع طبقاً للمادة ٣٩ من القانون .

* وان كانت المادة ٥ { من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات
 وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه « إذا طعن مرة ثانية في
 الحكم الصادر من المحكمة المحالة اليها الدعوى فتحكم محكمة النقض في
 الموضوع وفي هذه الحالة تتبع الإجراءات المقررة في المحكمة عن الجريمة
 التي وقعت » غير أنه إذا كان العيب الذي شاب الحكم - المطعون عليه
 للمرة الثانية - مقصوراً على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما
 صار شأنها في الحكم ، فله يضمن وفقاً للقاعدة الأصلية المنصوص عليها
 في المادة ٣٩ من القانون. المشار اليه ان تحكم محكمة النقض في الطعن
 وتصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون ، دون حاجة الى تحديد جلسة لنظر
 الموضوع ما دام ان الموار لم يرد. على بطلان. في الحكم أو بطلان في
 الإجراءات اثر في الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى . . .

طعن رقم ١٦١٨ لسنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٢/٢/١٥ من ٢٤ ص ١٢١

١١٨٠ - اتصال وجه الطعن الذي بنى عليه النقض بتهمة أخرى لم
 نشر بالطعن - وجوب نقض الحكم بالنسبة لها - المادة ٢ { من القانون
 رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ .

* لما كان الوجه الذي بنى عليه النقض والإحالة بالنسبة الى الطائفة
 يتصل بالتهمة الأخرى التي لم تقرر بالطعن ، فله يضمن كذلك نقض الحكم
 بالنسبة اليها وذلك عملاً بالمادة ٢ { من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام
 محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ .

طعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٢/١١/١١ من ٢٤ ص ١٩٤

١١٨١ - حجب الخطأ القانوني لمحكمة الموضوع عن مناقشة عناصر
 الدعوى وانقضاها - يوجب الإحالة ؛

* متى كان الخطأ القانوني الذي تردى فيه الحكم المطعون فيه قد
 حجب المحكمة عن مناقشة عناصر الدعوى والأدلة القائمة فيها فله يضمن
 ان يكون النقض مقروناً بالاحالة .

طعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٤ في جلسة ١٩٧٤/٣/١٨ من ٢٥ ص ١٢٧

١١٨٢ — كلما أوجب القانون على محكمة النقض تصحيح الحكم المظنون فيه — حظر عليها نقضه كله أو بعضه — تفصيل ذلك .

* متى كان العيب الذي شاب الحكم المظنون فيه مقصوراً على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار أثباتها في الحكم ، ولكن تقون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد قضى في الفقرة الأولى من المادة ٣٩ بأنه إذا كان الطعن مقبولا ومبنيا على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو تأويله ، فإن المحكمة تصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون كما حظر في المادة ٤٠ نقض الحكم إذا اشتبهت أسبابه على خطأ في القانون أو في ذكر نصوصه ، ولوجب الاقتصاد على تصحيح الخطأ متى كانت العقوبة مقرر في القانون للجريمة ، في حين أنه قضى في الفقرة الثانية من المادة ٣٩ بنقض الحكم وإعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته إذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات اثر فيه — فإن مؤدى ما تقدم أنه كلما وجب تصحيح الحكم المظنون فيه حظر نقضه كله أو بعضه ، ومن ثم لزم في الطعن المثل تصحيح الحكم على حاله وفق القانون دون نقضه عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ سالف الذكر .

(طعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٨/١ س ٢٥ ص ٣٦١)

١١٨٣ — حق محكمة النقض الرجوع عن قضائها بعدم قبول الطعن شكلاً استناداً إلى عدم تقديم أسباب الطعن — إذا تبين بعدئذ أن أسبابه قدمت ولم تعرض عليها .

* إذا كانت محكمة النقض سبق أن قضت بعدم قبول الطعن شكلاً استناداً إلى أن الطامن لم يقدم أسباباً لطعنه ، غير أنه تبين بعدئذ أن أسباب هذا الطعن كانت قد قدمت ولم تعرض على المحكمة قبل صدور الحكم بعدم قبول الطعن ، فانه يكون من المتعين الرجوع في ذلك الحكم السابق .

(طعن رقم ٥٤٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٨/٢ س ٢٥ ص ١٥٢٧)

١١٨٤ — حالات نقض الحكم لصالح المتهم — المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

* أن المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تقضى بأن تحكم المحكمة في التفتية

طبقاً لما هو مقرر في الفترة الثانية والثالثة من المادة ٣٩ منه ، وفي ذلك
تقرر أولى المادتين فيما تقرر به بأن تنقض المحكمة « الحكم لصالح المتهم من
تلقاه نفسها اذ صدر بعد الحكم المظنون فيه قانون يسرى على وائمة
الدموى » كما تنقض المادة ٣٩ بنفس الحكم اذا وقع بطلان فيه او بطلان في
الاجراءات اثر فيه . واذا كان ذلك وكان يبين من الأوراق أن محكمة الموضوع
قد عاقبت المحكوم عليه بالاعدام من اقتراحه جنائية قتل عمد مع سبق
الإصرار ، وأن المحكوم عليه قرر في التحقيق الابتدائي يوم مقارنة الجريمة
أن سنة تسع عشرة سنة ، بيد أن وكيل النيابة المحقق قدر هذه السن
بثنتين وعشرين سنة ، ثم لما كتبت الجلسة — بعد مضي سنة — قرر المحكوم
عليه أن سنة عشرون سنة ، وقد نقلت تبليجة الحكم هذا التقدير من ذلك
المحضر . وكفت المادتان ٧٢ و ٧٣ من قانون العقوبات الساريتين على
وائمة الدموى ، قد نصتا على التوالي على أنه « لا يحكم بالاعدام ولا
بالاشتغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذي زاد عمره على خمس
عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة » والله « اذا كان سن
المتهم غير محقق قدره القاضي من نفسه » . وكان القاتلون رقم ٣١
لمسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث الصادر في ١ من مايو سنة ١٩٧٤ المصوب به
من تاريخ نشره في ١٦ من مايو سنة ١٩٧٤ قد نص في المادة ٥٣
على أن تلغى المواد من ٦٤ الى ٧٣ من الباب الثاني الصادر
الخاص بالمجرمين الأحداث من الكتاب الأول من قانون العقوبات
والمواد من ٢٤٣ الى ٣٦٤ من الفصل الرابع عشر الضامن
بمحاكمة الأحداث من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون الاجراءات
الجنائية . وقد كتبت المادة ٣٦٢ من هذه المواد الملغاة تنص على أنه : « اذا
حكم على متهم اعتبار أن سنة أكثر من خمس عشرة سنة ، ثم تبين بأوراق
رسمية أنها دون ذلك ، يرجع للنقيب العام الأمر الى المحكمة التي أصدرت
الحكم لامادة النظر فيه ، وفي هذه الحالة يوقف تنفيذ الحكم . ويجوز
اتخاذ الاجراءات التحفظية المنصوص عليها في المادة ٣٤٥ » ، ويضع عند
اغادة النظر القواعد والاجراءات المقررة لحكم الأحداث واذا حكم على
المتهم بعقوبة من العقوبات الخصة بالمتهمين الأحداث ثم تبين بأوراق رسمية
أن سنة تزيد عن خمس عشرة سنة جاز للنقيب العام أن يطلب من المحكمة
أن تصدرت الحكم أن تعيد النظر في حكمها وتحكم وفقاً للقانون .

١١٨٥ — انطواء الحكم المطعون فيه على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه وتأييله — وجوب تصحيح هذا الخطأ دون نقضه — المادة ٣٦ / ٤٠٤١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

* لما كان قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد قضى في الفقرة الأولى من المادة ٣٩ بأنه إذا كان الطعن مقبولا ومبنيا على الحالة الأولى المبينة في المادة ٣٠ — بخلاف القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله — فإن المحكمة تصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون كما حظر في المادة ٤٠ نقض الحكم إذا اقتصرت أسبابه على خطأ في القانون أو على خطأ في فكر تصويته ولوجب الاقتصار على تصحيح الخطأ متى كانت العقوبة مقررّة في القانون للجريمة . في حين أنه قضى في الفقرة الثانية من المادة ٣٩ بأنه إذا كان الطعن مبنيا على الحالة الثانية المبينة في المادة ٣٠ — وقوع بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثار في الحكم — بنقض الحكم وإعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته . فإن مؤدى ما تقدم أنه كلما وجب تصحيح الحكم المطعون فيه حظر نقضه كلية بل بعضه وكما وجبت إعادة تعين النقض . ومن ثم لزم في الطعن المسائل تصحيح الحكم على خله دون نقضه عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ سابقة الذكر وذلك بتأييد الحكم المستأنف .
(لمن رقم ٩٢٥ لسنة ١٤ في جلسة ١٢/١٠/١٩٧٤ من ٢٥ من ١٩٧٠)

١١٨٦ — لمحكمة النقض أن تنقضى من تلقاء نفسها لما يشوب الحكم من أخطاء في القانون لمصلحة المتهم .

* لما كان الحكم المطعون فيه وإن أخطأ في تطبيق القانون حين لم يصادر جهاز التفتيش الذي كانت بداخله المادة المخدرة إلا أن الأصل هو التمسك بأسباب الطعن ولا يجوز لمحكمة النقض الخروج على هذه الأسباب والنسدى لما يشوب الحكم من أخطاء في القانون طبقا للمادة ٢/٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض إلا أن يكون ذلك لمصلحة المتهم الأمر المنقضى في هذه الدعوى .

(لمن رقم ٢٧٦ لسنة ٢٥ في جلسة ١٢/١٠/١٩٧٥ من ٢٦ من ١٩٧١)

١١٨٧ — سلطة محكمة النقض في نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها .

* من المقرر أن لمحكمة النقض — طبقا لنص المادة ٢٥ من القانون

رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض —
 أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم إذا صدر بعد الحكم قانون
 يسرى على واقعة الدعوى يعد أصلح للمتهم ، وإذا كان قد صدر في ٩ من
 مايو سنة ١٩٧٤ بعد الحكم المطعون فيه القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن
 الأحداث ناسخاً للأحكام الإجرائية والموضوعية الواردة في قانون الإجراءات
 والعقوبات في صدد محاكمة الأحداث ومعلقتهما . لما كان ذلك ، وكان هذا
 القانون بما نص عليه من رفع السن الذي يعتبر فيها المتهم حدثاً من خمسة
 عشر إلى ثمانية عشر عاماً وتخفيفه العقوبات التي نص عليها فيه عن
 العقوبات التي كان منصوصاً عليها في المواد من ٦٦ إلى ٧٢ من قانون
 العقوبات التي ألفها ذلك القانون هو قانون أصلح ، وكان الحكم المطعون
 فيه وأن أورد أن الطاعن بلغ من العمر سبعة عشر عاماً وهو ما من شأنه
 أن يفيد به حيث يجب ألا تزيد العقوبة التي يقضى بها عن تلك الحد الأقصى
 المقرر أصلاً للجريمة التي ارتكبها ، وهي الجريمة الواردة في المادة ١/٢٦٩
 من قانون العقوبات إلا أنه يبين من الأوراق أن أثبت المحكمة لسن الطاعن
 لم يبين على أوراق رسمية أو على رأى أرياب الفن ولم يثبت بحضور الجلسة
 أن ذلك السن كان حسب تقدير المحكمة الشخصي . ولما كان الأصل طبقاً
 لنص المادة ٣٢ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ الذي أصبح سارياً على
 واقعة الدعوى على ما يبين من مدونات الحكم في شأن أثبات سن الطاعن
 أن تحديد السن لا يعتد فيه إلا بوثيقة رسمية لها إذا ثبت عدم وجودها
 فنقدد السن بواسطة خبير ، وكان سن الطاعن وقت وقوع الجريمة طبقاً
 لهذا النص — وما يترتب على ذلك من تعيين المحكمة المختصة بمحاكمته
 والعقوبات الواجبة التطبيق عليه طبقاً لأحكام ذات القانون — يحتاج إلى
 تحقيق موضوعي يخرج عن وظيفة محكمة النقض فإنه يتعين نقض الحكم
 المطعون فيه والإحالة إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه وذلك
 دون حاجة للبحث فيما ينعاه عليه الطاعن .

(لمن رقم ١٠٨٧ لسنة ٤٥ في جلسة ١٩٧٥/١٠/٢٠ ص ٢٦ ح ٣١١)

١١٨٨ — سلطة محكمة النقض في نقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم — قانون أصلح .

* من المقرر أن لمحكمة النقض طبقاً لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧
 لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تنقض
 الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم إذا صدر بعد الحكم قانون يسرى على
 واقعة الدعوى ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة الضرب

المغضى الى الموت المقرر لها عقوبة الاسفل الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى سبع طبقا للمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات وأعمل في حقه حكم المادة ١٧ من هذا القانون وقضى بمعلقته بالسجن مع الشغل لمدة ثلاث سنوات ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن من مواليد ١٩٥٣/٨/٢١ فإن سنه وقت ارتكاب الجريمة في ١٩٦٩/٨/١٩ لم تكن قد تجاوزت ثمانى عشرة سنة . لما كان ذلك ، وكان قد صدر في ٩ من مايو سنة ١٩٧٤ بعد الحكم المطعون فيه القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث ناسخا للأحكام الواردة في قانونى الإجراءات والعقوبات فى صدد محاكمة الأحداث ومعتقبتهم ومن بين ما أورده ما نص عليه فى المادة الأولى منه من أنه « يقصد بالحدث فى حكم هذا القانون من لم تجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الحادث وفى المادة ١٥ منه أنه إذا ارتكب الحدث الذى تزيد سنه على خمس عشرة سنة ولا يتجاوز ثمانى عشرة سنة جريمة عقوبتها الاعدام أو الاسفل الشاقة المؤبدة يحكم عليه بالسجن ، وإذا كانت الجنسية عقوبتها الاسفل الشاقة المؤبدة أو السجن تبدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ، وإذا كانت عقوبتها السجن تبدل العقوبة بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر وفى جميع الأحوال لا تزيد على ثلث الحد الأقصى للعقوبة المقررة للجريمة . . . » لما كان ذلك ، وكان قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بما نص عليه من رفع السن الذى يعتبر فيها المتهم حدثا من خمسة عشر عاما وتخفيفه العقوبات التى نص عليها فيه عن العقوبات التى كان منصوصا عليها فى المواد ٦٦ الى ٧٢ من قانون العقوبات التى ألغاهها ذلك القانون هو القانون الأصح ، وهو الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، فانه يتمين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بالنسبة للعقوبة وفقا للقانون ، والحكمة وهى تقدر العقوبة تقضى بحبس الطاعن سنتين مع السائل .

(لمن رقم ١٠٨٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١٠/٢٠ س ٢٦ ص ٦١٥)

١١٨٩ - عدم قبول طعن بعض المتهمين شكلا - أثر ذلك على طعون المتهمين الآخرين .

✽ لما كان الوجه الذى بنى عليه النقض بالنسبة الى هذا الطاعن يتصل بالطاعنين الأول والرابع اللذين لم يقبل طعنهما شكلا ، فيتبين كذلك نقض الحكم بالنسبة اليهما عملا بحكم المادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وكذلك نقضه

بالنسبة الى الطامنين الثالث والخامس لوحدة الواقعة وحسن سر
العدالة .

(لمن رقم ١١١٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٢٢ ص ٢٦ من ٢٧٦)

١١٩٠ - تقدير العطر الملتصق من الطعن في الحكم بالنقض في الميعاد
القانوني - من سلطة محكمة النقض - عدم قبول العذر - يستوجب
عدم قبول الطعن شكلا - مثال .

* لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٧٣
بيد أن المحكوم عليها لم تقرر بالطعن فيه بالنقض الا بتاريخ ٧ من ابريل
سنة ١٩٧٤ - بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من قانون حالات
واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩
وامتدرت الطاعة بمرض زعمت بأنه حال بينها وبين حضور جلسة
المعارضة الاستئنافية وعليها بالحكم المطعون فيه الصادر فيها ، وقدمت
شهادة طبية مؤرخة ٤ من ابريل سنة ١٩٧٤ وذلك لاصابتها بارتفاع في ضغط
الدم وعدم تكافؤ في الدورة التنجية وتبولت قلبية مترددة . ولما كانت هذه
الحكمة لا تطعن الى صحة عذر الطاعة المستند الى هذه الشهادة لأنها -
على ما جاء بها - لم تحرر الا قبل يومين على يوم التقرير بالطعن بطريق
النقض ، وقد تعمدت رد بدء المرض الى اليوم ذاته الذي صدر فيه الحكم
المطعون فيه ، كما أنها لم تشر الى أن الطبيب الذي حررها كان يقوم بعلاج
الطاعة منذ بدء مرضها ، وأنه استمر في هذا العلاج منذ بداية الفترة
التي حدثتها الشهادة حتى نهيتها ، هذا الى أن الثابت من محاضر جلسات
المحاكمة ان الطاعة لم تحضر في أي جلسة من الجلسات التي نظرت فيها
الدعوى ابتدائيا واستئنافية مما ينم عن عدم جدية تلك الشهادة لما كان
ذلك ، وكانت الطاعة لم تنازع فيها وردت بدوخلت الحكم المطعون فيه من
سابق عليها بجلسة ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٧٣ - التي صدرت فيها -
بتوقيعها على تقرير المعارضة ، فإن إجراءات المحاكمة تكون قد تمت
صححة . واذا كانت الطاعة لم تقرر بالطعن بالنقض الا بعد انتهاء الميعاد
المحدد في القانون محسوباً من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه دون عذر
مقبول ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

(لمن رقم ١٨٤٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٢ ص ٢٧ من ٢٥٤)

١١٩١ - سلطة محكمة النقض في نظر الطعن والحكم فيه - نقض الحكم من تلقاء نفس المحكمة لمصلحة المتهم - رخصة مخولة في حالات على سبيل الحصر .

* نقض المحكمة للحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ سالفه الذكر على خلاف هذا الأصل هو رخصة استثنائية حولها القانون للمحكمة في حالات معينة على سبيل الحصر إذا تبين لها ما هو ثابت في الحكم أنه مبني على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله أو أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشكلة وفقاً للقانون أو لا ولاية لها بالفصل في الدعوى أو إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانوناً يسري على واقعة الدعوى .

(لمن رقم ٨٢ لسنة ٤٦ في جلسة ١٩٧٧/١/١٠ س ٢٨ ص ١٥٢)

١١٩٢ - قاعدة عدم وجوب تسوية مركز الطاعن - لا تسري على الحكم الصادر غيابياً من محكمة الجنائيات في مواد الجنائيات - أساس ذلك .

* أن ما يثيره الطاعن بشأن خطأ الحكم المطعون فيه لقضائه بتمويض يزيد من المحكوم به وقت صدور الحكم الغيابي مردود بأن قاعدة عدم وجوب تسوية مركز الطاعن لا تنطبق على الحكم الصادر غيابياً من محكمة الجنائيات في مواد الجنائيات ذلك بأن الحكم الصادر منها في هذه الحال يبطل حتماً إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل صدور الحكم بمضي المدة سواء فيما يتعلق بالمعقوبة أو بالتعويضات ويعاد نظر الدعوى من جديد أمام المحكمة أعمالاً لنص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، فضلاً عن ذلك فقد نصت المادة ٣٩٦ من ذلك القانون على أنه في حالة تنفيذ الحكم السابق بالتمويض تأثر المحكمة - في حالة إعادة نظر الدعوى بحد المبالغ المتحصلة كلها أو بعضها كما أنه إذا تولى المحكوم عليه في غيبته يعتد الحكم في التعويضات في مواجهة الورثة .

(لمن رقم ١٢١٢ لسنة ٤٦ في جلسة ١٩٧٧/٣/١٢ س ٢٨ ص ٣٤٠)

١١٩٣ - حق محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها - شرطه +

* المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون

فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى .

لمن رقم ٢١٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ من ٢٨ إلى ٢٦-٤

١١٩٤ - وجوب عرض الحكم الحضوري الصائر بالإعدام على محكمة النقض - سلطة محكمة النقض - نطقها .

* أن المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه : « مع عدم الإخلال بالأحكام المتقدمة إذا كان الحكم صادراً حضورياً بمقتوبة الإعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقاً لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ ولفقتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ » ، ومما ذلك أن وظيفة محكمة النقض في شسكين الأحكام الصادرة بالإعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها أعمال رقابتها على عناصر الحكم كلفة موضوعية وشكلية وتقضي بنقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في القانون أو البطلان ولو من تلقاء نفسها غير متعيدة في ذلك بحدود أوجه الطعن أو مبنى الرأي الذي تعرض به النيابة العامة تلك الأحكام وذلك هو المستلزم من الجمع بين الفقرة الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

لمن رقم ١٦٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢ من ٢٨ إلى ٢١-٥

١١٩٥ - الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلاً - نقضه - وجوب إن يكرن مع النقض الإحالة .

* لما كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بعدم قبول استئناف المحكوم عليه شكلاً لرقعه بعد الميعاد على أن الحكم المستأنف صدر في ١٩٧٥/٦/١٩ ولم يستأنفه إلا في ١٩٧٥/١٠/٣٠ ، لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الحكم المستأنف قد صدر في ١٩٧٥/١٠/٣٠ لا في ١٩٧٥/٦/٢٩ واستأنفه المحكوم عليه في ذات تاريخ صدوره ، مما يفاده أنه قرر بالاستئناف خلال الأجل القانوني الذي حددته الفقرة الأولى من المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه إذ ذهب على خلاف الواقع إلى أن الحكم المستأنف صدر في ١٩٧٥/٦/١٩ ورقب على ذلك القضاء بعدم قبول استئناف المحكوم عليه شكلاً للتقرير به بعد الميعاد فإنه يكون قد أخطأ في الإسناد وقد جره ذلك إلى الخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويوجب نقضه وتصحيحه والقضاء بقبول الاستئناف

شكلا ، ولما كان هذا الخطأ القانوني قد حجب محكمة الموضوع عن أن تقول كلمتها في موضوع الاستئناف فإنه يتعين أن يكون النقض مقرونا بالإحالة .

(لمن رقم ٦٠٥ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٠ من ٢٨ من ١٩١٤)

١١٩٦ - حق محكمة النقض في نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها - شرط جواز ذلك .

* تجيز الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض للمحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من نفسها إذا تبين مما هو ثابت فيه أنه بني على خطأ في تطبيق القانون .

(لمن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٠/٢١ من ٢٨ من ١٩١٧)

١١٩٧ - النمی على الحكم بالخطأ في تاويل القانون بالنسبة للواقعة كما صار اثباتها في الحكم - واجب محكمة النقض .

* من المقرر أنه متى كان العيب الذي شاب الحكم المظنون فيه مقصورا على الخطأ في تاويل القانون بالنسبة للواقعة كما صار اثباتها في الحكم فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٢٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تحكم المحكمة في الطعن وتصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون .

(لمن رقم ٨٤٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢ من ٢٠ من ١٩٧٢)

١١٩٨ - الطعن بالنقض للخطأ في تطبيق القانون على الواقعة الثابتة في الحكم - واجب محكمة النقض .

* إذا كان العيب الذي شاب الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم فإنه يتعين حسبما أوجبه الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تحكم محكمة النقض في الطعن بتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون .

(لمن رقم ١٠٢٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦ من ٢٠ من ١٩٧٧)

١١٩٩ - نقض - قصره على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما أثبتها الحكم - وجوب تصدى محكمة النقض لتصحيح الخطأ .

✽ متى كان العيب الذي شاب الحكم مقصوراً على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم فانه يتمين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ان تصحح محكمة النقض الخطأ وتحكم فيها بمقتضى القانون .

لمن رقم ٢٠٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١/٤ من ٣٠ ص ٦٢٦

١٢٠٠ - مؤدى أعمال نص المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض عند نقض الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، تصحيحه والحكم بمقتضى القانون طالما كان قد انتهى الى صحة اسناد الجريمة موضوع الطعن الى المطعون ضده وبين واقعتها بما تتوافر به كلفة عناصرها القانونية .

✽ اذا كان تصحيح الخطأ الذي تردى فيه الحكم المطعون لا يخضع لاي تقدير موضوعي ، وكان الحكم قد انتهى الى صحة اسناد جريمة السرقة بلكراه الى المطعون ضده وبين واقعتها بما تتوافر به كلفة العناصر القانونية لتلك الجريمة فانه يتمين وفقاً للمادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه والحكم بمقتضى القانون .

لمن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/١٧ من ٢٥ ص ٢٨٠

١٢٠١ - حجب الخطأ القانوني المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وتقدير ادلتها - وجوب ان يكون النقض مقروناً بالإحالة .

✽ متى كان الخطأ القانوني قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وتقدير ادلتها ، فانه يتمين ان يكون مع النقض الإحالة .

لمن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤ من ٢٢ ص ٦١١

١٢٠٢ - حجب الخطأ القانوني المحكمة عن فحص موضوع الدعوى - وجوب ان يكون النقض مقروناً بالإحالة .

✽ متى كان الخطأ في تطبيق القانون قد حجب المحكمة عن فحص

موضوع الدعوى والادلاء برأيها فيه فانه يتمتع ان يكون مع النقض الاحالة ،
 بطن رقم ١٢ لسنة ١٢ و جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣ من ٢٢ ص ١٤٤٠

١٢٠٢ — وجوب التقيد بالسبب الطعن — ماهيته .

✽ **الاصل هو التقيد بالسبب الطعن .** فلا يجوز لحكمه النقض الخروج على هذه الاسباب والتصدى لما يشوب الحكم من اخطاء فى القانون عملا بحقها المقرر فى المادة ٢/٢٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الا ان يكون ذلك لمصلحة المتهم . ولا كان الحكم المظنون فيه وان اخطأ فى تطبيق القانون حين انتهى الى قيام ارتباط بين جرمته عدم اعداد سجلات قيد العمال واجورهم واصاباتهم وعدم التأين عليهم مع انه لا ارتباط بينهما فى صحيح القانون ، الا ان القول بعدم وجود ارتباط واعمال اثر ذلك عند الفصل فى الطعن سيؤدى الى الاضرار بالمتهم بتوقيع عقوبة عن كل من التهمتين مع تعددها عن التهمة الثانية . ومن ثم فانه يجب قصر الطعن على الحدود المبينة بسببه .

بطن رقم ١٦٠٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٨ من ٢٠ ص ١١٤٠

١٢٠٤ — ورود الطعن على الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد — ليس لحكمة النقض ان تعرض لما شاب الحكم الابتدائى من عيوب — علة ذلك ؟

✽ **حتى كان الطعن واردا على الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية** بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد ، وكان قضاؤه بذلك سليما . فان الحكم الابتدائى يكون قد حاز قوة الامر المقضى بحيث لا يجوز لحكمة النقض ان تعرض لما شابته من عيوب ، والا كان الطعن منعظا عليه وهو محتسب .

بطن رقم ٥٢٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٩/٨ من ٢١ ص ١٨٤١

١٢٠٥ — قصور محكمة اول درجة فى بحث الدليل والدفاع يحتم النقض والاحالة معا .

✽ **اذا كان خطأ الحكم قد حجب عن تحقيق اطله الدعوى وعن بحث** دفاع الطامع بشأن تسليم المتقولات للمدعية بالحق المبنى ، فانه يتمتع ان يكون مع النقض الاحالة .

بطن رقم ١٥٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٩/١٨ من ٢١ ص ١٠١

١٢٠٦ - في حالة الطعن بالنقض للمرة الثانية تحكم محكمة النقض في الموضوع مع اتباع الاجراءات المقررة في المحلكمة عن الجريمة التي وقعت .

* نص الماده ٥ { من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه : « اذا طعن مرة ثانية في الحكم الصادر من المحكمة المحالة اليها الدعوى تحكم محكمة النقض في الموضوع ، وفي هذه الحالة تتبع الاجراءات المقررة في المحلكمة عن الجريمة التي وقعت » . غير أنه لما كان العيب الذي شاب الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، غنسه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون المشار اليه ان تحكم محكمة النقض في الطعن وتصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون ، دون حاجة الى تحديد جلسة لنظر الموضوع ، ما دام ان العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات اثر في الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى .

طعن رقم ١٢١٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٢١٦/١٢/١٢ ص ١٧ ص (١٢٢٧)

١٢٠٧ - قانون - حالات الطعن أمام محكمة النقض - سسطة محكمة النقض في نظر الطعن أمامها للمرة الثانية - مثال .

* نص الماده ٥ { من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه « اذا طعن مرة ثانية في الحكم الصادر من المحكمة المحالة اليها الدعوى ، تحكم محكمة النقض في الموضوع ، وفي هذه الحالة تتبع الاجراءات المقررة في المحلكمة عن الجريمة التي وقعت » . ولما كان الطعن المقدم من النيابة العامة للمرة الثانية - مقصورا على ان العيب الذي شاب الحكم هو الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم ، وهو ما يقتضى حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون المذكور ان تحكم محكمة النقض في الطعن وتصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون دون نظر الموضوع في جلسة تحددها . ما دامت اسباب الطعن لم ترد على بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات اثر في الحكم مما يقتضى التعرض لموضوع الدعوى .

طعن رقم ٨٥٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١١/٢٥ ص ٢٢ ص (٨٢٢)

١٢٠٨ - نقض - الطعن بالنقض - نظره - إجراءات المحاكمة - مقد الأوراق .

✽ تنص المادة ٥٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : « اذا فتحت أوراق التحقيق كلها لو بعضها وكان الحكم موجودا والقضية منظورة لملم محكمة النقض فلا تعاد الإجراءات الا اذا رأت المحكمة محلا لذلك » .
وقد اقصت الفكرة الايضاحية من علة هذا الحكم في قولها : « ان الطعن بطريق النقض انما يوجه الى الحكم ذاته ولا شأن له بالوقائع ، متى كان الحكم موجودا لمكن الفصل في الطعن بغير حجة الى الرجوع الى الأوراق اللهم اذا كان الطعن منصبا على التحقيق ، ففي هذه الحالة يكون هناك محل لاعادة الإجراءات » . ولما كان مقد أوراق التحقيق في الدعوى المائلة قد جعل تحقيق وجه الطعن متعذرا ، فانه يتعين نقض الحكم الملغى فيه واحالة الدعوى الى المحكمة المختصة لاعادة المحاكمة .

طعن رقم ١٩١٢ لسنة ٢٤ في جلسة ١٩٦٧/٢/٧ من ١٨ من ١١٧١

١٢٠٩ - نقض - حالات الطعن بالنقض - الخطأ في تطبيق القانون - سلطة محكمة النقض .

✽ يحق لمحكمة النقض عملا بالمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات ولجرائات الطعن لملم محكمة النقض أن تحكم في الطعن وتصحح الخطأ طبقا للقانون بغير حجة الى تحديد جلسة لنظر الموضوع ما دام تصحيح الخطأ لا يقتضي التعرض لموضوع الدعوى .

طعن رقم ١٦٢١ لسنة ٣٧ في جلسة ١٩٦٧/١٠/٩ من ١٨ من ١٩٥٥

الفرع الثاني - في أحوال تنازع الاختصاص

١٢١٠ - انعقاد الاختصاص لمحكمة النقض بالفصل في طلب تعيين المحكمة المختصة عند قيام نزاع بين غرفة الاتهام ومحكمة الجناح المستأنفة .

✽ مؤدى نص المادتين ٢٢٦ - ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية يجعل طلب تعيين المحكمة المختصة يرفع الى الجهة التي يرفع اليها الطعن في أحكام قرارات الجهتين المتنازعتين - واذا كانت غرفة الاتهام ان هي الا

٤٢٧

دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية ولا يطعن في قراراتها أمام دائرة الجنح المستأنفة التي هي إحدى دوائر هذه المحكمة فان الاختصاص بالفصل في طلب تعيين المحكمة المختصة بنقد محكمة النقض باعتبارها صاحبة الولاية العامة وعلى اساس انها الدرجة التي يطعن في قرارات غرفة الاتهام امامها — وهي إحدى الجهتين المتنازعتين —. عندما يصح الطعن قانونا .

(طعن رقم ١٢١٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٥٨/١١/٢٥ من ٩ ص ١٩٢)

١٢١١ — محكمة النقض — سلطتها في الفصل في طلب النزاع — مستشار الاحالة .

* مؤدى المادتين ٢٢٦ - ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية ان طلب تعيين المحكمة المختصة يقدم الى الجهة التي يرفع اليها الطعن في احكام واوامر الجهتين المتنازعتين او احدهما ، وبالتالي فان محكمة النقض هي صاحبة الولاية في تعيين الجهة المختصة بالفصل في الدعوى عند قيام النزاع بين محكمة الجنح وبين مستشار الاحالة باعتبارها الجهة التي يطعن امامها في اوامر مستشار الاحالة .

(طعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٨ من ١٨ ص ٩٢١)

الفصل التاسع

أثر الحكم في الطعن

١٢١٢ - شروط اختصاص محكمة النقض بالفصل في موضوع الدعوى متى طعن في القضية للمرة الثانية .

* لا يكفي سبق الطعن في قضية أمام محكمة النقض والإبرام لكي تصبح هذه المحكمة مختصة بالفصل في موضوع هذه القضية إذا حصل الطعن أمامها مرة ثانية في القضية عينها وقبل هذا الطعن ، بل يجب فوق ذلك أن يتحقق شرطان أساسيان : أولهما أن تكون محكمة النقض قد حكمت في المرة الأولى بنقض الحكم المطعون فيه كما حكمت بذلك في المرة الثانية . وثانيهما أن يكون كلا الحكيمين اللذين نقضتهما المحكمة قد فصل في موضوع الدعوى . وإذن فإن محكمة النقض مهما قدمت لها طعون على أحكام صدرت في دعاوى فرعية قدمت أثناء نظر دعوى أصلية ، ومهما حكمت بعدم جوازها فإن الطعون التي من هذا القبيل مهما تعددت ، لا يمكن اعتبارها أساسا لاختصاصها بنظر أصل الموضوع ، والتزامها بالفصل فيه إذا صدر الحكم في هذا الموضوع من بعد : ورفع لها طعن عليه فقبلته . بل ما دام هذا يكون أول حكم صدر في الموضوع فإنه لا يكفي لإيجاب هذا الاختصاص والالتزام .

طعن رقم ٢١٩٢ لسنة ٢ في جلسة ١١/١٢٢٢

١٢١٣ - نقض الحكم الأول بناء على الطعن المرفوع من الطاعن لعيب في البيان الموضوعي ليس من شأنه حرمان هذا الطاعن من حق اكتسبه ولم يمسح حكم النقض بشيء .

* إذا رفع المتهم استئنافا عن الحكم الصادر باعتباره المعارضه كان لم تكن وقضت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم الصادر في الموضوع غيابيا ولم تطعن النيابة في قضائها هذا وطعن المتهم لإتهامه فنقضته محكمة النقض لخلوه من بيان الواقعة ثم أعيدت القضية إلى المحكمة للحكم فيها ثانية فنقضت بتأييد الحكم الصادر باعتباره المعارضه كان لم تكن ولم تتعرض لموضوع الدعوى فإن حكمها هذا يكون منقوضا إذ هي به تكون قد خلعت بحق اكتسبه المتهم بطريقة حاسمة *irrevocable* ذلك الحق هو نظر الاستئناف الحاصل منه موضوعا - ونقض الحكم الأول بناء على الطعن المرفوع من الطاعن لعيب في البيان الموضوعي ليس من شأنه حرمان هذا الطاعن

من حق اكتسبه ولم يمسح حكم النقض بشيء فما كان للحكمة الاستثنائية بعد ذلك أن توجه استثنائه وجهه غير التي تقسوت له من قبل في ذات الدعوى .

طعن رقم ٢٤٨٢ لسنة ٣ ق جلسة ١١٢٤/٦/٢

١٢١٤ - استفادة المحكوم عليه من الطعن المرفوع من النيابة وأو لم يطعن في الحكم .

* للمحكوم عليه الذي لم يطعن بطريق النقض في الحكم الصادر ضده أن يستفيد قانوناً من الطعن المرفوع من النيابة العامة . فإذا طعنت النيابة في الحكم الصادر على المتهم بمقتضى الحبس فقط وطلبت اضافة الحكم عليه بالفرامة تطبيقاً للقانون ورات محكمة النقض أن الواقعة لا عقاب عليها أصلاً تعين عليها أن تنقض الحكم بزمته وتحكم ببراءة المتهم .

طعن رقم ١٠ لسنة ٥ ق جلسة ١١٢٤/١٢/٣

١٢١٥ - استفادة المحكوم عليه من الطعن المرفوع من النيابة وأو لم يطعن في الحكم .

* للمحكوم عليه الذي لم يطعن بطريق النقض في الحكم الصادر ضده أن يستفيد قانوناً من الطعن المرفوع من النيابة العامة ، فإذا قضت محكمة الموضوع بالإدانة في تهمة احرار مفرعات و احرار سلاح ناري بدون رخصة وأوقعت عقوبة واحدة على الجريمتين ثم طعنت النيابة العمومية في الحكم طالبة تشديد العقوبة تطبيقاً للقانون ، ورات محكمة النقض عدم توافر أركان جريمة احرار المفرعات كان على هذه المحكمة أن تنقض الحكم وتقضى بالبراءة وإجاز لها أن تعدل العقوبة المقررة بها إلى ما يناسب في تقديرها جريمة احرار السلاح ولو كانت العقوبة التي أوقعتها محكمة الموضوع في التهمتين مما يدخل في حدود العقوبة المقررة لجريمة احرار السلاح .

طعن رقم ٧ لسنة ٥ ق جلسة ١١٢٤/١٢/١٧

١٢١٦ - اقتصار الطعن على إحدى الجريمتين المرتكبتين لغرض واحد يشأول حتماً ما قضى به الحكم فيما يتعلق بالجريمة الثانية .

* إذا كانت الجريمتان المستندتان إلى التهم قد ارتكبتا لغرض واحد وكل منهما مرتبطة بالأخرى ارتباطاً لا يقبل التجزئة وفصلت المحكمة بينهما

بحكم واحد فالطعن في هذا الحكم — وإن اقتصر على إحدى الجريمتين — يتناول حتما ما قضى به الحكم فيما يتعلق بالجريمة الثانية ، حتى يمكن تنفيذ حكم القانون في هذه الحالة بتوقيع عقوبة واحدة هي عقوبة الجريمة الأشد طبقا للمادة ٣٢ ع .

(طعن رقم ٨١٦ لسنة ٥ ق جلسة ١١٢٥/٤/٨)

١٢١٧ — انتفاع الطاعن الذي لم يقبل طعنه شكلا من طعن الأخر متى كثر الموضوع واحدا غير قابل للتجزئة .

✽ إذا كان طعن أحد الطاعنين غير مقبول بذاته شكلا ، وكان طعن الآخر مقبولا شكلا فالأول ينتفع من نقض الحكم بناء على طعن الثاني متى كان الموضوع واحدا غير قابل للتجزئة فإذا عاقبت المحكمة متهمين لثبوت جريمة القتل مع سبق الإصرار عليهما ، ورأت محكمة النقض — وهي تبحث في موضوع الطعن المقبول شكلا — أن سبق الإصرار غير متوافر ويجب استبعاده بالنسبة لمقدم هذا الطعن ، فيجب استبعاده كذلك بالنسبة لزميله الذي لم يقدم أسبابا لطحنه .

(طعن رقم ١٣١١ لسنة ٧ ق جلسة ١١٢٧/٦/٢١)

١٢١٨ — اختصاص محكمة النقض بالحكم في أصل الدعوى متى طعن في القضية للمرة الثانية ولو كان الطعن في المرة الأولى من المتهم وفي الثانية من المدعى المدني .

✽ إذا كان الطعن الذي قبل قد حصل في القضية في المرة الثانية فمحكمة النقض هي التي تحكم في أصل الدعوى ، ولو كان الطعن في المرة الأولى من المتهم وفي الثانية من المدعى بالحق المدني .

(طعن رقم ٢٥ لسنة ٨ ق جلسة ١١٢٨/٢/٧)

١٢١٩ — لحالة القضايا الخاصة بجرائم الجلسات بعد نقض الحكم فيها تكون إلى المحكمة ذات الاختصاص الأصلي بالحكم في الدعوى .

✽ أنه وإن كانت لحالة القضية بعد نقض الحكم الصلار فيها يجب أن تكون إلى المحكمة التي قضت في الدعوى مؤلفة من قضاة غير الذين قضوا فيها إلا أنه يستثنى من هذه القاعدة الأحكام الصادرة في الجرائم التي تقع بجلستات المحاكم ، فالحالة فيها يجب أن تكون إلى المحكمة ذات الاختصاص الأصلي في الحكم في الدعوى . لأن حق المحاكم في الحكم في

جرائم الجلسة ليس مؤمسا على القواعد العامة فى الاختصاص ، وإنما هو مؤسس على أن جريمة البطش هى من جرائم التلبس لوقوعها فى الجلسة أمام هيئة القضاء ، فلا تتبع بشأنها الإجراءات المعتادة ، ومتى زالت حالة التلبس بعدم القضاء فى الجريمة فوراً أثناء انعقاد الجلسة التى وقعت فيها فيجب أن تعود الأمور الى نصابها وأن تراعى القواعد العامة فى الاختصاص وأن فاذا خضت محكمة الجنابات (محكمة جنابات سوهاج) بإدانة متهم فى جريمة جلسة (شهادة زور) ثم نقض حكمها فلا تعاد القضية — وقد زالت حالة التلبس — الى محكمة الجنابات التى قضت فيها لأنها لم تكن مختصة أصلاً بالحكم فى تلك الجريمة ، وإنما يجب — تحقيقاً لضوابط المحكمة — أن تحال القضية الى المحكمة التى وقعت الجريمة فى دائرتها (محكمة جنح سوهاج الجزئية) ليتسنى نظرها أمام درجتين .

(لمن رقم ٢٢٥٠ لسنة ٨ ق جلسة ١١/٢١/١٩٦٨)

١٢٢٠ — شرط إعادة محاكمة المتهم المحكوم عليه من محكمة الجنابات فى جريمة شهادة الزور بعد نقض الحكم بالنسبة له أمام محكمة الجنابات .

* ان إعادة محاكمة المتهم المحكوم عليه من محكمة الجنابات فى جريمة شهادة الزور بعد نقض الحكم بالنسبة له يجب — بحسب الأصل أن تكون أمام محكمة الجناح الجزئية المختصة لتتصل فى الجريمة المسندة اليه بالطريق العادى ما دامت قد زالت حالة التلبس التى استنزمت محاكمته أولاً أمام محكمة الجنابات لوقوع الجريمة منه ليلها بالجلسة ، إلا انه نظراً للارتباط بين هذه الجريمة وبين الجنابة المسندة الى الآخرين الذين نقض الحكم بالنسبة لهم أيضاً ، يكون من المصلحة تحقيقاً لمبدأ العدالة — أن تنظر الدعوى بالنسبة للجميع أمام محكمة واحدة وهى محكمة الجنابات دون أن يكون فى ذلك أى تقليل من الضوابط القانونية بالنسبة للمتهم المذكور .

(لمن رقم ٢١١٦ لسنة ٨ ق جلسة ١١/٢/١٩٦٩)

١٢٢١ — قبول الطعن بالنسبة للجنابة التى ارتبطت بجرائم أخرى وطبقت المحكمة العقوبة المقررة للجنابة وفقاً للمادة ٢٢ ع يشمل كل عقوبة يظهر من الحكم أن المحكمة كانت وقت توقيعها فى حرج بسبب وجود الجنابة .

* إذا أدين متهم فى جنابة وفى جرائم أخرى ووقعت عليه العقوبات المقررة للجنابة فقط وفقاً للمادة ٢٢ من قانون العقوبات لارتباط الجنابة

بالجرائم الأخرى فإنه ما دأبت الجرائم الأخرى قد ثبت أيضا إدانة المتهم فيها يجب عند نقض الحكم في الجنائية وحدها اعتبار تلك العقوبات محكوما بها في اجرائم الأخرى متى كانت داخلة في نطاق العقوبات المقررة في القانون لهذه الجرائم . أما إذا كان منها ما ليس داخلا فإنه يجب نقض الحكم بالنسبة له تبعا للجنائية . وكذلك الحال بالنسبة لكل عقوبة يظهر من الحكم أن المحكمة كانت وقت توقيعهما في حرج بسبب وجود الجنائية .

(لمن رقم ٩٩١ لسنة ١٠ ق جلسة ١٣/٥/١٩٤٠)

١٢٢٢ — استفادة الطاعنين من نقض الحكم بالنسبة لأحدهم متى كانت الأسباب التي بنى عليها متعلقة بسبب في الحكم يتصل بهم جميعا .

* إذا كان نقض الحكم متعينا بالنسبة لواحد من الطاعنين باعتباره صاحب الأسباب التي بنى النقض عليها فإن باقي الطاعنين الذين تمروا بالطعن في الحكم الصادر عليهم معه يستفيدون أيضا من هذه الأسباب متى كانت متعلقة بسبب في الحكم يتصل بهم أيضا فينقض الحكم بالنسبة لهم كذلك .

(لمن رقم ١١٨٤ لسنة ١٠ ق جلسة ٢٨/١/١٩٤٠)

١٢٢٣ — استفادة الطاعن الذي لم يقدم أسبابا لطعنه من نقض الحكم لعدم التوقيع عليه في مدة ثلاثين يوما بالنسبة للطاعن الآخر متى كانت الواقعة التي ادّعى فيها واحدة .

* أنه لما كان القانون — حسب ما أولته محكمة النقض في حكمها الصادر في القضية رقم ١٩٤١ سنة ١٢ القضائية — قد أوجب وضعم الأحكام الجنائية والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة ، فإنه متى ثبت أن الحكم المطعون فيه لم يكن تم وضعه والتوقيع عليه في بحر هذه المدة يكون من المتعين القضاء بنقضه . ونقض هذا الحكم بالنسبة للطاعن الذي حار طعنه الشكل القانوني يستفيد منه الطاعن الذي لا يكون قدم أسبابا لطعنه متى كانت الواقعة الجنائية التي ادّعى فيها واحدة لأن هذا النقض يرجع إلى سبب متعلق بالحكم ذاته مما يقتضاه إعادة بحث الواقعة من جميع نواحيها وبالنسبة لكل من اتهموا بالمساهمة فيها .

(لمن رقم ٧٤٧ لسنة ١٢ ق جلسة ٢٢/٢/١٩٤٢)

١٢٢٤ — استقالة المتهم الذي لم يقدم استجاباً لظمنه من تصحيح الحكم من ناحية العقوبة بالنسبة لباقي الطاعنين لوحدته الواقعة ولمصوم السبب .

* أنه لما كانت العقوبة المقررة بالمادة ٤٨ من قانون العقوبات للاتفاق الجنائي على ارتكاب جريمة أو جنائات ، هي السجن لكل من اشترك فيه والأشغال الشاقة المؤقتة لمن حرض عليه أو تدخل في إدارة حركته فإن الحكم يكون قد أخطأ إذ أوقع على جميع المتهمين — من كانت تهمته التحريض على الاتفاق ومن كانت تهمته الاشتراك فيه — عقوبة الأشغال الشاقة ، دون أن يذكر في تقرير هذه العقوبة إلا ما قلّه من أحدهم أنه هو المخرض على الاتفاق والمدير لحركته ، وما قلّه من باقي المتهمين من أنهم اشتركوا في هذا الاتفاق مما يعقوبه السجن فقط . وتنصيح الحكم من ناحية العقوبة بالنسبة للطاعنين الذين اتفقوا في الاشتراك متمين ولو كان ما تمسكوا به في الظمن من تصور الحكم في بيان الأسباب التي أقيم عليها غير صحيح من النواحي التي عيّنوها صراحة ، فإن هذا يتسع لذلك العيب . ومن يكون من هؤلاء المشتركين لم يقدم أسباباً لظمنه بعد أن قرر به فإنه يستفيد من ظمن غيره لوحدته الواقعة ولمصوم السبب الذي قبل الظمن من أجله واشتراكه بينهم .

(ظمن رقم ٥٢٠ لسنة ١٣ ق جلسة ١١١٢/٥/٣)

١٢٢٥ — نقض الحكم بناء على ظمن المتهم وحده لا يجوز بحال الحكم بمقوبة أشد من العقوبة التي قضى بها الحكم المتقوض .

* أنه لما كان لا يجوز بالبداهة أن ينقلب ظن ظلم الإنسان وبالأعلى عليه ، ولما كان هذا يصح في الظمن بطريق النقض كما هو صحيح في الظمن بطريق المعارضة والاستئناف ، إذ أن كلا من هذه الطرق إنما هو نظم لا يقصد به التظلم سوى التوصل إلى تحقيق منفعة له ، ولا يوجد سبب صحيح يدعو للفرقة في هذا الصدد بين الظمن بالنقض والظمن بغيره من الطرق ، خصوصاً بعد أن بان قصد الشارع في نصه بالمادة ٢٧٢ من قانون تحقيق الجنائيات المخطئ على أنه إذا قضى بنقض الحكم بناء على ظمن المتهم وحده فلا يجوز بحال الحكم بمقوبة أشد من العقوبة التي قضى بها الحكم المتقوض ، ثم لما كان الإرسال إلى الإصلاحية هو وسيلة تقويمية لا تصل إلى مرتبة أية عقوبة من العقوبات المقررة في القانون ، فإنه بعد استبعاد هذا الجزء الذي أوقفته المحكمة خطأ عن الجريمة التي ثبت وقوعها من هذا المتهم لا يجوز أن

توقع عليه: أية عقوبة ، كما تكون. الجبال لو. كان الخطأ قد تبين للحكمة
الإستثنائية بناء على: استئناف التهم وحده ..

(طن رقم ١٢٥٢ لسنة ١٢ ق جلسة ١١٩٤٢/٥/٢٤)

١٢٢٦ - اعتبار الحكم بعد نقضه ملغى عديم الأثر .

✽ ان نقض الحكم لمخالفة اجراء جوهرى يعيد الدعوى العمومية الى
ما كانت عليه قبل المحكمة ، فتتظر الهيئة الثانية الدعوى دون ان تكون مقيدة
بأي اجراء من الاجراءات السابقة ، ويكون لها كامل الحرية فى تقدير: الوقائع
المرغوة بها الدعوى وامطاعها الوصف الثانوى الذى ترى انطباقه عليها .
فاذا كانت المحكمة التى لحيل عليها التهم لمحكمتها من اجل تهمة الشروع فى
القتل المدمع سبق الاصرار قد استبعدت فى حكمها ظروف سبق الاصرار ،
ثم لما طعن فى هذا الحكم قضى بنقضه واعيدت المحكمة فهذه المحكمة تكون
عليها أساس أمر الاحالة السابق صدوره لا على أساس أمر الاحالة معديلا على
وفق ما قضى به الحكم المنقوض ، اذ هذا الحكم بعد نقضه يكون ملغى عديم
الأثر .

(طن رقم ١٧٠ لسنة ١٤ ق جلسة ١١٩٤٤/٥/٨)

١٢٢٧ - شرط اعمال المبدأ القاضى بأن المحكوم عليه لا يجوز أن يضار من نظلمه فى الطعن بالنقض .

✽ ان المبدأ القاضى بأن المحكوم عليه لا يجوز ان يضار بنظلمه اذا صح
الاخذ به فى الطعن بطريق النقض والابرار فلا يصح اعماله الا من ناحية مقدار
العقوبة الذى يعتبر حدا أقصى لا يجوز للهيئة الثانية أن تتعداه ، ولا يصح ان
يتناول النواحي الأخرى مثل تقدير وقائع الدعوى أو اعطاء الحادث وصفه
الصحيح . فاذا كانت الهيئة التى أصدرت الحكم المظعون فيه لم تخالف الهيئة
الأولى التى نقض حكمها ، لا فى تقدير وقائع الدعوى ولا فى الوصف الثانوى
الذى اعطته لها ، وكانت العقوبة التى أوتعها الحكم المظعون فيه لم تتعد
العقوبة التى قضى بها الحكم السابق نقضه ، فلا يمكن التسول بأن الحكم
المظعون فيه قد سوا مركز الطاعن .

(طن رقم ١٧٠ لسنة ١٤ ق جلسة ١١٩٤٤/٥/٨)

١٢٢٨ — نقض الحكم من أجله يمس جميع الطاعنين .
الذى نقض الحكم من أجله يمس جميع الطاعنين .

* ما دام المييب الذى نقض الحكم من أجله يمس جميع الطاعنين فإن النقض يكون بالنسبة لهم جميعا ، حتى من اقتصر منهم على التبرير بطعن . ولم يقدم له اسبيل .

(لمن رقم ١٥٥ لسنة ١٤ ق جلسة ١١٩٤/١٢/٤)

١٢٢٩ — نقض الحكم لقصوره فى بيان أركان السرقة بالنسبة للطاعن يستفيد منه حتما لوحدته الجريمة الطاعن الآخر الذى ادعى معه باعتباره شريكا ولو لم يقدم اسبيل طعنه كما يستفيد منه الطاعن الذى دعى فى الشروع فى إعطاء رشوة لجندى البوليس لأخلاء سبيل الأولين .

* انه لما كانت جريمة السرقة — بحسب التعريف بها الوارد فى نص المادة ٣١١ من قانون العقوبات — لا تتحقق الا اذا وقعت على اموال مملوكة لما يقتضيه حق اصحابها فيها من ضرورة وضع عقاب لجلبتهم مما يكون من شأنه الاضرار بهم عن طريق الاعتداء على ملكهم ، ولا يتصور وقوعها على الاموال المبلحة التى لا يملك لها ، فان الحكم يكون قلما قصورا يميزه اذا ادان المتهم فى هذه الجريمة دون أن يسرد على ما دفع به — ان الاخشاب موضوع التهمة المرغومة بها الدعوى من الاموال المباحة ونقض الحكم للسبب المتقدم بالنسبة للطاعن يستفيد منه حتما ، لوحدته الجريمة ، الطاعن الآخر الذى ادعى معه باعتباره شريكا ولو كان لم يقدم اسبيل طعنه . كما يستفيد منه الطاعن الذى ادعى فى الشروع فى إعطاء رشوة لجندى البوليس لأخلاء سبيل الأولين . لأن الارتباط القائم بين جريمة السرقة التى ادعى فيها وجريمة الشروع فى الرشوة التى ادعى هو فيها وثيق بحيث يستوجب ، فى سبيل احقاق الحق وحسن سير العدالة ، أن تكون اعادة المحاكمة شاملة للجريمتين معا .

(لمن رقم ٣٢٧ لسنة ١٥ ق جلسة ١١٩٥/٢/٥)

١٢٣٠ — نقض الحكم لعدم بيانه مادة القانون التى عاقب احدى المتهمين بموجبها يستفيد منه المتهم الآخر الذى لم يقدم طعنه اسبيل ما دام ثمة ارتباط وثيق بين ما وقع من كل منهما .

* اذا كان الحكم لم يبين مادة القانون التى عاقب المتهم بموجبها فانه يكون باطلا متعينا نقضه واذا كان مع هذا المتهم منهم آخر لم يستند فى طعنه

على هذا الحكم الى هذا الوجه ، بل لم يفعل اكثر من انه قرر بالظعن فيه دون ان يقدم لظعنه اسبابا ، فانه يجب ان يستفيد من الوجه المذكور ما دلم ثمة ارتباط وثيق بين ما وقع منه وما وقع من الطاعن الأول . فان ذلك مقتضاه — تحقيا للعادلة — ان تكون اعادة نظر الدعوى بالنسبة الى الاثنين مما .

بطن رقم ٦٦١ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٢/١٩

١٢٢١ — نقض الحكم يعيد الدعوى امام المحكمة التي تعاد لملها
المحكمة الى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المتقوض .

* ان نقض الحكم يعيد الدعوى امام المحكمة التي تعاد لملها المحلقة الى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المتقوض ولا يقيد بها بشيء فعلى فرض مخالفة محكمة الموضوع لقضاء محكمة النقض فان ذلك لا يصح اتخاذ وجهها للظعن الا اذا كان محل المخالفة المدعاة يصلح في ذاته ان يكون وجهها للظعن على الحكم الجديد .

بطن رقم ١٢٤٨ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/١/٨

١٢٢٢ — نقض الحكم لا يترقب عليه نقض الأتوال والشهادات التي
أبديت امام المحكمة في المحكمة الأولى .

* ان نقض الحكم لا يترقب عليه نقض الأتوال والشهادات التي أبديت امام المحكمة في المحكمة الأولى واعتبارها كأنها لم تكن ، بل انها تظل معتبرة من عناصر الإثبات في الدعوى كما هي الحال بالنسبة الى محاضر التفتيش الأولية .

بطن رقم ١٢٤٨ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/١/٨

١٢٢٣ — القضاء بنقض الحكم — أثره .

* ان الحكم متى قضى بنقضه يصبح لا وجود له ، فلا يكون ثمة محل لمناقشته او الرد عليه عند اعادة المحلقة .

بطن رقم ٢٢٢ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/٢/٤

١٢٣٤ — نقض الحكم في مسألة معينة لا يكون ملزماً لحكمة الموضوع التي تحال اليها الدعوى بعد هذا الحكم لاعادة الفصل فيها .

* الحكم الذي يصدر من محكمة النقض والإبرام في المواد الجنائية في مسألة معينة لا يكون ملزماً لحكمة الموضوع التي تحال اليها الدعوى بعد هذا الحكم لاعادة الفصل فيها ، اذ المحكمة يجب دائماً ان تنظر الدعوى وتفصل فيها من جميع نواحيها بكليل حريتها غير مقيدة في هذا . حتى يبا تلأته محكمة النقض في تلك المسألة ، فلذا كان لها فيها رأي جخيالف فرأياها يسكون دون مساواة هو الواجب عليها أن تفسر على موجب في قضائها .

(لمن رقم ٨٨٥ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩١٦/١/١٥)

١٢٣٥ — الحكم في جرائم الجلسات — نقضه والإحالة — تحديد محكمة الإحالة المختصة .

* انه وان كلفت إحالة الدعوى بعد نقض الحكم الميأير فيها يجب أن تكون إلى ذات المحكمة التي أصدرته مشكلة من قضاة غير الذين حكموا بها لأول مرة ، إلا أنه لا يخلو من أن يستثنى من ذلك الدعوى التي تكون الطعون فيها مرفوعة من لحكم صدرت في جرائم الطمليات من محكمة أخرى غير المحكمة صاحبة الاختصاص الأصلي بالفصل في الجريمة ففي هذه الصورة يجب أن تكون الإحالة إلى المحكمة المختصة أصلاً بالفصل في الدعوى . لأن المحكمة الأخرى إنما فصلت فيها استثناء من قواعد الاختصاص العامة على أساس أن المتهم قد قارف جريمة لملها بالجلسة فلم يكن شمة موجب أن تتبع في شأنه الإجراءات المعتادة ، لها بعد نقض الحكم وزوال حالة الطمس التي استلزمتم عقب الجأى فور ارتكب جريمته ، بله يجب الرجوع إلى القواعد العامة .

(لمن رقم ٩٩ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩١٦/٦/٣)

١٢٣٦ — سلطة محكمة الإحالة .

* لا يجوز للمحكمة عند إعادة المحاكمة بناء على نقض الحكم أن تشدد العقاب على المتهم ما دام نقض الحكم كان بناء على طعنه .

(لمن رقم ٢١١٥ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩١٧/١/٤)

١٢٣٧ — عدم جواز تشديد العقوبة عند التقبض والاحالة — اعتبارات الرافة — حكمها .

* لا يجوز للمحكمة التي اعيدت اليها الدعوى ان تقضي على المتهم بعقوبة ازيد أو اشد من العقوبة التي قضى عليه بها الحكم الذي نقض بناء على طعنه . ولا يضر من ذلك ان تكون قد قضت بوقف تنفيذ هذه العقوبة ، بان وقف التنفيذ وخفض مدة العقوبة وان كنا من دلائل الرافة بالمتهم الا ان لكل منهما في واقع الامر اعتباراته وظروفه على مقتضى احكام القانون . وللمحكمة النقض في سبيل ارجاع الامور الى نصابها ان تخفض العقوبة الى الحد الذي كان مقصيا به في الحكم المتوقف مع مراعاة وقف التنفيذ المقضي به في الحكم الثاني .

ملعن رقم ١٩٩١ لسنة ١٧ في جلسة ١٩٤٧/١٢/١

١٢٣٨ — نقض الحكم بناء على طعن المحكوم عليه لا يضر للمحكمة بتجاوز تقدير عقوبات الضرر الذي تكاد قد قدر في الحكم المتوقف . * لا يجوز للمحكمة عند اعادة نظر الدعوى بعد نقض الحكم المستأنف فيها بناء على طعن المحكوم عليه ، ان تتجاوز في تقدير عقوبات الضرر الناشئ عن الجريمة المبلغ الذي كان قد قدر في الحكم المتوقف .

ملعن رقم ١٩٤٨ لسنة ١٧ في جلسة ١٩٤٧/١٢/٨

١٢٣٩ — عدم جواز تدخل المدعى المدني لأول مرة في الدعوى الجنائية بعد اجابتها من محكمة النقض الى محكمة الموضوع لاعادة الفصل فيها .

* ان طبيعة الطعن بطريق النقض واحكامه واجراءاته لا تسمح بالثبوت بجواز تدخل المدعى بالحق المدني لأول مرة في الدعوى الجنائية بعد احالتها من محكمة النقض الى محكمة الموضوع لاعادة الفصل فيها بعد نقض الحكم . واذا من الخطا ان يقبل الحكم الدعوى المدنية عند اعادة نظر الدعوى الجنائية .

ملعن رقم ٢٩٠ لسنة ١٨ في جلسة ١٩٤٨/١٢/١١

١٢٤٠ - نقض الحكم لبطلان إجراءات ضبط المخدر مع المتهم بموجب
احالة القضية الى محكمة الموضوع للفصل فيها من جديد متى كانت لم تستنفذ
بحث الأدلة الأخرى في الدعوى .

* اذا كانت المحكمة قد بنت حكمها بلادانة المتهم في احراز مخبري على
أساس أن ضبط المخدر معه كان بناء على إجراءات صحيحة ، ولم تكن تبدي
استنفدت بحث الأدلة الأخرى القائمة في الدعوى ، فانه يتعين مع نقض الحكم
لبطلان الإجراءات المذكورة احالة القضية الى محكمة الموضوع للفصل فيها من
جديد .

(طعن رقم ٢٢٨٨ لسنة ١٨ ق جلسة ١١٤٩/١/١٠)

١٢٤١ - عدم جواز تشديد العقوبة عند قبول الطعن المرفوع من المتهم
وحده .

* اذا كان الطعن في الحكم لأول مرة مرفوعاً من المتهم وحده فانه
لا يجوز عند قبوله أن تشدد محكمة الموضوع الحكم عليه .
(طعن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٣٨٤/١/١٨)

١٢٤٢ - انتفاع الطاعن الذي لم يقبل طعنه شكلاً من طعن الأخر متى
كان الموضوع واحداً غير قابل للتجزئة .

* اذا كان مما اتين فيه هذا الطاعن الذي نقض الحكم بالنسبة اليه
انه شرع في قتل شخص آخر كان متهما بالشروع في قتل شخص ثالث ولكن
هذا الآخر قد حكم عليه في ذات الحكم وطعن في الحكم الصادر عليه ولكنه
لم يقدم امساليا لطمعه ، فان نقض الحكم بالنسبة الى الطاعن الأول يقتضي
تحقيقاً لحسن سير العدالة نقضه بالنسبة الى هذا الطاعن الثاني نظراً لوحدة
الواقعة والارتباط القائم بين موقف الطاعنين .

(طعن رقم ١٠٤١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١٥٠/١/١٦)

١٢٤٣ - عدم جواز تشديد العقوبة عند قبول الطعن المرفوع من المتهم
وحده .

* ما دام الطعن في الحكم مرفوعاً من المتهم وحده فلا يجوز عند قبول
طمعه واعادة القضية لحكمة الموضوع أن تشدد هذه المحكمة الحكم عليه وذلك
لكي لا يضار بظلمته .

(طعن رقم ٧١٥ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١٥٠/١/١٧)

١٢٤٤ - انتفاع الطاعن الذي لم يقل طعنه شكلا من طعن الآخر متى كان الموضوع واحدا غير قابل للتجزئة .

* ان نقض الحكم بالنسبة الى أحد المتهمين يقتضى نقضه بالنسبة للمتهم الآخر الذى لم يقرر الطعن ولكنه قدم تقريراً بلسيلاب طعنه على الحكم متى كانت وحدة الواقعة التى اتهم فيها تقتضى تحقيقاً لحسن سير العدالة ان تكون اعادة المحاكمة بالنسبة الى جميع المتهمين فى الواقعة الجنائية الواحدة المتهمين هم فيها .

لمن رقم ١٢٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١/٢/٢٠

١٢٤٥ - مبدأ عدم جواز أن يضار المحكوم عليه بسبب تظلمه - حدوده عند الطعن بطريق النقض .

* ان مبدأ عدم جواز أن يضار المحكوم عليه بسبب تظلمه عند الأخذ به من الطعن بطريق النقض لا يصح اعماله الا من ناحية مقدار العقوبة التى يعتبر حداً أقصى لا يجوز للهيئة الثانية أن تتعداه ، ولا يجوز أن يتناول التساوى الآخرى من نحو تقدير وثائق الدعوى أو ابطال الحكاية وبوجه الصحيح ، اذا كان الحكم المطعون فيه لم يتعد العقوبة التى يقضى بها الحكم الذى سبق نقضه بناء على طعن المتهم وحده ولكنه قد اعتبر الفعل المسند اليه جنسية قتل عسك بعد أن كان الحكم السابق قد اعتبره متجاوزاً حدود الدفاع الشرعى منه لا يعتبر قد سوا مركز الطاعن .

لمن رقم ٧٦٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/١١/٨

١٢٤٦ - نقض الحكم والإعادة - اثره بالنسبة للأقوال والشهادات التى اُبديت أمام محكمة الموضوع .

* ان نقض الحكم واعادة القضية للحكم فيها من جديد لا يترتب عليه اهدار الأموال والشهادات التى اُبديت أمام المحكمة فى المحاكمة الأولى بل انها تظل معتبرة من عناصر الدعوى كما هى الحال بالنسبة الى محاضر التحقيقات الأولى ، وللمحكمة عند اعادة المحاكمة أن تستند اليها فى قضائها .

لمن رقم ٢٥١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١/١٠

١٢٤٧ — نقض الحكم بالنسبة لطامن لا يستوجب نقضه بالنسبة الى الآخر متى كانت التهمة المسندة الى احدهما هي عن واقعة مستقلة عن واقعة التهمة الأخرى التي أسندت الى الثاني .

✽ متى كانت التهمة المسندة الى احد الطامنين هي عن واقعة مستقلة عن واقعة التهمة الأخرى التي أسندت الى الطامن الثاني فان نقض الحكم بالنسبة الى احدهما لا يستوجب نقضه بالنسبة الى الآخر .

بطمن رقم ٩٩٦ لسنة ٢٢ ق. جلسة ١١٩٥٢/١٢/١

١٢٤٨ — عدم جواز تشديد العقوبة عند قبول الطامن المرفوع عن التهم وجهده .

✽ اذا كان الطامن قد حوكم عن جريمة وقضى عليه بعقوبة معينة فطمن على ذلك الحكم بطريق النقض وقيل طمنه ، فلا يجوز عند اعادة محاكمته تشديد العقوبة عليه ، فان ذلك يكون مخالفاً لمقتضى المادة ٤٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية التي تنص على انه اذا كان نقض الحكم حاصلاً بناء على طلب أحد الخصوم غير النيابة فلا يضار بطمنه .

بطمن رقم ٤٥٠ لسنة ٢٢ ق. جلسة ١١٩٢/٥/١٤

١٢٤٩ — انتفاع الطامن الذي لم يقبل طمنه شكلاً من طمن الآخر متى كان الموضوع واحداً غير قليل للجزئة .

✽ نقض الحكم بالنسبة الى متهم يقتضى نقضه بالنسبة الى التهم الآخر معه ولو انه لم يقدم اسباباً لطمنه وذلك لوحدة الواقعة .

بطمن رقم ٥٤٩ لسنة ٢٤ ق. جلسة ١١٩٥٦/٥/١٨

١٢٥٠ — عدم جواز أن يضار الطامن بطمنه .

✽ اذا نقض الحكم بناء على طلب المحكوم عليه فلا يجوز الحكم عليه بعقوبة أشد من العقوبة التي قضى بها الحكم السابق إذ لا يجوز أن يضار الطامن بطمنه .

بطمن رقم ٦٢٤ لسنة ٢٤ ق. جلسة ١١٩٥٤/٧/٩

١٢٥١ - نقض الحكم بالنسبة لأحد الطاعنين - يقتضى نقضه بالنسبة للطاعن الآخر الذى يتصل به وجه الطعن ولو لم يقدم أسبابا للطعن

* نقض الحكم بالنسبة لأحد الطاعنين يقتضى نقضه أيضا بالنسبة للطاعن الآخر الذى يتصل به وجه الطعن ولو لم يقدم أسبابا لطعنه .
 بطن رقم ١١٥٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/٢١ من ٧ ح ١٠٤

١٢٥٢ - نقض الحكم يعيد الدعوى الى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المتقوض .

* نقض الحكم يعيد الدعوى أمام المحكمة التى تعاد أمامها المحاكمة الى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المتقوض .
 بطن رقم ٢٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٤/١٧ من ٧ ح ١٩٠٤
 والوطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٤ من ٨ ح ١٦٠٢

١٢٥٣ - تولى محام واحد الدفاع عن متهمين عند تحقق قيام التنازل بين مصلحتها - نقض الحكم بالنسبة للمتهمين معا .

* إذا استندت المحكمة غيبا استند اليه فى ادانة الطاعن الى لتوال المنهم الأول فقد تحقق قيام التعارض بين مصلحتها فى الدعوى ومن ثم فإن تولى محام واحد الدفاع عنهما يعيب الحكم ويوجب نقضه ونظرا للارتباط وتحقيقا لحسن سير العدالة يتعين نقض الحكم بالنسبة للطاعن والمنهم الأول معا .

بطن رقم ٨١٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١١/٥ من ٨ ح ٤٩١٢٨

١٢٥٤ - ادانة الشاهد فى الحكم المتقوض بشهادة الزور - استفادته من نقض الحكم ونقضه بالنسبة له أيضا .

* متى كان الحكم المتقوض قد دان الشاهد بشهادة الزور ومن الجائز عند اعادة المحاكمة أن يعدل هذا الشاهد عما سبق له ابدائه من اقوال كما أن من الجائز أن يختلف تقدير شهادته لدى الهيئة الجديدة عن تقدير الهيئة الأولى لها ، فإن نقض الحكم بالنسبة للطاعنين يستفيد منه حتى المحكوم عنه بشهادة الزور للارتباط الوثيق القائم بين الجريمتين ويقتضى نقض الحكم بالنسبة له أيضا .

بطن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/١/٢٨ من ٨ ح ٨٢

١٢٥٥ — رفض الطعن في الدعوى المدنية — اعتبار طلب وقف التنفيذ

غير ذي موضوع .

* متى قضي برفض الطعن المرفوع من المسئول عن الحقوق المدنية فإن طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى المدنية يصبح غير ذي موضوع .

بلطن رقم ١٥٤٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٢٨ من ٨ من ١٤٦٧

١٢٥٦ — مجال مبدا عدم الاضرار بالحكوم عليه بسبب تظلمه عند الأخذ

به في الطعن بطريق النقض — مقدار العقوبة .

* مبدا علم جواز الاضرار بالحكوم عليه بسبب تظلمه عند الأخذ به في الطعن بطريق النقض انما يكون اعماله من ناحية مقدار العقوبة الذي يعتبر حدا أقصى لا يجوز للهيئة التقية ان تتجاوزه وهو لا يتناول ما بعد ذلك من نحو تقدير الوقائع واعطاء الحائث وصفه المصحيح .

بلطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٢٤ من ٤ من ١٩٠٢

١٢٥٧ — عدم التزام محكمة الاحالة بالرد على اسباب الحكم المقوض .

* لا يلتزم محكمة الاحالة بالرد على اسباب الحكم السابق الذي اصبح لا وجود له بعد نقضه .

بلطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٢٤ من ٨ من ١٩٠٢

١٢٥٨ — تفيد محكمة الاحالة بعد نقض الحكم بالفصل فيها نقض فيه

الحكم والا خرجت من ولايتها — مثال .

* متى كانت محكمة النقض قد اعتبرت تقدير المحكمة للتعويض بتقدير نهائي في حدود سلطتها التقديرية ولكنها نقضت الحكم لانه اجري خصم جزء من قيمة التعويض فمن ان يبين ما اذا كانت الحكومة ملزمة بالتضامن مع المتهمين فيضح الخصم او غير ملزمة به معها فلا يصح الخصم . وكذلك محكمة الاحالة قد انتهت الى ان الحكومة ملزمة مع المتهمين بالتضامن حال ولايتها تقتصر على اجراء الخصم والحكم على المتهمين والحكومة بالمبلغ الذي قدرته المحكمة الاولى ، فان قضت بزيادة مبلغ التعويض فانما تكون بهذه الزيادة خارجة عن ولايتها .

بلطن رقم ١٨٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٢٤ من ١٤ لدراس ١٩٦٤

١٢٥٩ — نقض الحكم بعيد الدعوى الى سيرتها الأولى — حق محكمة الاحالة في تقدير وتوقيع الدعوى دون التقييد بما ورد في حكمها الأول .

* ان نقض الحكم بعيد الدعوى امام محكمة الاجالة الى سيرتها الأولى قبل صدور الحكم المقطوع وتجرى فيها المحكمة على أساس امر الاحالة الاصيل فلا تنقيد المحكمة بما ورد في حكمها الأول حول تقدير وتوقيع الدعوى ولا يقيد بها حكم النقض في اعادة تقديرها لأن مداره هو التناون وليس الواقع ، ومن ثم فإن القول بالتزام محكمة الاحالة بتصحيح العيب الذي نقض الحكم الأول من اجله والاقتصر على التصحيح يكون على غير نفس من القانون .

لمن رقم ١٨٧٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/٢٤ من ٢ من ١٩٦٤

١٢٦٠ — نقض الحكم بالنسبة لأحد الطاعنين يقتضى نقضه بالنسبة للطاعن الآخر الذى يتصل به وجه الطعن ولم يقدم أسبابا لطعنه .

* ان نقض الحكم بالنسبة لأحد الطاعنين يقتضى نقضه أيضا بالنسبة للطاعن الآخر الذى يتصل به وجه الطعن ولو لم يقدم أسبابا لطعنه مبالا بنص المادة ٤٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية .

لمن رقم ١٠٢٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٠/١٢ من ٩ من ١٩٦٠
بوالتمن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٢/٢/٣٠ من ١٥ من ١٩٦٦
بوالتمن رقم ١٢٤٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١١/٧ من ١٠ من ١٩٨٢
بوالتمن رقم ١٧٨٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/٤/١١ من ١١ من ١٩٤٦
بوالتمن رقم ١٢٣٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١/٢٢ من ١١ من ١٩٣٦

١٢٦١ — عدم استيفاء الدعى المبنى من طعن التليفة فى الدعوى الجنائية .

* لا يستتبع الدعى بالحق المدنى من طعن التليفة العلية ، اذ لن نقض الحكم فى هذه الحالة يقتصر على الدعوى الجنائية ، وتكون هذه الدعوى هى التى أُميد طرحها على محكمة لثاني درجة دون الدعوى المدنية — فإذا كان الثالث أن الدعى بالحق المدنى قد قبل الحكم السابق مسدوره من المحكمة الاستئنافية برفض دعواه ولم يطعن عليه بطريق النقض فصارت له بذلك حجية الشيء المقضى به بالنسبة للدعى المدنية ولا يكون له حق التدخل امام هذه المحكمة مرة اخرى عند اعادة الدعوى اليها بموجب الحكم

الذي لصدرته محكمة النقض بناءً على طعن النيابة العامة وحدها ، فإنه ما كان يجوز للمحكمة الاستئنافية عند إعادة نظر الدعوى قبل تدخل المدعي بإلحاق المني والحكم بطليعه ، ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ فيما قضى به من تأييد الحكم المستأنف الصادر في الدعوى المدنية فيبتعن الفسوخ بالنسبة لها والتضاء برفعها .

بطن رقم ١٢٢٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٣٩٩/١٢/٨ من ١٠ ص ١٠١٢ .

١٢٦١ — نقض الحكم — إعادة الدعوى الى حلقها الأولى — جريان المحكمة على أساس أمر الإحالة الأصل عدم جواز توجيه تهم جديدة لم ترد في أمر الإحالة ولم ترفع عنها الدعوى الجنائية بالطريق الذي رسمه القانون .

* نقض الحكم يعيد الدعوى أمام محكمة الإحالة الى حلقها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض ، ويقتضى ذلك أن تجري المحكمة في الدعوى على أساس أمر الإحالة الأصل — فإذا كلفت النيابة العامة حين عطلت التهم المسندة الى المتهمين أمام محكمة الإحالة قد استندت اليهم تهما جديدة لم ترد في أمر الإحالة وتمت المحكمة على هذا الأساس وانتهت بإدانة المتهمين عن تهم لم تكن مسندة اليهم في أمر الإحالة ولم ترفع عليهم الدعوى الجنائية عنها بالطريق الذي رسمه القانون ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالبطلان مما يعنيه ويوجب نقضه ، ولا يغير من هذا النظر القول بأن الدفاع عن المتهمين قبل المرافعة في الدعوى بعد تعديل الوصف وليس يحصل منه اعتراض على توجيه التهم الجديدة الى المتهمين بالجلسة ، لأن هذا التعديل وقع مخالفاً للقانون وفي أمر يتعلق بالنظام العام لاتصاله بأصل من أصول المحاكمات الجنائية أرسى الشارع قواعدا على أساس تويم يستهدف تحقيق العدالة وحسن توزيعها .

بطن رقم ١٠٧٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٣٩٩/٢/١ من ١١ ص ١١٢٢ .

١٢٦٢ — نقض — أثر الطعن — نسبية أثر الطعن — الخروج عنها .

* متى كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ يتصل بالطاعنين ، إذ وقع عليهما عقوبة الغرامة ، فإنه يتعين نقض الحكم في هذا الخصوص واستبعاد عقوبة الغرامة المحكوم بها على الطاعنين ولو أن أولهما لم يقدم أسباباً لطعنه — عملاً بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

بطن رقم ٦٢٨ لسنة ٢١ ق جلسة ١٣٦١/١١/٢٠ من ١٢ ص ٤٥٢ .

١٢٦٤ — حكم — اعادة — نقض الحكم بالنسبة للطاعن الأول يستتبع
نقض الحكم بالنسبة للطاعن الثاني — سبب ذلك .

* متى كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن الثاني بجنة شهادة الزور التي ابداعها في جنابة المأهة المستتمة المسندة الى الطاعن الأول ، فان نقض الحكم بالنسبة لهذا الطاعن الأول يقتضى نقضه ايضا بالنسبة الى الطاعن الثاني الذي لم يقدم اسبابا لطعنه ، لأن اعادة المحاكمة بالنسبة للأول وما تجر اليه وتنتهى عنده ، تقتضى لحسن سير العدالة ان تكون اعادة البحث في الواقعة من جميع نواحيها .

(لمن رقم ٨٧٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ من ١٢ ص ١٦٧)

١٢٦٥ — نقض الحكم — واعادة الدعوى للحكم فيها من جديد —
لا يترتب عليه اصدار الأتوال والشهادات التي ابريت في المحكمة الأولى .

* نقض الحكم واعادة القضية للحكم فيها من جديد ، لا يترتب عليه اصدار الأتوال والشهادات التي ابريت امام المحكمة في المحكمة الأولى ، بل انها تظل معتبرة من عناصر الدعوى شأنها في ذلك شأن محاضر التحقيق الأولية ، وللمحكمة ان تستند اليها في قضائها .

(لمن رقم ١١٤٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٩ من ١٢ ص ٢٨٨)

١٢٦٦ — نقض الحكم واعادة المحكمة — اثره .

* نقض الحكم واعادة المحكمة يعيد الدعوى الى محكمة الاحالة بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض . فلا تنقيد بما ورد في الحكم الأول في شأن تقدير وقائع الدعوى ولا يقيد بها حكم النقض في اعادة تقديرها بكامل حريتها .

(لمن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/١٦ من ١٧ ص ١٦٩)

١٢٦٧ — نقض الحكم — اثره — محكمة الاحالة — مثال .

* الأصل ان نقض الحكم واعادة المحكمة يعيد الدعوى الى محكمة الاحالة بالاحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض فلا تنقيد تلك المحكمة « محكمة الاحالة » بما ورد بالحكم الأخير في شأن وقائع الدعوى بل عليها ان تسير في الاجراءات كما لو كانت مطروحة عليها من الأصل وان تستمع لكل ما يقدمه الخصوم من اوجه الدفاع ولو لم يسبق لهم التمسك

بها: انلم المحكمة الاولى ما لم يكن قد سبق لهم التمسك بدفع فرعية وقضى بزعمها بحكم نهائي لم يطعن فيه . وهي فوق ذلك كله لها كابل الحرية في تقدير الوقائع وتكييفها واسباغ الوصف القانوني الذي تراه عليها غير مقيدة في كل ذلك بحكم النقض ولا بنا قد يستشف منه في شأنها . ولها في سبيل ذلك ان تقضى في الدعوى بما يطعن اليه وجباتها ولو خالفت ذلك الحكم وبغير ان تعتبر هذه المخالفة وجهاً للطعن ، فيما عدا ما اذا كان محل المخالفة يصلح في حد ذاته لان يكون وجهاً للطعن على الحكم الجديد . وكل ما تقتيد به في هذا الصدد الا يضار الطامن من طعنه طبقاً لاحكام المادة ٤٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الى جانب ما تقضى به المادة ٤٤ من القانون المشار اليه التي يجري نصها على انه : « اذا كان الحكم المطعون فيه صادراً بقبول دفع قانوني مقع من السير في الدعوى وتقضيه محكمة النقض وأمدت القضية الى المحكمة التي اصدرته لنظر الموضوع فلا يجوز لهذه المحكمة ان تحكم بعكس ما قضت به محكمة النقض ، كذلك لا يجوز لمحكمة الموضوع في جميع الاحوال ان تحكم بعكس ما قرره الهيئة العلية للمواد الجزائية لمحكمة النقض » والحالة الاولى على ما يبين من تقرير لجنة قانون الاجراءات الجنائية بمجلس الشيوخ — تطبيقاً على المادة ٤٦٧ من المشروع التي اصبحت ٤٤٠ من القانون ثم حلت محلها المادة ٤٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — ايها ان تكون المحكمة قد حكمت ببراءة المتهم لان الفعل لا يعاقب عليه القانون او لسقوطه بمضي المدة وبناء على طعن النيابة رأت محكمة النقض ان الفعل يعاقب عليه القانون ولو انه لم يسقط بمضي المدة والثبت حكم البراءة وأمدت القضية الى محكمة الموضوع لنظره فلا يجوز لهذه المحكمة ان تحكم مرة ثانية بان الفعل لا يعاقب عليه القانون لأن حكم محكمة النقض في هذه الصورة يكون له قوة الشيء المحكوم به .

لمن رقم ٤٩٨ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٦٧/٥/٨ من ١٨ من ٢٠٥

١٣٦٨ — نقض الحكم واعادة المحاكمة — قومه .

* الاصل ان نقض الحكم واعادة المحاكمة يعيد الدعوى الى محكمة الاحالة بالحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض في شأن وقائع الدعوى ، فلا تقتيد تلك المحكمة « محكمة الاحالة » بما ورد بالحكم الاخير في شأن وقائع الدعوى بل عليها ان تفسر في الاجراءات كما لو كانت مطروحة عليها من الاصل . وهي فوق ذلك كله لها كابل الحرية في تقدير الوقائع وتكييفها وتحقيقها غير مقيدة في كل ذلك بحكم النقض ولا بما تد

يستكشف ما في شأنها ولها في سبيل ذلك أن تقضى في الدعوى بها يطعن اليه وجدانه ولو خالفت ذلك الحكم ويغير أن تعتبر هذه المخالفة وجهاً للطعن فيها. عدا ما إذا كان محل المخالفة يمتنع في ذاته لأن يكون وجهاً للطعن على الحكم من جديد . ولما كان نقض الحكم الأول لعدم تحقيق دفاع الطاعن الأول يأخذ رأي كبير الأطباء الشرعيين لا يمنع محكمة الاحالة من تطبيق هذا الدفاع عن طريق أخذ رأي قسم الطب الشرعى ما دامت قد اطبانت الى رايه وهو ما تنقضى به تولى مخالفة حكم محكمة النقض الأول .

طعن رقم ٢٧١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٢/١١ من ١٩ ص ٢٨٤ + ٢٨٥

٦٢٦٩ - نقض الحكم المطعون فيه - عدم شموله المحكوم عليه الذي لم يكن طرفاً فيه :

* لا يشمل نقض الحكم المطعون فيه المحكوم عليه الذي لم يكن طرفاً فيه لعدم استقلاله الحكم الابتدائي .

طعن رقم ١١٧٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٠/٧ من ١٩ ص ٤٨٠٠

١٢٧٠ - ليس لمحكمة الاعادة ان تتعدى العقوبة المقررة بها بموجب الحكم المتقضى بناء على طعن التهم - حتى لا يضار بطعنه .

* متى كانت محكمة الاعادة قد اوردت في حكمها المطعون عليه بياناً لواقعة الدعوى ما يشير الى ان جريمة القتل التي ارتكبها المحكوم عليه قد اقررت بجناية شروع في سرقة مع حمل سلاح - وهي تعد عنصراً مشدداً لجناية القتل يعاقب عليها القانون بالاعدام طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات - واوقعت على المحكوم عليه عقوبة الاثقال الشاقة لمدة عشر سنين مملاً بالفترة الاولى من المادة ٢٣٤ من القانون المشار اليه ، ملتقته عن اعمال حكم الفقرة الثانية من المادة المذكورة على الواقعة كما استقرت في وجدانها على الوجه سالف البيان . ولما كانت محكمة الاعادة لا تملك توقيع عقوبة الاعدام المفصوص عليها في الفترة الاولى من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات اذا رأت تعديل التهمة وفقاً لنص المادة ٢٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية لأنها أشد من العقوبة المقررة بها بموجب الحكم المتقوض للمرة الاولى بناء على طعن المحكوم عليه ولا تستطيع ان تتعداها حتى لا يضار بطعنه . واذا كانت محكمة اعادة المحاكمة قد قدرت العقوبة بالتقدير الذي ارتأته بمنحلة في اعتبارها ظروف الدعوى على الواقعة التي ثبتت لديها في حق المحكوم عليه وهي الظروف نفسها التي اعتقبتها

الحكم المنتهض في المرة الأولى عند تقديره للمقوية التي اتزله في حق ذلك المحكوم عليه ، فانه لا يكون للنيابة العلية مصلحة من النفي على الحكم في ذلك التقدير الذي هو من اطلاعات محكمة الموضوع . ومن ثم يكون ما تثيره النيابة الطاعنة من خطأ الحكم في تطبيق القانون غير مسديد .

(طعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٦٨/١١/٤ من ١٩ ص ٩١٦ ، ٩١٧)

١٢٧١ — اتصال سبب الطعن بالتهمين جميعاً — أمتداد أثر الطعن

اليهم .

* متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى في جريمة الاتفاق الجنائي التي لم تتمصل بها المحكمة طبقاً للقانون فإن قضاءه يكون باطلاً ، وأذ كان ذلك وكان الحكم قد أعمل المادة ٣٢ من قانون العقوبات ووقع على المتهمين المقوية الأشد وهي المقررة لجريمة الاتفاق الجنائي ، فانه بذلك يكون قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه بالنسبة الى المتهمين من طعن منهم ومن لم يطعن ، لاتصال السبب الذي بني عليه الطعن بهم جنسياً أعمالاً لحكم المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٨٦٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٦٨/١١/٢٥ من ١٩ ص ١٠٣٢ ، ١٠٣٣)

١٢٧٢ — متى يحكم بنقض الحكم بالنسبة للمسئول بالحقوق المدنية المتهم الذي لم يقرر بالطعن ؟

* ان نقض الحكم بالنسبة الى المسئول عن الحقوق المدنية يقتضي نقضه بالنسبة الى المتهم — وإن لم يقرر بالطعن — اذا ما اتصل وجه الطعن به وذلك أعمالاً للمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام النقض .

(طعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٦٩/٢/١١ من ٢٠ ص ١٢٤٨)

١٢٧٣ — الأثر المترتب على نقض الحكم وإعادة المحاكمة .

* الأصل ان نقض الحكم وإعادة المحاكمة يبعد الدعوى الى محكمة إعادة المحاكمة بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوس ، فلا تنقيد بما ورد في الحكم الأول في شأن تقدير وقائع الدعوى ولا بتقيدها حكم النقض في إعادة تقديرها بكامل حريتها ، واذا كان ذلك وكان الطاعن ينمي

بإني الحكم الطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون لجرد مخالفته قضاء محكمة النقض ، وكلفت هذه المخالفة — بفرض وقوعها — لا يصح أن تكون بذاتها وجها للطعن على الحكم ؛ فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مستديداً .

طعن رقم ١٦٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٦/٢ من ٢٠ ص ١٨٠٢

١٢٧٤ — نقض الحكم بالنسبة للمتهم يقتضى نقضه بالنسبة الى المسئول عن الحقوق المدنية — علة ذلك .

* أن نقض الحكم بالنسبة للمتهم يقتضى نقضه بالنسبة الى المسئولين عن الحقوق المدنية لقيام مسئوليتيهما عن التمييز على ثبوت الواقعة ذاتها التي دين بها الطاعن .

طعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧٠/١/١٨ من ٢١ ص ١١٠٥

١٢٧٥ — صدور الحكم غيابيا بالنسبة الى أحد المتهمين — عدم امتداد أثر النقض اليه .

* متى كان الحكم قد صدر غيابيا بالنسبة الى المتهم الثاني فلا يمتد اليه أثر النقض بل يقتصر على الطاعن وحده .

طعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢ من ٢١ ص ١٢٨٢

١٢٧٦ — متى يحكم بنقض الحكم للطاعن والمحكوم عليه الذي تم طعن فيه ؟

* أن نقض الحكم بالنسبة للطاعن يوجب نقضه بالنسبة الى المحكوم عليه الآخر الذي لم يقرر بالطعن ما دام أن العيب الذي شل الحكم يتصل به لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

طعن رقم ١١١٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٦ من ٢١ ص ١١٠١

١٢٧٧ — نقض الحكم بنسأء على طعن التليبة وحدها — نسلطته — الدعوى الجنائية .

* أن نقض الحكم بناء على طعن التليبة العالبة وحدها يكون قاصرا على الدعوى الجنائية دون الدعوى المدنية .

طعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/١٨ من ٢٢ ص ١٥٨

١٢٧٨ — نقض الحكم بالنسبة للمتهم — يوجب نقضه الممسؤول الجنى
— أساس ذلك — أن ثبوت الواقعة الجنائية هو أساس مسئوليته عن
التعويض .

* أن حسن سير العدالة يوجب عند نقض الحكم بالنسبة للمتهم ،
نقضه بالنسبة للممسؤول من الحقوق الجنية ، ولو أنه لم يقرر بالظمن :
طالما أن مسئوليته عن التعويض مترتبة على ثبوت الواقعة ذاتها المرفوعة
فيها الدعوى ضد المتهم .

ظمن رقم ٢٧١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٠/٢٤ من ٢٢ ص ١٥٦٥

١٢٧٩ — قضاء الحكم المطعون فيه بالبراءة في تهمة وبالإدانة في أخرى
— نقض الحكم للمرة الثانية — قصر نظر الموضوع على التهمة المحكوم فيها
بالإدانة .

* متى كلفت محكمة الدرجة الثانية قضت ببراءة المتهم من التهمة الأولى
وهي انتلجه خبزاً للمدارس بشر ترخيص من مراقبة التكوين وبحسب ستة
أشهر مع الشغل وتغريمه مائة جنيه وشهر ملخص الحكم على واجهة مخبزه
لدة ستة أشهر عن التهمة الثانية وهي توثقه عن انتاج الخبز البلدى قبل
الحصول على ترخيص من وزارة التكوين ، وظمن المتهم بطريق النقض في
هذا الحكم ، وقضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه وحدثت جلسة
لنظر الموضوع — لكونه طعننا لثاني مرة — فإن لازمه قانوناً قصر نظر الموضوع
على التهمة الثانية .

ظمن رقم ٥٥٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/١/٢ من ٢٢ ص ٣٣

١٢٨٠ — خلو الحكم الصادر من محكمة النقض من النص على امتداد
النقض الى غير الطاعن — مفاده — انقضاء نظر الدعوى في مرحلة الاعادة
على هذا الطاعن وحده — قضاء محكمة الاعادة بعدم جواز نظر الدعوى
بالنسبة لغير الطاعن من المحكوم عليهم لسابقة الفصل فيها — صحيح .

* متى كان الحكم المطعون فيه لقلم قضاءه بعدم جواز نظر الدعوى
لسابقة الفصل فيها على أن محكمة النقض قد قضت بنقض الحكم بالنسبة
الى أحد المتهمين ، فلا يستفيد الطاعن في الظمن الحالي من نقض الحكم
المشار اليه ، ولا يجوز للمحكمة الاستئنافية معالودة نظر الدعوى ثانية بعد
صدور حكم نهائي فيها . ما دام التثبت من الاطلاع على حكم محكمة النقض
لأنه خلا من امتداد اثره الى غير الطاعن فيه .

ظمن رقم ١٦٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٤/١٦ من ٢٢ ص ٥٦٨

١٢٨١ - محكمة النقض - هي التي تعين من الذي يتعدى إليه اثر نقض من المحكوم عليهم الذين يتصل بهم وجه الطعن ولم يطعنوا في الحكم بالنقض - عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

* ان الفقرة الأخيرة من المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، وإن نصت على نقض الحكم بالنسبة الى الطاعن وإلى غيره من المتهمين إذا اتصل بهم وجه الطعن ولو لم يقدموا طعناً ، إلا أن ذلك مشروط بأن تعين محكمة النقض في حكمها من الذي يتعدى إليه اثر النقض لأنها هي وحدها التي يكون لها تقدير مدى ما تعرضت له من الحكم المطعون فيه .

طعن رقم ١٦٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٤/١٦ من ٢٢ من ١٤٦٨

١٢٨٢ - حكم - نقضه بالنسبة لقطاع الأول - ينقض بالنسبة للثاني ولو كان نقضه بعد الإيعاد .

* متى كان الوجه الذي ينشأ عليه النقض والإحالة بالنسبة الى الطاعن الأول يتصل بالطاعن الثاني الذي قرر بالطعن بعد الإيعاد القانوني . فإنه يتعين كذلك نقض الحكم والإحالة بالنسبة اليه وذلك عملاً بالمادة ٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

طعن رقم ٦٠٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/١٤ من ٢٤ من ٨٢٩

١٢٨٣ - نقض - جرائم مرتبطة - اثر نقض الحكم بالنسبة لاحدها .

* لما كان يبين من استقراء الجرائم التي دين بها كل من الطاعنين و بالنسبة للتهمة الأولى المسندة لهذا الأخير - أن تلك الجرائم تلتقي جميعاً في صعيد واحد يدور في فلك المقاصد غير المشروعة من الطاعن السابق - فإن نقض الحكم بالنسبة لهذا الأخير يقتضي نقضه ايضاً للطاعنين المشار اليهم ، لأن إعادة المحاكمة بالنسبة له ، وما تجر إليه أو تنتهي عنده تقتضي لحسن سير العدالة أن تكون إعادة البحث في الواقعة بالنسبة لهم جميعاً ، من جميع نواحيها ، وذلك بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن المقدمة من كل من هؤلاء الآخرين - الطاعنين - ومن النيابة العامة بالنسبة الى كل منهم .

طعن رقم ٨٠٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٢٢ من ٢٦ من ٥٢٨

١٢٨٤ — الأصل ألا يهد من الطعن إلا من يرفعه .

* الأصل في الطعن علة أن المحكمة المطعون أمامها لا تنظر في طعن لم يرفعه صاحبه ولا تجاوز موضوع الطعن في النظر ولا يفيد من الطعن إلا من رفعه ولا يتعدى أثره إلى غيره وذلك كله طبقاً لقاعدة استقلال الطعن ، وقاعدة الأثر النسبي للطعن .

(طعن رقم ٦٢٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١ من ٢٧ ص ٨٢٠)

١٢٨٥ — نقض الحكم بالنسبة للمتهم — يقتضى نقضه بالنسبة للمسئول المدني — أسس ذلك .

* لما كان نقض الحكم بالنسبة إلى المتهم يقتضى نقضه بالنسبة إلى المسئول عن الحقوق المدنية لقيام مسئوليته عن التمويض على ثبوت الواقعة ذاتها التي دين بها الطاعن فانه يتعين نقض الحكم بالنسبة اليهما معاً ، وإلزام المطعون ضدهم المدعين بالحقوق المدنية المصروفات المدنية .

(طعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٠/٣٠ من ٢٨ ص ٨٨٨)

١٢٨٦ — تأييد الحكم الابتدائي لأسبابه — بطلان الحكم الابتدائي — أثر ذلك — بطلان الحكم الاستثنائي — أثر نقض الحكم الأخير — امتداداه إلى الحكم الأول .

* جرى قضاء محكمة النقض على أن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصدارها وألا بطلت لفقدائها عنصراً من مقومات وجودها فقونا لأنها السند الذي يشهد بوجود الحكم بكلل لجرائه على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها وإذا ما بطلت بطل الحكم ذاته . ولما كان الحكم الابتدائي الغيبي الصادر بإدانة الطاعن قد خلا من بيان تاريخ إصداره ، ثم صدر الحكم في معارضة الطاعن الابتدائية بتأييده فيما قضى به لأسبابه كما أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه — ومن ثم فإن الحكم الغيبي الابتدائي يكون قد لحق به البطلان ويكون الحكم الصادر في معارضة الطاعن أمام محكمة أول درجة صدر بإطلائه أيده الحكم الغيبي الابتدائي في منطوقه ولخذاً بأسبابه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد بدوره في منطوقه الحكم الأخير البطل واعتنق أسبابه ولم ينشئ لتفضله أسباباً فانه كذلك يكون قد صدر بإطلائه ، ومن ثم يتعين نقضه والإحالة بغير حجة إلى بحث باقي أوجه الطعن وذلك بالنسبة

الى الطاعن والمحكوم عليه الآخر الذي لم يقرر بالطعن بما دام ان العيب الذي شاب الحكم ببطل به وكان طريقا في الخصومة الاستثنائية .

من رقم ٢٦٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٣٧٨/٢/٥ من ٢٦ من ٥٧٠

١٢٨٧ - نقض الحكم - اثره - التقض للمرة الثانية - اثره .

من المقرر ان الدعوى المتقوض حكمها تعود الى سيرتها الاولى قبل صدور الحكم المتقوض وتستأنف سيرها من النقطة التي وقفت عندها . لما كان ذلك ، وكان التلب من الاوراق ان المعارض سبق له الحضور في الجلسة الاولى المحددة لنظر معارضته امام المحكمة الاستئنافية وفي بعض الجلسات التي تلجأت لها المعارضة قبل نقض الحكم المطعون فيه ، الامر الذي كان يمتنع معه الحكم باعتبار معارضة الطاعن كان لم تكن الذي هو جزاء على عدم حضور المعارض في الجلسة الاولى لاقتفاء موجبه بعد سابقة حضوره واستئناف الدعوى لسيرها من النقطة التي وقفت عندها قبل نقض الحكم المطعون فيه فانه كان يتعين على محكمة الاعادة ان تقصل في موضوع المعارضة المرفوعة من الطاعن عن الحكم الغيبي الاستثنائي الصادر بادانته اما وانها لم تفعل وقضت باعتبار المعارضة كان لم تكن فاتها تكون قد اخطأت في تطبيق القانون خطأ حجبها من نظر موضوع الدعوى مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه بغير حاجة الى بحث بلقي لوجه الطعن ، ولما كان الطعن مقدما لثاني مرة فانه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع اعمالا لنص المادة ٤٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض .

طعن رقم ٩٥١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٣٧٨/١٢/٣ من ٢٦ من ٨٥١

١٢٨٨ - اذا لم تكن التلبية قد قررت بالطعن على الحكم الصادر بالمعقوبة بل ارتفضته وحصل الطعن عليه من غيرها من الخصوم فان نقض الحكم لا يترتب عليه سوى اعادة نظر الدعوى في حدود مصلحة رافعي الطعن بحيث لا يجوز لمحكمة الاعادة ان تتجاوز مقدار المعقوبة او تغليظها عما قضى به الحكم السابق .

* ان المادة ٤٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شئني حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض اذ نصت على انه اذا كان نقض الحكم حاصلًا بناء على طلب أحد من الخصوم غير التلبية العامة فلا يفسد بطلانه . قد افادت بانها لا يجوز لمحكمة الاعادة تشديد او تغليظ المعقوبة التي قضى بها

الحكم السابق بالنسبة لمن معه الطمن إلا إذا كان نقض هذا الحكم حصلاً بناءً على طعن من النيابة العامة بوصفها السلطة القائمة على الاتهام في الدعاوى الجنائية فإذا لم تكن النيابة العامة قد قررت بالطعن على الحكم الصادر بالعقوبة بل ارتضته فصار بذلك نهائياً في مواجهتها وحصل طعن عليه من غيرها من الخصوم ، فإن نقض الحكم في هذه الحالة لا يترتب عليه سوى إعادة نظر الدعوى في حدود مصلحة رافعى الطعن بحيث لا يجوز لمحكمة إعادة أن تتجاوز مقدار العقوبة أو تغليظها عما قضى به الحكم السابق . ولا سند للفرقة عند إعادة المحاكمة بين من قبل طعنه وغيره ممن امتد إليه أثر الطعن استثناء عملاً بالمادة ٤٢ من قانون النقض سالف الذكر ذلك أنه إذا كان المشرع لم يتوخ بهذا الاستثناء سوى تحقيق العدالة التي تآبى التفرقة بين مراكز الخصوم المتباينة عند وحدة الواقعة ، فإنه يمتنع الالتزام بهذه القاعدة بالنسبة لكافة المتهمين في الدعوى ممن قضى بنقض الحكم لمصلحتهم ولم تكن النيابة العامة قد قررت بالطعن على الحكم قبلهم كما هو الحال في واقعة الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر في قضائه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يمتنع معه تبول هذا الوجه من الطعن ونقض الحكم المطعون نقضاً جزئياً وتصحيحه بمعاقبة الطاعن بالسجن لمدة عشر سنوات وذلك عملاً بالقاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون النقض المشار إليه آنفاً دون حاجة إلى أعمال المادة ٤٥ من القانون المذكور بتحديد جملة لنظر الموضوع — باعتبار أن الطعن للمرة الثانية — ما دام أن العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم مما كان يقتضى التفرض لموضوع الدعوى .

الفصل العاشر

سقوط الطعن

١٢٨٩ - سقوط الطعن في حالة عدم تقدم المحكوم عليه بالحبس لتنفيذ إلى يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن ولو كان التقرير به قد حصل في ظل القانون القديم .

* إذا كان المدان المحكوم عليه بالحبس لم يتقدم للتنفيذ : إلى يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن تعين الحكم بسقوط طعنه طبقاً لنص المادة {٣٤} من قانون الإجراءات الجنائية .

طعن رقم ٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٢/٤

١٢٩٠ - عدم تقدم الطاعن لتنفيذ الحكم الصادر ضده - مؤداه - سقوط الطعن - البرهان الزمني للقانون .

* إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر على الطاعن بقوة الحبس لمدة ثلاثة أشهر ، ولم يتقدم الطاعن لتنفيذ هذا الحكم عليه إلى هذا اليوم المحدد لنظر طعنه فإنه ينعين الحكم بسقوط الطعن؛ ولو أن التقرير به قد حصل في ظل القانون القديم . ذلك لأن المادة {٣٤} من قانون الإجراءات الجنائية إذ اشترطت لنظر الطعن بطريق النقض ، أن يقدم الطاعن نفسه للتنفيذ قد قررت تاعده في شأن تنظيم نظر الطعون أمام هذه المحكمة : ومن ثم فإنه ينعين أعمال حكمها من وقت العمل بهذا القانون وليس في ذلك تسوؤ لركز المحكوم عليهم إذ ليس من حقهم أن يتهربوا من تنفيذ الأحكام الصادرة عليهم بمجرد صدور هذه الأحكام أو تقريرهم بالطعن فيها بطريق النقض قبل صدور القانون الجديد .

طعن رقم ١٤٥٧ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢/٢/٢

١٢٩١ - عدم تقدم الطاعن المحكوم عليه بالحبس لتنفيذ هذا الحكم إلى يوم الجلسة - ما يقتضيه .

* أن عدم تقدم الطاعن المحكوم عليه بالحبس لتنفيذ هذا الحكم إلى يوم الجلسة يقتضي الحكم بسقوط الطعن المرفوع منه عملاً بنص المادة {٣٤} من قانون الإجراءات الجنائية .

طعن رقم ١٥٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٢/٧

١٢٩٢ — عدم تقديم الطاعن لتنفيذ حكم الحبس الصادر ضده — مفاد
ذلك — سقوط الطعن — السريان الزمني للقانون .

✽ إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتنفيذ الحكم الابتدائي الصادر على الطاعن بمعقوبة الحبس لمدة ستة أشهر ولم يتقدم لتنفيذ هذا الحكم عليه الى اليوم المحدد لنظر طعنه فانه يتعين الحكم بسقوط الطعن ولو ان التقرير به قد حصل في ظل القانون القديم . ذلك بأن المادة ٤٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية اذ اشترطت لنظر الطعن بطريق النقض ان يقدم الطاعن نفسه للتنفيذ قبل يوم الجلسة قد قررت قاعدة في شأن تنظيم نظر الطعون امام هذه المحكمة ومن ثم فانه يتعين اعمال حكمها من وقت العمل بهذا القانون وليس في ذلك تمييز لمرکز المحكوم عليهم اذ هم ليس لهم الحق في التهرب من تنفيذ الأحكام الصادرة عليهم لجرد صدور هذه الأحكام أو تقريرهم بالطعن فيها بطريق النقض قبل صدور القانون الجديد .

بلعن رقم ١٦٠٠ لسنة ٢١ في جلسة ١٩٥٢/٢/٢١

١٢٩٣ — سقوط الحكم الغيابي — محل الطعن — عملاً بنص
المادة ٣٩٥ أ.ج — يجعل الطعن فيه غير ذي موضوع — الحكم بسقوط
الطعن .

✽ مؤدى نص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية هو تقرير بطلان الحكم الصادر في غيبة المتهم واعتباره كأن لم يكن ، ولما كان هذا البطلان الذي لصاب الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنائيات في الجنابة المنسوبة الى الملعون ضده فيه معنى سقوط ذلك الحكم مما يجعل الطعن فيه غير ذي موضوع ، فان الطعن المقدم عن الحكم الغيابي يعتبر مساقطاً بسقوط ذلك الحكم الذي كان محلاً للطعن .

بلعن رقم ٢٤٠ لسنة ٢٠ في جلسة ١٩٦٠/٦/٢٠ من ١١ ص ٥٨٧

١٢٩٤ — حكم غيابي — نقض — الطعن بالنقض في الأحكام الجنائية
الصادرة من محكمة الجنائيات — سقوط الطعن — محكمة الجنائيات .

✽ انه وان كان القانون قد اجاز في المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن امام محكمة النقض — للنبالة العامة والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها كل فيما يخص به الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجنائيات في غيبة المتهم الجنائية . وكانت المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية تجسرى على انه

« إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة ، يبطل حتما الحكم السابق صدوره ، سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضييعات ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة . وإذا كان الحكم السابق قد نفذ تأمر المحكمة برد المبالغ المتحصلة كلها أو بعضها » . فان يؤدي هذا النص هو تقرير بطلان الحكم الصادر في غيبة المتهم واعتباره كأن لم يكن . ولما كان هذا البطلان الذي أصاب الحكم التنبلي الصادر من محكمة الجنابات في الجناية المنسوبة الى الطعون ضده فيه معنى سقوط هذا الحكم ممسا يجعل الطعن فيه غير ذي موضوع . ومن ثم فان الطعن المقدم من النيابة العامة عنه يعتبر ساقطا بسقوطه .

(لمن رقم ٩٠٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/١٦ من ٢٢ من ١٩٦٧)

١٢٩٥ - إجراءات تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية في حالة مريض المحكوم عليه ؟ تعود الطاعن عن سلوك طريق تأجيل تنفيذ العقوبة المقضى بها عليه لرضه - قضاء محكمة النقض بسقوط طعنه لعدم تقدمه للتنفيذ قبل يوم الجلسة التي حددت لنظره - ليس له الاستناد الى ذلك المعز كسبب لرجوع محكمة النقض عن حكمها بسقوط الطعن واعادة نظره من جديد .

نظم القانون في المادتين ٢٨٦ ، ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية - إجراءات تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية في حالة مريض المحكوم عليه : فأجاز للنبيالة العامة - وهي المنوط بها وحدها تنفيذ الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية عملا بالمادة ٢٦١ من هذا القانون وفقا لما هو مقرر به - ان تؤجل التنفيذ اذا أصيب المحكوم عليه بمرض يهدد بذاته أو بسبب التنفيذ حياته للخطر . ولما كان الطاعن قد هرب من تنفيذ العقوبة الصادرة في حقه واستمر هاربا حتى تاريخ نظر الطعن والفصل فيه دون ان يخطر النيابة العامة بمرضه حتى تؤجل التنفيذ ان تحققت من جدية هذا المرض وأنه من الأمراض التي تجيز هذا التأجيل فليس له - من بعد - أن يستند الى ذلك المعز كسبب في رجوع محكمة النقض عن حكمها بسقوط الطعن واعادة نظره من جديد .

(لمن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦ من ١٩ من ١٩٧٨)

١٢٩٦ - سقوط الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن .

نظم القانون في المادة ٢٨١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه يسقط الطعن المرفوع من المتهم

المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة التي حددت لنظر الطعن باعتبار أن الطعن بطريق النقض لا يرد إلا على حكم نهائي وأن التقرير به لا يترتب عليه — وفقا للمادة ٦٩ — من قانون الإجراءات الجنائية — ايقاف تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية المقررة بها بالأحكام الواجبة التنفيذ . ولا كان الطاعن قد قرر بالطعن بالنقض بطريق التوكيل ولم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقررة بها عليه قبل يوم الجلسة ، فان قضاء محكمة النقض بسقوط الطعن يكون قد صانف صحيح القانون .

(طعن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/٣/٢٦ من ١٩ ص ٢٧٨)

١٢٩٧ — قضاء محكمة النقض بسقوط الطعن لعدم تقدم الطاعن للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن .

* متى كان الثابت أن الطاعن كان قد استشكل في تنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقررة بها عليه ، وأن النيابة العامة كتبت قد أمرت بإيقاف التنفيذ مؤقتا لحين الفصل في الاشكال الذي رفعه الطاعن والذي لا يفصل فيه ، مما مؤداه أن التزام الطاعن بالتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن كان قد سقط عنه منذ ذلك التاريخ ، أي قبل صدور الحكم بسقوط الطعن ، ومن ثم فانه يكون من المتعين الرجوع في ذلك الحكم السابق صدور .

(طعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩ من ١٩ ص ٢٨٦)

١٢٩٨ — انفاء الحكم المطعون فيه في المعارضة — اعتبار الطعن بالنقض المرفوع عنه من التليبة غير ذي موضوع — سقوطه .

* ان مؤدى القضاء في المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه بالانفاء ، هو سقوط الحكم الفيلى المطعون فيه بالنقض ، مما يجعل الطعن فيه غير ذي موضوع ، واذا كان ذلك فان الطعن المتقدم من النيابة العامة في الحكم المذكور يعتبر سائما بسقوطه .

(طعن رقم ٢٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢١ من ٢٢ ص ٥٢٠)

١٢٩٩ — سقوط طعن الطاعن المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة .

* نصت المادة ٤١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض على سقوط الطعن المرفوع من المنهم

المحكوم عليه بمقيدة الحرية اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة . ولما
كللت العقوبة المحكوم بها على الطاعن هي من العقوبات المقيدة للحرية ولم
يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة طبقا للثابت من الأوراق فانه يتعين الحكم بسقوط
الطعن .

طعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٩ من ٢٢ ص ٢٩٤

١٢٠٠ — عدم تقدم الطاعن — قبل يوم الجلسة — لتنفيذ العقوبة المقيدة
للحرية المقتضى بها عليه — سقوط طعنه .

* متى كان الطاعن الثانى لم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية
المقتضى بها عليه قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن ، فانه يتعين الحكم
بسقوط الطعن بالنسبة له مالا بالمادة ٤١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

طعن رقم ٨٠٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/٩ من ٢٢ ص ١١٠١٥

١٢٠١ — سقوط الطعن بالتقضى — اذا كان الطاعن محكوما عليه بمقيدة
مقيدة للحرية ولم يتقدم لتنفيذها قبل يوم الجلسة — المادة ٤١ من القانون
رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

* تنص المادة ٤١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات
ولجزاءات الطعن ايام محكمة التقضى على انه « يسقط الطعن المرفوع من
المتهم المحكوم عليه بمقيدة للحرية اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة »
ولما كان الطاعنان الاول والثانى لم يتقدما للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر
الطعن ، وكلت العقوبة المحكوم بها عليهما من العقوبات المقيدة للحرية ،
فانه يتعين الحكم بسقوط الطعن المتقدم منهما .

طعن رقم ١١٤٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨ من ٢٢ ص ١١١٠

١٢٠٢ — محكمة التقضى — جواز رجوعها عن حكمها بسقوط الطعن .

* لما كان قد سبق لهذه المحكمة ان قضت بجللسة ١٣ من يونيو
سنة ١٩٧٦ بسقوط الطعن وذلك بناء على ما أبدته النيابة العامة من ان

الطاعن لم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقررة للحرية المقتضى بها عليه الى يوم الجلسة التي حدثت لنظر طعنه ، غير انه تبين بعدئذ أن الطاعن كان قد استشكل في تنفيذ تلك العقوبة وأن النيابة العامة كانت قد أمرت بتاريخ ١٨ من يناير سنة ١٩٧٥ بإيقاف التنفيذ مؤقتا لحين الفصل في الاشكال الذي رفعه الطاعن والذي لم يفصل فيه حتى نظر الطعن ، مما مؤداه أن التزام الطاعن بالانتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن كان قد سقط عنه منذ هذا التاريخ اى قبل صدور الحكم بسقوط الطعن . لما كان ما تقدم ، فانه يكون من المتعين الرجوع في ذلك الحكم السابق صدوره بجلسة ١٣ من يونيو سنة ١٩٧٦ .

(طعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٧ من ٢٨ ص ٢٣٨٦)

الفصل الحادى عشر

وقف التنفيذ

١٣٠٣ — انعدام الجدى من الاشكال بطلب وقف التنفيذ اذا كان قد تم تنفيذ الحكم .

✽ اذا كان المتهم قد حكم عليه ابتدائيا بالحبس سنة ، فاستأنف ونظر الاستئناف على اساس ان العقوبة المقررة بها عليه ابتدائيا هي ستة شهور ، وقضت المحكمة الاستئنافية غيليا بالتلييد . ثم مارض المحكوم عليه نقضى باعتبار معارضته كنها لم تكن ونفذت العقوبة عليه على الاعتبار الثابت بالحكم الاستئنافية ، ثم رجعت النيابة فامرت بامادة التنفيذ رغم ما هو ثابت بجدول التليية من ان الحكم سبق تنفيذه ، فرفع المحكوم عليه اشكالا طلب نفيه وقف التنفيذ ، وحكم برفضه ، فطعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وكان الظاهر مما لورده فى طعنه ان الحكم بالسنة قد تم تنفيذه عليه ، فهذا الطعن لا يكون ثمة وجه لظنره لعدم الجدى منه .

(لمن رقم ١٦٧٧ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٠)

١٣٠٤ — عدم جواز طلب وقف تنفيذ الحكم الصلار بالزام المسئول عن الحقوق المدنية بتعويض لورثة الجنى عليه حتى تفصل محكمة النقض فى الطعن المرفوع عنه .

✽ انه لما كتبت نصوص قانون تحقيق الجنيلات هي الواجبة التطبيق على الاجراءات فى المواد الجنائية ولا يرجع الى نصوص قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية الا لسد نقص او للامانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فى قانون تحقيق الجنيلات وكان هذا القانون قد نص فى المادة ٢٣١ منه على انه لا يترتب على الطعن فى الحكم ايقاف تنفيذه الا اذا كان صادرا بالاعدام وفى المادة ٢٣٣ منه على ايقاف التنفيذ فى حالة تناقض الاحكام على الوجه المبين بها مما مفاده ان الاصل فى الاحكام الصلارة فى المواد الجنائية وجوب تنفيذها الا ما استثنى منها بنص صريح فى القانون ، ثم لما كتبت الدماوى المدنية التى ترفع بالتبعية للدماوى الجنائية تخضع فى اجراءاتها وطرق الطعن فيها لقواعد الاجراءات الجنائية ، لما كان ذلك كله كذلك كان لا يصح طلب وقف تنفيذ الحكم الصلار بالزام المسئول عن الحقوق المدنية بتعويض لورثة الجنى عليه حتى تفصل محكمة النقض فى الطعن المرفوع عنه ، اذ هو طلب لا اساس له من القانون .

(لمن رقم ٤٢٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٥/٨)

الفصل الثاني عشر

مسائل متنوعة

١٢٠٥ — نقض — قبول الطعن — العبرة فيه بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلا وليس بالوصف الذي نقض به المحكمة .

* العبرة في قبول الطعن بالنقض هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلا وليس بالوصف الذي نقض به المحكمة . فإذا كانت الدعوى قد اتبعت على الطاعن على أساس أنها جنحة عرض مياه غازية للبيع غير صالحة للاستهلاك مع علمه بذلك فقضت المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة بخلافه منطبقة على المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وتبريم المتهم خمسين قرشا والمصادرة ، ولما استأنف المتهم الحكم قضت المحكمة الاستئنافية بتأييده ، فإن طعنه في هذا الحكم بطريق النقض يكون جازا .

(بمن رقم ٨٢٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٢/٢٦ من ١٢ ص ١٠١٤)

١٢٠٦ — الطعن بالنقض لا يوجه إلا إلى الحكم الانتهائي الصادر من محكمة آخر درجة .

* لا يجوز أن يوجه الطعن بطريق النقض إلا إلى الحكم الانتهائي الصادر من محكمة آخر درجة .

(بمن رقم ١٨٨٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/١٩ من ١٧ ص ١٢٧٦)

١٢٠٧ — الطعن بالنقض — أثره التقسيمي من حيث الطاعنين .

* إذا كان المتهم الآخر الذي لم يقرر الطعن قد ارتضى الحكم الابتدائي الصادر بتفريجه ولم يستأنفه فحاز قوة الأمر المقضي وصار بقاءه ، وكذلك الأحكام الصادرة من محكمة أول درجة لا يجوز الطعن عليها ، ولا يجوز كذلك أن يتمدى إليها أثر الطعن ، فإن نقض الحكم بالنسبة للطاعن يقتصر عليه وحده .

(بمن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٥ من ١٩ ص ١٤٢ ٤ ١٤٢)

١٣٠٨ — التنازل عن الطعن بالنقض — ماهيته — أثره .

✽ التنازل عن الطعن هو ترك للخصومة يترتب عليه وفق المادة ٣١٠ من قانون المرافعات إلغاء جميع إجراءات الخصومة بها في ذلك التقرير بالطعن .

طعن رقم ١ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٣/١٨ من ١٦ من ١١

١٣٠٩ — الطعن لا يقض بالظنه .

✽ الأصل المقرر في المادة ٤٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن الطعن لا يقض بالظنه . ولما كان الثابت أن مقدار الغرامة المقررة بها في الحكم المطعون فيه هو خمسمائة جنيه مع أن الحد الأدنى للغرامة الواجب القضاء به بحسب نص المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها هو ثلاثة آلاف جنيه فلا سبيل إلى تداركه وتوضيحه لأن الطعن مرفوع من المتهم وحده .

طعن رقم ٦١٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/٢ من ١١ من ١٩٦٢

١٣١٠ — عدم قبول طعن النيابة إذا لم يكن لها كسطة اتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة في الطعن — مثال .

✽ الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الضمة في الطعن هي خصم عادل وتخضع بمركز قانوني خاص إذ تمثل الصالح العام وتسمى في تحقيق موجبات القانون ، ولها فيما لذلك أن تطعن بطريق النقض في الأحكام من جهة الدعوى الجنائية وإن لم يكن لها كسطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليهم من المتهمين ، فتتوب عنهم في الطعن لمصلحتهم وتتقيد في ذلك بقيود طعنهم ، بحيث إذا لم يكن لها كسطة اتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة في الطعن فإن طعنها لا يقبل عملاً بالبداية العامة المتفق عليها في أن المصلحة أساس الدعوى فإذا أنعمت فلا دعوى ، وإذا كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بقبول معارضة المتهم شكلاً وقال في أسبابه أنها حازت شكلاً القانوني وذلك على الرغم من عدم إثبات التهم قيام عذر منعه من حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم الحضورى الاعتبارى المعارض فيه — دون أن يقضى بعدم قبول المعارضة عملاً بالمادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية

و ينصح عن ذلك في أسبابه وهو ما يعتبر خطأ في تطبيق هذا القانون وخطأ في التسبيب - إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الاستثنائي المعارض فيه الذي كان قد نص بدوره على تأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة بإدانة المتهم وكلفت سلطة الاتهام قد أجيبنا إلى طلباتها بهذا القضاء كله وكان المتهم لم يبد طلبات ما سواء أكان ذلك فيما يتعلق بشكل المعارضة أو بموضوعها فلم يتصل الطعن تبعا لذلك بطلب من طلباته ،
 فإن النوى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير مجد .

طعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨ س ١٩ ص ٨٧١ ، ٨٧٢

١٣١١ - نقض الحكم بالنسبة لمن لم يطعن فيه من الخصوم ، مشروط باستئناف الحكم الابتدائي واتصال المحكمة الاستئنافية بموضوع الدعوى .

* لأن كان الميب الذي شلب الحكم يتصل بالطاعن ومتهمة أخرى لم تقرر بالطعن - إلا أنه لا محل لأعمال حكم المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لأن هذه التهمة وإن استأنفت الحكم الابتدائي الصادر ضدها إلا أن استئنافها كان بعد الميعاد القانوني وقضت المحكمة بعدم قبوله شكلا ، والمحكمة الاستئنافية لا تتصل بموضوع الدعوى إلا إذا كان الاستئناف مقبولا شكلا .

طعن رقم ١٤١١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠ س ١٩ ص ١١٢٢

١٣١٢ - التنازل عن الطعن بالنقض - جواز الإقرار به للمبور السجن .

* متى كان الطاعن قد تقدم باقرار المبور السجن يقر فيه بتنازله عن الطعن فله بتعين لثبات نزول الطاعن عن طعنه .

طعن رقم ٢٠٠٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١٠ س ٢٠ ص ١٢٢٥

١٣١٣ - العبرة في قبول الطعن هي بوصف الواقعة كما رفعت بها

الدعوى أصلا .

* جرى قضاء محكمة النقض على أن العبرة في قبول الطعن هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلا وليست بالوصف الذي تقضى به المحكمة .

طعن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٢ س ٢٠ ص ١٧٠

١٢١٤ - عدم تنفيذ محكمة الإعادة بما ورد في الحكم المتقوض وفي حكم التقاضي في شأن تقدير وتوقيع الدعوى - مخالفة قضية الإعادة لحكم التقاضي - عدم اعتبارها بذاتها وجها للطعن .

* وإن نصت المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ على أنه : « لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إلا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينيبه » . فإن اليمين منها أن الخطاب في النص موجه من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية باعتبار أن أحوال الطلب والشكوى والأذن هي تتوحد على حريتها في تحريك الدعوى الجنائية استثناء من الأصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد - إلا بقض خالص يؤخذ في تفسيره بالتضييق ولا يتصرف فيه الخطاب إلى غيرها من جهات الاستقلال .

بلعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٢٢ من ٢٠ ص ١٧٨٧

١٢١٥ - عدم قبول الطعن بالتقاضي شكلا - أثر ذلك .

* أن قبول الطعن شكلا هو مناط اتصال المحكمة بالطعن ، فلا سبيل إلى التصدي لقضاء الحكم في موضوعه مهما سببه من عيب الخطأ في الملقون ، ما دام الطعن غير مقبول شكلا .

بلعن رقم ١٨٣٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/١/١١ من ٢١ ص ١٦٢

١٢١٦ - طعن بالتقاضي - اعتماد رئيس النيابة لأسباب الطعن الموقعة من وكيل أول النيابة - كلف قبول طعن النيابة - م ٢/٣٤ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

* متى كتبت مذكرة الأسباب الموقعة من وكيل أول النيابة قد توقع عليها بالاعتماد من رئيس النيابة ، وكانت هذه المذكرة بذاتها هي التي قدمت لظم الكتاب ، وكتبت الفقرة الثالثة من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، قد أوجب قبول الطعن أن تكون أسبابه موقعة من رئيس نيابة على الأقل ، فإن مراد الشارع من استيفاء ضرورة توقيع رئيس النيابة ، يكون قد تحقق ، طالما أنه هو الذي اعتمد التقرير المقدم لظم الكتاب .

بلعن رقم ١٨٩٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/١/٢٦ من ٢١ ص ١١٨٧

١٢١٧ - التنازل عن الطعن - طبيعته : ترك الخصومة - أثر ذلك ؟

* التنازل عن الطعن هو ترك للخصومة بترتب عليه وفق المادة ١٤٢ جرائعات إلغاء جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك التقرير بالطعن . ولا كان الطاعن قد تنازل عن طعنه بمقتضى إقراره بوقوع عليه منه ومصداق عليه بالشهر العفارى فبأنه يتعين الثبات نزول الطاعن عن طعنه .

طعن رقم ٧٠٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٣٧٠/٧/٢١ من ٢١ من ١٣٧٨

١٢١٨ - التقرير بالطعن بالنقض - أثره : دخول الطعن فى حوزة محكمة النقض واتصالها به - تقديم انسبب الطعن فى المبدأ - لا يفنى عن وجوب التقرير بالطعن .

* أن التقرير بالطعن ، كما رسمه القانون ، هو الذى يترتب عليه دخول الطعن فى حوزة محكمة النقض واتصالها به بناء على اعلان ذى الشأن من رغبته فيه ، ومن ثم فإن عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن ثلثة . ولا تتصل به محكمة النقض ولا يفنى عنه تقديم الطاعن الأسبب الى قلم الكتاب فى المبدأ ، ويكون طعنه غير مقبول شكلا .

طعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٣٧٢/١/١٠ من ٢٢ من ١٣٧٠

١٢١٩ - الطعن بالنقض - لا يكون الا فى الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة - وجوب أن يكون الطاعن طرفا فى الحكم المطعون فيه - لاختصاص المسئول عن الحقوق الخفية أمام أول درجة - دون ثلثى درجة - لكون الاستئناف مرفوعا من المتهم وحده - انتفاء صفة المسئول عن الحقوق الخفية فى الطعن فى الحكم الاستئنافى بطريق النقض .

* الطعن بطريق النقض لا يجوز الا فى الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة ، ومن ثم فلا يكون الا من كان طرفا فى الحكم المطعون فيه ، وليس يكفى لاعتباره كذلك أن يكون قد اختصم أمام محكمة أول درجة دون محكمة ثلثى درجة . واذا كان الثالث من الأوراق أن الطاعنة - المسئولة عن الحقوق الخفية - وإن اختصمت أمام المحكمة الجزئية الا أنها لم تختصم فى مرحلة الاستئناف لأن المتهم وحده هو الذى استأنف الحكم الابتدائى وقد صدر الحكم المطعون فيه قبله دونها فإن الطعن المرفوع من الأخيرة يكون غير مقبول لرفعه من غير ذى صفة .

طعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٣٧٢/٤/١٧ من ٢٢ من ١٣٨٧

١٢٢٠ - عدم اطمئنان محكمة النقض الى العمر المثبت بالشهادة المرضية المقدمة الى محكمة النقض التيها تبريرا لتخلف الطاعن عن شهود الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه القاضي باعتبار معارضته الاستثنائية كان لم تكن ، وتبريرا لجاوزته في التقرير بالطعن بالنقض في هذا الحكم وايداع الاسباب الجهاد المحدد بالمادة ٢٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ محسوبا من يوم صدور الحكم المطعون فيه - اثره : عدم قبول الطعن شكلا - مثال لشهادة مرضية لم تطعن لها محكمة النقض .

* متى كان الطاعن قد تجاوز في التقرير بالطعن بالنقض وتقديده الاسباب الجهاد القانوني الذي حددته المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، وكان لا يجدى الطاعن التعلل في تبرير هذا التأخر بمرضه المثبت بالشهادة الطبية المقدمة منه لدى نظر استشكله في تنفيذ عقوبة الحبس المقضى عليه بها والتي ورد بها انه « كان يشكو من نوزناتريا حادة في المدة من ٤ سبتمبر سنة ١٩٧٠ حتى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٧٠ ويمكن احتساب هذه المدة اجازة مرضية » . كما لا يجدي الاستناد الى العلة ذاتها في التقليل على قيلم مذر تهرى لديه حال بينه وبين حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، ذلك بأن المحكمة لا تطعن الى صحة مذر الطاعن المستند الى الشهادة الطبية للسلفة الذكر ، اذ انها لم تشر الى ان الطبيب الذي حررها كان يقوم بعلاج الطاعن منذ بدء مرضه وأنه استمر في هذا العلاج في الفترة التي حددت الشهادة بمداها ونهايتها ، هذا فضلا عن ان الثابت من محاضر المحاكمة ان الطاعن لم يحضر في أية جلسة من الجلسات التي نظرت فيها الدعوى ابتدائيا واستثنائيا ، مما يتم عن عدم جدية تلك الشهادة ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد قرر بالطعن بالنقض وقدم اسبابه بعدم انتفاعه بالحد في القانون محسوبا من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ، فان الطعن يكون غير مقبول شكلا .

بلمن رقم ٨٥٩ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠ س ٢٢ من ١٢٥

١٢٢١ - الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن يشمل ايضا الحكم الغيابي الاول - لانتجابه فيه .

* جرى قضاء هذه المحكمة على ان الطعن بطريق النقض في الحساب الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن يشمل ايضا الحكم الغيابي الاول لانتجابه فيه .

بلمن رقم ١٢٨ لسنة ٤٤ في جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠ س ٢٥ من ٢٠١

١٣٢٢ — اقتصار الحكم الطعون فيه على مسألة الاختصاص — نقض الحكم — وجوب إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع لتفصل فيها من جديد .

* إذ كان الحكم قد قصر بحثه على الاختصاص ولم يتعرض للوامة الجنائية ذاتها من ناحية ثبوتها أو عدم ثبوتها حتى تتمكن محكمة النقض من انزال صحيح القانون عليها ، فانه يتعين نقض الحكم وإحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع لتفصل فيها من جديد مشكلة من قضايا آخرين .

(لمن رقم ٥٠٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٣٧٤/١٢/٦ من ٢٥ من ١٣٦٦)

١٣٢٣ — حق محكمة النقض في الرجوع عن أحكامها متى تبين لها وجه الخطأ فيها — مثال .

* لما كان قد سبق لهذه المحكمة أن قضت بجلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ بعدم قبول الطعن شكلاً استناداً إلى أن الأستاذ المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض نيابة عن الطاعن لم يقدم سند وكالته الذي يؤوله ذلك وقرر بالطعن بـ «تقصاه» ، واذ تبين بمؤكد أن هذا التوكيل كان مرفقاً بالفردات وظل بها ، دون أن يعرض على هذه المحكمة ضمن مرفقات ملفه الطعن فانه يتعين الرجوع في ذلك الحكم ونظر الطعن من جديد .

(لمن رقم ١٦٩٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٣٧٥/٥/١١ من ٢٦ من ١٣٦٦)

١٣٢٤ — الأثر النسبي للطعن — مؤداه .

* الأصل في الطعون عامة أن المحكمة الطعون أمامها لا تنظر في طعن لم يرفعه صاحبه ولا تجاوز موضوع الطعن في النظر ولا يفيد من الطعن إلا من رفعه ؛ ولا يتمدى أثره إلى غيره ، وذلك كله طبقاً لمقاعدة استتباب الطعون : «وتعادة الأثر النسبي للطعن» ، فلذا كان التهم قد استأنف وحده ، فإن المحكمة الاستئنافية لم تتصل بقدر استئنائه ، ولم يختصم المسؤول عن الحقوق المدنية في الاستئناف الذي رفعه التهم ، لأنه ليس خصماً للمسئول عنه المتضامن معه في المسؤولية المدنية ، انبعاثاً من خصمه النيابة العامة ، وكذلك المدعي بالحقوق المدنية دون المسؤول عنها . والتدخل الانضمامي من قبل المسؤول أمام المحكمة الاستئنافية طبقاً للمادة ٢٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية لا يصح عليه صفة الخصم مما هو شرط لقبول الادعاء أو الطعن . واستأنف التهم على استقلال إذا كان يفيد منه المسؤول عن الحقوق المدنية إذا كسبه بطريق التبعية والضرورة ، لا يقتضي لهذا الأخير

جنا في الطعن بطريق النقض على حكم قبله ولم يستأنفه ، فحاز قوة الأمر المقضي ، لأن تنصيره في سلوك طريق الاستئناف سد عليه طريق النقض . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الطاعن الثاني (المسئول عن الحقوق المدنية) لم يستأنف الحكم الصادر من محكمة أول درجة فلهذا لا يجوز له أن يهيج سبيل الطعن بالنقض ، وهو ما يتعين القضاء به مع مصادرة الكفالة والزاه المصروفات .

طعن رقم ١١٢٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٣٧٥/١٢/٢١ من ٢٦ ص ٢٥٢

١٢٢٥ — المصلحة النظرية — عدم كفيئتها لقبول الطعن — مثال .

* لأن كان صحيحا ما يقول به الطاعن من أن المحكمة وقد كان المروض عليها الفصل في المعارضة ، قد جرى منطوق حكمها بقبول الاستئناف شكلا والغاء الحكم المستأنف القاضى بالإبراء وهو أبر يشير في ظاهره وبصوره مجردة الى أنه قضاء معاد ، إلا أنه لما كانت المعارضة في الحكم القضاء المستأنف ليست إلا مبخلا يؤذن بإعادة النظر في تقدير هذا الحكم لقضاء الحكم المستأنف ، وأنه إذا ما رأيت بحكمة المعارضة سلامة الحكم المعارض فيه خلصت إلى تأييده ، فبذلك هذا التأييد هو اعتماد ما جرى به منطوقه ، وإذا كان لازم ما انتهى إليه قضاء الحكم المطعون فيه وواقع أمره بأنه إنما ينصرف قطعا في غاية مؤداه الى تأييد الحكم المعارض فيه ، فقد جاءت مصلحة الطاعن في تميمه مجرد مصلحة نظرية لا تلوى على شيء وتعين الالتفات عن هذا الوجه من وجوه التمس .

طعن رقم ١٢١٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٣٧٥/١٢/٢١ من ٢٦ ص ٤٨٢

١٢٢٦ — حق محكمة النقض في تقدير الشهادة المثبتة للعذر القوي — التقرير بالطعن بعد انتهاء الميعاد المحدد — أثره عدم قبول الطعن شكلا .

* لما كان الطاعن قد اعترف بمرض زعم بأنه حال دون حضوره تلك الجلسة وبالتالي دون علمه بالحكم المطعون فيه الصادر فيها . وقدم شهادة طبية غير مؤرخة ورد بها أنه كان مريضا بنزلة قولونية وقد لزم الفرائض وتردد للعلاج في المدة من ١٠ مارس سنة ١٩٧٢ الى ٢٠ مارس سنة ١٩٧٢ ولما كانت هذه المحكمة لا تطعن الى صحة عذر الطاعن المستند الى هذه الشهادة لأنه لم يكن يمنع الطاعن من حضور جلسة المعارضة ، بل على التفتيش من ذلك فقد دلت الشهادة صراحة على تردد الطاعن على الطبيب

للـعلاج وبالتالي فقد كان في وسعه كذلك أن يحضر تلك الجلسة هذا الى ان الثابت من محاضر جلسات المحكمة أن الطاعن لم يحضر سوى جلسة واحدة من الجلسات الخمس التي نظرت فيها الدعوى ابتدائيا واستثنائيا مع عليه بها مما ينم عن عدم جدية تلك الشهادة ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم ينازع في سبق عليه ببطسة ١٥ من مارس سنة ١٩٧٢ . فان اجراءات المحكمة تكون قد تمت صحيحة . واذ كان الطاعن لم يقرر بالطعن الا بعد انتهاء الميعاد المحدد في القانون محسوبا من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه دون عذر مقبول ، فان طعنه يكون غير مقبول شكلا .

طعن رقم ٤٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٤ ص ٢٧ ح ٧١٢

١٣٢٧ - التنازل عن الطعن - ترك الخصومة - يرتب عليه - ما تضمنته المادة ١٤٣ منافع من آثار .

* لما كان المدعيان بالحقوق المدنية - تنازلا عن طعنهما بمقتضى اقرار موقع عليه من وكليهما بموجب توكيلين يخولانه هذا الحق ، ولما كان التنازل عن الطعن هو ترك للخصومة يرتب عليه وفق المادة ١٤٣ منافع الفناء جميع اجراءات الخصومة ، بما في ذلك التقرير بالطعن ، فانه يتعين اثبات نزول إلتامنين من طعنهما .

طعن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٢١ ص ٢٧ ح ٧١٨

١٣٢٨ - نقض - اسباب الطعن - التنازل عليها - تقدير الشهادة الطبية المثبتة للعذر .

* لحكمة النقض أن تعدد الشهادة الطبية المثبتة لهذا العذر والتي تقدم لها لأول مرة فتأخذ بها او تطرحها حسبما تطئن اليه ، ولما كان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة - محكمة النقض - الدليل على عذر المرض الذي يقرر بأسباب طعنه أنه منعه من حضور جلسة المعارضة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه فان منعه في هذا الشأن يكون على غير سند .

طعن رقم ٩٦٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٧ ص ٢٨ ح ١١١

١٣٢٩ - نقض - وفاة الطاعن - لا تحول دون الحكم بعدم قبول الطعن شكلا - أساس ذلك .

* لا يحول دون الحكم بعدم قبول الطعن شكلا في الدعويين الجنائية

والخنية أن يكون الطاعن قد توفى الى رحمة الله — على ما جاء بكتاب نيابة
... ... المرفق — لما هو مقرر من أن وفاة الطاعن بعد صيرورة الحكم
الطعن فيه نهائيا واكتسابه قوة الشيء المحكوم فيه بعدم تقريره بالاطعن
فى الميعاد أو عدم تقديمه اسباب الطعن فى الميعاد على الوجه الذى رسمه
القانون لا يمنع من الحكم بعدم قبول الطعن شكلا لأن حجية الحكم الذى
صار نهائيا فى حق المحكوم عليه أثناء حياته لا يمكن أن تتأثر بوفاة
بعد ذلك .

طعن رقم ١٥١٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٤/١٠ من ٢٨ من ٨١

١٣٢٠ — متى يجوز الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنائيات بمحاكمة: الحديث لأول مرة أمام محكمة النقض ؟

* لما كان شقيق الطاعنة قدم بتاريخ ١٩٧٧/٨/٦ مذكرة مذيلة بتوقيعه
لظم كتب محكمة النقض بعد فوات الميعاد القانونى ضمنها سببا جديدا
للطعن يقوم على أن الطاعنة كتلت وقت الحادث حدثا فلا تختص محكمة
الجنائيات بمحاكمتها وإنما تختص بذلك محكمة الأحداث فيكون الحكم قد
خالف القانون لصدوره من محكمة غير مختصة وأرفق بها صورة شمسية
من شهادة ميلاد بلادم باسم الطاعنة تبيد أنها من مواليد ١٩٥٧/٢/٢٠ . ولما كان من
المقرر أنه فضلا عن أنه لا يجوز أبداء أسباب أخرى أمام محكمة النقض غير
الأسباب التى سبق بيانها فى الميعاد المحدد فى المادة ٣٤ من القانون رقم
٥٧ لسنة ١٣٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وأن
الطعن فى الأحكام منوط بالخصوم أنفسهم ومن شأن المحكوم عليهم دون
غيرهم فإن المادة ٣٤ سالفه الذكر بعد أن نصت على وجوب التقرير بالطعن
بالنقض وإيداع أسبابه فى أجل غايته أربعون يوما من تاريخ النطق بالحكم
أوجبت فى فقرتها الأخيرة بالنسبة للطعن التى يرغمها المحكوم عليهم أن
يوقع أسبابها بتجاء مقبول أمام محكمة النقض ، وبهذا التفسير على الوجوب
يكون المشرع قد دل على أن تقرير الأسباب ورقة رسمية من أوراق
الإجراءات فى الخصومة والتى يجب أن يراعى فى وضعها أن يكون محررها
على درجة معينة من الثقافة القانونية وأن تحمل بذاتها مقومات وجوده .
وأن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها والا غدت ورقة عديمة الأثر
وكانت لغوا لا قيمة له ، ولما كان السبب الجديد قد تضمنته مذكرة مقدمة
من شقيق الطاعنة ومذيلة بتوقيعه ولم يوقع عليها محسبها مقبول . ومن به
فلا يلتفت الى ما أثاره شقيق الطاعنة فى هذا الشأن بعد الميعاد القانونى
للطعن ويجب قصر الطعن على الأسباب المحددة . ولا بغير من ملك التصور

بأن عدم اختصار محكمة الجنائيات بمحاكمة الحدث هو مما يتصل بالولاية وأنه متعلق بالنظام العلم ويجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أي حالة تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة إلام محكمة النقض ولها أن تقضي هي فيه من تلقاء نفسها بغير طلب وتنقض الحكم لمصلحة المتهم طبقاً للحق المقرر لها ويمتضي البقرة الثانية من المادة ٢٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٦ في شأن حالات وإجراءات الطعن إلام محكمة النقض - إذ أن ذلك مشروط بأن تكون عناصر المخالفة ثابتة في الحكم المطعون فيه بغير حاجة إلى إجراء تحقيق موضوعي ، ولما كفت بدونيات الحكم فضلاً عن أنها خالية مما يتنلى به موجب اختصار محكمة الجنائيات قانوناً بمحاكمة الطاعة وليس فيها ما يظهر ما يدعيه شقيقتها من أنها كانت حدثاً وقت مقارفتها الجريمة المسندة إليها ، فإن الثابت بدونيات الحكم ومحاضر جلسات المحاكمة يفيد على العكس من ذلك أن الطاعة من مواليد ٢٦ من يولييه سنة ١٩٥٤ وأن عمرها بلغ من واقع شهادة ميلادها الرسمية خمسة وعشرون سنة وقت ارتكابها الجريمة التي دُينت بها ، ومن ثم فإن إجراءات المحاكمة تكون قد تمت صحيحة ويكون الحكم قد صدر من المحكمة المختصة بمحاكمتها وبصبح الطعن على الحكم من هذه الناحية بفضلاً عن عدم قبوله غير سديد .

طعن رقم ٨٢١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٤ من ٢٨ ص ٠٢٢ (١)

١٣٢١ - طعن المتهم في الحكم القاضي بالحبس مع وقف التنفيذ - نقض هذا الحكم والإحالة - قضاء محكمة الإحالة .

✽ أن وقف تنفيذ العقوبة أو شموله لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم أمر يتعلق بتقدير العقوبة ، فإن الحكم المطعون فيه إذا لم يتعد العقوبة التي قضى بها الحكم الذي سبق تنقضه بناءً على طعن المتهم وحده وأمر بإيقاف تنفيذ هذه العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم صدوره ، فإنه لا يعتبر قد ساء مركز الطاعن .

اشعن رقم ٨٣٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦ من ٢٨ ص ٠٨٥ (١)

١٣٢٢ - مدة إيقاف تنفيذ العقوبة - بدليتها - صيرورة الحكم نهائياً - نقض الحكم والإحالة - أثره .

✽ الأصل طبقاً لنص المادة ٥٦ من قانون العقوبات أن مدة إيقاف تنفيذ العقوبة لا تبدأ إلا من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً ، وكان من

المقيد أن نقض الحكم يعيد الدعوى أمام محكمة الإعادة الى حالتها الأولى قبل صدوره فيصبح الحكم المنتقض لا وجود له ويصحى الحكم الصادر بالعقوبة غير نهائى ، ولما كان مناط اعتبار الحكم الصادر بالعقوبة كان له يكن وفقا لنص المادة ٥٩ من قانون العقوبات مشروطا بأن يكون الحكم الصادر بالعقوبة نهائيا وأن تكون مدة الإيقاف قد انقضت ولم يصدر من خلالها حكم بإلغاء الإيقاف ، وكان الشرط الأول متخفا في خصوص الدعوى. ذلك بأن الحكم الاستثنائى المنتقض صار معدوما من بعد نقضه ولم يصبح الحكم الصادر بالعقوبة نهائيا إلا بصدور الحكم المطعون فيه بتأييده من محكمة الإعادة ، ومن ثم فإن الحكم الأخير أذ جعل بداية مدة إيقاف تنفيذ العقوبة من تاريخ صدوره يكون قد التزم صحيح القانون .

لمن رقم ٨٣٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦ من ٢٨ من ١١-٨٥

١٣٣٣ - قاعدة عدم جواز اضرار الطاعن بطلانه - نطاقها .

* ان قاعدة عدم جواز اضرار الطاعن بطلانه لا تتمدى العقوبة المحكوم بها عليه أو التعميؤ الذى بالزابه به ، بحيث لا يجوز الحكم بقوةى ضد من العقوبة التى قضى بها الحكم السابق ، كما لا يجوز للمحكمة أن تتجاوز فى تقدير التعميؤ النكس عن الجريمة المبلغ الذى كان قد قرر فى الحكم المنتقض .

لمن رقم ٨٣٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦ من ٢٨ من ١١-٨٥

١٣٣٤ - نقض - الصفة من الطعن - أسباب الطعن - ما لا يقبل منه .

* لما كان الأصل ان الطعن بالنقض ليطال الاجراءات التى بنى عليها الحكم لا يقبل من شأن له بهذا البطلان ، فإن ما يثيره الطاعن من بطلان الاجراءات لعدم اخطار المدعى بالحقوق المذنية بتاريخ جلسة نظر الاستئناف وصدور الحكم فى غيبته - مما لا شأن له به - لا يكون له محل .

لمن رقم ١٣٧٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/١٧ من ٢٩ من ١٩٤٧

١٣٣٥ - حق النيابة العامة - الطعن بالنقض فى الحكم اصلحه المتهم - مقيد بقعود طعنه .

* الأصل ان النيابة العامة فى مجال الصلحه البعية او الصلحه فى

الطعن من خصم عادل تختصن ببركر قانوني خاص اذ تمثل المصالح العامة وتسمى في تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ولذلك كان لها ان تطعن بطريق النقض في الاحكام وان لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليهم من المتهمين بحيث اذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة في الطعن فان طعنها لا يقبل عملاً بالمبادئ العامة المتفق عليها من ان المصلحة اساس الدعوى فاذا انعدمت فلا دعوى . ولما كانت النيابة في طعنها لمصلحة المتهم انما تنوب عنه في الطعن لمصلحة فينبغي ان يكون حقها بقاها بنفس قيود طعنه ولا يصح ان تحل محله في الطعن دون ان تقتيد بقيوده ، لما كان ذلك ، وكان المتهم قد حضر ممثلاً بوكيل ولم يحرم من ابداء دفاعه في شكل الاستئناف ولم يدع بانه لم يطعن بالحكم المستأنف الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن لو انه لم يعلم به بوجه رسمي حتى يسوغ له مجاوزة الميعاد المقرر في القانون لاستئناف هذا الحكم . واذا صدر الحكم المطعون فيه قبل المتهم وسكت عن الطعن عليه بالنقض بآ يوحى بارتفاع مصلحته فيه ، فان طعن النيابة العامة يكون قد قام على غير اساس ويتعين لذلك رفضه موضوعاً .

(طعن رقم ١٧٢١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٣٧١/٢/١٢ من ٢٠ ص ١٢٥٥)

١٣٣٦ - حق محكمة النقض في عدم الاطمئنان الى الشهادة المرضية .

* لما كان الطاعن قد ارفق بأسباب طعنه شهادة طبية مؤرخة ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧٦ ورد بها انه « وجد مصاباً باشتباه انزلاق غضروفي مع الام عرق نسا ايمن ويحتاج لراحة تامة مع العلاج لمدة خمسة وسبعين يوماً » ولما كانت هذه المحكمة لا تطعن الى صحة عذر الطاعن المستند الى هذه الشهادة ، اذ ان الشهادة لم تشر الى ان الطبيب الذي حررها كان يقوم بعلاج الطاعن منذ بدا مرضه ولانه استمر في هذا العلاج في الفترة التي حددت الشهادة مبداءها ونهايتها مما يتم عن عدم جدية تلك الشهادة . واذا كان الطاعن قد قرر بالطعن بالنقض وقدم اسبغله بعد انتفاء الميعاد المحدد في القانون محسوباً من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه فان الطعن يكون غير مقبول شكلاً .

طعن رقم ١٨٠٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٣٧١/٢/١٦ من ٢٠ ص ٢٢٠٨

١٣٣٧ — التمسك بلخخال شخص آخر في الدعوى — مصلحة نظرية .

✽ لا جدوى للطعن من التمسك بادخال شخص آخر في الدعوى طالما ان ادخال ذلك الشخص فيها لم يكن ليحول دون مساطة الطاعن عن الجريمة التي دين بها .

(لمن رقم ٢٧١ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٧٩/٦/١٠ من ٢٠ من ١٩٦٢)

١٣٣٨ — قاعدة ألا يضار الطاعن بطعنه — شرط تطبيقها .

✽ اذ كتلت المادة ٤٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات ولإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد نصت على انه اذا كان نقض الحكم حاملا بناء على طلب أحد من "صوم غير التليبة العامة فلا يضار بطعنه ، وكان البين من الأوراق ان الحكم قد نقض بناء على طلب التليبة العامة والمحكوم عليه ، ومن ثم فلا محل لما ينمناه الطاعن من انه هو وحده الذي طعن بالنقض في الحكم فلا يضار بطعنه ، ويكون حكم محكمة الاعادة قد التزم صحيح القانون .

(لمن رقم ٢٠٥٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢ من ٢٠ من ١٩٥٨)

١٣٣٩ — نيلبة عامة — طعن — مناط قبوله — المصلحة .

✽ الأصل ان التليبة العامة في مجال المصلحة العامة او الصنة في الطعن هي خصم عادل تختص ببركر قانوني خاص اذ تمثل الصالح العام . وتسمى في تحقيق موجبات القانون الا انها تتقيد في ذلك بتقيد المصلحة بحيث اذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليه مصلحة في الطعن فان طعنها لا يقتل مالا بالبداء العامة المتفق عليها من ان المصلحة اساس الدوى — لما كان ذلك ، وكثت الطاعنة — التليبة العامة — لا تذهب في اسباب طعنها الى ان هناك ثمة خلاف بين ما سطرته اصل التحقيقات وصورتها المنسوخة بصفة عامة ، ولا يبين ما حصله منها الحكم وعول عليه بصفة خاصة ، كما خلا منعاها من رمى استدالات الحكم لقضائه ببراءة المظنون ضده بما يشوبه فان مما تشره الطاعنة فيها سلف — وقد انحسر عن الحكم خطأ التحصيل وخطأ التدليل — لا يمدو ان يكون قلبا وقاصرا على مصلحة نظرية بحتة لا جدوى منها فلا يؤيه بها ويكون الطعن غير مقبول لانعدام المصلحة فيه .

(لمن رقم ١٢٠٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/١٩ من ٢٠ من ١٩٥٩)

سابقة أعمال الدار العربية للموسوعات

(حسن الفكاهي - محام)

خلال ما يقرب من نصف قرن

أولا - المؤلفات :

١ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الأول والثاني والثالث » .

٢ - المدونة العمالية في القوانين أصابات العمل والتأمينات
الاجتماعية .

٣ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقاري .

٤ - ملحق المدونة العمالية في قوانين العمل .

٥ - ملحق المدونة العمالية في قوانين التأمينات الاجتماعية .

٦ - التزامات صاحب العمل القانونية والمدونة العمالية الدورية .

ثانيا - الموسوعات :

١ - موسوعة العمل والتأمينات : (١٦ مجلدات - ١٥ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم،
وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات
الاجتماعية .

٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : (٢٤ مجلدات - ٢٥ ألف

صفحة) وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،
وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .

٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : (٥٣ مجلدًا - ٦٥ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ - موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : (١٥ جزء - ١٢ ألف صفحة) وتتضمن كافة القوانين والنوازل والأجهزة العلمية لنظام الصناعي بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الأبحاث العلمية التي تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها (المراجع الأمريكية والأوروبية) .
٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ جزء - ٣ آلاف صفحة) وتتضمن عرضاً حثيثاً للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ٥٥٥٠ الخ لكل دولة عربية على حدة .

(نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٣) .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين - ألفين صفحة) .
وتتضمن عرضاً مفصلاً لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) . (نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٩٣) .

٧ - الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : (٣ أجزاء - ألفين صفحة) وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ ، بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد .
(نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٣) .

٨ - موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : (٣٣٠ جزء) .
وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وباقي الدول العربية .
سنة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيباً إيجدي .

٩ - الوسيط في شرح القانون المدني الأردني : (٥ أجزاء - ٥ آلاف صفحة) ويتضمن شرحاً وافداً لجميع هذا القانون مع التعميق على

إع فقهاء القانون المدني المصري والشريعة الإسلامية السبعة. واحكام
حكيم في مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الأردنية : (٢ أجزاء - ٣ آلاف صفحة) .
وتتضمن عرضا إيجازيا لحكام المحاكم الجزائية الأردنية مقرونة
احكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الاحكام
الشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الادارة الحديثة والحوافز : (أربعة اجزاء -
٢ آلاف صفحة) وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتاثيره من ناحية
لطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الادارة الحديثة من حيث طبيعة
المدبر المثالي وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهيكل وتقييم الأداء ونظام
الادارة بالأهداف مع دراسة مقترنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .
١٢ - الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : (٢٥ مجلدا -
٢٠ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة التشريعات المغربية منذ عام ١٩١٢ حتى نهاية عام
١٩٨٩ مرتبة ترتيبا موضوعيا وإيجازيا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من
تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الأعلى المغربي ومحكمة
النقض المصرية .

١٣ - التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربي : (جزمان) .
ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين
المغربية بالإضافة إلى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض
المصرية . (نغذت وسيتم إعادة الطباعة خلال عام ١٩٩٤) - .

١٤ - التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : (ثلاثة أجزاء) .
ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين
المغربية بالإضافة إلى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض
المصرية . (نغذت وسيتم إعادة الطباعة خلال عام ١٩٩٢) .

١٥ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : (التي اقرتها محكمة

التنقض المصرية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى منتصف عام ١٩٨٩ ، مرتبة
موضوعاتها ترتيبا أبجديا وزمنا (٣٢ جزء من الفهارس) :

(الاصدار الجنائي ١٥ جزء + الفهرس)

(الاصدار المدني ١٧ جزء + الفهرس)

ملحوظة : تحت الطبع سبعة أجزاء جديدة للاصدارين تتضمن

احكام محكمة النقض منذ منتصف عام ١٩٨٩ حتى نهاية عام ١٩٩١ .

(١) أربعة أجزاء للاصدار المدني .

(ب) ثلاثة أجزاء للاصدار الجنائي .

١٦ - الموسوعة الادارية الحديثة : مبادئ المحكمة الادارية العليا

وفتاوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥

(٢٤ جزء + فهرس موضوعى أبجدي) .

ملحوظة : تحت الطبع سبعة أجزاء جديدة تتضمن احكام المحكمة

الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة منذ عام ١٩٨٦
حتى نهاية عام ١٩٩١ .

١٧ - التطبيق على قانون الالتزامات والعقود المغربي :

(تحت الطبع وسوف يكتمل الاصدار بعون الله خلال النصف الثاني من

عام ١٩٩٢) ٢ ستة أجزاء

١٨ - التعليق على القانون الجنائي المغربي : ثلاثة أجزاء (تحت

نظير وسيتم اصداره خلال عام ١٩٩٢ باذن الله) .

الجمعية العامة للأمم المتحدة

الجمعية العامة للأمم المتحدة

الجمعية العامة للأمم المتحدة

الجمعية العامة للأمم المتحدة

الجمعية العامة للأمم المتحدة

عالم مستوي العالم العربي

من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٦

٢٠ مايو ١٩٤٦

